الدكتـور حسـان حـلاق

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ - ١٩٥٢

عهد الإنتداب الفرنسي
وعهد الاستقلال



موقف لبنان من القضية الفلسطينية

1952-1918

(عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)

الدكتور حسان حلاّق



2002

○ موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٥٢) .

○ الدكتور حسان حلاق .

○ الطبعة العربية الثانية : الإصدار الاول ، 2002 .



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص .ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله : المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس : جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

غزة : الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

□ التنضيد والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام :

دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص .ب . 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

مقدمة الإصدار الثاني

منذ عشرين عاماً وبالتحديد في أيار (مايو) عام ١٩٨٢ صدرت الطبعة الأولى من كتاب« موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٥٢» ، وما هي إلا أيام قليلة حتى ابتدأت القوات الإسرائيلية باجتياح لبنان ، ومحاصرة بيروت والدخول إليها في أيلول(سبتمبر) عام ١٩٨٢ ، فعبثت بكل شيء بما في ذلك مكتبة مركز الأبحاث ومستودعها في شارع السادات -رأس بيروت ، كما نقلت محتوياتها ، بما فيه نسخ الكتاب المشار إليه إلى خارج لبنان . ولهذا لم يقدر لكتابنا الانتشار إلا بشكل محدود ، وباتت نسخه القليلة نادرة ، لذا لم يتسنَّ للقارئ اللبناني والعربي الاستفادة من معلوماته ووثائقه ومستنداته التاريخية ، بعد أن بات وثيقة تاريخية .

إن الهدف من إعادة طبع هذا الكتاب- دون إدخال أي تعديل عليه - إنما لأننا نؤمن إيمانا مطلقا بمبدأ «الاستفادة من الماضي لبناء الحاضر والمستقبل» وليس الهدف من تأليفه في الأساس ، أو في إعادة طبعه المس بأيّ حزب أو جمعية أو طائفة أو سياسي أو دولة . لأن هذا الكتاب يرصد التيارات السياسية والطائفية واتجاهاتها وأهدافها دون تميز سياسي أو طائفي أو مناطقي ، ويوصلنا إلى حقائق تاريخية طالما حرص الكثيرون للوصول إليها .

وبهذه المناسبة فإنني أتوجه بالشكر الجزيل لمؤسسة « المنارة لنشر الثقافة والعلوم» التي حرصت على إعادة طبع الكتاب متمنيا أن يحظى بتقدير القارئ اللبناني والعربي . ولعل المواطن اللبناني والفلسطيني والعربي يستفيد من عبر وأحداث التاريخ ، وتلافي أخطائه ، من خلال دراسته لهذا الكتاب .

حسان حلاق

٢٠٠٢/١/١٣

مقدمة الطبعة الأولى

ارتبطت القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً منذ العام ١٩١٨، يوم انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨)، وإحكام السيطرة الفرنسية والبريطانية على المنطقة العربية. ففي لبنان بدأت المساعي الفرنسية والطائفية لصبغه بصبغة طائفية ملّية؛ بحيث تتحكم أقلية مذهبية بأكثرية وطنية، وفي فلسطين بدأت الجهود البريطانية والصهيونية لإقامة كيان يهودي، بحيث تتحكم الأقلية اليهودية بالأكثرية الفلسطينية العربية. وكان من نتيجة هذه المساعي الطائفية والعنصرية أن سعت بعض القوى الطائفية الموالية لفرنسا إلى إقامة وطن قومي مسيحي في لبنان، على غرار ما سعت إليه الصهيونية في فلسطين. وكان هذا التيار السياسي قد بدأ يتنامى في لبنان، لا سيما عندما تولى الرئيس اميل اده رئاسة الجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ ــ ١٩٤١)، فقد ازدادت في عهده الاتصالات اللبنانية ــ الصهيونية، سواء في لبنان أم في أوروبا، وازداد بيع الأراضي اللبنانية للشركات والمؤسسات الصهيونية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الشخصيات المسيحية قامت في عهد الانتداب الفرنسي، تندد بفكرة التعاون الصهيوني ــ اللبناني، وترفض فكرة إنشاء دولتين عنصريتين في المنطقة، واحدة في لبنان وأخرى في فلسطين.

وفي عهد الاستقلال (١٩٤٣ ــ ١٩٥٢)، تولت بعض القيادات الدينية المارونية، علانية، مهمة تأييد الحركة الصهيونية، وفي مقدمة هؤلاء المطران الماروني أغناطيوس مبارك، الذي تولى تقديم مذكرة إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية، في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧، أوضح فيها أنه يتحدث باسم «أكثرية اللبنانيين»، معرباً عن نكرانه لعروبة لبنان وفلسطين، مشيداً بالذكاء اليهودي والمسيحي. «فليس من العدل أن تشرّع لهما القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض ارادتها». ثم طالب بانشاء وطنين: وطن مسيحي في لبنان ووطن يهودي في فلسطين.

وينبغي التأكيد أن موقف لبنان من قضية فلسطين، سواء في عهد الانتداب أم في عهد الاستقلال، كانت له وجوه ايجابية وأخرى سلبية معيبة؛ فقد وقف الكثير من المسؤولين الرسميين والشعبيين يدافعون عن قضية شعب فلسطين، في حين وقف البعض الآخر موقفاً مناوئاً، بل ان بعض الوزراء لم يجدوا غضاضة في بيع ممتلكاتهم وأراضيهم في لبنان وفلسطين للصهيونيين؛ كما ثبت أن العديد من السفراء والقناصل اللبنانيين اتصلوا، في الخارج، بمسؤولين صهيونيين. وفي عام ١٩٤٩، ذكر أن أحد رؤساء الوزراء اتصل، في باريس، بالزعيم الصهيوني الياهو ساسون، كما اتصل مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية، في العام نفسه، ببعض المسؤولين الصهيونيين في لوزان.

ومن الأهمية بمكان القول ان المشروعات الغربية التي طرحت على لبنان وبعض الدول العربية، كانت مرتبطة، إلى حد كبير، بقضية فلسطين ومستقبل شعبها؛ فقد حرصت الدول الغربية الكبرى على إقناع لبنان وبعض الدول العربية بقبول مساعداتها المالية والفنية، مقابل الموافقة على تصفية القضية الفلسطينية والتي تتلخص أساساً في توطين الفلسطينيين في البلدان العربية التي لجأوا إليها. والحقيقة أن لبنان وافق على هذه المشروعات شريطة أن لا يتم توطين الفلسطينيين في لبنان، بحجة أن توطينهم في لبنان يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطائفي.

ولا بد من الاشارة أخيراً إلى أن القضية الفلسطينية أوجدت في لبنان اتجاهات سياسية بالغة التعقيد والتناقض، كما أوجدت عاملاً من عوامل التيارات السياسية اللبنانية. ولم يجد رئيس الوزراء، سامي الصلح، مانعاً من اتهام رئيس الجمهورية وأنصاره، في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، بأنهم يتعاملون مع الصهيونية. ولما حاول وضع حدٍ لهذا التعامل بدأوا بمحاربته. وكان للعوامل اللبنانية الداخلية وللقضية الفلسطينية أثر واضح في تأزم الوضع السياسي في لبنان، وبالتالي في تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. أما كميل شمعون، الرئيس الجديد للجمهورية (١٩٥٢ ــ ١٩٥٨)، فمما لا شك فيه أنه كان مديناً، بوصوله لرئاسة الجمهورية، للقضية الفلسطينية وللقضايا العربية التي زعم أنه عمل لها ردحاً طويلاً من الزمن، ولكن سياسته الداخلية والخارجية، في فترة حكمه، أثبتت حقيقة اتجاهاته السياسية بالنسبة للبنان وفلسطين وللعرب.

حسان حلاق

١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨١

الفصل الأول

الخلفية السياسية والطائفية لموقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٨٩٧ ــ ١٩٤٢

١ ـ موقف اللبنانيين المتناقض بين العمل للصهيونية وبين معاداتها ١٨٩٧ ـ ١٩١٨

يمثل موقف لبنان من القضية الفلسطينية اتجاهاً سياسياً هاماً لا يقل أهمية عن الاتجاهات السياسية من القضايا المحلية ـ الداخلية، ذلك لأن سياسة لبنان ظلت تتمحور، ردحاً من الزمن، حول القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وكان التباين في وجهات نظر اللبنانيين حيال هذه القضية قائماً منذ عهد الدولة العثمانية. والأمر الملاحظ أن الفكر الصهيوني، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تأثر بالفكر الطائفي اللبناني! ذلك أن تيودور هرتزل (T. Herzl) لم ينس، في مباحثاته مع المسؤولين الدوليين، التجربة الطائفية والسياسية التي انشأت متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١؛ ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثاني خشي من أن تصبح فلسطين لبنان آخر، وخشي من تدخل ألمانيا بحيث تقوم بالدور نفسه الذي قامت به فرنسا في جبل لبنان[١]. هذا مع العلم أن هرتزل عندما فكر، عام ١٨٩٦، بإقامة إسرائيل الكبرى، لم يفكر بأن تشمل متصرفية جبل لبنان ذات الطابع الماروني، مع التأكيد أن لورنس أوليفانت (L. Oliphant)* الصهيوني دعا منذ عام ١٨٨٠ إلى استعمار سوريا الجنوبية، وضرورة الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أشار في كتابه «أرض جلعاد» (The Land of Gilead) إلى رحلاته في جبل لبنان مستطلعاً لوضع مشروع استعماري[٢] وكان قد زار بيروت وصيدا وصور وجبيل وكسروان وبعلبك والجولان ومناطق لبنانية وسورية أخرى، ساحلية وجبلية، كالنبطية ومرجعيون في جنوب

---

* لورنس أوليفانت (١٨٢٩ ـ ؟) كان يعمل مراسلاً لصحيفة التايمز اللندنية خلال حرب القرم ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦، ثم أصبح عضواً في البرلمان الايطالي عام ١٨٥٦، تولى مناصب ديبلوماسية عديدة، قام بزيارات لولايات الدولة العثمانية بما فيها فلسطين وسوريا ولبنان.

لبنان. كما تطورت المطالبة بحدود الدولة اليهودية مع مرور الزمن، لا سيما عام ١٩١٩، عندما طالب وايزمن (Weizmann) بامتداد الاستيطان اليهودي إلى جبل لبنان.

ومن الأهمية بمكان القول انه منذ وقت مبكر، عمد اليهود للدخول إلى فلسطين عن طريق الأراضي اللبنانية، لا سيما الجنوبية، بسبب القوانين العثمانية التي تمنع دخولهم للإقامة الدائمة[٣]؛ وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم بعض الاقطاعيين اللبنانيين ممن يمتلكون أراضي في فلسطين في بيع أراضيهم إلى الجماعات والشركات اليهودية ومن بين هؤلاء، أشخاص من آل سرسق وتويني وتيان ومدور والأسعد وسواهم. ومما يلاحظ أنه رغم الاحتجاجات العربية، فقد ظل الاقطاع العربي يتعاون إلى أقصى حد مع الدوائر الصهيونية التي استطاعت شراء مساحات واسعة من الأراضي من عائلة سرسق بالقرب من طبريا، فما كان من فلاحي القرى المجاورة إلا أن هاجموا الفنيين الذين جاؤوا لمسح الأرض تمهيداً لنقل ملكيتها.

ويلاحظ أنه بالرغم من النضوج السياسي لبعض الزعامات الشامية، لم يستوعب بعضها خطر الحركة الصهيونية على مستقبل فلسطين، واقتصر استيعابها ونضوجها على معارضة الحكم العثماني. وكان أمين أرسلان مثالاً لهذه الزعامات، فقد كتب مقالاً في صحيفة «المقطم» في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٧ بعنوان: «مملكة صهيون» أرسله إليها من باريس، أشار فيه إلى مؤتمر بال الصهيوني دون أن يبدي أية معارضة له ولأهدافه، غير أنه أشار إلى أن من أهداف المؤتمر شراء أراض فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين، بجوار أورشليم، وجعلها مملكة إسرائيلية مستقلة عاصمتها القدس الشريف تحت سيادة الحضرة الشاهانية. وأضاف أن المؤتمر ختم أعماله بما مفاده أن الحركة الصهيونية تعمل على إنشاء وطن للاسرائيليين في فلسطين تضمنه شرائع الدول... وقد بلغ سوء التقدير بالخطر الصهيوني أن جعل أمين أرسلان يستبعد تحقيق إنشاء مملكة اسرائيل، لا لشيء إلا «لأن المسيحيين لا يرضون أن يبيت بيت المقدس في يد اليهود...». وتجاوز في خطأ استنتاجاته عندما ظن أن الدول الأوروبية ستعارض تأييد اليهود في إقامة دولة خاصة بهم، ظناً منه أن الدولة العثمانية تؤيد قيام هذه الدولة اليهودية إذ «أن للدول حق الاعتراض على الباب العالي إذا أجاز ذلك البيع»[٤].

أما في ما يختص بالصحف اللبنانية والعربية فإن موقفها من القضية الفلسطينية لم يكن على مستوى واحد من الوعي القومي، لا سيما وان الدوائر الصهيونية والبريطانية كانت تسيطر على مجموعة كبرى من الصحف العربية ومنها: المقطم والمقتطف والاجيبشان غازيت ونهضة اسرائيل والزراعة والحقيقة، وكانت تصدر في مصر، بينما كانت لسان الحال الموالية للصهيونية تصدر في بيروت. وفي الوقت نفسه كانت هناك صحف عربية معادية للصهيونية

مثل المشرق والبشير، وكانتا تصدران في بيروت، ومثل المحروسة والفلاح والراوي والمنار، وكانت تصدر في مصر. بينما كانت صحيفة النشرة الأسبوعية، التي كانت تصدر في بيروت، تنشر أخباراً عن الحركة الصهيونية معارضة أهدافها، غير أن هذه المعارضة كانت لأسباب دينية، باعتبارها نشرة دينية مسيحية[٥].

ومن الجدير بالقول: ان محمد رشيد رضا * كان أحد اللبنانيين الذين لعبوا دوراً مهمّاً في اليقظة القومية، وكانت صحيفته «المنار» الصادرة في مصر تمثل، بمقالاتها، أول مظاهر وعي الصحافة العربية، فهي أول من طالبت، منذ عام ١٨٩٨، بمواجهة الخطر الصهيوني. ومن خلال دراسة مقالاتها يظهر لنا بعد نظر صاحبها ومحررها، محمد رشيد رضا، فهو أول من دعا العرب والمسلمين، بأسلوب واع، إلى تفهم الخطر الصهيوني. وقد تمحورت تعليقاته على الحركة الصهيونية حول أمرين:

الأول: دعوة العرب إلى اليقظة القومية والتنبه إلى الاستيطان اليهودي وخطورته. فوجه نداء بأسلوب ناقد لاذع عندما قال: «فيا أيها القانعون بالخمول أقنعوا رؤوسكم (ارفعوها) وحدثوا أبصاركم وانظروا ماذا تفعل الشعوب والأمم. أصيخوا لما تتحدث به العوالم عنكم. أترضون أن يسجل في جرائد جميع الدول أن فقراء أضعف الشعوب، الذين تلفظهم جميع الحكومات من بلادها، هم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه، بحيث يقدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنيائها فقراء»؟!

والثاني: الدعوة إلى التثبت والتحري عن أهداف الحركة الصهيونية والعمل بجدية لمواجهتها وكأنها حقيقة واقعة، والعمل على التناظر وعقد الاجتماعات والمؤتمرات بين العرب والمسلمين. إذ تابع نداءه قائلاً: «تفكروا في هذه المسألة واجعلوها موضوع محاورتكم لتتبينوا هل هي حقة أم باطلة، صادقة أم كاذبة. ثم إذا تبين لكم أنكم مقصرون في حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم، فانظروا وتأملوا وتفكروا وتحاوروا وتناظروا في مثل هذا الأمر، فهو أخلق بالنظر من اختلاق المصايب وانتحال المثالب والصاقها بالبراء، وأحرى بالمحاورة من التذقح والتجني على اخوانكم، فإن في الخير شغلاً عن الشر، وفي الجد مندوحة عن الباطل، وما يتذكر إلا من ينيب»[٦].

والواقع، أن دعوة محمد رشيد رضا أثرت في اتجاهات بعض الصحف العربية واهتمامها بنشر المقالات عن اليهود والحركة الصهيونية، سواء في بيروت أم في مصر

* محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) لبناني من منطقة القلمون في شمال لبنان، توجه إلى مصر لممارسة نشاطه الفكري بعيداً عن النفوذ العثماني فأسس «المنار». ثم عاد إلى لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وشارك في المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ الذي عقد في دمشق لتقرير مصير بلاد الشام.

وفلسطين. كما أن الأب لويس شيخو، صاحب صحيفة «المشرق» البيروتية، لعب دوراً مهمّا في إبراز الخطر الصهيوني وعلاقته بالماسونية؛ لا سيما في مقالاته المتعددة، ومنها مقال: «السر المصون في شيعة الفرمسون»[٧]. غير أنه رغم هذه الدعوات والتنبيهات، فقد استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واستمر بيع الأراضي لليهود. ففي حزيران (يونيو) **١٩٠٣**، فاوضت الشركات الصهيونية الاقطاعي اللبناني، إلياس سرسق *، لشراء مقاطعة وادي جزريل (مرج ابن عامر) فطلب سعراً مرتفعاً قياساً بأسعار الأراضي المتعارف عليها؛ ذلك أن الياس سرسق كان يعتبر من تجار الأراضي الفلسطينية. وقد أكد هرتزل نفسه هذه العمليات بقوله: «إن السيد سرسق يطلب **٢٥** فرنكاً للدونم الواحد، بينما تقول تقاريرنا أنه لا يساوي أكثر من **١٥ ــ ١٨** فرنكاً»[٨]. وكانت عمليات البيع قد أثرت على كثير من الفلاحين على اعتبار أن مرج ابن عامر من أهم المناطق الخصبة في فلسطين، «والفلسطينيون لا يزالون ساخطين لأن عائلة سرسق المتغيبة عن البلاد باعت مساحات واسعة منه لليهود، مما أدى إلى إخراج المزارعين العرب، وقد تراءى لي هذا السخط في أثناء محادثاتي مع العرب الأفندية منهم والفلاحين على السواء»[٩].

وفي الوقت الذي كان فيه بعض الملاكين اللبنانيين يبيعون أراضيهم للمهاجرين اليهود كان شاهين مكاريوس ** ابن جنوب لبنان قد أبدى إعجابه بالصهيونية وبالشخصيات اليهودية المقيمة في مصر وبقية أنحاء العالم، ورأى أن الحركة الصهيونية ستحقق أهدافها، وأن الاستيطان اليهودي أدى إلى التقدم والعمران، ليس في فلسطين فحسب، وإنما في منطقة مرجعيون أيضاً، وأوضح «أن من آثار هذه الجمعيات وخيراتها شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون بولاية بيروت، واستيطان الاسرائيليين لها وشراء أراضٍ في جهات الحولة وطبريا ويافا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وأبدلوا حالتها من عسر إلى يسر ومن جدب إلى خصب»[١٠]. ورأى مكاريوس أن الصهيونية ستصل إلى أهدافها رغم المآسي

---

* الياس سرسق: هو أحد كبار أثرياء آل سرسق، من أسرة لبنانية أرثوذكسية، حصل أفراد منها، منذ عام ١٨٧٢، على مساحات واسعة من أرض فلسطين بسعر زهيد من السلطات العثمانية. وفي مطلع القرن العشرين ازدادت الاتصالات بينهم وبين الصهيونيين وسماسرة الأراضي، لبيع ممتلكاتهم التي بلغت حوالى ربع مليون دونم في مرج ابن عامر وحده.

** شاهين مكاريوس: (**١٨٥٣ ــ ١٩١٠**) ولد في قرية إبل السقي، في منطقة مرجعيون بجنوب لبنان، تعلم في صغره مبادىء القراءة وتربى على يد المعلم يواكيم مسعود. هاجر إلى مصر عام ١٨٨٤ مع الدكتور يعقوب صروف وفارس نمر. أصبح مكاريوس أحد أصحاب صحيفتي المقتطف واللطائف المصورة المؤيدتين للحركة الصهيونية، كما اشترك في إدارة صحيفة المقطم. كان ماسونياً وله مؤلفات عديدة حول الماسونية منها: الآداب الماسونية، مصر **١٨٩٥** ــ الأسرار الخفية في الجمعية الماسونية، مصر **١٩٠٠** ــ الحقائق الأصلية في تاريخ الماسونية العملية، مصر ١٨٩٧، فضائل الماسونية، مصر؟

التي ألمت بها «فهي دائبة في لم شعثها وجمع كلمتها وضم جامعتها، تدافع عن كيانها بالصبر وثبات الجأش والرضوخ لأحكام الاقدار، فلا تقعد عن عمل يلوح لها فيه بارقة أمل إلى غايتها الشريفة»[١١].

والحقيقة أن مكاريوس يتفق بهذه الآراء مع «لورنس أوليفانت» الذي تميز بمدحه لليهود، معتبراً أن تجديد شباب تركيا لن يتم إلا بواسطة اليهود وتحت إشراف بريطاني، ورأى ضرورة التحالف مع العنصر اليهودي بسبب حسنات هذا التحالف، ويلاحظ غلوه في أفكاره حينما هاجم العرب واتهمهم بأنهم السبب في تأخر البلاد[١٢].

وفي الوقت الذي كان فيه شاهين مكاريوس يؤيد الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى الأراضي المقدسة، كان نجيب عازوري * اللبناني يعمل ضد أهداف الحركة الصهيونية وينبه إلى أخطارها. فأسس منذ عام **١٩٠٤** جمعية عرفت باسم «عصبة الوطن العربي» (La Ligue de la Patrie Arabe)، وقد تسربت بضعة منشورات من عصبته إلى فلسطين في عام **١٩٠٥**، وكانت تحت عنوان: «بلاد العرب للعرب» (Les Pays Arabes aux Arabes). كما أصدر في عام **١٩٠٥** كتاب «يقظة الأمة العربية في آسيا التركية» (Le Reveil de la Nation Arabe dans ĹAsie turque) الذي عبر فيه عن واقع الأمة العربية وخطر الحركة الصهيونية وطالب فيه بتأسيس امبراطورية عربية مستقلة من النيل إلى الفرات، وحذر من خطر تحقيق المشروع الذي تنادي به الحركة الصهيونية، وهدفها البعيد ــ حسبما نبه اليه عازوري ــ كان إحياء الدولة اليهودية القديمة بحدودها القديمة[١٣]. ورأى أن امبراطورية عربية أو اتحاداً كونفدرالياً للولايات العربية سيضمن تقدم الملايين وسعادتهم، ويضع نهاية للاضطهاد الذي يمارسه الموظفون الأتراك، ويسمح ببعث الحضارة العربية القديمة التي ألغيت في القرون الوسطى. وأضاف: «نريد باتحادنا أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، بلغتنا وتبعاً لعاداتنا»[١٤].

وبالرغم من اتصال نجيب عازوري بالقوى الأجنبية بهدف التخلص من الحكم العثماني، وبالرغم من تأسيسه محفلاً ماسونياً في مصر، فإن كتاباته تظهر رفضه لإقامة دولة صهيونية عنصرية في فلسطين بقوله: «ان التفسير الظاهري والحرفي الذي يقتصر عليه اليهود يجعل التوراة كتاباً خطيراً ولا أخلاقياً، ويشكل إدانة رهيبة لهم...» كما أنه أول من تنبأ

---

* نجيب عازوري (؟ــ**١٩١٦**) ماروني لبناني من بلدة عازور في قضاء جزين. كان موظفاً في إدارة متصرفية القدس في الفترة ١٨٩٨ ــ ١٩٠٤ إلى أن نفي إلى باريس نتيجة معارضته للمتصرف التركي رشيد باشا المؤيد للهجرة اليهودية. عاد إلى فلسطين عام ١٩٠٨ بعد ثورة الاتحاد والترقي، غير أنه ظل ملاحقاً وحكم عليه بالاعدام فهرب إلى القاهرة حيث ترأس هناك تحرير صحيفة «يومية مصر» (Le quotidien d'Egypte).

باستمرار الصراع بين الحركة العربية والحركة الصهيونية موضحاً أنه تظهر في الوقت الحاضر، وبشكل لم يثر الاهتمام من قبل، ظاهرتان متعارضتان رغم تشابه طبيعتهما وهما: يقظة الأمة العربية، وجهد اليهود الخفي لإعادة تأسيس مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع للغاية. وانه مقدر لهاتين الحركتين ان تتصارعا باستمرار، حتى تنتصر إحداهما على الأخرى، ومصير العالم كله منوط بنتائج هذا الصراع بين الشعبين، اللذين يمثلان مبدأين متعارضين[١٥].

لقد أدرك عازوري أهداف الحركة الصهيونية وأطماعها في إقامة اسرائيل الكبرى، فذكر حدودها كما تتوخاها الصهيونية واليهود، وأشار إلى أن «هذه الحدود الطبيعية هي، بالنسبة إليهم، جبل الشيخ الذي يضم منابع نهر الأردن ووادي بردى في الشمال، مع الأراضي المحصورة بين راشيا وصيدا كتوطئة، وقناة السويس وشبه جزيرة سيناء من الجنوب، والجزيرة العربية والبحر المتوسط في الغرب. وبتكوينها هذا تصبح فلسطين بين يدي شعب يعرف كيف يدافع عنها... بلداً صعب المنال»[١٦]. وكان عازوري يرى أن الفلسطينيين شعروا بالخطر عندما رأوا أن الصهيونيين يجدون كل الدعم. وقد قارن بين الفلسطينيين والصهيونيين بقوله: «من جهة النزاع، فإن الفلسطينيين يتميزون بعدم التنظيم والجهل والبؤس، بينما يمتاز الصهيونيون بالاتحاد والغنى والمركزية والعمل الموجه بفكرة واحدة فحسب، تبعاً لبرنامج صمم مسبقاً».

وكان لكتابات عازوري ولمنشوراته أثر في بعض المناطق العربية ومنها فلسطين. كما كان لها أثر في فرنسا والبلدان الأوروبية، خاصة وأنه أصدر، أثناء نفيه، مجلة «الاستقلال العربي» (L'Indéfendance Arabe) التي صدرت لفترة خمسة عشر شهراً: من نيسان (ابريل) ١٩٠٧ وحتى تموز (يوليو) ١٩٠٨. كما سبق أن كتب، منذ عام ١٩٠٥، في بعض الصحف الفرنسية ومنها (Le Figaro) و (La Liberté).

والجدير بالذكر أن الصحف اللبنانية الصادرة في ولاية بيروت كانت صورة حقيقية عن الانقسامات حيال القضية الفلسطينية، فبينما كانت «لسان الحال» و«النصير» تؤيدان الحركة الصهيونية، كانت المشرق، والنشرة الأسبوعية والبشير وثمرات الفنون معادية لها ولنشاطها في الأراضي المقدسة. وبلغ من اهتمام الشيخ عبد القادر قباني *، صاحب

* عبد القادر قباني (١٨٤٩ ـ ١٩٣٥) أحد رجالات بيروت البارزين الذين لعبوا دوراً بارزاً في الحياة الفكرية والاجتماعية والدينية وكان له الفضل في إنشاء جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت عام ١٨٧٨، وكان رئيساً لها في السنوات الأولى، كما كان رئيساً لبلدية بيروت عام ١٨٩٨، ثم أصبح مديراً لمعارف ولاية بيروت، وفي عام ١٩٠٨ أسس في بيروت «الجامعة العثمانية» التي قامت على أساس من التعاون العربي ـ التركي.

ثمرات الفنون، بالنشاط الصهيوني أن انتدب مراسلين لصحيفته في مختلف المناطق الفلسطينية. ففي عام ١٩٠٧، كتب محمد حبال، المكاتب العام للصحيفة في عكا، إلى صحيفته ليوضح عمليات شراء الأراضي غير المشروعة بقوله: «بأنني أخبرتكم في رسالتي الماضية عن عزم الحكومة السنية إنشاء مرفأ في حيفا يستوعب نحواً من خمس وعشرين باخرة، وإنشاء فرع من سكة حيفا الحديدية إلى جنين فنابلس فالقدس، وبلغني الآن أن البعض يسعون لتملك ما يستطيعون امتلاكه من القرى المجاورة لهذا الخط، من قضوات حيفا والناصرة وجنين، حتى أن بعض المحظور عليهم، قد تملكوا من عهد قريب بعض القرى التابعة لشفا عمرو، وأخذوا يشيدون فيها الأبنية ويشترونها بأسماء مستعارة»[١٧]. وفي الوقت نفسه كان نجيب نصار * المراسل الآخر لثمرات الفنون، يرسل إلى صحيفته أخبار ردود الفعل الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية، ومما قاله عام ١٩٠٨ انه: «جرت مشاجرة من نحو عشرين يوماً ما بين أهالي قرية معذر... وأهالي مسحة من اليهود، انتهت بجريح واحد من كل فئة بالرصاص. ومن ثلاثة أيام أصيب أحد اليهود برصاصة بجنبه وشجّ رأسه بضربة سيف، ويقال بأن حالته تنذر بالخطر، والحكومة للآن لم تقبض على أحد من الفاعلين»[١٨]. ولم يكتف نجيب نصار بمثل هذه الأخبار بل كان يكتب مقالات لصحيفته عن واقع فلسطين ومنها مقال: «الأعشار والخزينة والأهالي»[١٩] الذي أوضح فيه الظلم الذي يخضع له الفلاح الفلسطيني، كما فضح فيه تعاون الاقطاع الفلسطيني مع الشركات اليهودية في الالتزام ببيع الأراضي الفلسطينية.

والحقيقة أن اللبنانيين كانوا يعون خطورة التحرك الصهيوني في فلسطين، ولذا فإنه ما ان خلع السلطان عبد الحميد الثاني** عن العرش في نيسان (ابريل) ١٩٠٩ على أيدي القوى اليهودية والصهيونية وجمعية الاتحاد والترقي[٢٠]، حتى شعر بعض زعماء المسيحيين في جبل لبنان بخطورة هذا الحدث، بل ان البطريرك الماروني الياس الحويك أوضح لأحد المقربين قائلاً: لقد عاش لبنان وعاشت طائفتنا المارونية بألف خير وطمأنينة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولا نعرف ماذا تخبىء لنا الأيام من بعده[٢١].

ويلاحظ أن لبنانيين مثل: محمد رشيد رضا ولويس شيخو، استمروا بعد ثورة ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ بمواصلة نشاطهم الفكري ضد الحركة الصهيونية. فقد سافر محمد رشيد

* نجيب نصار (١٨٤٢ ـ ١٩٤٨) كان مراسلاً لصحيفة ثمرات الفنون، وبعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ أسس صحيفة الكرمل في فلسطين التي تولت إظهار أخطار الحركة الصهيونية ومهاجمة الهجرة اليهودية.

** السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ ـ ١٩١٨) تولى الحكم في عام ١٨٧٦ وخلع عن العرش عام ١٩٠٩.

رضا إلى الآستانة للاطلاع على خفايا الانقلاب العثماني، وقد نقل لويس شيخو المعلومات التي ذكرها رضا في صحيفته وبين أوساطه، ومما قاله: ان محمد رشيد رضا، بعد أن أمضى سنة كاملة في العاصمة التركية، «وقف على غوامض سياسة الجمعية ومخبآت صناديق أسرارها». وأوضح أن جمعية الاتحاد والترقي من شعبة الماسون. «ومن أهم مقاصد هؤلاء الزعماء جعل السيادة والسلطة في المملكة العثمانية للشعب التركي، والتوسل بقوة الدولة إلى إضعاف اللغة العربية وإماتتها في المملكة، وتتريك العرب مع إبقائهم ضعفاء، بالجهل والضغط وذبذبة اللسان... ومن لوازم تشيعهم للماسونية قوة نفوذ اليهود فيهم وفي الدولة، وذلك يفضي إلى فوز الجمعية الصهيونية في استعمار بلاد فلسطين، الذي يراد به إعادة ملك اسرائيل إلى وطنهم الأول وإلى ابتلاع أصحاب الملايين من اليهود لكثير من خيرات البلاد»[22]. كما أن منير المدور، صاحب صحيفة «الرأي العام» البيروتية، أظهر اهتمامه البالغ بالقضية الفلسطينية وبالخطر الصهيوني الذي بدا واضحاً على الفلسطينيين، وقد أرسل رسالة إلى محمد جميل بيهم، في عام ١٩١٢، طلب منه مقالاً عن الحركة الصهيونية، وأوضح له أنه «لا خفاكم الحالة التي وصلت إليها فلسطين من الخطر الصهيوني، وما لحق الوطنيين من الأضرار، وما سيلحق فلسطين من الأخطار» ثم سأله: «فما هو الرادع لذلك، وما هي الطريقة لخلاص فلسطين من هذا الخطر...»[23].

وفي هذه الفترة لوحظ أن بعض الولاة العثمانيين ساعدوا كثيراً الاقطاعيين اللبنانيين لاستثمار بعض الأراضي الفلسطينية لا سيما أراضي الحولة، وكان هناك مشروع استثماري في هذه الأراضي من قبل شركة بيهم ـ سلام ـ سرسق، غير أن هذا المشروع لقي معارضة ومقاومة في استانبول لأسباب اقتصادية وسياسية. ولكن والي بيروت، بكر سامي بك، وقف إلى جانب هذه الشركة عام ١٩١٣ وقضى على اعتراض المعارضين، وقد استطاع الوالي أن يضمن لأصحاب الشركة المراكز الحكومية الهامة التي ساعدتهم على انجاح مشروعهم الاستثماري. كما حرص الوالي على انجاح سليم سلام وميشال إبراهيم سرسق في نيابة بيروت، كما عين مختار بيهم رئيساً لبلدية بيروت ليضمن ولاءهم ضد المعارضين وليحققوا مشروعهم في فلسطين[24].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر ملابسات هذا الموضوع، من خلال مذكرات سليم علي سلام نفسه، فهو يذكر أن ميشال إبراهيم سرسق قدم طلباً للولاية طلب فيه إعطاءه امتياز مشروع تجفيف أراضي الحولة التابعة للحكومة، وقد اتصل بعمر بك بيهم ليكون شريكاً معه، غير أن عمر بيهم قال له: «أنا لا أعمل شيئاً إلا برأي ابن عمي مختار وسليم سلام، فإذا كنت ترغب أن أكون معك فضروري أن تخبرهما ليكونوا معنا». وبالفعل، فقد تم

الاتصال بهما وجرى الاتفاق على تقديم طلب جديد يكون باسم الجميع وليس باسم ميشال سرسق وحسب، وهكذا كان: «ولم يكد يتقدم الطلب حتى تألفت جبهة ضدنا قوامها السادة: محمد سعيد البزري وميشال موسى سرسق وحسن الأسير ومحمد الفاخوري وسليم الطيارة وعبدالغني العريسي تحت رعاية رضا بك [الصلح]». وأشار سلام إلى مشاعره حيال هذا الموضوع بقوله: «بالحقيقة أنا شخصياً تأثرت للغاية أكثر من كل رفقائي حيث لم أكن أتصور أن البعض من اخواني يجابهوننا بهذه المجابهة وخصوصاً رضا بك، وذلك نظراً للعلاقة المتينة التي بيننا، فقامت المنازعة فيما بيننا وبينهم، وأخيراً تداخل بها الوالي وأعطاهم ٢٠ بالمئة ولشركتنا ٨٠ بالمئة، انما بالحقيقة أنا لم أكن راضياً، ولم أغفر لرضا بك هذه الفعلة»[25].

ومما يلاحظ أيضاً أن تلك الحادثة أدت إلى خلافات سياسية أيضاً بين المعنيين بالموضوع، ويعترف سليم سلام بأنه، منذ أن وقع الخلاف، بدأ يسعى مع أحمد مختار بيهم للتوسط لدى الوالي لإنجاح عبد الكريم الخليل في المبعوثية، بدلاً من سامي الصلح، رغم أن سلام نفسه سبق أن طلب من الوالي إنجاح سامي الصلح. ولكن الوالي رفض مساعدة الخليل قائلاً «أنتم الذين قلتم لي عن سامي بك وأنا رشحته وأعطيته قول بالمساعدة، فكيف الآن أرجع فهذا شيء لا يصير...».

ولا بد في هذا الصدد من أن نذكر أن رضا الصلح، نائب بيروت في المبعوثان، كان من جملة المعارضين للأطماع الصهيونية في فلسطين. ففي آذار (مارس) ١٩١١، حدث أن ناقش مجلس المبعوثان النشاط الصهيوني، وقد حدا هذا الموضوع بروحي الخالدي، نائب القدس، ورضا الصلح، الذي أيد أقوال إسماعيل حقي، نائب كوملجينة، لمعارضة سياسة وزير المالية التركية اليهودي جاويد بك. ثم أوضح رضا الصلح مدى خطورة شراء اليهود للأراضي وإقامة المستعمرات الصهيونية، ورغبة اليهود في إنشاء حكومة فيها، وقد استند إلى بعض الأدلة ومنها اتخاذ اليهود علماً خاصاً بهم وطوابع بريدية ونقوداً خاصة، وأكد أن هذا كله ليس رواية خيالية، ولذا فهو يلفت أنظار الحكومة إلى أن تولي الأمر اهتماماً لأنه مسألة حيوية للبلاد العثمانية[26].

وكانت القوى الصهيونية في هذه الفترة قد ابتاعت الكثير من الأراضي الفلسطينية واللبنانية من الإقطاعيين اللبنانيين، فبعد شرائها خمس مستوطنات في الجليل الأعلى المتاخمة لشمال فلسطين، قرب حوض الحاصباني والليطاني وفي سهل مرجعيون وخراج قرية دير ميماس اللبنانية ما بين ١٨٨٢ ـ ١٨٩٦، استطاع أيضاً السماسرة اليهود، بين سنتي ١٩١٦

و ١٩٢١، شراء بعض القرى اللبنانية ومنها: صلحا؛ هونين؛ طبريخا؛ والصالحة[٢٧]. وكانت أكثر الأراضي الفلسطينية قد بيعت على فترات من قبل الملاك اللبنانيين والسوريين وذلك على النحو التالي:

١ ــ آل سرسق (بيروت) وقد باعوا ٤٠٠ ألف دونم من أراضيهم الواقعة في مرج ابن عامر، وقد أنشأ اليهود عليها ٥٦ مستعمرة.

٢ ــ آل تيان وقباني (بيروت) وقد باعوا معاً ٣٩١٢٤ دونماً من أراضيهم الواقعة في وادي الحوارث.

٣ ــ آل الصباغ وتويني (بيروت) وقد باعوا أراضيهم في السهل الساحلي بين عكا وحيفا، وآل تويني وحدهم باعوا قرى الهريج والدار البيضاء والانشراح ونهاريا.

٤ ــ آل الجزائري وشمعة والقوتلي (دمشق) وقد باعوا أراضيهم في المنشية.

٥ ــ آل مارديني (دمشق) وقد باعوا أراضيهم في صفد[٢٨].

ويكفي القول لتأكيد هذه الحقائق أن الدكتور روبين (Ruppin)، أحد المسؤولين في الوكالة اليهودية في القدس، أكد في شهادته أمام لجنة التحقيق أن تسعة أعشار الأراضي التي اشتراها اليهود، حتى عام ١٩٢٩، إنما اشتريت من ملاكين غير فلسطينيين يعيشون خارج فلسطين.

وفي عام ١٩١٣، بدأت الحركة الصهيونية محاولات من نوع جديد للتقارب مع الشخصيات اللبنانية والعربية، وقد أوكلت هذه المهمة إلى الصهيوني «سامي هوكبرغ»* (S. Hochburg) لزيارة القاهرة وبيروت. وبالفعل فقد زار القاهرة واجتمع ببعض الأشخاص وبينهم الصحافي اللبناني إبراهيم سليم نجار. ثم وصل إلى بيروت واجتمع بالشيخ أحمد حسن طبارة**، الذي أكد لسامي هوكبرغ الاتفاق المتين بين المسلمين وغير

* سامي هوكبرغ هو رئيس تحرير صحيفة (Le jeune Turc) المؤيدة للصهيونية، وكان يتقن اللغة العربية إلى حانب العبرية واللغات الأوروبية.

** الشيخ أحمد حسن طبارة (١٨٧١ ــ ١٩١٦)، وكان أحد الشخصيات اللبنانية الفاعلة على الصعيد السياسي والمحري والديني، وكان يملك صحيفة الاصلاح التي صدرت في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٤ بدلاً من صحيفة الاتحاد العثماني. أعدم في ٦ أيار (مايو) ١٩١٦ على يد جمال باشا لاتهامه بالعمل ضد الدولة العثمانية.

المسلمين «أما الاسرائيليون فإنه لم يحدث قط خلاف بينهم وبين المسلمين فيما مضى، وأحرى بهذا الحال أن يدوم في المستقبل، وقد جاء في بروغرامنا أن الاسرائيليين يجب أن يتمتعوا بكل حقوقهم والأجانب منهم يعاملون معاملة الأجانب في بلادنا».

ويرى «هوكبرغ» في تقرير أرسله إلى الزعيم الصهيوني، جاكوبسون (Jacobson)، في ١٧ أيار (مايو) ١٩١٣، أنه تبين له خلال لقاءاته في القاهرة وبيروت أن الرأي منقسم إلى قسمين: رأي يؤيد الهجرة اليهودية ورأي معاد لها، غير أن الذي استوقفه وفاجأه، بصفة خاصة، «هو أن المسيحيين السوريين هم الأكثر حماساً للصهيونيين على عكس الرأي الذي تقول به دوائرنا». فالأعضاء المسيحيون في جمعيات القاهرة وبيروت لم يوافقوا فقط على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسوريا، بل تمنوا أن تكون هجرة قوية وكبيرة وسريعة لأنها تتصل بمصالحهم، سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية، وحجتهم في تأييد الهجرة اليهودية أنهم «يريدون تكوين كتلة توازي التفوق العددي للمسلمين وإقامة حكم ذاتي يهودي في فلسطين يفوق الكتل الإسلامية التي تقطن الأقطار الشاسعة المتجاورة». ويضيف «هوكبرغ» أن أكثر الذين قابلهم من جمعيات القاهرة وبيروت يؤيدون الصهيونية «لدرجة أنهم يريدون توقيع اتفاق مع الصهيونيين من أجل عمل مشترك». وزعم أن أحمد مختار بيهم، عضو جمعية بيروت الاصلاحية، اشترك في المحادثات التي جرت في القاهرة، ووافق على عقد مؤتمر بين الجمعيات العربية والمنظمة الصهيونية، وأن بيهم نقل هذا الاتفاق الشفهي إلى ذوي النفوذ في بيروت الذين وافقوا عليه بدورهم. أما في ما يختص بعضو جمعية بيروت الاصلاحية الآخر، رزق الله أرقش، فقد وافق بدوره وأيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بقوله: انه «من جهة مستوى تعليم المهاجرين، ومن جهة رؤوس الأموال التي يدخلونها إلى البلاد، ومن ناحية الأساليب الحديثة التي يطبقونها في العمل، [فإنها] تعتبر عاملاً من أقوى العوامل التي تساعد على رقي هذه المناطق». وأضاف أرقش قائلاً: «... جريمة في حق الوطن إذا عرقلنا هذه الهجرة. ان هؤلاء الذين يعترضون على هذه الهجرة عندنا ليسوا سوى أناس من ذوي المصالح الذين يعتقدون أنهم، بهذه الطريقة، يستطيعون أن يبتزوا أموال الجمعيات اليهودية التي تهتم بهذا الموضوع، أو أموال المرابين الذين تمنعهم الهجرة اليهودية من أن يمارسوا الربا كسابق عهدهم... وأنه يتحتم على الحكومة أن تأخذ مثل هذه المسألة في اعتبارها وأن تلغي القيود التي اتخذت في عهد عبد الحميد ضد هجرة نافعة غير عدوانية!»[٢٩].

ويلاحظ أن كامل المدور، صاحب صحيفة الرأي العام البيروتية، عبر في وقت لاحق في مقاله: «لماذا يجب أن لا تعطى فلسطين لليهود»، عن رفضه للادعاءات الصهيونية، لأن أهالي فلسطين هم سكان البلاد الأصليون، وأضاف: «إذا كان للاسرائيليين بعض الحق

بالمطالبة فلأهاليها الأصليين، الذين هم فيها قبل بني اسرائيل وبعدهم، حق أقوى وأجدر بالاعتبار»[٣٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٣، عندما عقد المؤتمر العربي بباريس لبحث المطالب العربية من الدولة العثمانية، تبين أن القيادات الصهيونية تتبعت أخباره لأنه كان من المتوقع بحث موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في هذا المؤتمر، وكان يهم الصهيونيين أن يتخذ المؤتمر قراراً لصالح الهجرة والاستيطان اليهوديين. هذا وقد مثل جمعية بيروت الإصلاحية في المؤتمر سليم سلام وأحمد مختار بيهم وخليل زينية والشيخ أحمد حسن طبارة والدكتور أيوب ثابت وألبير سرسق.

ومن الملاحظ أن «سامي هوكبرغ» نفسه كُلِّف بالانتقال إلى باريس للاتصال بالمندوبين العرب، وقد أرسل رسالة إلى «جاكوبسون» زعم فيها أن أصدقاءه العرب، بمن فيهم الشيخ أحمد حسن طبارة وعبد الكريم الخليل ورئيس المؤتمر العربي عبد الحميد الزهراوي، هم من المؤيدين للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن المؤيدين لعقد اتفاق صهيوني ـ عربي. وفي أثناء مناقشة موضوع الهجرة إلى الأراضي السورية قال خيرالله خيرالله، عضو لجنة باريس ومحرر في صحيفة (Le Temp) : «إن هجرة الأغنياء فقط هي التي يمكن أن تكون نافعة للبلاد...». ورغم أن الزهراوي اشترط بعض الشروط للهجرة اليهودية إلى فلسطين، غير أنه عاد فأكد لهوكبرغ تأييده للهجرة بقوله: «... فعندما نتحدث في قراراتنا عن حقوق وواجبات السوريين، فإن ذلك يتضمن حقوق وواجبات الاسرائيليين أيضاً لأن أصلنا واحد. نحن نعتبرهم جميعاً سوريين اضطروا في سابق العصر إلى مغادرة بلادهم، ولكن قلبهم يدق في إيقاع واحد مع قلبنا، نحن على ثقة أيضاً من أن إخوتنا الاسرائيليين في العالم أجمع سوف يمدون لنا يد المساعدة لنصرة قضيتنا بنفس القدر الذي يساعدوننا به لرقي بلدنا المشترك مادياً ومعنوياً. ان جريدتكم وكذلك الصحف العربية، نشرت، منذ وقت قصير، تصريحات لرفيق العظم والشيخ أحمد طبارة ورزق الله أرقش، وكانت هذه التصريحات صائبة جداً. وعلى هذا فإني أستطيع أن أؤكد أن غالبية العرب ذوي التفكير يتضامنون تماماً مع هذه التصريحات»[٣١]. غير أن قرارات المؤتمر التي نشرها سليم سلام في مذكراته لم تشر إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولا إلى الحركة الصهيونية، إنما جاء في القرار رقم (٧) ما يلي: يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها. كما جاء في القرار رقم (٨) ما يلي: يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية[٣٢].

والجدير بالذكر أنه يلاحظ من خلال تقارير هوكبرغ ورسائله وما نشرته الصحف المعاصرة، أن تأييد الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية لم يكن مقتصراً على الشخصيات المسيحية، بل ان الشخصيات الإسلامية لم تكن أقل تأييداً لهذه الهجرة، ذلك لأن المصالح الاقتصادية والمالية والسياسية هي من جملة العوامل التي قربت بين الفئتين: المسيحية والإسلامية، مع العلم أن الفئتين اختلفتا في أمور كثيرة حول الأوضاع الداخلية اللبنانية، وأكبر مثال على ذلك خلافات أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية. كما أنه من الثابت أن رضا الصلح كان من اللبنانيين الذي رفضوا المشروعَ الصهيوني وممن هاجموا الأطماع اليهودية في فلسطين. كما لوحظ أنه في أواخر عام ١٩١٣ بدأ الشيخ أحمد حسن طبارة يتراجع عن آرائه السابقة. فقد رأى أن الهجرة اليهودية باتت تهدد البلاد بخطرين: سياسي واقتصادي. أما الخطر الأول، فأساسه احتفاظ اليهود بتقاليدهم الخاصة إلى حد التعصب وترديدهم الدائم ذكرى ماضيهم وطموحهم إلى تجديده على انقاض تلك التقاليد، وتجنس السواد الأعظم منهم بالجنسية الأجنبية. أما بالنسبة للخطر الاقتصادي، فالفلاح الوطني أضعف من أن يتمكن من مزاحمتهم مادياً وفنياً. غير أن طبارة لم يغلق باب الوفاق بين العرب والصهيونيين، ولكن بشرط إزالة الخطر السياسي على الوحدة العثمانية والخطر الاقتصادي على الفلاح[٣٣]. كما أن سليم سلام، نائب بيروت، أظهر حرصه على مستقبل فلسطين، فقد رأى أن إنقاذ فلسطين يكون بإعانة الفلاحين فيها بتخفيف ضريبة الأعشار وبإنشاء بنك عقاري وتوسيع صلاحية البنك الزراعي[٣٤].

ولما بدأت بريطانيا تدعم المشروع الصهيوني تبينت امكانية نجاحه، سيما وأنه منذ أن تولى «بلفور» (Balfour) وزارة الخارجية البريطانية في أيار (مايو) ١٩١٥، ظهر بوضوح مدى الاتجاه البريطاني للاعتراف بأهداف الحركة الصهيونية، وقد أخذ مؤيدو الصهيونية من الوزراء البريطانيين يبدون تأييدهم لها، مع أن البعض يرى أن رئيس الوزراء، «أسكويث»، كان مرتبطاً بسياسة إحلال العرب محل الأتراك في الشرق الأدنى بوصفهم أصدقاء لبريطانيا[٣٥]. ولكن سرعان ما صدر تصريح (وعد) بلفور (Balfour) (في ٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩١٧) الذي قضى باعطاء فلسطين لليهود، وكان لهذا التصريح أثر عميق في نفوس المسلمين والمسيحيين الذين نظروا إلى فلسطين وسوريا بألم وخوف من اليهود، واعتبر هذا الشعور العربي بمثابة تهديد للعلاقات الفلسطينية ـ البريطانية[٣٦].

* * *

٢ ــ الأطماع الصهيونية في لبنان والمواقف اللبنانية والعربية من هذه الأطماع ١٩١٨ ــ ١٩٣٣

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، أعرب بعض اللبنانيين عن تأييدهم للأهداف الصهيونية في فلسطين. فقد أرسل سليمان ناصيف، أحد أعضاء اللجنة السورية، إلى «سايكس» (Sykes)، خبير الحكومة البريطانية في شؤون الشرق الأدنى، رسالة بشره فيها بأن بعض أعضاء اللجنة اجتمعوا مع رئيس اللجنة الصهيونية في مصر «موصيري» وقد تقرر تكرار الاجتماعات. وفي ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٨ أرسل «سايكس» خطاباً إلى سليمان ناصيف أعرب فيه عن الرضا العميق للتقدم الذي حصل في تقريب آراء وأماني ممثلي الشعوب الثلاثة: السوري واليهودي والبريطاني، في القاهرة، «وأنه بدون التنازلات المتبادلة والتعاون فإن مشاريعنا في المستقبل ستهدد بالخطر...» ووعدت اللجنة التي يرأسها سايكس بقدوم بعثة صهيونية برئاسة حاييم وايزمن (Ch. weizmann) تتوجه إلى مصر في طريقها نحو فلسطين للاتصال باللجنة السورية[٣٧]، التي كانت تتكون من مختار الصلح، وفارس نمر، وخليل زينية، وسليمان ناصيف، وحقي العظم، ورفيق العظم، وفوزي البكري، وك. أيوب.

وبالفعل ففي آذار (مارس) ١٩١٨، وصلت إلى القاهرة بعثة صهيونية برئاسة وايزمن، وهي في طريقها إلى فلسطين، وبذلت جهوداً كبيرة لتبديد مخاوف العرب، حتى ان فارس نمر* سرعان ما سخر أقلام صحيفته للقضاء على شكوك العرب في ما يتعلق بمستقبلهم السياسي، وللدعوة إلى التفاهم بين اليهود العرب. والحقيقة أن صحيفته «المقطم» كانت تعتبر أحد أبواق بريطانيا في مصر، وهي جهدت في اخفاء الهدف الحقيقي للبعثة الصهيونية، وهو إعداد خطط تتمشى مع روح العصر، كما نشرت بياناً حددت فيه أهداف البعثة خلافاً للحقيقة[٣٨].

والحقيقة أنه رغم عدم الرضا الصهيوني عن نتائج بعثة وايزمن، فإن اجتماعه بالأمير فيصل في ٤ حزيران (يونيو) ١٩١٨ قرب العقبة حقق بعض الآمال الصهيونية، سيما وأن اللقاء انتهى بتعبير ودي عن العطف المتبادل، وبدعوة من فيصل لتكرار اللقاء بعد عودة وايزمن من أميركا[٣٩]. وكان والده، الشريف حسين، قد أبدى من قبل استعداده منذ

---

* فارس نمر: أحد اللبنانيين من أعضاء اللجنة السورية، تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت والتجأ إلى مصر، وأصبح فيها مساعداً للورد كرومر. أسس صحيفة المقطم الموالية للصهيونية وللنفوذ البريطاني في المنطقة.

كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ لهوغارث (Hogarth)، رئيس المكتب العربي في القاهرة، للقبول بإنشاء دولة يهودية ورحب أيضاً باليهود في كل البلاد العربية[٤٠].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨)، عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء، في فرساي بباريس، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وقدم الأمير فيصل بن الحسين مذكرة إلى المؤتمر أوضح فيها وجهة نظر السوريين في مستقبل بلادهم. وقد ركزت المذكرة على فلسطين وجاء فيها: «أما في فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب، واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا، فإننا واليهود ــ مبدئياً ــ شعب واحد. ومهما يكن من أمر فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الأقليم الذي كثيراً ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة»[٤١]. هذا مع العلم بأن «بيشون» (Pichon) يذكر أن الأمير فيصل لم يكن بعيداً عن تأييد تصريح بلفور، كما أنه في صيف ١٩١٩ ذكّر الجنرال «اللنبي» (Allenby) الأمير فيصل، بأنه سيقمع بالقوة أية محاولة معادية للصهيونية[٤٢].

ويؤكد عمر عبد العزيز عمر أن اختيار فيصل لتمثيل العرب في مؤتمر الصلح لم يكن اختياراً موفقاً، فلم يكن هو السياسي العربي الذي يستطيع أن يتصدى للدفاع عن المطالب العربية المتعلقة بالاستقلال والوحدة أمام عمالقة السياسة الدولية وأعلام الديبلوماسية الأوروبية في مؤتمر فرساي... ويضيف، ان الأوساط البريطانية أقنعته (فيصل) بالاستجابة للمصالح البريطانية والفرنسية والصهيونية في المنطقة العربية، ونتيجة لذلك فقد أدلى بتصريح تمنى فيه أن تحقق كل من الأمتين العربية واليهودية تقدماً ملموساً نحو أمانيهما وآمالها... ان الصهيونيين هم حملة حضارة أوروبا إلى الشرق[٤٣].

وفي هذه الفترة كان مؤتمر الصلح قد أرسل إلى المنطقة لجنة «كنغ ــ كراين» (King-Crane) لتقصي مطالب الشعوب العربية، وبعد عودتها، في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩، أعدت تقريراً عن مهمتها ضمنته موقف البلاد السورية من الصهيونية ومما جاء فيه: «... وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سوريا [سوريا ولبنان] بوجه عام، فإن ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض في سوريا ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٠ من بيانه. ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به». وأضاف التقرير موضحاً: «فإن جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا

بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود»[٤٤]. وهذه النقطة الأخيرة التي جاءت نتيجة لرأي الضباط البريطانيين في فلسطين، رأت اللجنة ضرورة تسجيلها، كما أن كنغ وكراين وجدا نفسيهما ملزمين بالقول انه من الواجب أن تحد الهجرة اليهودية وأن تطرح جانباً فكرة جعل فلسطين دولة يهودية[٤٥]، سيما وأن عدد اليهود في فلسطين، عند نهاية الحرب العالمية الأولى، كان حوالى ٥٠ ألفاً، بينما كان عدد المسلمين ٥٥٠ ألفاً وعدد المسيحيين ٧٠ ألفاً[٤٦].

وكانت الحركة الصهيونية قد قدمت مذكرة لمؤتمر الصلح في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ تحت عنوان: «تصريح المنظمة الصهيونية حيال فلسطين»، ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها أجزاء من لبنان ولا سيما جنوبه، وحددت ذلك بالقول:

إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة أدناه:

تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان،حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي، متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون)، حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنيه حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي بالقرب منه... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (أي اليهود في فلسطين الكبرى) حماية تامة، إذ أن منابع المياه هذه ـ فيما لو حظيت بالعناية اللازمة ـ تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين[٤٧].

وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ نشرت صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) تصريحاً لحاييم وايزمن حول تحديد حدود فلسطين، جاء فيه أن فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان الذي سيتحول أخيراً إلى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي[٤٨]. وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ اقترحت نشرة «فلسطين» (Palestine) الناطقة بلسان الحركة الصهيونية مد حدود الدولة اليهودية إلى شمالي صيدا، وإدخال مدينة صيدون القديمة ضمن الأراضي اليهودية فتشمل بذلك ضواحي بيروت. وفي ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ حددت نشرة «فلسطين» أطماع زعامة الحركة الصهيونية بولاية بيروت الجنوبية على الشكل التالي: «ان الحقيقة الأساسية في ما يتعلق بحدود فلسطين هي أنه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك

يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الأردن وثلوج جبل الشيخ»[٤٩] وكانت اللجنة الصهيونية قد قدمت مقترحاتها، منذ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، وأصرّت فيها على أن تشمل الحدود الشمالية نهر الليطاني وجبل الشيخ[٥٠].

هذا ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس اتصل دافيد بن ـ غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني الياس الحويك، وحاولا اقناعه بإمكانية تخلي لبنان عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بالمساعدات المالية والفنية كافة لتطوير لبنان، الذي سيصبح على حد زعمهما «دولة ذات أكثرية مسيحية»[٥١]؛ غير أن البطريرك الماروني تحفظ حيال هذا الموضوع سيما وأنه خارج عن ارادته، كما أنه سيثير غضب فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها تبعاً لاتفاقية «سايكس ـ بيكو». بالاضافة إلى أن البطريرك رأى في المشروع الصهيوني حافزاً لبريطانيا لتوطيد نفوذها في المنطقة المحاذية لفلسطين، وهذا ما لا يمكن أن تقبل به فرنسا. هذا مع العلم أن بعض المصادر ترى أن الرئيس الأميركي ويلسون (Willson) احتج في مؤتمر الصلح على المطامع التوسعية لكل من فرنسا وبريطانيا في الشرق[٥٢]. بينما ترى مصادر أخرى أن المساعي الفرنسية ـ البريطانية تجددت للحصول على موافقة أميركا بصدد المعاهدات السرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، وإيجاد حل لما يطلق عليه اسم المسألة السورية، سيما وأن بريطانيا أقنعت فرنسا بوضع فلسطين تحت حمايتها[٥٣]، بل يرى البعض الآخر أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية وافقت على تعديل مشروع يمكّن الصهيونيين من تحويل فلسطين إلى وطن قومي للشعب اليهودي[٥٤]. بينما كانت الصهيونية تريد، إلى جانب فلسطين، جنوب لبنان ومناطقه الممتدة حتى مدينة صيدا[٥٥].

ونتيجة لتطور الأوضاع السياسية في المنطقة ونتيجة لمواقف المؤتمرين في مؤتمر الصلح عقد المؤتمر السوري العام في دمشق وأصدر في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، بحضور جميع الموفدين من البلاد السورية، قراراً طالب فيه بإعلان استقلال سوريا بما فيها لبنان وفلسطين. وقد خصص القرار فقرة عن فلسطين جاء فيها: «... فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه، على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»[٥٦]. أما الوزارة السورية الثانية، برئاسة هاشم الأتاسي، فقد جاء في بيانها أمام المؤتمر السوري العام نص على ضرورة «المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع رد طلب الصهيونيين بجعل بعض القسم الجنوبي منها ـ وهو فلسطين ـ وطناً قومياً لليهود»[٥٧]. ومن أجل ذلك وجدنا أن الطائفة اليهودية في لبنان أرسلت برقيات إلى مؤتمر السلام في باريس رفضت فيها قرارات المؤتمر السوري وطالبت

بحكومة تحت الحماية الفرنسية[٥٨]. وبذلك تتوافق في مطالبها مع القوى الطائفية الرافضة لقرارات المؤتمر والمؤيدة، للسيطرة الفرنسية.

وكان الأمير فيصل قد أبدى تشدداً حيال فلسطين وبقية البلاد الشامية، ففي **٢٥** آذار (مارس) **١٩٢٠** أوضح الجنرال غورو موقف فيصل وذلك في رسالة إلى حكومته أشار فيها إلى أن الأمير فيصل لن يذهب إلى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية: «الاستقلال العربي في العراق وفي سوريا بما فيها فلسطين، والتخلي عن المشروعات الصهيونية، والوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية». وأضاف غورو انه من الواضح أن الأمير فيصل يطلب «انسحابنا من المنطقة الغربية، حسب تمنيات مؤتمر دمشق، وأن الأمير أعلن أن الشعب العربي سيحارب ولن يسمح بقيام دولة يهودية في فلسطين». ويبدو أن فيصل كان متخوفاً من سفره إلى فرنسا، فقد أضاف غورو في رسالته، ان فيصل يخاف أن يؤخذ كرهينة في أوروبا إذا ما أُعلن عمل عدائي ضد فرنسا، خلال غيابه. وأضاف غورو معلومات مفادها أن الأمير وشعبه يميلان إلى الدخول في حرب قد تكون كارثة لا مفر لهما منها، ويجب أن يعمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن مقررات المؤتمر السوري[٥٩].

والجدير بالذكر أن الأمير فيصل لم يكن يمثل في مطالبه اتجاهاً فيصلياً فحسب، إنما كان يمثل اتجاهاً عربياً عاماً، وكان للبنانيين الوطنيين دور بارز في هذا الصدد، سيما وأن عدداً وفيراً من أعضاء المؤتمر السوري العام كانوا يمثلون مختلف المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى أن رضا الصلح كان وزيراً للداخلية في الحكومة الفيصلية، أضف إلى ذلك أن محمد جميل بيهم كان أحد المدافعين البارزين عن القضية الفلسطينية، وكان عضواً في المؤتمر السوري العام، كما انتخب عضواً في لجنة الدفاع.

هذا واستمر الأمير فيصل يظهر حرصه على استقلال مختلف المناطق العربية، فقد أكدت المراسلات الديبلوماسية التي جرت بينه وبين الجنرال غورو، وبينه وبين الدوائر البريطانية، حرصه على استقلال فلسطين والبلاد الشامية الأخرى. ففي **٣** نيسان (ابريل) **١٩٢٠** أبرق الجنرال غورو من بيروت إلى حكومته مشيراً إلى أنه وصله من الأمير فيصل اتصالان جديدان، أكد فيهما موقفه الذي أرسله لفرنسا وانكلترا وهو شرط لسفره، وهذا الشرط يتضمن الاعتراف شبه الرسمي باستقلال الدول العربية[٦٠].

ومن الملاحظ، من خلال تقرير صادر عن السفارة الفرنسية في لندن في **٧** نيسان (أبريل) **١٩٢٠**، انه لم يكن في نية فرنسا القبول بمطالب الأمير فيصل، سواء في ما يختص بفلسطين أم بكافة البلدان السورية[٦١]. مما يعطي بعداً جديداً للموقف الفرنسي وهو أن

انكلترا لم تكن وحدها التي تساعد الحركة الصهيونية في فلسطين بل كانت فرنسا أيضاً تدعم مواقف الصهيونيين.

وبين **٢٥** نيسان (أبريل) و**٥** أيار (مايو) **١٩٢٠** جاء الرد العملي من قبل التحالف البريطاني ـ الفرنسي ازاء مواقف فيصل، وإزاء مقررات المؤتمر السوري العام، فقد عقد مؤتمر «سان ريمو» (San Remo) الذي أعلن التمسك باتفاقية «سايكس ـ بيكو» (Sykes-Picot) وبالمواثيق المتفق عليها بين بريطانيا وفرنسا. وقد أعربت المنظمة الصهيونية والقوى اليهودية عن تأييدهما لهذه المقررات؛ ذلك أن «سوكولوف» (Sokolov) أشار إلى أن صفحة السياسة قد انطوت عملياً، وبدأت صفحة جديدة الآن وهي صفحة تحقيق أمانينا...»[٦٢] وأكثر من ذلك فقد طلبت بريطانيا من بعض القيادات الصهيونية الاشتراك في مؤتمر سان ـ ريمو. وبالفعل فقد وصل «هربرت صموئيل» (H. Samuel) إلى سان ريمو في نيسان (أبريل) وقدم إلى المؤتمر مذكرة تضمنت آراءه بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[٦٣]. وكان صموئيل نفسه قد سبق له أن عرض، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩١٤**، على اللورد البريطاني غراي (E. Grey) إنشاء دولة يهودية في فلسطين بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة[٦٤].

والحقيقة أن الصهيونية بدأت تحقق أمانيها في فلسطين، فبعد إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين عين هربرت صموئيل الصهيوني أول مندوب سام لبريطانيا على فلسطين. وقد ساعد الصهيونية وسهل هجرة الألوف من اليهود إليها، وبمعدل ألف يهودي كل شهر. وبعد أيار (مايو) **١٩٢١** قرر إدخال عشرة آلاف يهودي إلى الأراضي المقدسة[٦٥]. وكانت الصهيونية قد عاودت مطالبتها ببعض المناطق اللبنانية الجنوبية، غير أن فرنسا رفضت المطالب الصهيونية لأن تحقيقها سيؤدي إلى اتساع رقعة النفوذ البريطاني، ولذلك فقد رفضت السلطات الفرنسية استيطان الجاليات اليهودية في الأماكن المحيطة بحدود فلسطين تخوفاً أيضاً من المطامع الصهيونية[٦٦]. وكانت المعارضة الفلسطينية ضد الأطماع الصهيونية تثار بين الفترة والأخرى، وقد عكست الصحف العربية هذه المعارضة، ومنها صحيفة «مرآة الغرب» التي ذكّرت الفرنسيين بمشكلة الألزاس واللورين (Alsace-Lorraine) وكيفية مطالبة الفرنسيين الألمان باعادتها على أساس أنها ملك لهم...[٦٧].

أما في ما يختص بموقف اللبنانيين حيال التطورات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية، فإن بعض العائلات اللبنانية الاقطاعية كانت تبيع الأراضي الفلسطينية للجمعيات الصهيونية، فيما كانت بعض القوى السياسية اللبنانية والعربية تعمل لنصرة القضية الفلسطينية والقضية السورية بشكل عام. فقد شارك لبنانيون أمثال: يوسف سالم ورياض الصلح ومحمد رشيد رضا وأسعد داغر وسليمان كنعان وسواهم في المؤتمر

السوري ــ الفلسطيني الذي عقد في جنيف لمدة ١٥ يوماً بين آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٢١، وكان رئيس المؤتمر لبنانياً هو ميشال لطف الله * . وأكد أسعد داغر مدى الجهود التي بذلها، في أوروبا، وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ــ الفلسطيني الذي كان مؤلفاً من الأمير شكيب أرسلان واحسان الجابري ورياض الصلح**. وقد طلب المؤتمر في مذكرة أرسلها إلى عصبة الأمم لتحقيق الاستقلال للبلاد السورية وانهاء الانتداب الفرنسي ــ البريطاني ورفض المطامع الصهيونية، وقد طالبت المذكرة بما يلي:

١ ــ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا وللبنان ولفلسطين.

٢ ــ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فدراسيون).

٣ ــ الغاء الانتداب حالاً.

٤ ــ جلاء الجنود الفرنسيين والانكليز عن سوريا ولبنان وفلسطين.

٥ ــ الغاء تصريح بلفور.(٦٨).

والأمر المثير للانتباه أن أحد اللبنانيين المشاركين في المؤتمر السوري ــ الفلسطيني وهو سليمان كنعان، عضو مجلس ادارة جبل لبنان السابق، كان قد أعلن تأييده للقرارات بل وشارك في وضعها في وقت كان قد عزم على العمل لإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان، على غرار ما كان يطالب به الصهيونيون في فلسطين. ومما يؤكد ذلك احدى الوثائق الهامة التي أرسلها كنعان بعد سفره إلى لندن إلى اللورد كورزون (Curzon)، وزير الدولة للشؤون

---

* كان أعضاء المؤتمر السوري ــ الفلسطيني يمثلون عدة أحزاب وعدة مناطق وذلك على النحو التالي: ميشال لطف الله رئيس اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري ومندوبها؛ السيد محمد رشيد رضا نائب رئيس الاتحاد السوري ومندوبه؛ الحاج توفيق حماد رئيس الجمعية الإسلامية ــ المسيحية في نابلس ومندوب المؤتمر الفلسطيني؛ سليمان كنعان عضو مجلس لبنان الإداري؛ احسان الجابري مندوب حزب الاستقلال العربي؛ رياض الصلح والأمير شكيب أرسلان ونجيب شقير مندوبو حزب الاستقلال العربي؛ أمين التميمي عضو الوفد الفلسطيني؛ وهبه العيسى رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر ومندوبها؛ شبلي الجمل مندوب الوفد الفلسطيني وسكرتيره وأحد أعضائه؛ صلاح عز الدين مندوب الجمعية السورية الوطنية في بوسطن؛ طعان العماد مندوب الحزب الوطني العربي في الأرجنتين؛ جورج يوسف سالم مندوب حزب تحرير سوريا في نيويورك؛ وتوفيق اليازجي مندوب حزب استقلال سوريا ووحدتها في سانت باغو في تشيلي.

** أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٥٥. أنظر أيضاً: نداء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ــ الفلسطيني إلى سكان سوريا وفلسطين ولبنان والمهجر في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١. نقلاً عن: من أوراق أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، ص ١٧٠ ــ ١٧١.

الخارجية البريطانية، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٢٢. ومما ذكره في رسالته ــ الوثيقة أن بيد بريطانيا الآن مستقبل لبنان المتوقف عليه مصلحته ومصلحة انكلترا العظمى. ورأى كنعان أن الأضرار التي تلحق بلبنان بسبب سيطرة فرنسا عليه هي:

١ ــ يفقد استقلاله السياسي والاقتصادي ويسبب ذلك هجرة جميع أبنائه.

٢ ــ يرغم سكانه على دفع الضرائب ويوضعون تحت الخدمة العسكرية الفرنسية حتى يكونوا حماة لاستعمار سوريا.

٣ ــ إن دماءهم تبقى مهددة دائمًا بالهدر في كل حرب تقع مع فرنسا وفي كل شكل دولي لها.

٤ ــ إن لفرنسا مقاصد سياسية مع المسلمين العرب، ولها مقاصد تجارية أيضاً، فمن صالحها أن يكون لبنان داخلاً مع سوريا ومركزاً حربياً لها ضد مصالح اللبنانيين والمسيحيين خاصة.

أما الأضرار التي تلحق بانكلترا بسبب سيطرة فرنسا على لبنان فهي:

١ ــ ان انكلترا بتخليها عن لبنان تسلم بيدها إلى فرنسا حصناً طبيعياً ومركزاً حربياً مهمًا واقعاً وسط البلاد العربية، وهو مفتاح سوريا والشرق.

٢ ــ ان فرنسا لا يمكنها أن تستعمر سوريا وتبقى فيها إذا كان لبنان خارجاً عن يدها.

٣ ــ إذا استلمت فرنسا لبنان تجعله مركزاً حربياً وبسببه تستولي على كل سوريا وتستعبد سكانها.

٤ ــ إن وجود فرنسا في لبنان يجعلها يوماً ما تأخذ من جهتها أكثرية المسلمين في تلك البلاد وتجعل فيهم روحاً جديدة، تكون سبباً في المستقبل لتغيير وجه الشرق وحالته.

والملاحظ أن سليمان كنعان لم يطالب بالسيطرة البريطانية على لبنان من منطلقات فيصلية حجازية أو من منطلقات عربية موالية للانكليز بل من منطلقات طائفية مارونية، بدليل أنه في رسالته إلى اللورد «كورزون» طالب بأن يصبح لبنان «وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكون هؤلاء قوة لانكلترا، ومن صوالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها». كما اعتبر أن باستطاعة انكلترا أن تستعين بالمسيحيين اللبنانيين للقضاء على أية ثورة عربية تقوم في المنطقة العربية. وراح كنعان يرغّب بريطانيا بالقول: ان جعل لبنان مملكة مسيحية مستقلة في الشرق ليس أقل فائدة لها من مملكة الحجاز ومن حليفها الشريف حسين وأولاده. كما أن الفائدة من لبنان توازي فائدتها من فلسطين والعراق «سيما وأن

سكان فلسطين والعراق مسلمون معرضون لنكران جميلها، وأما سكان لبنان من صالحهم دائمًا وأبداً التمسك بظل حماية انكلترا»(٦٩).

ومما يلاحظ على رسالة سليمان كنعان إلى وزارة الخارجية البريطانية عدة أمور، منها أنه يمثل اتجاهاً طائفياً لبنانياً، إذ طلب من انكلترا أن تسيطر على لبنان لجعله وطناً قومياً ليس لمسيحيي لبنان فحسب، وإنما لمسيحيي الشرق كلهم، وبذلك يكون متوافقاً مع الرأي الصهيوني القائل بجعل فلسطين وطناً قومياً ليس ليهود فلسطين فحسب، وإنما ليهود العالم كلهم. كما أنه ادعى العمل لاستقلال لبنان وسوريا وفلسطين بينما كان يعمل سراً، ضد القوى العربية الاستقلالية، وقد اعتبر أن لبنان المسيحي ليس أقل فائدة لبريطانيا من فلسطين والعراق. واعتبر أيضاً أن المسلمين يمكنهم أن يثوروا ضد السلطات البريطانية، أما المسيحيون فإنهم سيكونون مخلصين لها.

والحقيقة أنه مما يلاحظ من تطور الأحداث أنه لم يكن بوسع بريطانيا تحقيق أماني سليمان كنعان، ذلك لأن الاتفاق الدولي سبق إلى تقسيم المنطقة الشامية وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو.

وفي الوقت الذي كان فيه سليمان كنعان يسعى لجعل لبنان وطناً قومياً لمسيحيي الشرق كانت القوى الصهيونية لا تزال تنشط على الصعيد البريطاني والدولي لجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. وكان ذلك مثيراً للشعب الفلسطيني الذي بدأ يتحرك لمواجهة هذه التطلعات الصهيونية.

ونتيجة لردود الفعل العربية ضد المشروعات الصهيونية فإن «كيش» (Kisch)، رئيس اللجنة الصهيونية الفلسطينية، علم أهمية ردود الفعل هذه، كما قدّر أهمية إقامة علاقات جيدة بين اليهود والعرب وأثرها على العلاقات اليهودية ـ الفلسطينية: ولذا «فإني كنت ولا أزال أعتقد أن التفاهم الذي يجب أن نتوصل إليه مع الفلسطينيين العرب لا يتحقق إلا بتحسين علاقاتنا مع العالم العربي بشكل عام، وبمعنى آخر تحسين العلاقات مع الزعماء الحقيقيين أصحاب السلطة في البلدان العربية المجاورة»(٧٠). ولكن تبين أن الفلسطينيين كانوا يرفضون أحياناً أن يعهدوا بأمورهم إلى الزعماء العرب، ولذا ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤، انتدبت اللجنة التنفيذية العربية في القدس وفداً لمقابلة الملك حسين، وكان الوفد برئاسة موسى كاظم الحسيني وعضوية أمين التميمي وحافظ طوقان وشكري التاجي وعوني عبد الهادي، وقد طالبه الوفد بألا يتصرف بأوضاع فلسطين لأن تقرير مصيرها من حق أبنائها فأخبرهم «أنه لا يعاهد عهداً ولا يبرز أمراً بشأن فلسطين ومصيرها قبل أخذ رأيهم ونيل موافقتهم...».

والحقيقة أن اللجنة الصهيونية الفلسطينية حرصت بدورها على لقاء الملك حسين، فانتدبت رئيسها الكولونيل «كيش» (Kisch) و«جاكوب مئير» (Jacob Mayer)، كبير

حاخامي اليهود في فلسطين، فقابلا الملك في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ وقدما له مضبطة، ثم خطب كيش بين يديه متمنياً أن يتم الاتفاق بواسطته بين العرب واليهود. فأوضح الشريف حسين كيف أن المسلمين استماتوا للحصول على استقلالهم، وكيف أنهم حاربوا الدولة العثمانية وهي دولة إسلامية، غير أنه رغم معارضته إعطاء دولة لليهود، لم يمانع إقامة اليهود كمواطنين ولو كانوا غرباء عن البلاد: «... ومع هذا فإنكم إذا أحببتم الدخول علينا ومواطنتنا على الطريقة التي تدخل بها الأمم على الأمم، فإننا نرحب بكم ونحترمكم ونساعدكم وتساعدوننا يا بني اسرائيل خصوصاً وأنّا نحن العرب أحرص الناس على الشهامة والوفاء، وها هم الاسرائيليون بين ظهراني العرب عندنا يتمتعون بكل ما يتمتع به سواهم من السكان في الحقوق، وكافة مقتضيات العدل والانصاف في المعاملات، لا فرق عندنا بين النصارى واليهود في الأديان»(٧١).

وكان اقتراح اللجنة الصهيونية أن يعمل الشريف حسين على حل القضية المطروحة وفق الأمور التالية:

١ ـ إنشاء حكومة عربية في فلسطين يرأسها الأمير عبد الله.
٢ ـ تكون العربية والعبرية لغتين لهذه الحكومة.
٣ ـ يخضع اليهود لهذه الحكومة ويساعدون على إنشائها.
٤ ـ تحدد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تبعاً للحاجة.
٥ ـ يساوى بين العرب واليهود في الوظائف.

والجدير بالذكر أن المضبطة التي قدمت للشريف حسين بالعربية والعبرية طالبت بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين على حد قول كيش (Kisch)، هذا مع العلم أن المؤتمرات الصهيونية كانت تطالب بزيادة مستمرة للهجرة اليهودية «واسترداد أرض فلسطين» على أن تكون ملكيتها ملكية يهودية عامة، كما أكدت المؤتمرات الصهيونية على تكريس العبرية والثقافة اليهودية(٧٢). ويلاحظ أن أمين سعيد ذكر تجاوب الشريف حسين مع المطالب الصهيونية خلافاً لما ذكره (Kisch)،لأن رئيس اللجنة الصهيونية ذكر أنه بعد المطالبة بإقامة وطن قومي يهودي «فتح الحسين عباءته على سعتها وأشار إلى أن قلبه وبلاده مفتوحة لليهود»، مما دعا (Kisch) للقول «لقد أسسنا علاقات ودية مباشرة مع الملك حسين: علاقات لعلها تسمح لنا بميادين لم يكن لها وجود من قبل»(٧٣).

وفي الوقت الذي كان فيه الملك حسين يبدي تجاوباً لإدخال اليهود إلى فلسطين، كان زعماء الحركة الصهيونية في عام ١٩٢٥ يبدون سخطهم على بريطانيا وفرنسا لاتفاقهما على تعيين حدود مناطق نفوذهما بين لبنان وسوريا من جهة، وفلسطين من جهة أخرى، ذلك لأن الصهيونيين اعتبروا أن الاتفاق أفقدهم نهر الليطاني والأردن الأعلى وجبل الشيخ

وحوران. وحاولوا تغيير الحدود سلمياً عن طريق إقامة جاليات يهودية في لبنان وسوريا، غير أن هذه المحاولات لقيت معارضة من السلطات الفرنسية. وقد صرح المندوب السامي الفرنسي «هنري دي جوفنيل» (H. de Jouvenel) بأنه يوافق على إسكان المهاجرين اليهود بالقرب من الفرات أو في أي مكان من سوريا ماعدا الأماكن المجاورة للحدود الفلسطينية لأنه يخشى من المطامع الاسرائيلية[٧٤].

من ناحية أخرى، استمرت الحركة الصهيونية في بذل مساعيها لدى الدوائر البريطانية لتكريس الوجود الصهيوني في فلسطين. ففي عام ١٩٢٩ وضعت بريطانيا مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى عدة كانتونات (مقاطعات): مقاطعتين يهوديتين وثلاث مناطق عربية تتمتع كل منها بالحكم الذاتي والاستقلال الداخلي تحت حكم الانتداب البريطاني، غير أن عرب فلسطين عارضوا هذا المشروع نظراً للأضرار الفادحة التي تنجم عنه، وبذلك قضي على المشروع[٧٥]. وكان عام ١٩٢٩ قد شهد اضطرابات واقتتالاً بين العرب واليهود أمام حائط المبكى، وقد اعتبر الكولونيل «كيش» (Kisch) أن سماح الحكومة البريطانية لموكب اليهود بالمرور إلى حائط المبكى كان قراراً خاطئاً، وأن الشاب الذي رفع العلم الصهيوني إلى جانب الحائط فعل ذلك دون شعور بالمسؤولية[٧٦].

وفي هذه الفترة من عام ١٩٢٩ حدد جبران تويني موقفه من القضية الفلسطينية وعلاقة الماسونية بالصهيونية. وبالرغم من أنه كان ماسونياً فقد بدأ يتساءل فيما إذا كانت الماسونية تسمح لنفسها بخدمة الصهيونية، وقد كتب مقالاً في صحيفة «الأحرار» الماسونية تحت عنوان: «الماسونية والوطن الصهيوني» أشار فيه إلى شكوى الاسرائيليين في بيروت على صحيفة «الأحرار» التي تقدموا بها إلى محفل لبنان الماسوني وبقية المحافل المتواجدة في بيروت. واعتبر تويني أن الصهيونية جنسية دينية، وكما أن الماسونية لا تعضد وطناً قومياً إسلامياً أو وطناً قومياً مسيحياً فعليها أيضاً أن لا تعضد وطناً قومياً يهودياً. وأضاف ان الماسونيين عملوا على تعطيل صحيفة «الأحرار» بالسعي لدى الانتداب الفرنسي، وذلك «منذ وقفنا إلى جانب اخواننا العرب في فلسطين نعمل معهم بالطرق المشروعة على دفع هجمات المعتدين. ان لأولئك الصهيونيين حديثاً نود أن يفقهوه، فهم يقيمون في هذا البلد حيث يستثمرون نشاطهم وأموالهم، ولكل منهم جنسية معروفة وتذكرة نفوس تثبت تابعيته اللبنانية أو السورية أو الفرنسوية أو الانكليزية. فتضامنهم مع اليهود الصهيونيين في فلسطين وعطفهم عليهم إنما هو تعصب ديني، ولا يجوز للمتعصب الديني أن يشكو أو يتذمر إذا قوبل بتعصب ديني مثله». وتابع تويني معارضاً الفكرة الصهيونية بقوله: «يزعم الصهيونيون أن فلسطين كانت وطناً لاسرائيل فهم يريدون العودة إلى وطنهم، وهذا زعم يكذبه التاريخ. . . فإذا جاز لكل أبناء مذهب أو قوم فتحوا بلاداً ثم تركوها أن يطالبوا بها لكان للمسلمين أن يطالبوا بالأندلس وما فتحوه في جنوبي ايطاليا وفرنسا وشرقي أوروبا. ولكان

للانكليز أن يطالبوا بأميركا الشمالية و. . .» ثم دعا اليهود للعيش مع اللبنانيين والسوريين «واننا لنرجو أن يهدي الله هؤلاء الصهيونيين المتعصبين سواء السبيل، فيعيشوا مع مواطنيهم في سوريا ولبنان، كما أعلن رئيس مجلسهم المحلي يوم المظاهرة الكبرى ببيروت، اخواناً تجمعهم مع أبناء المذاهب الأخرى جامعة الوطن وهي أقوى الجوامع»[٧٧].

وفي عام ١٩٢٩، حرص محمد جميل بيهم، رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية، على إرسال عدة برقيات إلى جمعية الأمم في جنيف، وإلى وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية، وإلى البرلمان البريطاني، وذلك من أجل تأييد وجهة النظر الفلسطينية الوطنية، وقد أرسل الحاج محمد أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، رسالة إلي بيهم أشار فيها إلى شكر عرب فلسطين لاتحاد الشبيبة الإسلامية ولجميع اللبنانيين العاملين لمساعدة ومعونة الفلسطينيين وحفظ أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين[٧٨]. كما أرسل الحسيني رسالة أخرى إلى بيهم ذكر فيها أنه «في مثل هذه الظروف تود فلسطين لو ظلت المؤازرة المعنوية من اخوانها أهل سوريا الشمالية قائمة مستمرة، سيما وان لجنة التحقيق ستصل إلى هنا عما قريب، وحينئذٍ إذا كان من الممكن أن ترفع سوريا الشمالية صوتها الكريم بالعطف على فلسطين، فإن ذلك يبرهن للجنة أن سوريا الجنوبية ليست بعزلة عن شقيقتها القريبة ولا عن شقيقاتها اللواتي هن أبعد قليلاً كالعراق والحجاز ونجد. . .»[٧٩].

أما في ما يختص بموقف الانتداب الفرنسي والحكومة اللبنانية في هذه الفترة، فقد كشفت وثيقة مرسلة من وفد الجمعية الإسلامية بحيفا إلى حاكم اللواء الشمالي في آذار (مارس) ١٩٣٠، في معرض الحديث والاعتراضات على الممارسات اليهودية في فلسطين، أنه سبق لحكومة الجمهورية اللبنانية في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٢٩ أن ضبطت بنادق ومدفعاً رشاشاً وقنابل يدوية ثبت أنها مهربة من اليهود في لبنان إلى اليهود في فلسطين[٨٠]. وهذه إشارة من الجمعية الإسلامية بحيفا تدل على محاولات جرت في أواخر عهد حكومة رئيس الوزراء بشارة الخوري للقضاء على تهريب السلاح عبر الأراضي اللبنانية إلى فلسطين. أما في ما يختص بالنشاط اللبناني غير الرسمي، فقد أكد الحاج محمد أمين الحسيني أن رياض الصلح كان أحد الشخصيات العاملة في سبيل القضية الفلسطينية، وأنه كان أحد أعضاء المؤتمر الإسلامي * الذي عقد في القدس عام ١٩٣١، وكان جنباً إلى

* وقد ضم المؤتمر الإسلامي كلاً من: محمد أمين الحسيني رئيس المؤتمر (فلسطين)؛ الشيخ محمود الدجاني (فلسطين)؛ محمد عزة دروزة (فلسطين)؛ الشيخ عبد القادر المظفر (فلسطين)؛ شكري القوتلي (سوريا)؛ رياض الصلح (لبنان)؛ محمد علوبة (مصر)؛ ابراهيم الواعظ (العراق)؛ محمد محمد زيادة (اليمن)؛ رؤوف باشا (سيلان)؛ ضياء الدين الطباطبائي (ايران)؛ والشاعر محمد اقبال (الهند).

جنب مع زعامات ورجالات مختلف البلدان الإسلامية الذين اتخذوا مقررات هامة وقتذاك، كان من جملتها انشاء جامعة في القدس[٨١]. كما أنه بسبب أحكام بريطانية سابقة بالاعدام على بعض الفلسطينيين، أرسل محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية في أيار (مايو) ١٩٣١ رسالة إلى الملك جورج، ملك بريطانيا. طلب منه فيها بمناسبة عيد الأضحى عند المسلمين أن يشمل عفوه الفلسطينيين المحكومين بالاعدام[٨٢]؛ في وقت كانت فيه الحركة الصهيونية حريصة على إجراء اتصالات مكثفة مع الساسة البريطانيين لمضاعفة دعمهم وكسبه؛ بل ان القوى الصهيونية لم تجد مانعاً من محاولاتها الاتصال بالقيادات العربية لكسب ودها واقناعها بوجهة النظر اليهودية، وقد حرص الحاخام مئير والكولونيل كيش على إرسال رسالة تعزية إلى الأمير عبدالله بن الحسين بمناسبة وفاة والده توضح الأساليب الصهيونية الديبلوماسية. كما تلقى اليهوديان رسالة جوابية من الأمير عبدالله، في حزيران (يونيو) ١٩٣١، أشارت إلى العلاقات بين الطرفين[٨٣]. مما يؤكد أن الحركة الصهيونية استغلت كل الظروف واتبعت كل الأساليب لتنفيذ أغراضها وأهدافها.

والواقع، أن القوى الفلسطينية شعرت بخطورة الحركة الصهيونية، ليس على فلسطين فحسب، وإنما على مختلف الأجزاء السورية ــ اللبنانية المتاخمة. ولهذا، وبينما كانت المشاورات والمساومات اليهودية قائمة من أجل شراء أراضي أبناء عبدالرحمن اليوسف في البطيحة وتشجيع الفرنسيين على الموافقة على ذلك، إذا بحزب الاستقلال العربي يوجه نداء من فلسطين، في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، إلى أهالي سوريا يحذرهم فيه من المطامع الصهيونية في أراضيهم، ومما جاء فيه: «ان اخوانكم في فلسطين... كانوا ولا يزالون يعتقدون أن خطر الصهيونية الهائل لن يقتصر على القسم الجنوبي من بلادنا السورية، وان اليهود بمجرد ما رأوا بوادر نجاح خطتهم في هذا القسم لن يترددوا أن يمدوا، بكل قوة ونشاط، أصابعهم إلى الانحاء الساحلية والداخلية من سوريا». وبعد أن أظهر البيان الأساليب الصهيونية للسيطرة على فلسطين والبلاد السورية، بما فيها أساليب الهجرة والاقتصاد، عاد يحذر العرب من الخطر الصهيوني مشيراً إلى أن واجب الحزب «أن يدعو العرب في مختلف الأنحاء السورية، ساحلها وداخلها وشرقها، إلى الحذر الشديد تجاه هذه المساعي المنكرة الوخيمة العاقبة بلا ريب، وأن ينتبهوا كل الانتباه لكل حركة يقوم بها اليهود القاطنون في سوريا أو في فلسطين بأي أسلوب من الأساليب التي اعتادوها... فإن حركتهم واسعة وجدية وأنهم لن يلبثوا إذا ــ لا سمح الله ــ تمكنوا من انشاب مخالبهم، أن يمثلوا في سوريا الشمالية الدور الخطر الهائل الذي مثلوه ولا يزالون يمثلونه في سوريا الجنوبية... فحذار حذار أيها العرب! فأنتم أمام حركة خطيرة فيها كل الخطر على قوميتكم وكيانكم ومصالحكم ان لم تنتبهوا لها كل الانتباه...[٨٤]». وكان البيان قد ندد أيضاً بالأساليب الاستعمارية البريطانية نظراً لأن اليهود «قد اطمأنوا إلى ما رأوه من بوادر النجاح لمشروعهم

في فلسطين، تحت ظل الحراب الانكليزية وفي كنف الأساليب الاستعمارية الانكليزية الفاشية».

والواقع أن بعض القوى السورية تفهمت حقيقة النشاط الصهيوني وحقيقة أهدافه، لا سيما في ما يختص بشراء الأراضي والتوسع الاقتصادي اليهودي. أما في ما يختص بالموقف اللبناني فقد استمرت بعض القوى السياسية والصحافية تقف ضد النشاط الصهيوني في فلسطين. ففي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ كتب جبران تويني في صحيفته الجديدة «النهار» مقالاً تحت عنوان: ««القوة والحق في فلسطين» انتقد فيه السياسة الانكليزية التي سمحت لألوف المهاجرين اليهود بالدخول إلى فلسطين، كما انتقدها عندما قابلت سخط العرب ومعارضتهم برصاص الرشاشات وراحت تمعن فيهم تفظيعاً وتقتيلاً «فكأن السياسة الانكليزية تريد من العرب أن يخضعوا لتدابيرها ساكنين هادئين، وأن ينظروا بخشوع إلى سيل اليهود يغرقهم، ويجعل منهم عبيداً لبني اسرائيل. ان هذا فوق الاحتمال... ان القوة تقتل النفوس التي تدافع عن حقوقها على قارعة الطريق، كأن الدفاع عن الحق جريمة، وهو لن يكون كذلك إلا إذا كان المطالب بحقه من المستضعفين!»[٨٥]. والحقيقة أن ملاحظة تويني حول تزايد أعداد القادمين اليهود دعته للحديث عن الهجرة اليهودية. فقد بلغ عدد اليهود عام ١٩٣١ يقرب من ١٧٥ ألفاً من المهاجرين[٨٦] الأمر الذي أدى إلى الاحتكاكات بين العرب واليهود وقد قتل نتيجة لذلك عدد من الطرفين[٨٧].

٣ ــ الوطن القومي الماروني والوطن القومي اليهودي ١٩٣٤ ــ ١٩٣٧

يلاحظ أن الحركة الصهيونية رأت أهمية الموقف اللبناني من تحقيق أهدافها في فلسطين، لذا فقد بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والشخصيات اللبنانية الرسمية والدينية لشراء بعض الأراضي في جنوب لبنان، أو إقامة مستوطنات يهودية في لبنان على غرار ما جرى في فلسطين. كما شجعت الحركة الصهيونية الاتجاه اللبناني القائل بإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان، يقابله إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. ولهذا فقد وصل إلى بيروت في نيسان (أبريل) ١٩٣٤ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (١٩٣٤ ــ ١٩٣٦) وقابل بعض المسؤولين السياسيين ومنهم العميد اميل اده، رئيس الوزراء السابق، كما قابل عبدالله بيهم أمين سر الدولة والبطريرك الماروني انطون عريضة، وتداول معهم في الكثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة اليهودية.

وكانت الفئات الدينية المارونية تؤيد الجهد اليهودي ونشاط الحركة الصهيونية، وكان البطريرك الماروني انطون عريضة في مقدمة هذه الفئات، وقد حرص على تسجيل موقفه المؤيد لآمال اليهود وجهودهم في رسالة أرسلها في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، إلى عمدة

الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية في الأرجنتين رداً على رسالة العمدة إليه. ومما جاء في رسالة البطريرك «تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف، في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر، والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة، عربون الولاء والمحبة، سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد». وتابع البطريرك مؤكداً العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود مشيراً إلى تأييده ومؤازرته، بما يؤدي إلى نجاح جهودهم. ومما قاله: «أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الانساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم، أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينتابكم من الاضطهاد والمكروه. ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا في ما يؤول لخيركم وراحتكم، كما أننا مستعدون أن نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يؤول لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة»(٨٨). وبذلك يكون البطريرك عريضة قد أكد أيضاً أن البطاركة السابقين له، أمثال البطريرك الياس الحويك، كانوا ممن يؤيدون تحقيق الأهداف الصهيونية، كما تمنى البطريرك عريضة زيادة العلاقات المارونية ــ اليهودية، وتمنى أيضاً النجاح والتوفيق لليهود لمدى الأجيال.

وفي عام ١٩٣٥ أرسل البطريرك الماروني إلى فلسطين اثنين من رجال الدين الموارنة، واجتمعا هناك إلى حاييم وايزمن لمتابعة المساعي من أجل جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً. ويذكر محمد جميل بيهم أنه لا يريد أن يذكر اسمي رجلي الدين تأدباً، في حين أن لديه وثيقة تثبت ذلك*. وبالفعل فإن هذه الوثيقة عبارة عن رسالة أرسلها المحامي وديع البستاني من حيفا في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ إلى ابن عمه في لبنان بطرس البستاني أكد فيها على التحالف الماروني ــ الصهيوني، كما أكد فيها استياء الأوساط الفلسطينية من هذا التحالف ومما قاله: «. . . فلسطين، في هذه الأيام ولشهور، متبلبلة عصبية المزاج. وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين أثر فظيع في النفوس. . . وأنا هنا كبستاني تناولت مسألة البطريرك والمطران بحكمة فائقة، مع أن جريدة فلسطين كانت بمقال افتتاحي، تصريحاً لا تلميحاً، أرادت استفزازي لأجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي». ولكن المحامي وديع البستاني اعترف بأنه لا يريد أن يتكلم باسم عرب فلسطين، كما أكد انعقاد اجتماع سابق بين المطرانين عقل والمعوشي مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن فقال: «وأنا على تفاهم تام مع ابن العم المطران أوغسطين في هذه المعضلة السياسية، وكذلك أبناء

* كنت أثناء البحث بين ملفاته ووثائقه قد عثرت على تلك الوثيقة الخطية، كما عثرت على صورة لها في مركز الأبحاث.

العم الاسكندران وأسعد ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين [عام ١٩٣٥] على أثر إيفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وايزمن»(*)(٩٠).

وفي الوقت الذي كانت فيه الزعامات الدينية المارونية تتعاون مع الحركة الصهيونية، كانت بعض الشخصيات اللبنانية المارونية وغير المارونية تتعاون مع الشركات الصهيونية، لا سيما في مسألة بيع الأراضي الفلسطينية، وكان في مقدمة هذه الشخصيات كميل شمعون. ففي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٣٥ عقد اجتماع ضم المركيز جان دو فريج وجورج بك ثابت وغبريال طراد ونقولا دوماني ورشيد بك حمادة وكميل شمعون، وقد تم الاتفاق بين المجتمعين على تنفيذ الاقتراح الهادف إلى تشكيل لجنة قوامها الأشخاص المدرجة أسماؤهم أعلاه لتخمين وشراء الأراضي في سوريا ولبنان ومنطقة العلويين، لتأمين استيطان المهاجرين اليهود الذين سمح لهم بالاقامة في هذه الأراضي. وقد عهد إلى هذه اللجنة مهمة انتقاء الأراضي وتحديد أسعارها، بالاضافة إلى تعيين المناطق التي ستتم عملية الشراء فيها(٩١).

والجدير بالذكر أن أكثر الفئات اللبنانية كانت ضد تحقيق الأهداف الصهيونية، غير أن ساشار (Sachar) يؤكد أن موارنة لبنان ليسوا كذلك ولا يضمرون العداء للحركة الصهيونية(٩٢). بينما كان اتحاد الشبيبة الإسلامية يعلن حرصه على القضية الفلسطينية وعداءه للصهيونية، ولذا فإنه كان حريصاً على توحيد الصفوف الفلسطينية سيما بعد تزايد النزاعات المحلية في فلسطين. وفي أيار (مايو) ١٩٣٥ أرسل رئيس الاتحاد محمد جميل بيهم رسالة إلى أحمد حلمي باشا، أحد الزعامات الفلسطينية، حذره فيها من مغبة التنازع الداخلي لأنه «لا تقتصر عاقبته على تهديم أركان الجبهات الوطنية العربية المقاومة، بل تتعداها إلى تصغير رجالات الوطن بأعين الرعية المكافحة. . .». وأوضح له خطورة هذا التنازع مما دعا الشباب المسلم إلى عقد جلسة عامة في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية، «فقررت هذه الجمعية أن تعلن حزنها وخوفها من مغبة هذا التنازع والتخاصم وأن تتقدم إلى هيئة رشيدة من الحكمة والحياد تتوسطها لتوحيد الصفوف والتأليف بين القلوب»(٩٣).

ونظراً لهذا النداء الموجه من اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت، فقد تنادت الزعامات الفلسطينية في محاولة منها لإنهاء الخلافات والنزاعات الداخلية. وعلى ضوء ذلك أرسل أحمد حلمي باشا رسالة جوابية إلى محمد جميل بيهم شكره فيها على اهتمامه البالغ بما يجري في فلسطين، وحرصه على وحدة الصفوف الفلسطينية، ثم أخبره «أن المسعاة الأولى التي بذلت

* وجدت نسخة أخرى من هذه الوثيقة في مركز الأبحاث ضمن مجموعة الهيئة العربية العليا لفلسطين مصنفة وفق مايلي: ملف ب VII الوثيقة رقم (٨).

في سبيل وقف الحملات قد اثمرت ثمراً طيباً، فأخذ الفريقان بالشكيم وحلت بينهما هدنة، نرجو أن يعقبها وفاق دائم موطد الأركان، يساعد على توجيه القوى جميعها إلى الغاية العليا، غاية الكفاح لإنقاذ هذه البقاع المقدسة»(٩٤).

وبالاضافة إلى ذلك فقد كان حزب الاستقلال الجمهوري اللبناني يعمل لخدمة القضية الفلسطينية، فقد سبق لأعضائه أن اتصلوا في أوروبا باللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، كما أن الحزب اعتبر أن وعد بلفور ليس خطراً على فلسطين فحسب، وإنما هو خطر على لبنان أيضاً، وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب عزيز الهاشم ـ وهو ماروني ـ في رسالة إلى أكرم زعيتر ـ أحد زعماء فلسطين ـ أرسلها إليه بمناسبة انعقاد الاجتماع الكبير في نابلس في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، وأخبره، فيها بصعوبة المشاركة في هذا الاجتماع بسبب ممانعة السلطة الفرنسية في ذهاب وفد لبناني إلى فلسطين، وأشار رئيس الحزب أيضاً إلى تأييده للشعب الفلسطيني قائلاً: «فإننا وحزب الاستقلال الجمهوري مؤيدون لعرب فلسطين كل التأييد في تظلمهم من جور الوعد المذكور، إذ أننا نعتقد أنه خطر على كياننا الوطني هنا، كما هو خطر على اخواننا هناك، ولقد أعربنا عن خطتنا ومشاعرنا هذه بصراحة وجلاء في كل مظاهرة وطنية قمنا بها في الحزب أو خارجه»(٩٥) وبذلك يكون عزيز الهاشم أحد الأصوات المارونية المخالفة للفئات الدينية والسياسية المارونية المؤيدة للحركة الصهيونية. والحقيقة أن تأييد اللبنانيين للقضية الفلسطينية لم يقتصر على المواقف الكلامية، بل ان كثيراً منهم شاركوا مشاركة عملية في الدفاع عن فلسطين سيما في احداث ثورة عام ١٩٣٦، وكان في مقدمة هؤلاء معروف سعد * وفوزي القاوقجي والمئات من المتطوعين اللبنانيين.

هذا، وإبان اضطراب الأوضاع في فلسطين نتيجة لأحداث ١٩٣٦، أرسل بشير السعداوي الطرابلسي رسالة سرية من دمشق إلى السير «لامبسون» (Lampson) في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٣٦ أشار فيها إلى الاضطرابات في فلسطين والتي تضاعف القلق بشأنها، والتي سببت للسياسيين العرب القلق. وأضاف السعداوي ان هؤلاء السياسيين ممن يريدون توقف ضرر آخر على العرب وهم بحاجة لتبادل الثقة بين بريطانيا العظمى وبينهم سيما وأن

---

* معروف سعد: (؟ ـ ١٩٧٥) مناضل لبناني من مدينة صيدا، جاهد ضد الفرنسيين في لبنان وضد البريطانيين في فلسطين، وقد شارك في العديد من التحركات والثورات في كلا البلدين لا سيما في حرب ١٩٤٨. وكان أحد قادة ثورة ١٩٥٨ في لبنان ضد عهد الرئيس كميل شمعون. أصبح نائباً عن صيدا في الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢. قتل في أواخر شباط (فبراير) ١٩٧٥ عندما كان على رأس تظاهرة للصيادين الصيداويين ضد شركة «بروتيين» لصيد الأسماك وتعليبها. وكانت حادثة اغتياله شرارة الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥..

مصالح كلا الطرفين مرتبطة تماماً «وأنه لهذا السبب أرغب خدمة بريطانيا العظمى وفلسطين باقتراح تشكيل وفد * ممن هم مهتمون بالأمة العربية من العراقيين والمصريين والسوريين للتوسط في احداث فلسطين وتوقيف الاضطرابات». وقد حرص السعداوي على أن يقترح في عداد الوفد العربي كلاً من محمد جميل بيهم من بيروت وعبد الحميد كرامي من طرابلس بالإضافة إلى شخصيات عربية أخرى مثل شكري القوتلي وعلي علوبة وسواهما(٩٦).

والحقيقة، فإن اقتراح السعداوي إشراك بعض الشخصيات اللبنانية في مثل ذلك الوفد لا يعني أنها كانت متواطئة أو متحالفة مع البريطانيين، خاصة وأنه من الثابت أن محمد جميل بيهم وعبد الحميد كرامي كانا ممن عملوا ردحاً طويلاً في سبيل القضية الفلسطينية، بل ان بيهم وجّه، في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٦، باعتباره رئيساً لجمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية، مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس ضمنها استياء الجمعية من الأوساط البريطانية ومن سياستها إزاء الفلسطينيين، وهدد بأن المسلمين العرب سيقاطعون البضائع الانكليزية «مقاطعة جازمة شاملة» وان جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية تأمل من دولة بريطانيا العظمى إعطاء العرب حقهم ودفع الخطر الصهيوني عن وطنهم المقدس(٩٧).

ويلاحظ من خلال مواقف المعادين للعرب والمؤيدين للحركة الصهيونية، أنهم كانوا ينظرون إلى القضية الفلسطينية نظرة طائفية، وكأنها تخص طائفة لبنانية دون أخرى، وينظرون إليها أيضاً من خلال الانقسامات بين اللبنانيين أنفسهم، ويذكر أنيس صايغ في هذا الصدد أن الجماعات المارونية المعروفة بتعصبها وانكماشها لم تنظر إلى المسألة الفلسطينية نظرة عدل وحق وإخاء يربط لبنان بفلسطين، بل ان هذه المسألة أصبحت عاملاً في إذكاء العصبية الطائفية، بدل أن تكون سبباً لتوحيد البلاد أمام الخطر الصهيوني الذي يداهمها. ويضيف قائلاً: ان الاتصالات بين المؤيدين لإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان وبين الأوساط الصهيونية قديمة العهد، ومنها الاتصالات التي جرت مع الدكتور حاييم وايزمن

---

* اقترح السعداوي، لتشكيل الوفد الأسماء التالية:

عن دمشق: شكري القوتلي، بشير السعداوي، يوسف العبسي، مطران الكاثوليك، مطران الروم الأرثوذكس.

عن حلب: د. عبد الرحمن كيالي.

عن حماه: د. توفيق الشيشكلي.

عن طرابلس الشام: عبد الحميد كرامي.

عن حمص: مظهر أرسلان.

عن بيروت: محمد جميل بيهم.

عن مصر: حمد الباسل، علي علوبة، أحمد خشاب.

عن العراق: جميل مدفعي، مولود مقلد، سعيد ثابت.

عام ١٩٣٥، وقد جرت هذه المباحثات في باريس، ثم انتقلت إلى لبنان، وأدت إلى بيع الأراضي في جنوب لبنان إلى الصهيونيين[٩٨]. وكان ذلك من أسباب احتجاجات المطران غريغوريوس حجار الذي كان موقفه أمام اللجنة الملكية (بيل) (Peel) عام ١٩٣٧ مؤيداً للقضية الفلسطينية ومندداً بالأطماع اليهودية[٩٩].

ومن الأهمية بمكان القول أن الانقسامات اللبنانية حول قضية فلسطين كانت حقيقة واقعة، وقد أكد ذلك مجدداً «فورلونغ» (Furlong)، نائب القنصل العام البريطاني في بيروت، في مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأوضح أن المسلمين والمسيحيين في لبنان ينظرون إلى أي موضوع برأي مختلف النقاط، «وأن القضية الفلسطينية منتشرة جداً مع عامل الدين، وهي خاصة حقيقية؛ ذلك أن وجهات النظر لهاتين الطائفتين هي في الغالب مختلفة بشكل كبير». ورغم أن نائب القنصل يرد هذه الخلافات لأسباب دينية، غير أنه أكد، أيضاً أن المسيحيين يؤيدون الصهيونية لأسباب اقتصادية، مشيراً إلى «أن المسيحيين اللبنانيين مهتمون اقتصادياً أكثر مما هو سياسياً بقضية فلسطين، وكلهم منتفعون وبشكل كبير من التدفق اليهودي في فلسطين الذي يزيد من رفاهيتهم، مما يؤدي إلى مضاعفة التجارة وتدفق الفلسطينيين الزائرين إلى مراكزهم...» وأضاف فورلونغ (Furlong) أنه «في ما يختص بموقف المسلمين فإن وجهة نظرهم هي التي تستحق الاهتمام، فهم على الأقل مشتركون مع الفلسطينيين في الدين، غير أن العناصر الشابة منهم سريعة الحماس، حساسة، وغالباً بوطنية ملتهبة، وعندهم تيقظ مع زيادة الخوف من استمرار تدفق اليهود ورأسمالهم داخل فلسطين...» وفي نهاية تقرير نائب القنصل البريطاني عاد للتأكيد مجدداً أنه بين العناصر المسيحية في لبنان وبين فلسطين علاقات هي في الغالب علاقات اقتصادية، وأن العلاقات بين اللبنانيين المسلمين وبين القيادات العربية في فلسطين هي علاقات قوية ليست قائمة فحسب على وحدة جنسهم ودينهم، ولكن أيضاً لتبادلهم شعور التضامن العربي، هذا مع العلم أن الشبان المسلمين اللبنانيين هم أصحاب فكرة قوية ومنتشرة للاتحاد العربي[١٠٠].

والجدير بالذكر أنه بناء على ما جاء في التقارير البريطانية، فإن القوى اللبنانية المهتمة بالقضايا الاقتصادية القائمة بينها وبين فلسطين لم يكن يهمها مصير فلسطين السياسي بقدر ما كانت تهمها مصالحها الاقتصادية التي كانت تتوافق مع إنشاء دولة يهودية. ولهذا فعندما رأت تلك القوى أن مصالحها الاقتصادية أصبحت نشطة مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإنها عمدت إلى تأييد أهداف الصهيونية السياسية في فلسطين، لأن الوجود الصهيوني ـ حسب زعمها ـ ينمي أوضاعها المالية والاقتصادية، وحتى أوضاعها السياسية داخل لبنان.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأوساط الصهيونية لم تكتف بالتأييد أو بالتعاون الماروني ـ الصهيوني، بل انها أرادت كسب التأييد العربي والإسلامي، ولذا فقد انطلق بن ـ غوريون

في صيف ١٩٣٦ إلى جنيف والنمسا للاجتماع ببعض الزعامات الإسلامية هناك. وبالفعل فقد اجتمع مع الأمير شكيب أرسلان واحسان الجابري اللذين رفضا حجج بن غوريون، لأنه يريد الحصول على موافقتهما كي يصبح اليهود أكثرية في فلسطين. أما في ما يختص بموسى العلمي، أحد زعماء فلسطين، فإنه لم يعقد اجتماع بينه وبين بن ـ غوريون[١٠١]، وإن كان قد اجتمع به من قبل.

ومن الأهمية بمكان القول ان هذه الاجتماعات لم تكن جديدة، بل بدأت منذ عام ١٩٣٤، وقد أكد ذلك شكيب أرسلان في رسالة أرسلها إلى أكرم زعيتر في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤، ومما جاء فيها: «... منذ شهر ونصف جاءنا إلى جنيف من باريس رئيس اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية (نسيت اسمه) [دافيد بن ـ غوريون] ولكن يعرفه موسى بك العلمي، وقد كتب لي عن رغبة هذا الرجل بالاجتماع معنا وقال لي انه بيده كل شيء عند الصهيونيين، والحاصل أنه جاء ومعه ترجمان افرنسي وجلس عندنا ثلاث ساعات ولم يتجمجم في أن يقول لنا أنا وزميلي ان اليهود لا بد أن يجيئوا إلى فلسطين وشرق الأردن وان يبلغ عدد المهاجرين منهم إلى هذين القطرين ستة ملايين بالأقل. فقلنا له إذا كان الأمر كذلك ولا حيلة لنا في دفع هذه الهجرة فما الداعي له حتى يأتي ويخبرنا بهذه العزيمة؟ قال: لأنهم يرجحون أن يكون هذا الأمر بدون خصام وخلاف ولأنهم يريدون أن يؤكدوا لنا أنهم لا ينوون التعدي على عرب فلسطين ولا اخراجهم من ديارهم. نعم مسألة كون أكثرية البلاد ينبغي أن تصير يهودية هذه لا جدال فيها». ثم أضاف أرسلان انه أجاب الزعيم الصهيوني: «اننا نحن سنمنعهم من المجيء ومن أخذ البلاد لا شرقي الأردن فقط بل فلسطين نفسها ستبقى عربية. قال: فكيف تمنعون؟ فضبطنا أنفسنا وقلنا اننا سنمنع وأما الكيف فمجهول. ومهما حصل فنعود ونقنعكم بأن البلاد باقية عربية». وأضاف أرسلان ان الزعيم الصهيوني بدأ يلفق اقتراحات سخيفة، من قبيل أن اليهود قوة عظيمة في الأرض، وأن باستطاعتهم مساعدة العرب على الاستقلال والتخلص من فرنسا، وأنهم يعرضون قرضاً مالياً على العراق. وختم أرسلان قائلاً: «وبالاختصار لا أروي لكم هذا الكلام لأجل التأمل في أهمية الاقتراحات التي جاء بها الزعيم الصهيوني ولكن لأجل أن تتأملوا في درجة الوقاحة التي وصل إليها هؤلاء الجماعة، في هذه السنة خصوصاً، بينما عرب فلسطين غير مهتمين إلا في انتخابات البلدية وفي السفاسف التي تعلمونها، وما بليتنا نحن باليهود كبليتنا في أنفسنا»[١٠٢].

ولا بد من الاشارة إلى بعض الملاحظات التي وردت في رسالة الأمير شكيب أرسلان إلى أكرم زعيتر ومنها:

١ ـ ان الاجتماعات العربية ـ اليهودية هي قديمة العهد سواء في المناطق العربية أو في البلدان الأوروبية.

٢ ـ العزيمة اليهودية للهجرة إلى فلسطين وشرقي الأردن، وعلى أن يكون عدد اليهود فيهما ما يقارب الستة ملايين.

٣ ـ إتباع اليهود للأساليب السياسية والمباحثات الديبلوماسية لتطمين العرب بأن هدفهم ليس طرد العرب والحلول محلهم، وإن كانوا قد اعترفوا بأنهم يريدون أن يكونوا أغلبية في فلسطين وشرقي الأردن.

٤ ـ أن قول شكيب أرسلان ان العرب سيمنعون اليهود من السيطرة على فلسطين ولكن لا يعرف كيف سيتم ذلك ليؤكد فقدان الخطط العربية في مواجهة الخطط الصهيونية لامتلاك فلسطين.

٥ ـ لقد أكد شكيب أرسلان أنه بينما يخطط اليهود للسيطرة على فلسطين، نجد بالمقابل الخلافات الفلسطينية من أجل أسباب لا قيمة لها، وهذا مما كان يضعف الموقف الفلسطيني والعربي أيضاً.

والحقيقة أن القوى الشعبية الفلسطينية لم يكن يهمها مثلاً انتخابات البلدية والخلافات بين القيادات بقدر ما كان يهمها الخطر الصهيوني المحدق بالأرض الفلسطينية، ونظراً لهذا الشعور فجر الشعب الفلسطيني ثورة عام ١٩٣٦ ضد الصهيونيين والبريطانيين على السواء. وقد بلغ من أثرها وحدتها أن دعت بعض القوى اللبنانية في بيروت وطرابلس وصيدا إلى إلغاء الاحتفالات الدينية. ومما جاء في البيان الصادر في مدينة طرابلس «... قرر الشباب الوطني إلغاء الاحتفالات المعتادة ومنع إقامة الزينات، وجعل يوم العيد يوم فلسطين لجمع الاعانات لاخواننا عرب سوريا الجنوبية مؤاساة لهم في مصابهم». وفي بيروت تقدمت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية باقتراح دعت فيه المسلمين إلى إلغاء احتفالات المولد النبوي واقتصارها على تلاوة السيرة النبوية،«وترجو حداداً على شهداء فلسطين أن يمتنع الأهلون عن استعمال الزينات والفراقيع والأسهم النارية وأن يرصد ريع ذلك للمحتاجين من اخواننا المنكوبين في سوريا الجنوبية».

وفي أوائل ١٩٣٧، كانت لجنة بيل (Peel) الملكية قد وصلت إلى فلسطين للاتصال بالزعامات الفلسطينية واليهودية، للإطلاع على آرائهم في ما يمكن اتخاذه من وسائل لتهدئة الأوضاع في فلسطين، فاطلعت على آراء كل من دافيد بن ـ غوريون والحاج أمين الحسيني وعوني عبد الهادي وسواهم، غير أن اللجنة كانت حريصة على الاستماع إلى شهادة جورج انطونيوس * أحد اللبنانيين الموارنة المؤمنين بعروبة فلسطين، فتحدث عن سيئات الاحتلال

* جورج أنطونيوس: ماروني من بلدة دير القمر في منطقة الشوف اللبنانية، وقد عمل سنوات عدة في الإدارة البريطانية في فلسطين ثم تخلى عنها، ونشط كثيراً في فلسطين وفي أوروبا من أجل القضية الفلسطينية. وكان لكتابه «يقظة العرب» (The Arab Awakening) أثر كبير في شهرته العلمية والسياسية.

البريطاني وبلاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وانتقد أساليب بريطانيا في مكافحة الهجرة، إذ راحت تعتقل الحوارنة القادمين من حوران في سوريا، بينما تركت المهاجرين اليهود يسرحون ويمرحون في مختلف المناطق الفلسطينية «وهي لأسباب خفية تتراجع عن القبض على اليهودي، فهي إذاً في السر تحبذ هذه الهجرة غير المشروعة على حين تطرد المسافرين العرب الذين دخلوا فلسطين بطريقة غير مشروعة». ثم أشار أنطونيوس كيف أن قسماً كبيراً من الفلسطينيين أصبحوا غرباء عن بلادهم، سيما بعد تجزئة سوريا، ومما ذكره أيضاً عن مفهومه للنشاط الفلسطيني والعربي قوله: «ان الحركة العربية في مطلعها كانت حركة لغة وثقافة ولم تتطور إلى حركة سياسية وإلى حركة استقلالية إلا بعد جيل أو جيلين من انبثاقها، والحركة كانت غير اقليمية ولم تتسم بالطابع الأقليمي إلا بعد الحرب وما تبعها من تسويات قضت بالتجزئة، ففلسطين جزء من سوريا، واختلاف اللهجة بين القدس ودمشق كالخلاف بينها في يوركشاير وسومرست. وما نراه في فلسطين ليس حركة محلية ضد الانتداب البريطاني، وإنما هو استمرار لحركة عربية جبارة هبت في العالم العربي كله»[١٠٣]. ومما يذكر في هذا الصدد أن شهادة جورج انطونيوس كان لها أثر كبير على مندوبي اللجنة وعلى الذين حضروا المناقشات حتى أن أكرم زعيتر قال: «أشهد أن السامعين وهم يصغون إلى انطونيوس،وهو يتلو شهادته بأسلوب مؤثر، كأنما يصغون إلى سيمفونية لامام في الموسيقى».

بينما كانت بعض القوى اللبنانية تعمل من أجل فلسطين وتحارب الصهيونية كانت السلطات الرسمية، ممثلة برئيس الجمهورية إميل إده (١٩٣٦ ـ ١٩٤١)، تعمل لصالح الحركة الصهيونية، فأثناء زيارته لباريس في حزيران (يونيو) ١٩٣٧ اجتمع برئيس الوزراء الفرنسي «ليون بلوم» (L. Blum) اليهودي، وتباحثا حول العلاقات اللبنانية ـ الصهيونية، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع بعض الأراضي في جنوب لبنان لبعض القوى اليهودية، كما أعلن إميل إده في باريس «إن خلق جمهورية صهيونية ليس من شأنه أن يكون غير سار لنا». وفي باريس واصل إميل إده مباحثاته مع الزعماء الصهيونيين هادفاً من هذا التعاون إلى إقامة دولتين: مسيحية في لبنان، ويهودية في فلسطين يكون بينهما حلف دائم في وجه جيرانهما العرب[١٠٤] وكان لتصريحات إده في باريس ردود فعل متباينة في لبنان، ففي حين شجبتها القوى الوطنية والصحافية ورد عليه تقي الدين الصلح في صحيفة «النداء» منددا بسياسته وأساليبه المعادية لفلسطين وللعرب، نرى أن القوى الطائفية أيدت تصريحات إده لإيمانها بضرورة إنشاء الدولتين المسيحية واليهودية.

هذا وقد أكد كريستوفر (Christopher) وساشار (Sachar) لقاء إده ـ وايزمن، وأوضحا أن وايزمن رأى أن هذا الاجتماع إنما هو لإقامة الصداقة الدائمة بين الدولة اليهودية وبين الجمهورية اللبنانية من خلال هذا الاجتماع الأول المشترك اليهودي ـ اللبناني، وأن الزعيم الصهيوني كان ينتظر تأسيس اتحاد يربط بين المسلم

والمسيحي والأمة اليهودية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك فإن الرئيس إميل إده أمسك بيد وايزمن وهزها قائلاً: إني أحيّي الرئيس الأول للجمهورية اليهودية[١٠٥]. وذكر في هذه الفترة أن معاهدة سرية عقدت بين إده ووايزمن تنص على ترحيب لبنان بالهجرة اليهودية المطلقة إلى أراضيه، مع تمتع اليهود بكافة الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها سكان لبنان[١٠٦]. ومما يلاحظ أيضاً أن رئيس الوزراء خيرالدين الأحدب، وهو مسلم سني، كان أحد المتعاملين السابقين مع الشركات اليهودية في فلسطين، فقد كشفت صحيفة «ألف باء» الدمشقية عن وثيقة يعود تاريخها إلى ما قبل توليه رئاسة الوزارة تثبت أنه اشترك مع آخرين لشراء مئة ألف دونم من أراضي صيدا وصور لبيعها للشركات الصهيونية[١٠٧]. ومن المرجح أن تعاون الرئيس إميل إده مع خيرالدين الأحدب إنما كان بسبب تقارب اتجاهاتها السياسية.

من جهة أخرى، فانه مما يلاحظ من خلال مواقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم على وجه الإجمال، وأصبح هذا الانقسام أمراً غير مستغرب عبر تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. ولكن الأمر اللافت للنظر هو أن يبدي رئيس جمهورية لبنانية ـ ولو في ظل الانتداب الفرنسي ـ تأييده علناً لقيام دولة يهودية في فلسطين تكون سنداً للمسيحيين في لبنان، غير أنه يمكن القول أن الرئيس إميل إده لم يكن سوى ابن البيئة السياسية التي أفرزت القوى الطائفية المعادية للعرب وللعروبة بكافة أشكالها واتجاهاتها، كما سارت في ركاب هذه السياسة مجموعة من الرؤساء الدينيين الطائفيين الذين أيدوا إميل إده وشجعوه على السير في هذا الاتجاه. ونظراً لخطورة هذه الاتجاهات السياسية والطائفية فقد أدلى المطران غريغوريوس حجار مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ببيان موجه إلى اللبنانيين المتعاملين مع الحركة الصهيونية جاء فيه: «. . . فأنتم في لبنان مخدوعون في أمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به إلى بلادنا ولكنه مال باق لليهود». وبعد أن عدد مكامن الخطر الصهيوني قال: «هل تعتقدون أن الشعب الفلسطيني وصل إلى هذه الحالة من الحماس والتضحيات وركوب الأخطار في حرب الكفاح إلا بعد أن استولى اليأس عليه تماماً، ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه، وهل تعتقدون أن في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم، ومع هذا فأنتم بلبنان ما تزالون تعتقدون أن وجود اليهود عندنا ثروة لنا! وبينكم من يتغنى بهم ومن أحباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم». ثم حذر المطران حجار من الخطر الصهيوني على المسيحيين بقوله: «فلو تحققت المملكة اليهودية لقمنا نحن النصارى العرب أيضاً إلى البادية وتركنا معابدنا ونواقيسنا والأرض التي وطئها يسوع ـ له المجد ـ لليهود الذين قادوه إلى جبل الجلجلة. كل هذا لم يفتكر به أحد منكم بلبنان، بل باجمعكم افتكرتم بتلك الجنيهات التي يصرفها بعض المصطافين اليهود أيام الصيف في بلادكم»[١٠٨].

وفي الوقت نفسه أصدر «الشباب العربي في لبنان» بياناً إلى اللبنانيين جاء فيه تحذير من الصهيونية والانكليز المعادين للعرب ثم طالب بنصرة فلسطين قائلاً: «ان لم تنصروا فلسطين أيها اللبنانيون العرب بالأنفس فانصروها بالمال، انصروها بالمقاطعة، مقاطعة كل ما هو انكليزي وصهيوني، فهذه نصرة أيضاً. ليعمل كل واحد منكم في سبيل فلسطين كما يعمل في سبيل لبنان وفي سبيل كل جزء من أجزاء وطنه العربي قدر ما يستطيع ولكن ليس أقل مما يستطيع»[١٠٩]. وفي ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ أصدرت «اللجنة العربية العليا» في فلسطين كراساً موجها إلى اللبنانيين تحت عنوان: «بيان وذكرى من فلسطين المصابة إلى لبنان المعافى» حذرت فيه اللبنانيين من أن الخطر الصهيوني سينتقل من فلسطين إلى لبنان أيضاً والدليل على ذلك «المساعي المتكررة التي يبذلها اليهود لفتح الأبواب في لبنان، والمفاوضات التي قيل يوماً انها دارت في هذا السبيل، وما يظهر أحياناً في بعض الأوساط بلبنان من عدم وضوح الخطر اليهودي وقلة الاكتراث به، بل والميل إلى التمهيد له». وجاء في الكراس أن من أهداف اليهود بعد إقامة دولتهم اليهودية في فلسطين أن يطمئنوا إلى حدودهم، وأن ينشروا نفوذهم الاقتصادي في الأقطار العربية المجاورة، ولذلك فهم يطمعون في لبنان لأسباب منها: أن يوسعوا رقعة الوطن القومي والدولة اليهودية اللذين يحلمون بإنشائها في فلسطين، ومنها أن لا يجاورهم على البحر شعب عربي يخشون جواره في أحد الأيام، ومنها أن يتخذوا من لبنان وما له من مركز تجاري ممتاز، أداة تساعدهم على تحقيق أطماعهم في الاستيلاء على أسواق الشرق الأدنى ومرافقه الاقتصادية: «ولا يغرنكم وجود فرنسا فتظنوا أنها تحافظ عليكم من مثل هذا المصير، ليس لبنان بأعز على الدول الأوروبية المسيحية من فلسطين المقدسة، وقد رأيتم كيف سمحوا بتهويدها ولم يعبأوا بقدسيتها». ثم حذرت «اللجنة العربية العليا» من الخطر الاقتصادي الصهيوني على لبنان بما يشمل من صناعة وزراعة وتجارة واصطياف ومهن حرة مؤكدة أن لبنان لن يستفيد مطلقاً من رؤوس الأموال اليهودية بل على العكس فإن اليهود سيستغلون لبنان ويزيدون من رؤوس أموالهم، ولهذا فعلى لبنان أن لا يتساهل في فتح أبوابه لليهود «ومن رأى العبرة في غيره فليعتبر، والعاقل من اتعظ بغيره»[١١٠].

ويلاحظ من خلال النداءات المتكررة سواء من فلسطين (المطران غريغوريوس حجار، اللجنة العربية العليا) أو من لبنان (الشباب العربي في لبنان) انها لم تكن نداءات موجهة إلى جميع اللبنانيين بقدر ما كانت موجهة إلى القوى السياسية والدينية الطائفية المؤيدة للنشاط اليهودي والهجرة اليهودية إلى فلسطين ولبنان معاً. كما تشير هذه النداءات إلى مدى الاهتمام الفلسطيني بالموقف اللبناني من قضية عرب فلسطين، لأن الفلسطينيين كانوا يتخوفون من الاتجاهات المارونية القائلة بإنشاء كيان مسيحي في لبنان، الأمر الذي يعزز الرأي الصهيوني بإنشاء كيان يهودي في فلسطين، والعكس صحيح.

ونظراً للأوضاع السائدة في فلسطين فقد عقد مؤتمر عربي شعبي غير رسمي في بلودان في سوريا في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ اشترك فيه العديد من الزعامات العربية بما فيها القوى اللبنانية وكان الحضور اللبناني كثيفاً في المؤتمر * . وبعد مناقشات عديدة اتخذ المؤتمر عدة مقررات وهمية[١١١]:

١ ــ ان فلسطين جزء لا ينفصل عن أجزاء الوطن العربي.

٢ ــ رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها.

٣ ــ الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومته دستورية، للأقليات فيها ما للأكثريات من الحقوق وفقاً للمبادىء الدستورية العامة.

٤ ــ تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود.

٥ ــ يعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربي متوقف على تحقيق المطالب السابقة، وأن إصرار انكلترا على سياستها في فلسطين يرغم العرب أجمع على اتخاذ اتجاهات جديدة. كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس.

٦ ــ إرسال هذه القرارات إلى عصبة الأمم وغيرها من المراكز ذات الشأن.

ومن الأهمية بمكان القول انه كان لموقف القيادات اللبنانية غير الرسمية أثره ودوره البارز في اتجاهات ومقررات المؤتمر، وكان رياض الصلح قد عبر عن موقف لبنان الشعبي بقوله: «إذا كانت كلمات الأقطار تقاس بمساحتها فإني أؤكد لكم أيها السادة أن كلمة لبنان لن تكون طويلة جداً». ثم أشار إلى شعور اللبنانيين من قضية فلسطين: ولئن كانت مصر القوية أيها السادة تعلن بلسان أحد وزرائها العظام [محمد علي علوية] أن قيام دولة يهودية في فلسطين مهدد لها، فلبنان يجب أن يعلم أن هذه الدولة التي تقوم على حدوده ليست

* كان في مقدمة اللبنانيين المشاركين في المؤتمر: الأمير شكيب أرسلان الذي انتخب نائباً ثانياً لرئيس المؤتمر؛ المطران أغناطيوس حريكة، مطران حماه للروم الأرثوذكس، وهو لبناني الأصل وانتخب نائباً ثالثاً للرئيس؛ عمر الداعوق رئيساً للجنة الاقتصادية والمالية وفؤاد سابا أميناً لسرها وفريد زين الدين مقرراً لها؛ رياض الصلح مراقب المؤتمر، جبران تويني أميناً لسر اللجنة السياسية. أما المشاركون والحاضرون في لجنة الدعاية فهم: أمين سر لجنة الدعاية: فؤاد مفرج، محمد جميل بيهم، نجيب الصائغ، علي بزي، نصري المعلوف، علي ناصر الدين، صلاح اللبابيدي، قسطنطين يني، حسن الأمين، عارف الزين، أحمد المحمصاني، رامز شوقي ، عزيز الهاشم، أحمد رضا، وديع البستاني.

الدولة اليهودية الصغيرة، بل تلك الأمبراطورية العظمى». ثم تحدث الصلح عن تظاهرة لبنان للثورة والاضراب في فلسطين بمختلف الوسائل «وكم سجين وجريح وشهيد وقع في صيدا وبنت جبيل وجبل عامل وبيروت وطرابلس وبقية الجهات في سبيل نصرة فلسطين»[١١٢]. ثم شكر الحكومة السورية لموقفها من قضية فلسطين ولتسهيلها عقد المؤتمر، كما شكر الحكومة الفرنسية لاتجاهها الجديد نحو الفكرة العربية!

وكان قد وصل إلى مؤتمر بلودان العديد من برقيات ورسائل التأييد من عرب ولبنانيين، وبينها برقية من اللبناني يوسف اليازجي سكرتير اللجنة العليا لكتلة الدفاع الوطني السوري في البرازيل ذات الخمسين فرعاً، كما وصلت رسالة من لبنان من المجتهد الإسلامي محسن الأمين ورسالة أخرى من أمين دار الفتوى عبد الرحمن سلام. وعلى هامش مؤتمر بلودان عقد مؤتمر للشبان من القوميين العرب اشترك فيه عدد كبير من اللبنانيين وفي مقدمتهم: كاظم الصلح؛ فريد زين الدين؛ رامز شوقي؛ قبولي الذوق؛ نصري المعلوف؛ تقي الدين الصلح؛ نجيب الصائغ؛ حسني عطية؛ شوقي الدندشي؛ نقولا خير؛ جميل مكاوي؛ مختار مخيش؛ محمود صعب وميشال فرح.

وهناك عدة أمور تلفت النظر في ما يختص بمؤتمر بلودان ومؤتمر الشباب القوميين سيما في ما يختص بموقف اللبنانيين من قضية فلسطين في هذه الفترة، ومن بين جملة هذه الأمور ما يلي:

١ ــ لقد كان تحسس القوى العربية غير الرسمية بمشكلة فلسطين أقوى من تحسس القوى العربية الرسمية، وكانت قراراتها صادرة عن شعور صادق حقيقي وليس على أساس سياسي وديبلوماسي.

٢ ــ كان التمثيل اللبناني في المؤتمر تمثيلاً هاماً وكثيفاً وملفتاً للنظر، فبالاضافة إلى أنه ضم مختلف الطوائف اللبنانية فقد ضم أيضاً أكثر المناطق اللبنانية.

٣ ــ كان الحضور اللبناني في المؤتمر ليس على أساس ديني: إسلامي أو مسيحي، وإنما كان على أساس قومي؛ فقد كان أكثر المشاركين ممن كانوا يدينون بالفكر القومي العربي وبالقومية العربية.

٤ ــ كان التمثيل الماروني والكاثوليكي والأرثوذكسي في بلودان والزبداني على أساس الشعور القومي العربي، وكان في مقدمة هؤلاء: عزيز الهاشم رئيس حزب الاستقلال الجمهوري ونصري المعلوف وجبران التويني وسواهم. وانطلاقاً من الشعور القومي فقد كانت القوى المارونية القومية مؤيدة تأييداً قوياً لقضية فلسطين بعكس القوى المارونية التي حددت موقفها من قضية فلسطين انطلاقاً من الفكر الطائفي.

ومما يلاحظ أنه بالرغم من خضوع لبنان للفرنسيين، وبالرغم من أن بعض القوى اللبنانية كانت تؤيد أهداف الحركة الصهيونية، غير أن الشعب الفلسطيني والقيادات الفلسطينية استمرت تتطلع إلى القوى اللبنانية العربية وترى فيها أداة فاعلة من أجل الدفاع عن قضية فلسطين وعدالتها، ولهذا وجدنا أن الحاج أمين الحسيني منذ أن فكر بمغادرة القدس تطلع إلى لبنان، وبالفعل ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ وصل إلى بيروت على متن زورق صغير هرباً من ملاحقة الانكليز له في فلسطين(١١٣). غير أن السلطات الفرنسية اعتقلته ووضعته في فندق «نيو رويال» (New Royal) وذلك تحت الحراسة الشديدة تمهيداً لاعادته إلى فلسطين وتسليمه للانكليز، غير أن القوى اللبنانية الوطنية عارضت القرار الفرنسي، مما اضطر الفرنسيين إلى نقل المفتي إلى منزل الدكتور سامي الفاخوري، رئيس المجلس الإسلامي، ولكن تبين أن «كولومباني» (Colombani)، مدير الأمن العام الفرنسي، كان ما يزال مصمماً على تسليمه للسلطات البريطانية في فلسطين. وكانت مجموعة من الشباب الوطني قد أقاموا مهرجاناً خطابياً شارك فيه رياض الصلح وسواه من الشخصيات أمثال: أمين سلام ومحمد رستم طبارة وأعلنوا فيه تأييدهم للقضية الفلسطينية ولمفتي فلسطين، الأمر الذي دعا أخيراً السلطات الفرنسية إلى إصدار بلاغ اعتبرت فيه أن الحاج أمين الحسيني هو ضيف على لبنان وحددت اقامته في قصر صربا(١١٤). وأكد «لونغريغ» (Longrigg) أن لجوء الحاج أمين الحسيني إلى لبنان أدى إلى إثارة المشاعر الطائفية، بينما أدت زيارته إلى سوريا إلى أحياء النشاطات الوطنية(١١٥).

والأمر اللافت للنظر هو أن الموقف الفرنسي من قضية الحاج أمين الحسيني لم يكن سوى ورقة رابحة بيد فرنسا لمساومة السلطات البريطانية على أمور سياسية عديدة، سواء في ما يتعلق بلبنان وسوريا أم بفلسطين. ولهذا يمكن القول ان بريطانيا لم تكن وحدها الداعمة لمشروع إيجاد دولة يهودية في فلسطين، بل ثبت أيضاً أن فرنسا والقوى اللبنانية الموالية للصهيونية كانوا ممن يعملون لتحقيق المشروع الصهيوني. ورغم أن فرنسا رفضت، في بدء انتدابها على لبنان، أن يتم تحقيق ذلك المشروع على حساب المناطق اللبنانية والسورية التي تسيطر عليها، غير أنها بدأت تغير بعض الشيء في سياستها بتأثير من رئيس الجمهورية اللبنانية إميل إده. وقد أكد المستر «دوين» (Dowine) من وزارة المستعمرات البريطانية (C. O.) إلى المستر «رندل» (Rendel) في وزارة الخارجية البريطانية في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ أن موظفي وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'orsay) ناقشوا موضوع القضية الفلسطينية ومسألة «الحقوق التاريخية» لفرنسا في المنطقة وانتدابهم لأجزاء منها بما فيها لبنان الذي من الضروري أن يكون تحت رقابتهم بشكل علني أو مخفي في المستقبل. ومما قاله «دوين» (Dowine) في رسالته أنه علاوة على ذلك، فانه بإمكان الفرنسيين دائماً أن يصونوا كثيراً أية دولة يهودية تسير مباشرة مع لبنان، وكذلك بإمكانهم تجنب احتمال مقاطعة

المسلمين العرب وتشجيع المسلمين للانضمام في جنوب لبنان. وفي معرض حديثه عن فلسطين والجنوب أوضحت الرسالة أن «رندل» (Rendel) كان يرى أن الفرنسيين يرفضون جداً أي نمو أساسي للسكان المسلمين في لبنان لأن مثل هذه القدرة تسمح للمسلمين بضمان مراقبة البلد في المستقبل..(١١٦) هذا وقد أُلحق بالتقرير ملحق خاص * تضمن دراسة حول الانقسامات السياسية والدينية للسكان في لبنان وذلك منذ عام ١٩٢٠.

ويلاحظ من خلال هذا التقرير وسواه أن مختلف القوى الدولية كانت تقف إلى جانب الصهيونية العالمية بشكل أو بآخر، وهذا مما كان يؤثر ليس على الفلسطينيين فحسب وإنما على مختلف الشعوب العربية، وكانت القوى الوطنية اللبنانية أكثر تأثراً من هذا الواقع الأليم لما فيه من إضعاف لمواقفها السياسية أيضاً، غير أن ذلك لم يفت من عضد هذه القوى اللبنانية بل استمرت تدعم المقاومة الثورية الفلسطينية التي اتخذت مع الثوار اللبنانيين الحدود اللبنانية منطلقاً للعمل الثوري المعادي للبريطانيين وللصهيونيين على السواء؛ ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧، افادت الأنباء عن اشتباك بين الثوار وقوة من الجيش البريطاني على الحدود اللبنانية، وقد قتل فيه بعض الجنود البريطانيين بينما انسحب الثوار ومعهم جريحان إلى قرية يارين اللبنانية الجنوبية، وكان الثوار كلما شنوا هجوماً على البريطانيين لجأوا بعده إلى الحدود اللبنانية(١١٧). مما يشير إلى دعم اللبنانيين الجنوبيين لهذه العمليات المناوئة للبريطانيين واليهود معاً.

٤ ـ النشاط اللبناني الشعبي لدعم القضية الفلسطينية على الصعيد المحلي والعربي والدولي ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢

إن النداءات والتحذيرات من الخطر الصهيوني الموجهة من بعض القوى الفلسطينية واللبنانية إلى اللبنانيين لم توجه إلا بسبب الأخطار الصهيونية الحقيقية على لبنان وفلسطين معاً، وقد ثبت ذلك من خلال السيطرة الصهيونية على بعض المرافق الاقتصادية في لبنان الأمر الذي أعاق تقدم الصناعة اللبنانية النامية. ونظراً لازدياد هذه الأخطار فقد وجه «الشباب الوطني في بيروت» بياناً إلى اللبنانيين في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٨ أوضح فيه أنه توجد في بيروت مصانع ومحلات تجارية لصهيونيين هم من الد أعداء هذا الشعب وهذه الأمة وهذا الوطن، وأن هذه المصانع والمحلات «تعمل مستغلة طيبة قلبك فتقتنص مالك وتبتز دمك وهي آمنة مطمئنة». وأضاف البيان ان هذه المصانع والمحلات هي للصهيونيين والانكليز الذين يذيقون وطنك الجنوبي المقدس فلسطين الأمرين والذل والهوان، وان هذه

* أعطي هذا الملحق الملف التالي رقمه: E 5864/22/31 .

المصانع والمحلات لا تستخدم في أعمالها إلا الصهيونيين من الروس والبولونيين والألمان، بينما أبناء الوطن لا يجدون عملاً لقوتهم وقوت عيالهم. ثم طالب البيان بمقاطعة منتجات هذه المصانع والمحلات الصهيونية والانكليزية بعد أن عدد أسماءها * وأمكنتها[١١٨].

وفي ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٨، أعربت القوى الوطنية والإسلامية في صيدا عن تأييدها الكامل لقضية فلسطين ولعروبتها ووفائها لشهدائها، وأعلنت استعدادها للسير مع العالم العربي في أية تضحية واجبة لانقاذ فلسطين، وقد جاء ذلك في برقية أرسلت إلى قنصل انكلترا في بيروت، ومما جاء في البرقية أيضاً أن الأمل «بأن تكف بريطانيا عن تأييد أكبر جريمة قومية عرفها التاريخ لكي يحل الحق والسلام محل القتال والخراب في بلد صاحب رسالة السلام». وقد وقع على هذه البرقية بعض أعضاء القوى الصيداوية والجنوبية ومنها: معروف سعد، عادل عسيران، علي البزري، عارف الزين، فؤاد زنتوت، شفيق أبو ظهر، عبد الهادي الصلح، محمد المجذوب وسواهم[١١٩]. وبمناسبة قدوم رئيس وزراء إيران محمود جم إلى بيروت قدمت له «هيئة العلماء في بيروت» كتاباً في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٨، تضمن عدالة القضية الفلسطينية وتطوراتها وكيف أن بريطانيا لم تحاول الاستجابة للمطالب العربية، بل استمرت في سياسة الوطن القومي اليهودي، الأمر الذي أدى إلى ثورة عرب فلسطين عام ١٩٣٦: «ولقد بتنا نعتقد أن الدولة البريطانية لم تعد تأبه لعواطف العالمين العربي والإسلامي، فقد ناصبت الشعب في فلسطين أشد العداء وانتهكت جميع الحريات وأعلنت الأحكام العسكرية وأقصت زعماء البلاد...». وأخيراً طلب العلماء من رئيس الوزراء الإيراني تدخل شاه إيران لانقاذ فلسطين والحيلولة دون تهويد البلاد وتشريد العرب والمسلمين[١٢٠].

هذا وقد أشار نائب القنصل البريطاني في بيروت في برقية إلى وزارة خارجيته في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ إلى مواقف اللبنانيين من قضية فلسطين فأوضح «أن المسيحيين في

* ذكر البيان أسماء المصانع والمحلات الصهيونية في لبنان على النحو التالي: مصنع «فلنر ولو بليينر» للكلسات من مختلف أنواعها وماركاتها هي: كلوريا وركس وسوزان الخ ومكانه في نهر بيروت. «معمل كبريت البرق» ومكانه في الدامور ووجد لمزاحمة الكبريت الوطني. «مصنع ساسون لشفرات الحلاقة» الكائن في شارع سعيد الشرتوني في وادي أبو جميل والمعروف باسم شفرة سورية. شركة شوكولاته «إيليت ليمتد» بباب إدريس ومركزها الرئيسي في تل ـ أبيب. شركة «شمن» ومركزها في حيفا ووكيلها في بيروت الصهيوني شارل فريتش وهي تصنع أنواع الزيوت والصابون ومعجون الأسنان. شركة «أزهار» لمصنوعات الزيوت الفلسطينية ووكيلها في بيروت الصهيوني دروفسكي. مكتب «المقاول» الكائن بشارع بيتان وهو للصهيوني يهودا ليفي طرد من دمشق لأنه لا يشغل إلا الصهيونيين. وهو متعهد أشغال وورش. محل «جاجاتي وخاسكي» قرب قهوة النجار، يبيع المنسوجات والقمصان والمناشف التي تصنع في تل ـ أبيب...

لبنان أخذوا اتجاه الفرنسيين وهم من غير المحتمل أن يسيروا في معاكستهم، بينما الرأي الإسلامي في كل من لبنان وسوريا هو معارض قوي للغاية لسياستنا في فلسطين، وأن هذه المعارضة من غير المحتمل أن تهدأ بواسطة أي تدبير غير كاف»[١٢١]. وهذا تأكيد جديد على اختلاف وجهات النظر بين بعض اللبنانيين الذين لم يحاول رئيس جمهوريتهم إميل إده أن يوحد آراءهم أو أن يقلل من تأييده للصهيونية، بالاشتراك في أعمال لبنانية وعربية من أجل نصرة القضية الفلسطينية. غير أن المجلس النيابي اللبناني اتخذ قراراً في هذه الفترة للاشتراك في أعمال المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة من ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ إلى ١١ منه، وذلك من أجل دعم القضية الفلسطينية، وقد تألف الوفد اللبناني من النواب: عبد الله اليافي؛ جبران تويني؛ محيي الدين النصولي؛ خليل أبو جودة، وسليم اللبابيدي؛ كما حضر المؤتمر ممثلون عن برلمانات مصر وسوريا والعراق ومندوبون عن مسلمي الهند واليمن والصين والمغرب وفلسطين.

وفي ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، ألقى النائب اللبناني خليل أبو جودة، وهو ماروني، كلمة الوفد اللبناني في جلسة افتتاح المؤتمر، فأكد أنه من دواعي الفخر والارتياح أن يرتفع في هذا المؤتمر «صوت لبنان العربي للدفاع عن البلد العربي السليب الحق» وأضاف أن الوفد اللبناني جاء من لبنان للمشاركة في الواجب ودحض المزاعم فقال: «جئنا لنثبت أن اللبنانيين على اختلاف عقائدهم الدينية ومذاهبهم السياسية ليسوا أعداء القضية العربية ولا غرباء عنها، بل هم من صميمها وطالما عملوا لها... هذا وفد لبنان الحاضر بينكم الآن والذي تتمثل فيه لبنان وأحزابه من مسلمين ومسيحيين ودستوريين واتحاديين واستقلاليين خير دليل وأصدق شاهد على ما نقول». وأضاف مؤكداً أن كلمته تعبر عن عروبة اللبنانيين، وأن رأي لبنان في قضية فلسطين لا يختلف عن رأي البلاد العربية وهو أن «فلسطين للعرب» وأشار قائلاً: «انكم تسمعون الآن في هذا المؤتمر المنعقد لنصرة عرب فلسطين صوت نائب مسيحي ماروني من صميم لبنان القديم يعلو مدافعاً عنهم غاضباً للظلم النازل بهم»[١٢٢]. وختم كلمته منددا بالصهيونية وبأعمالها في فلسطين، موجهاً تحيته للمجاهدين الفلسطينيين وتأييده لهم باسم العرب واللبنانيين الذين لن يترددوا في تقديم كل تضحية تطلب منهم. وفي نهاية المؤتمر اتخذت عدة قرارات تضمنت رفض تصريح بلفور ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفض تقسيمها وضرورة إنشاء حكومة وطنية دستورية فلسطينية، كما انتخب المؤتمر لجنة دائمة لاتخاذ ما تراه مناسباً من الوسائل لتنفيذ القرارات، وكان المؤتمرون حريصين على انتخاب النائب اللبناني الأرثوذكسي جبران تويني عضواً في اللجنة الدائمة[١٢٣]. وما أن انتهى المؤتمر البرلماني العربي حتى عقد في القاهرة أيضاً المؤتمر النسائي العربي، في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، الذي ترأسته هدى شعراوي واشترك فيه عدد من السيدات العربيات من مصر ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين، وذلك من أجل

دعم قضية فلسطين، وقد شارك فيه عن لبنان السيدات: إيفلين جبران بسترس ونجلاء جورج كفوري وحياة نور بيهم وعادلة بيهم ونازك العابد بيهم وقد انتخبن وكيلات وسكرتيرات ومسؤولات في المؤتمر. ولما ابتدأت جلسات المؤتمر النسائي ألقت نجلاء كفوري كلمة أشارت فيها إلى أن بريطانيا هي عدو العرب، ولولاها لما قامت لليهود قائمة، ورأت أن سبب اتباع بريطانيا هذه السياسة هو تخوفها من سبعين مليوناً من العرب من أن يقيموا دولة عظمى، ولهذا أوجدوا الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وأضافت: «ان دولة يهودية في فلسطين ستكون شوكة في جنب هذا الجسم العربي الكبير وحجر عثرة في سبيل هذه المملكة العربية العظمى التي حلمنا بها ونعمل لها». ثم طالبت بدعم الثوار الفلسطينيين مادياً وجمع الأموال لهم، وأكدت أن العرب مسلمين ومسيحيين هم وراء فلسطين، وأن هذا المؤتمر النسائي لا يهدف إلى ذرف الدموع والندب «لقد بكى العرب مرة واحدة على أطلال الحمراء ولن يبكوا مرة ثانية على انقاض فلسطين. ان في فلسطين مبكى واحداً هو لليهود ولن يكون فيها مبكى آخر للعرب».

ثم تحدثت إيفلين بسترس باللغة الفرنسية باسم لبنان أيضاً كي توصل مطالب العرب إلى الدول الغربية، فأوضحت مدى الخطأ الشنيع في إقامة دولة يهودية في فلسطين «لأولئك اليهود الذي انبثوا منذ عشرين قرناً بين الصقالبة والجرمان في فرنسا وبريطانيا، ففقدوا بهذا الانتشار تجانسهم حتى ولو أيدتهم بريطانيا العظمى، ولا يستطيع الخياليون أن ينشئوا من هذه المجموعة المتباينة إلا دولة بابلية يرثى لها». وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر النسائي فألقت نازك العابد بيهم (زوجة محمد جميل بيهم) كلمة باسم لبنان أيضاً، فتحدثت عن مطامع الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية مستندة إلى أقوال وشهادات زعمائها، ونقلت حديثاً سابقاً للمطران غريغوريوس حجار ــ مطران الكاثوليك في حيفا ــ كان قد أشار فيه إلى خطر الصهيونية على الإسلام والمسيحية معاً. ثم أسهبت في الحديث عن الخطر الاقتصادي الصهيوني سيما على مصر، وطالبت أخيراً بتقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني(١٢٤). وفي ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ اتخذ المؤتمر النسائي عدداً من القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية(١٢٥). وحرصت رئيسة المؤتمر هدى شعراوي على تحميل الوفد اللبناني النسائي تحية تقدير إلى السيدة ابتهاج قدورة رئيسة الاتحاد النسائي العربي في بيروت، التي حال مرضها دون حضورها، وذلك نظراً لوطنيتها ولدعمها للقضايا العربية.

وفي هذه الفترة من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، التقت اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لإغاثة المنكوبين الفلسطينيين، وذلك في اجتماع عقد في القاهرة تقرر على أثره انتداب وفد لزيارة أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم المالي والإعلامي، وللاتصال بالسلطات الأميركية لإطلاعها على وجهة النظر العربية حيال

القضية الفلسطينية. وقد حرصت اللجنة العربية واللجنة المركزية على انتداب لبناني وآخر فلسطيني للقيام بهذه المهمة، فاختارتا محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت رئيساً للوفد واميل الغوري سكرتير الحزب العربي في فلسطين عضواً فيه.

وفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، أبحر الوفد من الاسكندرية إلى جنوى، ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقد كتب الأمير شكيب أرسلان بهذه المناسبة مقالاً هاماً من جنيف وأرسله إلى صحيفة «البيان» في نيويورك وكان تحت عنوان: «فلسطينكم أيها العرب» أوضح فيه خطورة الحركة الصهيونية ومدى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير، كما انتقد البلاد العربية لأنها لم تقم بدعمها لفلسطين، لأنها تخضع للضغوطات الأجنبية وخاصة أن «أقرب الديار إلى فلسطين وهي شرق الأردن، والخطر هو عليها كما هو على فلسطين، لم تتحرك للدفاع عن جارتها وأختها، فكيف تريدون أن تكون حالة البلاد التي هي أبعد عن فلسطين من شرق الأردن. وعلى كل حال نحن نشاهد مشهداً مؤلماً جداً، وهو خذلان العرب بعضهم لبعض واقتصارهم على إعانات مالية ضئيلة لا تغني ولا تسمن من جوع، وعلى مظاهرات في الشوارع قد ذهبت هيبتها من القلوب لعدم اقترانها بالأفعال». وأضاف الأمير شكيب أرسلان منتقداً البلاد العربية والانكليز معاً لأنه «ما دام الانكليز يعلمون، بواسطة جواسيسهم من العرب أنفسهم، أنه لا خوف من زحف العرب لنجدة فلسطين بالمئات والألوف من سوريا والعراق وشرق الأردن والحجاز ونجد، وما دامت انكلترا قابضة على نواصي حكومات كثيرة عربية، فلا أمل أن تعود انكلترا عن مشروعها الخبيث الذي هو تهويد فلسطين شيئاً فشيئاً لتكون مملكة يهودية تحت حماية انكلترة، تدفع بها في صدر العرب وتمنع بوسائلها وأموالها وحدتهم وتفسد أخلاقهم إن كان قد بقي فيها بقية صلاح». ثم أضاف منذداً بالعملاء العرب بقوله: «فاعلموا أن انكلترا لم تكن لتمضي هذا المضي في هذا المشروع ــ بالرغم مما يحيط به من الخسائر والمحاذير ومن غضب المسلمين في الأرض ومن غضب المسيحيين أنفسهم ــ لو لم يكن هناك لها صنائع بين العرب يروجون سياستها ويبثون اشراكها ويقطعون أوصال العرب في ما بينهم...». وختم مقاله مشيراً إلى مهمة الوفد العربي المالية والإعلامية فأشار إلى أنه «متوجه الآن كل من السيد محمد جميل بيهم والسيد اميل الغوري من نخبة رجالات العرب إلى أميركا لأجل هذا العمل المقدس»(١٢٦).

وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ وصل عضوا الوفد العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية، وكان في استقبالهما وفد من المغتربين العرب، وقد صرح محمد جميل بيهم بالمناسبة للصحف العربية والأجنبية أن المسلمين واليهود والمسيحيين عاشوا بسلام في فلسطين أربعمائة عام في ظل الأتراك «وأننا نحن لسنا معادين للسامية ولكن معادون للصهيونية»(١٢٧) ثم بدأ الوفد ينشط على كافة الصعد، بين المغتربين العرب وبين الأوساط

الأميركية، مما دعا الأمير عادل أرسلان إلى إرسال كتاب إلى صحيفة «البيان» في نيويورك طلب فيه دعم مهمة الوفد مشيداً بالفلسطينيين معتبراً أن ثباتهم أدى إلى عدم تقسيم سوريا الطبيعية وإلى عدم جعل لبنان وطناً آخر للصهيونية، مؤكداً أنه يريد أن يعلم كل سوري «أن ثبات عرب فلسطين قد حال دون تقسيم سوريا وفصل شمالها عن جنوبها ودون صيرورة لبنان وطناً آخر للصهيونية»[١٢٨].

وبالإضافة إلى نداءات الأميرين شكيب وعادل أرسلان، وجه مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني بياناً إلى المهاجرين العرب عبر صحيفة «البيان» بمناسبة وصول الوفد العربي إلى أميركا، شرح فيه ما وصلت إليه فلسطين من تفتت وزيادة عدد المنكوبين وزيادة بؤسهم وشقائهم «ونظراً لتلك الحالة المحزنة المبكية، ونظراً لدخول فصل الشتاء في فلسطين ـ وفيه تزداد حاجة المنكوبين والمعوزين إلى المعاونة والمساعدة ـ فقد رأت اللجنة العربية العليا واللجنة المركزية لإعانة المنكوبين أن توفد إليكم حضرة السيدين الفاضلين الأستاذ الكبير محمد جميل بك بيهم، رئيس المجمع العلمي اللبناني، والوطني الغيور الأستاذ اميل أفندي الغوري، سكرتير الحزب العربي الفلسطيني»[١٢٩]. ثم طالب المهاجرين بمساعدة المنكوبين ومساعدة فلسطين وأماكنها المقدسة.

وفي هذه الفترة وجه محمد جميل بيهم واميل الغوري نداء إلى المهاجرين العرب حاولا فيه اثارة الروح القومية لديهم وحثهم على تقديم المساعدات للمنكوبين في فلسطين «وحسبنا أن نذكركم بأن قضية فلسطين على مفرقة الطريق بين الحياة والموت فإن عطفتم فالحياة الخالدة وان تهاونتم فالموت الأكيد، وفي ضياع فلسطين ضياع للقضية العربية بأسرها»[١٣٠]. ولما كان من الضروري إبلاغ الأميركيين وجهة النظر العربية من القضية الفلسطينية، فقد أرسل محمد جميل بيهم في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ رسالة إلى الرئيس الأميركي «فرانكلن روزفلت» عرض فيها موضوع فلسطين وشرح له فيها «أن سكان فلسطين الحاليين هم أبناء الشعوب التي قطنت تلك البلاد قبل خروج اليهود من مصر. ان فلسطين لا يمكنها قط أن تحل المشكل اليهودي، بل انها تخدم أغراض الاستعمار، إذ تسل القلب من الجسم العربي وتمزق اتحادنا شر ممزق». وأضاف: «ان الصهيونية السياسية قد خلقت مشكلاً يهودياً في آسيا وأفريقيا حيث لم يكن مشكل يهودي من قبل. ثم ان فكرة دولة يهودية تدافع عن يهود العالم في كل البلاد تعود بالضرر الجسيم على أولئك اليهود الذين يريدون أن يعيشوا بسلام وكوطنيين في البلدان التي عطفت عليهم»[١٣١].

وفي ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، أرسل «ولاس ميوري» (Wallace Murray) ـ رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في البيت الأبيض ـ رسالة جوابية إلى محمد

جميل بيهم باسم الرئيس الأميركي شكره فيها على آرائه السالفة الذكر مع التشديد على الاهتمام بالعوامل العديدة التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية[١٣٢].

هذا وقد استمر الوفد العربي في نشاطه السياسي، فاجتمع بأركان وزارة الخارجية الأميركية وفي مقدمتهم مستشار الدولة وملحق الشؤون الخارجية، وقد أبدى الوفد موقفه من القضية الفلسطينية. كما بدأ الوفد بزيارة المدن الأميركية فاتجه من نيويورك إلى شيكاغو وديترويت وسواهما، وعقد عدة لقاءات مع المهاجرين العرب، كما عقد عدة لقاءات صحافية أوضح فيها مهمة الوفد وعلاقتها بالقضية الفلسطينية[١٣٣]. كما أذاع بيهم خطاباً من راديو نيويورك أعلن فيه استياء العرب من موقف أميركا من قضية فلسطين[١٣٤]. ثم واصل الوفد زياراته لبعض المدن الأميركية الأخرى ثم وصل إلى المكسيك وكوبا.

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس اميل اده والبطريرك الماروني وبعض رجال الدين الموارنة يعملون على توطيد علاقاتهم مع الصهيونية ويبدون تأييدهم لأهدافها، كان المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار، مطران عكا وحيفا والناصرة، يبدي تأييده للقضية الفلسطينية، فقد وجه في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ بياناً إلى الجالية العربية وإلى محمد جميل بيهم، أوضح فيه مدى البؤس والشقاء الذي وصل إليه الشعب الفلسطيني ومدى الخراب الذي ألم به. ثم طالب المهاجرين بتقديم المساعدة والعون «فليكن هذا الوصف الموجز نداء لكم يا أهل المروءة والاحسان والرحمة تتجاوب أصداؤه في جوانب نفوسكم وصدوركم فتخففون بمواساتكم لوعة الملتاعين وويلات المنكوبين الذين سيرتفع من أعماق قلوبهم دعاء مستمر إلى الله من أجلكم»[١٣٥]. كما أن انطونيوس بشير، رئيس أساقفة الأرثوذكس في نيويورك وسائر أميركا الشمالية، عمل بجد ونشاط لنصرة القضية الفلسطينية، فقد وجه، في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، بياناً إلى المهاجرين العرب دعاهم فيه إلى دعم القضية الفلسطينية وإعانة الفلسطينيين ومما قاله: «هذه مرة ثانية نادي فيها أصحاب المروءة والحمية من أبناء وطننا المحبوب في أميركا الشمالية في سبيل نجدة الملهوفين والمنكوبين في فلسطين المقدسة التي شاء طمع الطامعين وجشع الصهيونيين أن تصلب كمعلمها الخالد على صليب الظلم والاستبداد، وأن تسلب حريتها المقدسة إرضاء لفئة جائرة من الحزب الصهيوني المتطرف الذي ضج العالم بأسره، وفي مقدمته عقلاء اليهود أنفسهم من تصلبه وعناده...». ومما قاله أيضاً: «... ان بقية الدول التي تتظاهر بالعطف على اليهود وبمحبة اليهود لم تخرج حتى اليوم في حبها لليهود عن حدود الألفاظ البراقة والمواعيد الفارغة على حساب غيرها، وانه لمن الظلم الفاضح أن يطرد الإنسان من بيته تحت برقع الدعوى الكاذبة بالرحمة على البؤساء والأشقياء»[١٣٦].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر دور رجال الدين الموارنة وموقفهم من مهمة الوفد العربي في الولايات المتحدة الأميركية، فقد سبق لمحمد جميل بيهم أن طلب من محمد اسحق

درويش، مدير النادي العربي في القدس، السعي لدى رجال الدين المسيحيين في لبنان وفلسطين أن يصدروا بيانات للمهاجرين العرب لدعم القضية الفلسطينية والايعاز لمواطنيهم بالمساعدة المالية، غير أن محمد اسحق درويش أرسل رسالة إلى بيهم في أميركا في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أوضح له فيها تحفظ واعتذار رجال الدين الكاثوليك والموارنة من تلبية الطلب ومما قاله: ان «. . . سبب تأخري عليكم بالجواب هو اضطرارنا لمراجعة صاحبي الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذين اعتذرا عن تلبية طلبكم بحجة أن أميركا خارجة عن منطقة نفوذهما ولا يمكنهما إرسال مثل هذا البيان الذي يحض أبناء طائفتيهما على مد يد المساعدة إلا بعد استئذان قداسة البابا في روما، وهذا أمر يطول شرحه». ثم أضاف قائلاً «فاختصرنا على أخذ بيان من حضرة المطران حجار وهو مرسل طيه، وسنأخذ من المطران المعوشي مطران صور للطائفة المارونية، فإن نجحنا نرسله وإلا فمساعيكم وحسن نيتكم وما تتحلون به من المزايا والخصال الحميدة كافية لنجاح المقصد والغاية إن شاء الله»[١٣٧].

ويجدر التعليق على هذه الرسالة ببعض الملاحظات ومنها:

١ ــ من الثابت أن البطريرك الماروني انطون عريضة أقام عدة اتصالات مع الزعماء الصهيونيين وفي مقدمتهم وايزمن. وأبدى تأييده في أكثر من مرة للحركة الصهيونية، وتذرعه وبطريرك الروم الكاثوليك في لبنان بأنهما لا يستطيعان إرسال بيان تأييد ودعم للقضية الفلسطينية إلا بعد استئذان البابا، ما هو إلا مجرد ادعاء.

٢ ــ من الثابت أيضاً أن المطران المعوشي (البطريرك فيما بعد) كان أحد مبعوثي البطريرك عريضة إلى فلسطين للاجتماع بالزعيم الصهيوني وايزمن، ومن أجل ذلك فقد تأكد أن محمد اسحق درويش لم يحصل منه أيضاً على البيان المطلوب الذي كان مفروضاً أن يوجه إلى المهاجرين الموارنة لدعم القضية الفلسطينية.

٣ ــ لقد وجه المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار نداء إلى المهاجرين العرب في أميركا الشمالية حثهم فيه على دعم القضية الفلسطينية دون أن يقدم ذرائع ومبررات بأنه لا يستطيع توجيه بيان قبل استئذان البابا مع العلم أنه كاثوليكي ويتبع مباشرة البابا في روما.

ومهما يكن من أمر فقد استمر الوفد العربي في مساعيه في الولايات المتحدة، وبعد انتهاء مهمته نشر بياناً حدد فيه المبالغ المجموعة من تبرعات المهاجرين العرب، وكانت على وجه الإجمال مبالغ ضئيلة لا تفي بالغرض المطلوب ولا تستطيع مواجهة التمويل الصهيوني الضخم. ويكفي للدلالة على ذلك ما نشرته صحيفة «السمير» عام ١٩٣٨ حول بيان

التبرعات بمناسبة ذكرى وعد بلفور، إذ أنها لم تبلغ أكثر من (٨٩٤٣) دولاراً جمعت من العرب في ١٤ ولاية أميركية[١٣٨].

والحقيقة ان هذه التطورات تعطينا بعض الدلائل على موقف اللبنانيين من قضية فلسطين في هذه الفترة. أما في ما يختص بموقف الانتداب الفرنسي نفسه، فقد أوضح المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو (G. Puaux) في حديث صحافي نشرته الصحيفة اليهودية البيروتية «تجارة الشرق» الصادرة بالفرنسية، رداً على سؤال حول إمكانية قبول مهاجرين من اليهود الألمان في لبنان وسوريا، فأشار بيو بأنه سبق أن اتخذت السلطات الفرنسية تدابير لمنع استيلاء اليهود على الأراضي الواقعة على الحدود السورية ــ الفلسطينية «فقد خشينا أن يتسع هذا الاستيلاء فيطلبوا منا تعديل الحدود، ونحن هنا للمحافظة على سلامة أراضي البلاد الموضوعة تحت وصايتنا». أما عن قبول اليهود في سوريا ولبنان فقد أيده المفوض السامي وفق شرطين:

١ ــ أن يأتي المهاجرون برؤوس أموالهم لإنشاء مصانع أو أي عمل من شأنه تشغيل اليد العاملة الوطنية.

٢ ــ أن يبتعدوا عن كل فكرة صهيونية ويتحاشوا تمركز الكتل. فكل اليهود الذين يأتون بمقتضى هذين الشرطين يقبلون على الرحب والسعة.

وأضاف المفوض قائلاً: ان ما يجب علينا منعه هو استعمال الكتل، فاليهود يستطيعون كغيرهم من الأجانب أن يأتوا إلى البلاد الواقعة تحت الانتداب ويتعاطوا فيها أعمالاً تفيدهم وتفيد أهل البلاد التي ينزلون فيها[١٣٩].

وعلى هذا يمكن أن نسجل بعض الملاحظات الخاصة بالموقف الفرنسي من النشاط اليهودي في هذه الفترة وهي التالية:

١ ــ ان الانتداب الفرنسي لا يمنع الهجرة اليهودية إلى لبنان وسوريا أو ممارسة اليهود النشاط الاقتصادي فيهما.

٢ ــ رفض الانتداب الفرنسي سلخ بعض الأراضي الواقعة ضمن وصايته سواء في لبنان أو سوريا، لأن ذلك يقلل من المساحات التي يسيطر عليها، وبالتالي لا يزيد من النفوذ الصهيوني في هذه الأراضي فحسب وإنما يزيد من النفوذ البريطاني أيضاً.

٣ ــ رفض المفوض السامي الفرنسي مجيء اليهود إلى لبنان على أساس تنفيذ الفكرة الصهيونية كما رفض تجمعهم وتكتلهم جماعات، لأن ذلك يشكل تنفيذاً للفكرة الصهيونية ويشكل خطراً مستقبلياً على الانتداب الفرنسي نفسه.

٤ ـ ينبغي التشديد على نقطة هامة، وهي أن سلطات الانتداب الفرنسي لم تر مانعاً من إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولكن على ألاّ يكون ذلك على حساب الأراضي الخاضعة لها باعتبارها «ممتلكات فرنسية».

ومن جهة أخرى يلاحظ أن السلطات الفرنسية، تحت الضغوط الشعبية الوطنية، لم تمانع في قدوم أعضاء اللجنة العربية العليا إلى بيروت في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ بعد أن أطلقت سراحهم من معتقل سيشيل، وبعد اعترافها بأن هؤلاء الأعضاء المبعدين هم الذين يمثلون فلسطين. وبعد وصول أعضاء اللجنة إلى بيروت رحبت الوفود الشعبية بهم، كما رحبت بهم الصحف اللبنانية أجمل ترحيب. وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً من منطقة الذوق المارونية في جبل لبنان، أشارت فيه إلى رفضها إنشاء الوطن القومي اليهودي ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطلب الاستقلال[١٤٠]. وفي هذه الفترة كانت الاستعدادات العربية والبريطانية نشطة من أجل انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة (Rounde Table) في لندن، غير أنه تبين أن بريطانيا وجهت الدعوة لوفود فلسطين ومصر والسعودية واليمن والعراق والأردن فحسب ـ وهي البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني بشكل أو بآخر ـ بينما استثنت من الدعوة لبنان وسوريا الخاضعين للنفوذ الفرنسي، مما دعا نبيه العظمة، رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في سوريا، إلى الإبراق للحكومة البريطانية مستنكراً هذا التجاهل. كما استنكر هذا العمل بعض القوى البيروتية وفي مقدمتها: عمر بيهم، سليم علي سلام، أحمد الداعوق، وجبران تويني، وقد أبرقوا لرئيس الوزراء البريطاني وصحف: «التايمز» و«الدايلي أكسبرس» و«الدايلي ميل» مستنكرين السياسة البريطانية ومما جاء في برقياتهم ان: «السياسات المتصلبة حالت ويا للأسف دون تمثيلنا. جميع البلاد العربية متفقة في أمانيها في الوحدة العربية والاستقلال وفي تصميمها على تخليص فلسطين». كما عقد اجتماع في بيروت في مركز عصبة العمل القومي تقرر فيه الابراق للوفود العربية ولرئيس الوزراء البريطاني والصحف اللندنية احتجاجاً على عدم تمثيل لبنان، مع التأكيد على جهاد العرب لتحرير فلسطين في إطار الوحدة العربية. وقد وقّع على تلك البرقية كل من: علي ناصر الدين، قسطنطين يني، د. محمد خير الدين النويري، فهيم الخوري، حسين سجعان، وابراهيم شقير[١٤١]. غير أنه تبين أن اللبناني الوحيد المشارك في مؤتمر الطاولة المستديرة هو نجيب علم الدين الذي اشترك مع الوفد الأردني بصفة مساعد لرئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى.

هذا وقد أوضح تشمبرلن (Chamberlin)، رئيس الوزراء البريطاني، للموفدين العرب في المؤتمر في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ أن بريطانيا مضطرة لتأييد الصهيونية بسبب تأييد الولايات المتحدة الأميركية لها وعطفها عليها، ولأن بريطانيا كانت بحاجة إلى

المساعدات الأميركية، ثم أصدرت بريطانيا في أيار (مايو) ١٩٣٩ الكتاب الأبيض الثالث (White Paper) الذي نص على إلغاء تقسيم فلسطين وتحديد الهجرة اليهودية[١٤٢]. وقد أثار هذا الكتاب كلاً من العرب واليهود معاً وأحدث اضطرابات بين الفئتين، ونتيجة لذلك فقد أعلنت المفوضية البريطانية أن الانتداب البريطاني في فلسطين غير فعال بسبب وقوع المشكلات بين العرب واليهود[١٤٣].

هذا ويمكن الربط بين الصراع الفلسطيني ـ اليهودي وبين استمرار الأطماع الصهيونية في فلسطين وجنوب لبنان، إذ أن الدكتور حاييم وايزمن عرض على بريطانيا مساعدات مالية يهودية مقابل التخلي عن فلسطين وعن قسم من جنوب لبنان، غير أن رئيس الوزراء الجديد تشرشل (Churchill) حاول نفي تجاوب بريطانيا مع هذه المطالب[١٤٤]. والحقيقة أن مقترحات وايزمن سبق أن طرحت آراء شبيهة لها في آذار (مارس) ١٩١٩ عندما اعتبر أن جبل لبنان جزء من فلسطين[١٤٥]. كما أن مناحيم بيغن (M.Begin) أكد تطلعات الصهيونيين نحو «أرض ـ اسرائيل التاريخية» اعتماداً على ما ورد في التوراة إذ أن هدف اليهود «يجب أن يكون جلياً وذلك بأن تعود أرض ـ اسرائيل أرضاً لنا مرة أخرى، وهذا ما كان هدفنا أولاً وأخيراً»[١٤٦]. ولذلك فقد حرص اليهود بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ على تنظيم القوة المسلحة التي كانت سبباً في احتكاك المدن العربية بالمستعمرات اليهودية[١٤٧].

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين وقف الشعب اللبناني والسوري موقفاً مؤيداً لعرب فلسطين سواء من الناحية المادية أو المعنوية أو من ناحية الاشتراك في العمليات العسكرية المناهضة لليهود، الأمر الذي دعا القائد الفلسطيني يوسف سعيد أبودرة، القائد العام لجيش الثورة في فلسطين، إلى توجيه بيان شكر لأهالي لبنان وسوريا شكرهم فيه على مساندتهم للشعب الفلسطيني. وقد جاء في البيان الصادر في ٧ آذار (مارس) ١٩٣٩ ما يلي: «... تحية الإسلام والعروبة أهديها إلى اخواني سكان سوريا ولبنان الكرام... وذلك لموقفهم النبيل تجاه اخوانهم في الدين والرابطة القومية العربية أهالي فلسطين وتجاه... الحاج أمين الحسيني. ولا عجب ولا غرابة فإن اخوّتهم الإسلامية... جعلت اخواننا سكان سوريا ولبنان، خصوصاً أهالي بيروت، يبذلون الجهد في مساعدة إخوانهم في الدين والعروبة...»[١٤٨].

والواقع أنه كلما شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية تقدماً ملموساً إذا بها تتعرض لضغوط سياسية وعسكرية من قبل بريطانيا والقوى الدولية، على غرار ما حدث في أواخر صيف ١٩٣٩ بحجة انفجار الحرب العالمية الثانية باكتساح ألمانيا لبولندا في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، بينما شهدت الفترة ذاتها تطوراً ملحوظاً للهجرة اليهودية إلى

فلسطين[١٤٩]. كما شهدت حركة بيع الأراضي تطوراً ليس في فلسطين فحسب وإنما في لبنان أيضاً، فقد ابتاع اليهود قرية المنارة اللبنانية الجنوبية المطلة على جبل عامل، كما سبق لليهود أن حصلوا على امتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها منذ عام ١٩٣٥ وكان هذا الامتياز لبعض وجهاء بيروت وساستها وقد قبضوا ثمناً لتنازلهم عن هذه الأراضي ما يقارب الـ ١٩٢ ألف ليرة فلسطينية من شركة تطوير الأراضي في فلسطين، وهي شركة يهودية لعبت دوراً بارزاً في الاستيلاء على الأراضي العربية التي كان يملكها اقطاعيون كبار في فلسطين. وكان الغرض من شراء قرية المنارة وامتياز الحولة السيطرة على حوض الأردن والليطاني معاً[١٥٠].

وبين عامي ١٩٤٠ و١٩٤١، استمرت محاولات الشركات الصهيونية في شراء الأراضي الفلسطينية واللبنانية على السواء، فقد تقدمت بعض الشركات الصهيونية بطلب إلى الحكومة اللبنانية في عام ١٩٤١ للحصول على امتياز لاستغلال المياه اللبنانية، غير أن الحكومة اللبنانية تخوفت من المطامع الصهيونية، فلم تبدِ تجاوباً مع هذا الطلب. ويلاحظ أن الشركات الصهيونية لم تكتف بإبداء مطامعها في جنوب لبنان، بل انها حاولت أن تمد نشاطها إلى داخل البلاد في عهد رئيس الجمهورية، ألفرد نقاش (١٩٤١ ــ ١٩٤٣)، فقد أبدت استعدادها لشراء شركة ترابة شكا في شمال البلاد، وقد أبدى البطريرك الماروني انطون عريضة تجاوبه مع هذا الموضوع، وبفضله أصبح لليهود أفضلية في عملية الشراء. ولكن الشيخ بشارة الخوري وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الأعمال درويش الحداد اجتمعوا بالبطريرك وأوضحوا له الأضرار التي تنزل بالبلاد إذا تم بيع شركة الترابة لليهود. وكان ذلك الموقف مقدمة لبيع الشركة لمؤسسة سويسرية، وكانت يومذاك بداية حرب بشارة الخوري لليهود والصهيونية[١٥١].

وفي الوقت الذي كان فيه بعض الوجهاء اللبنانيين يبيعون أراضيهم لليهود في جنوب لبنان وفي فلسطين، حرص بعض الوجهاء الآخرين على عدم بيع أية قطعة من ممتلكاتهم، وكان في مقدمة هؤلاء الأمير خالد شهاب * الذي رفض عروضا صهيونية لشراء أراضيه في منطقة حاصبيا في جنوب لبنان، ورفض ثروات ضخمة كان اليهود قد عرضوها عليه مقابل تنازله عن بعض أراضيه ومقابل الكف عن مقاومة توسعهم في تلك المنطقة[١٥٢]. وقد اشتهر عن الرجل فيما بعد قول الناس عنه أنه «جاع وما باع».

---

* الأمير خالد شهاب (؟ ــ ١٩٧٨) إحدى الشخصيات اللبنانية البارزة، تولى رئاسة الوزارة لأول مرة في عهد الرئيس اميل اده ، ثم أصبح في عام ١٩٥١ وزير لبنان المفوض في الأردن، وتولى فيها بعد الوزارة أكثر من مرة.

أما الفئات الشعبية المؤيدة لقضية فلسطين، فقد استمرت على موقفها، فبعد دخول قوات الحلفاء إلى بيروت في تموز (يوليو) ١٩٤١، تقدمت في شوارع بيروت في عرض عسكري، وكانت بينها فرقة عسكرية من المتطوعين الفلسطينيين، فتقدم نفر من الشباب البيروتي ووضعوا صورة للحاج أمين الحسيني أمام الفرقة الفلسطينية، وبدأوا يرددون «الحاج أمين سيف الدين، الحاج أمين سيف الدين» مما أثار حمية الجنود الفلسطينيين الذين بدأوا يرددون الشعارات ذاتها. وعلى أثر ذلك اتصل سامي الصلح بعبد الرحمن العدو وبمحمد طبارة وبقية الشبان وشكرهم على مبادرتهم بالنيابة عن المفتي الحسيني[١٥٣].

ويظهر أن هزيمة الفرنسيين الفيشيين الموالين للألمان في سوريا ولبنان شجعت الرسميين اللبنانيين على إبداء تأييدهم لحرية اليهود في البلاد، بعد أن حاولت السلطة الفرنسية الفيشية إدخال إجراءات ضد يهود لبنان، رغم معارضة البطريرك الماروني ومفتي بيروت، وبعد دخول الحلفاء إلى لبنان زار رئيس الجمهورية الفرد نقاش كنيس اليهود في بيروت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١ ووعدهم باعطائهم مشاركة كاملة في مسؤوليات الحكومة[١٥٤]. بينما كان اليهود يستغلون هذا العطف الإنساني عليهم في البلاد العربية، وقاموا أحياناً بالإشادة بالخليفة العادل عمر بن الخطاب ونشروا آراءه وخطبه بحق غير المسلمين[١٥٥].

وعلى الرغم من هذا الانفراج في موقف لبنان بعد هزيمة الألمان في المنطقة، فإن المفتي أمين الحسيني كان مؤيداً للألمان، وقد سافر إلى ألمانيا لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية وللحصول على تأييد ألماني، وقد جرت محادثات بين المفتي وهتلر، فأكد المفتي أن العرب والألمان أصدقاء طبيعيون بحكم محاربتهم لأعداء ثلاثة: بريطانيا والشيوعية واليهود، ثم عرض عليه تجنيد فرقة عربية، كما طالبه بإصدار تصريح ألماني يشير إلى استقلال العرب وحريتهم ووحدتهم وتصفية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، غير أن هتلر لم يبد تجاوباً مع هذا الطلب ومما قاله للمفتي: «. . . ان مجرد وعد لن تكون له أية قيمة. . . ان كسبنا الحرب هو وحده الذي سيؤذن بدق ساعة التحرير التي هي أيضاً ساعة تحقيق أماني العرب». ثم برر هتلر رفضه لإصدار التصريح بالخوف من رد فعل فرنسا، كما أن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة تأييد العناصر المؤيدة لديغول في فرنسا، وسيلي ذلك صعوبات في غربي أوروبا «مما يحول بيننا وبين حشد كل قواتنا في الشرق». ثم أكد هتلر معارضته للوطن القومي اليهودي في فلسطين، ووعد المفتي بإصدار مثل هذا التأكيد والتصريح الألمانيين حين تصل القوات الألمانية إلى جنوب القوقاز. وفي هذه الفترة كان هناك مشروع ألماني ــ ايطالي يؤيد الوحدة العربية، سيما إذا وافق الزعماء العرب وفي مقدمتهم المفتي واسحق درويش (فلسطين) ورشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت ود. محمد حسن سلمان (العراق) وعبد الكريم السبعاوي (لبنان) والأمير عادل أرسلان (سوريا) ود. أبو غنيمة (شرق الأردن)[١٥٦].

وفي هذه الفترة لم تكن الولايات المتحدة الأميركية بعيدة عن جو المنافسة الدولية، سيما وأنها باتت طرفاً أساسياً في الحرب العالمية الثانية. وقد رأت الحركة الصهيونية أن التدخل الأميركي في الحرب سيأتي أخيراً لصالحها، لأنه سيهيء فرصة لهزيمة ألمانيا وهتلر عدو اليهود. وبعد انتصار القائد الأميركي ايزنهاور في شمالي أفريقيا، أواخر **١٩٤٢**، استطاع الصهيونيون أن يؤمنوا تواقيع **٦٢** عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ في واشنطن و**١٨١** عضواً من أعضاء مجلس النواب على مذكرة موجهة إلى الرئيس روزفلت وحكومته يطالبون فيها بالحرص على السياسة التقليدية للولايات المتحدة الأميركية بشأن قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين[١٥٧]. وكان الصهيونيون قد عقدوا في ٦ أيار (مايو) **١٩٤٢** مؤتمراً في نيويورك عرف باسم «مؤتمر بلتمور» (Biltmore Congress) استمر حتى **١٢** أيار (مايو) اتخذوا فيه مقررات طالبوا فيها بتأسيس «كومنولث يهودي» (Jewish Commonwealth) في فلسطين، يكون جزءاً لا يتجزأ من العالم الديمقراطي الجديد، كما رفض المؤتمر مقررات الكتاب الأبيض الصادر عام **١٩٣٩**، وطالب بالسماح بالهجرة اليهودية ودون قيود إلى فلسطين والاستيطان فيها، وتكليف الوكالة اليهودية بالاشراف على الهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها، وانشاء قوة عسكرية معترف بها لها رايتها الخاصة[١٥٨].

والجدير بالذكر أن مرحلة مابعد عام **١٩٤٢** شهدت تطوراً سياسياً وعسكرياً على صعيد القضية الفلسطينية وعلى صعيد موقف لبنان من هذه القضية التي ستتطور بعد استقلال لبنان عام **١٩٤٣**.

---

(١) حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ــ ١٩٠٩**، ص ١١٢؛ ١٣٢؛ ١٥٥.

(٢) L. Oliphant, *the Land of Gilead, with Excursions in the Lebanon*, pp. 502-524.

(٣) أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢؛ ١٠٣.

(٤) أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٧. نقلاً عن أمين أرسلان، مملكة صهيون؛ **المقطم**، ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٧.

(٥) للمزيد من التفصيلات عن آراء النشرة الأسبوعية أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢ ــ ١٣٤؛ ١٤١؛ ٢٤٤ و٢٤٦.

(٦) **المنار**، م ١، ج ٦، ص ١٠٨.

(٧) للمزيد من التفصيلات أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، صفحات متفرقة عديدة.

(٨) **يوميات هرتسل**، ص ١٥٠٤؛ (الترجمة العربية ص ٢٩٠).

(٩) السيرجون هوب سمبسون، **فلسطين ــ تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران**، ص ٢٨.

(١٠) شاهين مكاريوس، **تاريخ الاسرائيليين**، ص ٢٠٣.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢٦١.

(١٢) L. Oliphant; *op.cit.*, pp. 285, 503.

(١٣) أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٧.

(١٤) N. Azouri; *Le Reveil de la Nation Arabe dans ĹAsie turque*, p. 30.

(١٥) *Ibid*; p. 5.

(١٦) *Ibid*; p. 7.

(١٧) **ثمرات الفنون**، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٧، العدد ١٦٤١.

(١٨) **المصدر نفسه**، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨، العدد ١٦٧٠.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع أنظر: حسان حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣ ــ ٣٤٠.

(٢١) **أوراق لبنانية**، آب (أغسطس) ١٩٥٦، الجزء ٨، ص ٣٧٩.

(٢٢) **المشرق**، آب (أغسطس) ١٩١١، العدد ٨، ص ٩١٠ و٩١١ و٦٠٨؛ أنظر أيضاً، **المنار**، ١٩١١، المجلد ١٤، الجزء ٤، ص ٢٦٩ ــ ٢٧٢؛ والمجلد ١٣، الجزء ١٠، ص ٧٢٥.

(٢٣) من رسالة منير المدور (بيروت) ١٩١٢ إلى محمد جميل بيهم (بيروت) نقلاً عن: محمد جميل بيهم، **رسائل ووثائق ١٩٠٨ ــ ١٩٣٥**، الملف ٤، ص ١٧.

(٢٤) يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١١٩ و١٢٠.

(٢٥) **مخطوط مذكرات سليم علي سلام**، ص ٣٥ و٣٦.

(٢٦) أنظر: خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ــ ١٩١٨**، ص ٩١ و٩٢؛ أنظر أيضاً، **المقطم**، ١٨ آذار (مارس) ١٩١١؛ **المقتبس**، ٢٦ آذار (مارس) ١٩١١، *F.o. To Lowther*, 7 March 1911, No. 311/1245/3103.

(٢٧) خليل أبو رجيلي: «المطامع الاسرائيلية في الأراضي اللبنانية» **شؤون فلسطينية**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، العدد ١٤، ص ٨٨.

(٢٨) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، الجزء ٧، ص ٦٥٦ و٦٥٧؛ أنظر أيضاً: محمد نمر الخطيب، **أحداث النكبة أو نكبة فلسطين**، ص ١٧١ و١٧٢.

(٢٩) خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦. وقد نشر تقرير هوكبرغ في: *P. A. Alsberg;* «the Arab question in the policy of the Zionist Executive Before the First World war» vol. IV, pp. 161-209.

أنظر أيضاً عن زيارة «هوكبرغ»: صحيفة **الاصلاح**، ١٠ أيار (مايو)؛ ٦ حزيران (يونيو)؛ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩١٣، وهي مقالات مترجمة عن صحيفة «Le jeune Turc».

(٣٠) خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٠. نقلاً عن: **الأهرام**، ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩١٥.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤، نقلاً عن: **الأهرام**، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩١٦.

(٣٢) **مخطوط مذكرات سليم علي سلام**، ص ٢٩.

(٣٣) خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠، نقلاً عن: **الكرمل**، ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٣.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٩، نقلاً عن: **الكرمل**، ٥ أيار (مايو) ١٩١٤.

(٣٥) *Esco Foundation For Palestine, A study of Jewish, Arab and British Policies*, Vol. I, p. 39.

(٣٦) L. Stein; *The Balfour Declaration*, p. 629.

أنظر أيضاً نص اعلان بلفور في: *The Middle East and North Africa*, pp. 53-54.

أنظر أيضاً دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين: **تصريح بلفور المشؤوم**، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، **وعد بلفور أو المؤامرة البريطانية اليهودية**، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.

(٣٧) خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤١، نقلاً عن: *F.O.* 371/2298/27647.

(٣٨) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ٦٣٤.

(٣٩) للمزيد من التفصيلات أنظر: خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٩ـ ٣٧٣. . . نقلاً عن:
F.O. 822/14, Arab Bureau Papers; *F.O.* 371/3395/131853/11053.

(٤٠) L. Stein; p. 633.
أنظر أيضاً نص رسالة هوغارت إلى الشريف حسين في: *The Middle East and N.A.* p. 54

(٤١) من مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، نقلاً عن: زين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦؛ عبد العزيز نوار، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠**، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٧.

(٤٢) J.Pichon; *Le Partage du Proche-Orient*, p. 174.

(٤٣) عمر عبد العزيز عمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤٠ و ٦٤١.

(٤٤) من تقرير لجنة كنغ ـ كراين ١٩١٩، نقلاً عن: حسن الحكيم: **مذكراتي ـ صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨** ـ القسم الأول، ص ٢١٢؛ *The Middle East and N.A.* pp. 54-55.

(٤٥) للمزيد من التفصيلات عن مهمة اللجنة وقراراتها أنظر:
J.C.Hurewitz; *Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary Record 1914-1950*, Vol. II, pp. 216-222.
أنظر أيضاً: Lord Sydenhom of comb; *palestine and the Mandate*
نقلاً عن مجلة: *The Nineteenth Century and After*, no. 530.
منشور في كتاب: *Zionism and Palestine before the Mandate* p. 138.

(٤٦) S.Fisher; *The Middle East a History*, p. 427.

(٤٧) أنظر: أسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، ص ٤٠١ـ٤٠٢. نص المذكرة كاملاً في
J.C.Hurewitz; *op.cit.* pp. 46-47, (45-50).
عبد الوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، ص ٨١ ـ ٨٣.
H.F.Frischwasser Ra'anan; *The Frontiers of a Nations*, p. 105; *Esco Foundation for Palestine*, Vol. I, p. 156;
خليل أبو رجيلي، **مصدر سبق ذكره**؛
انظر أيضاً: *The Middle East and N.A.* p. 409.

(٤٨) *New York times*, 3 March 1919; *Esco Foundation...*, Vol. I, pp. 161-162.

(٤٩) عبد الوهاب كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤ *Palestine*, 6 Dec. 1919, No. 17.

(٥٠) H.F. Frischwasser Ra'anan; *op.cit;* p. 101.

(٥١) من أوراق البطريركية المارونية في بكركي (غير مصنفة).

(٥٢) J.Pichon; *op.cit*, p. 136.

(٥٣) H.Howard; *The King-Crane Commission*, p. 9.

(٥٤) عمر عبد العزيز عمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١٨ و ٦١٩.

(٥٥) أنظر: *Palestine*, 15 Feb. 1917, 5 May 1917, 19 Oct 1918.

(٥٦) من قرار المؤتمر السوري العام في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠. نقلاً عن: ساطع الحصري: **يوم ميسلون**، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥.

(٥٧) من بيان وزارة هاشم الأتاسي في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٠. نقلاً عن: ساطع الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣.

(٥٨) Communauté israëlite du Sandjak Tripoli à Congrès de La Paix, 26 Mars 1920, No. E 1689, in *F.O.*371/5034/44

(٥٩) General Gouraud à Quai d'Orsay, 25 Mars 1920, No. E 2856, in *F.O.* 371/5034/

(٦٠) Gouraud à Quai d'orsay, 3 Avril 1920, No. E2826 in *F.O.* 371/5034/44.

(٦١) *Ibid.*, Ambassade de France à Londres à *F.O.* 7 Avril 1920, No. E2831 in *F.O.* 371/5034/44.

(٦٢) *Esco Foudation For Palestine...*, Vol. I, p. 143.

(٦٣) L Stein; *op.cit., p. 659.*

(٦٤) عمر عبد العزيز عمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١٢.

(٦٥) S.Fisher; *op.cit.*, pp. 429-431.
أنظر أيضاً: A.Williams; *Britain and France in the Middle East and North Africa*, p. 24.

(٦٦) H.F.Frischwasser Ra'anan; *op.cit.*, p. 139.

(٦٧) من مقال: Syrian protests against Zionism
نقلاً عن: Literary Digest, 3 July 1920, Vol. 66, No. 1,
منشور في: *Zionism and Palestine Before the Mandate*, pp. 113-114.

(٦٨) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المجلد ٣، ص ٥٤؛ ٢٦٤ ـ ٢٨٦.

(٦٩) S.Kanaan to Lord Curzon, 17 Feb. 1922, No. E 1888 in *F.O.* 371/7846/89.

(٧٠) L.T.Colonel F.H.Kisch; *Palestine Diary*, p. 361.

(٧١) أمين سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥؛
أنظر أيضاً: F.H.Kisch; *op.cit.*, pp. 92-97

(٧٢) Kisch; *op.cit.*, P238.

(٧٣) *Ibid.*, pp. 96-98.

(٧٤) H.F.Frischwasser Ra'anan; *op.cit.*, p. 139.

(٧٥) اميل الغوري، **المعذبون في أرض العرب**، ص ١٩.

(٧٦) Kisch; *op.cit.*, p. 250.

(٧٧) جبران تويني، **في وضح النهار ـ مقالات مختارة** ـ ص ٣٦ ـ ٣٩؛ أنظر أيضاً في المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٨ (مقال «الماسونية والصهيونية أيضاً»).

(٧٨) من رسالة محمد امين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ جمادى الثانية ١٣٤٨ هـ، نقلاً عن: محمد جميل بيهم، **رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥**، الملف ٣، ص ٣٦.

(٧٩) من رسالة محمد أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٨ ربيع الثاني ١٣٤٨ ـ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: **رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥**، الملف ٣، ص ٣٢.

(٨٠) مں تقرير وفد الجمعية الإسلامية بحيفا إلى حاكم اللواء الشمالي في ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٠. نقلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب/IV، وثيقة رقم (١٠٢).

(٨١) محمد أمين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، ص ١٣٨.

(٨٢) البرق، ١٤ أيار (مايو) ١٩٣١.

(٨٣) أنظر: Kisch; *op.cit.*, p. 431.

(٨٤) من بيان حزب الاستقلال العربي في فلسطين إلى أهالي سوريا الشمالية في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٣. نقلاً عن: أوراق أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٧٦ و ٣٧٧.

(٨٥ جبران تويني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١ ـ ١٣٣.

(٨٦) *Esco Foundation for palestine...*Vol. 2, p. 665

(٨٧) A.Williams *op.cit.*, p. 26. أنظر أيضاً؛ S.Fisher; *op.cit.*, p. 437.

(٨٨) من رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة (بكركي) إلى عمدة الجمعيات الاثني عشرية اليهودية (الأرجنتين) في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٤. **من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية**.

(٨٩) محمد جميل بيهم: **فلسطين أندلس الشرق**، ص ١٧٣.

(٩٠) من رسالة المحامي وديع البستاني (حيفا) إلى

بطرس البستاني (لبنان) في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية.

(٩١) وثيقة نشرت في صحيفة «الوطن» في ١ آب (أغسطس) ١٩٧٨، العدد ١٢٧. نقلاً عن صحيفة البعث في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٧٨.

(٩٢) H.M.Sachar; *Europe Leaves the Middle East 1936-1954*, p. 50.

(٩٣) من كتاب اتحاد الشبيبة الإسلامية (بيروت) إلى أحمد حلمي باشا (فلسطين) في أيار (مايو) ١٩٣٥، نقلاً عن الحرية، ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٥.

(٩٤) من كتاب أحمد حلمي باشا (فلسطين) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) ١٩٣٥. من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية.

(٩٥) من رسالة عزيز الهاشم (بيروت) إلى أكرم زعيتر (نابلس) في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥. نقلاً عن: عادل الصلح، حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٦٠. أنظر أيضاً نص الرسالة في: أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، ص ٣٩١ ــ ٣٩٢. ونشير إلى أن هناك بعض التباين في نص الرسالة الوارد في المصدرين سابقي الذكر.

(٩٦) Sir Lampson to F.O. 5 July 1936, No. E 5190, in *F.O.* 371/20023/31

(٩٧) من مذكرة اتحاد الشبيبة الإسلامية (بيروت) إلى المندوب السامي البريطاني (القدس) في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٦. من ملف اتحاد الشبيبة الإسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية.

(٩٨) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١٦٠ ــ ١٦١.

(٩٩) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، الجزء الثاني، ص ١٢٢.

(١٠٠) Furlong to Eden, 14 August 1936, No. E 5475, in *F.O.* 371/20023/31.

(١٠١) H.M.Sachar; Europe Leaves the Middle East 1936-1954, p. 86.

(١٠٢) من رسالة شكيب أرسلان (برلين) إلى أكرم زعيتر (نابلس) في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤. نقلاً عن: أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، ص ٣٨٧ و ٣٨٨.

(١٠٣) يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٢٧٤ ــ ٢٧٦.

(١٠٤) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢، ص ١٠٨، أنظر أيضاً: يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٢٩٣.

(١٠٥) S. Christopher; *Crossroades To Israel*, p. 204, H. M. Sachar; *op. cit;* p. 84.

(١٠٦) يوميات أكرم زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(١٠٧) من الوثيقة المنشورة في صحيفة «ألف باء» عام ١٩٣٧. نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا (أوراق عزة دروزة) وثيقة رقم (٣٩).

(١٠٨) من بيان المطران غريغوريوس حجار إلى اللبنانيين، ١٩٣٧، نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية لفلسطين (أوراق عزة دروزة)، ملف ب VIII/٢ وثيقة رقم (٢٣)، أنظر أيضاً: محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق ١٩١٧ ــ ١٩٤٥، ص ١٧٣.

(١٠٩) من بيان «الشباب العربي في لبنان»، ١٩٣٧ نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، (أوراق عزة دروزة)، ملف ب VIII/٢ وثيقة رقم (٢٥).

(١١٠) من كراس «بيان وذكرى من فلسطين المصابة إلى لبنان المعافى» ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧. نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VII/٢ وثيقة رقم (٧).

(١١١) يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٣٢٣ و ٣٢٤.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

(١١٣) S. Fisher; *The Middle East*, p. 442, A. Williams; *op.cit*; p. 27.

(١١٤) أنظر: يوميات أكرم زعيتر: الحركة

الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٣٣٦ و ٣٣٧؛ عبد الرحمن بكداش العدو، أيام من الحياة، ص ٥٨ ــ ٦٠؛ وللمزيد من التفصيلات عن تحركات ونشاط الحاج أمين الحسيني أنظر: الدراسة الوثائقية الهامة للوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص ٢٧٤ ــ ٢٧٨؛ ٢٨٢ ــ ٢٨٤ وسواها من الصفحات.

(١١٥) S.H. Longrigg; *Syria and Lebanon under French mandate*, p. 206.

(١١٦) Dowine to Rendel, 6Oct. 1937, No. E 5864, in *F. o.* 371/20815/31.

(١١٧) يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٣٣٩.

(١١٨) من بيان «الشباب الوطني في بيروت» في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٨، نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VIII/١ وثيقة رقم (١٥).

(١١٩) من برقية القوى الوطنية والإسلامية في صيدا والجنوب إلى قنصل انكلترا في بيروت في ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٨ نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا (أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/١ وثيقة رقم (٣١).

(١٢٠) من كتاب هيئة العلماء في بيروت إلى رئيس وزراء إيران في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٨. نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا (أوراق عزة دروزة) ملف 1/VIII وثيقة رقم (٣٧).

(١٢١) British Legation in Beirut to *F.o.* 26 Sept. 1938, No.E 5626, in *F.O.* 371/21864/ 31.

أنظر أيضاً: Havard to *F.O.* 19 Nov. 1938, No.E 6951, in *F.O.* 371/21866/31.

(١٢٢) من كلمة النائب خليل أبوجودة في المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب VIII / ٢ وثيقة رقم (٧).

(١٢٣) أنظر: من أوراق أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، ص ٥١٢. للمزيد من التفصيلات عن المؤتمر البرلماني العربي أنظر: يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٤٦٢ ــ ٤٧٠.

(١٢٤) للمزيد من التفصيلات أنظر: يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩، ص ٤٧٠ ــ ٤٩١.

(١٢٥) أنظر نص المقررات كاملة في: من أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، ص ٥١٢ ــ ٥١٣.

(١٢٦) الأمير شكيب أرسلان، «فلسطينكم أيها العرب»، نقلاً عن صحيفة البيان، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

(١٢٧) *The New Yrok Times*, 12 Nov. 1938 للمزيد من التفصيلات عن أخبار الوفد أنظر: البيان، ١٠ و ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨؛ السمير، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨؛ مرآة الغرب، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨؛ السائح ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

(١٢٨) من نداء الأمير عادل أرسلان إلى الجالية السورية في المهجر. نقلاً عن: البيان، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ٥٠٤.

(١٢٩) من بيان المفتي محمد أمين الحسيني إلى المهاجرين العرب. نقلاً عن: البيان، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ٥٠٤.

(١٣٠) من نداء محمد جميل بيهم واميل الغوري إلى المهاجرين العرب، نقلاً عن: الهدى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

(١٣١) من رسالة محمد جميل بيهم إلى الرئيس روزفلت في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨. من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية، أنظر أيضاً: اليوم، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩؛ بيروت، ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩؛ صدر الأنصار، ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٤؛ أنظر أيضاً: محمد جميل بيهم، واشنطن تعبد الطريق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين، ص ١٣، ومحمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها، ج ٢، ص ١٢٣.

(١٣٢) من جواب و. ميراي إلى محمد

جميل بيهم في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. **من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.**

(١٣٣) أنـظر: *The Detroit News*, 23 Nov. 1938؛ مرآة الغرب ٣٠ تشرين الثاني (نـوفمبر) ١٩٣٨، السمير ١٤ تشـرين الثـاني (نـوفمبـر) ١٩٣٨، *News-Dispatch Michigan city indian*, 7 Dec. 1938.

(١٣٤) بيروت، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.

(١٣٥) من بيان المطران غريغوريوس حجار إلى الجالية العربية في أميركا الشمالية في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. **من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية.**

(١٣٦) من بيان انطونيـوس بشير رئيس أسـاقفة الأرثوذكس في نيويورك إلى المهاجرين العرب في ١٠ كـانون الأول (ديسمبـر) ١٩٣٨ نقلاً عن: السمير ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.

(١٣٧) من رسالة محمد اسحق درويش (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (نيـويورك) في ١٢ كـانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥**، الملف ٥، ص ٣٦.

(١٣٨) السمير، ٢٩ كـانـون الأول (ديسمبـر) ١٩٣٨.

(١٣٩) من تصريح للمفوض السامي الفرنسي في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨. نقـلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ب VIII/٢، وثيقة رقم (IV).

(١٤٠) أنظر نص البيان في: **من أوراق زعيتر، وثـائق الحـركـة الـوطنيـة الفلسـطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(١٤١) أنـظر: **يوميـات أكـرم زعيـتر: الحـركـة الـوطـنيـة الـفـلسـطيـنيـة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(١٤٢) A.Williams; *op.cit.*, p. 28
أنظر نص الكتاب الأبيض في: *The Middle East and North Africa*, pp. 59-60.

(١٤٣) Kisch; *op.cit.*, p. 450.

(١٤٤) **محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ج ٢، ص ١٢٥ و ١٢٦.

(١٤٥) *Esco Foundation for Palestine*, Vol. I, pp. 161-162.

(١٤٦) **يوميات مناحيم بيغن**، ص ٦٧؛ M.Begin; *The Revolt.*

(١٤٧) M.Wurmbrand et C. Roth; *Le Peuple Juif*, p. 424.

(١٤٨) من بيان يوسف سعيد أبو درة (فلسطين) إلى أهـالي سـوريـة ولبنـان في ٧ آذار (مـارس) ١٩٣٩. نقلاً عن: **من أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحـركة الـوطنية الفلسـطينيـة ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٦٣٦.

(١٤٩) حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين أنظر: M.Wurmbrand...; *op.cit.*, p. 426-430.

(١٥٠) أنـظر: خليل أبـورجيـلي، **مصـدر سبق ذكره**، ص ٨٨.

(١٥١) تذكارات اسكندر الريـاشي، **قبل وبعـد ١٩١٨ ـ ١٩٤١**، ص ٢٦٢.

(١٥٢) تذكارات اسكندر الرياشي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

(١٥٣) عبد الرحمن بكداش العدو، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١ و ٦٢.

(١٥٤) علي ابراهيم عبده، خيرية قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص ١٢١، ١٢٢. نقلاً عن: J.B. Schechtman; *on wings of Eagles*, p. 169.

(١٥٥) Kisch; *Palestine Diary*, p. 268.

(١٥٦) أنـظر: لوكـاز هيرزويز، **مصـدر سبق ذكره**، ص ٢٨٨ و ٢٨٩، ٢٩٢.

(١٥٧) **محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ج ٢، ص ١٢٦ و ١٢٧.

(١٥٨) للمزيد من التفصيلات عن مؤتمر بلتيمور أنظر: *Esco Foundation for Palestine*, vol. II, p. 1084; Ben Gurion *Look Back*, pp. 112-113, A.Williams; *op.cit.*, p. 85, *Arab World*, 11 May 1942, Jewish Agency, *Book of Documents*, p. 227,
أنـظر أيضاً نص مقـررات بلتيمور في: *The Middle East and North Africa*, pp. 60-61.

الفصل الثاني

موقف لبنان من القضية الفلسطينية في المراحل الأولى لعهد الاستقلال (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)

١ ـ الموقف اللبناني من قضية فلسطين في خضم المواقف العربية والدولية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤)

كان لبنان في الفترة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ مشغولاً بأوضاعه الداخلية أكثر من انشغاله بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينيـة، وذلك بسبب الصـراع بين الحكـومة اللبنـانية والسلطات الفرنسية، غير أن ذلك لا يعني أن لبنان الرسمي والشعبي والصحـافي لم يهتم بالشؤون الفلسطينية، خاصة وأن المسألة الفلسطينية باتت تهدد البلدان العربية بسبب خطورة نتائجها. وكانت الصحافة اللبنانية تلاحق تحركات وأخبار اليهود، سواء على الصعيد اللبناني أم العربي أم الدولي.

وفي هذه الفترة كان مشروع الوحدة العربية من المشروعات المثارة، ولما كان اليهود يريدون أن يحققوا أهدافهم في فلسطين ولو في ظل دولة عربية موحدة، فقد أيدوا تحقيق الوحدة وأظهروا استعدادهم لدعمها مالياً، واهتمت الصحافة اللبنانية بهذا الموقف اليهودي وأشارت صحيفة «النهار» البيروتية إلى هذا الموضوع حينما ذكرت أن أنبـاء وردت من نيويورك جاء فيها: «ترحب الأوساط اليهودية هنا بالمساعي المبذولة في مصر لتحقيق الاتحاد العربي. وقد صرحت شخصيات يهودية لها وزنها بأن تكتل الدول العربية في الشرق من شأنه أن يبدد المخاوف التي تساور بعضهم من جراء تدفق اليهود على فلسطين لأن قيام مملكة لاسرائيل في هذا البلد الاسيوي لن يقوم حجر عثرة في طريق الامبراطورية العربية التي يحلمون ببعثها. وتقول المحافل اليهودية أنها مستعدة لدعم الاتحاد العـربي المنشود بالأموال والمشاريع اليهودية، إذا رضي الزعماء العرب بفتح أبواب فلسطين للصهيونيين، ولم يضعوا العراقيل في طريق الساعين إلى جعل هذا البلد الاسيوي وطناً قومياً لليهود»[١].

والملاحظ أن الأوساط الأميركية أيدت الأهداف الصهيونية لتحقيق إقامة الوطن القومي اليهودي، مما دعا الصحف اللبنانية إلى الاهتمام بهذا الموضوع، وقد ذكرت صحيفتا «البيرق» و«النهار» أن المستر «وندل ولكي» وجه رسالة إلى الزعماء اليهود أكد فيها «أن مدى الهجرة اليهودية إلى فلسطين يجب أن يكون معلقاً على حاجات الشعب اليهودي ومقدرته على إنماء وطنه. ويجب أن تحول الأمم المتحدة دون إقفال فلسطين في وجه اليهود كملجأ مؤقت أو كوطن دائم». كما أرسل المستر «دواي»، حاكم نيويورك، برقية إلى الزعماء اليهود أشار فيها إلى «أن حل المعضلة ليس سهلاً... ينبغي ايجاد وسيلة لفتح أبواب فلسطين». كما قدم السيناتور الديمقراطي، «رينولدز»، والسيناتور الديمقراطي، «جونسون»، اقتراحاً إلى مجلس الشيوخ الأميركي يقضي باعتبار فلسطين ملجأ لجميع يهود العالم وجميع الذين لا وطن لهم ويرغبون في التوجه إليها[2]. مع العلم بأن البلدان العربية أعربت عن رفضها لهذه المشروعات الصهيونية ــ الأميركية، وقد سبق للملك عبد العزيز آل سعود أن احتج للرئيس الأميركي «روزفلت» (Roosvelt) على الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، فما كان من الرئيس الأميركي إلا أن أكد للملك في أيار (مايو) ١٩٤٣ أن الفرصة ستعطى لليهود وللعرب معاً ليعبروا عن وجهات نظرهم قبل اتخاذ أية مقررات نهائية[3]. وبذلك يكون روزفلت قد ساوى بين العرب واليهود المهاجرين. كما أنه سبق للمفتي أمين الحسيني أن أرسل رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية الألماني عارض فيها مجيء أربعة آلاف طفل يهودي من بلغاريا إلى فلسطين[4].

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الأميركية وبعض المسؤولين الأميركيين يؤيدون الأماني الصهيونية، كانت صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) الأميركية تتهم بأنها لا تترك فرصة إلا وتركز على وجهة النظر المعادية للصهيونية. ولعل ذلك يفسر اهتمامها ونشرها نشاط الوفد العربي عام ١٩٣٨ المكون من محمد جميل بيهم واميل الغوري، ونشر تصريحاتها المؤيدة للقضية الفلسطينية[5].

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ نسبت بعض الصحف الفلسطينية تصريحاً لرئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا، مفاده أن اليهود يجب أن يستشاروا في قضية الوحدة العربية. غير أن النحاس باشا نفى هذا التصريح «وأكد رفعته بأنه لم يبد أية ملاحظة من هذا القبيل وأن رأيه في قضية فلسطين معلوم»[6]. وذكّر بموقف مصر المؤيد للقضية الفلسطينية والذي أكده في خطابه في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

والحقيقة أن قضية الوحدة العربية ليست منفصلة مطلقاً عن قضيتي لبنان وفلسطين، ذلك أن نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، اقترح في «الكتاب الأزرق» الذي قدمه إلى الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٣، قيام وحدة عربية تشمل بلاد الشام (لبنان؛ سوريا؛

فلسطين وشرق الأردن والعراق) على أن يكون للموارنة ولليهود استقلال ذاتي[7]. ومما جاء في «الكتاب الأزرق» عن لبنان، أن الموارنة كانوا الطائفة الوحيدة التي لها وضع خاص على أثر الاضطرابات بينهم وبين الدروز عام ١٨٦٠، وقد وضع لهم عام ١٨٦٤ نظام يتمتعون بمقتضاه بقسط وافر من الحكم الذاتي، مما مكّن الموارنة من الحصول على حكومة محلية يرأسها حاكم مسيحي مع ضمان دولي «وهذا النظام الممتاز الذي تمتع به اللبنانيون جدير بالدرس الدقيق لأنه مما يمكن اتخاذه مثالاً يحتذى به لإنشاء إيالات يهودية متمتعة بشبه حكم ذاتي في فلسطين». وفي ختام «الكتاب الأزرق» اقترح نوري السعيد إقامة الوحدة في سوريا الكبرى، وأن يمنح اليهود في فلسطين إدارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها مع منحهم الحق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية، ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة على أن تكون هذه المؤسسات تابعة لإشراف الدولة السورية بوجه عام. أما في ما يختص بالموارنة فقد اقترح أن يمنحوا ــ إذا شاؤوا ــ إدارة ممتازة، على نحو ما كانوا يتمتعون به خلال السنوات الأخيرة من عهد الامبرطورية العثمانية، على أن تخضع مؤسساتها أيضاً لإشراف الدولة السورية مع ضمان دولي لها وللإدارة اليهودية[8].

والجدير بالذكر أن ما جاء في «الكتاب الأزرق» إنما يؤكد الأنباء الواردة من الأوساط الأميركية واليهودية القائلة بتأييد اليهود لمشروع الاتحاد أو الوحدة العربية، لأن اليهود اعتبروا أن العرب لن يمانعوا في قيام وطن قومي صهيوني في فلسطين لأن رقعتها ستكون صغيرة، إذا ما قورنت بمجموع مساحة البلاد العربية المتحدة، وقد أكد وجهة النظر هذه أحد اليهود الذين اجتمعوا بمحمد جميل بيهم في بيروت[9]. وكان حاييم وايزمن قد طالب منذ عامي ١٩٤١ و١٩٤٢ بضرورة قيام اتحاد عربي ينضم إليه الصهيونيون في إطار تأسيس كمنولث يهودي يكون متحداً مع الاتحاد العربي[10]. هذا مع العلم أن الملك عبد الله أكد بدوره قبوله باستقلال الموارنة في لبنان مع الاحتفاظ بحقوق المناطق السورية الأخرى ومما قاله: «وأما لبنان فلا مانع من جعل الخيار له في الوحدة أو الاتحاد مع كل هذه البلاد العربية واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية، على أن مسألة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها»[11]. بينما رأى طلاب الوحدة أنه إذا تخلف لبنان عن الانضمام للوحدة السورية، فيجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة من سكانها إلى سوريا. وكانت فكرة الوطن القومي المسيحي لا تزال تراود بعض الموارنة أسوة بالوطن القومي اليهودي، ولكن الفئات الإسلامية والمسيحية الوطنية رفضت فكرة الوطن القومي المسيحي لأنها فئات كانت لا تزال متمسكة بقوميتها وأصلها العربي[12].

وفي هذه الفترة أظهر الملك عبد الله سخطه على الدول العربية لارتباطها بالدول الأجنبية، بالرغم من اعترافه أنه مرتبط بالسياسة البريطانية، كما هاجم العرب لأنهم في

تأخر بينما اليهود في تقدم، وأبدى إعجابه بالمستوطنات اليهودية وبالعمل اليهودي «ولقد أدهشني ما رأيت بينما أنا في طريقي من جنين إلى اللد من مستعمرات اليهود، فالساحل كله من حيفا إلى يافا أصبح في أيديهم، وقد عمّروا تلك الرمال واستخرجوا مياهها وأحيوا مواتها وجعلوها جنات عدن وألجأوا العرب إلى الجبال القاحلة»(١٣). وفي الوقت الذي أبدى فيه إعجابه بالعمل اليهودي أبدى سخطه على الأحزاب والشخصيات العربية والفلسطينية لأنها هي السبب في سقوط الدولة الهاشمية في الحجاز، على حد قوله. وفي هذه الفترة التي هاجم فيها الملك عبدالله القوى الفلسطينية والعربية، كان لبنان لا يزال مستمراً في اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وقد اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً احتجت فيه على إمكانية قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٤٤ استدعى وزير الخارجية اللبنانية الوزير الأميركي المفوض في بيروت وأبلغه احتجاج الحكومة اللبنانية على قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي المتعلق بالوطن القومي اليهودي في فلسطين. ثم سلّم وزير الخارجية الى الوزير الأميركي مذكرة احتجاجية. وفي الوقت نفسه أرسل رئيس المجلس النيابي احتجاجاً مماثلاً إلى الوزير الأميركي المفوض(١٤). كما جاء من نيويورك أن صحيفة «الهدى» اللبنانية الناطقة بالعربية نشرت احتجاجاً شديد اللهجة باسم الجمعية اللبنانية في الولايات المتحدة مستنكرة تصريح اللجنة الأميركية بشأن فلسطين * (١٥).

وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٤٤ عقد عدد من الشبان اللبنانيين في جنوب لبنان مؤتمراً لبحث الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية واتخذوا المقررات التالية: (١٦)

١ ـ الاحتجاج بواسطة السفير الأميركي في بيروت على أية مساندة من قبل الشعب أو الكونغرس أو الحكومة الأميركية للحركة الصهيونية.

٢ ـ الرغبة إلى الحكومة الأميركية أن تتريث بخصوص المحادثات الجارية والمتعلقة بثروة البلاد العربية الزيتية ريثما تحل مشاكل العرب السياسية.

٣ ـ تنظيم الدعوة إلى مؤتمر يمثل شباب سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن لبحث القضية العربية.

وفي ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٤، أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى أنه في ٢٧ الجاري أبدى النواب في المجلس النيابي معارضة للسيطرة اليهودية على فلسطين، كما أدانوا النشاط الصهيوني لتحقيق تلك الغاية. وأضاف الوزير البريطاني أن رئيس الوزراء

* هذا وقد لاحظت في هذه الفترة أن بضعة أعداد من صحيفة «النهار» قد تعرضت للمراقبة الحكومية لا سيما الأعداد التي تعالج قضية فلسطين والجهود الصهيونية فيها.

رياض الصلح رحب بموقف المجلس النيابي، وذكر أن الحكومة اللبنانية احتجت حديثاً وبقوة ضد رأي السيناتور واغنرز في الكونغرس الأميركي، وأعلن أنه منذ ٢٥ عاماً اعترض على فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وأضاف الوزير البريطاني أنه يعتقد أن هذا البيان الذي أعلن إنما كان أساساً بنية تعزيز وضع رئيس الوزراء إزاء مسألة الرئيس اميل اده(١٧). الذي تقرر فصله من المجلس النيابي بسبب تعاونه مع الفرنسيين في أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر انطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٤ عن تنبؤاته لمستقبل القضية الفلسطينية والمنطقة العربية على النحو التالي: (١٨)

١ ـ تستند السياسة الأميركية في سوريا على تأييدها لمشروع الدولة اليهودية في فلسطين وعلى المخاوف المسيحية في لبنان.

٢ ـ وتستند السياسة البريطانية على تفاهمها الجديد مع حزب الوفد المصري والحكومة العراقية لإيجاد أي شكل من أشكال التحالف أو الاتفاق العربي الظاهري لجذب أكثرية سوريا المحمدية إلى هذا التيار السياسي البريطاني بينما تحافظ ما أمكن على التعاون اليهودي.

٣ ـ وتستند روسيا إلى مشاكل الجماعات العرقية في سوريا، فضلاً عن الدعاية الشيوعية ليكون لها تدخل مباشر أو شبه مباشر في حالة سوريا السياسية...

وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٤ عبر ميشال شيحا عن تخوفه من الأطماع الصهيونية في لبنان «لأن في جنوب لبنان تقع فلسطين... ولا بد لنا أن نمعن النظر إلى أن فلسطين تقع بمحاذاة لبنان من جهة الجنوب، وأن لبنان بحاجة إلى جنوبه وإلى بقية أراضيه في بقية المناطق...»(١٩) وفي الشهر نفسه من عام ١٩٤٤، وردت برقية مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية في لندن إلى المفوضية البريطانية في بيروت تضمنت موضوع القاطنين والمواطنين في المستعمرات البريطانية وإمكانية تنقلهم فيها، غير أن البرقية ذكرت أن هناك اعتراضات من اللبنانيين على هذه القاعدة في البلاد التي تضم الفلسطينيين، وأنهم يريدون استثناء فلسطين من هذا الوضع كما كانت عليه زمن الدولة العثمانية(٢٠). والهدف من هذه الاعتراضات عدم السماح لليهود القاطنين في مستعمرات بريطانية بالانتقال منها إلى فلسطين.

ولا بد من الإشارة إلى أن الفئات اللبنانية غير الرسمية كانت تشكل باستمرار قوة ضاغطة على الرسميين اللبنانيين لاتخاذ مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية، أضف إلى ذلك أن الظروف العربية لعبت دوراً في توجيه السياسة اللبنانية نحو تلك المواقف. وكان المجلس

النيابي اللبناني يسير أيضاً وفق الاتجاهات المناهضة للصهيونية والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ففي ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٤ أكد المجلس النيابي اللبناني استنكاره مجدداً لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان النائب جورج عقل قد تقدم منذ آذار (مارس) ١٩٤٤ باقتراح بهذا المعنى إلى رئيس المجلس النيابي، وقد ناقشه المجلس في تموز (يوليو) من ذلك العام، ومما جاء في اقتراح النائب عقل: «إني أقترح على مجلس النواب أن يقرر استنكار كل محاولة ترمي إلى إنشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين أياً كان مصدر المحاولة لأن الخطر لا يهدد فلسطين، الجارة العربية العزيزة فحسب، وإنما هو يهدد لبنان وكيان لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله لأن الوطن الصهيوني إذا تأسس، لا سمح الله، فلا بد أن يكون هناك توسع على حساب لبنان» ومما أضافه النائب عقل: أنه «يزيد في اعتقادنا بالخطر الداهم ما نسمعه عن مشروع التوحيد بين فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان بغية البر بالوعد المقطوع للصهيونية بايصال عدد المهاجرين رقم المليونين والبر بالوعد للعرب بألا يتجاوز عدد أفراد الهجرة الصهيونية ثلث السكان العرب. فمشروع التوحيد يحل المشكلة على حساب أربعة من الأقطار العربية ومنها لبنان. . .»[٢١] ثم ناقش النواب الاقتراح المقدم من النائب عقل ومما قاله رئيس الوزراء رياض الصلح: «ان الحكومة تشترك كل الاشتراك وتؤيد كل التأييد تأييد قرار لجنة العرائض والاقتراحات، ولقد سبق لها أن شجبت هذه الفكرة ضمن لبنان وخارج لبنان، بكل ما أوتيت من قوة، ليس بالكلام والخطب فقط بل بالتنظيم ومعاونة إخواننا العرب معاونة مادية حتى يتخلصوا من هذه المصيبة الشعواء، وإني أرى أن يؤيد المجلس هذا الاقتراح ويرسله للحكومة لترى ما يمكن أن تقوم به»[٢٢]. وقد جاء تأييده للاقتراح «لأن فلسطين قطعة من الجسم العربي وأقل خطر يهددها يهدد في الوقت نفسه لبنان»[٢٣].

أما النائب اميل لحود فقد عالج الموضوع بالقول «لقد علمتنا التجارب أن قوة الصهيونية لا تقف عند حد البلاد التي تنشب أظافرها فيها وإنما تتعداها إلى البلاد المجاورة، فإذا سكتنا عن الصهيونية في فلسطين فستمتد أيديها لا شك من وراء الجدار، ولذلك أتمنى على المجلس أن يصدق الاقتراح وأن يحارب الصهيونية في لبنان وفي كل بلد عربي آخر». فما كان من النائب أديب الفرزلي إلا أن قال: «لسنا على مستوى يمكننا من محاربة الصهيونية، فيجب أن نكون متعصبين تعصباً أعمى لنقف في وجه التيار، وليست المهمة واقعة على الحكومة أو على المجلس وحدهما ولكنها كذلك واقعة على كل فرد من أفراد الشعب اللبناني. ان على الحكومة أن تسهر على كل المشاريع حتى لا تمتد إليها أخطار الصهيونية». غير أن النائب جورج زوين طالب بدعم قضية فلسطين بالعاطفة فحسب بقوله: «ان العمل في هذا السبيل واجب ولكن ضمن لبنان وعلينا أن نشارك جارتنا فلسطين بالعاطفة، كما سبق لها أن شاركتنا في محنتنا».

فقام رئيس الوزراء موضحاً بالقول «ان الموضوع يقسم إلى قسمين: الأول: العمل في لبنان لإيجاد مناعة صحيحة ضد كل عمل صهيوني من أية جهة يأتي، وفي هذا السبيل قد وضعنا بعض قيود وشروط ما فتئنا نزيدها ونضاعفها ولدي طلبات شراء أراض لبنانية بأسماء ربما لا تمت إلى الصهيونية بصلة ظاهرة، ولكنني أخرتها منعاً لكل محاولة. وأما القسم الثاني من الموضوع فهو أننا لا نؤيد فلسطين بالعاطفة فقط وإنما خوفاً على أنفسنا من أن تجتاحنا الصهيونية رغم كل القوانين والقيود، وأن علينا أن نعمل على صد هذا التيار المخيف مع الحكومات العربية لمحاربة الصهيونية بكل قوانا وأقول هذه كفكرة. وعلى هذا يجب أن نحيط هذا البلد بسياج من القوانين يمنع تسرب الصهيونية».

ثم عاد النائب جورج عقل مطالباً المجلس النيابي بضرورة تأييد اقتراحه واستنكار كل فكرة ترمي إلى تقوية الصهيونية فقال: «أنا لا أتحدث عن الصهيونية كطائفة أو عقيدة دينية بل أتحدث عن خطر ينتابنا في لبنان كمريض يتململ على فراش الموت وما من ينقذه. فشقيقتنا فلسطين، من المؤلم أن يحز في نفسنا هذا العجز عن مساعدتها. . . فبحكم كوننا مجاورين للأرض المقدسة فمن الخطأ أن يقال ان ما يهدد فلسطين لا يهددنا، فلهذا إني أعتقد أنه عندما نستنكر الصهيونية نكون قد درأنا الخطر المحدق بلبنان. . .»[٢٤] أما النائب محمد العبود فقد شكر النائب عقل والحكومة على موقفها، ثم حذر المجلس النيابي من أن بعض الشركات تطلب استثمار بعض المشاريع في لبنان، «وقد تسلم بعض الزملاء كما تسلمت كتباً من بعض الصحف تنبهنا إلى ذلك». وطلب من الحكومة أن ترفض طلبات الاستثمار المقدمة.

أما النائب خليل أبوجودة فقد اعتبر أنها ليست هي المرة الأولى التي ندافع فيها عن فلسطين، ففي عام ١٩٣٨ ذهب وفد إلى مصر «ورفعنا الصوت عالياً دفاعاً عن قضية فلسطين لأنها حقة، فإذا المجلس الآن يدافع عن فلسطين فيكون عمله متمماً لما بدأنا به، لقد رفعنا الصوت في عهد الانتداب فأحرى بنا أن نرفعه ونحن مستقلون». ثم تحدث النائب عبدالحميد كرامي حول هذا الموضوع ومما قاله: «اننا جميعاً متفقون على شجب الصهيونية، ولكن الصهيونية وحدها لا تستطيع أن تقوم بأي عمل إذا لم تؤيدها قوى خارجية وهذا هو الواقع اليوم. فإن الرئيس روزفلت يجاهر بتأييده لها على حد قول الصحف. نحن ٧٠ مليون عربي فلا تتمكن الصهيونية أن تهددنا لولا تأييد بعض الحلفاء لها. فرجاؤنا ينبغي أن يوجه للدول الحليفة حتى تعمل بمقتضى ميثاق الأطلسي وينبغي أن يضاف إلى اقتراح الزميل عقل رجاء إلى الحلفاء بهذا الصدد. ونرفع الصوت إلى الدول الديمقراطية راجين أن تراعي عواطف حلفائها العرب»[٢٥]. وبعد انتهاء مناقشات مجلس النواب حول اقتراح النائب عقل، وافقت الأكثرية النيابية عليه وتم تحويله إلى قرار نيابي مضافاً إليه تمني النائب كرامي. ومن جهة ثانية، تابع المجلس النيابي مناقشة جدول أعماله

فتبين أن كتاباً ورد إليه من إدارة صحيفة «آسيا» وفيه تحذير من خطر الصهيونية على أراضي البلاد، والمساعي التي تبذلها الشركة الصهيونية ـ الفلسطينية «سوليل بونه» لشراء حرج القموعة في عكار. وكانت شركة «كفرو» الصهيونية قد قامت بمساع سابقة لشراء القموعة، وأن هذه المساعي لا تزال مبذولة بصورة جدية من الشركتين.

والحقيقة التي يجب أن تذكر هي أن الخطر الصهيوني الذي كان يهدد فلسطين كان يهدد لبنان أيضاً من وجوه عدة، فمنذ فترة بعيدة أعلنت الحركة الصهيونية عن أطماعها في أراضي لبنان ومياهه، وتجددت هذه الأطماع عندما قامت «لجنة مياه فلسطين» (Palestine Water Committee) بوضع دراسة لمياه الليطاني، انتهت إلى أن مياه الليطاني لا يمكن أن تستخدم كلها في لبنان[٢٦]. وبالرغم من ذلك فقد كان البطريرك الماروني لا يزال يرحب باليهود للقدوم إلى لبنان «لأسباب ظاهرها تقوى دينية» على حد ما ذكر انطون سعادة[٢٧]. على أنه ينبغي القول ان بعض الفئات الإسلامية اللبنانية شاركت، بأسلوب أو بآخر، ضد المصلحة الفلسطينية بواسطة بيع ممتلكاتها للشركات الصهيونية، وهذا ما حدث بالنسبة لأراضي قرية قدس في قضاء صفد الواقعة على الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية، ففي عام **١٩٤٤** باع الحاج عبد المطلب فرحات وحسين فرحات وباقي الورثة (وهم من قريتي برعشيت وبليدا في جنوب لبنان) جميع ما يخصهم في هذه القرية لليهود والمقدر بستة قراريط[٢٨].

وفي الفترة الواقعة بين **٢٥** أيلول (سبتمبر) و٧ تشرين الأول (أكتوبر) **١٩٤٤** شارك لبنان في مناقشات إنشاء جامعة الدول العربية وإصدار بروتوكول الاسكندرية، حيث صدر في نهاية المناقشات قرار خاص بفلسطين جاء فيه: ان فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. كما ترى اللجنة السياسية أن التعهدات التي ارتبطت بها بريطانيا والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة. كما صدر قرار آخر خاص بفلسطين اثر التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية جاء فيه: ان الدول الموقعة على الميثاق ترى أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعمال مجلس الجامعة إلى أن يتمتع هذا القطر العربي باستقلاله[٢٩]. ومن الأهمية بمكان القول انه في بداية جلسات المشاورات لم يؤت كثيراً على موضوع فلسطين، ولم يتطرق المجتمعون كثيراً إلى هذا الموضوع، غير أن مندوب فلسطين موسى العلمي بادر إلى عرض الأخطار المحدقة بفلسطين من جراء الهجرة اليهودية وانتزاع الأراضي من الفلسطينيين بمساعدة البريطانيين. وطالب العرب بتوحيد كلمتهم كي ينقذوا فلسطين، وإلا فإن الخطرْ لن يكون على فلسطين فحسب، وإنما على جميع الدول العربية.

ومما قاله العلمي متهمًا اللبنانيين والسوريين صراحة بالتآمر على فلسطين والأراضي العربية فيها: «اسمحوا لي أن أبين لكم كيف تتسرب الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود:

أولاً ـ ثبت من تحقيق اللجان الانكليزية المختلفة أن أكثرية البيوع وقعت من قبل ملاك لبنانيين وسوريين.

ثانياً ـ ان المشترين اليهود للأراضي الزراعية لم يكونوا أفراداً يشترونها لأنفسهم، بل كانت شركة يهودية عالمية اسمها كيرن كاييمث (Keren Kayemeth)، شركة الصندوق القومي اليهودي، وهي شركة مسجلة في انكلترا. وأهداف هذه الشركة أن تستملك أراضي في فلسطين وسوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق ومصر، وتسجلها وقفاً على الأمة اليهودية في العالم على أن لا تباع ولا تؤجر لغير اليهودي ولا تشغل ولا يعمل فيها غير يهودي. فلذلك ترون أن خطر الزوال ليس فقط علينا في فلسطين، بل انه واقع عليكم أنتم أيضاً حينما يتم استملاك فلسطين»[٣٠].

ولما عاد موسى العلمي إلى الحديث عاد متهمًا الدول العربية، وخاصة لبنان، لأن الهجرة اليهودية تتم عبر أراضيها، ذلك أنه «توجد ناحية أخرى يمكن للدول العربية أن تساعدنا فيها وذلك بالمساهمة في منع الهجرة غير المشروعة. ان هذا النوع من الهجرة لم يقف حتى طيلة الحرب لا من البحر ولا من البر. فلبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن ومصر كلها طرق يمر منه المهاجرون، والاحصاءات السرية تدل على أنه من طريق لبنان وحده يدخل البلاد نحو ٦٠٠٠ يهودي سنوياً. ويقدر مجموع عدد المهاجرين غير الشرعيين بعشرين ألفاً في السنة في هذه الأيام، فالبلاد العربية ذات السيادة التامة في أمورها الداخلية تستطيع أن تتخذ شتى الوسائل لمنع هذه الهجرة غير المشروعة، ونحن مستعدون للتعاون معها في لجنة خاصة لإيجاد الوسائل اللازمة لتأمين ذلك»[٣١].

وإزاء هذا الموقف الفلسطيني رد سعد الله الجابري ممثل سوريا فقال: «هؤلاء المهربون مجتمعون في الأناضول، وكان هناك تهريب خاص من الحدود رأساً بدون تدخل السلطات لأن الأمن كان في يد الفرنسيين والانكليز. ولما استلمنا الحدود قضينا على التهريب فيما عدا تسرب من الناحية العسكرية». ولما كان لبنان متهمًا أيضاً رد رياض الصلح بقوله: «لا يزال بعضهم يمرون ولكن بعدد قليل، ولقد خابرنا بصورة خاصة المعتمد التركي في بلادنا لأن تركيا هي التي تسهل هذا الموضوع».

وعلى الفور ذكر جميل مردم: هي [تركيا] التي تخرجهم من بلادها. أما سعد الله الجابري فقال: «ثلاثة آلاف يهودي من الجيش البولوني وهم ينقلون من العراق إلى مصر دخلوا فلسطين، وبقوا يعملون في الثورة، ويضربون الانكليز بأسلحتهم التي سلحوهم بها».

وفي نهاية المناقشات بحث المجتمعون مستقبل فلسطين والمشروعات المطروحة لتقسيمها أو إنشاء كانتونات يهودية وعربية، ولكن المؤتمرين لم يستطيعوا اتخاذ تدابير عملية، سوى قرارات كان حافزها الأول إرضاء الفلسطينيين وممثلهم موسى العلمي الذي استطاع أن يتحدث بجرأة مع توجيه الاتهامات إلى الدول العربية التي تساهم بأسلوب، أو بآخر، بمساعدة الصهيونيين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تبحث موضوع الوحدة العربية وإنشاء جامعة للدول العربية أعرب حزب الكتائب اللبنانية عن رفضه لتحقيق أية وحدة أو اتحاد، وقد طالب بيار الجميل الحكومة اللبنانية بتوضيح حقيقة المشاورات العربية سيما بعد أن صرح الدكتور الملقي، قنصل شرق الأردن، في مصر بضرورة تحقيق الوحدة بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن كمقدمة للوحدة العربية الشاملة[٣٢] بينما قدم المحامي يوسف السودا مذكرة إلى أمين سر مؤتمر المحامين العرب في دمشق عبر فيها عن رفضه للوحدة وعن التخوف والرفض الماروني لها[٣٣].

ونظراً لأن لبنان كان متهمًا، سواء في مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام أم خارجه، بأنه يسهل تهريب اليهود إلى فلسطين، فقد حاول المسؤولون فيه محاربة النشاط الصهيوني الذي بدأ يمتد من فلسطين إلى جنوب لبنان، فأوقف درك مرجعيون في الجنوب ستة شبان من الصهيونيين دخلوا الحدود اللبنانية بدون جوازات سفر، وكانوا يتجولون في أنحاء جبل حرمون فسيقوا إلى المحكمة، فحكمتهم بالسجن شهراً وبغرامة نقدية مقدارها ٣٠٠ ليرة مع الرسوم والمصاريف، ولما أتموا حكمهم جاء شخص من الصهيونيين ونقلهم بإشراف الدرك إلى خارج الحدود[٣٤].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان المجلس النيابي يثير البحث في القضية الفلسطينية بين فترة وأخرى، وقد ألقى رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح خطاباً في المجلس النيابي في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، رفض فيه إنشاء الوطن اليهودي قائلاً: «إذا كان هناك من يحاول أن يفرض بالقوة وطناً قومياً يهودياً في فلسطين العربية، فنحن على استعداد للقضاء على كل محاولة يراد بها الاضرار بعروبة فلسطين... ونأبى إباءً كلياً أن تندس الصهيونية الدخيلة في صفوف شعبنا لتقف حجر عثرة في طريق تقدمنا واتفاق كلمتنا...». وتابع الصلح بأسلوب عاطفي غير عملي: «نحن العرب متأهبون لمكافحة الصهيونية في فلسطين، لأن فلسطين تربة عربية، ولأن في فلسطين شعباً عربياً ولغة عربية وتراثاً عربياً نفتديه بكل غال ورخيص...». ورأى أن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين إنما معناه التمهيد لإيجاد مجزرة تصبح خلالها كنيسة القيامة والمسجد الأقصى مصبوغين بالدم الأحمر[٣٥].

٢ ـ دور اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في دعم قضية فلسطين ١٩٤٥

في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، عقد اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية * اجتماعاً بمناسبة ذكرى وعد بلفور أرسل على أثره مذكرة إلى الدول العربية ودول الحلفاء جاء فيها أن المجتمعين يكررون احتجاجاتهم الصارخة على أنصار الصهيونية ودعاتها... ويقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الإنساني[٣٦]. وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) أرسل محمد جميل بيهم، رئيس الاتحاد، مذكرة إلى الرئيس الأميركي روزفلت (F. Roosvelt) لفت نظره فيها إلى روح الاعتداء الذي يتجسم في المطامع الصهيونية في فلسطين[٣٧]. وفي الوقت نفسه جرت تظاهرات واحتجاجات ضد الصهيونية في بيروت وطرابلس، كما أن الطلاب العرب في الجامعة الأميركية وجهوا رسالة إلى الوزير الأميركي المفوض في بيروت غ. وودشورث (G. Wodsworth) احتجوا فيها بمناسبة ذكرى وعد بلفور على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٣٨].

وعلى صعيد الأوساط الفلسطينية، فقد كان لتأسيس اتحاد الأحزاب اللبنانية صدى جيد نظراً لأهمية موقف لبنان من قضية فلسطين، ولذا فقد أرسل توفيق صالح الحسني، وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني، رسالة إلى رئيس الاتحاد عبر فيها عن شعور الفلسطينيين من قيام الاتحاد لأنه «سرنا جداً وحملنا على زيادة الثقة باخواننا العرب والمسلمين في العالمين العربي والإسلامي، وعطفهم على قضيتنا واستعدادهم للدفاع عن فلسطين المقدسة. والحزب العربي الفلسطيني يشكركم واخوانكم جزيل الشكر لقيامكم بهذا العمل النبيل...»[٣٩].

وكانت المراسلات قد بدأت بين اتحاد الأحزاب اللبنانية وبين الأحزاب الفلسطينية لدرء الخطر الصهيوني، واقترح اتحاد الأحزاب على الحزب العربي الفلسطيني إنشاء مكاتب للدعاية في الخارج، فما كان من اميل الغوري، أمين السر العام للحزب، إلا أن رد على رئيس اتحاد الأحزاب بقوله: «نحيطكم علمًا بأن إنشاء مكاتب للدعاية في المهجر موضع نظر الحزب واهتمامه، ونحن ننتظر نتيجة أعمال اللجنة الفرعية لمؤتمر الوحدة العربية التي تجتمع الآن لبحث هذا الموضوع الهام...»[٤٠].

---

* تأسس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٤، وقد انتخب محمد جميل بيهم رئيساً له، أما الأحزاب والمنظمات المشتركة فيه فهي: منظمة النجادة، منظمة الكتائب، الحزب الشيوعي اللبناني، الكتلة الإسلامية، اتحاد الشبيبة الإسلامية، عصبة العمل القومي، اللجنة القومية، منظمة الغساسنة، عصبة مكافحة النازية والفاشستية، المؤتمر الوطني، الاتحاد القومي، الصحافة اللبنانية، اتحاد نقابات العمال، منظمة الطلائع.

وفي هذه الفترة كان الوزير اللبناني المفوض في لندن، كميل شمعون، يعمل من أجل القضية الفلسطينية، ففي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ اجتمع مع أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، وتباحثا في مستقبل القضية الفلسطينية، فادعى السناتور الأميركي أن وزارة الخارجية في واشنطن غير مستعدة للاستجابة لطلب الحركة الصهيونية المتعلق بهجرة اليهود إلى فلسطين. وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، ألقى كميل شمعون محاضرة في لندن عن مشكلات الشرق الأوسط، سيما مشكلة فلسطين، حضرها معظم رؤساء مصالح الاستعلامات السرية والميجر الأميركي «سيندر» * «وكوهلر» أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية، وقد استنتج كميل شمعون من خلال المناقشات التي دارت ما يلي:

١ ـ يؤلف الشرق الأدنى ولا سيما لبنان وسوريا وفلسطين موضوع اهتمام متزايد من قبل الأوساط الأميركية الرسمية.

٢ ـ ينبغي استرضاء الرأي العام العربي بماله علاقة بفلسطين، كما ينبغي عدم تشجيع الهجرة اليهودية، سيما وأن الحرب لما تنته بعد.

٣ ـ يجب أن يكون للبلدان العربية مصلحة دعاية قادرة على امداد الرأي العام الأميركي بالأنباء، لأن الشعب الأميركي بطيء الانفعال وهو يجهل كل شيء عن القضية الفلسطينية.

٤ ـ يأسف العسكريون لكون الديبلوماسية الأميركية غير متقدمة كفاية، ولكونها لم تتمكن من انتهاج خطة تعميرية حتى الآن[41].

ويلاحظ أن كميل شمعون بدأ يميل في هذه الفترة للسياسة الأميركية ويدعو لها، ورأى أن الأميركيين يرفضون الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مع العلم أن الولايات المتحدة بدأت منذ سنين عديدة بدعم الحركة الصهيونية، كما أن بعض الشيوخ الأميركيين تقدموا في عام ١٩٤٤ باقتراح إلى لجنة الشؤون الخارجية بطلب إقامة دولة يهودية في فلسطين وتسهيل دخول المهاجرين إليها، بالإضافة إلى أن موقف الرئيس الأميركي روزفلت كان معروفاً بتأييده للحركة الصهيونية. مما دعا محمد جميل بيهم إلى إرسال مذكرة إلى الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٤٤ باسم اتحاد الأحزاب اللبنانية طلب فيها تدخله لدى الرئيس روزفلت لتعديل موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية. وكان لهذا المسعى اللبناني أثر واضح في عدول الكونغرس الأميركي، مؤقتاً، عن بحث تسهيل الهجرة

* الميجر «سيندر» هو الملحق بمكتب الاستعلامات السرية في مقر القيادة العامة للجيش الأميركي، وقد اقيمت محاضرة كميل شمعون بترتيب منه.

اليهودية[42]. كما أن ظروف الحرب العالمية الثانية وعدم انتهائها أدى ببعض المسؤولين الأميركيين وفي مقدمتهم وزير الحربية «هنري ستمبسون» إلى طلب وقف مناقشة اقتراح تسهيل دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ولكن ما إن انتهت الحرب حتى تراجع وزير الحربية الأميركي وترك للكونغرس حرية استئناف مناقشة اقتراح بعض الشيوخ الأميركيين. كما أن الرئيس روزفلت أوضح، في كتابه إلى السناتور الأميركي «واغنر» (Wagner) في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، أنه إذا أعيد انتخابه للرئاسة فإنه سيبذل جهوده لتنفيذ قرار تحويل فلسطين إلى دولة يهودية[43]. هذا مع العلم أنه في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ طلب ألفي، أستاذ في الجامعات الأميركية، من الرئيس الأميركي ممارسة تأثيره وارادته كي تبقى أبواب فلسطين مفتوحة أمام اليهود، وتقديم كل التسهيلات لإعمار فلسطين وجعلها دولة حرة وديمقراطية[44].

ويلاحظ أن الديبلوماسية اللبنانية حاولت أن تكرس نشاطها لخدمة القضية الفلسطينية، كما أن بعض اللبنانيين المنتشرين في مختلف ديار الاغتراب وضعوا امكانياتهم في خدمة هذه القضية[45]. ولكن ذلك لا يعني أن الديبلوماسية اللبنانية كانت موحدة الأهداف، فقد كان كل ديبلوماسي لبناني يتصرف وفق آرائه الخاصة وأهدافه الذاتية، ولعل كميل شمعون وشارل مالك، فيما بعد، كانا خير مثال لذلك. وبالإضافة إلى أن النفوذ الصهيوني كان واضحاً في الأوساط اللبنانية، فقد كانت المؤسسات الصهيونية واليهودية تنعم بحرية تامة في لبنان وبحرية الاشراف على مؤسساتها العلمية والاجتماعية التي كانت تقدم مساعدات مالية للعائلات اليهودية بطريقة سرية، وكانت هذه الجمعيات والمؤسسات تتلقى بدورها المساعدات من الدولة اللبنانية، كما كان لليهود في لبنان فرق كشفية ورياضية، وكانت اللغات التي تدرس في المدارس اليهودية هي العبرية والعربية والفرنسية[46].

هذا ونظراً لأهمية الدور السياسي لاتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية فقد تابعت الأحزاب والجمعيات العربية مراسلاتها إلى مقره في بيروت للبحث في آخر تطورات القضية الفلسطينية، وأرسل الدكتور عبد الجبار جومرد، رئيس جمعية أصدقاء فلسطين العربية، رسالة إلى إتحاد الأحزاب في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥ أوضح فيها هدف جمعيته وهو: «بث الدعاية بواسطة الاجتماعات والمنشورات والنشرات والصحف وتأليف الكتب والاذاعات وغير ذلك لإفهام الغرب وجهة نظر العرب في فلسطين والدفاع عن حقوقهم ضد العدوان الصهيوني وجلب عطف الشعوب الأوروبية نحو قضيتهم العادلة قبل انعقاد مؤتمر السلام الذي سيتأثر بالطبع بالرأي العام الغربي. والذي دعانا إلى تشكيل هذه الجمعية ما نراه من التنظيم الصهيوني للدعاية لقضيتهم في حين ليس للعرب في أوروبا صوت يسمع . . .»[47].

ويلاحظ، من خلال اقتراحات اتحاد الأحزاب اللبنانية وماذكره اميل الغوري في رسالته إلى محمد جميل بيهم، وماأوضحه كميل شمعون من خلال لقائه بالمسؤولين الأميركيين، وما أكده عبد الجبار جومرد أخيراً من أن العرب كانوا بالفعل بحاجة إلى وسائل إعلام لإفهام العالم الغربي والأميركي حقيقة القضية الفلسطينية، مايؤكد أيضاً أن العرب كانوا يمرون بأزمة إعلامية، بينما كانت الصهيونية تسيطر على أكثر أجهزة الأعلام الأجنبية وفي مقدمتها الصحافة.

هذا وقد اعتبر الوزير المفوض كميل شمعون أنه بنشاطه الديبلوماسي في لندن يستطيع أن يخفف من حدة الأزمة العربية الإعلامية ويؤدي خدمة للقضية الفلسطينية، ولذا ففي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٥، اجتمع شمعون مع الجنرال والمفوض البريطاني السابق في بيروت أدوارد سبيرز (E. Spears) ومع نائبين من حزب الأحرار البريطاني والقائم بأعمال المفوضية العراقية في لندن، وبدأوا البحث في القضية الفلسطينية وتبين أن «ميل أحد النائبين صهيوني، ولكن ميله يستند إلى العاطفة لا إلى الاقتناع، وماذاك إلا لأنه يجهل، على الأخص، كل شيء عن وجهة نظر العرب» ويذكر كميل شمعون أنه حاول إقناعه بعدالة القضية الفلسطينية والتوصل إلى الحقائق التاريخية ثم «أشرت عليه بمطالعة استفاقة العرب لجورج انطونيوس»[٤٨]. كما أن موقف الجنرال سبيرز، كما يظهر من تصريحاته، كان متوازناً ما بين اليهود والعرب[٤٩].

وفي ١٩ شباط (فبراير)، اجتمع شمعون باللورد البريطاني «استرا بولجي» وهو سياسي صهيوني، ولكنه لم يذكر مادار بينهما من أحاديث. غير أنه يذكر معلومات مهمة دونها في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٥، فقد أورد أن ثلاث صحف لندنية نشرت معلومات أشارت إلى أنها تلقتها من القاهرة، مؤداها أن رئيس الوزراء ونستون تشرشل (W. Churchill) اتفق مع شخصيات عربية على مشروع سيفصح عنه في مجلس العموم يظهر فيه خطة عامة لتنظيم الشرق الأوسط تتضمن:

١ ــ تأسيس اتحاد للبلدان العربية.

٢ ــ ضم العراق وسوريا وشرق الأردن وقسم من فلسطين في دولة واحدة يرأسها الملك عبد الله.

٣ ــ جمع لبنان والقسم الآخر من فلسطين في دولة واحدة يهودية ــ مسيحية يمكن أن تؤلف كياناً مستقلاً أو جزءاً من دولة الاتحاد العربي[٥٠].

وإزاء انتشار هذه الأخبار بدأت الاتصالات تنهال على المفوضية اللبنانية في لندن للاستفسار عن صحة المشروع سيما في ما يختص بلبنان «ولكننا كذّبنا تكذيباً ولا نزال نكذّب

هذه الشائعة». كما أن الصحف الصادرة في ٢١ شباط (فبراير) نفت وجود خطة لتنظيم الشرق الأوسط على نحو ماذكرت الصحف الثلاث. مع العلم أن خطة المشروع كانت موضوعة على بساط البحث، وإن كان الجزء الثالث منها لا ينص على قيام دولة واحدة يهودية ــ مسيحية، بل كان المشروع يتضمن قيام دولتين واحدة يهودية في فلسطين والأخرى مسيحية في لبنان، مع إعلان اتحاد عربي يشمل بعض الدول العربية.

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٥، وبعد تزايد الأخطار الصهيونية على فلسطين، بدأت الدول العربية وبينها لبنان العمل لمواجهة هذه الأخطار، غير أن عملها اقتصر على إصدار تقريرين خاصين بإنقاذ أراضي فلسطين[٥١]. ورأى الملك عبد الله أن العرب غير قادرين على القيام بأي عمل، بل هم كالرجل المفلوج فالجاً عاماً، وفالجهم أخلاقهم الحاضرة وإن «دأبهم التقليد وهمهم المتعة والتظاهر بالوطنية الخطابية، وإذا سألت أحدهم عن العروبة وتاريخها وعن البلاد وحدودها وقف حمار الشيخ في العقبة...»[٥٢].

وفي آذار (مارس) ١٩٤٥ انتدبت الحكومة اللبنانية هنري فرعون وزير الخارجية لحضور المؤتمر التحضيري في القاهرة لوضع ميثاق جامعة الدول العربية، على أن يحضره فيها بعد رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي *. وبعد مناقشات عديدة وقعت الدول العربية على ميثاق لجامعة الدول العربية، في قصر الزعفران في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥، وقد وقعه عن لبنان رئيس وزرائه. وقد وضعت التنظيمات وطبيعة العلاقات بين الدول العربية، كما وضع ملحق خاص بفلسطين أكدت فيه الدول العربية حقوق فلسطين التاريخية بالاستقلال «وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال محجوبة لأسباب قاهرة، فلا مسوغ لأن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة...»[٥٣].

---

* اشترك في هذا المؤتمر التحضيري ممثلو الدول العربية الآتية أسماؤهم:

سوريا: فارس الخوري رئيس الوزراء، جميل مردم بك وزير الخارجية.

شرق الأردن: سمير الرفاعي رئيس الوزراء، سعيد المفتي وزير الداخلية، سليمان النابلسي نائب أمين سر الحكومة.

العراق: أرشد العمري وزير الخارجية، علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض بواشنطن، تحسين العسكري وزير العراق المفوض بالقاهرة.

المملكة العربية السعودية: يوسف ياسين نائب وزير الخارجية، خيرالدين الزركلي مستشار مفوضية المملكة بالقاهرة.

لبنان: عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء، يوسف سالم وزير لبنان المفوض بالقاهرة (ورد في السجلات الرسمية لجامعة الدول العربية اسما كرامي وسالم، دون أن يرد اسم هنري فرعون).

مصر: محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء، محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ، عبد الحميد بدوي وزير الخارجية، مكرم عبيد وزير المالية، محمد حافظ رمضان وزير العدل، عبد الرزاق أحمد السنهوري وزير المعارف العمومية، عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

ومهما يكن من أمر فإن جامعة الدول العربية لم تستطع أن تقدم الدعم العملي للقضية الفلسطينية، بينما كانت الحركة الصهيونية تحصل على الدعم الصهيوني والأوروبي والأميركي لتحقيق أهدافها في فلسطين. ولذا فإن اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية قدم، في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥، مذكرة إلى الوزير الأميركي المفوض في سوريا ولبنان «وودشورث» احتج فيها على تصريح الرئيس الأميركي روزفلت الذي أكد فيه تأييده للصهيونية بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وقد أوضح اتحاد الاحزاب «التأثير البالغ الذي شمل لبنان من جراء التصريح المنسوب للرئيس روزفلت بشأن الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية، خصوصاً وأن هذا التصريح الأخير جاء مؤيداً للتصريح السابق الذي أحدث خيبة أمل وامتعاض شديدين في نفوس اللبنانيين وفي قلوب أبنائه [لبنان] المنتشرين في العالم...»[٥٤]. وكانت الجهود الأميركية الرسمية تسير إلى جانب الجهود الأميركية الطائفية التي أدت إلى إنشاء المجلس المسيحي لفلسطين أواخر عام ١٩٤٢، وقبل انتهاء نيسان (أبريل) بلغ عدد أعضاء هذا المجلس ٢٤٠٠ عضو، وقد تمتع هذا المجلس بتأييد الكثير من زعماء البروتستانت[٥٥].

وفي ٢٨ آذار (مارس) أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى عبد الرحمن عزام، بعد أن أصبح أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، تضمنت طلب مضاعفة النشاط العربي ضد الصهيونية، سيما قبل انعقاد مؤتمر سان فرنسيسكو «ويدفعنا الحرص على فلسطين العربية أن نتجاسر ونوجه الاقتراح إلى الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية بالقاهرة أن نستوثق قبل الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو من نوايا الحلفاء في القضية كيما تكون متأهبة لإحباط كل محاولة ترمي إلى الانتقاص من حقوق العرب في فلسطين العربية»[٥٦].

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب والمنظمات اللبنانية تحارب الصهيونية، كانت الدولة اللبنانية تشارك الطائفة الاسرائيلية في لبنان بعيد الفصح في أواخر آذار (مارس)، وقد حضر الصلاة في الكنيس وزير الداخلية وديع نعيم ممثلاً رئيس الوزراء. وفي أثناء الصلاة دعا الحاخام الأكبر لرئيس الجمهورية كما أبدى تأييده للحكومة. وبعد الصلاة ألقى أحد وجهاء اليهود كلمة باللغة الفرنسية، وتلاه الوجيه اليهودي سليم دشي فألقى كلمة باللغة العربية، فرد الوزير على الخطيبين شاكراً[٥٧]. واعتبرت الحكومة اللبنانية أن حسن معاملتها لليهود في لبنان لكون اليهودية على خلاف الصهيونية، ولذا فإن الحكومة كانت تحاول محاربة الصهيونية رغم أن الأحداث أثبتت فشلها أو تقصيرها في هذا الصدد. وفي ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ أبدت اللجنة النيابية الخارجية تأييدها للقضية الفلسطينية وموافقتها على ميثاق جامعة الدول العربية، وقد أذاع النائب حبيب أبو شهلا تقرير اللجنة التي كان يرأسها النائب صائب سلام، وقد أوجز التقرير ما جاء في الميثاق وفي

الملحق الخاص بفلسطين وجاء فيه: «ان قضية فلسطين تهم البلاد العربية في الدرجة الأولى. فلبنان حكومة وشعباً قد وقف صراحة بجانب اخوانه في هذا القطر العزيز وأيدهم في كل مناسبة، وهو يعتبر أن قضيتهم هي قضية الجميع، وأن أمام الجامعة العربية مهمة مقدسة ألا وهي الدفاع عن فلسطين وعن اخواننا العرب للحيلولة دون الانتقاص من حقوقهم ولتحقيق أمانيهم الوطنية والمشروعة حتى تصبح فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة أسوة بسائر البلاد العربية. ان لبنان لسعيد بأن يشترك مع اخوانه في هذا الجهاد المقدس»[٥٨].

وفي هذه الفترة طلب محمد جميل بيهم، رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية، من الملك عبد العزيز بن سعود متابعة مساعيه من أجل القضية الفلسطينية، وبالفعل فقد جرت في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ مراسلات بين الملك السعودي وبين الرئيس الأميركي روزفلت بحثت فيها قضية فلسطين، وهي تتمة أيضاً لاجتماعات عقدت بينهما، وقد أعرب روزفلت عن رأيه بأنه لن يتخذ أي قرار إلا بعد استشارة اليهود والعرب معاً[٥٩]. وهو الرأي الذي سبق أن صرح به عام ١٩٤٣[٦٠]. ويظهر أن سبب هذا الموقف الأميركي إدعاء الولايات المتحدة بأنها أخذت على عاتقها مسؤولية حل المشكلة بشكل يرضى عنه مختلف الأطراف[٦١].

وفي ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ استنكرت بعض الصحف اللبنانية الأهداف الصهيونية، وقد عبر عن ذلك أيضاً ميشال شيحا في صحيفته (Le Jour) إذ أعلن شجبه لتطلعات اليهود نحو فلسطين، وتعجب كيف يفكرون بها لأن جميع الدول التي يعيشون فيها تمنحهم الجنسية. وتساءل: ألا يكفيهم كونهم من الانكليز أو الفرنسيين أو الأميركيين أو السويسريين أو الهولنديين أو ... ليكونوا محترمين بما فيه الكفاية. ورأى أن هجرة اليهود الشرقيين إلى فلسطين ستؤدي إلى مضايقة الفلسطينيين وأن ذلك سيؤدي إلى تهديد السلام في المنطقة[٦٢].

ونظراً لأن القضية الفلسطينية أصبحت بحاجة إلى قرارات جماعية عملية، فقد وجه اتحاد الأحزاب اللبنانية رسائل إلى الهيئات العربية في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ اقترح فيها عقد مؤتمر عام تشترك فيه البلاد العربية كافة للدفاع عن فلسطين، وقد رد فؤاد أباظة رئيس الاتحاد العربي في القاهرة على هذا الاقتراح موافقاً على تنفيذه[٦٣]. غير أن الرسميين العرب لم يتجاوبوا مع هذا الاقتراح واكتفوا باجتماعات تقليدية تعقد في جامعة الدول العربية. أما في ما يختص بموقف الديبلوماسية اللبنانية في الخارج، فإن كميل شمعون الوزير اللبناني المفوض في لندن تابع نشاطه من أجل القضية الفلسطينية، وعقد اجتماعاً مع السير «رونالد كامبل» (Sir R. Compbell)، رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية، وتباحث معه حول مستقبل لبنان وسوريا وفلسطين، وأوضح شمعون له بأن أثر

السياسة البريطانية في الشرق الأوسط سيكون مفيداً أو مضراً بقدر ما تتجه هذه السياسة لمصلحة العرب أو ضدهم في فلسطين. وبعد فترة سافر شمعون من لندن إلى مصر ومنها إلى فلسطين، فوصل إلى يافا في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ وزار فيها النادي العربي، وألقى فيه كلمة ألح فيها على ضرورة اتحاد كل الفلسطينيين «واستعدادهم للدفاع ضد الخطر الصهيوني المتعاظم». كما اجتمع بعدد من الشخصيات الفلسطينية والبريطانية في منزل الوجيه زهدي أبو الجبين. وفي ٢٥ نيسان (أبريل)، وصل شمعون إلى حيفا، وحضر اجتماعاً كبيراً عقد في نادي العمال، تدارس فيه المجتمعون القضية الفلسطينية، وقد وجه إليه البعض أسئلة عن قضية فلسطين، «فأجبت عليها طبعاً بقدر ما أستطيع من الدقة الممكنة»(٦٤).

وفي هذه الفترة من نيسان (ابريل) طرح مجدداً موضوع انعقاد مؤتمر في القدس لمعالجة القضية الفلسطينية، وقد أبدى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ٢٤ نيسان (ابريل)، استعداده للحكومة اللبنانية للمشاركة في هذا المؤتمر وذلك لخدمة لبنان والمسألة الفلسطينية(٦٥). وتوالت اهتمامات اللبنانيين بكل ما يتعلق بفلسطين سيما وأن مفتيها الحاج أمين الحسيني كان معتقلاً من قبل السلطة البريطانية، مما دعا الشخصيات اللبنانية من رؤساء وزراء سابقين ونواب وحزبيين وصحافيين إلى توجيه مذكرة * إلى رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٥ طلبوا منه العمل للإفراج عن المفتي والتوسط لدى السلطات البريطانية(٦٦).

وفي هذه الفترة أثيرت قضية فلسطين في المجلس النيابي، سيما عندما وصلت بعثة من أعضاء الكونغرس الأميركي إلى بيروت لاستقصاء أحوال السياسة في الشرق العربي، ولبحث مسألة اشتراك لبنان في هيئة الأمم المتحدة. وقد أثار رياض الصلح قضية فلسطين بقوله: «ان الوصاية قد زالت عن الدول التي دعيت إلى المؤتمر بموجب البند الـ ٧٨ من الميثاق، ولما كانت فلسطين لم تدع إليه بسبب الانتداب القائم عليها، فالوصاية إذاً لم تزل قائمة عليها». وعلق رئيس الجمهورية على موقف رياض الصلح بقوله: «وقد خشي رياض أن يفسر إقرار الميثاق من قبل لبنان بأنه تنازل ضمني عن المطالبة باستقلال فلسطين، فأظهر هذا التخوف بكلمة وجيزة وشاركه في ذلك بعض النواب». وبعد أن أقر المجلس النيابي في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وافق المجلس بطلب من رياض

* وقع على هذه المذكرة كل من رياض الصلح، سامي الصلح، صائب سلام، كمال جنبلاط، اميل لحود، حبيب أبو شهلا، رشيد بيضون وسواهم. بالإضافة إلى مختلف الأحزاب اللبنانية اليسارية واليمينية والقومية والطائفية، كما وقع على المذكرة جبران تويني (النهار) محيي الدين النصولي (بيروت) حنا غصن (الديار)، زهير عسيران (الهدف) رامز سركيس (لسان الحال)...

الصلح على اقتراح يتعلق بفلسطين وشرق الأردن نص على «أن المجلس النيابي يعتبر أن مصادقته على ميثاق الأمم المتحدة لا ينطوي من قبله على أي اعتراف بالوضع الشاذ المؤقت القائم في فلسطين وشرق الأردن اللذين يعتبرهما بلدين عربيين مستقلين وفقاً لمقررات الجامعة العربية، ويعلن استعداده لمواصلة العمل في سبيل ممارستها هذا الاستقلال بالتعاون مع البلدان العربية وجميع الأمم المحبة للعدل والسلام في العالم»(٦٧).

وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، عقد اجتماع في لندن ضم الوزير المفوض كميل شمعون ووزير سوريا المفوض نجيب الأرمنازي والسير «رينالد ستورز» (R. Stors) واللايدي «شالمندلاي» اللذين أكدا أن تسوية سياسية يمكنها أن تحل القضية الفلسطينية، بينما كان رأي شمعون والأرمنازي مخالفاً لذلك الرأي. ورأى شمعون أن سبب ظهور القضية الفلسطينية هو «لأن الجرأة مفقودة في بريطانيا العظمى، كما أن النية الحسنة اللازمة لحل القضية هي أيضاً مفقودة». وأضاف قائلاً: «ان الحكومة البريطانية قد ارتكبت الخطأ الأصلي بتوطيدها للصهيونية في فلسطين، فأقل ما يقال عن سياستها أنها لم تسعَ جدياً لمعالجة هذا الخطأ»(٦٨). وفي ١٠ تموز (يوليو) اجتمع الوزير المفوض كميل شمعون بنوري السعيد في لندن وبحثا معاً في القضية الفلسطينية على ضوء الموقف البريطاني منها. وفي ١٣ منه ألقى شمعون محاضرة في «روتري كلوب» (Rotory Club) في «سوثمبتون» في انكلترا انتقد فيها السياسة البريطانية التي تتبعها الحكومة البريطانية تجاه فلسطين(٦٩).

وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي ينشط من أجل القضية الفلسطينية إعلامياً ومعنوياً، كان يخدم القضية الصهيونية وحركتها عملياً، فقد عددت صحيفة «الهدف»(٧٠) أسماء بعض الشركات الصهيونية * العاملة في لبنان وهي تزيد على ثماني شركات. وعلق

* ان الشركات الصهيونية العاملة في لبنان كما ذكرتها «الهدف» هي:
١ ـ شركة الفواكه السورية ومديرها «سريانو» ومهمتها السيطرة على أسواق الخضار والثمار واحتكار تصديرها إلى فلسطين.
٢ ـ شركة انجلو ـ أميركان نير ـ إيست ويديرها بالفعل «بادوفا» الصهيوني، وهي تهتم بعمليات الاستيراد.
٣ ـ الشركة التجارية للشرق الأوسط ومديرها «كورت كرينغالد» من زعماء الصهيونيين.
٤ ـ فنادق بحمدون، وهي لشركة صهيونية معروفة باسم سوليل بونه.
٥ ـ الشركة اللبنانية ـ الاسوجية، ومديرها الدكتور «وايزمن» وتسيطر على سوق الثقاب.
٦ ـ الشركة اللبنانية للزجاج، ومديرها «ليفي» وأكثرية أسهمها لشركة صهيونية.
٧ ـ شركة سوليل بونه وهي شركة التعمير في فلسطين، تدخلت كثيراً بأسماء مستعارة بأعمال ومقاولات في لبنان.
٨ ـ شركة رينوفيتش، وحصلت هذه الشركة على امتياز شراء رمال لبنان الصالحة لصناعة الزجاج وهي تعرف أيضاً باسم مصانع سوليل بونه فينيسيا.

محمد جميل بيهم على ذلك بقوله: ان الصحيفة فاتها ذكر شركات صهيونية أخرى تسللت إلى لبنان، كما فاتها ذكر الشركات المحلية كشركة اسمنت شكا التي اشترى الصهيونيون أسهمها[71].

وفي الوقت نفسه نشر خبر يكشف عن تواطؤ الدولة مع بعض الشركات الصهيونية، فأوضحت أنه منذ عهد حكومة فيشي الموالية للألمان احترقت في مرفأ بيروت السفينة التجارية «بيكاسوس»، فعرضت الشركة الصهيونية «بورش اتيد» تعويم السفينة، وبعد عدة أسابيع من العمل ثبت أنها فشلت في تعويمها، فإذا بالدولة تؤلف لجنة لتقدير الخسائر التي تعرضت لها الشركة الصهيونية، مما دعا الصحيفة للتساؤل عن سبب اتجاه الحكومة للتعويض على هذه الشركة[72].

والحقيقة أن النشاط الصهيوني كان مستمراً على كافة الصعد الفلسطينية واللبنانية والعربية والدولية، ففي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٤٥ بدأت الحركة الصهيونية بالسعي في لندن لإبطال الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ كما طالبت بإدخال مئة ألف يهودي من أوروبا الوسطى إلى فلسطين. وعلى أثر ذلك بدأت اجتماعات المسؤولين اللبنانيين في لندن بالمسؤولين العرب ضمن إطار المكتب العربي. وقد قرر كميل شمعون إرسال برقية إلى أمين عام جامعة الدول العربية لإعلامه بخطر النشاط الصهيوني المتزايد في انكلترا والمساعي المبذولة لفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبعد نجاح حزب العمال في انكلترا انتعشت الأماني الصهيونية نظراً للعلاقات الجيدة التي تربط بين الصهيونيين وبين هذا الحزب.

وفي ٣١ تموز (يوليو)، اجتمع كميل شمعون مع الجنرال «سبيرز» (Spears) وتباحثا في مستقبل فلسطين، بعد نجاح حزب العمال، أما سبيرز فهو «يميل إلى الاعتقاد بأن وضعية القضية العربية في فلسطين لم تكن يوماً أسوأ مما هي عليه اليوم. هناك حكومة يتسلط عليها النفوذ اليهودي ومعارضة يرأسها المستر تشرشل المعروف بميله إلى الصهيونية». كما أبدى «ريتشارد استوكس» أحد نواب حزب العمال المخاوف نفسها سيما أن الانتخابات الجديدة أدت إلى تزايد نجاح عدد النواب اليهود[73].

وفي أول آب (أغسطس) ١٩٤٥ عقد اجتماع في لندن ضم الوزراء المفوضين للبنان وسوريا والعراق وتغيب وزير مصر، ودار البحث في الاجتماع حول الموضوعات التالية:

١ ـ الحالة الجديدة الناشئة عن وصول حزب العمال إلى الحكم.

٢ ـ المساعي التي ينبغي القيام بها لدى الحكومة البريطانية للافراج عن جمال الحسيني الذي نفي منذ عام ١٩٤٢ بأمر من السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين.

٣ ـ التصميم حالاً على إنشاء صحيفة في لندن ينفق عليها من بعض الأموال المرصودة للمكتب العربي لتكون متممة له ولتدافع عن مصالح كل بلد من البلدان العربية[74].

وفي ٤ آب (أغسطس) ذكر شمعون تنبؤات عن مستقبل فلسطين موضحاً أن هناك خطرين يهددان البلدان العربية:

الأول: أهمية فلسطين الخاصة باعتبارها موقعاً استراتيجياً ونظراً لمواردها الاقتصادية مما يعرضها لأن تظل طريدة الاستثمار الأجنبي.

الثاني: قضية فلسطين ذاتها، وسيتوقف مصير البلدان العربية في الخمس والعشرين سنة المقبلة على الحل الذي سيقرر لهذه القضية. لقد ربحت الدول العربية الجولة الأولى بالحصول على استقلال لبنان وسوريا مما جعل لها مكانة فعلية في السياسة الدولية. فاذا خسرت فلسطين ـ سيما إذا خسرتها بغلطة وبقلة تنظيمها ـ تكون قد خسرت كل شيء من غير ما أمل بالنهوض قبل انقضاء عشرات السنين[75].

وبينما كان الوزير المفوض كميل شمعون يظهر بمواقفه مؤيداً للقضية الفلسطينية، كانت جامعة الدول العربية تضع ثقتها بمستشار المفوضية اللبنانية في القاهرة، تقي الدين الصلح، فقد كلفته الذهاب إلى القدس لوضع تقرير عن تطور الموقف في فلسطين. ويظهر أن مهمته كانت سرية، بدليل تسريب خبر إلى وكالات الأنباء مفاده أن مستشار المفوضية اللبنانية سافر من القاهرة إلى القدس للترويح عن النفس. ثم اتضح «أن الأستاذ الصلح كان منتدباً للذهاب إلى فلسطين من قبل مجلس الجامعة العربية في القاهرة لدرس موقف العرب والأحزاب العربية فيها ووضع تقرير ضاف عن الحالة. ولما عهد مجلس الجامعة إلى الأستاذ الصلح بهذه المهمة استأذن حضرته، تلفونياً، سعادة الوزير يوسف بك سالم في الشخوص إلى القدس فأذن له، وقد عاد الأستاذ الصلح إلى مصر أمس الأول»[76].

وكانت القضية الفلسطينية قد تزايدت خطورتها نتيجة للموقفين البريطاني والأميركي، ففي ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٥ نشرت مقررات المؤتمر الصهيوني الذي سبق أن عقد في أول آب (أغسطس)[77] ويرى شمعون «أن هذه المقررات هي كناية عما يمكن تسميته تزويراً وقحاً للوقائع والتاريخ. انها تتضمن سلسلة من التدابير المؤيدة للصهيونية والتي يلقي تحقيقها بالشرق الأوسط في أتون من النار والدم». ويضيف قائلاً: «لا ريب في أن ما يدفع الصهيونيين في هذا الطريق إنما هي التشجيعات التي يسخو بها رجال السياسة في الولايات المتحدة والعناصر التابعة للاشتراكيين في بريطانيا العظمى»[78]. وفي ١٤ آب (أغسطس) نشرت «التايمز» (Times) مقالاً عن فلسطين يبدو أنه يعبر عن رأي الحكومة

البريطانية، فاقترحت تقسيم فلسطين إلى منطقتين: يهودية وعربية، على أن تتمكن فلسطين العربية من الانضمام إلى الجامعة العربية بأقرب وقت ممكن(٧٩).

وإزاء هذه التطورات السياسية اجتمع كميل شمعون بوزير الخارجية البريطانية «أرنست بيفن» (E. Bevin) وقد طلب منه شمعون أن لا تتخذ الحكومة البريطانية أي قرار أو تدبير يسيء إلى الصداقة القائمة بين بريطانيا والبلدان العربية.

فرد بيفن بالقول: أرجو ذلك أيضاً. ان قضية فلسطين لصعبة الحل جداً.

فقال شمعون: انها ليست في الواقع صعبة مطلقاً... ان ذلك معلق على الموقف الذي تريد الحكومة البريطانية أن تقفه، فإن رأت أن تساعد الأقلية اليهودية ضد إرادة الأكثرية العربية، فان الحل يبلغ بكل تأكيد منتهى الصعوبة، بل يصبح مستحيلاً لأنه لا يكون طبيعياً.

فقال بيفن: كن على ثقة أنني سأدرس القضية بكل اهتمام، وأنه لن يؤتى في الأمر شيء قبل الدرس المستفيض الدقيق. عندنا كثير من الاضطرابات في العالم، واننا حريصون على أن نوفر على أنفسنا اضطرابات في البلدان العربية(٨٠).

وفي ١٥ آب (أغسطس)، وإزاء نشر مقررات مؤتمر لندن، أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى رئيس الوزراء اللبناني طلب فيها «أن توجه حكومتكم الجليلة طلباً إلى الجامعة العربية حسب الأصول لدعوة ممثلي الدول المشتركة بالجامعة لعقد اجتماع استثنائي في أقرب وقت ممكن لدرس الأحداث الحاضرة المتعلقة بفلسطين»(٨١). وقدم اتحاد الأحزاب مذكرة بهذا المعنى إلى جامعة الدول العربية. ونظراً لموقف واقتراح اتحاد الأحزاب اللبنانية أرسل أمين الجامعة رسالة إلى كميل شمعون في لندن ليسلمها للأمير فيصل بن عبدالعزيز* وزير الخارجية السعودية واجتمع شمعون بالأمير السعودي في منطقة «دروشنستر» ونقل إليه الرسالة وهي تتضمن معرفة ما إذا كان وزراء الدول العربية المفوضون في لندن يجدون ضرورة لدعوة أعضاء الجامعة العربية للاجتماع. وقد تبين أن الأمير فيصل يحبذ فكرة قيام الجامعة العربية بعمل ما، ولكنه يجد من مصلحتها أن تدرس وضعها قبل الإقدام وأن تزن إمكاناتها. ثم تساءل الأمير فيصل: هل البلدان العربية مصممة على نجدة فلسطين سيما إذا ما اتخذت الجامعة العربية قراراً يترتب عليه تقديم المساعدة بدون تحفظ؟ أتقف مكتوفة الأيدي أم تحمل السلاح ضد الصهيونيين؟ وأخيراً

* فيصل بن عبدالعزيز بن سعود (؟ ـ ١٩٧٥) تبوأ مناصب وزارية عديدة أهمها وزارة الخارجية السعودية، أصبح ملكاً في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤، وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ أغتيل على يد ابن شقيقه فيصل بن مساعد.

اتفق الإثنان على ضرورة دعوة جميع رؤساء البعثات العربية في لندن للاجتماع ولدرس التدابير التي ينبغي اتخاذها. ثم أبرق كميل شمعون إلى أمين عام جامعة الدول العربية بنتائج اللقاء مع الأمير فيصل، فتلقى بدوره برقية في ١٧ آب (أغسطس) من الأمانة العامة للجامعة «تشكرني على اهتمامي بالقضايا العربية عموماً وبقضية فلسطين خصوصاً»(٨٢).

وفي الوقت الذي توقعت فيه بعض الصحف اللبنانية حدوث صراعات عسكرية ودموية بسبب هجرة اليهود إلى فلسطين(٨٣) كان اليهود أنفسهم غير عابئين بكل التوقعات، بل على العكس. فبينما كان العرب يلاحقون مطالبهم بالأساليب الديبلوماسية كانت الزعامات الصهيونية تجول العواصم الأجنبية بحثاً عن السلاح لشرائه. وفي هذه الفترة استمرت المشاورات بين القوى اللبنانية والفلسطينية من أجل دعم القضية الفلسطينية، ففي ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ أبرق الحزب العربي الفلسطيني برقية إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية أكد فيها مطالب الفلسطينيين بمنع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود وشدد على تأليف حكومة عربية «ولا يقبل أهلِ فلسطين مطلقاً أي حل لقضية بلدهم يعارض في تحقيق هذه المطالب.. ويطالب اهل فلسطين قاطبة السماح بعودة زعماء البلاد المبعدين لحاجة الأمة الماسة إليهم لقيادتها إلى أهدافها...»(٨٥).

وبينما كان الشعب الفلسطيني يطالب بوقف الهجرة اليهودية نشرت صحيفة «التايمز» (Times) في ١٧ آب (أغسطس) تصريحاً للرئيس الأميركي «ترومن» أيد فيه زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين إلى مئة ألف مهاجر يهودي. وأوضح أن هذه القضية يجب أن تسير في طريق المفاوضات الديبلوماسية مع بريطانيا العظمى والعرب(٨٦) ومن جهة ثانية فإن حكومته غير مستعدة مطلقاً لإرسال نصف مليون جندي أميركي إلى فلسطين لإقرار السلام فيها(٨٧) ونظراً لتصريح الرئيس الأميركي «ترومن» طالب أنيس الصغير، رئيس حزب النجادة في هذه الفترة، رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية بعقد اجتماع سريع لأن حزب النجادة «يرى أنه أصبح من الضرورة القيام بعمل سريع حاسم بالنسبة للظروف الحاضرة انتصاراً لقضية العرب في فلسطين، فقد رأت اللجنة العليا أن ترسل لحضرتكم هذا الكتاب آملة أن تتفضلوا بدعوة أعضاء الاتحاد إلى اجتماع غداً الأربعاء تبحث فيه هذه الشؤون الخطيرة ويقرر على ضوئها ما فيه مصلحة فلسطين والعرب»(٨٨).

ولما كانت الدول الأوروبية تقف موقفاً معادياً للقضية الفلسطينية فقد أرسل محمد جميل بيهم باسم اتحاد الأحزاب اللبنانية مذكرة إلى الجنرال ديغول (De Gaule) في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ احتج فيها على موقف فرنسا المؤيد للصهيونية، وذلك أنه «... يسوءنا أن نعلم بأن حكومة باريس تقف من قضية فلسطين العربية موقفاً غير حيادي، بل هو موقف تشجيع للصهيونية من شأنه أن يوسع الخلاف بين فرنسا والشعوب العربية المتحدة». وكانت السلطات الفرنسية قد منحت جمعية أصدقاء فلسطين العربية رخصة

لإقامة اجتماع لإظهار وجهة نظر العرب في القضية الفلسطينية، غير أنه سرعان ما صدر أمر من السلطة قضى بمنع الاجتماع بحجة أنه يعكر الصفو العام، بينما سمحت للجنة فرنسا ـ فلسطين اليهودية (Committée France-Polestine) بعقد اجتماع كبير جمعت فيه تبرعات للمساعدة على سفر المهاجرين إلى فلسطين. «لذلك فإن اتحاد الأحزاب اللبنانية رأى من الواجب إلقاء نظر فخامتكم إلى هذا التحيز لمساع تخالف، من كل الوجوه، المبادىء التي قررتها الدول المنتصرة، بل يخالف أيضاً المبادىء الإنسانية التي صدرت من قبل عن فرنسا»[٨٩].

والحقيقة أن ديغول كان يرى أن التعاون البريطاني ـ الفرنسي يؤدي إلى تحقيق إدخال اليهود إلى فلسطين بسهولة. وقد أشيع في لندن في الوقت نفسه عن وجود اتفاق فرنسي ـ لبناني يتضمن قسمة الأراضي اللبنانية بحيث يلحق القسم الجنوبي حتى مدينة صيدا بفلسطين ليسمح بزيادة الهجرة اليهودية على أن يبقى القسم الآخر من لبنان تحت النفوذ الفرنسي[٩٠]. وقد سبق للدكتور عبد الجبار جومرد، رئيس جمعية أصدقاء فلسطين العربية، أن أرسل إلى محمد جميل بيهم رسالة أوضح فيها موقف فرنسا من فلسطين، ثم أرسل له رسالة أخرى أكد فيها استمرار السياسة الفرنسية المعادية لفلسطين، وكيف أن السفن الفرنسية تنقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين[٩١]. وفي هذا تأكيد أن فرنسا كانت، على غرار بريطانيا وبقية الدول الأوروبية والأميركية، تعمل لما فيه خدمة الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين.

وعلى صعيد آخر فانه يمكن القول أن لبنان أصبح المؤشر الحقيقي للموقف العربي من القضية الفلسطينية رغم التناقضات اللبنانية والعربية على السواء، وأصبحت قضية فلسطين بحد ذاتها ورقة رابحة بأيدي السياسيين اللبنانيين والعرب، فمنهم من عمل لها بإخلاص ومنهم من عمل لها لمصالح ذاتية. ويذكر سامي الصلح أنه بعد أن أصبح رئيساً للوزراء في أواخر آب (أغسطس) ١٩٤٥ راجع المستر «فورلونغ» مستشار المفوضية البريطانية في بيروت، وطلب منه إيقاف الحملة التي تقوم بها السلطات البريطانية ضد الحاج أمين الحسيني والمجاهدين الفلسطينيين. ولكن المستشار البريطاني راجع فوراً رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ووزير الخارجية فسألهما عما إذا كانا على اطلاع بمسعى رئيس الوزراء، فأجاباه بالنفي. وكادت الأزمة تقع بين لبنان وبريطانيا بسبب هذا الموضوع وبسبب تنصل رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وتهربهما من دعم موقف رئيس الوزراء، ثم أراد رئيس الجمهورية تلافي الأزمة فقال للمستشار البريطاني «ما دام رئيس الوزارة راجعكم بالموضوع فذلك يعني أنه يعتمد على ما بينكم وبينه من صداقة»[٩٢].

وفي هذا الصدد يذكر ممثلو منظمة «الشباب الوطني» معلومات مهمة حول موقف الرئيس سامي الصلح الذي كانوا يطالبونه، باستمرار، بالسعي لاطلاق سراح الحاج أمين

الحسيني، فما كان منه مرة إلا أن قال لهم: «شو عاوزين الانكليز يطردوني» ثم طلب منهم أن يخافوا الله ولا يورطوه مع الانكليز، وأن يتوقفوا عن المطالبة بالإفراج عن مفتي فلسطين[٩٣].

٣ ـ الموقف الرسمي وموقف اتحاد الأحزاب اللبنانية بين التأييد النظري والعملي لقضية فلسطين ١٩٤٥

والجدير بالذكر أن عام ١٩٤٥ شهد تطوراً في النشاط الفلسطيني وفي أسلوب الاستقلال، ففي أواخر آب (أغسطس) دعت «اللجنة العربية بيافا» إلى مؤتمر عربي يعقد في يافا في ٢١ أيلول (سبتمبر) «للمطالبة بحق فلسطين الطبيعي بتأسيس دولة عربية ذات سيادة فيها، عملاً ببروتوكول الإسكندرية... لقد تطورت الصهيونية فأصبحت تطالب بإقامة دولة يهودية في فلسطين سيحققها لها الاستعمار الغربي إذا تخلى اخواننا عنا...»[٩٤].

ويلاحظ في هذه الفترة أن بعض الزعامات الفلسطينية أبدت استياءها من الملاكين والاقطاعيين اللبنانيين الذين كانوا يبيعون ممتلكاتهم في فلسطين لليهود، وقد حرص أحمد حلمي باشا، أحد وجهاء فلسطين ورئيس مجلس إدارة صندوق الأمة العربي، على إرسال رسالة إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية في آب (أغسطس) ١٩٤٥، يطلب منه فيها الحيلولة دون بيع الملاك العرب أملاكهم في فلسطين لليهود و«اننا نرجو من اخواننا الكرام أن يؤازرونا مؤازرة عملية بحيث يؤلفون اللجان في جهاتهم، ويبادرون لجمع الإعانات من الشعب ورصدها باسم أراضي فلسطين، وأن يتخذوا الوسائل الفعالة لمنع مواطنيهم الذين يمتلكون أراضي في فلسطين من بيعها لليهود. فقد تكررت هذه المعاملات الأثيمة وألحقت بالبلاد أشد الأضرار والأخطار»[٩٥].

والواقع أن اتحاد الأحزاب اللبنانية حاول إقناع العائلات الكبرى اللبنانية بعدم بيع أملاكها لليهود في فلسطين، وإذا كان لا بد من بيعها فليبيعوها للفلسطينيين أنفسهم، غير أن التجاوب مع هذه الدعوة كان قليلاً. وكان تبرير البيع يستند لسببين:

١ ـ ان الأوضاع الفلسطينية سيئة وأن تطوراتها يمكن أن تؤدي إلى أسوأ العواقب.

٢ ـ ان الشركات الصهيونية تشتري الأراضي بأسعار مرتفعة وهي الأسعار التي لا يستطيع الفلسطيني أن يدفعها.

والأمر الملاحظ أن الشركات الصهيونية لم تكتفِ بالتغلغل في فلسطين، بل ان نفوذها بدأ يمتد إلى الأراضي اللبنانية ذاتها، حيث أنها استطاعت شراء مساحات واسعة من الأراضي وفي مناطق مختلفة من لبنان سيما في جنوبه وفي ضواحي بيروت.

وأثناء انعقاد الجلسة النيابية الاستثنائية في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أثار النائب حبيب أبو شهلا قضية فلسطين والخطر الصهيوني، ومما قاله: ان أخطر قضية يواجهها العالم العربي هي قضية فلسطين «أريد أن أبحث هذا الموضوع ليس بكلام صادر عن القلب بل بكلام صادر عن العقل وعن المنطق. نحن لم نعد بحاجة إلى إظهار شعورنا وتضامننا مع اخواننا العرب. فقضية فلسطين ليست قضية سكان فلسطين العرب، بل قضية البلاد العربية جميعها وبالأخص قضية لبنان». وأضاف: ان قضية فلسطين تقسم إلى شطرين:

١ ــ الوطن القومي الصهيوني في فلسطين.
٢ ــ تأثير هذا الخطر على مصلحة لبنان.

وأشار النائب هنري فرعون إلى أن قضية فلسطين دخلت في طور خطير لم تدخل حتى الآن طوراً أدق وأخطر منه. لذلك أصبح لزاماً على البلاد العربية أن تهتم بهذه القضية ولا تبقى مكتوفة الأيدي. وبدأ يتساءل: لماذا لم تجتمع الجامعة العربية التي أنشئت لهذا الغرض؟ لماذا لم تتدخل في قضية فلسطين وقد دخلت في دورها الخطير؟ «إني أتمنى يا حضرة الرئيس أن يتم اجتماع مجلس الجامعة العربية بدعوة منك لا سيما والميثاق أعلن في ملحق خاص أن فلسطين دولة مستقلة، ولكن ظروفاً منعت هذا الاستقلال، وتعهدت الدول العربية بمواصلة السعي لدى الدول المختصة لإقرار هذا الاستقلال. فلماذا هذا التقاعس؟ لا أريد أن أكرر ما يقوله الناس بأن هناك مداخلات دولية تمنع المجلس من أن يجتمع. فأريد أن تظهر الجامعة اليوم، كما ظهرت يوم محنة لبنان متكاتفة متضامنة...». ثم أضاف النائب فرعون انه يأسف لقيام بعض الدول الكبرى بتأييد فتح باب الهجرة إلى فلسطين توصلاً إلى إيجاد دولة صهيونية، وعاد إلى التساؤل: «كيف يمكن أن تعيش دولة صهيونية في فلسطين وتحيط بها عشرات الدول من البلاد العربية؟ فكيف يمكن أن تعيش إذا لم تساهم البلاد العربية في صيانتها؟ فإذا قاطعتها فتموت في المكان الذي يجب أن تموت فيه. هذا ما أريد أن تسعوا له لتعود فلسطين عربية إلى إخواننا العرب».

أما في ما يختص بالشق الثاني من معالجته للموضوع، وهو تأثير الخطر الصهيوني على لبنان، فقد رأى أن هذا أمر لا يختلف عليه اثنان «هناك بعض لا يشاطروننا اعتقادنا ويرون أن من مصلحة هذا البلد التضامن مع الصهيونيين وهو غير صحيح. ابتأ هذا الخطر يمتد إلينا علناً وأخذ أشكالاً عديدة من التدخل، فتارة يمد يده على الحدود وطوراً يمد يده إلى مصانعنا وشركاتنا ومؤسساتنا، وهو اليوم موجود في قلب لبنان وفي قلب اقتصادياته. لقد تم بطريقة الاسم المستعار وهي خديعة أوجدوها، يشترون أملاكاً بهذا الاسم ويؤسسون شركات ومشاريع وبنايات. كنا في الماضي، عندما وجد قانون التجارة القديم، ألغينا هذا النص وأعدنا الترخيص السابق من الحكومة، فإذا تقدم لها اسم مستعار لا يدل على حقيقته

تمنع عنه الترخيص. فأطلب من الحكومة أن تضع على بساط الدرس قضية الإسم المستعار وتجعل منه سبباً للبطلان في كل عقد وكل صفقة تتم في هذا البلد. حينئذٍ تتم لها حماية هذا الوطن من الخطر الصهيوني...»[٩٦].

أما النائب عبد الله اليافي فقد تمنى على رئيس الحكومة سامي الصلح لو أنه أشار في بيانه الوزاري إلى قضية فلسطين في برنامج السياسة الخارجية للبنان، وتمنى أن يكون لبنان في طليعة المهتمين لمناصرة فلسطين، ثم رأى أنه «يجب أن تكون البلاد العربية المستقلة جميعها متفاهمة على خطة سياسية واحدة في ما يتعلق بقضية فلسطين. ذلك لأن عهد الجهاد الفردي والشعبي قد انقضى وجاء عهد جهاد الحكومات العربية». ثم اقترح على لبنان والحكومات العربية أن لا تمنح أي امتياز اقتصادي أو مشاريع مالية لأية دولة ما لم توافق هذه الدولة على عروبة فلسطين. وإذا اتفقت الحكومات العربية على هذا المبدأ أمكنها انقاذ فلسطين من خطر الصهيونية التي تشكل خطراً على لبنان أيضاً. وناقش النائب اليافي ما ذكرته بعض الصحف من أن بعض اللبنانيين يساعدون على تهريب اليهود من أوروبا إلى فلسطين «وأنا أعتقد أنه لا يوجد لبناني واحد فيه ذرة من الشرف ويقبل بهذا العمل. وإذا لا سمح الله ثبت هذا العمل على أحد فأطلب من دولة الرئيس أن يجري بحقه قصاصاً صارماً»[٩٧].

وفي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ عقدت جلسة نيابية ثانية عولجت فيها أيضاً، بالإضافة إلى القضايا الداخلية، قضية فلسطين. ومما ذكره النائب فيليب تقلا أنه يجب عدم فصل القضية الفلسطينية عن القضية اللبنانية، فإذا خسر الشعب الفلسطيني قضيته «خسرنا نحن بعدها قضيتنا» وأشار إلى أن الدول العربية أعلنت أن فلسطين دولة عربية مستقلة، غير أن ميثاق سان فرنسيسكو لم يعترف لها بذلك «فلنسجل تحفظاً رسمياً بهذا الشأن، ولنبذل من الآن فصاعداً كل ما أوتينا من قوة في سبيل انجاد فلسطين». أما النائب عبد الله اليافي فقد عاد للحديث عن فلسطين، فأشار إلى موقف الدول العربية من استقلالها، ورأى أن الدول العربية لم تستطع أن تقدم في مؤتمر سان فرنسيسكو أكثر مما قدمت لفلسطين، غير أنه لم ينكر جهود الدول العربية في المؤتمر لتجميد الوضع على ما هو عليه في فلسطين، وأضاف: «ان جهود البلاد العربية كانت ترمي إلى إنقاذ فلسطين من الصهيونية، كانت ترمي إلى تحريرها ولكن الوضع الدولي الذي لم يتغير منذ الانتداب كان حائلاً بيننا وبين الرغبة التي أبديناها، فكان لزاماً علينا أن ننقذ ما أمكننا انقاذه... فجهودنا لم تذهب سدى، وأعتقد أن استقلال فلسطين لا مفر منه لأنه غير معقول أن تستقل جميع الدول العربية وهي غير مستقلة»[٩٨]. هذا وقد علق رياض الصلح على موضوع فلسطين وميثاق سان فرنسيسكو بقوله: «الميثاق وفيه، كما ذكر زميلي الأستاذ اليافي، منافع عظيمة؛ إذ أن قبولنا بين الدول يساعدنا على العمل

لاستقلال فلسطين... نحن مستقلون منذ انسلاخنا عن الدولة العثمانية وإنما القوة هي التي منعتنا من ممارسة استقلالنا وفرضت علينا الانتداب. بمعنى أن هناك يداً تحول دون ممارسة فلسطين لاستقلالها، فعلى الأقل أن نسجل تحفظاً لا ينافي هذا الميثاق الذي بين أيدينا». وأخيراً صدق المجلس النيابي بالأكثرية على اقتراح يرمي إلى عدم اعترافه بالوضع الشاذ والمؤقت القائم في فلسطين وشرق الأردن * .

ومن الأهمية بمكان القول انه رغم هذه المواقف النيابية المعادية للخطر الصهيوني والمؤيدة للشعب الفلسطيني، فإن الخطر الصهيوني كان لا يزال يمتد إلى لبنان نفسه عن طريق شراء الأراضي اللبنانية، مما دعا محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية للطلب من رئيس الوزراء سامي الصلح اتخاذ موقف رسمي يحول دون بيع الأراضي اللبنانية لليهود ولأي أجنبي. وبالفعل فقد أصدر رئيس الوزراء التعميم رقم (٨٠) جاء فيه أن المرسوم الاشتراعي رقم (٥١) الصادر عام ١٩٤٣ يعتبر كل العقود التي أبرمت خلافاً له ملغاة «ويقضي بشطبها وقيدها على اسم الدولة ويفرض أيضاً عقوبة على كل سمسار أو عميل أو وسيط وكذلك على كل شخص مستعار ساعد على إبرام أو على قيد يمنعه هذا المرسوم... فعليه أرغب إليكم أن تدققوا وتحققوا في كل عقد يتعلق بنقل ملكية عقار أو بتأجير أو بإنشاء أي حق عيني عليه لمصلحة شخص أجنبي طبيعي أو معنوي سواء كان اسمه فيه حقيقياً أم مستعاراً...»[٩٩].

والحقيقة أن هذا التعميم وسواه من القرارات لم تجِد نفعاً من الوجهة العملية، فقد استمرت عمليات البيع وعمليات دخول اليهود إلى لبنان، كما استمر تهريب اليهود منه إلى فلسطين مما دعا صحيفة «النهار» إلى ذكر هذه الأخبار تحت عنوان: «رِجْلٌ في فلسطين وأخرى في لبنان. الصهيونيون يشنون على لبنان غزواً صامتاً». وذكرت الصحيفة معلومات خطيرة وجريئة حول أخطار الصهيونية على لبنان فقالت: «كنا نعتقد أن تخوف الحكومة وتحفظ مجلس النواب من خطر الصهيونية على لبنان هما مجرد تحذير وتحوط أكثر مما هما من الأمور الواقعية البارزة. والواقع أن هذا الخطر قد ذر قرنه منذ أمد، غير أن المسؤولين تجنبوا إظهاره كما هو لئلا يثيروا الخواطر في وقت تحتاج فيه البلاد إلى هدوء لاجتياز المراحل

---

* جاء نص الاقتراح على النحو التالي: «ان المجلس النيابي يعتبر أن مصادقته على ميثاق الأمم المتحدة لا ينطوي من قبله على أي اعتراف بالوضع الشاذ والمؤقت القائم في فلسطين وشرق الأردن اللذين يعتبرهما بلدين عربيين مستقلين وفقاً لمقررات الجامعة العربية ويعلن استعداده لمواصلة العمل في سبيل ممارستهما هذا الاستقلال بالتعاون مع البلدان العربية وجميع الأمم المحبة للعدل والسلام في العالم». بيروت في ٤ أيلول سنة ١٩٤٥. مقدمو الاقتراح: رياض الصلح، عبدالله اليافي، عبدالحميد كرامي، صائب سلام، فيليب تقلا، رفعت قزعون.

المتشابكة التي تعانيها». وأضافت الصحيفة قائلة: «فقد اتصل بنا عن ثقة أن جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود إلى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلهم على الطريق، وقد تكاثرت جموع الغازين منهم على مختلف نقاط الحدود فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات. ولا نعلم إذا كان المقصود بهذه الحركة إفساح المجال للاجئين الجدد إلى فلسطين أم التوطن في لبنان عن طريق مشترى الأراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على ظهر لبنان». أما عن عمليات تهريب اليهود فأوضحت «النهار» قائلة: «وقد ترامى إلينا أن في مدخل وادي أبو جميل فندقاً خاصاً للعناية بتهريب اليهود من وإلى لبنان وفلسطين وهو يعج بالسماسرة من وطنيين وأجانب»[١٠٠]. وقد جاء خبر من صيدا أن بنت جبيل والنبطية وهما الأكثر تعرضاً للغزو الصهيوني قد أعلنتا الاضراب إحتجاجاً على تهريب اليهود عن طريقهما، وقد حضرت إلى بيروت وفود من البلدتين نقلت إلى المسؤولين نبأ «هذا المصير المخيف» وتمنت «النهار» «أن تخرج تدابير الحكومة لمحاربة هذا الغزو من نطاق القول والدرس إلى حيز العمل والتنفيذ لئلا يصبح لبنان ميداناً لحوادث صهيونية مؤسفة هو في غنى عنها»[١٠١].

وفي هذه الفترة أصبحت مسألة تهريب اليهود الشغل الشاغل للعديد من الدول العربية، سيما وأن يهود سوريا بدأوا، في هذه الفترة من عام ١٩٤٥، بالهرب من دمشق وحلب إلى فلسطين عبر قرى مرجعيون والمطلة وبنت جبيل[١٠٢]. ولذا فقد دارت اتصالات بين لبنان وسوريا ومصر والعراق وفلسطين تم الاتفاق من خلالها على مضاعفة قوة المخافر على الحدود منعاً لتهريب اليهود من فلسطين وإليها «والظاهر أن فلسطين لم تصبح وكراً لاستيراد اليهود فحسب، بل أصبحت عشاً لتصدير المخدرات إلى الأقطار العربية عن طريق عصابات منظمة لا يبعد أن يكون للصهيونيين أصابع فيها»[١٠٣].

وكان اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية قد شعر بخطورة النشاط الصهيوني المتزايد في لبنان، لذا فقد طلب من رئيس الوزراء سامي الصلح الضرب على أيدي السماسرة والمهربين وسماسرة الأراضي، وهو الطلب نفسه الذي سبق أن تقدم به اتحاد الأحزاب إلى رئيس الوزراء السابق عبدالحميد كرامي في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٥[١٠٤]. وما إن خلف الصلح كرامي حتى أصدر تعميمًا جديداً (رقم ٨٥)، في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، بناء على طلب اتحاد الأحزاب، وجهه إلى الدوائر الرسمية المختصة، ويهدف إلى منع الأشخاص الذين يدخلون لبنان خلسة، وجاء في التعميم أنه «اتصل بي أن هناك تساهل في ضبط وملاحقة مخالفات القرار رقم (٤٠) الصادر في ٢٥ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٥، والأنظمة الملحقة به التي تعاقبت على الدخول إلى البلاد والخروج منها بطريقة الغش. ولما كان التساهل في هذا الأمر من شأنه أن ينزل بالبلاد أضراراً مادية ويشوش

علاقاتها مع البلاد المجاورة فضلاً عن أنه يمس بسلامة الأمن الداخلي. لذلك أرجو من وزارتي الداخلية والعدلية الاهتمام الجدي بهذا الأمر وملاحقة المخالفين بأقصى ما يكون من الشدة»(١٠٥).

والجدير بالذكر أنه بينما كانت الحكومة اللبنانية تصدر التعاميم الرسمية لمحاربة النشاط الصهيوني في لبنان، كانت هي نفسها صامتة عن قرارات ورخص سبق أن أعطيت لشركات صهيونية في عهد الرئيس رياض الصلح. فمنذ عام ١٩٤٣، اكتشف الصهيونيون في لبنان جبلاً ترابياً بين عاريا وشويت يصلح ترابه لصنع الزجاج في المصانع التي أنشأوها لهذا الغرض في فلسطين، ويومها حصلوا على رخصة للاستفادة من هذا التراب ونقله إلى مصانعهم واستخدموا لهذا العمل عمالاً لبنانيين، بينما اقتصر نشاطهم الفني على مهندسيهم وخبرائهم ولم يشركوا معهم أي مهندس أو فني لبناني «لئلا تساعده خبرته في المستقبل على تحويل هذا النشاط إلى غير الغرض الذي يعملون من أجله». وعلقت صحيفة «النهار» على هذا الموضوع موضحة: «وقد نقل إلينا أمس بعض من كان يعمل في إدارة هذا الجبل أن التراب ينقل إلى فلسطين بكثرة وتكاد الرسوم التي تتقاضاها الحكومة والبلدية لا توازي شيئاً بالنسبة إلى الأرباح الطائلة التي تجنيها الشركة الصهيونية. فهل للحكومة أن تعيد النظر في هذه الرخصة. فإما أن تفرض عليها الرسوم القانونية وإما أن تلغيها»(١٠٦).

ويلاحظ أن التعميمات والقرارات الحكومية لم تتطرق إلى أوضاع الشركات الصهيونية العاملة في لبنان نظراً لنفوذها الواسع في الأوساط السياسية نفسها، ونظراً لاستفادة هذه الأوساط من وجود هذه الشركات. ولذا فإنه بعد إصدار تعميم ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ الخاص بمنع دخول اليهود خلسة إلى لبنان، فإننا نلاحظ أن لبنان الرسمي كان لا يزال يقف من القضية الفلسطينية الموقف التقليدي غير العملي، وذلك من خلال التصريحات، فبعد جلسة مجلس الوزراء، في ٢٤ أيلول (سبتمبر)، سئل رئيس الوزراء عن موقف لبنان من القضية الفلسطينية. فأوضح أنه «لا أرى لزوماً لتحديد موقف لبنان حكومة ومجلساً وشعباً من فلسطين، وقد تجلى بوضوح في جلسة المجلس الأخيرة. وأزيدكم بأن فخامة الرئيس يبدي اهتماماً شخصياً بهذه القضية ولا يترك فرصة تمر دون أن يظهر عطفه على فلسطين واهتمامه بقضيتها. وأنا كنت ولا أزال أبذل مجهودي الشخصي في سبيل هذه القضية». وأضاف مشيراً إلى موقف العرب بأنهم «يهتمون بقضية فلسطين ومستعدون للدفاع عنها، ولكن الحل لقضيتهم يجب أن يعود إلى أهاليها العرب، فصاحب البيت أدرى بالذي فيه، وإن شئت مثلاً أوضح فمن يأكل العصي ليس كمن يعدها. البلاد العربية تعطف على فلسطين وتستعد للتضحية الكبرى في سبيلها ولكنها لا تعرف موضع الألم فيها، وهذا ما يحملني على إعادة القول بأنه يجب أن تحل قضية فلسطين بناء على رغبات أهلها على أن تظل الدول العربية واقفة بجانبهم تؤيدهم»(١٠٧).

ونظراً لخطورة الموقف بشكل عام، ونظراً للدعاية الصهيونية التي أحدثها المؤتمر الصهيوني في لندن، فقد دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى مؤتمر عربي يعقد في لبنان على غرار المؤتمر الصهيوني للدعاية ولدعم القضية الفلسطينية. وقد أرسل مذكرة بهذا المعنى إلى رئيس الوزراء اللبناني في ٢٢ أيلول (سبتمبر) أوضح فيها أنه «إزاء النشاط الشديد الذي يقوم به الصهيونيون في العالم لإلغاء الكتاب الأبيض وتحقيق الحلم العدواني القائم على أساس إنشاء دولة يهودية في فلسطين، رأى اتحاد الأحزاب اللبنانية، متأثراً بالرأي العام اللبناني الذي يشعر بنقمة شديدة على هذا العدوان ويتطلب العمل السريع، أن يفاوض الجمعيات والأحزاب والمنظمات في البلاد العربية وفي المهاجر لعقد مؤتمر عام يكون مظهراً من مظاهر إرادة الأمة وموحداً لمساعيها، وقد تلقى الاتحاد البرقيات والرسائل من جميع الأقطار وكلها تحبيذ وتأييد لهذه الفكرة...»(١٠٨).

والحقيقة أن الحكومة اللبنانية لم تتجاوب مع هذه الفكرة التي طرحها اتحاد الأحزاب اللبنانية، كما أن مجلس الوزراء رفض في جلسته الموافقة على عقد مؤتمر عربي من أجل فلسطين. مما أثار استياء محمد جميل بيهم، فأرسل رسالة إلى رئيس الوزراء سامي الصلح تعجب فيها من كيفية تسرب مذكرة واقتراح اتحاد الأحزاب إلى دوائر مكافحة الغلاء «فلم أعلم كيف وصل استدعانا المتعلق بمكافحة الصهيونية بواسطة عقد مؤتمر إلى إدارة مكافحة الغلاء. ولكني مع ذلك رأيت في هذا دليلاً على عدم الاهتمام الكافي بالمشروع الذي تطوعنا لخدمته». وأضاف متأسفاً أنه «لا بأس في هذه المناسبة أن أعرب لكم عن خيبة الأمل التي استحوذت على أعضاء اتحاد الأحزاب لعدم إجابة الطلب من ناحية المؤتمر، ذلك أن الحكومات العربية، مع إعرابها عن الحرص الشديد على فلسطين، فهي تشفع هذا الإعلان بمساعدات كبيرة مالية تشجيعاً لأعمال القائمين وعلى رأسها المكاتب العربية في العواصم. والاتحاد الذي هو يعمل بنشاط في طليعة هذه المكاتب ويرفع رأس لبنان عالياً يؤمن نفقاته من جيوب أعضائه، إنما يطيب له كثيراً أن تشد أزره الحكومة...»(١٠٩).

هذا وقد ربط رئيس اتحاد الأحزاب بين جهوده وقرار الحكومة ودائرة مكافحة الغلاء القاضي برفضها امداد الاتحاد بالورق اللازم بالسعر المخفض لطبع كتاب ضد الصهيونية *. غير أن المعاملة الرسمية لم تفت من عضد الاتحاد بل استمر في نشاطه ضد الصهيونية، وعلى كافة الأصعدة المحلية والعربية والدولية. ولا ندري حقيقة ما إذا كانت

* يظهر أنه تم الوفاق فيما بعد بين محمد جميل بيهم وبين سامي الصلح، لأنني لاحظت أن كتاب بيهم: فلسطين أندلس الشرق ١٩١٧ ــ ١٩٤٥، الذي طبع عام ١٩٤٦، قدم في صفحته الأولى على أنه إهداء إلى رئيس الوزراء سامي الصلح.

دوائر الدولة قد بدأت تسرب أنباء وتقارير وهمية عن نشاطها ضد تهريب اليهود وذلك لإرضاء القوى المعارضة والفئات الشعبية، فقد ذكرت صحيفة «النهار» نقلاً عن تقارير رسمية أنه بينما كانت دورية من شرطة مخفر حبيش في رأس بيروت تقوم بجولة على شاطىء البحر في محلة المنارة التقت بأحد عشر رجلاً يتجولون قرب الشاطىء، فارتابت الدورية بأمرهم واقتادتهم إلى المخفر. وبعد التحقيق تبين أنهم من يهود سوريا، فوجهت اليهم تهمة محاولة اجتياز الحدود خلسة إلى فلسطين، وقد أحيل المتهمون إلى المحاكمة[١١٠]. وعلى ضوء ذلك، وعلى ضوء الممارسات الصهيونية، فقد أظهرت بعض الصحف اللبنانية امتعاضها من ممارسات اليهود لأنه «نحن اللبنانيين لا يمكننا أن نتغاضى عن فلسطين بسبب مجاورتنا المباشرة لها وبسبب ما يربطنا بسائر الأقطار العربية»[١١١].

وفي ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، ناقش المجلس النيابي اللبناني من جديد تطورات القضية الفلسطينية، وتقدم النائب صائب سلام بسؤال إلى الحكومة حول تصريحات الرئيس الأميركي ترومان وطلبه من الحكومة البريطانية تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وسأل عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال الموقف الأميركي: «فهل هي استدعت الوزير الأميركي المفوض وأبلغته شعور الشعب اللبناني القوي ونفرته الشديدة من هذا الموقف العدائي الذي يقفه رئيس الولايات المتحدة من فلسطين الشقيقة ومن البلاد العربية؟... وهل أعطت التعليمات اللازمة لوزيرنا المفوض في واشنطن ليحتج باسمها لدى البيت الأبيض والحكومة الأميركية وليطالبها بإيضاح موقفها الأخير وإجلائه؟»[١١٢].

أما النائب عبد الله اليافي فقد احتج على موقف أمين عام الجامعة العربية من القضية الفلسطينية الذي ظهر له في صحيفة «الأهرام» في ٣٠ أيلول (سبتمبر) تصريح سبق أن صرح به لمراسل وكالة رويتر في لندن قال فيه انه جاء إلى لندن ليجمع أوثق المعلومات ليعرضها على الجامعة في اجتماعها هذا، وهو يرجو أن يزور المستر بيڤن وزير الخارجية البريطانية في الأيام المقبلة، كما أنه شديد الرغبة في أن تعالج المسألة اليهودية على اعتبار أنها مسألة انسانية وفي ذلك يقول: «وسننهض بنصيبنا بكل سخاء في حل هذه المشكلة». وقال النائب اليافي: ان أمين عام الجامعة ذكر أنه يظن أن البلاد العربية ستكون مستعدة لأن تأذن بهذه الهجرة اليهودية بنسبة تعادل الحصص التي منحتها البلاد الأخرى. وسأل اليافي فيما إذا كانت الحكومة اللبنانية قد أبلغت وزيرها المفوض في لندن لإبداء وجهة نظرها الرامية إلى عدم تسهيل أي عمل يراد به فتح باب الهجرة إلى فلسطين؟ وأضاف قائلاً: «ما كنت أود التعرض لهذا الموضوع لولا أن أمين الجامعة العربية قام برحلة إلى البلاد العربية، وخشية من الظن الذي، قد يتبادر إلى الأذهان بأن هذا التصريح جاء نتيجة لمباحثات باشرها عزام بك مع الحكومات العربية، وإني رغمًا من تأكدي من استحالة ذلك

أود إقصاءً لكل شبهة أن أوجه لمعالي وزير خارجيتنا سؤالاً عما إذا كان شيء من هذا قد وقع بين الحكومة اللبنانية وأمين سر الجامعة العربية، وهل أخذ موافقتها أو أطلعها على شيء من هذا القبيل؟ فإننا لا نرضى أن يدخل الصهيونيون فلسطين فكيف نرضى أن يدخلوا بلادنا؟»[١١٣].

وبعد أن طلب النائب جورج عقل أن تبادر الحكومة اللبنانية بالدعوة لعقد اجتماع للجامعة العربية لبحث القضية الفلسطينية رد رئيس الوزراء على استفسارات النائبين صائب سلام وعبد الله اليافي ومما قاله: ان وجهة النظر اللبنانية معروفة «وقد طلبنا من وزيرنا المفوض في لندن ومن الوزير المفوض الأميركي أن يشرحا وجهة نظرنا للحكومتين الأميركية والانكليزية. اننا سندافع عن عروبة فلسطين بكل ما لدينا من قوة ولا نقبل لها بكل وضع شاذ يفرض عليها». أما وزير الخارجية فقد رد بدوره مبدياً تأييد لبنان للقضية الفلسطينية فقال: وأصرح أن الحكومة لم تغير من موقفها حرفاً واحداً تجاه فلسطين وأنها تتتبع القضية بسهر ودقة، وليسمح لي السائلون أن أجيب على كلمة الزميل عبد الله اليافي بشأن تصريح عزام بك أمين سر الجامعة العربية لوكالة رويتر. ان تصريحات عزام بك تعبر عن رأي له قديم وهو لم يقصد بتصريحه الصهيونية إنما اليهود العرب واليهود العرب غير الصهيونيين باعتبار أن الجامعة العربية لا ترتكز على الأديان بل على الجنسية وقال في تصريحه: «اننا نعتبر اليهود العرب عرباً ولا نحارب إلا الصهيونية»، ولم يسبق لعزام بك أن تشاور معنا أو أشار علينا بأية قضية تتعلق بالهجرة لهذه البلاد أم لغيرها ولا أظن أن هذا الرأي رأيه». ثم رد وزير الخارجية على النائبين سلام وعقل بالقول: «كنا ولم نزل في طليعة المدافعين عن قضية فلسطين. وما تفضل به الزميل عقل قمنا به سابقاً وأشرت إليه في أول تصريح أدليت به أمام المجلس الكريم وهو طلب انعقاد مجلس الجامعة العربية، لكن أجابت الدول العربية أنه من الضروري القيام برحلة إلى الدول ذات العلاقة لتفهم القضية من أساسها وعزام بك يقوم الآن بهذه المهمة وعند عودته ستعقد الجامعة العربية جلسة بهذا الشأن»[١١٤]. ثم أضاف وزير الخارجية انه تم الاتصال بوزير لبنان المفوض في واشنطن وأبلغ صورة عن الموقف «وكلفته الاحتجاج لدى البيت الأبيض والحكومة الأميركية وإعلان معارضتنا لكل موافقة على دخول الصهيونية لفلسطين، وأبلغنا وزيرنا المفوض أيضاً أن يكون عمله هذا منسجماً مع الوزراء المفوضين للدول العربية وأن يقوموا بمسعى عام لقضية فلسطين...». وكان رئيس الوزراء سامي الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية قد أعربا عن معارضتهما للهجرة اليهودية إلى فلسطين[١١٥].

بالإضافة إلى ذلك فقد نشط رئيس الجمهورية تأييداً للقضية الفلسطينية، فانتهز فرصة زيارته لمناطق شمالي لبنان في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، وألقى كلمة في منزل

وزير الخارجية حميد فرنجية في بلدة إهدن، وقد تعمد الرئيس الإشارة إلى قضية فلسطين «وقلت في نفسي هذه فرصة سانحة لأستفتي لبنان المسيحي في قضية فلسطين وسياستنا فيها». وبالفعل فقد تحدث الرئيس بشارة الخوري عن عدالة القضية الفلسطينية موضحاً أنه «ليس من العدل أن يؤتى من مشارق الأرض ومغاربها بأناس لا يربطهم بنا أي نسب ليكونوا أكثرية مصطنعة. فاليهودية شيء والصهيونية شيء آخر. اليهودية دين تسللت عنه المسيحية واعترف به الإسلام، فأبناؤها من هذه الناحية لهم مالنا وعليهم ما علينا من الحقوق والواجبات» أما الصهيونية فقد اعتبرها الرئيس «فكرة تحكم واستثمار وسيطرة سياسية لا علاقة لها بالدين قط. . . واني وأنا في منطقة مسيحية صرفة، بل مارونية صرفة، أعلن أن هذه الفكرة هي فكرتها وهي تؤيدها»[١١٦].

وذكر الرئيس بشارة الخوري أنه كان لهذه الخطبة أثرها الحماسي في نفوس الحاضرين «ولم يكن لذلك أدنى استعداد أو تهيئة». وأضاف رئيس الجمهورية: ان خطب الشمال بعثت حياة جديدة في ممثلي الأمة لمعالجة قضية فلسطين، وأصبحت الحكومة اللبنانية محور الدعاية لها. كما أعلن وزير الخارجية أن وزير لبنان المفوض في واشنطن دعا إليه الوزراء المفوضين العرب واتفقوا جميعاً على مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية لإعلامه بموقف الدول العربية حيال القضية الفلسطينية. وبالفعل فقد قابلوا وكيل الوزارة بسبب سفر الوزير الأصيل إلى لندن، وأطلعوه على وجهة نظرهم[١١٧] وفي الوقت نفسه كانت دار المفوضية اللبنانية في لندن خلية لعدد من الاجتماعات العربية، فقد عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام مؤتمراً صحافياً في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ في دار المفوضية اللبنانية تحدث فيه عن قضية فلسطين وأجاب على أسئلة الصحافيين حول موقف الدول العربية من هذه القضية. غير أنه في اليوم التالي لم يمانع بحل المشكلة اليهودية حلاً إنسانياً[١١٨].

ومن الأهمية بمكان القول ان موقف لبنان من القضية الفلسطينية كان ينعكس مباشرة على أوضاع فلسطين الداخلية، ذلك أن دعاوي إنشاء الدولة اليهودية مقابل الدولة المسيحية انطلقت من بعض فئاته، وعمليات تهريب اليهود إلى فلسطين تتم عبره، ومن جهة أخرى فيه أيضاً اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية. ومن أجل هذه الأهمية التي يشكلها لبنان، فقد وصل إلى بيروت في تشرين الأول (أكتوبر) وفد فلسطيني يمثل غرفة التجارة في حيفا للبحث في موضوع خط المواصلات المزمع تسييره بين لبنان وفلسطين، وقد صرح مسؤول في الوفد أن الحكومة الفلسطينية (البريطانية) قررت الترخيص بإنشاء خط أوتوبيس يؤمن المواصلات بين حيفا وبيروت، واشترطت الحكومة أن تكون الشركات الممنوحة الامتياز شركات مختلطة قوامها عرب ويهود. وأضاف المسؤول الفلسطيني انه نظراً للوضع

السياسي فقد استحال على اليهود أن يتعاونوا مع العرب، كما أن العرب رفضوا التعاون مع الصهيونيين. ولكن فريقاً من المأجورين وضع نفسه في خدمة الصهيونيين نظير مبلغ من المال. وشكلت الحكومة لجنة لدرس الطلبات وإعطاء الإجازات، ولكن هذه اللجنة غلبت عليها السيطرة الصهيونية فخشي العرب المخلصون أن يتحول المشروع من خط مواصلات إلى وسيلة لتهريب اليهود وقررت الشركات العربية التي تقدمت بطلب للحصول على امتياز الخط رفض الاشتراك مع الصهيونيين في هذا المشروع[١١٩].

هذا وقد تبين أن الوفد الفلسطيني جاء إلى بيروت لإقناع الحكومة اللبنانية برفض مشروع خط المواصلات نظراً لخطورته على فلسطين ولبنان أو للعمل على اشراك رؤوس أموال لبنانية في المشروع لئلا يهيمن عليه الصهيونيون. وقد علقت «النهار» على هذا الموضوع بقولها: «وقد علمنا أن الامتياز لن يكون نافذاً إلا إذا وافقت عليه الحكومة اللبنانية. وقد اقترح الوفد الفلسطيني عليها اشراك رؤوس الأموال اللبنانية في المشروع. فعسى أن تدرس الحكومة هذه القضية على ضوء هذه المعلومات وتعمل على إحباط المناورات الصهيونية».

وبعد مسعى وفد غرفة تجارة حيفا وصل إلى بيروت وفد غرفة تجارة يافا الذي سبق له أن أرسل لرئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية رسالة حول موضوع خط أوتوبيس حيفا ـ بيروت[١٢٠] واتصل الوفد بالحكومة اللبنانية وراجعها بشأن امتياز شركة خط أوتوبيس حيفا ـ بيروت. وفي إحدى الحفلات التي حضرها رئيس الوزراء وبعض الوزراء والسياسيين ألقى أحد أعضاء الوفد الفلسطيني، وهبي تماري، كلمة أوضح فيها «أن عرب فلسطين يعتمدون على لبنان المستقل في مقاومة خطط الصهيونيين عامة وخطة احتكار المواصلات مع لبنان خاصة». ثم شكر لبنان حكومة وشعباً لما يبذله في سبيل فلسطين. ثم ألقى خالد حمو بياناً باسم الوفد الفلسطيني أشار فيه إلى «مناورات الصهيونيين الوقحة» ليس في الميدان السياسي فحسب وإنما في الميدان الاقتصادي أيضاً وقال: «انهم يريدون أن ينشئوا في فلسطين العربية نقطة ارتكاز صهيونية ينشرون منها نفوذهم الاقتصادي على الأقطار العربية كلها»؛ وأنه «يلفت نظر لبنان وسوريا إلى مكافحة كل المشاريع الصهيونية الاقتصادية تحت أي ستار جاءت حتى لا تنجح خطة اليهود بالاستيلاء على اقتصاديات البلاد العربية»[١٢١].

هذا وقد لخص خالد حمو مطالب وفد غرفة تجارة يافا بأن تتخذ الدول العربية بعض المقررات للحيلولة دون السيطرة الصهيونية الاقتصادية على هذه الدول ومنها:

أولاً ـ أن تضع تشريعاً دستورياً تحول بواسطته دون تهويد أي مشاريع عامة لها

مساس بكيان البلاد الاقتصادي من أي نوع كان، وخصوصاً في موضوع المواصلات بين لبنان وبقية الأقطار العربية.

ثانياً ـ أن تتخذ قراراً بتشكيل لجنة عربية خاصة مهمتها وضع الأسس والقواعد التي تضمن عدم تسرب رؤوس أموال صهيونية وتغلغلها في مختلف مشاريع البلاد العربية، لما يترتب على ذلك من نتائج ضارة في مصلحة لبنان أولاً وبقية الأقطار العربية ثانياً، وخصوصاً للحؤول دون استخدام بعض ضعفاء الوطنية والضمير من العرب للتستر وراءهم في سبيل ترويج مصالحهم وتثبيت أقدامهم في لبنان العربي المستقل[١٢٢].

وفي هذه الفترة بالذات كان المجلس النيابي يناقش تطورات القضية الفلسطينية، وقد أوضح وزير الخارجية نشاط وزير لبنان المفوض في واشنطن من أجل فلسطين، وأوضح أيضاً أن لبنان تلقى كتاب شكر من نائب رئيس الحزب العربي على الجهود التي يبذلها المجلس والحكومة معاً في سبيل فلسطين. وطلب النائب فريد الخازن إذاعة هذا الكتاب لا لشيء إلا «ليطلع الرأي العام الفلسطيني على جهودنا في هذا السبيل». أما النائب صائب سلام فقد أيد هذا الرأي وحبذ فكرة الحكومة حماية الحدود اللبنانية بواسطة مفرزة من الجيش اللبناني منعاً لتهريب اليهود، كما أن النائب محمد المصطفى طلب وضع مذكرة تتضمن طلب الجلاء عن فلسطين[١٢٣]. وفي منتصف شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة **١٩٤٥** عقد اجتماع مشترك بين رئيسي وزراء لبنان وسوريا وبعض وزراء الحكومتين في منطقة الزبداني بسوريا واتفقا على إصدار قرار مع الدول العربية الأخرى لمحاربة تسلل الصهيونية إلى فلسطين[١٢٤].

وفي **١٣** تشرين الأول (أكتوبر) **١٩٤٥** عالج المجلس النيابي قضية مثيرة هي قضية نائب البقاع رفعت قزعون الذي اعتقل ليل **٩ ـ ١٠** تشرين الأول (أكتوبر) سنة **١٩٤٥** متلبساً بنقل **١٦** بندقية حربية وصندوقي خرطوش يحويان على **١٨٠٠** خرطوشة. كما عثر في منزله على **١٩** بندقية حربية أيضاً وصندوقي خرطوش حربي. والأمر المثير في هذا الموضوع هو اتهام النائب قزعون بالتعامل مع الصهيونية وتهريب السلاح إلى أفرادها في فلسطين. وبعد أن أشار النائب عبد الله اليافي إلى عدم صوابية ملاحقة النائب قزعون ورفع الحصانة النيابية عنه، أشار النائب محمد العبود إلى أن الحكومة مقصرة وأنه كان عليها إبلاغ المجلس فوراً لماذا تم اعتقال النائب قزعون بعد أن فتشت سيارته فقط من بين جميع السيارات الرسمية؟ ورأى أن هناك مخالفات عديدة بحمل السلاح والاتجار به وهناك من يزرع الحشيش وينقله، وهناك من يهرب اليهود. فلماذا لا تظهر الحكومة غيرتها على النظام وتقبض عليهم وهي تعرفهم «لكن أرى أنه يراد لصق تهمة شائنة بالمجلس لأنه أظهر في عدة مناسبات غيرته على القضية الفلسطينية وندد بالصهيونية. فعلى هذا المجلس أن يسعى

لإزالة هذه التهم وعلى الحكومة أن تصرح عما إذا كانت القضية لها علاقة بالصهيونية أم لا».

أما وزير العدلية فقد رد بالقول ان القضية صريحة والمادة (٤٠) من الدستور تنص على أنه لا يمكن إلقاء القبض على النائب، إلا في حالة الجرم المشهود، والنائب قزعون ألقي عليه القبض وهو متلبس بالجرم المشهود لنقله أسلحة ممنوعة. ثم رد الوزير على اتهامات وانتقادات النائب اليافي، ورأى أن الحكومة رأت من المناسب وعملاً بالتقاليد الدستورية أن تستأذن المجلس بملاحقة النائب قزعون ولا يعد هذا تراجعاً منها «أما أن تكون قضية تهريب السلاح لها علاقة بالصهيونية فهذا لا أتمكن من الإجابة عليه لأن التحقيق لم ينته ولا يسعني أن أدلي بشيء بهذا الخصوص».

ومما قاله النائب جورج عقل في صدد قضية النائب قزعون: «الذي لاحظته هو أن النائب قزعون كان هدفاً لكمين وأخذ بجرم وكل هذا لا يمارسه أحد من رجال الضابطة اللبنانية. انه جميل من دولة صديقة أن توافي حكومة لبنان بما لديها من معلومات عن رجل يأتي المنكرات، ونشكر لها هذا التدبير؛ لكن الذي نأباه هو أن تمس سيادتنا بهذه الطريقة وأن نكون مستقلين تجاه حائط وغير مستقلين تجاه الآخر». وأضاف النائب عقل قائلاً: «ان هذه القضية كانت بيد دولة أجنبية وهذا مالا أرضى به ليس لنائب بل لأصغر لبناني... والشيء الذي لم تحدثنا عنه الحكومة بكلمة هو هل نحن تجاه قضية نقل سلاح أم تجاه قضية الإتجار به في بلد مجاور. فإذا كانت من النوع الثاني فإن وجه القضية يتبدل واهتمامكم بها يتبدل أيضاً. ولا يجوز أن تبقى هذه القضية مكتومة يسيطر عليها الغموض، نسمع من الصحافة أن الحكومة تلفلف القضية وأن للنائب قزعون شركاء». وبعد أن اقترح تأليف لجنة برلمانية للإشراف على التحقيق ولغسل المجلس مما نسب إليه قال النائب عقل «أريد أن أسمع من الحكومة اليوم أو غداً بياناً مفصلاً عن القضية عما إذا كان لها صلة بالصهيونية، وهذا مما لا نرضى به، أما إذا كانت القضية تهريب سلاح، فهذا عندنا منه الشيء الكثير...».

أما النائب محمد المصطفى فقد برر نقل النائب قزعون للسلاح وحمله بأن جميع النواب يحملون السلاح دفاعاً عن لبنان وما يمكن أن يحدث له: أما إذا كان النائب قزعون ينقل السلاح للصهيونيين «فاسمحوا لي أن أقتله بيدي». أما النائب يوسف كرم فقد أبدى رأيه بالقول: «إذا كانت القضية لها صلة بالصهيونية فكلنا يشجب هذا العمل، أما إذا كانت مجرد نقل سلاح فهذا أمر عادي وكلنا نقتني أسلحة...» فما كان من وزير الداخلية إلا أن قال «قد يتبادر إلى ذهن المستمعين... أن الحكومة لا تعتبر نقل السلاح جريمة إلا إذا كان للصهيونيين وهذا خطأ، فالحكومة ترى نقل السلاح الحربي جريمة أينما نقل، أما

نقله إلى الصهيونيين فهو جريمة كبرى». أما النائب مجيد أرسلان فقد أبدى رأيه بالقول: «نريد أن نعرف إذا تكرر الحادث هل ستعمد الحكومة إلى طلب رفع الحصانة؟ نحن لا نريد أن ندخل في حادثة الزميل قزعون لنعلم ما إذا كان السلاح منقولاً للصهيونيين أم للعرب. فالحكومة لا يمكنها أن تقول إلا ما صرحت به. لكن طالما يوجد عندنا سلطات توزع الأسلحة فلا يمكننا إلا أن نقتني سلاحاً ريثما تستقر الحال حينئذٍ نقدم سلاحنا للحكومة».

أما رئيس الوزراء السابق رياض الصلح فقد ذكر أن البحث في القضية قد طال، ورأى أنه من الأفضل للبلاد وللمجلس وللنائب نفسه الإسراع برفع الحصانة عنه. وشكر الحكومة على عملها، ثم اعتقد «أنه ليس هناك صهيونية ولا غيرها». وأخيراً وبنتيجة طلب الحكومة رفع الحصانة النيابية عن النائب رفعت قزعون وافق المجلس النيابي بالإجماع باستثناء ثلاثة نواب امتنعوا عن الموافقة وهم: يوسف كرم، جورج عقل، محمد العبود[١٢٥].

وعلى الرغم من تسرع المجلس النيابي بالموافقة على رفع الحصانة عن النائب قزعون مجاملة ومسايرة للحكومة، فقد تبين فيما بعد أن المحكمة العسكرية اللبنانية برأت ساحة النائب المتهم. ومما ذكره النائب مجيد أرسلان، في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، في المجلس النيابي أنه كان على الحكومة أن لا تكون عوناً على نشر إشاعات سابقة لأوانها أثبت التحقيق بطلانها، كما أنه أرسلت من بيروت برقيات من مراسلين أجانب في لبنان سمحت الحكومة بإخراجها «وكنا نود على الأقل حرصاً على سمعة لبنان إذا لم تكن سمعة المجلس تهمها أن تحول الحكومة دون إرسال مثل هذه البرقيات. ألم يكن أجدر بالحكومة أن تتريث ريثما يجلو التحقيق القضية فتمنع اتهام نائب بالصهيونية... ونحمد الله على أن القضية انتهت وأن المحكمة العسكرية اللبنانية نفت تهمة الصهيونية وتهمة التهريب وسجلت جنحة تتعلق بحيازة الممنوع فقط...». أما النائب أديب الفرزلي فقد شكر زميله النائب أرسلان على موقفه من النائب المتغيب رفعت قزعون وقال: «وأنا أخبر بالزميل رفعت بك في ما يتعلق بروحه النيابية العامة وفي أن تثار حوله قضية صهيونية وقلت ذلك سابقاً. والآن تحقيقاً لما قلت فإنه خرج بريئاً طاهر الذيل مما نسب إليه. ولا يمكن للمجلس النيابي أن يخرج منه نواب يخدمون القضية الصهيونية... ويهمنا اليوم أن نطيّر البرقيات ليعرف العالم أن المجلس اللبناني يضم نواباً نزيهين وطنيين وأن الحكم صادر عن محكمة ذات ضمير ووجدان يرتاح إليها المجلس والحكومة».

فما كان من وزير المال إلا أن رد على النائبين أرسلان والفرزلي مستهجناً قولهما ان الحكومة تسرعت بقضية النائب قزعون وأنها روجت أنه متصل بالصهيونية «أترى الحكومة

مسؤولة عما يقال في الشوارع؟! ان الحكومة عندما تقدمت إلى المجلس بطلب رفع الحصانة عن النائب قزعون طبقت بعملها مواد الدستور وهي أمام نائب نسبت إليه جريمة والجريمة يطالها القانون. نحن نحب أن تكون تهمة الإتجار مع الصهيونيين غير صحيحة لأن الإتجار معهم لم يكن جرماً جزائياً يمكن للمحكمة العسكرية أن تنظر به بل جرماً أدبياً. إذاً كان رفع الحصانة في محله، وقلتم ما كان للحكومة أن تروج»[١٢٦].

والجدير بالذكر أنه نتيجة لاستمرار عمليات تهريب اليهود من لبنان إلى فلسطين، ونظراً لأن الحكم اللبناني كان مؤيداً للقضية الفلسطينية في الخطب والقرارات والتصريحات أكثر من تأييدها من الناحية العملية، فقد قامت مجموعة من الشباب اللبناني من مختلف الطوائف بتكوين لجنة عرفت باسم: «لجنة مكافحة تهريب الصهيونية» وكانت برئاسة نعيم مغبغب، بينما كان معروف سعد نائباً للرئيس ومحمد رستم طبارة أميناً للسر. وقد أصدرت اللجنة بياناً طالبت فيه الدولة بإصدار تشريع خاص وعاجل لرفع مدة عقوبة التهريب، وإيكال حراسة الحدود اللبنانية الجنوبية إلى قوة كافية من الجيش اللبناني «بقيادة ضباط اكفاء معروفين بنزاهتهم وإخلاصهم للقضية الوطنية وللعروبة». كما طالبت اللجنة بإنزال أشد العقوبات «بمن يثبت اشتراكهم في التهريب من الموظفين ونقل كل من تقع عليه شبهة إلى مناطق بعيدة عن الحدود...»[١٢٧].

ونظراً لتزايد الشبهات حول اليهود في لبنان وتزايد النقمة عليهم من جراء مشاركتهم في عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين بالتعاون مع شبكات خاصة بالتهريب. ولما كان قد اشتبه بأمر منظمات الشباب المكابي ومنظمة بني زيون (Bnei Zion) التي تعمل على تهريب اليهود إلى فلسطين والاشتراك في نشاطات صهيونية فقد قطع النادي المكابي الرياضي علاقاته مع المكتب الرئيسي في لندن[١٢٨]. كما طلب «الشباب اليهودي اللبناني» نشر بيان في صحيفة «النهار»، غير أن مسؤولي الصحيفة رفضوا نشره ما لم يكن موقعاً باسم أحد، فاضطر حامله إلى توقيعه مرتبكاً باسم يوسف حنان. وقد جاء في البيان شكر رئيس الجمهورية والحكومة والنواب والصحافة على مواقفهم الإيجابية من يهود لبنان ولتمييزهم بين الصهيونيين واليهود[١٢٩] «واننا نؤكد بهذه المناسبة تعلقنا بالعهد الحاضر وتضامننا مع إخواننا اللبنانيين في السراء والضراء ومحاربة كل ما يمس الكيان اللبناني والوضع الحاضر»[١٣٠].

ويظهر أن المسؤولين في صحيفة «النهار» كانوا غير مقتنعين ببيان «الشباب اليهودي ــ اللبناني»، لذا علقت الصحيفة على هذا البيان بقولها: «نحن نشكر للسيد يوسف حنان صراحته في التوقيع على هذه الرسالة. ونود أن نعتقد أنه لا يزال في بيروت فريق قليل من المواطنين اليهود لا يشعرون مع الصهيونية، ولكننا نقول على سبيل الذكرى ان شعور

مواطنينا اليهود أثناء الانتخابات الأخيرة كان ظاهراً في محاربة انتخاب صاحب النهار محاربة مكشوفة لأنه يقاوم الصهيونية. ونذكر أن صاحب النهار* لم يأخذ صوتاً واحداً في وادي أبو جميل** مما يحمل على الاعتقاد أن يهود بيروت يحاربون كل من يحارب الصهيونيية بما يملكون من وسائل. فعسى أن تكون رسالة السيد يوسف حنان هذه، قد هدتهم إلى طريقة جديدة للتضامن مع العرب»[١٣١].

وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) أبدى المفتي محمد توفيق خالد معارضته لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا من القضية الفلسطينية وقدم لمفوضيتيهما في بيروت مذكرتين بهذا الخصوص. كما طلب من الوزير البريطاني في بيروت السماح لمفتي القدس الأكبر وللزعماء العرب المنفيين بالعودة إلى فلسطين[١٣٢]. وبينما كانت بعض القوى اللبنانية تعمل للحد من أخطار الصهيونية في لبنان وفلسطين، إذا ببعض كبار الرسميين في الدولة يتعاونون مع الصهيونية ويبيعون أراضيهم في جنوب لبنان. فقد نشرت صحيفة «الهدف» وثيقة خطيرة محفورة على الزنك تبين أن أحد الوزراء باع لليهود أراضي في قرية العديسة، وهذه الوثيقة هي عقد موقع عليه من الوزير، وقد أحدث نشره ضجة كبيرة «فإذا ثبت أن التوقيع صحيح كان للمسألة عواقب خطيرة»[١٣٣].

ويلاحظ من خلال هذه الوثيقة حقيقة موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية، فبالإضافة إلى استمرار تهريب اليهود من لبنان وإعطاء الرخص للشركات الصهيونية، لم يتورع وزير لبناني عن بيع أراضيه للصهيونيين مع العلم أنه في الوقت نفسه كان وزيراً للدفاع الوطني في حكومة الرئيس سامي الصلح. ومن أجل ذلك فقد قام رئيس الجمهورية بزيارة لمنطقة الجنوب وبالذات إلى بلدة الطيبة، وكانت هذه الزيارة بالإضافة إلى أنها تتعلق بدعم سياسة الحكم، كانت عملية تغطية سياسية واسعة النطاق للاتهامات التي وجهت للدولة. وكانت كلمة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري مليئة بالتنديد بالصهيونية وبأطماعها في فلسطين فأشار إلى أنه لا يمكن أن يدعي الصهاينة بأن فلسطين أرض ميعادهم سيما في الوقت الحاضر، ففيها ولد المسيح وفيها يقوم ثالث الحرمين الشريفين، ولا يمكن أن يحول حائط المبكى دونها[١٣٤]. أما رئيس الوزراء اللبناني فقد ميّز في هذه الفترة بين اليهود والصهيونيين موضحاً أن اليهود هم كاللبنانيين ولا يوجد شيء مشترك يجمعهم مع الصهيونيين[١٣٥].

* كان صاحب صحيفة «النهار» جبران تويني.

** وادي أبو جميل هو منطقة تجمع يهودية مغلقة (Ghetto) تقع في قلب العاصمة بيروت. غادرها اليهود تباعاً منذ العام ١٩٦٧. ومنذ أحداث لبنان عام ١٩٧٥ لم يبق فيها أي يهودي.

وفي الوقت الذي كان فيه لبنان والعرب منهمكين بالقضية الفلسطينية كان حزب الكتائب اللبناني منهمكا في العمل ضد المشروعات الوحدوية المطروحة على لبنان، فقد حرص بيار الجميل على إرسال برقية إلى أمين عام الجامعة العربية محتجاً على تصريحات وزير خارجية شرق الأردن حول الوحدة التي «تمس حرمة استقلال لبنان»[١٣٦]. أما كميل شمعون فقد كان على العكس، حريصاً على إظهار نفسه أمام العرب بأنه المدافع الأول عن القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ففي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ سجّل شمعون انطباعاته عن اللقاءات التي جرت في لندن بشأن فلسطين ومنها لقاء عبد الرحمن عزام بالوزير الأميركي المفوض الذي رفض سفر عزام إلى الولايات المتحدة بحجة عدم وجود أماكن شاغرة في الطائرات المتوجهة إلى أميركا. أما السبب الحقيقي لهذا الرفض فإن كميل شمعون يعزوه إلى اضطراب الجو السياسي في واشنطن بخصوص فلسطين وإلى انفعال الرئيس ترومن بسبب نشر الكتاب المرسل من الرئيس روزفلت إلى ابن سعود، ولأن الرئيس الأميركي السابق أكد في رسالته لملك السعودية العمل على عدم اتخاذ أية مقررات لصالح الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدون موافقة العرب. وعلق شمعون على ذلك بقوله: الظاهر أن الرئيس ترومن كان يجهل كل شيء عن هذا الكتاب عندما طلب فتح باب الهجرة إلى فلسطين لمئة ألف مهاجر صهيوني[١٣٧]. هذا مع العلم بأن الرئيس الأميركي السابق روزفلت وإن كان أرسل مثل تلك الرسالة إلى ابن سعود، فمن المؤكد أنه كان مؤيداً لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، ولذا فقد سبق لاتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية أن احتج على موقفه المعادي للقضية الفلسطينية.

وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ حرصت جامعة الدول العربية على اتخاذ قرار ترفض فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى إرسال مذكرة بهذا الخصوص إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية[١٣٨]. وكان بمثابة رد على الموقف الأميركي الهادف إلى إدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) أقام اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية احتفالاً في بيروت بمناسبة وعد بلفور، وقد وزعت مناشير ودعوات تندد بالصهيونية وتحذر من مطامعها التي تعدت الحد الذي لم يعد الخطر معه يقتصر على فلسطين ولا يقف عند حدود لبنان بل يشمل العالم العربي بأجمعه كما ندد الخطباء بوعد بلفور المجحف بحق الشعب الفلسطيني، واتخذ الحفل قرارات وجهها إلى الدول العربية ودول الحلفاء مطالباً بـ«وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً وبتوزيع اليهود المشردين على بقيّة بلاد العالم، واعتبار أن فلسطين والبلاد العربية قامت بقسطها في هذا المضمار، واستوعبت منهم ما يزيد عن طاقتها..»[١٣٩] كما أرسل إلى جامعة الدول العربية طالباً منها أن «تتخذ الجامعة العربية قراراً جازماً يطبق في العالم العربي بمنع إدخال الصناعات الصهيونية إلى كافة الأقطار العربية، وإذ يتعذر وقع الالتباس في ما يصنعه الصهيونيون وغير

الصهيونيين فيصار إلى منع جميع مصنوعات فلسطين من الدخول للبلاد العربية». كما طالب اتحاد الأحزاب جامعة الدول العربية بضرورة منع الهجرة اليهودية و«سن التشاريع الحاسمة لمنع تسرب الصهيونية إلى الأقطار العربية واحتيالها على التملك فيها والتحري الشديد عن البيوعات المشبوهة وإبطالها»(١٤٠). والأمر الملفت للنظر أنه أثناء الحفل وقعت اصطدامات بين عناصر من الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري سقط فيها بعض القتلى والجرحى. ولذا فقد اقترح الرئيس بشارة الخوري حل الحزبين ولكن سامي الصلح رئيس الوزراء لم يوافق على الاقتراح(١٤١).

ونظراً لتخوف اليهود اللبنانيين، فقد استنكر هؤلاء، في ذكرى وعد بلفور، النشاط الصهيوني في فلسطين، كما عبر المجلس الملي اليهودي عن ولائه للبنان واستنكاره للصهيونية(١٤٢).

وكان رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية قد أرسل مذكرة إلى السفارة اللبنانية في واشنطن طالبها فيها بالعمل من أجل دعم القضية الفلسطينية لدى الدوائر الأميركية. فما كان من مختار مخيش ـ القنصل الأول في السفارة اللبنانية ـ إلا أن رد على رسالة رئيس الاتحاد في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ موضحاً «أن أصحاب السعادة وزراء مصر والعراق وسوريا ولبنان في واشنطن قدموا في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ مذكرة رسمية إلى معالي وزير الخارجية الأميركية ضمنوها وجهة نظر العرب في الموضوع. وهذه المذكرة نشرت في أمهات الصحف الأميركية بعد نشر الكتابين المتبادلين بين جلالة الملك السعودي والمغفور له الرئيس روزفلت صديق العرب... ولقد بعثنا نسخة عن المذكرة المذكورة إلى وزارة الخارجية اللبنانية الجليلة»(١٤٣).

من جهة أخرى فقد حرص اتحاد الأحزاب اللبنانية على دعم القضية الفلسطينية في شتى مجالاتها، ولذا فقد أرسل في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ كتاباً إلى الغرف التجارية وجمعيات التجار في الدول العربية تضمن اقتراحاً بعقد مؤتمر اقتصادي لمقاطعة الصهيونية اقتصادياً للحيلولة دون دخول السلع الصهيونية إلى الدول العربية «ونحن نرجو إذا تنادت الغرف التجارية والصناعية وجمعيات التجار لعقد مؤتمر يدرس هذا الموضوع بصورة خاصة أن تجني البلاد ثمرات طيبة من جراء هذا التعاون لمكافحة الخطر الصهيوني الجارف»(١٤٤). وقد كان لنشاط اتحاد الأحزاب اللبنانية أثر بالغ في الأوساط العربية بدليل أن جامعة الدول العربية اتخذت قراراً بمقاطعة البضائع الصهيونية والتجار الصهيونيين. كما سبق لها أن اتخذت قراراً في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ يهدف إلى انقاذ أراضي فلسطين وإلى تشكيل هيئة من الخبراء لتحقيق تلك الغاية. وقد اختار مجلس الجامعة عضوين فلسطينيين هما أحمد حلمي باشا ورجائي الحسيني، كما وافق المجلس على تعيين سعيد حمادة، بعد

موافقة الوفد اللبناني على ترشيحه(١٤٥). كما أن جامعة الدول العربية اتخذت قراراً في الدورة الثانية بإرسال وفد إلى فلسطين برئاسة جميل مردم بك وعضوية تقي الدين الصلح وخير الدين الزركلي وذلك للبحث في موضوع تشكيل لجنة فلسطينية من مختلف أحزاب فلسطين، وقد نجحت في مهمتها(١٤٦). ويلاحظ من خلال هذه الوفود أن لبنان الرسمي كان حريصاً دائماً على المشاركة في دعم القضية الفلسطينية ليظهر بمظهر المؤيد والعامل لها. وكانت الحكومة اللبنانية قد اتخذت أيضاً قراراً في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) يقضي بمنع دخول الصحف العبرية من فلسطين إلى لبنان(١٤٧).

وكان عوني عبد الهادي * قد اهتم أيضاً بمسألة مقاطعة الصناعة الصهيونية لأنها مرتبطة بالهجرة اليهودية، ولذا فقد أرسل رسالة إلى الرئيس السوري في أواخر عام ١٩٤٥ أشار فيها إلى أن الدول العربية تستطيع أن تمنع تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك بالحيلولة دون استيراد البضائع اليهودية من فلسطين، لأن تدفق الهجرة اليهودية إلى البلاد العربية لا يتم إلا إذا اتسعت أعمال الصناعة اليهودية، ولا يمكن أن تتسع أعمال هذه الصناعة إلا بما تجده من أسواق في البلاد العربية، ثم ان منع استيراد البضائع اليهودية للبلاد العربية يتفق تماماً مع سياسة هذه البلاد ومصلحتها المباشرة(١٤٨).

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، أوضح كميل شمعون أن وزير الخارجية البريطانية، «بيفن»، ألقى خطاباً في مجلس العموم البريطاني(١٤٩)، أشار فيه إلى أن القضية لن تكون قضية إنشاء دولة يهودية بل وطن قومي لليهود. وقد أبرق كميل شمعون من لندن إلى الحكومة اللبنانية وطلب منها أن تنصح الصحف اللبنانية بألّا تهاجم خطاب بيفن مهاجمة عنيفة قبل أن يصل نصه الكامل الى الحكومة. ورأى شمعون أن خطاب بيفن خطاب واقعي وجريء، وأنه كان عليه مواجهة الوعود التي قطعها حزبه العمالي لليهود لإنشاء دولة لهم في فلسطين. كما أن الحكومة البريطانية كانت تواجه ضغط الحكومة الأميركية والكونغرس الأميركي، من الناحية السياسية والاقتصادية، وذلك لفتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين على مصراعيه. ورأى شمعون أيضاً أن خطاب بيفن يتضمن أفكاراً مناقضة تماماً لحقوق العرب في فلسطين، ولأمانيهم العادلة فيها، وأول هذه الأفكار مسألة مواصلة الهجرة اليهودية على أساس (١٥٠٠) يهودي في الشهر، وإن ذلك يؤلف مخالفة خطيرة لنص الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ الذي قضى بتوقف الهجرة، إذا ما تجاوز عدد المهاجرين (٧٥) ألفاً، ولا يقبل بأية هجرة جديدة إلا بموافقة العرب. واعتبر شمعون

* عوني عبد الهادي (؟ ـ ١٩٧٠) أحد كبار المشاركين في القضية الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين، عمل في باريس ضد حركة التتريك وساهم في قيام الثورة العربية عام ١٩١٦، وكان عضواً في الوفد العربي في مباحثات مؤتمر فرساي ١٩١٩. في عام ١٩٤٨ أصبح وزير الأردن المفوض في مصر، وفي أواخر حياته كان رئيساً للجنة القانونية في جامعة الدول العربية.

أن استمرار الانتداب البريطاني في فلسطين يعتبر مخالفاً لشرعة الأمم المتحدة، ورأى أن فلسطين ستحرم سنين طويلة من استقلالها، «لا بخطيئة أهلها، بل بسبب سياسة خارجية سهّلت، بل سبّبت دخول عنصر غريب إلى هذه البلاد، بل عنصر معاد لها، فهدمت وحدتها القومية»(١٥٠).

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، عقد اجتماع في منطقة عاليه اللبنانية بين رئيسي الجمهورية في لبنان وسوريا ورئيسي الوزراء، وعدد من الوزراء في البلدين، وقد ناقش المجتمعون القضية الفلسطينية على ضوء ما عرضه «بيفن»، واتفقوا على اتخاذ موقف موحد حيالها وعلى إعلام ممثليهم في مجلس جامعة الدول العربية وبقية ممثلي الدول العربية بالقرار المشترك. كما أن رئيس الجمهورية اللبنانية استدعى الوزير البريطاني المفوض ت. شون (T. Shone) للبحث معه في تصريحات بيفن، وإعلامه بالموقف اللبناني(١٥١). وبالرغم من موقف لبنان المؤيد للقضية الفلسطينية فإن الحكومة اللبنانية استمرت من جهتها في معاملتها الجيدة لليهود في لبنان، فسمحت لمدارس الأليانس (L'Alliance) وسواها من المدارس اليهودية، بالعمل وبمتابعة تدريس العبرية، حتى ان قانون المقاطعة للبضائع الصهيونية وللتجار الصهيونيين الذي أعلنته الجامعة العربية، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، لم يؤثر مطلقاً على الوضع الاقتصادي ليهود لبنان(١٥٢). بل أكثر من ذلك فقد كان اليهود في لبنان يسيطرون على بعض المؤسسات المصرفية والمالية التي كانت تتزايد بمرور السنين ومنها: بنك يعقوب صفرا الذي أصبح يعرف باسم بنك الاعتماد الوطني، وبنك خضوري زلخا وصاحبه يهودي عراقي، وأصبح يعرف باسم الشركة المصرفية اللبنانية.

ويبدو أن المال الصهيوني واضطراب الوضع في فلسطين والمنطقة قد دعَوَا بعض الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين إلى بيع ممتلكاتهم في فلسطين، وقد أكد ذلك تقرير سري موجه إلى الهيئة العربية العليا لفلسطين. فبعد أن أشار إلى أن أحمد المارديني وإخوانه (سوريين) باعوا ممتلكاتهم لليهود منذ عام ١٩٣٧، في قرية قدس في قضاء صفد، أوضح التقرير أنه في عام ١٩٤٥ باع علي بزي (لبناني من بنت جبيل) (٥½) قيراط وهو جميع ما يخصه في هذه القرية لليهود(١٥٣). غير أن قضية بيع هذه الأراضي من قبل آل بزي بدأت تتفاعل في الأوساط الفلسطينية منذ عام ١٩٤٥ إلى أواخر عام ١٩٤٦ حيث نشرت الصحف اللبنانية والفلسطينية تفاصيل عن هذه القضية، الأمر الذي دعا علي بزي، وهو عضو حزب النداء القومي في لبنان، إلى إرسال كتاب إلى رئيس الحزب في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ أشار فيه إلى أن ملكية الأراضي في قرية قدس في المالكية، قضاء صفد، ليست له وإنما لبعض أقاربه من آل بزي، وأنه سعى كثيراً لئلا تباع هذه الأراضي للصهيونيين، وعرض الأمر على لجنة صندوق الأمة في صفد، كما تفاوض مع أحمد حلمي

باشا، غير أن حلمي باشا أوضح له وللملاكين أنه لا يملك مالاً لشراء الأراضي منهم، وعند ذلك توجهوا فوراً «وأتموا الصفقة مع اليهود رغمًا عني، ولست أملك أي سلاح قانوني استطيع به أن أوقف البيع إذ لست ملاكاً معهم في هذه البلدة، بل انني عندما تمنعت لجنة صندوق الأمة عن مشترى حصة آل بزي بدافع الخلاف على الكثير منها تعهدت للجنة أنني مستعد أن أدفع لها من مالي الخاص وأرهن أملاكي في لبنان إذا خسروا الدعاوى المعلقة...» وأشار أخيراً إلى أنه طالما لم يتم تسجيل الأراضي المباعة لليهود، فإنه على استعداد لبيع جميع ما يملك «وأساهم به في هذه القضية القومية»(١٥٤).

وفي الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية تمر بمثل هذه الأخطار الداخلية، كانت الأخطار الخارجية تتزايد عليها بواسطة القوى الأميركية والبريطانية والصهيونية العالمية، التي ساعدت على تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها، وتدريب ألوف الصهيونيين تدريباً عسكرياً في معسكرات بريطانيا. مما ساعد على إرساء أسس الدولة اليهودية، مع العلم أن اليهود كانوا يعلنون أن الاجراءات الضرورية للتخلص من الانكليز سيجري اتخاذها(١٥٥). والأمر الملاحظ أيضاً أنه بينما كان الصهيونيون يتدربون علانية في فلسطين، كان الفلسطينيون غير قادرين على ذلك، بل كانوا يتجهون سراً إلى سوريا للتدريب على السلاح وشراء الأسلحة وتخزينها في مستودعات سرية في سوريا ولبنان وفلسطين(١٥٦). وكانت منطقة جنوب لبنان، ومدينة صيدا تحديداً، وبعض مناطق بيروت مناطق لتخزين الذخيرة والسلاح الفلسطيني. ولكن الحقيقة التي لا بد أن نذكرها هي التفاوت الواضح بين إمكانيات الصهيونيين، والدعم المتوافر لحركتهم أميركياً وأوروبياً وصهيونياً، وبين إمكانيات الفلسطينيين وضآلة الدعم العربي المتوافر لهم. وكلما مرت الأعوام تبين مدى هذا التفاوت بين القوى الصهيونية والقوى الفلسطينية، كما أن الأعوام المقبلة ستظهر مدى الاستعداد الصهيوني والدولي ومدى التخاذل العربي(١٥٧).

---

(١) النهار، ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، العدد ٢٧٧٧.

(٢) البيرق، ٨ ـ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، العدد ٣٧٨٥؛ النهار، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، العدد ٢٧٨٩.

(٣) J.C.Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956*, Vol. I, p. 213.

(٤) *Arab world*, 13 May 1943. أنظر أيضاً: لوكاز هيرزويز، ص ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٨ و ٤٠٩. أنظر أيضاً عن هجرة الأطفال اليهود إلى فلسطين: Kessing's, *C.A. 1940-1943, Vol. IV pp. 5601-5602*

(٥) أنظر: *New York Times*, 2 Nov. 1943; 2 Nov. 1938

(٦) النهار، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، العدد ٢٨٠٢.

(٧) محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٧٨.

(٨) الفريق نوري السعيد، مذكرة «الكتاب

الأزرق، ١٩٤٣ (سري ليس للنشر)، نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ت/ III، وثيقة رقم (٢).

(٩) محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ص ١١٨ ــ ١١٩.

(١٠) أنظر: *Zionist Review*, 3-4 April 1941.

(١١) الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٢٠٩.

(١٢) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٩٠ و ٩١.

(١٣) الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

(١٤) النهار، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٤، العدد ٢٨٥٢.

(١٥) النهار، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٤، العدد ٢٨٥٤.

(١٦) المصدر نفسه؛ أنظر أيضاً حول الموقف الأميركي: *Jewish Agency*, pp. 224, 232.

(١٧) British Legation in Beirut to F.O. 29 March 1944, No. E 2396 in *F.O.* 371/40301/89

(١٨) أنطون سعادة، «مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١ ــ ١٩٤٩»، ص ٨٣ نقلاً عن صحيفة الزوبعة، ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٤، العدد ٧٧.

(١٩) *Le Jour*, 15 Jun. 1944.

(٢٠) F.O. to British L.B. 20 Jun. 1944, No. E 3464, in *F.O.* 371/40301/89.

(٢١) من محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٤، ص ٥٦٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٦٥.

(٢٣) أنظر: النهار، ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٤، العدد ٢٩٤٦؛ أنظر أيضاً: محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ص ١٣٧.

(٢٤) من محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٤، ص ٥٦٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٦٦.

(٢٦) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٥٩٠.

(٢٧) أنطون سعادة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

(٢٨) من تقرير مغفل التوقيع عن قضية أراضي قرية قدس مؤرخ في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. نقلاً عن، وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ج I/٣ وثيقة رقم (٢٣).

(٢٩) أنظر: كراس ميثاق جامعة الدول العربية، ص ٨، ١٩، أنظر أيضاً: حليم أبوعز الدين، سياسة لبنان الخارجية، ص ٦٩ و ٧٠. أنظر أيضاً: *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. I, p. 11.

(٣٠) من محضر الجلسة السابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية، مجموعة جامعة الدول العربية، ص ٦٢ و ٦٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣٢) العمل، ١٠ و ١٩ آب (أغسطس) ١٩٤٤، العددين ١٢٦ و ١٢٧.

(٣٣) العمل، ٧ أيلول (سبتمبر) و ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، العددين ١٢٩ و ١٣٦.

(٣٤) النهار، ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، العدد ٢٩٩٨.

(٣٥) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ــ ١٩٦٠، ج ٢، ص ١١٠.

(٣٦) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤. نقلاً عن: وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

(٣٧) من مذكرة رئيس اتحاد الأحزاب محمد جميل بيهم (بيروت) إلى الرئيس الأميركي روزفلت (واشنطن) بواسطة الوزير الأميركي المفوض في بيروت في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. نقلاً عن: وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية.

(٣٨) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. I, p. 61.

(٣٩) من رسالة توفيق صالح الحسني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ أيلول

(سبتمبر) ١٩٤٤. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧، الملف ٦.

(٤٠) من رسالة اميل الغوري (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤١) كميل شمعون، مراحل الاستقلال ــ لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية ــ ص ٩٠، ٩٦ و ٩٧.

(٤٢) أنظر: محمد جميل بيهم، واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين، ص ٢٤ و ٢٥.

(٤٣) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٠٠، ١٠١ و ١٠٢.

(٤٤) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. 11, p. 224.

(٤٥) حليم سعيد أبوعز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦، ٢٧ و ٢٨.

(٤٦) أنظر: J.B. Schechtman; *op.cit*, p. 173; S. Landshut, *Jewish communities in the Moslem Countries of the Middle East*, p. 54...

(٤٧) من رسالة الدكتور عبد الجبار جومرد (باريس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥، نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٢.

(٤٨) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ و ١٤٠.

(٤٩) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. II, p. 225.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢ و ١٤٣.

(٥١) أنظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ١٨/د ٢/ ج ١٤/ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥.

(٥٢) الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٢٣١.

(٥٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٢، ص ١٣٣ و ١٣٤؛ أنظر أيضاً: حليم سعيد أبوعز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٥٤) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى الوزير الأميركي المفوض ودسورث (بيروت) في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥. نقلاً عن ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، وعن مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية، أنظر أيضاً تصريح روزفلت في *Cahiers de L'O.C.* Vol. II, p. 226.

(٥٥) J.C. Hurewitz; *op.cit.*, Vol. I, p. 210.

(٥٦) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام (القاهرة) في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٥. نقلاً عن ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية من مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، وعن مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية.

(٥٧) النهار، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٥، العدد ٣٠٨٨.

(٥٨) النهار، ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٥، العدد ٣٠٩٣.

(٥٩) أنظر: *Cahiers de L'O.C.* Vol. II, p. 228, *New York Times*, 2 March 1945

(٦٠) أنظر: J.C.Hurewitz; *op.cit.*, Vol. I. p. 213

(٦١) *Ibid*, p. 214

(٦٢) *Le Jour*, 19 April 1945

(٦٣) أنظر رسالة فؤاد أباظة (القاهرة) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٤.

(٦٤) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠، ١٨٢ و ١٨٣.

(٦٥) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى رئيس الوزراء اللبناني عبد الحميد كرامي في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ نقلاً عن: ملف اتحاد الأحزاب من مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٦٦) العهد، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٥.
(٦٧) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٥٠ و ١٥١.
(٦٨) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤؛ ٢٢٩.
(٧٠) الهدف، ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٥.
(٧١) محمد جميل بيهم، فلسطين أندلس الشرق، ص ١١٦ و ١١٧.
(٧٢) النهار، ١٧ تموز (يوليو) ١٩٤٥، العدد ٣١٥٩.
(٧٣) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠؛ ٢٣١؛ ٢٣٦؛ ٢٣٨و٢٣٩.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٧٦) النهار، ٩ آب (أغسطس) ١٩٤٥، العدد ٣١٧٤.
(٧٧) *Arab World*, 13 Aout 1945
(٧٨) كميل شمعون مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.
(٧٩) *Times*, 14 Aout 1945
(٨٠) كميل شمعون مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.
(٨١) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى رئيس الوزراء اللبناني في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥. نقلاً عن ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية من مجموعة جامعة بيروت العربية.
(٨٢) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.
(٨٣) *Le jour*, 26 August 1945
(٨٤) *Ben Gurion looks Backs*, p. 140
(٨٥) من رسالة الحزب العربي الفلسطيني (القدس) إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥. من وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.
(٨٦) Keesing's, *Contemporary Archives*, *1943-1945*, vol. V, pp. 7560.
(٨٧) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨؛ *Times*, 17 August 1945 وانظر أيضاً: *Cahiers de l' orient Contemporain*, vol. 111, p. 574, 504
(٨٨) من رسالة أنيس الصغير (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٤٥. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢٦.
(٨٩) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) إلى الجنرال ديغول De Gaulle (باريس) بواسطة المفوض الفرنسي في بيروت، في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥. من وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.
(٩٠) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩ و ٢٦٠.
(٩١) أنظر رسالة الدكتور عبد الجبار جومرد (باريس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٥.
(٩٢) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، ج ٢، ص ١٦٨، سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص ٨٧؛ وأنظر أيضاً: *Cahiers de l'orient Contemporain*, vol. 111, p. 601, Paris 1945
(٩٣) عبد الرحمن بكداش العدو، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥ و ٦٦.
(٩٤) من رسالة سكرتير الجبهة العربية (يافا) إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٥. نقلاً عن: محمد جميل بيهم، رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٥.
(٩٥) من رسالة أحمد حلمي باشا (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥ نقلاً عن: محمد جميل بيهم، رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٩٨.
(٩٦) من محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب

اللبناني، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٠٠ و ٥٠١.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٠٢.
(٩٨) المصدر نفسه، ص ٥٢٠ و ٥٢١.
(٩٩) من التعميم رقم (٨٠) الصادر عن رئيس الوزراء سامي الصلح في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، في وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية؛ أنظر أيضاً: النهار، ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣١٩٦.
(١٠٠) النهار، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣١٩٥.
(١٠١) المصدر نفسه.
(١٠٢) J.B.Schechtman; *op.cit.*, p. 155.
(١٠٣) النهار، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢٠١.
(١٠٤) أنظر: محمد جميل بيهم، فلسطين أندلس الشرق ١٩١٧ ـ ١٩٤٥، ص ٧٤.
(١٠٥) من التعميم، رقم (٨٥) الصادر عن رئيس الوزراء سامي الصلح في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ نقلاً عن: وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.
(١٠٦) النهار، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣١٩٣.
(١٠٧) النهار، ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢٠٣.
(١٠٨) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية إلى رئيس الوزراء سامي الصلح في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. نقلاً عن ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، من مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية. (غير مصنّفة).
(١٠٩) من مسودة رسالة رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية إلى رئيس الوزراء (بدون تاريخ) نقلاً عن المصدر نفسه.
(١١٠) النهار، ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢٠٥.
(١١١) *Le Jour*, 26 sept. 1945
(١١٢) من محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، ص ٥٢٥.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.
(١١٤) المصدر نفسه، ص ٥٢٦ و ٥٢٧.
(١١٥) *Cahiers de L'orient Contemporain*, vol. III, p. 585
(١١٦) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٦٥؛ انظر أيضاً نص الخطاب في: النهار، ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٥؛ أنظر أيضاً: *Cahiers de L'o. c.* vol. III, p. 586.
(١١٧) أنظر: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٦٧ و ١٦٨.
(١١٨) كميل شمعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨ و ٢٦٩.
(١١٩) النهار، ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٣.
(١٢٠) أنظر: رسالة مدير الغرفة التجارية (يافا) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. نقلاً عن: محمد جميل بيهم، رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٧.
(١٢١) النهار، ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٥.
(١٢٢) المصدر نفسه.
(١٢٣) للمزيد من التفصيلات أنظر: المصدر نفسه.
(١٢٤) *Cahiers de L'orient Contemporain*, vol. III, p. 586; Keesing's *C. A. 1943-1945*, vol. V, p. 7561.
(١٢٥) للمزيد من التفصيلات أنظر: محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، ص ٥٦٦ ـ ٥٧١.
(١٢٦) من محضر الجلسة الرابعة عشر لمجلس النواب اللبناني، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، ص ١٦٨ و ١٦٩.
(١٢٧) من مطالب «لجنة مكافحة تهريب

الصهيونية» نقلاً عن: **النهار**، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٨.

(١٢٨) علي ابراهيم عبده، خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ نقلاً عن:

The Jewish Agency; *The Jewish case before the Anglo-American Committee of inquiry on Palestine*, pp. 378 and 379.

(١٢٩) *Cahiers de L'O.C.* Vol. 111, p. 618

(١٣٠) من بيان «الشباب اليهودي اللبناني» نقلاً عن: **النهار**، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٨.

(١٣١) **المصدر نفسه**.

(١٣٢) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. 111, p. 586

(١٣٣) **النهار**، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٨.

(١٣٤) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٧٣.

(١٣٥) *Cahiers de L'Orient Contempo rain*, Vol. III, p. 587.

(١٣٦) **العمل**، ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) و ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، العددين ١٧٨ و ١٨٣.

(١٣٧) كميل شمعون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٦. أنظر أيضاً:

New York Times, 2 March 1945, Keesing's *Contemporary Archives, 1943-1945*, Vol. V, p. 7561, R. John, S.Hadawi; *The Palestine Diary 1945-1948*, Vol. II, pp. 1-21.

(١٣٨) أنظر: **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**. ق ١١/د ٢/ج ٥ / تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(١٣٩) من قرارات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى دول الحلفاء بواسطة الوزراء المفوضين (بيروت) في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ من **وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية**.

(١٤٠) من قرارات اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) إلى أمين عام جامعة الدول العربية (القاهرة) في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، **المصدر نفسه**.

(١٤١) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٧٨.

(١٤٢) علي ابراهيم عبده، خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.

(١٤٣) من رسالة مختار مخيش (واشنطن) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥. نقلاً عن، **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧**، الملف ٦، ص ٤٥.

(١٤٤) من كتاب اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى الغرف التجارية العربية، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥. **من وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية**.

(١٤٥) **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**. ق ٩/د ٢/ج ٢/٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(١٤٦) خيرية قاسمية (اعداد)، **عوني عبد الهادي: أوراق خاصة**. هامش، ص ١٣٨.

Cahiers de L'Orient Contemporain, Vol. III, p. 604.

(١٤٨) عوني عبد الهادي: أوراق خاصة. **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٧.

(١٤٩) أنظر: *Cahiers de L'O.C.* Vol. III, p. 566-567, *Arab world*, 13 Nov. 1945, *Keesing's Contemporary Archives*, 1943-1945, Vol. V, p. 7561.

(١٥٠) كميل شمعون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

(١٥١) *Cahiers de L'O.C.* Vol. III, p. 589, 604

(١٥٢) علي ابراهيم عبده، خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(١٥٣) من تقرير مغفل التوقيع عن قضية أراضي قرية قدس مؤرخ في الأول من كانون الأول

(ديسمبر) ١٩٤٦ نقلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ج I/٣ وثيقة رقم (٢٣).

(١٥٤) من مذكرة علي بزي إلى رئيس حزب النداء القومي في بيروت في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ج I/٣ وثيقة رقم (٢٤).

(١٥٥) *New York Times*, 21 May 1946.

(١٥٦) هاني الهندي، **جيش الانقاذ**، ص ١٨.

(١٥٧) للمزيد من التفصيلات عن القوات الصهيونية في فلسطين أنظر:

Cahiers de L'Orient Contemporain, Vol. III, pp. 564-565.

الفصل الثالث

موقف لبنان من تطورات القضية الفلسطينية ودوره في حرب فلسطين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨

١ ـ قضية فلسطين بين تيار الدولة المارونية والصهيونية وبين التيار العروبي ١٩٤٦

كان اليوم الأول من عام ١٩٤٦ يوم النشاط الصهيوني، ذلك أن شبكات تهريب اليهود استمرت في نشاطها بتهريبهم من لبنان إلى فلسطين، بل، وصل بها الأمر حداً أدّى إلى اختطاف أبناء اليهود، اما بالاتفاق مع ذويهم أو رغمًا عنهم. وقد كانت دائرة الأمن العام اللبناني تتلقى الشكاوى من بعض اليهود اللبنانيين بسبب فقدان أولادهم، فتبدأ هذه الدائرة بالتحقيق، وإذا كررت عليهم بعض الأسئلة حاولوا التنصل من الجواب وتوقفوا عن الشكوى. ويبدو أن هذا الأمر أدخل الريبة في نفوس المسؤولين «فبثوا العيون والأرصاد حتى توصلوا إلى اكتشاف عصابة صهيونية عرفوا بعض عمالها في بيروت ومنهم مديرة مدرسة الأليانس الآنسة سارة، وإبراهيم زاكي بواب المدرسة، فقبض عليهما بالجرم المشهود. وبعد التحقيق تبين أن لهما شركاء أجانب، فأصدرت بحقهم أوراق توقيف غير موقت». كما تبين أن عدد الأطفال المهربين بلغ نحو ٦٥ طفلاً بين فتى وفتاة من لبنان وسوريا، ولما سئل ذووهم عما يعرفون عن أبنائهم، أجابوا بأنهم كانوا يشكون للدوائر المختصة عندما يشعرون بفقدانهم، فلا تمضي بضعة أيام حتى ترد عليهم رسائل من بعض الهيئات الصهيونية في فلسطين تطمئنهم عنهم، وفيها أنهم دخلوا «أرض الميعاد» وهم سالمون وفي الرسائل بعض خطوطهم وبعض صور لهم، فكان الأهالي يتوقفون عن ملاحقة شكواهم اما خوفاً من الانتقام واما اطمئناناً إلى وجود أولادهم[١].

ويظهر أن الهدف الحقيقي من خطف الأطفال اليهود من لبنان وسوريا وتهريبهم إلى فلسطين كان للضغط على ذويهم للحاق بهم، ولإيجاد قوة فتية يهودية في فلسطين تساعد القوى الصهيونية في تشكيلاتها العسكرية.

وفي هذه الفترة كان النفوذ الصهيوني لا يزال قوياً في الأوساط الحكومية وفي الدوائر الرسمية، ومنها إذاعة راديو الشرق من بيروت الموالية للصهيونية، فقد أرسل رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية رسالة إلى رئيس الوزراء سامي الصلح أشار فيها إلى أن راديو الشرق تعرض في إذاعته إلى مقاطعة البضائع الصهيونية في لبنان «وعلق على ذلك بأن الأوساط الاقتصادية تشجب هذه المقاطعة وتنتقدها ورد هذا الأمر إلى أسباب واهية، إنما القصد منها على ما بدا للسامعين جعل لبنان يقف موقفاً شاذاً من المقاطعة التي اتفق العالم العربي عليها»(٢). ثم اقترح رئيس اتحاد الأحزاب عرض القضية على مجلس الوزراء وتعيين رقيب من قبل الحكومة على ما تذيعه الإذاعة.

وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، أثار النائب كاظم الخليل في المجلس النيابي موضوع مقاطعة البضائع الصهيونية، ووجه تساؤلاً إلى الحكومة عن الإجراءات التي اتخذت بهذا الصدد، قائلاً: «... وأنا أصرح علانية الآن أن هذه التدابير لم تتخذ؛ فالبضائع الصهيونية لا تزال تدخل إلى لبنان مثل أي وقت آخر، بل أكثر من قبل، والموظفون الذين يراقبون الحدود لم يتلقوا أي أمر بمنع دخول البضائع الصهيونية. ولقد اطلعت على هذه التدابير فعلمت بأن الرخص التي أعطيت في الماضي سيبقى مفعولها مستمراً، والعقود التي عقدت مع الشركات ستستمر كذلك وتنفذ فيمكن بكل وقت أن تعقد هذه العقود وأن تحمل تاريخاً سابقاً لتاريخ عقدها، فهذه الاستثناءات تحد من المقاطعة، مقاطعة تامة كما هو المفروض. لذلك أرى وقد مر خمسة عشر يوماً على قرار الجامعة العربية والبضائع الصهيونية لا تزال تدخل البلاد بكميات أوفر. ان هذا معناه أننا لم نقاطع البضائع الصهيونية». وأضاف النائب الخليل بعض المعلومات عن عمليات التهريب، فأشار إلى أن الموظفين اللبنانيين محظور عليهم تفتيش السيارات العسكرية المتجهة إلى فلسطين، بينما الموظفون الفلسطينيون يفتشون هذه السيارات كيفما شاؤوا «وكثير من الصهيونيين يذهبون إلى فلسطين بتلك السيارات وهم يرتدون الألبسة العسكرية، فنرجو الحكومة اللبنانية أن تضع شرذمة من الجيش اللبناني على الحدود لأن هناك عصابات منظمة، عصابات تأخذ البضاعة من لبنان إلى فلسطين ثم تعود ببضاعة من فلسطين إلى لبنان. إنها تجارة دائمة مستمرة يومياً والحدود مفتوحة ولا مراقبة ولا تفتيش فأرجو الحكومة الكريمة أن تحترم تعهداتنا وأن تضع قرارات وأنظمة». وقد أوضح رئيس الوزراء للنائب الخليل «أن قرار الجامعة العربية قد نفذ بحذافيره، وأعطيت الأوامر بوجوب المحافظة على أحكامه، و[أن] الدوائر المختصة بدأت بالمقاطعة بصورة فعالة. وكنت أود من حضرة النائب أن يبين لي أسماء الأشخاص الذين يتعاطون التهريب ومن هم رجال هؤلاء العصابات؟»(٣).

وفي هذه الأثناء أيضاً، وصلت إلى بيروت لجنة التحقيق البريطانية ـ الأميركية (Anglo-American Commission) التي اختارها الرئيس الأميركي «ترومن» للاطلاع على

الأوضاع في فلسطين ولتحديد السياسة الأميركية حيال مشكلتها(٤). وبعد اجتماع رئيس الوزراء سامي الصلح في شباط (فبراير) ١٩٤٦ بأعضاء اللجنة تبين له أنهم يؤيدون الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقال لهم: «إنني أنصحكم يا سادة أن تتعلموا قبل مغادرة لبنان ولو كلمة عربية واحدة، كي تريحوا وجدانكم من هذا التحيز نحو اليهود. فرحبوا بذلك ترحيباً حاراً. وسألوا كيف يبدأون فقلت قولوا معي: فلسطين عربية خمس مرات، فرددوا ذلك. وهنا قال المندوب الأميركي: أؤكد لك أن فلسطين لن تكون عربية ولا يهودية»(٥). كما أبرز وزير الخارجية، حميد فرنجية، موقف لبنان موضحاً للجنة التحقيق الانكلو ـ أميركية «أن لبنان اجتاز مرحلة قلق واضطراب من جراء أماني الصهيونيين القومية لأن تحقيقها يشكل خطراً داهماً على لبنان، سواء من الوجهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد كان الشعب اللبناني وما يزال في مقدمة الشعوب التي تعطف على المضطهدين بقطع النظر عن العنصر والدين. ولكن العطف على اليهود كشعب مضطهد لا يعني استعداد لبنان للتسليم بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود»(٦).

وفي ٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦، ناقش بعض النواب في المجلس النيابي قضية فلسطين، وقد أوضح النائب جورج عقل أن العاصمة بيروت ستضرب في ٧ شباط (فبراير) إظهاراً لغضبة لبنان على القرار الذي أباح استئناف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على أساس ١٥٠٠ صهيوني في الشهر فقال: «أيها السادة انني لا أرى في الإضراب ما يكفي، لأنني أريد أن يعالج لبنان، وكل بلد من البلدان العربية، قضية فلسطين بصورة عملية، وقد آن لنا، كما آن لجميع الدول العربية والجامعة العربية أيضاً التي توسمنا على يدها الخير، أن نواجه الحوادث دون أن نتهيب. فالدولة التي أباحت الهجرة هي التي تفرضها بسلاحها، وهي الدولة التي لا تزال تفرض انتدابها على هذا القطر العربي... ان فلسطين بلد عربي يسكنه شعب عربي له الحق بأن يقرر مصيره ولكنهم يريدون أن يفرضوا عليه مصيره ويفرضوا كذلك انتدابهم». وعن استقلال فلسطين أضاف النائب عقل: «أتساءل ويجب أن يتساءل كذلك معالي وزير الخارجية الغائب الآن في لندن، فتثار قضية فلسطين في مجلس الأمم المتحدة على أساس نقطتين بارزتين:

١ ـ إلغاء الانتداب واعتبار فلسطين قطراً عربياً مستقلاً.

٢ ـ منع الهجرة الصهيونية.

وأضاف النائب عقل:

«وبينما هناك لجنة تستمع إلى هذا وذاك وهي تبحث مسألة فلسطين نراهم قد جاؤوا وانتقصوا ما تضمنه الكتاب الأبيض. ان من الدول العربية من لا تسمح لها ظروفها بأن تواجه الدولة التي أيدت الهجرة الصهيونية فعلى لبنان أن يتولى هذا الأمر»(٧). ثم انتقد النائب عقل بريطانيا لأنها تنقض المبادىء في فلسطين.

هذا وقد عقب النائب صائب سلام على كلمة النائب عقل بأنه لم تخل جلسة من جلسات المجلس النيابي في الأشهر الأخيرة من صرخة مدوّية من أجل فلسطين: «وما كنا لنردد إلا الشعور اللبناني العام» ومما قاله أيضاً: «أريد أن أشير إلى شيء قاله الزميل جورج عقل على انفراد لبنان بالعمل في سبيل فلسطين، واعتقد أن ليس هناك ظروف تمنع الدول العربية الباقية من الاشتراك بهذا العمل، فقد كنت في مصر منذ مدة وجيزة ووجدت أن الجميع متفقون على الخطة الموحدة للعمل في سبيل فلسطين، ولا يتوخون في العمل المشترك إلا قوة لعملهم، وهم يبحثون السبل التي يجب اتباعها في الجامعة العربية كمجموعة وليس كبلاد منفردة». وعن موقف الدول العربية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين أوضح النائب سلام أنه «بمناسبة فتح أبواب الهجرة لألف وخمسمئة يهودي كل شهر إلى فلسطين، أذكر هنا أن بريطانيا العظمى استشارت كل دولة عربية بمفردها، وطلبت إليها أن تبدي رأياً منفرداً في الموضوع فرفضت الدول العربية جميعها هذا الطلب وفضلت أن تجيب برأي موحد. ويبحثون اليوم في مصر السبل الفعالة لمقاطعة البضائع الصهيونية، لأنها بيت القصيد، فقد أتينا إلى دور يجب فيه أن نعمل لمساعدة فلسطين ورفع الحيف عنها، فمقاطعة البضائع الصهيونية تنفذ بدقة ويشترك فيها لبنان بكل دقة»[8].

هذا وقد قدم النائب أديب الفرزلي اقتراحاً للرئاسة يرمي إلى الاحتجاج على قرار السماح بهجرة ١٥٠٠ صهيوني إلى فلسطين وتأييد سياسة الجامعة العربية في ما يختص بفلسطين. فما كان من النائب جورج عقل إلا أن اقترح إبدال كلمة احتجاج بكلمة استنكار. أما وزير المالية فقد أوضح بأنه يصرح باسم الحكومة بأنها اتخذت الإجراءات اللازمة سواء لدى الجامعة العربية أم لدى وفدها في لندن، وأنه إذا صدق المجلس على اقتراح الزميل الفرزلي فإن الحكومة ترتاح إليه كل الارتياح. وبعد أن طرح رئيس مجلس النواب الاقتراح على التصويت نال الموافقة النيابية بالإجماع، غير أنه في هذه اللحظة ــ كما جاء في محضر الجلسة ــ خرج من قاعة المجلس كل من النواب: يوسف كرم، يعقوب الصراف وعادل عسيران؛ مما دعا رئيس المجلس للقول «إنني متأسف لرفع الجلسة لأن النصاب قد فقد بسبب خروج ثلاثة أعضاء من القاعة»[9].

والحقيقة أنه في الوقت الذي كان فيه المجلس النيابي بل لبنان الرسمي ينشط رسمياً وإعلامياً لدعم القضية الفلسطينية فإنه كان لا يزال مقصراً حيال النشاط الصهيوني، فقد استمر تهريب اليهود إلى فلسطين من بيروت وحلب ودمشق، وبلغ عدد اليهود المهربين في هذه الفترة ٢٩ يهودياً وذلك بمساعدة عصابة لبنانية مهمتها التهريب، إلى أن تم أخيراً اعتقال أفرادها على الحدود الجنوبية[10].

وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت الحكومة اللبنانية مذكرة حددت فيها موقفها من الوضع القائم على الحدود بين لبنان وفلسطين. ففي ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦ أرسلت

وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة إلى المفوضية البريطانية في بيروت أعلمتها فيها عن إصدارها مذكرة خاصة بمنطقة الحظر (Forbidden Zone) بين لبنان وفلسطين، وأكدت فيها أن الحكومة اللبنانية عازمة على محاربة كل نشاط عدائي عبر الحدود. وفي ٢٦ شباط (فبراير) أرسل الوزير البريطاني المفوض شون (Shone) تقريراً من بيروت إلى وزارة خارجيته في لندن وإلى السير آلان كونينغهام (Alan Cunninghom)، المندوب البريطاني العام في فلسطين، ضمنه نسخة من المذكرة اللبنانية المشار إليها، مشيراً فيه إلى محتويات المذكرة طالباً إعلامه عن الجواب الذي يمكن أن يعطيه بهذا الخصوص للحكومة اللبنانية[11].

وبالفعل، جاء الرد في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٦ من حكومة فلسطين في القدس إلى المفوضية البريطانية في بيروت التي سلمته بدورها لوزارة الخارجية اللبنانية وقد ارفقت به اتفاقية الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية الصادرة عن السلطات البريطانية والفرنسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١.

وقد تضمن الرد معلومات عن أوضاع الحدود بين فلسطين ولبنان، مشيراً إلى أنه سبق أن تم تعيين هذه الحدود بواسطة السلطات البريطانية والفرنسية في عامي ١٩٤٠ ــ ١٩٤١. وفي الرد تفصيلات وافية حول هذه الحدود، وفيها شرح لعمليات استيطان الأراضي بإرادة حكومة فلسطين بما فيها إقامة ٨ بلدات على الحدود و١٠٦ بلدات تجاوزتها بمساحة ٤٠ كلم[12]. وفي ٣٠ آذار (مارس) وصل إلى بيروت رد آخر من حكومة فلسطين سلمه شون (Shone) إلى وزارة الخارجية اللبنانية، واعتبره الرد الأخير، ومؤداه أنه ليس لحكومة فلسطين رغبة بترك أي مقدار من الذي أعطي لها. وهي قادرة على حفظ القانون والنظام في منطقة الحدود، كما أنه ينبغي استعادة نظام عام ١٩٤٢ الذي سبق أن طبق[13].

والحقيقة أن هذه المراسلات الدبلوماسية انما كانت تعبر عن قلق لبنان إزاء النشاط الصهيوني على حدوده، وإزاء نشاط عصابات تهريب اليهود عبر أراضيه إلى فلسطين، التي سبق للسلطات اللبنانية أن اعتقلت عدداً من أفرادها في منطقة الجنوب. ولما كان لبنان الرسمي قد أعلن موقفه أمام لجنة التحقيق الدولية، حيال القضية الفلسطينية، فقد حرص لبنان أيضاً على تأليف وفد لابداء موقفه مع الدول العربية، أمام لجنة التحقيق الأنكلو ــ أميركية التي كانت قد وصلت إلى القاهرة. فاتخذ مجلس الوزراء اللبناني في ٢٥ شباط (فبراير) قراراً بتعيين سامي الخوري، وزير لبنان المفوض في مصر، ومحمد جميل بيهم، رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، لتمثيل لبنان أمام لجنة التحقيق الخاصة بالقضية الفلسطينية[14].

وقبل سفر الوفد اللبناني إلى القاهرة عهدت الحكومة إلى محمد جميل بيهم بكتابة الناحية التاريخية للمفكرة المنوي تقديمها للجنة باسم لبنان. وبعد الانتهاء من إعداد المذكرة المؤلفة من (١٤) صفحة توجه الوفد إلى القاهرة. وذكر بيهم حادثة جرت معه متأثراً ومتألماً من الفكر الرسمي المعادي للقضية الفلسطينية، فعند توجهه وسامي الخوري، وهو شقيق لرئيس الجمهورية، وتقي الدين الصلح مستشار المفوضية لتقديم مذكرة الحكومة اللبنانية إلى لجنة التحقيق، فإذا بالشيخ سامي الخوري يقول لبيهم: «إن شاء الله لا يكون في هذه المذكرة عرب ولا عروبة» فأجابه بيهم مذهولاً: «وكيف لا وفلسطين عربية والذين أخذوا عبء الدفاع عنها هم أصحابها العرب»[١٥].

وبالفعل فقد قدم الوفد اللبناني مذكرته إلى اللجنة في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦، ومما جاء فيها: «إن لبنان يرى في قدوم لجنة التحقيق الانكليزية ـ الأميركية سبيلاً للإعراب من جديد عن وجهة نظره، لافتاً الاهتمام إلى أن من العدل، ومن المنطق السليم أن تواجه اللجنة المحترمة بهذا التحقيق جميع زعماء العرب في فلسطين، المقيمين منهم والمغتربين، كما تواجه زعماء الصهيونية كيما تستطيع أداء مهمتها بروح العدالة والتجرد، وفي جو من الحرية لا إكراه فيه عملاً بمبادىء الديمقراطية». ولوحظ أن المذكرة استعرضت تاريخ فلسطين منذ عهد العبرانيين إذ «أن العبرانيين كانوا حتى الألف الأول قبل المسيح أهل بداوة وعدوان...» وأضافت أن لا حقوق تاريخية أو دينية لهم لامتلاك فلسطين. ثم أشارت المذكرة إلى موقف العرب من دول الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ومدى مساعدتهم لهذه الدول. ومن الناحية الاقتصادية فندت المذكرة إدعاءات الصهيونية القائلة ان المهاجرين اليهود إلى فلسطين كانوا سبباً في تحسين الأراضي الزراعية، إذ أن «أكثر أراضي اليهود سهول ساحلية قابلة للري والزراعات الكبرى، وأكثر أراضي العرب جبلية بعيدة عن أن تتمتع بوسائل الري والمحسنات الزراعية الأخرى». أما فيما يختص بالناحية الاجتماعية والقومية فقد أوضحت المذكرة اللبنانية أنه «تقوم في الهلال الخصيب، الذي احتضن أقدم الحضارات والأديان السماوية، دول تربط بينها روابط القومية الواحدة واللغة الواحدة والتقاليد والعادات والآداب الواحدة. فقيام دولة دينية للصهيونيين في فلسطين، أو تمكين اليهود من إغراق هذا البلد العربي بالكثرة العددية المصطنعة، معناه إدخال عنصر تفرقة وهياج على هذه المجموعة المتجانسة، وأخشى ما يحذره لبنان وسائر البلاد العربية المجاورة هذا التسلل الذي يحذق الصهيونيون أساليبه، فيؤلفون في كل بلد طابوراً خامساً يعد بوسائله المعروفة إلى تفتيت الكيان القومي وتهديم المناعة الأخلاقية...».

ومن الناحية الإنسانية ردت المذكرة على الدعوى الصهيونية التي لا تستند إلى أساس ثابت. «فالصهيونيون يعملون على إنشاء وطن في فلسطين تخلصاً من الضغط والتشريد،

فيضغطون بدورهم على عرب فلسطين لترحيلهم عن وطنهم العريق، الأمر الذي ينافي أبسط مبادىء العدالة الإنسانية». وفي الختام أوضحت المذكرة اللبنانية بقولها ان «اللبنانيين الذين تربطهم بفلسطين الروابط الجغرافية والتاريخية وأواصر القرابة، فضلاً عن شعورهم الخاص نحو فلسطين، يجدون أن ما يمكن أن يحيط بفلسطين من أخطار يهدد مصيرهم أيضاً سواء أكان ذلك في الشؤون السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية. وقد برهن ربع القرن المنصرم، للبنانيين بشكل محسوس، على أن الخطر الصهيوني قد مد أصابعه إلى الأراضي اللبنانية، كما أنه حاول أن يطغى على الأسواق التجارية فيها. فنحن في لبنان إذ ندافع مع أخواننا العرب، عن فلسطين العربية، إنما نقوم بذلك بدافع من المصلحة المشتركة وباعث من القومية الواحدة»[١٦].

والحقيقة أن هذه المذكرة اللبنانية تعتبر من أهم المذكرات العربية المقدمة للجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية، وهي تعبر عن الموقف الرسمي من القضية الفلسطينية وان كان واضعو المذكرة هم من الشخصيات غير الرسمية مثل محمد جميل بيهم. غير أن موقف الوزير المفوض سامي الخوري وإهمال الدولة للنشاط الصهيوني وإطلاق الحرية للفئات المعادية للقضية الفلسطينية والمطالبة بإنشاء دولة يهودية ودولة مسيحية، كل ذلك يحدونا لوضع علامات استفهام، وللتوقف أكثر من مرة أمام الموقف اللبناني الرسمي المعلن.

وفي تقدير بيهم أن تقرير اللجنة الذي وضعته بعد أن أنهت زياراتها للقدس وبغداد والرياض ودمشق وبيروت والقاهرة، جاء لصالح الحركة الصهيونية وتأميناً لرغباتها، مطالباً بأن تفتح أبواب فلسطين لليهود، وبإنشاء الوطن القومي اليهودي[١٧].

ونتيجة لتقرير لجنة التحقيق، دعا الملك فاروق ملك مصر إلى عقد مؤتمر عربي، في انشاص في مصر، للدفاع عن قضية فلسطين، كما عقدت جامعة الدول العربية دورة استثنائية في بلودان في سوريا، وأرسلت الأمانة العامة للجامعة مذكرة بتاريخ ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٦ إلى الوزير البريطاني المفوض في دمشق لإبلاغ حكومته احتجاج الجامعة على مقررات لجنة التحقيق معلنة أن الأخذ بتوصيات اللجنة يعتبر عملاً غير ودي موجهاً ضد العرب[١٨]. كما جرت في لبنان وسوريا تظاهرات ضد مقررات اللجنة الأنكلو ـ أميركية[١٩].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر الموقف اللبناني غير الرسمي من القضية الفلسطينية خلال وجود لجنة التحقيق في المنطقة، فقد قدم البطريرك الكسندروس بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس مذكرة إلى اللجنة قال فيها: «... أدلي بشهادتي هذه في قضية فلسطين التي نعتبرها نحن المسيحيين، كإخواننا المسلمين، من أخطر القضايا لأنها ليست قضية طائفة من الطوائف بل هي قضية العرب على اختلاف مللهم، وهي قضية حيوية

ليس لعرب فلسطين وحسب، بل لجميع البلاد العربية». وأضاف مميزاً بين اليهودية والصهيونية: «... واليهود العرب كالمسيحيين العرب يعيشون في البلاد العربية كمواطنين، لهم ما لنا وعليهم ما علينا. فإذا كنا نناهض الصهيونية فلأنها عقيدة سياسية استعمارية تناقض حقوقنا المقدسة، وتخالف أسس مبادىء العدل والإنصاف. إن فلسطين لأهلها العرب، مسلمين ويهوداً ونصارى، لذلك يجب أن تبقى فلسطين لهؤلاء دون سواهم، فهي ليست، ولا يمكن أن تكون للصهيونيين المنتشرين في البلاد الأجنبية» وراح البطريرك الأرثوذكسي يفند في مذكرته دعاوى الصهيونية بقوله: «... ان دعوى الصهيونية لا تستند إلى أساس تاريخي أو ديني صحيح، فإذا وجد فيها حائط المبكى ففيها أيضاً وفوق هذا قبر السيد المسيح والحرمان الشريفان، وإذا سكنها اليهود مدة من الزمن فهي أرض ومسكن النصارى والمسلمين منذ الاف السنين...» أما عن مقترحاته فرأى أنه «يجب أن يوضع حد نهائي لقضية فلسطين فتتوقف الهجرة ويعترف باستقلال فلسطين. وتقام فيها حكومة وطنية تعيش مع شقيقاتها الحكومات العربية بإخاء وتضامن في سبيل الخير العام والأمن والسلام، وفي خدمة المبادىء الدينية الصحيحة التي يجب أن تسود مدنية العالم اليوم وإلى الأبد»[٢٠].

أما في ما يختص بالموقف الماروني فقد أعلنه المطران أغناطيوس مبارك، مطران أبرشية بيروت، الذي أدلى بتصريح أكد فيه أنه يرحب بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. غير أن صحيفة «النهار» أرادت أن تمحو الآثار السلبية لهذا التصريح، فنشرت شهادة المطران الماروني يوحنا الحاج، رئيس أساقفة دمشق، أمام لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية، وبعد مجاملة الموارنة نشرت «النهار» الخبر تحت عنوان: «هذا صوت الموارنة الصحيح»، نافية أن يكون موقف المطران أغناطيوس مبارك هو الموقف الماروني. هذا وقد جاء في شهادة المطران يوحنا الحاج أمام لجنة التحقيق قوله: «...من الطبيعي أن المسيحيين تحت كل سماء لا يستطيعون أن يتغاضوا عن مصير فلسطين، فكيف بمسيحي لبنان، وفي مقدمتهم الموارنة وهم الجيران الأقربون؟... ان موارنة لبنان الذين كانوا على مدى التاريخ مثال التسامح مع مواطنيهم أبناء الطوائف الأخرى، يشجبون العصبيات العنصرية التي لا يتعرف إليها الدين المسيحي... ولقد كشفت الصهيونية خلال هذه السنوات الأخيرة عن مبادىء وأهداف وأساليب لا ترضى عنها التعاليم المسيحية ولا تعاليم الديانة المحمدية، بل لا ترضى عنها الديانة اليهودية نفسها...» أما عن الصهيونية فقد ميز بينها وبين اليهودية على غرار البطريرك الأرثوذكسي، قائلاً: «أما الصهيونية، التي هي عقيدة سياسية، ترمي إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين، فإنه لا يمكننا أن نسلم بها لأنها لا تستند إلى أساس صحيح، فإن الاضطهادات التي نزلت باليهود في بعض البلدان، لا يجوز أن تتخذ حجة لاستيلائهم على فلسطين التي يقطنها المسلمون والنصارى منذ آلاف السنين...».

وأخيراً أفصح المطران يوحنا الحاج عما يرى أنه موقف الموارنة من القضية الفلسطينية بقوله: «وبالنتيجة أن الطائفة المارونية الحريصة على السلام والطمأنينة في بلاد مجاورة، تربطها بها روابط عديدة، تؤيد عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين في مطالبهم العادلة، فتوقف الهجرة وقفاً تاماً، ويوقف معها بيع الأراضي، ويعلن استقلال فلسطين... وينشأ فيها حكومة وطنية ديمقراطية يمثل فيها الفلسطينيون بالنسبة العددية على اختلاف أديانهم وعناصرهم»[٢١].

ويعلق الدكتور عمر فروخ عام ١٩٤٦ على هذا الموقف الماروني بقوله: «الشهادة فعلاً جميلة، تؤيد عرب فلسطين، مسلمين ومسيحيين، في مطالبهم العادلة، وتطلب أن تعلن انكلترا وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً وأن تعلن استقلال فلسطين. هذه الشهادة في مجموعها تتفق مع سياسة الدولة ومع رغبة فخامة رئيس الجمهورية». ويتابع قائلاً: «نحن لا يمكن أن ننكر فضل المطران يوحنا الحاج في هذه الشهادة، ولكننا نتساءل فقط عن المانع الذي يمنع رجال الأكليروس الماروني من الاتفاق فيما بينهم قبل أن يدلوا بتصريحات متناقضة. هل يريدون الاستقلال كلهم؟ هل يطلبون الجلاء كلهم؟ هل يؤيدون عروبة فلسطين كلهم؟» ويضيف قائلاً: «لعل بعض رجال الدين لا يؤمنون بالمستقبل، فهم من أجل ذلك يمسكون بسياسة مزدوجة، يقبض فريق منهم على أحد طرفيها، ويقبض الفريق الثاني على الطرف الآخر؟»[٢٢].

والحقيقة أن تصريح ومواقف المطران أغناطيوس مبارك كانت أشد صدى وتأثيراً في الأوساط اللبنانية والعربية من شهادة المطران يوحنا الحاج. وقد ذكر الدكتور مصطفى خالدي * أن بيانات المطران مبارك أربكت «حتى الزمرة المارونية وأحرجتها. والتي ليست في وضع بعد يسمح لها بتحدي العالم العربي علناً، فقد صدر عنه بيانات... بأنه يؤيد جهود دولة اسرائيل الصهيونية السياسية، وذلك للمزيد من حماية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط من المسلمين»[٢٣]. كما جاء من مدينة حيفا أن الطائفة المارونية فيها عقدت اجتماعاً بحثت فيه التصريح الذي نشرته صحيفة «جويش كرونيكل» (Jewish Chronicle)، وقررت استنكار ذلك التصريح وارسال برقية إلى المطران مبارك تتضمن أن الموارنة

* مصطفى خالدي (١٨٩٥ ـ ١٩٧٧) أحد وجهاء لبنان، وصاحب مستشفى خالدي الشهيرة في بيروت، شارك في الحياة السياسية وكان عضواً في أكثر من جمعية إسلامية ومنها الكتلة الإسلامية. أصدر عام ١٩٥٣ كتيب «Muslim lebanon Today». نظراً لخطورة ما جاء فيه فقد عمدت السلطة اللبنانية إلى مصادرته واحراقه، كما أحيل د. خالدي إلى المحاكمة. وقبل وفاته بأشهر اتفق معه السيد توفيق حوري ـ مدير التخطيط والدراسات في جامعة بيروت العربية ـ على إعادة نشره مع ترجمة له باللغة العربية تحت عنوان «حاضر لبنان المسلم».

الفلسطينيين متضامنون في اتحاد ومحبة مع اخوانهم المسلمين لأنهم اكتووا معهم بنار الصهيونية التي تهدد الكيان العربي. وجاء من القدس أيضاً أن اتحاد النوادي الأرثوذكسية العربية في فلسطين، الذي يمثل ما ينوف على ٤٥ ألف نسمة، يحتج على التصريح الذي أدلى به المطران مبارك لمراسل وكالة أنباء ما وراء البحار(٢٤).

وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٦ نشرت صحيفة «آسية» البيروتية خبراً حول تصريحات المطران مبارك، فأشارت بأن تصريحه نشر محرفاً وغير كامل، غير أن المطران نفسه لم يحدد اين التحريف، بل لم ينفِ الموضوع مطلقاً. وكانت صحيفة (Palestine Post) قد نشرت في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٤٦، تصريح المطران مبارك الذي أشار فيه إلى أنه حديث موجه إلى أهل فلسطين وإلى العالم، ورأى أن لجنة التحقيق الأنكلو ــ أميركية لم تسمع صوت لبنان الحقيقي ولا الرأي العام عندما استمعت إلى شهادات الشهود في بيروت. وأضاف المطران أنه« لو سمعت اللجنة صوت لبنان الحقيقي لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين ومؤازرة الصهيونيين باعتبارهم شعاراً للتقدم لشعوب الشرق الأوسط كلها». وأشار «جيرالد فرانك» مراسل وكالة (O.N.A) التي نقلت نص المقابلة مع المطران إلى أن المطران مبارك أوضح له أن الموارنة غير ممثلين في الحكومة الحاضرة، وأن رأيه هو رأي غبطة البطريرك الماروني انطون عريضة، وأن غبطته كثيراً ما أعلن عطفه على الصهيونية واليهودية. وزاد المطران مبارك: «ان لجنة التحقيق قد سمعت فقط أشخاصاً انتخبتهم الحكومة وقالوا الذي طلبت منهم الحكومة أن يقولوا. وإني أتهم رئيس جمهوريتنا بأنه لم يعط رأيه الحقيقي عن الصهيونية لأنه يخاف من الجامعة العربية، وهو، أي رئيس الجمهورية، يعتقد عكس ما يقول وقد قلت له ذلك أنا بنفسي. والحكومة الحاضرة ما كانت لتصل إلى الحكم لولا مساعدتي، فقد جلبت تأييد المسيحيين لرئيس الجمهورية الذي اتهمه الآن بأنه لم يوضح شعوره الحقيقي للجنة التحقيق». وتابع المطران مبارك قوله «ان تقدم لبنان مربوط بتقدم فلسطين، ونحن اللبنانيين المسيحيين نعلم ذلك وندرك ان الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين وللشرق الأوسط كله، وإني متحمس جداً للصهيونية لأني أحب الخير لفلسطين، وإذا أحببتم أن تماشوا رغبات العرب المسلمين فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وفي طرد المسيحيين منها. وإني أقول لكم بصراحة انكم إذا قاومتم الصهيونية في فلسطين، فإن ذلك يعني إرجاع الشعب إلى حكم الهمجية وإرجاع البلاد إلى حالة الفوضى والبرطيل، كما كانت أيام حكم سلاطين بني عثمان»(٢٥).

وبعد مضي أكثر من سنة كشفت صحيفة «الشمس» أسرار تحركات المطران أغناطيوس مبارك، من خلال تقرير وضعه في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٦، فذكرت أنه «وقع في يدنا تقرير خطير عن دسائس المطران مبارك على الأمة ونهضتنا القومية». وأضافت ان «ماكدونالد»

(Macdonald)، أحد أعضاء لجنة التحقيق الدولية، تلقى في فندق النورماندي كتاباً بالانكليزية موقعاً عليه من المطران مبارك، وقد قرأه فأحدث في نفسه تأثيراً كبيراً، وقد تضمن اتهام المطران للحكومة بالكذب على لجنة التحقيق، وأنها تعمل على خنق صوت اللبنانيين الحقيقي الذي يعبر عن شعورهم تجاه الصهيونية «وأن فخامة الرئيس نفسه قال غير ما يعتقد بصدد القضية الصهيونية».

هذا وقد أطلع «ماكدونالد» مساعد اللجنة ومستشارها «ستاينسبرنغ» على نص كتاب المطران مبارك الذي لاحظ عليه أمرين:

١ ــ أن الكتاب موضوع بالانكليزية.
٢ ــ أنه بخط يد جيرالد فرانك *

وبناء على ذلك أخبر «ستاينسبرنغ» عضو اللجنة الآخر «ماكدونالد» بأنه يظن أن «جيرالد فرانك»، الصحافي الصهيوني المتنكر، قلد توقيع المطران، ولهذا فإنه اقترح أن يتوجها لمقابلة المطران ويسألاه عن صحة توقيعه. غير أن «ماكدونالد» رفض الاقتراح في أول الأمر، ثم عاد وقبل القيام بزيارة سرية للمطران مبارك بشرط أن لا يفاتحه بقضية الكتاب، بل يترك له حرية الكلام، فإن قال ما يؤكد مضمون الكتاب كان ذلك التأكيد كافياً ولا تبقى حاجة للسؤال عن التوقيع.

هذا ولم يطلع «ماكدونالد» المفوضية الأميركية على شيء من ذلك، بل توجه إلى مدرسة الحكمة في المساء بصحبة «ستاينسبرنغ» وأحد موظفي المفوضية الأميركية بداعي الترجمة. فاستقبلهم المطران مبارك وحاشيته، وبادرهم بالقول «هل تسلمتم الكتاب الذي أرسلته إليكم؟ انني تكلمت بملء الحرية إلى الخواجةفرانك، وإنني جريء وشريف وصريح وأتحمل تبعة كل كلمة تخرج من فمي». وهنا تأكد «ماكدونالد» بأن المطران هو صاحب الكتاب والتوقيع، وسأله بشأن ما جاء فيه فأكد صحته وبلغت الحدة بالمطران أن هاجم الكثيرين من اللبنانيين الذين يصارحون بعدائهم للصهيونية «بعد أن باعوا أراضيهم للصهيونيين مثل السيد صائب سلام وغيره من المسلمين». ثم سأله «ماكدونالد»: لماذا لم تحضر مقابلة رجال الدين مع اللجنة في وزارة الخارجية؟

* نقلت صحيفة «النهار» في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٦، هذا التقرير السري عن صحيفة «الشمس» وقد جاء فيه أن «جيرالد فرانك» هو شخص متنكر تحت اسم مراسل احدى الشركات، وأن «ستاينسبرنغ» أوضح أن «فرانك» «هو أحد عمال الصهيونية المكلفين بمتابعة اللجنة حيثما حلت ومهمتهم التأثير على أعضائها بشتى الطرق وتوجيه آرائها نحو العطف على القضية الصهيونية».

فأجاب المطران: انهم لم يرغبوا في حضوري وان حضوري قد يحمل محمل المصادقة على ما قاله المطران يوحنا الحاج.

وسأل ماكدونالد: هل تتكلم باسم الكنيسة المارونية؟

فأجاب المطران: كلا فالبطريرك هو الذي يتكلم باسم الكنيسة المارونية.

ماكدونالد: هل يوافق غبطته على ما تقول؟

مبارك: نعم. فهل ترغب في مقابلته شخصياً، فذلك يستغرق نصف ساعة ليس إلا.

وبالفعل، توجهوا فوراً إلى بكركي، فتبين أن البطريرك انطون عريضة كان يجيب على بعض الأسئلة بحذر، ورغم ذلك فقد انتهت اللجنة إلى أنه موافق على آراء وتصريحات المطران مبارك، كما أنه «لم يخف مخاوفه من بعض الفئات في لبنان» ويقصد بها الفئات الإسلامية والعروبية، كما أنه آثر أن لا يرد على أسئلة أخرى وجهت إليه. وقبل عودة أعضاء اللجنة نال المطران مبارك وعداً من «ماكدونالد» أن يبقى كل ما حصل سراً. وذكر المطران مبارك لأحد أصدقائه أنه «في اللحظة التي توجه فيها ماكدونالد ورفيقاه إلى بكركي اتصلت بفلان، وأخذت منه التأكيد القاطع بأن غبطة البطريرك سيقول ما ينطبق على حديثي مع ماكدونالد»[٢٦].

والأمر الملاحظ أنه بالاضافة إلى موقف المطران أغناطيوس مبارك المؤيد للصهيونية وإقامة دولة لها في فلسطين، فإن التقرير السالف الذكر يؤكد أيضاً حدوث اتصالات بين الصهيونة والمطران، وقد كان اتصال «جيرالد فرانك» بالمطران مبارك ليس إلا لتنسيق المواقف حيال لجنة التحقيق وذلك لدعم المطالب الصهيونية والمارونية على السواء.

وفي الفترة التي طرح بها المطران مبارك آراءه، طرح ابراهيم سليم النجار ـ صاحب صحيفة اللواء ـ اقتراحاً يقضي بجعل «بيروت عاصمة مسيحية» لأن لبنان «أصبحت عاصمته مركزاً لكردينال مسيحي هو أمير من أمراء الكنيسة، وهو الكردينال الوحيد في الشرق كله، وعاصمة لسبعة بطاركة يعتبرون مراجع لسبعين أسقفاً مسيحياً بحيث أصبحت في الشرق علناً وجهراً عاصمة للمسيحية بعد روما عاصمة الكثلكة في الغرب»[٢٧].

وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٦ نشرت صحيفة «صوت الشعب» خبراً انتقدت فيه الدولة بسبب موقفها من الصهيونيين الموجودين في لبنان إذ أنه «ننبه معالي وزير الداخلية اللبنانية إلى أن هناك قضايا أحوج إلى 'مرجلته' من تعطيل الصحف الديمقراطية الداعية إلى الوئام والائتلاف. هناك مثلاً القضايا الغامضة في الجلاء التي يطلب الشعب جلاءها، وهناك الجالية البولونية الصهيونية التي تغمغم الحكومة اللبنانية حول وجودها...» مما دعا عمر فروخ إلى

انتقاد الدولة التي امتنعت عن التجاوب مع رغبة الأمير شكيب أرسلان في العودة إلى وطنه بعد نضال طويل ومرير ضد الاستعمار وقال «احسبوه يهودياً واسمحوا له بالمجيء إلى لبنان فله اسوة بألوف اليهود الموجودين في لبنان ينتظرون تهريبهم إذا استطاعوا إلى فلسطين»[٢٨]. غير أن الأمر اللافت للنظر أيضاً أن عمليات التهريب لم تكن مقتصرة على الأشخاص اليهود فحسب، وإنما جرى تهريب السلاح أيضاً من جنوب لبنان إلى فلسطين[٢٩]. كما جرى تهريب الكثير من المنتجات الصهيونية إلى لبنان والبلدان المجاورة لفلسطين، مما دعا مجلس جامعة الدول العربية إلى اتخاذ قرار في أواخر آذار (مارس) يقضي بمقاطعة المنتجات والبضائع الصهيونية[٣٠].

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى المارونية الطائفية تدعم القوى الصهيونية وتؤيد جهودها من أجل السيطرة على فلسطين، كانت الهجرة اليهودية غير الشرعية لا تزال مستمرة إلى فلسطين سواء من لبنان أم من سواه من الدول العربية والأجنبية. وكان لبنان قد أظهر أيضاً تخوفه من الاستيطان اليهودي المحاذي لحدوده، ومن هنا أثيرت مجدداً قضية الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وقد وردت رسالة من وزارة الحربية في لندن (The war office) إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ حول تلك الموضوعات[٣١]. فأشارت إلى أن المجلس الحربي وصلته رسالة وزارة الخارجية البريطانية حول موضوع «منطقة الحظر» (Forbidden zone) بين لبنان وفلسطين وأجاب بما يلي:

ـ ان المجلس الحربي يوافق مبدئياً على أية خطة جيدة تساعد على منع الهجرة غير الشرعية وبطيب خاطر. بالاضافة إلى ذلك فإنه يرفض أي اقتراح مقدم من الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى ريبة ضمن البلاد العربية، وبشكل عام، في سلامة نيتنا في الرغبة في إلغاء مثل تلك الحركة.

وعقبت رسالة وزارة الحربية على الموقف اللبناني بما يلي:

(أ) يوجد إبهام في الخطة التي ينبغي أن تكون فاعلة، إلا إذا كانت المناطق المحرمة ستتسع لتضم الحدود السورية التي تجاور المناطق اليهودية قرب بحيرة الحولة.

(ب) غير واضح من نص رسالة الحكومة اللبنانية فيما إذا كانت المنطقة المقترحة تريد إدخالها في المنطقة اللبنانية أو على جانبي الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. وإذا كان الاقتراح الأخير هو المقصود فهو ملموس في طبيعة البلد والذي يتفق والواقع مع ما تريده الكثير من المستعمرات اليهودية في المنطقة المحرمة (منطقة الحظر) على الجانب الآخر من حدود فلسطين، التي أرادت إلزام الحصول على نفقة ابعاد عدد كبير من الجماعات، بينما درجة الهجرة غير الشرعية داخل أرض فلسطين هي بدرجة كبرى أقل مما هي على البحر. ان المجلس يريد التثبت من الحلول المقترحة التي يريدها فعالة قبل الاتفاق على الأسلوب الذي يريده فحسب لمنع دخول عدد غير مهم من المهاجرين غير الشرعيين...

وأضافت رسالة وزارة الحربية البريطانية انه مهما كان، فإن المجلس نظر في هذا الاقتراح الذي لا يريد إعادته بدون أقصى حد من الدراسة المستفيضة. وبناء على ذلك فقد اقترحت وزارة المستعمرات الطلب من المفوضية العليا في فلسطين التشاور مع رئيس «القومندانية» (M.E.F.) على فتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة اللبنانية حول هذا الاقتراح.

ويلاحظ من خلال رسالة الحربية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة اللبنانية، المتخوفة والحذرة من الاستيطان اليهودي المحاذي للأراضي اللبنانية، لم تحدد موقفاً نهائياً حيال وضع الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وما إذا كانت تريد ضم بعض المناطق أم تريد إبقاءها على جانبي الحدود بين البلدين.

من جهة أخرى وعندما طرح موضوع مقاطعة الحركة الصهيونية أعلن بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، انه يأسف لمقاطعة الصهيونية لأن المقاطعة تجلب على لبنان أضراراً بالغة على حد قوله. وأضاف انهم قبلوا المقاطعة مرغمين، وأنه لو ترك لهم الخيار لما قاطعوا الصهيونية(٣٢). ويلاحظ أن العمل والنشاط الصهيونيين كانا يسيران جنباً إلى جنب مع العمل والنشاط المارونيين؛ فبعد انتهاء مهمة لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية من منطقة الشرق الأوسط تبين أن البطريرك الماروني انطون عريضة كان قد أرسل الخوري انطون عقل إلى الولايات المتحدة الأميركية للاتصال بالمهاجرين المسيحيين هناك حيث بدأ يجمع أموالاً لدعم المسيحيين في لبنان لحمايتهم من «السيطرة الإسلامية» وبلغ من خطورة هذا الموضوع أن تخوف البطريرك الكسندروس، بطريرك انطاكية للروم الأرثوذكس، من هذه الاتجاهات الطائفية، كما تخوف من أن ينساق المهاجرون الارثوذكس مع دعوات الخوري انطون عقل، فأرسل الأرشمنديت الياس الخوري خصيصاً لمحاربة تلك الاتجاهات(٣٣).

ونظراً لخطورة الاتجاهات المارونية، فقد تتبعت الصحف المصرية هذه التطورات، فنشرت صحيفة «أخبار اليوم» برقية لمراسلها في واشنطن جاء فيها: «أن الخوري انطون عقل وصل إلى نيويورك ليطلب إلى مجلس الأمن حماية لبنان من السيطرة الإسلامية» وعلقت الصحيفة المصرية على ذلك بقولها: «نحن لا ندري باسم أية دولة يرفع الخوري شكواه إلى منظمة لا تقبل الشكاوى إلا من الدول النظامية». وعلى ضوء ذلك فقد تحرج موقف الديبلوماسية اللبنانية أمام اللبنانيين والدول العربية. فأصدرت المفوضية اللبنانية في القاهرة بلاغاً نفت فيه أن يكون للخوري عقل أية صفة رسمية فهو «لا صفة رسمية له أو غير رسمية تخوله القيام بأي عمل سياسي أو الإدلاء بأي تصريح من هذا النوع. وقد سبق أن أمره غبطة البطريرك الماروني بالامتناع عن كل عمل سياسي، فإذا صح ما نسب إليه فهو لا يعبر إلا عن رأيه الشخصي...»(٣٤).

ويلاحظ أن الدولة اللبنانية كانت تشكل غطاء سياسياً للقوى المارونية المتعاونة مع الصهيونية، ففي الوقت الذي أصدرت مفوضيتها في القاهرة بلاغاً ينفي الصفة الرسمية أو غير الرسمية للخوري أنطون عقل، نرى أن البطريرك الماروني لاذ بالصمت ولم يصدر عنه أي نفي للموضوع، مع العلم أنه من المؤكد أن البطريرك عريضة هو الذي أوفد الخوري عقل إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقد أكد الخوري عقل ذلك بعد فترة عندما قال «انني كرسول غبطة البطريرك عريضة أحبذ عقد معاهدة مع فرنسا...»(٣٥) كما أن المذكرة التي حمله إياها البطريرك صدرت بعد فترة بشكل كتيب يحمل عنوان: «لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى»، وباسم البطريرك انطون عريضة. وكانت صحيفة «الديار» أول صحيفة تنشر نص المذكرة كاملاً وعلى حلقات متتابعة(٣٦). وقد طلب في المذكرة ضمان استقلال لبنان وحمايته من الدول الإسلامية المجاورة(٣٧).

والحقيقة أن المذكرة البطريركية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة تألفت من أربعة عشر فصلاً، وقد جاء في مقدمتها ان الأقليات المسيحية في الشرق ليست من العنصر العربي ولا صلة لها بالعروبة، وأضافت انه «يتوهم البعض أن ليس في الشرق سوى معضلة واحدة هي معضلة الوطن القومي اليهودي، وطن يقع في عالم ظنوه عربياً بكل أجزائه بدون ما استثناء ولكن المسألة أكثر تعقيداً». وراح البطريرك في مذكرته يطالب لنصارى الشرق بأن يكون لهم أيضاً وطن خاص يلجأون إليه ليعيشوا في ظلاله بأمان وطمأنينة «وطن خليق بماضيهم المجيد ومؤهلاتهم الروحية الفذة»(٣٨). وهو بذلك يريد أن يؤكد مواقفه القديمة والهادفة إلى إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والدولة المارونية في لبنان.

٢ ـ الجهود اللبنانية والعربية لدعم القضية الفلسطينية ١٩٤٦

بينما كان لبنان يئن تحت وطأة النشاط الصهيوني والطائفي، كانت الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية على أشدها بين القوى السياسية في فلسطين، الأمر الذي كان يزيد في حرج موقف الفئات المؤيدة للقضية الفلسطينية. والرسالة التي أرسلها عزة دروزة من دمشق إلى جمال الحسيني في نيسان (أبريل) ١٩٤٦ تؤكد مدى حدة هذه الخلافات الفلسطينية المحلية(٣٩). غير أنه في الوقت نفسه كانت بعض القوى الفلسطينية الأخرى مثل عبد القادر الحسيني * تعمل بجد واخلاص على الصعيد العسكري وذلك لمواجهة الخطر الصهيوني(٤٠).

* عبد القادر الحسيني (١٩٠٨ ـ ١٩٤٨) أحد المناضلين الفلسطينيين الذين لوحقوا فترة طويلة من قبل بريطانيا، وقد شارك وتولى قيادة معارك عديدة ضد البريطانيين والصهيونيين.

وبالرغم من هذه الأوضاع السيئة في فلسطين فقد استمرت فئات لبنانية تؤيد قضية شعب فلسطين، على اعتبار أن كل تحرك سياسي وعسكري لا بد من أن ينتابه بعض الخلافات والتناقضات. ففي ١١ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة نيابية ناقش فيها المشكلة الفلسطينية على ضوء خطورة الصهيونية على لبنان. وقد ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح خطاباً حدد فيه موقف لبنان الرسمي من المشكلة الفلسطينية، وأشار إلى أن الحكومة سبق لها أن الفت لجنة خاصة وضعت تقريراً تضمن وجهة النظر اللبنانية حيال تلك المشكلة وقدمته إلى لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية. وأضاف: إن الحكومة عمدت إلى بذل جميع المساعي في سبيل استقدام تلك اللجنة إلى لبنان وإلى سائر البلاد العربية بعد أن كانت تنوي زيارة القاهرة فحسب. وخلافاً للحقيقة قال سامي الصلح: انه «لما حضر أعضاء اللجنة المذكورة إلى بيروت شاهدوا بأم العين إجماع اللبنانيين، من كل طائفة وبيئة، على تأييد قضية عرب فلسطين الحقة»(٤١). ويبدو أن رئيس الوزراء أراد التعتيم في مذكراته على حقيقة التناقضات بين اللبنانيين سواء في ما يختص بالمسائل الداخلية أو حول القضية الفلسطينية، سيما وأن تصريحات وتحركات المطران مبارك حول تأييده للحركة الصهيونية ومناهضته للفلسطينيين قد ملأت العديد من الصحف اللبنانية والأجنبية.

وحين ناقش بعض النواب قضية المتعاملين اللبنانيين مع الصهيونيين، قدم النائب كاظم الخليل إلى رئاسة المجلس النيابي مشروع قانون ينص على معاقبة المتعاملين مع الصهيونيين، وأرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء بنص المشروع* مرفقاً بكتاب دافع فيه عن الوزير أحمد الأسعد الذي نشرت وثيقة تضمنت بيعه الأراضي الجنوبية للصهيونيين(٤٢). وجاء في نص مشروع النائب الخليل انه «اتصل بعلمكم ولا شك أمر تزوير صكوك بيع أراضٍ في الجنوب للصهيونيين، وأن القضاء المحلي ينظر بالقضية كأنها مخالفة بسيطة ارتكبها البعض. وكذلك

---

* نص مشروع القانون المقدم من النائب كاظم الخليل على ما يلي:
مادة ١ ـ يعاقب وفقاً لأحكام المواد ١٨٠ و٢٧٧ و ٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ من قانون العقوبات كل شخص أقدم على بيع أو ايجار عقارات لشخص أو أشخاص أو مؤسسات أو جمعيات صهيونية مهما كانت جنسيتها وأياً كان موقع البيع.
مادة ٢ ـ تطبق أحكام المادة السابقة بحق كل من سمسر أو توسط أو تدخل أو استعمل اسمه واسطة لمصلحة الصهيونيين.
مادة ٣ ـ تعتبر جميع البيوعات الجارية لحساب الصهيونيين إن كانت بيوعاً ظاهرة أو مستترة بأسماء مستعارة باطلة وغير نافذة.
مادة ٤ ـ تصادر العقارات المباعة لمصلحة الخزينة اللبنانية وتسجل ملكاً لها.
مادة ٥ ـ يعتبر هذا القانون نافذاً فور نشره.
نائب لبنان الجنوبي كاظم الخليل.

أطلعتم على ما نشرته الصحف اللبنانية عن تفصيل القضية، وقد مرت أشهر على افتضاح التزوير ولم نر اهتماماً حكومياً يحد من نشاط عمال الصهيونيين وسماسرتهم ويقضي على ما زوروه وما يسعون لتزويره وينزّل بالمجرمين عقاباً صارماً ليكونوا عبرة لسواهم من الخائنين» واضاف النائب الخليل قائلاً: «ان السكوت عن هذه الجرائم يتناقض والسياسة العامة التي قطعها على نفسه لبنان مع اخوانه العرب والتي أعلنها فخامة رئيسه الأول في شتى المناسبات. ان التحقيق ومن بعده العقاب يجب أن ينالا كل شخص باع أو سمسر أو توسط أو زور لحساب الصهيونيين مهما علت مكانته وسما شأنه لنبرهن للعالم أجمع أننا قوم لا نخشى بالوطنية لومة لائم». ثم أضاف: «ان المصلحة العامة توجب اعتبار هذه الجرائم خيانة وطنية لما لها من أثر على سلامة لبنان وأراضيه، لذلك فقد اقترحت على المجلس النيابي مشروع قانون ليعرض عليه في أول جلسة يعقدها وليتناقش به ويصدقه، وإني مقدم مع كتابي هذا صورة عنه لدولتكم راجياً الموافقة عليه»(٤٣).

من جهة أخرى فقد استمرت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للبنانيين والعرب على السواء، واستمرت المباحثات لمعالجتها، ووصلت عدة رسائل إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية تبحث في هذه القضية، ومنها رسالة حنا إلياس البيطار* التي وصلت في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ إلى محمد جميل بيهم، وركز فيها بصورة أساسية على قضية الاعلام العربي وضرورة إسماع الصوت العربي للشعوب الانكلوسكسونية**، وطالبه فيها، باعتباره رئيساً لاتحاد الأحزاب اللبنانية، «أن تعملوا كل ما بوسعكم لبث الدعاية اللازمة من محطات إذاعات دول الجامعة العربية باللغات الأجنبية وخاصة باللغة الانكليزية... هذا ولنا ملء الأمل بأن تعيروا ناحية الدعاية للخارج عظيم اهتمامكم...»(٤٤).

وفي ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ وصلت أيضاً رسالة إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية من مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، عرض فيها مدى ألمه من تقرير لجنة التحقيق

---

* حنا إلياس البيطار: صاحب ومؤلف دائرة المعارف الصحافية الدولية في بيروت.

** كان الأمير شكيب أرسلان قد شدد على ضرورة إسماع الصوت العربي للأوروبيين منذ عام ١٩٣١ في رسالة إلى محمد جميل بيهم «وقد كنا في أيام قوتنا لا نبالي برأيهم العام، ونقول فليقولوا ما شاؤوا ولعنة الله على الكافرين... فكان أهم الجهاد هو في تصحيح أفكارهم قبل أن تصير أفعالاً، وهذا يتوقف على الدعاية، وهذه تتوقف على المال، وبذل المال في هذه السبل يتوقف على العلم...» ولذلك فقد كان الأمير شكيب أرسلان يوزع (١٥٠٠) نسخة من مجلته (La Nation) مجاناً في أوروبا «حباً بنشر أفكارنا وبث ما عندنا...». من رسالة الأمير شكيب أرسلان (لوزان) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٣١. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥، الملف ٤، ص ١٧٩ و١٨٠.

الأنكلو ــ أميركية بشأن توصيتها السماح لمئة ألف مهاجر يهودي بالهجرة إلى فلسطين. ثم عرض خطورة تشكيل حكومة يهودية بدعم أميركي سيما إذا أصبح اليهود أكثرية في فلسطين «ان هذه المصيبة الداهمة والكارثة الهائلة إذا تحققت، لا سمح الله، فستعم البلاد العربية أجمع وسيكون أثرها المباشر في لبنان وسوريا قبل غيرهما من الأقطار العربية. وحضرتكم أدركتم هذا الخطر منذ القديم وعملتم على درئه، وفي سفركم إلى أميركا سنة ١٩٣٩ انتصاراً لقضية اخوانكم عرب فلسطين أكبر برهان على ذلك. ولهذا بصفتكم رئيس اتحاد الأحزاب الوطنية في لبنان للدفاع عن قضية فلسطين، فقد رأيت أن أكتب لحضرتكم راجياً اتخاذ جميع الوسائل لصد هذا الخطر الداهم، فعدا عن الاحتجاجات والاضرابات التي وقعت في لبنان وكان لها الوقع الحسن في نفوس العرب أجمعين، يحسن الاستمرار على الأعمال التي تقوي معنويات اخوانكم في فلسطين...»(٤٥).

وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة بحث فيها العديد من القضايا، ومنها قضية فلسطين، وطلب رئيس المجلس تلاوة برقية جمال الحسيني، عميد اللجنة العربية العليا، إلى المجلس النيابي، وقد تليت. ومما جاء فيها: «العروبة في فلسطين وكل ما فيها من مقدس تستجير بكم وتتوسل بكل ما في نفوسكم من نجدة ونخوة عربية لنصرتها قولاً وعملاً لدفع النكبة التي داهمتها اليوم بمقترحات لجنة التحقيق، ذاكرين أن فلسطين هي خط الدفاع الأولي عن الأقطار العربية، وفي زوال عروبتها خطر يهدد جميع هذه الأقطار» *

أما رئيس الوزراء سامي الصلح فقد ألقى كلمة في هذه الجلسة النيابية تحدث فيها بتفصيل عن تطورات القضية الفلسطينية ومما ذكره «ان فلسطين بلاد عربية منذ فجر التاريخ ويسكن العرب فلسطين ويملكون أراضيها منذ ثلاثة عشر قرناً على الأقل بدون انقطاع، ولم يشاركهم في ذلك قبل عهد الانتداب البريطاني أي عنصر آخر ما خلا أقلية يهودية لم يتجاوز عددها، قبل الحرب العالمية الأولى، ٥٣ ألفاً، وكان عدد العرب في ذلك الحين نحو ٨٠٠ ألف». وبعد أن تحدث عن مراسلات الحسين ــ مكماهون وعن وعد بلفور وعن مساعي اليهود في مؤتمر فرساي ١٩١٩، أشار إلى «أسس الكتاب الأبيض» الصادر عام ١٩٣٩ والتي تتمثل بعدم استمرارية الوصاية على فلسطين، وبوقف بيع الأراضي لليهود، ووقف الهجرة اليهودية لمدة خمس سنوات. غير أنه بعد نشر هذا الكتاب «إذا بالعرب يفاجأون باقتراح أميركي يرمي إلى إدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين». ثم تحدث رئيس الوزراء عن الموقف الأميركي والبريطاني المعادي للشعب الفلسطيني، كما تحدث عن لجنة التحقيق

---

* تليت هذه البرقية في الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦.

الانكلو ــ أميركية التي سبق أن زارت بيروت والمنطقة «وقد حرص لبنان أن يستقبل لجنة التحقيق في أرضه ليدافع عن وجهة نظره في هذه القضية بالصوت الحي، فأرسلت وزارة الخارجية إلى كل من المفوضيتين الأميركية والبريطانية مذكرة بتاريخ ٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ جاء فيها أن التحقيق الذي تقوم به اللجنة المشتركة في أوروبا والذي بدأته في أميركا حري [به] أن يتابع في البلدان العربية وخصوصاً لبنان كبلد متاخم لفلسطين يعنيه مباشرة حل هذه القضية...». وأضاف الرئيس سامي الصلح بأنه بعد وصول اللجنة إلى بيروت واجتماعها إلى المسؤولين واطلاعها على بيان الحكومة وبيانات رؤساء الأحزاب والهيئات والطوائف «كان الرأي مجمعاً على تأييد عرب فلسطين في مطالبهم»؛ وهي تتمثل في: ١ ــ وقف الهجرة اليهودية؛ ٢ ــ وقف بيع الأراضي لليهود؛ اعلان استقلال فلسطين وانضمامها إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ثم أعرب رئيس الوزراء عن أسفه لتقرير لجنة التحقيق الذي أذيع في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ والذي تضمن عدة توصيات معادية لحقوق الشعب الفلسطيني. «فإن الحكومة اللبنانية قد أبرقت إلى أمانة الجامعة تطلب سرعة اجتماع المجلس لاتخاذ التدابير التي تمس إليها الحاجة لمواجهة الموقف، وقد قر رأي ممثلي الدول العربية على عقد هذا الاجتماع في سوريا في الثامن عشر من هذا الشهر.. والحكومة اللبنانية واثقة أخيراً بأن الضمير الإنساني لن يرضى باستمرار المأساة التي يعانيها عرب فلسطين منذ وعد بلفور والتي تتجدد فصولها بتوصيات لجان التحقيق المختلفة التي زارت البلاد حتى اليوم، وواثقة بأن الأمم المتحدة ستقف إلى جانبهم في تأييد حقهم وإعلان استقلال فلسطين وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية فيها...»(٤٦).

أما النائب حبيب أبو شهلا فقد اعتبر أن ما تواجهه البلاد العربية ولبنان وفلسطين خاصة من أخطر المراحل في تاريخها القديم والحديث. وتساءل عن سبب اهتمام لبنان بقضية فلسطين، ولماذا يخصص المجلس النيابي في كل جلسة من جلساته فترة لبحث قضية فلسطين والعناية بها والمطالبة بحقوقها؟ وأشار إلى أنه «ليس هذا كله لأن القضية تهم اخواناً هم عرب فلسطين وليس لأنها تتعلق بقطر شقيق، ولكن فوق كل هذا نحن نعنى بقضية فلسطين وبالخطر الجاثم عليها لأن هناك مصلحة خاصة مباشرة في محاربة الصهيونية وفي المحافظة على حقوق عرب فلسطين المقدسة... فالحالة هي أخطر مما نتصور والمستقبل مظلم، لذلك أصبح محتوماً عليكم أيها النواب أن تجابهوا الأمر مجابهة جدية، حتى تصل الحكومة اللبنانية والحكومات العربية إلى ما تفرضه مصلحتها». وأضاف النائب أبو شهلا انه «يجب أن يفهم الرأي العام في لبنان لماذا هذا الاهتمام بقضية فلسطين. ان فلسطين أصبحت اليوم في خطر مداهم يهدد نهائياً كيان العرب فيها كما يهدد كياننا في لبنان. وهذا الخطر ينتج عن حقيقتين واقعتين: ١ ــ إنشاء وطن قومي في فلسطين وتزايد عدد الصهيونيين. ٢ ــ هناك منظمات مسلحة وحركات إرهابية، وبكلمة واحدة هناك قوة

مسلحة تهدد العرب في فلسطين، كما تهددنا هنا في عقر دارنا. ولا أغالي إذا قلت ان هذه القوة المسلحة أصبحت تهدد كيان البلاد العربية عند أول خطر يحصل فيما بيننا... هذه القوة المسلحة التي تزداد يوماً بعد يوم هي خطر على كيان لبنان كما هي خطر على البلاد العربية مباشرة...» واعتبر أبو شهلا أن الوجود الصهيوني في فلسطين يشكل خطراً اقتصادياً أيضاً على لبنان والبلاد العربية. ثم تحدث عن تقرير لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية التي اعتبرت أن فلسطين يجب أن لا تكون يهودية ولا عربية. وبعد أن تطرق إلى الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ انتقد بنود تقرير لجنة التحقيق الصادرة لأنها مناقضة للكتاب الأبيض ولوعود بريطانيا الهادفة إلى إعطاء فلسطين استقلالها، ثم قال: «ان لجنة التحقيق هذه كان معظم أعضائها ميالين صراحة وعلناً للصهيونيين بسواء في بريطانيا أم في أميركا، لذلك نرى أنهم يخالفون صراحة الفقرة التي نصت على وجوب المشاورة مع الدول العربية وممثلي فلسطين وعصبة الأمم للوصول إلى استقلال فلسطين». ثم تساءل النائب أبو شهلا عن العمل الذي يمكن القيام به ازاء هذه التوصيات: «هل نستمر على الخطة التي برعنا فيها جميعاً بأن نكتفي بذرف الدموع وبإرسال التحية والعواطف إلى اخواننا عرب فلسطين؟ أيها السادة، قلت ان الخطر قد تحقق في فلسطين وفي جميع البلدان العربية... قد يقول البعض أن أمامنا الضمير العالمي وشرعية حقنا. هذه كلها كلمات معسولة اخترعها القوي لاستعمار الضعيف. هذا ما أقوله في كل حين وما أدين به، فليس في العالم شيء يدعى الضمير العالمي أو الحق بل هناك المطامع والأغراض...»(٤٧). وأخيراً طالب بمقاطعة البضاعة الصهيونية لأن ٨٠ بالمئة من هذه البضاعة يباع في الأسواق العربية.

أما النائب محمد العبود فقد أشار أيضاً إلى قرار لجنة التحقيق، وطلب مؤازرة فلسطين «فعلياً لا جدلاً لأن لا فائدة للجلاء في الشرق بدون الجلاء عن فلسطين، ولا راحة ولا اطمئنان للبلاد العربية مادام هناك صهيونية. فلبنان يجب أن يكون في الصف الأول من المناضلين، بل يجب أن يكون قائد هذا النضال وحامل لواء الحرية والعروبة في هذا الشرق العزيز».

أما النائب خليل أبو جودة فبالاضافة إلى حديثه عن قرارات لجنة التحقيق، فقد ذكّر النواب بموقف لبنان المؤيد لفلسطين «والذين كانوا معنا في هذا المجلس سنة ١٩٣٨ يذكرون أننا أوفدنا أعضاء من نوابه لمؤتمر مصر في سبيل قضية فلسطين، وقد قام هؤلاء الأعضاء خير قيام بمهماتهم وأعربوا خير إعراب عن شعورهم نحو اخوانهم عرب فلسطين...». ثم انتقد موقف الدول الأوروبية وموقف لجنة التحقيق، وأكد على رفض الفلسطينيين بيع أراضيهم وممتلكاتهم. وأضاف: ان العرب يخشون قيام دولة صهيونية يكون غرضها التوسع على حساب جيرانها المسالمين «وقد تتحالف هذه الدولة الصهيونية مع إحدى الدول المعادية للعرب فيكون في ذلك خطر ما بعده خطر علينا»(٤٨).

أما النائب محمد المصطفى فقد رجا الحكومة «أن تفتح باب التطوع على مصراعيه لأجل الدفاع عن الشقيقة فلسطين الجريحة، واني أرجو زملائي النواب أن يكونوا البادئين في التطوع وأنا أؤكد لهم أنني سأكون في طليعتهم حتى يقتدي بنا جميع اللبنانيين الذين يجب أن يكونوا هم البادئين في الدفاع عن العزيزة فلسطين...».

وتحدث النائب عادل عسيران أيضاً عن مقترحات لجنة التحقيق وقراراتها وندد بها وأكد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وأوضح أنه «بإمكاننا كعرب إذا أردنا أن نعيش كأمة عربية أن ننقذ فلسطين، ويجب علينا أن نضحي بكل غالٍ ونفيس فنتضامن حكومة وشعباً للذود عنها ولمساعدتها بكل ما أوتينا من قوة، ولنبادر حالاً إلى عدم التعاون مع كل دولة تريد أن تفرض علينا هذا التقرير...»(٤٩).

أما النائب رفعت قزعون الذي سبق أن اتهم بتهريب السلاح للصهيونيين ثم بُرِّئ، فقد دان لجنة التحقيق ورأى أن على الحكومة أن تكون السباقة في الاحتجاج لدى الحكومتين الأميركية والبريطانية، وأن عليها أن لا تنتظر المجلس النيابي حتى يتخذ مثل هذه القرارات. ثم طالب بالاستعداد لمجابهة الخطر الصهيوني وإعداد القوة وضرورة مقاطعة البضائع الصهيونية.

وبعد أن أعطي الكلام للنائب جورج عقل تحدث عن علاقة بريطانيا بالدول العربية فقال: «ولكنني أرى أن الدول العربية غارقة في صداقتها مع بريطانيا، وأرى أن بريطانيا وهي الدولة المفضلة التي تحتل المقام الأول، تغض الطرف في فلسطين وهي التي تحرس أبوابها. فمن المسؤول عن الأمن ومن الذي يدخل المرغوب فيهم وغير المرغوب فيهم ويغض الطرف عن الهجرة في فلسطين؟ فالآراء تتجه بإجماع الكلمة نحو بريطانيا، وهي التي أخذت القضية على عاتقها، وأريد أن يسمع المسؤولون الانكليز بأنهم بلغوا نقطة حساسة، فهم بين صداقتين وبين مطلبين متناقضين: الصهيونيون والعرب...» وأضاف: ان على أميركا وبريطانيا تحديد موقفهما وأن العرب سيضادقون من يصادقهم. ورأى أن مقاطعة البضائع الصهيونية لا تجدي «طالما أن الصهيونية هي جذع من شجرة متأصلة في العالم كله ولا تكون حائلاً دون تحقيق مبتغاهم، فلو قاطعتهم خمسمئة سنة فانهم يعتمدون على فروعهم المنتشرة في أنحاء العالم...».

من جهة ثانية فقد ندد أيضاً النائب يعقوب الصراف بتقرير لجنة التحقيق المناقض لوعود بريطانيا للعرب، وطلب من الحكومة اللبنانية أن تعمل فوراً بمساعدة الدول العربية لبذل كل الجهود لإيصال الشكوى العربية إلى الأمم المتحدة. أما النائب أديب الفرزلي فرأى صعوبة الاستماع إلى كل النواب في خطبهم حول قضية فلسطين، غير أنه أشار إلى أنه «منذ سنة ١٩١٧ ونحن نستقبل وعد بلفور بالخطب الرنانة ولكن حتى سنة ١٩٣٦ تمكن

الأوروبي من أن يجعل القضية الصهيونية قضية دينية، فيصبح للصهيوني الارلندي ولكل صهيوني أجنبي حق الادعاء بمرجع ديني. فالقضية لا تختلف البتة عن غزو ألمانيا ولا عن غزو أفريقيا من قبل دول أوروبا. عناصر أجنبية مختلفة تؤلف عصابة استعمارية أطلقوا عليها كلمة صهيونية لأجل الغزو، وجازت هذه الحيلة على الساسة العرب، لذلك فاني أخاطب دولة رئيس الوزارة: ماذا تختلف القضية الفلسطينية عن قضية الجلاء، قضية الألمان، قضية لبنان، أذربيجان؟ أليس الأمر هو أن تمنع دولة عن دولة. فالصهيونية عصابة منظمة تغزو شعباً آمناً. . .»(٥٠). وأضاف النائب الفرزلي أنه علينا أن نقاتل كل سياسة ترمي إلى انتشار دولة أجنبية في فلسطين.

أما النائب صائب سلام فقد اعتبر أن النواب اشبعوا الموضوع جدلاً ودرساً ثم قدم اقتراحاً باعتباره نائباً ورئيساً للجنة الشؤون الخارجية دعا فيه إلى استنكار تقرير لجنة التحقيق وقد وافق النواب عليه بالاجماع. ثم أوضح وزير الخارجية تأييد لبنان والبلاد العربية للقضية الفلسطينية، وأنه لا بد أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية من أن يتخذ ممثلو لبنان أساساً لعملهم توصيات المجلس النيابي، واعتبر أن لبنان كان على الدوام يؤدي كل ما يتوجب عليه في هذا المضمار «وسوف نجتمع في دمشق أو في بلودان، وانني أعلم أن العواطف نفسها التي تهزكم وان الشيء الذي تشعرون يشعر به كل فرد في كل قطر من الأقطار العربية، واللجنة المنبثقة عنها لا يمكن إلا أن تقوم بكل واجبها»(٥١).

والجدير بالذكر أن هذه المذكرات النيابية كان لها صدى إيجابي في الأوساط اللبنانية والعربية وان كانت مجرد مذاكرات كلامية لم تخرج إلى حيز التنفيذ العملي. ومن جهة ثانية، وفي الوقت الذي كان فيه المجلس النيابي يدافع عن قضية فلسطين، كانت الأوساط الصهيونية تحاول باستمرار محاربة الزعامات الفلسطينية وفي مقدمتها أمين الحسيني.

ويلاحظ أنه في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٦ وصل خبر من سان فرنسيسكو يشير إلى أن المحامي برتلي، عضو لجنة التحقيق، وجه إلى الحاج أمين الحسيني التهمة بأنه أوصى بقتل ثلاثة ملايين يهودي في أوروبا. غير أن صحيفة «النهار» دافعت عن الحاج أمين الحسيني ذلك أنه «لا نعلم الطريقة القانونية التي تسير بها هذه التهمة العجيبة الغريبة. ولكننا نعلم أنها ستسقط سلفاً وسيكون صاحبها موضوع سخرية الذين دفعوه ودفعوا له من اليهود»(٥٢).

ومن الملاحظ أيضاً أن هذه الفترة شهدت مؤشرات ردود الفعل اللبنانية ضد اليهود اللبنانيين. ففي ٩ أيار (مايو) دخل مجهول إلى محل «إيليت»، وهو محل يهودي في باب إدريس، وترك فيه رزمة من الديناميت، وبعد قليل وقع الانفجار ودب الذعر، فأسرع الناس إلى مكان الحادث وأسرعت الإطفائية فتمكنت من إخماد النار، بعد أن جرح ثلاثة

اشخاص من المستخدمين. وفي الوقت الذي كان فيه رجال التحقيق يتحرون عن هذا الحادث إذا بانفجار آخر يقع في محل «سبينس»، وهو محل يهودي في باب إدريس أيضاً، ويؤدي إلى اندلاع النيران فيه، ومن ثم بدأ التحقيق في الحادثين معاً. وقد علقت صحيفة «النهار» على هذا الموضوع بقولها: «روينا أمس حادث الحريق الذي بدأ في مكتب أبناء الحرب الأميركي يوم الأربعاء ليلاً. فهل يجوز لنا أن نرى صلة بينه وبين حادثي القنبلتين اللذين حدثا أمس. وهل نحن أمام مؤامرة مدبرة؟ ومن هم الذين دبروها يا ترى؟ عرب يريدون الانتقام من الصهيونيين، أم صهيونيون يريدون تلبيسها للعرب تنفيذاً لخطة مدبرة؟»(٥٣).

وفي هذه الفترة من أيار (مايو) نشطت المشاورات العربية بسبب قرب انعقاد مؤتمر بلودان، وأرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية رسالة إلى رئيس الوزراء اللبناني في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦ طلب فيها اختيار رئيس الاتحاد لتمثيل لبنان الشعبي في اجتماع الجامعة العربية في بلودان لأن «له الخبرة التامة في تطورات القضية الفلسطينية ومراحلها، وهو إلى ذلك قد مثل لبنان رسمياً أمام لجنة التحقيق الأميركية ـ الانكليزية. . .»(٥٤) وبالفعل فقد شارك اتحاد الأحزاب اللبنانية في اجتماع بلودان وتمثلت فيه الأحزاب اللبنانية ومنها حزب النجادة الذي اختار وفيق الطيبي لتمثيله(٥٥).

وفي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ عقد مؤتمر إنشاص * في مصر لمعالجة قضية فلسطين والطرق الآيلة للمحافظة على عروبتها إذا ما أعلن الانكليز زوال انتدابهم عنها. وكان هذا المؤتمر تكملة لاجتماعات بلودان. ورأى الرئيس بشارة الخوري أن «الموضوع شائك بحد ذاته والآراء متضاربة، وللأردن أهداف وكذلك لمصر وللعراق وبعض الشيء لسوريا. وظهر موقف لبنان سلبيًا صريحاً لا يعتوره شك. . .» وبعد انتهاء المؤتمر واتخاذ المقررات قال بشارة الخوري: «ليتنا ونحن نعد الوثيقة الشهيرة التي نشرت على العالم، فكرنا بتأليف جيش عربي من متطوعي جميع البلدان العربية ليدافع عن فلسطين ويتدرب في مصر للوقت العصيب، غير أنه لم يخطر على بالنا أن المواثيق الدولية ستمزَّق ويُطرح العرب في أرضهم عزَّلاً، يُقتلون ويُشردون ولما تنسحب الجيوش البريطانية كلها من فلسطين! . . .» وأضاف قائلاً: «وهب أنه تألف هذا الجيش فهل كان بإمكانه أن يتسلح تسليحاً عصرياً وأن يقاتل فعلياً دون أن يقفوا بوجهه لتنفيذ وعد بلفور»(٥٦).

* حضر مؤتمر إنشاص كل من: الرئيس بشارة الخوري (لبنان) الرئيس شكري القوتلي (سوريا) الملك عبد الله (شرق الأردن) الأمير عبد الآله (الوصي على عرش العراق) الأمير سعود (ولي عهد السعودية) الأمير عبد الله (ممثل إمام اليمن).

وفي ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦ عقد المجلس النيابي جلسة ناقش فيها بعض الأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية، ثم تطرق النائب عبد الله اليافي في حديثه إلى قانون يتعلق بالإقامة الجبرية واستوضح فيما إذا كان سيطبق هذا القانون على الذين يهربون اليهود إلى فلسطين. فما كان من وزير الداخلية إلا أن أشار إلى أنه «نحن نسعى بكل الوسائل لمكافحة تهريب اليهود وأنا لم أقل انني سألجأ إلى هذا القانون ولكن قلت سأفكر في اللجؤ إليه. ويعز على الحكومة أن تلجأ إلى قرارات المفوض السامي ولكن لا يمكننا أن ننكر قيمة هذه القرارات وقانونيتها». فعاد عبد الله اليافي للقول: «أنا أريد أن أستوضح عن قيمة هذه القرارات، وإذا تقدم معالي الوزير بمشروع ضد تهريب اليهود فأنا معه وأطلب منه أيضاً أن يعتبر تهريب الصهيونيين جريمة»(٥٧). فرد وزير الداخلية بأنه لن يستعمل هذا القانون ولن يخطر في باله استعماله إلا في قضية تهريب اليهود.

أما النائب كاظم الخليل فقد أشار إلى أن المجلس النيابي صدق على قانون لمحاربة زراعة الحشيش، غير أنه اعتبر أن هذه القضية لا تتساوى بالأهمية مع بيع الأراضي للصهيونيين، وهي الأراضي الموجودة على الحدود والتي تبنى فيها منازل تمكن الصهيوني أن يخرج من بيته إلى الأرض اللبنانية ويشرف على المواقع والقرى اللبنانية، «وإذا كان بيده بندقية يستطيع أن يحارب بها اللبنانيين بكل سهولة، لهذا كنت قد قدمت اقتراحاً قانونياً، وطلبت إبلاغ صورة عنه للحكومة لتجيب عليه أو لتتبناه وهو يحرِّم بيع هذه الأرض للصهيونيين، ويعتبر بيعها لهم خيانة وطنية يعاقب عليها أشد العقوبة كل من يقوم على البيع أو يسمسر لذلك ويسهله». وأضاف النائب الخليل: ان الحكومة لم تبت بعد باقتراحه رغم مرور أسابيع عليه، وقد أُبلغ أنه لدى الحكومة قرار بمرسوم اشتراعي صادر سنة ١٩٤٢ وقرار آخر ينصان على عدم جواز البيع للأراضي من الأجانب إلا بإجازة من الحكومة «ولكن ما توخيته في اقتراحي ليس الأراضي اللبنانية التي تباع للأجانب بل الأراضي التي هي ضمن الحدود الفلسطينية وهي ملك للبنانيين كما وأن هناك أشخاص يملكون أرضاً يبادلون بها ثم يبيعونها للصهيونيين»(٥٨).

وفي ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة استثنائية في بلودان بسوريا لبحث أوضاع فلسطين والدفاع عنها، وقد تمثلت الحكومة اللبنانية الجديدة* بشخص وزير الداخلية صائب سلام والنائب حبيب أبو شهلا، واتخذ المجتمعون مقررات علنية وأخرى سرية تنفذ عند الضرورة القصوى، غير أن الصحافة اليهودية كانت أول من أذاع المقررات السرية بعد دورة مجلس الجامعة بأيام قليلة(٥٩). أما المقررات العلنية فكانت

* تألفت الحكومة الجديدة برئاسة سعدي المنلا في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٦.

كما يلي: ١ ــ إعداد مذكرة تدعو فيها كل دولة من دول الجامعة العربية بريطانيا إلى الدخول في مفاوضات حول إنهاء الوضع الراهن في فلسطين. ٢ ــ تأليف هيئة تمثل دول الجامعة العربية مركزها القاهرة، تكون مهمتها معالجة قضية فلسطين. ٣ ــ أحكام مقاطعة البضائع الصهيونية. ٤ ــ قيام دول الجامعة العربية برصد مبلغ لغرض الدعاية وانقاذ الأراضي وتنشيط عرب فلسطين وتشكيل جمعيات شعبية للدفاع عن فلسطين في كل قطر من الأقطار العربية. ٥ ــ وضع طوابع بريدية ومالية في كل دولة عربية يرصد ريعها لعرب فلسطين(٦٠).

وفي ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ اقترح في الجامعة العربية إصدار قرار يعتبر أن بيع العقارات في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود إليها جرماً جنائياً، وقد وافقت الجامعة على إصدار هذا القرار في أواخر عام ١٩٤٦(٦١).

هذا وفي ١٢ حزيران (يونيو) أرسلت الحكومات العربية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية مذكرتين إلى الحكومتين الانكليزية والأميركية رداً على تقرير لجنة التحقيق في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهي اللجنة التي اختارها الرئيس الأميركي، ترومن، للإطلاع على الأوضاع في فلسطين ولتحديد السياسة الأميركية حيال مشكلتها(٦٢). وقد أرسلت الحكومة اللبنانية مذكرة جاء فيها: ان الحكومة اللبنانية «لم تر مبرراً لتشكيل لجنة انكليزية ــ أميركية لدرس قضية فلسطين ولا سيما أن قضية هذا البلد قد درست درساً وافياً من قبل لجان عديدة تكاد تجمع تقاريرها على أن عرب فلسطين محقون في مخاوفهم من الخطر الصهيوني الداهم. ويقضي الحق أن يكون تقرير مصير فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم». وأشارت المذكرة إلى حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحقه في تقرير مصيره، كما «تعتبر كل تراجع من بريطانيا عن عهودها في الكتاب الأبيض أو غيره مما ارتبط شرفها به تحدياً جديداً لحقوق العرب الطبيعية المشروعة في بلادهم»(٦٣).

وبالإضافة إلى المذكرات العربية المقدمة لكل من انكلترا وأميركا فقد اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ حول القوة اليهودية المسلحة وبيع الأراضي لليهود. فاعتبر أن وجود السلاح بيد اليهود يعطي مبرراً للعرب كي يمتلكوا بدورهم السلاح «ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفاع الشرعي عن نفسها. وهي لهذا ترى أن تلفت الجامعة العربية نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا الموقف». أما في ما يختص ببيع العقارات وتهريب اليهود إلى فلسطين فقد رأى القرار «أن يوصي مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع في كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بموجبه بيع العقار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود أو المساعدة عليهما بطريق السمسرة أو غيرها جرماً جنائياً»(٦٤).

وفي الوقت الذي كان فيه مجلس جامعة الدول العربية يتخذ القرار تلو الآخر، كانت دول الجامعة، وبينها لبنان، لا تلتزم، تماماً بهذه المقررات. ففي ما يختص بتهريب اليهود إلى فلسطين، كان لبنان الرسمي أكثر الدول العربية إهمالاً لتنفيذ هذا القرار الذي لم تمض عليه أيام قلائل، إذ أنه لما اعتقل يعقوب داوود شايع المعروف باسم إبراهيم الجبيلي، رئيس عصابة تهريب اليهود من لبنان إلى فلسطين، وأدين بتهمة تهريب اليهود منذ ست سنوات، وبتهمة إنشاء فروع لعصابته في لبنان وسوريا وتركيا وفلسطين، إذا بالمستنطق يستجوبه لفترة قصيرة، وكان بصحبته اثنان من كبار المحامين رافقاه إلى غرفة المستنطق، وبعد قليل أمر المستنطق بإخلاء سبيله. وفي الوقت نفسه أطلق سراح خمسة من اليهود بعد أن اعتقلهم رجال الأمن بينما كانوا يحاولون الهرب إلى فلسطين بواسطة توفيق كوهين حلالي. وعلقت صحيفة «النهار» على هذين الخبرين بقولها: «ونقول مع هذا ان فلسطين عربية ولتسقط الصهيونية»[٦٥].

وكانت المصادر الحكومية قد سربت خبراً مفاده أن الحكومة اللبنانية ستتخذ تدابير شديدة لمكافحة الصهيونية وفقاً لقرارات مؤتمر بلودان. فعلقت «النهار» على هذا الخبر بقولها: «ونحن إذ نقر حكومة لبنان وسائر الحكومات العربية على التدابير التي تتخذ لمكافحة الصهيونية ومحاربتها، نلفت نظرها جميعها إلى أن أوكار الصهيونية متغلغلة في أنحاء كثيرة من بلاد العرب تحت أسماء عربية وأجنبية لاتطالها قوانين المكافحة... فإذا كانت المكافحة ستقتصر على الظاهر فباطلاً يتعب المسؤولون، أما إذا كانت تدابير السلطان ستقترن بالتنفيذ الحازم، فليبدأوا بهدم أوكار الصهيونية المنتشرة هنا وهناك وهنالك»[٦٦].

والحقيقة أن الدوائر البريطانية والأميركية لم تهتم كثيراً بالقرارات العربية ولا بالموقف العربي عامة من قضية فلسطين، ففي تموز (يوليو) ١٩٤٦ عاد الانكليز مرة أخرى إلى فكرة تقسيم فلسطين، وأشركوا معهم الأميركيين في هذا المشروع الذي عرف باسم «مشروع موريسون»، وزير المستعمرات البريطاني، وكان هدف المشروع تقسيم فلسطين إلى ولايتين: عربية ويهودية، تتبعان حكومة مركزية برئاسة المندوب السامي البريطاني[٦٧]. وإزاء هذه التطورات طلب سامي الصلح من نوري السعيد رئيس وزراء العراق السعي لدى الانكليز للعمل من أجل عرب فلسطين[٦٨]. كما كان للمشروع البريطاني ـ الأميركي ردود فعل على الساحة اللبنانية سيما وأن الرئيس الأميركي «ترومن» (Truman) سبق له أن أعلن في ٢ تموز (يوليو) عن تأييده لإدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين[٧٠]. ففي أوائل آب (أغسطس) من العام نفسه، ألقيت في بيروت قنابل على قنصليتي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وعلى بعض المحلات الصهيونية. فما كان من وزير الداخلية صائب سلام إلا أن طلب فوراً تأمين الحماية للمؤسسات الأجنبية[٦٩].

وناقش مجلس النواب اللبناني في ٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦ موضوع إلقاء القنابل على المفوضيتين الأميركية والبريطانية، وقد استنكر النائب حبيب أبو شهلا هذا الحادث، لا لأن هاتين المفوضيتين واقعتان في لبنان على حد قوله، بل لأنهما «مفوضيتا دولتين صديقتين مخلصتين يحترمهما لبنان ويقدرهما حق قدرهما ولا يرضى أن يعتدي عليهما أحد». ثم اتهم الفاعلين بأنهم غير لبنانيين وطلب من الحكومة أن تتشدد في التحقيق وأن تجتهد في القيام بواجبها. كما طالب أيضاً بقيام الحكومة بحملة لنزع السلاح لأنه «مهما كان الأمر لا يمكن أن يكون نظام في هذا البلد وأن تكون هيبة للحكومة مادام في أيدي اللبنانيين في كل بيت وقرية أسلحة تفوق أسلحة الحكومة، وانني أعتقد أن تجريد الشعب من سلاحه يعيد للحكم هيبته». ثم طالب بضرورة فرض رقابة شديدة على الأجانب في لبنان، غير أنه «لا أريد أن يشتمّ من كلامي تهمة ولكنني أحب أن يعود كل طفيلي غريب إلى بلده، فلربما كانوا هم الذين يحيكون المؤمرات في الخفاء ضد الوطن والأمن»[٧١]. وطلب أخيراً من وزير الخارجية الإدلاء بمعلومات شاملة وافية خاصة بما يتعلق بفلسطين.

وبالفعل فقد تحدث وزير الخارجية عن نشاط لبنان إزاء القضية الفلسطينية، وأشار إلى مقررات مجلس الجامعة الذي سبق أن عقد في بلودان، والتي هدفت إلى أن تبعث كل دولة عربية بطلب إلى الحكومة البريطانية لإجراء مفاوضات بشأن فلسطين، وقد قبلت بريطانيا مبدأ المفاوضة على أن يعقد مؤتمر في لندن «فأجاب لبنان في الحال بأنه مستعد للذهاب إلى لندن شرط أن لا تجلس الدول العربية مع اليهود على طاولة واحدة لأننا لا نعترف لهؤلاء بحق في فلسطين. وعلى أثر إعطائنا الجواب فوجئنا بخطاب المستر «موريسون» باسم الحكومة البريطانية وفيه يضع حلاً لقضية فلسطين وهو مبدأ التقسيم الذي يقضي على وحدة فلسطين، ويظهر واقع أنهم يريدون اتخاذ هذا المبدأ أساساً للمفاوضات في المؤتمر». وعلى أثر هذه التطورات دعا أمين عام الجامعة العربية لبنان والدول العربية لعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في الاسكندرية في ١٢ آب (أغسطس) «وأصرح بأنني ذاهب إلى الاسكندرية وأن لبنان سيقف الموقف نفسه الذي تقفه الدول العربية لخير فلسطين، ولا يقبل لبنان كل حل من شأنه أن يقضي على وحدة فلسطين واستقلالها».

أما وزير الداخلية صائب سلام فقد شرح موضوع إلقاء القنابل على المفوضيتين الأميركية والبريطانية، فأبدى أسفه لوقوع الحادث، واعتبر أن ذلك يسيء إلى لبنان «واطمئنكم إلى أن الحكومة اتخذت التدابير الصارمة لمعرفة المجرمين والاقتصاص منهم...» واعتبر «أن هاتين المؤسستين تمثلان دولتين لهما كرامتهما ومعزتهما في نفوسنا، وفوق هذا فالمفوضيتان في لبنان وحمايتها واجبة عليه. وهذه الحادثة ما هي إلا من حوادث الموجة

الإجرامية الطاغية التي تجتاح لبنان، وليست هذه الموجة مقتصرة على لبنان وحده بل تجتاح العالم بأسره...»[٧٢].

وفي جلسة ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٦ جدد رئيس الوزراء السابق رياض الصلح الحديث عن موضوع المفوضيتين الأميركية والبريطانية وأسف لوقوع الحادث، غير أنه أبدى سروره لأن الحقيقة انجلت ودلت «على أن العمل لا يقصد منه الإجرام وإنما هو عاطفة وطنية جارفة. وانني أستنكر هذا الأمر رغم كل هذا وأعبر بهذا عن رأي زملائي أيضاً، فان المفوضيات الأجنبية ورجالها مقدسون، مصونة كرامتهم وسلامتهم وخاصة في بلد كلبنان...». وأوضح مدى المساعدات التي قدمتها الدول الأجنبية للبنان لمساعدته على الاستقلال، لا سيما الوزير الأميركي المفوض الذي ساعد كثيراً الوفد اللبناني في لندن. وأضاف: انه لولا استقلال لبنان لما استطعنا خدمة فلسطين.

وعلى أثر ذلك شكر رئيس الوزراء سعدي المنلا رياض الصلح على الكلمة التي ألقاها. ثم تحدث النائب حميد فرنجية عن القضية نفسها فأشار إلى أن لبنان لم يتوقف أمام كبيرة أو صغيرة في سبيل فلسطين الشقيقة وذلك باعتراف الفلسطينيين أنفسهم «لكن للبنان سياسة عامة لا يمكن أن يتجاوزها. نحن لا نؤمن بالقوة بل نؤمن بالحق ونسعى وراءه بالطرق القانونية. فالحادث الذي وقع للسفارة الأميركية وللمفوضية البريطانية لم يكن سوى حادث طيش نأسف له كل الأسف إذا كانتا تقبلان اعتذارنا فاننا نعتذر لهما عنه ونطلب من الحكومة أن تقدم لهما اعتذارها أيضاً». وأضاف النائب فرنجية: ان لبنان في دعمه للقضية الفلسطينية يستند على أفراد الشعب فقال: «نحن نضحي بكل غالٍ في سبيل فلسطين ولكن لم نفكر مطلقاً بتجاوز القوانين، واني أضم صوتي إلى صوت زميلي رياض الصلح باستنكار هذا الحادث. وبوصفي وزيراً سابقاً للخارجية أعرف ما لهاتين الدولتين الحليفتين من أياد على استقلالنا وخصوصاً موقف ممثل الولايات المتحدة من قضيتنا في مجلس جامعة الأمم المتحدة...».

أما النائب حبيب أبو شهلا فقد تراجع في جلسة ١٧ آب (أغسطس) عما ذكره في جلسة ٦ آب (أغسطس) لأنه تبين أن الفاعلين ليسوا أجانب وإنما هم فئة لبنانية «كنت أتمنى أن لا تكون هذه الأيدي لبنانية. أما وقد أظهر التحقيق ما أظهر فأقول كلمة للجميع: إن هذه الأعمال ليست وطنية ولا يمكن أن تخدم بصورة ما لبنان...»[٧٣] وأخيراً صوت المجلس على اقتراح باستنكار القاء القنابل على المفوضيتين الأميركية والبريطانية، وقد نال الاقتراح الأكثرية.

ورغم أن الولايات المتحدة وبريطانيا أثبتتا في مواقفهما عداء مستمراً لقضية فلسطين، فان المجلس النيابي اللبناني استنكر القاء القنابل على مفوضيتيهما، لا لشيء إلا خوفاً ورهبة من النفوذ الأميركي ـ البريطاني السائد في لبنان والمنطقة.

من جهة ثانية وعلى صعيد دعم لبنان النظري لقضية فلسطين، فقد شارك في «مؤتمر فلسطين» الذي عقد في لندن في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ مع بقية الدول العربية. وفي المؤتمر ألقى «كليمنت اتلي» (C. Attlee)، رئيس الوزراء البريطاني، خطاباً تمنى فيه ازدياد التعاون البريطاني ـ العربي كما أسف لقرار عرب فلسطين عدم إرسال مندوبين لتمثيلهم في المؤتمر. وطالب للوصول إلى حل لقضية فلسطين بأن يظهر كل فريق استعداده لمراعاة الفريق الآخر «واجتماعنا بهذه الكيفية اليوم دليل على مدى اعتراف حكومة جلالة الملك بأن فلسطين موضوع ذو أهمية، وفيه مصلحة شرعية للشعوب العربية، وآمل أن مجيئكم لمقابلتنا اليوم يقيم دليلاً آخر على روابط الصداقة التي تربطكم وتربط شعوبكم بشعوب الامبراطورية البريطانية».

وفي ١١ ـ ١٢ أيلول (سبتمبر) استمع رئيس الوزراء البريطاني إلى مواقف الدول العربية من المشكلة الفلسطينية، وألقى كل ممثل خطبة عرض فيها عدالة هذه المشكلة وحقوق الفلسطينيين في أرضهم. كما أن كميل شمعون ألقى كلمة باسم لبنان في ١٢ أيلول (سبتمبر) أوضح فيها «أن الوفد اللبناني قد درس بدقة مشروع الحكومة البريطانية لإنشاء نظام اتحادي في فلسطين، وهو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذي يناقض في رأيه حقوق سكان فلسطين العرب في بلادهم مناقضة صريحة». وبعد أن عدد مراحل القضية الفلسطينية انتهى إلى القول: «ان الوفد اللبناني ليرغب رغبة جدية في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وهو كثير الأمل في أن يحقق هذا الحل بالاتفاق التام بين الوفود والحكومة البريطانية، والوفد لا يقبل بشكل من الأشكال أي حل لا يتفق مع المبادىء التي دأبت الجامعة العربية على إعلانها وهي:

(أ) الابقاء على صبغة البلاد العربية القومية ووحدة أراضيها.
(ب) استقلال هذه البلاد ودخولها في الجامعة العربية.
(ج) إيقاف كل هجرة يهودية يمكن أن تؤثر في صبغة البلاد القومية وآمالها»[٧٤].

ومن الأهمية بمكان القول انه رغم المواقف العربية والموقف البريطاني المتأرجح، ورغم مطالب العرب في مؤتمر فلسطين بلندن، فقد استمرت الحركة الصهيونية في مضاعفة نشاطها الهادف إلى إدخال اليهود إلى فلسطين. وقد جاء من القدس في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ أن إذاعة منظمة «ارغون» (Irgun) الصهيونية الإرهابية أذاعت أن الوفاً من اليهود الأوروبيين يستعدون للمجيء إلى «أرض الميعاد» ولكنهم يخشون أن تضع البحرية الانكليزية يدها عليهم في عرض البحر وتسوقهم إلى جزيرة قبرص التي اضحت معتقلاً للاجئين اليهود. وأنذرت محطة الإذاعة السلطات البريطانية بأن «مجاهدي الصهيونية» لن يدعوا اخوانهم يتألمون في الجزيرة وهم على بضعة أميال من الشاطىء الفلسطيني

و«سيهب مجموعنا لإنقاذ هؤلاء الاخوان وسنضع سواعدنا المفتولة في خدمة كل يهودي شريد يود الوصول إلى أرض ـ إسرائيل وليعلم أعداؤنا أياً كانوا أننا سنجعل من فلسطين فردوساً لساكنيها وجحيماً لمن يناصبنا العداء»[٧٥] مع العلم أن الوكالة اليهودية سبق أن تبنت المشروعات البريطانية ـ الأميركية التي تقضي بتقسيم فلسطين[٧٦]. وقد شعر الصهيونيون بقوة مركزهم لا سيما بعد الانتخابات الأميركية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦[٧٧].

ونتيجة لاستمرار الجدل اللبناني والعربي والصهيوني والدولي حول مصير ومستقبل فلسطين فقد اقترح اللبناني ميشال شيحا اعتماد الحل اللبناني الطائفي حلاً للمسألة الفلسطينية، رغم اعترافه «بالمحاذير التي تستوجبها قضية فلسطين» ورأى أن التفاهم الإسلامي ـ المسيحي في لبنان يمكن أن يكون صورة للتفاهم العربي ـ اليهودي، واقترح إقامة مجلس مشترك في بلد يتكون من أقليات مجتمعة. فالفرصة متاحة للعرب واليهود الآن كي يعيشوا سياسياً وأن يعملوا معاً على تطوير بلدهم[٧٨]. غير أن ميشال شيحا أخطأ يومذاك باقتراحه من حيث المبدأ وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ان التفاهم الإسلامي ـ المسيحي في لبنان هو تفاهم هش وطائفي وغير مدعم بالركائز والأسس التي يمكن أن تجعل من لبنان بلداً ينصهر فيه اللبنانيون في بوتقة واحدة.

٢ ـ رغم أن التفاهم الإسلامي ـ المسيحي هوتفاهم هش، إلا أنه يبقى تفاهماً بين لبنانيين ولبنانيين وليس بين لبنانيين وغرباء.

٣ ـ ان المهاجرين اليهود إلى فلسطين هم من القوى الأجنبية الغريبة عن فلسطين، وهي تختلف بعاداتها وتقاليدها ولغاتها عن أبناء فلسطين العرب.

٤ ـ أخطأ أيضاً حينما اعتبر أن فلسطين هي بلد لليهود الأجانب كما هي للفلسطينيين العرب وذلك بقوله: أن يعيشوا سياسياً «وأن يعملوا معاً على تطوير بلدهم».

وفي هذه الفترة الحرجة أصدر مجلس الوزراء اللبناني قراراً يقضي بمشاركة لبنان في الصندوق العربي المشترك للحفاظ على الأراضي الفلسطينية، كما أعلنت الحكومة اللبنانية احتجاجها على تصريح الرئيس الأميركي ترومن[٧٩]. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن موضوع الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية قد بات أمراً على غاية من الأهمية، فقد تجدد البحث فيه بشكل جديد ولافت للنظر، فقد كشفت بعض التقارير البريطانية عن بعض المواقف اللبنانية حيال هذا الموضوع، ففي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ أرسل تقرير من

الديبلوماسي البريطاني ج. بيت (J. Beith) من وزارة الخارجية البريطانية إلى ج. هيغهام (J. Higham) في وزارة المستعمرات (Colonial office) أوضح له فيه أنه أرسل نسخة إلى وزير الدولة عن الرسالة التي وصلته من البطريرك الماروني عن مسألة إشاعة عزم السلطات المختصة بفصل قسم من فلسطين وضمه إلى لبنان. ثم اقترح التوسط وإعلام البطريرك أن هذه الإشاعة ليست صحيحة[٨٠] وأرفق بالتقرير رسالة البطريرك الماروني أنطون عريضة التي أرسلها منذ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ إلى وزير الخارجية البريطاني، ارنست بيفن» (E. Bevin)، ومما جاء فيها أنه «اطلعنا على إشاعة حول مشروع السلطات المختصة لفصل جزء من فلسطين لإلحاقه بلبنان. هذا المشروع لا يناسب اللبنانيينَ ولا بطريركيتنا المارونية في لبنان، ونحن بدورنا لا نستصوبه»[٨١]. ثم أخبر وزير الخارجية بأنه يصلي من أجله كي تتحقق رغبة البطريرك.

وكان المطران الماروني اغناطيوس مبارك قد أرسل في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ رسالة بهذا المعنى إلى وزير الخارجية البريطانية أيضاً أشار فيها إلى الضجة المثارة حول موضوع عزم الحكومة البريطانية على فصل جزء من فلسطين الشمالية لإلحاقه بلبنان موضحاً أنه إذا كان هذا المشروع صحيحاً فانه لا يوافق عليه لا لشيء إلا «لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد». وأضاف قائلاً: «ان سيادتكم لا تجهلون أن لبنان كان دوماً ملجأ المسيحيين في الشرق». ثم طالب المطران مبارك أن تحافظ الحكومة البريطانية على هذه الخاصية للبنان وإبقائه ملجأ للمسيحيين حتى يمارسوا شعائرهم بكل طمأنينة. أما إذا كانت ستحدث بعض التغييرات في الحدود فلتصبح الرغبة عند المسيحيين فصل جزء من لبنان الجنوبي، حتى الليطاني مثلاً، وضمه إلى فلسطين، وهكذا يتضاءل عدد المسلمين في لبنان ويبرز خاصة هذا البلد المسيحي. ثم أعرب المطران عن أمله في أن تتفهم الحكومة البريطانية حقائق الأمور والأوضاع الدولية والتنبه إلى عملها[٨٢].

وبعد أن أخذ هذا الموضوع أهمية كبرى أثاره النائب كاظم الخليل ـ نائب الجنوب ـ في الجلسة النيابية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ولكنه لم يشر إلى موضوع فصل جزء من فلسطين وضمه إلى لبنان، بل أشار إلى مشروع المطران مبارك ـ دون أن يسميه ـ موضحاً أن هناك شائعات تقول بأن هناك مشروعاً لسلخ قسم من جنوب لبنان وضمه إلى فلسطين، وأشار إلى «أن هؤلاء الخونة الذين يريدون تحقيق مآرب خاصة على أشلاء المصلحة العامة يجب علينا محاكمتهم بالخيانة بعد أن نثبتها عليهم بالأدلة فنضع بذلك حداً لمثل هذه الشائعات والترهات. فالجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وحدة لا تتجزأ ولا يقل أحد أبنائها تمسكاً بلبنانيته عن غيره»[٨٣].

وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ أرسلت وزارة الحربية البريطانية رسالة إلى ج. بيث (J. Beith) في وزارة الخارجية أعلمته بوصول رسالة البطريرك الماروني، وطلبت إعلام البطريرك أنه لا صحة لما قيل بأن السلطات المختصة تريد فصل جزء من فلسطين وضمه إلى لبنان(٨٤). وأرسلت وزارة الخارجية في الوقت نفسه رسالة إلى القائم بالأعمال البريطاني في بيروت يونغ (Young) أوضحت فيها أن رسالتي البطريرك أنطون عريضة والمطران اغناطيوس مبارك قد تسلمها وزير الدولة، وأنه من الضروري إظهار الاحترام للرجلين واخبارهما بأن رسالتيهما قد وصلتا. وأضافت وزارة الخارجية «انه لمعلوماتكم الخاصة فان إحدى الخطط التي تتعلق بفلسطين بحثت في الصيف الماضي وهي تتعلق بفصل الجليل وضمه إلى لبنان. هذه الخطة في الوقت الحاضر ليس النظر فيها جدياً، كما أنها على الأقل لا تتعلق بوضع المسيحيين اللبنانيين»(٨٥). ويلاحظ من خلال هذه التقارير الخاصة بوضع الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية أن ما استأثر باهتمام القوى الدينية المارونية حول مشروع الضم والفصل ليست النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية انما استأثرت باهتمامها النتائج الطائفية فحسب، وكان همها الوحيد وسبب معارضتها الأساسي لما أشيع هو في أن لا يصبح عدد المسلمين في لبنان أكثر من عدد المسيحيين، بل على العكس فان تلك القيادات الدينية لم تر مانعاً من ضم جنوب لبنان إلى فلسطين كي يقل عدد المسلمين في لبنان، وأملاً في تحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين بحيث يصبح مسلمو الجنوب في إطار هذا الوطن القومي.

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ أثار المجلس النيابي اللبناني مشكلة فلسطين، وألقى وزير الخارجية بياناً مسهباً حول موقف لبنان من هذه المشكلة مشيراً إلى أن لبنان وقف بلسان رئيس الجمهورية ووقف نوابه وحكومته وصحافته وشبابه موقفاً كان فيه، ولم يزل، في منتهى الشدة والصراحة، وهو لن ينثني عن هذا الموقف إلا بعد أن ينال عرب فلسطين حقوقهم المشروعة، «ويجب أن يدرك كل لبناني أن قيام دولة صهيونية مستقلة انما يهدد كيان لبنان نفسه ومستقبل سكانه وأراضيه». واعتبر أخيراً أن مؤتمر لندن سائر إلى النجاح لأنه سيبحث مشروعاً عربياً من أجل فلسطين. فما كان من النائب جورج عقل إلا أن شكك في رأي وزير الخارجية حول مؤتمر لندن لأن لا شيء يشير إلى نجاحه «وأنا لا أطلب منه إفشاء المفاوضات... ولكن لا بد من وجود شبه دلائل يمكن أن يرفقها بتصريحه حتى يتسنى لنا أن تطمئن قلوبنا على مصير فلسطين... ونحن لم يطمئن بالنا على سير هذه المفاوضات ورأيك يعاكس رأينا فهل لك أن تبين لنا ما يريح البال...». غير أن وزير الخارجية لم يفصح عن سير المفاوضات سوى قوله: ان مشروعاً عربياً وضع في لندن لحل القضية الفلسطينية. وكان النائب عبد الله اليافي قد أشار في الجلسة النيابية إلى أنه لا بد من توثيق التعاون من أجل فلسطين ليس بين لبنان والدول العربية فحسب، وإنما

أيضاً بين لبنان والهيئة العربية العليا لفلسطين. أما النائب كاظم الخليل فقد أوضح أن لبنان يعطي بعض الدول الأجنبية حقوقاً استثمارية في ما يختص بشؤون الطيران والنفط، بينما هذه الدول هي التي تحاول القضاء على عروبة فلسطين وتدعم دخول الصهيونيين إليها بالقوة وتجاهد بسحق العرب في فلسطين «أهذه هي سياستك يا معالي الوزير بأن تمد يد لمساعدة لقاء دريهمات لمن يحاول طعننا في الصميم؟»(٨٦).

وفي الفترة التي أعلن فيها المجلس النيابي اللبناني تأييده للقضية الفلسطينية برزت عدة مشكلات من جراء تعاون بعض القوى اللبنانية مع القوى الصهيونية، فقد جاء في أحد التقارير السرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ أن عبد الغني المارديني (سوري) دارت حوله الشبهات بأنه يريد بيع أراضيه في قرية قدس في قضاء صفد والمقدرة بـ(٢٢٠٠) دونم، غير أنه بعد الاجتماع به أنكر هذه التهمة بل اتهم بدوره كامل الحسين وأحمد الأسعد (وهما من جنوب لبنان) بأنهما يثيران الفلاحين ضده بالاتفاق مع اليهود، كما أن هؤلاء المزارعين يعمدون إلى سرقة المحاصيل وإلى إهانته، كما أن اليهود ـ وهم أصحاب غالبية الأرض في قدس ـ اتفقوا مع المزارعين على اعطائهم ثلاثة أرباع الحاصلات الشتوية بعد أن كانوا يعطونهم قبل ذلك ثلثيها، واتفقوا أيضاً على إعطاء المزارعين ثلثي الحاصلات الصيفية عوضاً عن النصف بالرغم من أن هذا الاتفاق يضر باليهود كشركاء في الأرض. ورأى عبد الغني المارديني أن اليهود يهدفون من ذلك إلى الاضرار بمصلحة عبد الغني المارديني وأخوانه والتضييق عليهم للخلاص من الأرض وبيعها لليهود، وإلى الظهور بمظهر الصديق للفلاحين والعطف عليهم وكسب صداقتهم. وزعم المارديني أخيراً أنه يريد التخلص من هذا الواقع وأنه على استعداد لبيع أرضه لأية هيئة عربية بنصف الثمن. ورغم ما قاله المارديني فيبدو أنه كان على استعداد لبيع الأرض لليهود نظراً لإغرائهم له، فقد عرضوا عليه مبلغ (١٧٠) ألفاً من الجنيهات. ولكن الضجة التي قامت حوله واهتمام الحكومة السورية بالأمر واعتقالها بعض أقاربه في سوريا للتحقيق معهم في هذا الموضوع جعلته ينكر البيع ليتدبر أمره انتظاراً لفرصة سانحة يتم فيها أمره بسكون وهدوء «وبما أنه لا يمكننا دفع مبلغ كهذا، فانني أرى أن نعمل على مساعدته في النواحي الأخرى على أن لا نغفل عن مراقبته»(٨٧).

٣ ـ تطور القضية الفلسطينية على الصعيد المحلي والعربي والدولي والصهيوني ١٩٤٧

بدأ عام ١٩٤٧ في ظل تأزم الوضع العربي بسبب تأزم القضية الفلسطينية، لا سيما بعد تزايد الحديث عن تقسيم فلسطين. ففي بيروت جرت ردود فعل سياسية وشعبية،

وبدأ عشرة آلاف طالب في أوائل كانون الثاني (يناير) **١٩٤٧** بالتظاهر ضد قرار التقسيم، وانضم إليهم عدد كبير من الشباب المثقف. ومر المتظاهرون أمام المفوضيات الأجنبية وهتفوا ضد الدول المؤيدة للتقسيم، كما مروا أمام القصر الجمهوري فهتفوا للبنان ولفلسطين. وتابع المتظاهرون سيرهم بانتظام غير أن أحد المتظاهرين ضرب واجهة محل «أ. ب. ث» (A. B. C) وكسر زجاج واجهاته، كما هوجمت سيارات تابعة لشركة التابلاين. ثم وصل المتظاهرون إلى المجلس النيابي فهتفوا بحياة لبنان وفلسطين وطالبوا بإقرار التجنيد الإجباري، فأطل عليهم بعض النواب. كما واصلوا سيرهم إلى مقر رئاسة الوزارة في السراي فأطل عليهم وزير الداخلية دون أن يتحدث إليهم. وفي الوقت نفسه عقدت لجان الطلاب اجتماعات متعددة لتنظيم الاحتجاجات والتظاهرات، وقد قرر طلاب المعاهد الفرنسية القيام بمظاهرة مماثلة احتجاجاً على قرار التقسيم(٨٨).

وفي هذه الفترة أيضاً عقد مجلس وزاري في بيروت برئاسة جبرائيل المر، رئيس الحكومة بالوكالة، فأصدر قراراً بإلغاء إجازات الضباط ومفوضي الشرطة وأفراد الدرك وبزيادة عدد الشرطة في جميع مخافر المدينة. وأعطيت الأوامر لدوائر الاطفائية للاستعداد لتلبية الطلب عندما تدعو الحاجة. كما شعر رئيس الجامعة الأميركية بحركة غير اعتيادية بين الطلاب العرب فأرسلت ثلة من الشرطة رابطت أمام الجامعة. وكانت عمدة الجامعة قد عقدت اجتماعاً بحثت فيه إقفال أبوابها وتعطيل الدروس شهراً كاملاً خوفاً من وقوع حوادث، لأن بين طلابها وطالباتها عدداً من اليهود الفلسطينيين(٨٩). كما انهالت على الصحف برقيات الاحتجاج من صور وصيدا وبنت جبيل والنبطية وجزين وزحلة وبعلبك وطرابلس.

وتأكيداً لاتجاهات السياسة اللبنانية والعربية المتقلبة والخاضعة للنفوذ الأجنبي، فقد راح لبنان باسم البلاد العربية يطالب بتقسيم فلسطين وذلك بإنشاء حكومتين عربية ويهودية ضمن إطار دولة اتحادية مع العلم أن لبنان بلسان كميل شمعون مندوبه في مؤتمر فلسطين بلندن أكد في **١٢** أيلول (سبتمبر) **١٩٤٦** رفض لبنان لمشروع تقسيم فلسطين بينما راح كميل شمعون نفسه في أوائل **١٩٤٧** يقترح من لندن على هيئة الأمم المتحدة وباسم البلدان العربية إنشاء دولة اتحادية مستقلة في فلسطين وذلك في أول آب (أغسطس) **١٩٤٨** على أكثر تعديل، وعلى أن تتألف حكومة فلسطين من حكومة اتحادية وحكومتين اقليمتين عربية ويهودية. ويجري تحديد المناطق بطريقة لا تترك إلا أقل أقلية ممكنة من العرب واليهود في كل منطقة. ويتم انتخاب مجلس تأسيسي بواسطة اقتراع عام، ويكلف تحضير دستور الدولة الاتحادية، على أن يتألف المجلس من جميع عناصر الشعب بالنسبة إلى عدد المواطنين لكل من العرب واليهود، وتستوحى صلاحيات الحكومة الاتحادية أو حكومات المقاطعات

من أنظمة دستور الولايات المتحدة، ويجب أن ينص الدستور على ضمانة حماية الأراضي المقدسة والمحافظة على حقوق المؤسسات الدينية المختلفة الجنسيات(٩٠).

ورأت الدوائر الأميركية أن اقتراح كميل شمعون لا ينص على التقسيم مباشرة، ولذلك فإن المندوب الأميركي «جونسون» صرح «بأن اقتراح الأستاذ كميل شمعون لا يتضمن عناصر جديدة للتفاهم». ثم طلب من الجمعية العمومية التصويت فوراً على مشروع التقسيم. وقد تم للصهيونية ومؤيديها ما أرادوا حينما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في **٢٩** تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩٤٧** على مشروع اللجنة الخاصة بفلسطين (تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية) وذلك بأكثرية **٣٣** صوتاً وامتناع **١٠** عن التصويت.

وبالاضافة إلى الجهود العربية في المحافل الدولية فقد قررت الهيئة العربية العليا في القدس مقاطعة اليهود مقاطعة تامة، وهذا مما يؤكد أنه حتى هذا الوقت من عام **١٩٤٧** لم تكن المقاطعة تامة. كما قررت الهيئة اعتبار كل اتصال مع اليهود جريمة. وإعلان الإضراب مدة ثلاثة أيام ابتداء من **٢** كانون الثاني (يناير) وتنظيم الاجتماعات والتظاهرات بعد انتهاء مدة الإضراب العام، واتباع سياسة عدم تعاون مع حكومة فلسطين البريطانية، كما طلبت الهيئة من الحكومة المشار إليها إعادة البلاد إلى أصحابها العرب. وفي هذا الوقت أعرب اليهود عن سرورهم الشديد لقرار التقسيم، كما أعربوا عن تأييدهم لبريطانيا وللجنود البريطانيين، بينما أبدى الفلسطينيون رفضهم لمشروع التقسيم وأخذوا يقاومونه(٩١).

ونظراً لتوتر الأوضاع الداخلية في فلسطين فقد أصدرت الوكالة اليهودية قراراً بالتعبئة. وفُسِّر هذا القرار بأنه يعني حشد جيش مؤلف من خمسين الف رجل تتراوح أعمارهم بين **١٧** و**٢٥** عاماً. كما ذكر مراسل صحيفة «صنداي تايمز» (Sunday Times) من القدس، أن الوكالة اليهودية قد أصبح لديها إدارة مستعدة للقيام بأعباء الدولة اليهودية الجديدة. أما لجنة الخبراء الدوليين «فهي مستعدة لوضع دستور مبني على شريعة موسى» على أن يكون أول رئيس للدولة اليهودية البروفسور حاييم وايزمن. وأن يكون دافيد بن ـ غوريون رئيساً للحكومة وموشي شرتوك وزيراً للشؤون الخارجية(٩٢).

وبمناسبة انعقاد مؤتمر لندن الجديد بين أواخر كانون الثاني (يناير) وأوائل شباط (فبراير) **١٩٤٧** لمعالجة القضية الفلسطينية كان جمال الحسيني ـ أحد زعماء فلسطين ـ قد حرص على زيارة بيروت في **١٧** كانون الثاني (يناير) قبل سفره لحضور مؤتمر لندن(٩٣). أما في ما يختص بموقف القوى الحزبية اللبنانية فقد أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى «أرنست بيفن» (E. Bevin) وزير الخارجية البريطانية في **٣٠** كانون الثاني (يناير) أشارت إلى موقف الاتحاد من قضية فلسطين على النحو التالي: **١** ـ عدم

القبول بأي حل يؤدي إلى استمرار وجود الجيوش البريطانية في فلسطين. ٢ ـ عدم القبول باستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين. ٣ ـ عدم الاعتراف بكل قرار يرمي إلى تقسيم فلسطين. ٤ ـ عدم القبول باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ٥ ـ الاحتجاج على إثارة الروح العنصرية... ٦ ـ ... يصبح من الصعب بعد الآن اقناع الشعوب العربية بوجوب استمرار اللجوء إلى المفاوضات السلمية... ٧ ـ ان الاتحاد يلمس في الجماهير العربية فكرة تتضح، أكثر فأكثر، وهي أن هذه المؤتمرات التي تعقد من أجل القضية الفلسطينية وإرسال لجان التحقيق إنما هي في الواقع محاولات ترمي إلى كسب الوقت ولإضاعة الظروف الدولية المؤاتية للعرب. ٨ ـ ان عدم أخذ المؤتمر ما أوردناه هنا بعين الاعتبار يؤدي إلى القضاء على السلم في الشرق العربي[٩٤].

ولما عقد مؤتمر لندن عرض «بيفن» على المؤتمر مشروعاً جديداً لتقسيم فلسطين عرف باسم مشروع أو خطة بيفن (Bevin Scheme) تبنى فيه، إلى حد ما، المقترحات السابقة للمندوب اللبناني كميل شمعون والهادفة إلى إنشاء دولة اتحادية على غرار سويسرا، غير أن العرب رفضوا مشروع بيفن الجديد[٩٥]. كما سبق أن رفضوا مقترحات «موريسون». رغم أن لبنان سبق له أن عرض مقترحات «بيفن» باسم البلاد العربية.

والحقيقة التي لا بد أن تذكر هي أن الموقف الدولي كان موقفاً مؤيداً للصهيونيين، بينما لم يكن إلى جانب العرب أية قوة دولية لها وزنها السياسي والعسكري، رغم أن الرئيس الأميركي «ترومن» نفى أن يكون موقفه من قضية فلسطين ومن توطين اليهود مرتبطاً بالسياسة الحزبية المحلية[٩٦]. مع العلم أن الأميركيين اشترطوا على بريطانيا أن توافق على دخول مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين لقاء المساعدات الأميركية المالية لتركيا واليونان[٩٧]. كما أن بريطانيا نفسها كانت قد صممت على تقسيم فلسطين إلى قسمين والقدس إلى ثلاثة أقسام وإدخال مئة ألف مهاجر يهودي أيضاً[٩٨].

وفي ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٧ عالج المجلس النيابي اللبناني من جديد تطورات القضية الفلسطينية، لا سيما في ما يختص بمؤتمر لندن. وقد أوضح النائب صائب سلام أن هذا المؤتمر فشل «ولكن خطاب المستر «بيفن» في مجلس العموم يجعلنا نعتقد رغم هذا الفشل بأن وفدنا اللبناني والوفود العربية قد نجحت نجاحاً باهراً في قضية فلسطين لأنها جعلت المستر «بيفن» يؤيد، لأول مرة، وجهة النظر العربية لحل قضية فلسطين، وليس من أجل مصلحتها بل من أجل مصلحة بلده. وهذا نجاح أكيد أن تكون الوفود العربية، ومن جملتها وفد لبنان، قد اقنعت المستر بيفن بأن من مصلحة بلده أن تحل قضية فلسطين بشكل يتفق مع مصلحتها». وأضاف النائب سلام مقترحاً على الحكومة والجامعة العربية تحويل جزء من الأموال التي قدمت لفلسطين لإرسال الوفود العربية إلى أميركا لمساعدة

قضية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الوفود العربية أفهمت المستر بيفن «أن عرب فلسطين لا يقلون رقياً ووطنية عن سائر البلدان المستقلة، وأفهموه أن السلم في الشرق الأدنى يتوقف على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، وأن حق العرب صريح لا يقبل الشك في تقرير مصيرهم»[٩٩]. وكان من نتيجة الموقف العربي أن صرح بيفن في مجلس العموم البريطاني بموافقته على حق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم.

ولما كان بعض النواب يريدون التحدث في موضوع القضية الفلسطينية لوحظ أن النائب إميل لحود تحدث عن مدينة جونية وكيف أن مياه البحر هدمت منازلها القريبة، وبذلك تحول النواب عن الموضوع الذي أثاره النائب سلام، مما دعا النائب محمد العبود للقول: «كنت أود أن نبقى تحت تأثير الكلمة البليغة التي ألقاها حضرة الزميل صائب بك سلام، ولكن زميلنا الأستاذ إميل لحود شجعني على البحث في مسائل محلية...».

على صعيد آخر يظهر أن التطورات السياسية والعسكرية في فلسطين والمنطقة العربية دعت القائد فوزي القاوقجي * للوصول إلى مصر ومنها إلى لبنان لمتابعة هذه التطورات. وفي مصر ساعده كثيراً حليم أبو عز الدين الموظف الديبلوماسي في المفوضية اللبنانية في القاهرة، لأن إقامة القاوقجي كانت محظورة عليه. وفي هذه الفترة وردت إليه برقيات من العالم العربي ومن لبنان تدعوه للزيارة «على أنني شعرت من برقيات وزير خارجية لبنان التي أرسلها إليّ عن طريق المفوضية اللبنانية في القاهرة أن هناك خوفاً من ظهوري في لبنان مظهر المتمتع بقوة شعبية كبيرة، وأنه من الأنسب أن أدخل لبنان دون سابق موعد». وبالفعل فقد وصل القاوقجي إلى بلده بعد غياب طويل وذلك في أواخر شباط (فبراير) ١٩٤٧، وكان في استقباله الرئيس عبد الحميد كرامي وسواه من الشخصيات والهيئات الشعبية، وبعد أن اتجه إلى القصر الجمهوري وسلم على رئيس الجمهورية، توجه إلى طرابلس، فتبين أن القوى السياسية اللبنانية ومنها الطرابلسية كانت تتجاذبه لكسب سياسي بسبب اقتراب موعد الانتخابات النيابية بينما كان هو يفكر بكيفية استخلاص فلسطين. وأثناء وجوده وقعت اشتباكات مسلحة بين المتنافسين في طرابلس[١٠٠]، وهذا ما آله و«أخذت أفكر في هذه الجماهير وحماستها وهذه الأسلحة وكثرتها وهذه الأرواح التي طارت دون أي داع أو مبرر. وخطرت ببالي فلسطين، فقلت أليس الأولى بهذه القوة المسلحة أن

* فوزي القاوقجي (١٨٩٢ ـ ١٩٧٧) لبناني من مدينة طرابلس، تخرج عام ١٩١٢ ضابطاً من المدرسة الحربية في استانبول، اشترك في الحرب العالمية الأولى كضابط في الجيش العثماني، ثم شارك في الحركات الثورية في العالم العربي، كما شارك في الحرب العالمية الثانية. وبسبب الأوضاع في فلسطين أصبح عام ١٩٤٨ قائداً لجيش الإنقاذ.

تصارع اليهود وتصب نيران أسلحتها في صدر اليهود؟ ومن يدري فقد يحدث هذا يوماً»(١٠١).

والحقيقة أن أحداث طرابلس تعطي فكرة عن الأوضاع السائدة في لبنان وعن الصراعات الحزبية والمحلية بينما كانت الأوضاع تتردى في فلسطين، وكانت الصهيونية تمثل العنصر المتحد المتعاون للوصول إلى أهدافها في فلسطين. حتى أن اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية لم تكن جميع أحزابه موحدة النظرة نحو فلسطين، لا سيما حزب الكتائب الذي سبق لرئيسه بيار الجميل أن أعلن أسفه لمقاطعة البضائع الصهيونية، لأن تلك المقاطعة تجلب على لبنان أضراراً بالغة، وأن الكتائب قبلت المقاطعة مرغمة وأنه لو ترك لهم الخيار لما قاطعوا الصهيونية. أما زعيم الحزب القومي السوري أنطون سعادة فقد أعلن في خطاب ألقاه في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٧ بأنه «يجب أن تذكروا دائماً فلسطين سورية. ان هذا الجناح الجنوبي، مهددٌ تهديداً خطراً جداً». وأضاف قائلاً: «لعلكم ستسمعون من سيقول لكم ان في انقاذ فلسطين حيفاً على لبنان واللبنانيين وأمراً لا دخل للبنان فيه. ان انقاذ فلسطين هو أمر لبناني في الصميم، كما هو أمر شامي في الصميم، كما هو أمر فلسطيني في الصميم». أما عن الخطر اليهودي فقد اعتبر سعادة أنه خطر ليس على فلسطين فحسب وإنما «هو خطر على سوريا كلها وهو خطر على جميع هذه الكيانات. . .»(١٠٢).

وفي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٧ أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى الوزير المفوض البريطاني في بيروت احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة الهادف إلى تعيين لجنة جديدة لبحث المسألة الفلسطينية بناء على إصرار المندوب البريطاني، ذلك «أن هذا القرار لا مبرر له خصوصاً وأن قضية فلسطين لم تعد في حاجة ماسة للدرس والتحقيق ولا نستطيع أن نرد هذا القرار إلا إلى رغبة حكومة جلالة الملك رغبة ملحة في الاحتفاظ بانتدابها على فلسطين، وذلك خلافاً لما قطعته دول الحلفاء الظافرة على نفسها أثناء الحرب وبعدها من العهود والمواثيق لتأمين الحريات والاستقلال»(١٠٣). وقد نقل المفوض البريطاني هذه المذكرة إلى حكومته وأرسل جواباً إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية(١٠٤).

أما في ما يختص بلبنان الرسمي، فقد شارك في دورة آذار (مارس) ١٩٤٧ العادية لمجلس جامعة الدول العربية، وصدر مرسوم بتعيين رئيس الوزراء رياض الصلح رئيساً للوفد * وكميل شمعون وزير المال وهنري فرعون وزير الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة، أعضاء. وكان كميل شمعون في هذه الفترة في لندن لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية فاتفق على أن يوافي الوفد من هناك إلى القاهرة. وفي الوقت

* تألفت وزارة رياض الصلح في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

الذي كان فيه مجلس جامعة الدول العربية منهمكاً بالقضية الفلسطينية كانت الشخصيات اللبنانية الرسمية في وادٍ آخر، نتيجة لخلافاتها الشخصية. فقد ذكر الرئيس بشارة الخوري أن بعض أصدقاء كميل شمعون وافوه إلى القاهرة «تعكيراً للجو وتوسيعاً للشقة بين الرئاسة وبينه» وما أن وصل شمعون إلى القاهرة «حتى بلغتنا أخبار موثوق بها عن استعداده لمخاصمة الرئاسة عن عمد»، وكان رئيس الجمهورية قد وعده بتوليته وزارة هامة في وزارة انتخابات عام ١٩٤٧ ولكن «عبثاً حاول بعض الأصدقاء المخلصين أن يردوه إلى الصواب ويبينوا له خطأه»(١٠٥).

وبالرغم من هذه الانقسامات الرسمية بين أدوات الحكم، فقد استطاع الوفد اللبناني أن يشترك في اجتماعات مجلس الجامعة ثم ما لبث أن عاد من القاهرة، فأطلعت الحكومة بدورها المجلس النيابي على ما دار من مناقشات ومباحثات حول القضايا العربية، وأدلى وزير الخارجية ببيان اتضح منه اهتمام الجامعة بقضيتي مصر وفلسطين. كما أقر المجلس اقتراحاً من النواب حميد فرنجية وفيليب تقلا وعادل عسيران بتأييد هاتين القضيتين(١٠٦). وكان وزير الخارجية قد أعلن في أول نيسان (أبريل) تأييد الحكومة والشعب اللبناني للشعبين الفلسطيني والمصري في نضالهما من أجل الاستقلال(١٠٧).

وبالفعل فقد أثار المجلس النيابي اللبناني في أول نيسان (أبريل) ١٩٤٧ قضيتي فلسطين ومصر، فأوضح وزير الخارجية جهود لبنان في سبيل قضايا العدل والحق وحيث «حضرنا اجتماعات اللجنة السياسية التي درست من قضايا الدول العربية أهمها وأدقها وهي قضية فلسطين ومصر. . .»، وأكد أن جو اجتماعات الجامعة العربية. كان صافياً نقياً شاعت فيه روح التضامن الصحيح وسادته فكرة المصلحة المشتركة، ونفى الشائعات التي أثيرت، ومفادها تباعد في الآراء بين أعضاء الجامعة «ولا بد لي من القول ان القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة العربية في القضيتين الفلسطينية والمصرية لم تكن مرتجلة ارتجالاً بل هي نتيجة للتوجيهات التي أرسلها الملوك والرؤساء من زهراء أنشاص إلى الدول العربية، ووليدة بحث ودرس دقيقين قام بهما مجلس الجامعة في دورة انعقاده الاستثنائية ببلودان في الثامن من شهر حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٦. . .»(١٠٨). وأضاف وزير الخارجية انه بعد فشل مؤتمر لندن وبعد عزم الحكومة البريطانية على عرض القضية على منظمة الأمم، قررت جامعة الدول العربية المباشرة أيضاً بعرض المسألة ودعمها في أوساط الأمم المتحدة.

أما النائب فيليب تقلا فانه، رغم تأييده لقضيتي مصر وفلسطين معاً، اعتبر أن قضية فلسطين تمر اليوم في طور خاص يوصلها إلى الغاية التي تنشدها «فلا أرى أن يفترق هذا المجلس وتذهب قضيتها إلى المراجع التي تحلها بدون أن نقف موقفاً نهائياً حازماً فيها. . .» ثم قدم اقتراحاً باسمه وباسم النائبين عادل عسيران وحميد فرنجية تأييداً لاستقلال فلسطين ومصر، وقد أقر بالأكثرية.

وأما رئيس الوزراء رياض الصلح فقد شكر النواب الثلاثة على اقتراحهم «وانني أذكر أن هذا المجلس كان المجلس الأول الذي طرحت عليه قضية فلسطين بصورة رسمية في سنة ١٩٤٤. هذه ذكرى ترفع رأس هذا البلد وتشرف المجلس...» ولما أعطيت الكلمة للنائب جورج عقل أشار إلى أنه سبق لهذا المجلس النيابي أن أيد على التوالي قضيتي فلسطين ومصر «وإذا عدت بالذكرى لسنة ١٩٤٤ تجد أنه كان لهذا العاجز أول اقتراح بتأييد قضية فلسطين القومية. ان قضيتها هي قضية لبنان ومايضيرهايضير لبنان وكل خطر يهدد هذا القطر الشقيق المجاور يسبب خطراً مباشراً للبنان». ثم طلب النائب عقل من الحكومة أن لا يقتصر جهدها من أجل فلسطين على الحقل الداخلي بل على السعي في الميدان الخارجي، كما أعرب عن أمله أن تتفهم كل من أميركا وبريطانيا عدالة هذه القضية وأن تترك أنانيتها وتقف بجانب فلسطين «اننا لا نستجدي الحق استجداء بل نطالب بحق طبيعي وشرعي»(١٠٩). وكرر النائب صائب سلام اقتراحه بضرورة إرسال الوفود العربية إلى الأمم المتحدة مع ضرورة أن يمثل لبنان تمثيلاً واسعاً لخدمة قضية فلسطين.

وفي الوقت الذي أثار فيه مجلس النواب اللبناني القضية الفلسطينية، وفي الوقت الذي سبق لمجلس الجامعة أن اتخذ قراراً بتقديم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، فان الهيئة العربية العليا، التي قررت الدول العربية إمدادها بمليونين من الجنيهات، لم يصلها سوى ستة وأربعين ألف جنيه مصري من سوريا وعشرين الف جنيه من مصر، بينما لم يقدم لبنان سوى ١٥ ألف جنيه»(١١٠). مع العلم بأن المرسوم الجمهوري الصادر في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ اعتبر المبلغ سلفة من الخزينة اللبنانية.

وقد نص ذلك المرسوم على ما يلي(١١١):

مادة ١ ـ أجيز للخزينة اللبنانية أن تسلف ما يعادل مبلغ خمسة عشر ألف ليرة مصرية لأجل المساهمة في إيجاد احتياطي ثابت لإنشاء شركة لإنقاذ أراضي فلسطين ومساعدة أبنائها العرب.

مادة ٢ ـ يدفع هذا المبلغ بالعملة المصرية باسم الشيخ سامي الخوري وزير لبنان المفوض في مصر لحساب الشركة المذكورة.

وكانت صحيفة «العروبة» قد طالبت منذ شباط (فبراير) ١٩٤٧ بالثورة ضد الصهيونية، ولم تطالب بالمال العربي لأن الثورة هي السبيل الوحيد لنجاة العروبة في مستقبلها من الدمار، لأن السكسون والأميركان، وهما الملجأ الذي يلوذ به العرب من طغيان اليهود، هما آلة طيعة في يد اليهود يضربون بها العرب، وحسبنا حجة على ذلك

ما نسمع ونرى، فإن سيل اليهود الجارف يكاد يستهلك فلسطين، ويكاد العرب يهبطون إلى الأقلية. ونحن نرى ذلك بأم أعيننا ثم نغضي ونحتج ونهدد، والسكسون أنفسهم مأخوذون بتهديد اليهود وتقتيلهم وجلدهم، وليس وراء هذا كله إلا إثنان لا ثالث لهما: استمرار هجرة اليهود وتخاذل العرب. ثم أكدت الصحيفة مجدداً ضرورة قيام الثورة الشاملة واشترطت لذلك اشتراك العرب من أقصى الجزيرة العربية إلى أقصاها ومصر في صميم هذه الجزيرة(١١٢).

والجدير بالذكر أن النشاط الصهيوني كان لا يزال قوياً في لبنان ومن خلاله، الأمر الذي دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الوزراء رياض الصلح في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ احتج فيها على مجلة «السلام» اليهودية الصادرة باللغة العربية بسبب تأييدها للصهيونية، كما طلب الاتحاد من رئيس الوزراء اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصول نشرات الوكالة اليهودية إلى لبنان بواسطة البريد اللبناني، كما طالبه بمنع بيع الأراضي في جنوب لبنان للمتمولين اليهود على غرار ما حدث بالنسبة لجورج نده الذي باع أراضيه في قرية الذوق التحتاني لليهود(١١٣). غير أنه بالمقابل أشارت بعض الوثائق السرية إلى أن رضا بك التامر، مفوض الحكومة اللبنانية لدى مجلس شورى الدولة في بيروت، رفض بيع ممتلكاته لليهود في القرى الواقعة ضمن حدود فلسطين. بل انه أبدى استعداده لإفراغ هذه الأملاك لمن توافق عليه الهيئة العربية العليا من المزارعين أو غيرهم وبالأسعار المخفضة، أو وقف هذه الأراضي للجمعيات الخيرية العربية *. وأشارت تلك الوثائق إلى أن ممتلكات رضا التامر تقع في قرى: هونين، المنارة وعديسة، وأن أقرباءه من آل الأسعد باعوا حصصهم في تلك المناطق لليهود، بينما هو رفض ذلك. وكان رضا التامر قد ورث هذه الأراضي عن والدته خديجة الأسعد التي ورثتها من والدها خليل بك الأسعد ومن زوجها محمد بك التامر. وقد قدم اقتراح للهيئة العربية بإرسال كتاب شكر إلى رضا التامر(١١٤).

أما على الصعيد الدولي فقد ناقشت الأمم المتحدة القضية الفلسطينية، وكانت قراراتها تساوي بين الفلسطينيين واليهود المهاجرين على السواء، ففي ٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ صدر قرار بمنح الوكالة اليهودية (Jewish Ageney) فرصة الإدلاء بشهادتها أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ(٤٤) صوتاً بمن فيهم الولايات

* وقد ألحق بهذا التقرير توكيل رسمي بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ عند كاتب العدل في بيروت، رائف سمارة، من رضا التامر إلى أسعد داغر ـ مدير قسم الصحافة في جامعة الدول العربية في القاهرة ـ يوكله حق التصرف أو وقف ممتلكاته الموجودة خارج لبنان، وقد قدم أسعد داغر هذا التوكيل إلى مكتب الهيئة العربية في القاهرة.

المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي مقابل رفض (٧) دول وامتناع (٣) دول عن التصويت هي: الهند وإيران وسيام. أما الدول الرافضة لهذا القرار فهي: أفغانستان، مصر، العراق، العربية السعودية، سوريا وتركيا[١١٥]. وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٤٧ صدر قرار آخر منحت فيه الهيئة العربية العليا لفلسطين فرصة الإدلاء بشهادتها. واستغلت الجمعية العامة تبني هذا القرار، الذي لم تعارضه سوى دولة واحدة، لتسجل في حيثيات القرار «ان قرار اللجنة الأولى بمنع الهيئة العربية العليا لفلسطين من فرصة الإدلاء بشهادتها يفسر نوايا الجمعية تفسيراً صحيحاً»[١١٦]. وجاء ذلك التبرير رداً على اعتراضات الفلسطينيين والعرب على منح الوكالة اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها أمام لجنة قضية فلسطين.

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة* خاصة بفلسطين عرفت باسم (UNSCOP)[١١٧] وذلك لإعداد تقرير بشأن القضية الفلسطينية والقيام بتحقيقات بين مختلف الأطراف المتنازعة كما أن «على اللجنة أن تولي المصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية أقصى عنايتها». غير أن لبنان رفض تكوين هذه اللجنة متضامناً بذلك مع مصر والعراق والسعودية وسوريا وتركيا وأفغانستان أيضاً، وهي الدول التي رفضت هذا القرار[١١٨]. ولكن لبنان والدول العربية الأخرى وافقت على قرار أصدرته الجمعية العامة في ١٥ أيار (مايو) أيضاً، بالطلب إلى سكان فلسطين الامتناع «عن التهديد بالقوة أو استعمالها أو أي عمل آخر يمكن أن يخلق جواً ضاراً بتسوية مسألة فلسطين تسوية مبكرة»[١١٩].

وكان مندوب لبنان شارل مالك قد أوضح في جلسة الأمم المتحدة في ١٥ أيار (مايو) أنه: «نحن نحتفظ بحقنا في مسألة فلسطين لأن التوصيات جاءت مخالفة لرغباتنا». وأضاف «ان طلب بريطانيا بوجوب درس قضية، حكومة فلسطين المقبلة، قد سقط الآن من النص واستبدلت الجمعية العمومية منه 'قضية فلسطين' دون بحث القضية بحثاً دستورياً صحيحاً ودون الإشارة إلى الأسباب الموجبة التي دعتها لذلك، ودون أن تفسر العبارة الجديدة 'قضية فلسطين . . .» [١٢٠] ثم انتقد مالك تقرير اللجنة السياسية لهيئة الأمم وشذوذ اللجنة عن مهمتها.

وفي هذه الفترة من حزيران (يونيو) ١٩٤٧ بدأت الاستعدادات لبرنامج لجنة التحقيق الدولية التي ستصل إلى المنطقة العربية لدراسة القضية الفلسطينية[١٢١]. ولجمع المعلومات

---

* تكونت هذه اللجنة من ممثلين عن: أوستراليا، كندا، تشكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، هولندا، بيرو، السويد، أوروغواي ويوغوسلافيا. و(UNSCOP). هي اختصار لعبارة:
The United Nations Special Commission on Palestine.

اللازمة عنها قبل انعقاد الجمعية العامة في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، وقد أوضح الوزير البريطاني المفوض في بيروت في تقريره الشهري في ١٢ تموز (يوليو) أن الحدث البارز لهذا الشهر هو زيارة اللجنة الدولية، وأنها بعد مجيئها إلى لبنان ستجتمع أولاً في ٢٢ تموز (يوليو) مع وزير الخارجية حميد فرنجية الذي سيتلو بياناً عن القضية العربية يشدد فيه على ما يلي:

(أ) حق العرب في فلسطين في تقرير مصيرهم.
(ب) الحاجة إلى الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط.

وأضاف التقرير: ان اللجنة ستجتمع في اليوم التالي بالمندوبين العرب الذين سيجيبون كتابة على المسائل المطروحة من اللجنة في اجتماعين سريين يعقدان في صوفر[١٢٢].

وبالفعل، وصلت اللجنة إلى فلسطين في منتصف حزيران (يونيو) وأجرت هناك اتصالات بالهيئة العربية العليا لفلسطين وبالمسؤولين البريطانيين، وقد سبق ذلك اتصالات مع ممثلي الوكالة اليهودية، وقد بقيت اللجنة في فلسطين إلى ما بعد منتصف تموز (يوليو) ١٩٤٧[١٢٣]. ومن ثم وصلت لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) إلى بيروت في ١٩ تموز (يوليو). وفي اليوم التالي اتجهت إلى صوفر فاجتمعت بوفود الدول العربية المجتمعين فيها والذين قدموا لها مذكرة مشتركة تتضمن وجهة النظر العربية في قضية فلسطين[١٢٤]. غير أنه تبين للمسؤولين اللبنانيين أن الموقف الأميركي خاصة، ومواقف بقية الدول الكبرى عامة، كان العطف على إنشاء وطن قومي لليهود. كما اعترف الرئيس بشارة الخوري بممارسة الضغوط على لبنان والدول العربية، ذلك أنه «بدأنا نشعر بضغط الدول الكبرى لاقتطاع قسم من الأرض العربية لتأسيس دولة يهودية ما أنزل الله بها من سلطان . . .».

وعقدت لجنة التحقيق الدولية اجتماعاً سرياً مع المسؤولين اللبنانيين قبل مغادرتها لبنان، وطرحت اقتراحاً قدمه أحد أعضائها يتناول تقسيم فلسطين إلى قسمين: عربي ويهودي، وتشكيل دولة عربية تضم القسم العربي من فلسطين وشرق الأردن وجبل الدروز. وذكر أن نقاشاً حاداً حصل في ذلك الاجتماع الذي لم يسفر عن اتفاق تام بين وجهات النظر[١٢٥]. كما علم أن المستر «سند ستروم»، رئيس لجنة التحقيق، بحث هذه القضية مع المراجع المسؤولة في عمان. وكان وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية قد أبدى في هذه الفترة معارضته لإقامة الدولة اليهودية لما يسبب ذلك من أخطار على العالم العربي[١٢٦]. وكان الوزير البريطاني المفوض هوستن بوسول (Houston Boswall) قد أشار في تقريره السابق إلى أن لجنة التحقيق الدولية تأمل في الاعتماد كثيراً على الحكومة اللبنانية[١٢٧].

والحقيقة أن قرارات لجنة التحقيق كانت سابقة لنشاطها ولنتائج تحقيقاتها ولقاءاتها مع المسؤولين العرب، فقد عادت من بيروت إلى جنيف بسرعة مدعية أنها أتمت دراستها للقضية الفلسطينية «وبدا لنا أن نشاطها كان شكلياً محضاً وأن رأيها سبق درسها... فضعف أملنا بها»[١٢٨]. غير أن لبنان اتخذ قراراً بإرسال كميل شمعون موفداً إلى جنيف لتمثيل لبنان هناك أمام لجنة التحقيق، بينما انتدبت سوريا الأمير عادل أرسلان للغاية نفسها، غير أنه تبين فعلاً أن قرار لجنة التحقيق، إنما جاء يؤيد تقسيم فلسطين وقيام دولتين مستقلتين فيها[١٢٩]. ولهذا استمر العرب في رفضهم لهذا القرار الأمر الذي دعا بن ـ غوريون للقول: «بأن الخلاف مع بريطانيا هو خلاف سياسي أما مع العرب فهو خلاف يتطلب عمليات حربية»[١٣٠].

٤ ـ المطران أغناطيوس مبارك يطالب بإنشاء الدولة اليهودية والدولة المارونية ١٩٤٧

في الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يحاول التجاوب مع مطالب أكثرية اللبنانيين والمطالب الفلسطينية والعربية، كانت بعض القوى المارونية السياسية والدينية تطالب بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان. وذكر (Boswall) أن مساعدي إميل إده قد أرسلوا تلغرافاً إلى لجنة التحقيق الدولية قبل وصولها إلى لبنان تضمن تحذيراً للجنة من الأخذ برأي الحكومة اللبنانية التي هي حكومة غير شرعية، وأنه بناء على ذلك فإن لبنان ليس مضطراً للالتزام بأي عمل يربطه مع فلسطين[١٣١]. وكان البطريرك الماروني أنطون عريضة والمطران الماروني أغناطيوس مبارك ورئيس الجمهورية الأسبق إميل إده رئيس الكتلة الوطنية والنائب يوسف كرم وبعض السياسيين الموارنة قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة لجنة التحقيق الدولية بقيام الدولتين اليهودية والمارونية على أن يتولى المطران أغناطيوس مبارك تقديم مذكرة باسمه في هذا الموضوع، سيما وأنه سبق أن أبدى رأيه عام ١٩٤٦ للجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية، والذي أيد فيه إنشاء دولة لليهود في فلسطين وهاجم فيه المسلمين والعرب وقتذاك. وبالفعل ففي ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ أرسل المطران مبارك، من أوروبا، مذكرة إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية «إميل سند ستروم» (E. Sand Strom) الموجود في جنيف[١٣٢] عبرت عن موقف مغرق في الطائفية وعن حس عصبي ماروني استعلائي. ومما جاء في المذكرة أنه لولا غياب (المطران مبارك) عن بيروت أثناء وجود لجنة التحقيق فيها «لأتيح لي أن أعمل على إسماع صوتي والإدلاء برأيي، الذي هو في الواقع رأي أكثرية اللبنانيين في هذه المسألة...». واعتبر المطران مبارك أن ما أبدته الحكومة اللبنانية من تأييد للشعب الفلسطيني انما هو مخالف للحقيقة لأن هذه الحكومة لا تمثل إلا نفسها «وإذا اعترف هذا الشرق الأوسط ذو الأكثرية المسلمة للحكومة اللبنانية

الحالية بالصفة الرسمية التي تسمح لها بأن تنطق باسم الأمة اللبنانية، فإننا نكون مستعدين لأن نجيب، بل لأن نثبت أن أسياد الساعة لا يمثلون إلا أنفسهم وأن تصريحاتهم، المقول انها رسمية، لم تملَ إلا لضرورات الساعة وللتضامن المفروض الذي يربط هذا البلد ذا الأكثرية المسيحية بباقي البلدان الإسلامية التي تحيط به من كل جهة وتدخله قسراً في دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي».

وأضاف المطران مبارك في مذكرته أن لبنان عبر العصور حتى في العهد العثماني انما كان يتهرب دائماً من ضغوط الشعوب العربية المحيطة به. أما فلسطين فما أن دخلها المسلمون حتى تعرضت للإهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب والتنكيل لأن «الكنس والكنائس حولت إلى جوامع وقضي، لغرض مقصود، على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط». وزاد المطران في إظهار كرهه للمسلمين والعرب بقوله انه «مما لا ريب فيه أن فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الأولين وأن أحداً منهم لم يكن من أصل عربي». ثم أنكر عروبة فلسطين ولبنان معاً، واعتبر أن إدخالهما في نطاق العروبة هو «إنكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الأدنى... فلبنان وفلسطين يجب أن يظلا الموطنين الدائمين للأقليات».

وأشاد المطران بدور اليهود في إنعاش فلسطين وتطورها زراعياً وصناعياً «فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل إلى جانب لبنان لا يمكن إلا أن يساهم في رفاهية الجميع. ان اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف... ويستطيع هذان الشعبان أن يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الأدنى مجتمعة». ولأن المطران اعتبر المسلمين والعرب جهلة «فليس من العدل أن تشرع لهما [اليهود والمسيحيين] القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض إرادتها». ثم راح المطران مبارك يطالب بضرورة إنشاء وطنين: مسيحي ويهودي لأن «هناك أسباباً رئيسية اجتماعية وإنسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للأقليات: وطن مسيحي في لبنان، كما كان دائماً ـ [في نظر المطران] ـ ووطن يهودي في فلسطين. وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعضهما جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً، ويكونان جسراً لا بد منه بين الشرق والغرب سواء من الناحية الثقافية أو الحضارية»، واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى صيانة السلام في المنطقة وإلى حماية الأقليات من الاضطهادات. وختم قائلاً «ان لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله»[١٣٣].

وحين نشرت صحيفة «الديار» البيروتية هذه المذكرة أضربت بيروت وصيدا وطرابلس في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول (سبتمبر)، كما أصدر مفتي الجمهورية بياناً شجب فيه هذه التحركات والتحركات الصهيونية في فلسطين[١٣٤]. هذا ويذكر الرئيس بشارة الخوري أنه وصلته

رسالة من باريس تتضمن نسخة من مذكرة المطران مبارك، وغمز رئيس الجمهورية من قناة وزير الداخلية كميل شمعون معتبراً إياه موافقاً على هذه المذكرة بقوله: «وقيل لي ان كميل شمعون قد اطلع في جنيف على هذا التقرير ولكنه لم يبلغنا شيئاً عنه»[١٣٥]. واعترف بشارة الخوري أنه ما أن نشرت المذكرة حتى اهتزت البلاد بأسرها وأن الحكومة حاولت تهدئة الهائجين. وأضاف أن المطران مبارك لم ينكر أنه هو واضع المذكرة ولم ينكر أنه أصدر منشور العصيان المدني، «وعد عمله هذا استفزازاً للرأي العام الساخط مما اضطر عبد الحميد كرامي لأن يتبرأ من ذلك التصرف الشاذ»[١٣٦] على اعتبار أن المطران مبارك كان عضواً في جبهة المعارضة التي يترأسها كرامي. وبالتأكيد فان كرامي لم يكن مطلعاً على تلك المذكرة، ولكن الأمر اللافت للنظر هو تعاونه مع مثل هذه الشخصيات المعروفة بطائفيتها والحاقدة على كل ما هو عربي وإسلامي، مما يشير إلى أن الاتجاهات السياسية في لبنان كانت اتجاهات وصولية وقائمة على أساس أن «الغاية تبرر الوسيلة».

والحقيقة أن ردود الفعل كانت عديدة على مذكرة المطران مبارك فبالإضافة إلى التظاهرات الشعبية في المدن اللبنانية، استنكر المجلس النيابي أيضاً هذه المذكرة، كما شجبها البطريرك ألكسندروس الثالث، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، الذي قال: «نحن نشجب من يقول ان لبنان وطن مسيحي، فلبنان وطن لجميع أبنائه وسيظل لبنان على رأس الدول العربية في الدفاع عن فلسطين، والمسيحيون هم أول من يحمي فلسطين بدمائهم وأرواحهم». أما صحيفة «النهار» فقد هاجمت المطران مبارك ومما قالته: «إما أن تتحدّوا لبنان وتتحدوا العرب كلهم بهذا الشكل... وإما أن تطالبوا بفلسطين لأعداء المسلمين والمسيحيين، أما أن تريدوا التعاون الاقتصادي بين الصهيونيين ومسيحيي لبنان، وأما أن تطالبوا بإعطاء فلسطين للصهاينة، فهذه أمور لن يسكت الموارنة عنها ولن يسكت اللبنانيون ولن يرضى العرب. لقد طفح الكيل يا أيها المطران...»[١٣٧].

وفي هذه الفترة احتج بعض المسيحيين المغتربين على ممارسات المطران مبارك، وقد وصلت برقية من أمين فرح من الولايات المتحدة إلى محمد جميل بيهم جاء فيها: «ان بيان المطران مبارك حول فلسطين هو كارثة زادت من حدة نتائج وعد بلفور ببيع أراضي الغير وان العناية الإلهية هي التي تلهم البطريرك عريضة تضميد الجراح الدامية التي أحدثها أغناطيوس، والتي يئن منها المسلمون والمسيحيون في كل مكان»[١٣٨]. ويظهر أن أمين فرح لم يكن مطلعاً تماماً على رأي البطريرك الماروني نفسه الذي كان يبارك ويؤيد خطوات المطران مبارك، وهو الذي سبق له أيضاً أن أرسل الخوري أنطون عقل إلى الولايات المتحدة الأميركية للدعوة لإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان. كما أنه سبق للبطريرك الماروني أن اجتمع بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، وأرسل المطران مبارك لمقابلته في

فلسطين في عام ١٩٣٥. وفي إحدى زيارات المطران مبارك لوايزمن ولحاخام اليهود الأكبر ألقى كلمة قال فيها: «أنا مطران اليهود وهذا بطريركهم» إشارة إلى البطريرك الماروني. وكان الهدف يومذاك من اجتماعه بوايزمن إنشاء وطنين أولهما في فلسطين والثاني في لبنان. «ونخشى أن يتحقق يوماً هذان الوطنان فيكونا شوكتين في عين العروبة...»[١٣٩].

من جهة ثانية فقد رأى البعض أن موقف المطران مبارك غير الملائم ازاء حركة القومية العربية، وما نطق به من ملاحظات معروفة عنه في رعاية الدولة الصهيونية في فلسطين، أثار موجة شعبية كبيرة من الاستياء، بعد نشر المذكرة الذائعة الصيت. كما أن بعض افتتاحيات الصحافة التي نُشرت أدانت تدخل الأكليروس في السياسة، وبناء على ذلك فقد اعتبرت أن المطران بهذا العمل دنس (Violating) الحقوق الدستورية للبنانيين بالمجاهرة بأفكاره الطائفية بحرية تامة في القضايا السياسية. كما أن البطريركية المارونية اعترفت بهذه الرغبة المشتركة لسياسة الأكليروس الدنيوية بقولها: ان هؤلاء المواطنين المستقيمين لهم حقوق مثل الآخرين. واعتبر هذا البيان غير المباشر تأييداً لوجهة نظر المطران مبارك[١٤٠].

وقد لخص تقرير سري للمفوضية البريطانية في بيروت في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ مذكرة المطران ثم ذكر أن هناك شكاً قليلاً بالمذكرة، التي هي برأي بوسول (Boswall) عملية مدبرة من الحكومة اللبنانية لفضح المطران مبارك، أو لنزع الثقة منه ومن البطريرك الماروني. وأشار التقرير إلى تحرك النواب الموارنة والمجلس النيابي اللبناني لإدانة عمل المطران. وأضاف ان مثل هذه التحركات هي خطرة، وخطورتها تكمن في إمكانية حصول تصادم خطر بين فئات الشعب يكون جسيمًا، غير أن الحكومة نجحت تماماً ودعمت إضراباً عاماً في بيروت في ٢٩ أيلول (سبتمبر) الذي كان بدوره مرتباً، وهذه الأساليب هي بعض الدليل على حكم مفلس يلقى معارضة كبرى[١٤١].

ومن الأهمية بمكان القول انه لا يوجد شك في مذكرة المطران مبارك المرسلة إلى لجنة التحقيق، وقد اعترف المطران نفسه بإرسالها وهو المعروف عنه أنه يسعى للتقارب الماروني ــ الصهيوني منذ الثلاثينات وذلك لإقامة الدولتين المارونية واليهودية. غير أن الأمر الذي تداولته بعض الأوساط السياسية هو في كيفية تسريب مذكرة المطران إلى الصحف اللبنانية وبالذات إلى صحيفة «الديار» التي كان لها السبق في نشرها. وكانت الاتجاهات تسير وفق الخطوط التالية:[١٤٢]

١ ــ ان صحيفة «الديار» حصلت على المذكرة من وزارة الخارجية اللبنانية، بعد أن أعادتها لجنة الأمم المتحدة لأنها لا تقبل مذكرات الا من الحكومات والهيئات الرسمية، فترجمتها ونشرتها.

٢ ـ قبل أن تقوم الحكومة اللبنانية بالإيعاز لصحيفة «الديار» بنشر المذكرة، أرادت مساومة المطران مبارك لإسكاته وعدم معارضته للحكم.

٣ ـ بعد رفض المطران هذه المساومة أوعزت الحكومة لصحيفة «الديار» بنشر المذكرة، وكان سبب اختيار الحكومة لهذه الصحيفة هو أن أحد أصحابها تقي الدين الصلح كان ابن عم رئيس الوزراء رياض الصلح، وكانت الاتصالات تتم بينهما بسهولة وسرية. وكان حنا غصن هو الشريك الآخر في الصحيفة وممن يناهضون السياسة الطائفية في لبنان. ومما أشيع أيضاً أن «الديار» حصلت على المذكرة عن غير طريق وزارة الخارجية، غير أن الرأي الأول هو الأصوب.

هذا وقد اعتبر البعض أن المطران مبارك يمثل التيار الشعبي الماروني والمسيحي، «فقد ترددت مطالبه وعباراته التي أطلقها على ألسنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن الساحلية شمالي بيروت» مؤيدين مطلبه إقامة وطن قومي مسيحي في لبنان لمسيحيي الشرق. واعتبر أيضاً أن الكنيسة المسيحية لعبت الدور نفسه، وكانت تجارب العروبة والتعريب للبنان إذ أنه «لم يكن عجيباً أن تأخذ المؤسسات الدينية المسيحية وعلى رأسها الكنائس موقفاً قومياً في الأربعينات. فالمقاومة اللبنانية المسيحية للمد العربي، منذ أوائل الفتح ومروراً بالعباسيين والامويين حتى العثمانيين، ارتكزت على الكنائس المسيحية والكنيسة المارونية خاصة حتى قيل «ان المارونية، مثلاً، أمة ـ كنيسة»(١٤٣).

والواقع أن مذكرة المطران مبارك كانت موضوع بحث مطول في المجلس النيابي اللبناني، فقد عقدت جلسة استثنائية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ كان أكثر المتحدثين فيها من النواب الموارنة الذين استنكروا موقف المطران مبارك، فأوضح النائب الماروني رئيف أبي اللمع، باسمه وباسم النواب الموارنة، استياءه واستنكاره لتلك المذكرة، وتعجب أيضاً من اتجاهات المطران وسياسته، «فناصر القضية الصهيونية ودعا لإنشاء وطن يهودي في فلسطين أو جاهر بآراء أقل ما يقال فيها أنها تلقي بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحيين». وهاجم النائب أبي اللمع المطران مبارك لادعائه في مذكرته أنه لا يتكلم باسم الموارنة فحسب وإنما باسم جميع المسيحيين. وأضاف ان الموارنة لا يزالون على عهدهم في الحفاظ على مبادىء الوضع اللبناني القائم على الإخاء والمساواة بين جميع اللبنانيين. أما موقف الموارنة من قضية فلسطين «فكفانا أن أكثرية الرسل الذين أوفدهم لبنان للدفاع عنها من الموارنة، فحميد فرنجية في لجنة التحقيق وكميل شمعون في منظمة الأمم المتحدة وسامي الخوري في القاهرة وفكتور خوري في لوندرا [لندن] ونصري المعلوف في أميركا الجنوبية... ولا عبرة ببعض أصوات نافرة تتعالى حيناً هنا وحيناً هناك...»(١٤٤) كما استنكر النائب الماروني وديع نعيم مذكرة المطران مبارك معتبراً أن المذكرة لا تمثل إلا المطران

نفسه. ولهذا فإن النواب الموارنة وقعوا على بيان احتجاج تلاه النائب نعيم في المجلس النيابي، بينما رفض توقيعه النائب الماروني يوسف كرم لأنه كان يؤيد مذكرة المطران مبارك، كما أن النائب الماروني أمين نخلة تهرب من التوقيع، أما النائبان المارونيان كميل شمعون وحميد فرنجية فقد كانا في هذه الفترة خارج لبنان. وقد أكد بيان النواب الموارنة استنكارهم لما جاء في مذكرة المطران مبارك، كما أكد رفضهم تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فيها، وأعلن البيان أن لبنان ليس لطائفة دون أخرى بل هو لجميع اللبنانيين على السواء.

واستنكر النائب الماروني ابراهيم عازار مذكرة المطران مبارك واعتبرها أداة لزرع بذور التفرقة بين اللبنانيين، كما اعتبر أن المطران نفسه غريباً عن لبنان لأنه يخالف التعاليم المسيحية. ثم شدد على ضرورة استمرار التعايش الإسلامي ـ المسيحي في لبنان. أما النائب الماروني جورج زوين فقد استنكر بدوره تصرفات المطران مبارك «لأن هذا العمل قد يأتي منه اختلاف طائفي نحن بغنى عنه» وأضاف أنه لا يجوز للمطران أن يتجاوز حدوده كرئيس روحي كما فعل في منشوره الأول ومنشوره الثاني اللذين يدعو بهما إلى العصيان «ولقد سمعت من ممثل البابا مع زميلي الشيخ فريد الخازن أنه يرذّل من يقوم بهذا العمل ولا يوافق عليه. وقد سمعت من رئيس الحكومة أنه لا يريد أن يقال ان رئيس حكومة مسلماً أسقط كرامة رئيس روحي ماروني، ولهذا فأنا أعتبره شريكه في الإساءة. وأحمله مع الحكومة المسؤولية نفسها لأن سكوته قد يجعل شيخاً مسلماً في يوم من الأيام يتهجم ويعطي التصريحات الخطيرة نفسها التي أعطاها المطران...»(١٤٥).

أما النائب الماروني فريد الخازن فقد اعتبر أن المطران مبارك يؤلف عصابة مع بعض الأشخاص وهو «رجل دساس يريد أن تقوم في البلاد مجزرة تقلب الوضع وتذهب بالوحدة. لقد قمنا بما علينا فشكونا المطران إلى البطريرك والبابا والآن نحمّل الحكومة مسؤولية أعماله لأننا لسنا سلطة تنفيذية...». ثم طالب بسحب الثقة من الحكومة إذا لم تبادر خلال خمسة أيام باتخاذ الإجراءات والتدابير الصارمة بحق المطران. وقد رأى النائب الماروني خليل أبو جودة أن تدخل رجال الدين في السياسة هو أمر خطير، وأن رأي المطران يخالف رأي النواب الموارنة كل المخالفة «فنحن نعتبر فلسطين قطراً عربياً ويجب أن يبقى عربياً» واعتبر قول المطران: أن لبنان وطن مسيحي كما كان دائماً، «قولاً مخالفاً للتاريخ، لأنه لم يكن في يوم ممن الأيام وطناً لفريق دون آخر أو لطائفة معينة، بل كان دائماً لبنان المستقل» وأكد أن الأمير فخر الدين كان مسلماً وحاكماً، ولكن ذلك لم يحمل أبناء لبنان الآخرين على الخيانة بل حاربوا معاً من أجل جميع اللبنانيين. وأضاف النائب أبو جودة أنه في كل مرة يقول المطران: ان صوت لبنان الحقيقي لم يسمع، «بل سُمع صوت عصابة لا تمثل لبنان. هذا

هو قول رجل الدين والتقي الورع، هذا هو قول الرجل المهذب الذي وُكِل إليه تهذيب أبناء طائفته. إنه يقول ان عصابة ٢٥ ايار [مايو] هي التي تعطي التصاريح المزيفة وأن صوتها هو صوت لبنان المزيف...»

وبعد ان أعطي الكلام للنائب نصار غلمية استنكر مذكرة المطران مبارك كنائب مسيحي واعتبر أن المسيحيين سيكونون في الطليعة للدفاع عن لبنان وفلسطين معاً، وطلب من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة في هذه القضية. أما النائب الماروني يوسف كرم فقد أقر بأنه لم يوقع على البيان الذي أصدره نواب الموارنة، وهو رغم عدم تأييده لمذكرة المطران مبارك، يؤيد أكثر ما جاء فيها. ثم راح يحاول انتقاد المطران ولكن بأسلوب المؤيد له، ومما قاله «أتوجه الآن بكلامي إلى نواب. جبل لبنان فأقول لهم ان الحكومة باحترامها ثوب المطران كانت تحترمكم أنتم وأسأل الشيخ فريد الخازن لماذا لا يتكلم مطارنة شمالي لبنان؟».

أما النائب كمال جنبلاط فشدد على أنه لا بد من إلغاء الطائفية السياسية وأن مذكرة المطران مبارك حدث تافه بحد ذاته، وأنها تمثل رأي الأقلية في البلاد. وخاطب رئيس الوزراء بأنه لا بد من القضاء على هذا الجو السياسي الفاسد «يجب أن تقضي على الرجعية في لبنان بكل الوسائل وأن تتصرف كرجل دولة، عندما نضع نصب أعيننا كل مبدأ وكيان في سبيل استقلال لبنان. يعلم دولته أنني طرحت هذا الأمر الذي اعتبره الزملاء آنذاك خطيراً وأكرر الآن، لن يكون في لبنان معارضة صحيحة يشترك فيها كل رجل مخلص ما لم تلغ الطائفية ويقضى على الرجعية... وإذا رجعنا إلى أساس المشكلة التي نحن بصددها الآن نرى أن أساسها هو الطائفية السياسية، إذ أنها تتيح لكل شخص المطالبة بحقه بالوظائف... هي تمكن كل شيخ وكل حبر من التدخل في شؤون السياسة...».

وبعد أن استنكر نائب الجنوب محمد صفي الدين مذكرة المطران طالب الحكومة بأن تضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه، الكيد أو الدس على القضية الفلسطينية. أما رئيس الوزراء رياض الصلح فقد ختم الجلسة بتلخيصه ملابسات إرسال مذكرة المطران مبارك التي نشرتها صحيفة «الديار» باللغتين العربية والفرنسية إلى لجنة التحقيق الدولية . وأوضح رئيس الوزراء أنه طلب من المطران تكذيب هذه المذكرة، غير أنه رفض ذلك وأعطى للمتصلين به نص المذكرة بالفرنسية، وأن بعض الموارنة اتصل برئيس الوزراء واستنكر المذكرة لأنه اعتبرها مهينة للموارنة، وأن الإضراب الذي عم المناطق ليس إلا تأكيداً على أن لبنان برمته يطالب بفلسطين العربية، وأنه لم يكن لمذكرة المطران أي تأثير في المواطنين «وأنا شخصياً لم أهتم بها بقدر ما اهتم بها غيري، فهي لا تستحق الأهمية، لأني سمعت مراراً مثلها ومن سيادة المطران مبارك نفسه، فقد وجه

مناشير وبيانات عديدة قال في بعضها: أيها الجند عليكم أن تعصوا أمر الحكومة، أيها اللبنانيون لا تدفعوا الضريبة، وهو قد دفعها. ولقد اتى أخيراً بهذه المذكرة التي أظهرت حقيقة نواياه، فعرف المواطن اللبناني لماذا يدعوه للعصيان المدني وعرف الجندي لماذا يدعوه للعصيان العسكري... إذاً لقد ظهرت حقيقة ما ينوي هذا الرجل وكل ما سبقها هو غير صحيح ولقد أدرك معي المعارض النزيه الشريف لماذا أراد [المطران] أن يندس بين المعارضين الأشراف.:. فقد أصبح بديهياً وصريحاً أمر هذا المطران وأصبح الآن، المسيحي قبل المسلم، لا يأبه لكلامه وبياناته. وها هو يشتمني ويشتم الحكومة ولم يمض على مدحه لي ولها وقت طويل...»[١٤٦].

وأخيراً وافق المجلس النيابي بالإجماع على اقتراح النائبين الجنوبيين ابراهيم عازار ومحمد صفي الدين باستنكار المجلس النيابي لكل ما ورد في مذكرة المطران مبارك.

وعلى الرغم من مطالبة النواب عامة، والنواب الموارنة خاصة، بمحاكمة المطران مبارك، وبالرغم من اعترافه بتقديم مذكرته في ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ إلى لجنة التحقيق الدولية وأنه نشر بيان العصيان المدني ضد الدولة اللبنانية، غير أن الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح، لم يقدما على أي عمل قانوني يحد من نشاط المطران وتحدياته وممارساته التي أحدثت مزيداً من الانقسامات بين اللبنانيين ومزيداً من الدعم للصهيونيين.

ويظهر أن بعض المسؤولين في الحكم كانوا ممن يؤيدون توجهات المطران وأهدافه، بدليل التناقض في قرارات المسؤولين أنفسهم حيال النشاط الصهيوني، فقد وصلت إلى لبنان فرقة موسيقية صهيونية تعرف باسم فرقة «أبا هاري» وتعاقدت مع إدارة فندق شاهين في مصيف عاليه لإقامة عدة حفلات موسيقية. ولوحظ أن مديرية الأمن العام كادت أن تمنع دخول الفرقة إلى لبنان «ولكن جهة عليا أمرت بالترخيص لها، فكان لها ما أرادت». وعلقت صحيفة «النهار» على هذا الموضوع بقولها «ونحن نستغرب السماح لفرقة أبا هاري الصهيونية بالعمل في لبنان، ونسأل أولي الأمر عن الأسباب التي حدتهم للسماح لهذه الفرقة بالدخول إلى الأراضي اللبنانية والعمل فيها! كما نتساءل عن سبب سكوت مصلحة الشؤون الاجتماعية عن هذه المخالفات التي تتيح للفرق الموسيقية الأجنبية مزاحمة فرقنا الموسيقية اللبنانية. ثم هناك قرار جامعة الدول العربية. فكيف يجهله المسؤولون؟!» وأضافت «النهار» «نحن نطلب من مديرية الأمن العام التحقيق مع أفراد هذه الفرقة والتثبت من هوياتهم لأن لدينا معلومات تثبت كونهم من الصهيونيين الذين يدخلون البلاد ليستنزفوا أموال عشاق الطرب ويساعدوا بها المنظمات الإرهابية»[١٤٧].

وبينما كانت صحيفة «النهار» تطالب الأمن العام اللبناني بالتشدد مع القوى الصهيونية القادمة إلى لبنان، تبين أن عاملاً جديداً بدا على الساحتين اللبنانية والفلسطينية وهو يتمثل

بعض الأشخاص الأرمن اللبنانيين الذين بدأوا ببيع الأراضي التي اشتروها في فلسطين للشركات اليهودية، وبين هؤلاء الأرمني «مكرديج داوود مصرليان» من بيروت. وقد أشار إلى هذا الموضوع مصطفى أحمد أبو زيد، أحد التجار الفلسطينيين، في رسالة * إلى المفتي أمين الحسيني في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٤٧، عندما أبلغه أن هذا الأرمني اشترى من شريكه نصف بيارة في قرية سلمة، «وقد اتخذنا عليه العهود والمواثيق وكفالة خطية من بطريرك الأرمن نرسل نسخاً عنها لسماحتكم، وقد فوجئنا ببيع حصة الأرمني هذا من اليهود بمبلغ (٦١) ألف جنيه مع رهينة على الأرض من آخرين بمبلغ (٣٥) ألف جنيه ليتم التلاعب والاحتيال على القانون». وأضاف أبو زيد أنه حينما علم بالموضوع سافر إلى بيروت للاتصال بالحكومة اللبنانية، كما طلب من المفتي السعي لدى رئيس الحكومة اللبنانية لاتخاذ الإجراءات ضد اللبناني مكرديج[١٤٨].

وقد حوّل المفتي الحسيني هذه الرسالة إلى أمين سر الهيئة العربية لدراستها ووضع المقترحات اللازمة لهذه القضية، فوصلته المطالعة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، وقد جاء فيها أن كفالة البطريركية الأرمنية وعهود مكرديج، لا قيمة لها من الناحية القانونية، وأنه لا بد من سرعة معالجة القضية ومتابعة السعي ريثما تحبط مساعي اليهود ويبعد خطرهم عن بيارة قرية سلمة التي لا يزال مصطفى أبو زيد يملك نصفها الآخر. ورأى أمين سر الهيئة العربية أنه مما يؤسف له أن أصحاب الأراضي والبيارات العربية الواقعة قرب تل ـ أبيب وملبس وحولها، أصبحوا في حالة يأس لما يرونه من تعدي اليهود عليهم واضطرارهم، في كثير من الأحيان، لمغادرة بياراتهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة اليهود، الذين يعيثون فيها فساداً ويخربون، في كثير من الأوقات، آلاتها ويقطعون الكثير من أشجارها، أثناء غياب أهلها عنها. وأضاف قائلاً: وبينما نجد أصحاب تلك البيارات والأراضي أنفسهم مهددين بالخطر وبإتلاف ممتلكاتهم، تعرض عليهم، في الوقت نفسه، أثمان مغرية، إذ قد يبلغ ثمن الدونم الواحد في بعض الحالات أكثر من ألف جنيه. ومما يجدر التنويه به أن هنالك أفراداً من العرب المخلصين في منطقة يافا قد رفضوا، بكل إباء، التنازل عن شيء من أراضيهم وتحملوا في هذا السبيل صنوفاً من التضييق وإرهاق كواهلهم بالرسوم المتنوعة التي تفرضها بلدية تل ـ أبيب. فالواجب الوطني يقضي بوضع خطة حازمة لدفع الخطر عن الأراضي العربية واقترح أمين سر الهيئة العربية خطة لتحقيق ذلك[١٤٩].

---

* أرفقت: بهذه الرسالة شهادة حسن سلوك وكفالة من البطريركية الأرمنية ورسالة نوري ملص إلى مصطفى أبو زيد للتفريغ للأرمني مكرديج.

٥ ـ الجهود اللبنانية والعربية في مواجهة النشاط الصهيوني وقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧

في الوقت الذي كانت فيه بعض الفئات اللبنانية تعمل ضد القضية الفلسطينية، كانت بعض القوى اللبنانية الأخرى تشد أزر الشعب الفلسطيني وتؤيد قضيته، لأن الخطر الصهيوني ليس على فلسطين فحسب، وإنما على لبنان والدول العربية. وفي هذه الفترة أرسل الحاج أمين الحسيني مذكرة في آب (اغسطس) ١٩٤٧ إلى قيادات الدول العربية أوضح لهم فيها الأخطار والأطماع الصهيونية[١٥٠]. هذا بالإضافة إلى أن القائد فوزي القاوقجي كان يمثل ظاهرة لبنانية مشّرفة حيال القضية الفلسطينية، فعندما شارك في مأتم بهاء الدين الطبّاع في بيروت التف حوله فريق من الشبان ونادوه بإنقاذ فلسطين واستئناف الجهاد في سبيلها على غرار جهاده في عام ١٩٣٦ فأجاب «بأن حياته فدى لفلسطين وأنه كان ولم يزل ينتظر الوقت المؤاتي لهذا الجهاد»[١٥١].

واللافت للنظر، أنه رغم المواقف اللبنانية الرسمية المتناقضة حيال القضية الفلسطينية. فإن الدول العربية كانت حريصة على تلبية أكثر من دعوة لبنانية لعقد مؤتمرات عربية من أجل القضية الفلسطينية. وربما يعود سبب ذلك إلى أن الدول العربية كانت حريصة على إبقاء لبنان في الصف العربي، مع العلم أن الدول العربيةنفسها لم تكن سياساتها ومواقفها من القضية الفلسطينية أفضل من موقف لبنان وسياسته. ففي ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ لبت اللجنة السياسية للجامعة العربية دعوة رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري وعقدت اجتماعاتها في صوفر، وتباحث المجتمعون في إمكانية تنفيذ مقررات بلودان السرية المتخذة في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ والتي نشرت يومذاك في الصحف اليهودية، رغم أنها مقررات سرية. كما تباحث المجتمعون في سبل تهيئة المال للدفاع عن فلسطين ودعم عربها وإمدادهم بالسلاح والذخيرة، وفي كيفية تنفيذ المقاطعة الاقتصادية ضد بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية[١٥٢]. وقد اتخذت اللجنة الساسية في ١٦ أيلول (سبتمبر) عدة مقررات احتجت فيها الدول العربية على توصيات لجنة التحقيق الدولية الخاصة بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

والجدير بالذكر أن وفود الدول العربية لم توافق كلها على مقترحات مقاطعة أميركا وبريطانيا اقتصادياً فاستمر النقاش بين المماطلة والتسويف. وقد ذكر القائد صالح الجبوري أن رياض الصلح أعلن في ١٩ أيلول (سبتمبر) أن اتصالاته بالوفود العربية انتهت به إلى أن يفسح لها المجال لمراجعة حكوماتها في أمر تبليغ هذه المقررات إلى كل من الحكومتين البريطانية والأميركية. ولذلك فقد تم الاتفاق على أن يعرض الأمر على مجلس الجامعة في اجتماعه المقبل للنظر في تبليغ هذه المقررات[١٥٣]. غير أن الدارس لمذكرة اللجنة السياسية

المرسلة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا يلاحظ عليها عدم احتوائها على التهديد بالمقاطعة الاقتصادية، ولكنها لم تخل من رفض واستنكار قيام دولة صهيونية في فلسطين مع التهديد بعدم وقوف العرب مكتوفي الأيدي إزاء الخطر الصهيوني(١٥٤).

وكانت ردود الفعل اللبنانية لا تزال تتواصل تأييداً للقضية الفلسطينية، وقد أشار الوزير البريطاني في بيروت بوسول (H. Boswall) أنه في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ جرى إضراب منظم احتجاجاً على توصيات لجنة التحقيق الدولية (Unscop) وأقفلت مدينة بيروت إقفالاً تاماً دون القيام بمظاهرات. واعتبر الوزير البريطاني أن شهر تشرين الأول (أكتوبر) كان شهر القضية الفلسطينية، فقد تركزت كل الأمور عليها؛ ففي ٩ تشرين الأول (أكتوبر) عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً اتخذ فيه قراراً بدعم القضية الفلسطينية وتضمن دعم حقوق الفلسطينيين وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لهم، وتنفيذ المقررات السرية لاجتماع بلودان وأضاف بوسول (Boswall) ان ردود الفعل الشعبية ضد الدعم الأميركي والروسي لتقسيم فلسطين أظهرت معارضة خاصة من المسلمين، اما في ما يختص بالمسيحيين فإن هذا الموضوع لم يستحق الاعتبار منهم(١٥٥).

وكانت اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية قد افتتحت دورتها العادية منذ ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ وعقدت عدة اجتماعات في لبنان وبالذات في بيت الدين وعاليه وبيروت(١٥٦). وبهذه المناسبة وجه رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري رسالة إلى أعضاء اللجنة السياسية ضمنها موقف لبنان من قضيتي فلسطين ومصر، وقد ردت الجامعة العربية على رسالة الرئيس اللبناني بكتاب شكر تسلمه من أمينها العام عبد الرحمن عزام(١٥٧)، وقد بحث المجتمعون في ما يجب اتخاذه من إجراءات للوقوف في وجه المؤامرة على عروبة فلسطين والتي تبلورت ملامحها بشكل واضح في توصيات اللجنة الدولية. ومن هنا كان على كل لبناني وسوري أن يتذكر أننا أمام أطماع يهودية وأن المغامرة اليهودية لن تؤتي بتوسعها المنشود إلا بمشيها على أجسادنا على حد قول ميشال شيحا(١٥٨).

ولوحظ أن هذه الاجتماعات عقدت بغياب ممثل فلسطين غير أن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني فاجأ المؤتمرين بالمجيء سراً من القاهرة إلى بيروت(١٥٩). ويذكر الرئيس بشارة الخوري أنه «لم يكن لنا سابق علم بمجيئه، فخفّ رياض الصلح إلى الترحيب به، واستقبلته وأحسنت وفادته، وكان قد انقضى على آخر اجتماع به عشر سنوات... وتمكن من الاتصال بوفود الدول العربية ومن إطلاعها على شؤون هامة تتعلق بفلسطين»(١٦٠). والحقيقة أن رياض الصلح استطاع تهدئة الموقف فقد أقنع مندوب العراق صالح جبر ومندوب الأردن توفيق أبو الهدى بعدم الانسحاب من المؤتمر والقبول بمشاركة المفتي في

الاجتماعات كرئيس للهيئة العربية العليا لفلسطين. غير أن عارف العارف* ذكر أن مجلس الجامعة رفض معظم مقترحات المفتي وفي طليعتها إعلان قيام حكومة عربية تتكلم باسم عرب فلسطين، علماً بأن مجلس الجامعة اتخذ قراراً بتأليف لجنة عسكرية عربية لمساعدة عرب فلسطين في الدفاع عن بلادهم برئاسة اللواء الركن اسماعيل صفوت (العراق) وعضوية العقيد محمود الهندي (سوريا) والمقدم الركن شوكت شقير (لبنان) وصبحي الخضرا (فلسطين)(١٦١). بينما لم تشارك الدول العربية الأخرى في هذه اللجنة مثل مصر والسعودية والأردن واليمن.

ومن الأهمية بمكان القول: ان الموقف من الحاج أمين الحسيني إنما كان منبثقاً من الموقف البريطاني. فقد «برغت» البريطانيون على حد قول الرئيس بشارة الخوري بسبب وصول المفتي إلى بيروت «فتولى رياض الصلح إفهامهم أن الحاج أمين يحصر نشاطه بفلسطين دون ان يتعرض لهم علناً أثناء وجوده بين ظهرانينا فاطمأنوا»(١٦٢).

وفي ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ قدمت اللجنة العسكرية العربية تقريرها الأول إلى مجلس الجامعة(١٦٣)، وقد تضمن أن للعدو الصهيوني في فلسطين منظمات وتشكيلات سياسية وعسكرية وإدارية على درجة قصوى من النظام والاحكام، وفي وسعها أن تنقلب فوراً إلى حكومة صهيونية لها كل ما تحتاج إليه من الوسائل والوسائط اللازمة للحكم، وأن لديهم قوة كبيرة من الرجال والسلاح والعتاد. وأكد التقرير احتمال لجوء العدو إلى القتل الجماعي، وشدد على خطورة مصير عرب فلسطين. ولهذا طلبت اللجنة تسليح الفلسطينيين وتدريبهم وإمدادهم بعشرة آلاف قطعة سلاح مع الذخائر والعتاد وتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ كل المشاريع المطلوبة لحماية عروبة فلسطين. كما أوصى التقرير بضرورة حشد الجيوش العربية على حدود فلسطين لتكون جاهزة للتدخل. وقد وافق مجلس الجامعة على هذا التقرير، غير أن الرأي السائد يومذاك هو أنه يجب أن يترك للفلسطينيين عبء الدفاع عن بلادهم على أن تزودهم الحكومات العربية بالمال والسلاح والخبراء، ولكن بريطانيا كانت ضد السياسة العربية الهادفة إلى تمويل عرب فلسطين ومساعدتهم(١٦٤).

---

* عارف العارف (١٨٩٢ ـ ١٩٧٤) من مواليد القدس. أنهى دراسته الثانوية والجامعية في استانبول. شارك في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، ووقع أسيراً بيد الروس إلى أن هرب عام ١٩١٧ اثر الثورة البلشفية في روسيا. التحق بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي. شارك في ثورات فلسطين فاعتقل ثم أطلق سراحه، ثم لوحق من قبل السلطات البريطانية. قبل عام ١٩٣٩ أصبح قائمقاماً في جنين فنابلس... عام ١٩٤٨ أصبح حاكماً عسكرياً لقطاع رام الله... عام ١٩٥٥ أصبح وزيراً للأشغال في الوزارة الأردنية، ثم استقال احتجاجاً على دخول الأردن في حلف بغداد. له مؤلفات عديدة تدور كلها حول تاريخ فلسطين.

وكانت الشخصيات البريطانية العسكرية المقيمة في العالم العربي تضغط على الحكومات العربية وفي مقدمة هؤلاء: الجنرال كلايتون، مسؤول المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط، وكان مقيمًا في القاهرة، والجنرال غلوب باشا، قائد الجيش الأردني، والكولونيل ستير لنغ وكان مقيمًا في دمشق.

وفي الاجتماعات العربية المتوالية في مصيف عاليه في لبنان تم اتفاق اللجنة السياسية على إنشاء «جيش الإنقاذ» الذي اعتبر قرار انشائه قراراً توفيقياً بين الاتجاهات العربية المتناقضة، وهو قرار لا بد من اتخاذه رغم ضغوط بريطانيا وذلك بسبب ردود الفعل العربية إزاء تطورات القضية الفلسطينية، غير أن بريطانيا استطاعت محاربة جيش الإنقاذ بحظر بيع السلاح للعرب، وبالضغط على بعض الحكام العرب لمنع السلاح عن الفلسطينيين أو تقديم الفاسد منه، وتأخير الالتزامات المالية المطلوبة من الحكومات العربية(١٦٥).

والحقيقة، التي لا بد من الإشارة إليها، هي أن جيش الإنقاذ لم يكن جيشاً فلسطينياً فحسب، بل التحق به آلاف من الشباب اللبناني والسوري والعراقي والأردني(١٦٦)، كما اشترك فيه عدد من القيادات العربية الحزبية أمثال: كمال الدين حسين وأحمد عبد العزيز وأحمد حسين ومحمد عبده وكلهم من مصر. كما اشترك فيه العديد من الضباط والمتطوعين السوريين، ثم ان قائد جيش الإنقاذ، فوزي القاوقجي كان لبنانياً. ولم تكن عملية تولي القاوقجي لقيادة جيش الإنقاذ مسألة سهلة، بل وقعت خلافات عديدة بين القيادات العربية بسبب هذا الموضوع في وقت كانت فيه القضية الفلسطينية بأمس الحاجة إلى اتحاد العرب. فقد أيد الرئيس شكري القوتلي فوزي القاوقجي، بينما كان المفتي الحاج أمين الحسيني يؤيد تولي جمال الحسيني قيادة جيش الإنقاذ، بالرغم من أن الرسميين العرب حاولوا على حد قول القاوقجي إقناع المفتي «بضرورة تسلمي القيادة من أجل فلسطين، فيصر على الرفض دون أن يبدي أي سبب معقول مقبول..» ولوحظ أن جامعة الدول العربية كلفت رسمياً القائد فوزي القاوقجي بقيادة جيش الإنقاذ، ويعود سبب ذلك إلى عدة أسباب عسكرية وسياسية ومنها أن القاوقجي كان قائداً عسكرياً قديماً وثائراً مجرباً، ولأن العرب أيضاً أرادوا أن يتصدى لبناني بارز للخطر الصهيوني على فلسطين ولبنان معاً، لما في ذلك من معانٍ سياسية هامة سيما على الصعيد اللبناني. غير أن التهم والتهديدات بالقتل سرعان ما وجهت إلى القاوقجي، وصدر تقرير عن مكتب «المفتي الأكبر – برلين» اتهم فيه القاوقجي بأنه جاسوس انكليزي «وهو آخر سهم أطلقه سماحة المفتي ضدي في برلين» وعلى أثر ذلك استمر المفتي في تعاونه مع الالمان والايطاليين، وشكل قوة عسكرية من فرقتين من مسلمي البوسنة لقاء أموال طائلة ووعود من دول المحور بأن تجعل المفتي خليفة

للمسلمين في حال انتصارها(١٦٧). بينما ذكر يوسف اورالكيري * أن المفتي سعى لأن تكون حرب فلسطين حرباً مقدسة تقوم على أكتاف المسلمين في شتى البقاع، وقد كاد أن ينجح في تحقيق ذلك، لولا أن الدول العربية خشيت من أن يشكل «الجيش الإسلامي» خطراً عليها. وكان الملك فاروق، ملك مصر، في مقدمة المتخوفين لأنه خشي والدول العربية من نجاح هذا الجيش، لأن نجاحه سيؤدي إلى أن تصبح كلمة المفتي هي المسموعة، ويصبح باستطاعته أن يقرر مستقبل البلاد العربية لا سيما المتاخمة لفلسطين. هذا مع العلم أن دول المحور ذاتها تخوفت أيضاً من هذا الجيش الإسلامي وعملت على عدم إمداده بالسلاح والمؤن والعتاد(١٦٨).

وفي ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ ناقش المجلس النيابي اللبناني المقررات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عاليه في لبنان، فأشار النائب الماروني خليل أبو جودة إلى تأييد اللبنانيين لتلك المقررات «لأن اللبنانيين العقلاء يدركون أنهم سيكونون الهدف الثاني لليهود بعد فلسطين لأنه لو قيض لليهود – لا سمح الله – أن ينشئوا دولة داخل الأراضي الفلسطينية لما اتسعت ليهود الأرض كلهم، فيضطرون بطبيعة الحال إلى التوسع، ويكون هذا التوسع على حساب لبنان بالدرجة الأولى...». ثم طلب النائب أبو جودة من رئيس الحكومة أن يطمئن المجلس النيابي إلى الوضع العسكري اللبناني دون الإدلاء بمعلومات تمس سلامة الجيش اللبناني والجيوش العربية الأخرى، لأنه على حد علمه أن اليهود مسلحون تسليحاً عصرياً، وأن لديهم الطائرات والقنابل والمدافع والمصفحات. فما كان من رئيس الوزراء إلا أن ألقى كلمة عامة لم يجب فيها مباشرة على تساؤلات النائب أبو جودة، بل كل ما ذكره أن الحكومة اللبنانية ستعمل على تقوية الجيش، وأن لبنان سيبقى محافظاً على مركزه الممتاز في هذا الشرق، ولا بد أن تكون له الكلمة «في تنظيم الشرق العربي وبذلك يخدم العرب وفلسطين وقبل ذلك لبنان»(١٦٩).

ومما يلاحظ أن الدول العربية قررت عدم الاكتفاء بالقوات النظامية العربية، فرأت ضرورة تسليح الفلسطينيين وتدريبهم للدفاع عن أراضيهم وممتلكاتهم، غير أن الانكليز رفضوا هذه الفكرة وقدموا مذكرة للسلطات العربية اعترضوا فيها على تسليح الفلسطينيين وتدريبهم ووصفوا ذلك بأنه عمل غير ودي (Unfriendly Act)(١٧٠). وفعلت هذه المذكرة فعل السحر في الأوساط العربية الرسمية، فأوقفت تدريب الفلسطينيين ونزع سلاحهم وأعيدوا إلى فلسطين(١٧١).

* يوسف اورالكيري: أحد مسلمي يوغوسلافيا الذين جاهدوا في سبيل القضية الفلسطينية. انتقل إلى مصر قبل حرب ١٩٤٨ وشارك في النضال ضد الصهيونيين. نال فيها بعد الجنسية المصرية ومن ثم أقام في تركيا، وهو يعمل الآن أستاذاً للغة العربية في جامعة أنقرة.

أما في ما يختص بموقف لبنان من القضية الفلسطينية في هذه الفترة، فقد اتخذت الحكومة قراراً بمنع التظاهرات في ذكرى وعد بلفور، ومنعت القوميين السوريين من التظاهر فما كان من أنطون سعادة إلا أن أصدر بياناً في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ أوضح فيه «أن الحكومة اللبنانية قررت... الحؤول دون ظهور قوتكم وموقفكم الفاصل في مسألة جنوب سوريا متحملة من أجل ذلك، ومن أجل ذلك فقط، مسؤولية انعاش المطامع اليهودية بإظهار شلل الشعب في لبنان، وبشل الحركة السورية العامة القومية الاجتماعية...» ثم قال: «لم نكن في حرب معلنة مع الحكومة اللبنانية ولم نكن نقصد غير التعبير عن إرادة الأمة السورية كلها في مصير أرضها الجنوبية 'فلسطين' فجاءنا تبليغ الحكومة مفاجئاً...»[١٧٢]. ورفض سعادة قرار الحكومة بمنع التظاهر والذي بررت اصداره بأنه جاء بناء على رغبة اللجنة العربية العليا التي طالبت بالاقتصار على جمع التبرعات للمتطوعين في صفوفها وترك الاحتفالات.

ويظهر أن الدولة اللبنانية طبقت القرار على جميع الهيئات الحزبية وليس على الحزب القومي فحسب، بدليل أن اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الذي اعتاد في كل عام، إقامة احتفالات تنديد بذكرى وعد بلفور، اكتفى هذه السنة بإصدار نداء إلى اللبنانيين ندد فيه بالصهيونية وبمحاولاتها السيطرة على فلسطين، وأشاد بجهود الشعب الفلسطيني وبالحاج أمين الحسيني للجهود المبذولة من أجل الحفاظ على فلسطين. ثم طلب النداء من خطباء المساجد والكنائس إلقاء العظات بهذه المناسبة[١٧٣].

وفي هذه الفترة كان لبنان على غرار بقية الدول العربية غير قادر على الحصول على السلاح والذخيرة من الدول الأجنبية، وقد أكد تقرير اللواء إسماعيل صفوت في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أي قبل صدور قرار التقسيم بيومين، أن الأمل ضئيل في حصول لبنان وسوريا على الأسلحة التي سبق أن عقدت صفقاتها في الخارج[١٧٤]. مما يشير إلى أن تقرير مصير قضية فلسطين سواء على الصعيد العسكري أو السياسي إنما كان يتم في الدوائر الأجنبية التي كانت تمارس ضغوطها على الدول العربية وفق مصالحها.

وفي هذه الفترة شهدت القضية الفلسطينية تطوراً مثيراً لا سيما بعد أن تبين أن المجتمع الدولي أخذ بآراء الحركة الصهيونية عندما سمح لحاييم وايزمن بعرض تطورات الحركة الصهيونية في هيئة الأمم المتحدة[١٧٥]. ففي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً نص على إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين الأولى عربية والثانية يهودية على أن تخضع القدس لحكم دولي خاص وكيان منفصل (Corpus Seporetum) وتكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، على أن يطبق هذا القرار في فترة لا تتجاوز الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. وقد نص القرار أيضاً على إنشاء

مجلس حكومة مؤقت لكل دولة من الدولتين وإنشاء «ميليشيا مسلحة» من سكان كل دولة للمحافظة على النظام الداخلي وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود. كما لا يسمح في الفترة الانتقالية ليهودي بأن يجعل اقامته في منطقة الدولة العربية ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية إلا بإذن خاص من اللجنة الدولية، وعدم السماح للفلسطيني العربي ولا لليهودي بحيازة جنسيتين، إنما يحق له اختيار جنسية واحدة، كما نص القرار على تعيين حدود الدولتين العربية واليهودية[١٧٦]. ويذكر الجنرال غلوب (Glubb) بصدد تقسيم فلسطين: «اننا كنا نعرف أن اليهود يريدون أن يستولوا على جميع فلسطين، وهم قبلوا بالتقسيم وأوامر الأمم المتحدة ظاهراً، ولكنهم باطناً كانوا يريدون أن يأخذوا جميع فلسطين»[١٧٧].

وجاءت ردود الفعل اللبنانية على قرار التقسيم عنيفة إذ بدأت التظاهرات الشعبية والهجوم على المحلات اليهودية في مختلف المناطق. وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوسول (Boswall) هذا الموقف في برقية مستعجلة في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، وأشار إلى قيام تظاهرات طلابية في بيروت وتحطيم نوافذ الإدارات الرسمية في شركة التابلاين، وأن الإضراب كان عاماً، كما أشار إلى بدء التبرع من أجل فلسطين، أما في ما يختص بالمفوضية البريطانية فان التدابير الملائمة كانت معدة من قبل الحكومة اللبنانية لحمايتها[١٧٨]. واعتبرت صحيفة (Le Jour) البيروتية أن قرار تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية من أعظم الضلالات التي أوجدتها السياسة المعاصرة، وتوقعت حدوث هزات عنيفة إزاء قرار التقسيم، إذ «لا نكون قد امتهنا العقل إذا قلنا ان هذه القضية ستعمل على زعزعة الأرض من أساسها...»[١٧٩] وأضاف ميشال شيحا في الصحيفة نفسها أنه ما أن تنتهي شهور قليلة حتى تصبح الحياة المشتركة في فلسطين مستحيلة إلى الأبد[١٨٠].

هذا وفي الوقت الذي كان فيه اليهود يعملون ضد الفلسطينيين والعرب، كان الرئيس اللبناني بشارة الخوري حريصاً على سلامة اليهود اللبنانيين الذين سبق أن شاركوا في عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين ووقفوا إلى جانب الصهيونية في أكثر من مجال، كما حرص على عدم قيام تظاهرات تؤثر على سلامتهم. ولما كان في هذه الأثناء في بغداد في زيارة رسمية، فإنه طلب من الأمير عبدالله والحكومة العراقية «المحافظة على أرواح اليهود العراقيين وأرزاقهم». كما أنه كان حريصاً أكثر على يهود لبنان فقد «اتصلنا تلفونياً بوزرائنا في بيروت ونبهناهم إلى الأمر عينه فطلبوا رجوع رياض حالاً خشية قيام تظاهرات لا تحمد عقباها. واجبتهم أن يستنهضوا مروءة الشباب المسلم والمسيحي وحكمته كي لا يقوم بأية حركة قبل وصولنا إلى لبنان... كذلك اتخذت حكومتنا والحكومات العربية عموماً احتياطات كبيرة لمنع التعدي على السفارات والمفوضيات والمؤسسات الأجنبية»[١٨١].

أما الموقف الفلسطيني فقد عبر عوني عبد الهادي عن استيائه من مواقف الدول العربية، وأشار إلى أنه لما صدر قرار التقسيم، جاء فوزي القاوقجي يزف للعرب بشرى الفوز على اليهود، وبدأ استعداداته العسكرية مع جيش الحاج أمين الحسيني، ولم يكن القاوقجي وأمين الحسيني واتباعهما على شيء من معرفة القتال. أما الملك فاروق فقد كان يظن أن الجيوش العربية ستدخل فلسطين خلال ساعات، بينما كان شكري القوتلي يعتقد أن فتح فلسطين لن يتحمل سوى بضع جولات عسكرية. وأوضح عوني عبد الهادي في رسالة إلى ابنته أن «الشيء الأول الذي قد لا تعرفينه هو أن الدول العربية كانت تجهل كل شيء عن العرب واليهود في فلسطين»[١٨٢]. وكان عوني عبد الهادي ممن يؤمنون بأن تضحية العرب بأرواحهم وأجسادهم غير كافية لتحقيق النصر، إنما المهم أن يكونوا خبراء في القتال ومن خريجي المدارس الحربية وممن مارسوا القتال عملياً لا كلامياً.

ويذكر الحاج أمين الحسيني أن الدوافع الأساسية لرفض مشروع التقسيم هي: تمزيقه فلسطين وذهاب القسم الأكبر والأخصب من أراضيها لقمة سائغة لليهود. «ولم أكن أنا وحدي الذي رفض التقسيم عندما قررته الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بل رفضته الدول العربية جميعاً وأصدرت بياناً إجماعياً باستنكاره...»[١٨٣]. وأضاف المفتي الحسيني بأن الأمر أصبح معلوماً عن أطماع اليهود الذين يطمعون في إقامة دولة اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، بل ان المعلومات الموثوقة تؤكد أطماعهم في مناطق الحجاز وساحل الخليج وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر[١٨٤].

وازاء تطورات القضية الفلسطينية فقد شهد لبنان في هذه الفترة حالة من الحماس الشعبي والحزبي، وظهر موقفه الرسمي والشعبي والحزبي والصحافي[١٨٥]. وفي الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ طلب أنطون سعادة من القوميين السوريين «فتح سجلات تطوع للذين يريدون الانضمام إلى الجيش القومي الاجتماعي ليحاربوا تحت راية الزوبعة...»[١٨٦] بينما كان الفلسطينيون يتنادون في مدينة القدس لقتال اليهود تحت راية الإسلام ويرددون الآيات القرآنية التي تحض على القتال[١٨٧]. كما كانت بعض الفئات اللبنانية والعربية تشارك في القتال من منطلقات إسلامية. أما الأوساط السياسية الرسمية في لبنان فقد كانت تثير المشاعر بهدف الكسب السياسي الشخصي، وهذا ما أكده عبد الرحمن بكداش العدو، نقيب بائعي الخضار، من أن رياض الصلح شجعه ورفاقه على إعلان الإضراب العام احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين، وذلك لاستغلال هذا الإضراب إلى أبعد مدى مستطاع لنفسه وهذا ما حصل...[١٨٨].

وقد أكد الوزير البريطاني في بيروت في تقرير إلى وزارة خارجيته أن ردود الفعل اللبنانية مستمرة ضد قرار التقسيم، وان المجلس النيابي اجتمع في ٥ كانون الأول (ديسمبر)

واستنكر قرار التقسيم، وكان برمته مخلصاً في دعم القضية الفلسطينية، وقد صادق على وضع مليون ليرة للدفاع عن فلسطين، كما أن النواب قرروا التبرع بمقدار شهر من رواتبهم، وقرر المجلس البلدي أيضاً المساهمة بمبلغ مئة ألف ليرة. وأضاف أن الإضرابات والتظاهرات قد جرت في ٥ كانون الأول (ديسمبر) وكانت كل المحال والمراكز التجارية مقفلة... كما وقعت انفجارات بين ٤ و٦ كانون الأول (ديسمبر) في ضواحي الحي اليهودي وفي مراكز الإدارة المشتركة المجاورة نسبياً لمفوضية الولايات المتحدة، غير أن الضرر كان قليلاً وأنه لم يؤد إلى خسارة في الأرواح[١٨٩].

وبالفعل، ففي الخامس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ ناقش المجلس النيابي اللبناني قضية فلسطين وانتقد النواب قرار التقسيم واعترضوا عليه واستنكروه. وأبدى رئيس الوزراء رياض الصلح وجهة نظر الحكومة واستعداده للاشتراك باسمها مع الدول العربية ببذل كل تضحية من مال ورجال في سبيل القطر الشقيق. كما اقترح بعض النواب التبرع بتعويضات الرؤساء والوزراء والنواب عن شهر واحد لنصرة قضية فلسطين، واقترح أيضاً إصدار استنكار لقرار التقسيم، وأقر مشروع قانون معجلاً بفتح اعتماد قدره مليون ليرة للاشتراك بانقاذ فلسطين[١٩٠]. وفي هذه الجلسة النيابية ألقى النائب سامي الصلح كلمة أوضح فيها الظلم الدولي من جراء قرار تقسيم فلسطين. وأشار إلى أهمية القدس عند المسلمين والمسيحيين، ثم تحدث عن خطورة التقسيم «فنحن الآن أمام تقسيم وبعد جيل سنصبح أمام تبادل الأهالي والأراضي وبعد جيل يصلون إلى بيروت...» ثم أضاف «ان هيئة الأمم المتحدة هي غير صالحة لإعطاء مثل هذا القرار، وان هذا من حقنا نحن، فقد حكمنا هذه البلاد قبل المسيح وبعده وفتحناها بدمنا وسنقاتل في سبيلها مدة حياتنا وإلى الأبد»[١٩١] ثم اتهم سامي الصلح القوى الانكلو-سكسونية بأنها هي السبب في ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين. ويلاحظ أن كلمة سامي الصلح العاطفية إنما هي صورة حقيقية للمواقف الرسمية اللبنانية بل والعربية غير العملية من القضية الفلسطينية.

وألقى النائب هنري فرعون كلمة دافع فيها عن فلسطين واعتبر أن قيام الدولة اليهودية يهدد لبنان وأراضيه وحرياته. كما ألقى النائب حسين العويني كلمة اعتبر فيها أن المحنة الحالية لا تهدد عرب فلسطين ولا تحيط لبنان بخطر مداهم وحسب، بل هي محنة تهدد كيان العرب من أساسه «وهل هناك أعظم من الخطر الصهيوني يقف على حدودنا الجنوبية كالأخطبوط ماداً أصابعه الملوثة بدماء اخواننا عرب فلسطين...» وعلى غرار كلمات النواب في الدفاع عن فلسطين وإلقاء بعضهم الشعر الحماسي دفاعاً عنها ألقى حسين العويني بيتين من الشعر، ثم راح يبرز مدى الخطر الصهيوني على لبنان مخاطباً اللبنانيين بالقول: «إن أخطبوط الصهيونية الباغية يهددكم بالابتلاع فلنسفك دمه قبل أن يسفك دمنا، ولنقض عليه قبل أن يقضي علينا...».

ثم تحدث في الجلسة النيابية النائب ميشال مفرج وتلاه النائب حبيب أبو شهلا ومحمد صفي الدين فأعربوا عن استنكارهم لتقسيم فلسطين، أما النائب شبلي العريان فقد اعتبر «ان تقسيم فلسطين جريمة لا يزيلها غير السيف ولا يمحو أثرها غير القوة، فنحن سيوف في قبضة فلسطين العربية وصدورنا مرهونة لتفتديها لأن العرب يستهينون بالموت ولا ينامون على ضيم...».

وفي الوقت الذي كان فيه النواب يتبارون لفظاً في الدفاع عن فلسطين كانت فئات من الشعب اللبناني تتطوع للدفاع عملياً عن فلسطين، وقد أثار النائب نصوح الفاضل هذا الموضوع في جلسة ٥ كانون الأول (ديسمبر)، ومما اقترحه أن لا تبقى الحكومة بمعزل عن قضية التطوع، بل يجب وضعه تحت رقابة قانونية تحفظ الدم اللبناني من الهدر «وتحفظ العائلة اللبنانية من أن تضيع وتهلك بعد غياب عائلها وتحفظ الشرف اللبناني من الأذى بسبب رعونة وطيش بعض المتطوعين... وبكلمة مختصرة يجب أن يكون التطوع منبثقاً عن النظام لا عن الفوضى: وهذا التنظيم الصحيح لا يتم على أيدي الجماعات الشعبية وحدها...»[١٩٢].

هذا وتحدث النائب إبراهيم عازار، فاستنكر قرار التقسيم واقترح أن تتم مساعدة فلسطين عملياً بأن يتخلى النواب عن راتب شهر، وأن تتقدم الحكومة بإضافة ضريبة جديدة خاصة تسمى ضريبة فلسطين. أما النائب جوزف سكاف فقد ندد بالدول الأجنبية ومواقفها من القضية الفلسطينية، واعتبر أن الدفاع عن فلسطين هو في الحقيقة «دفاع عن لبنان، عن بيتنا وأرضنا وتراب أجدادنا...».

وألقى النائب رفعت قزعون كلمة أشار فيها إلى عدم الثقة بالضمير العالمي، ثم طالب بالدفاع عن فلسطين «فإذا كان هنا وهناك من زعماء كرام فليكونوا على استعداد. أقول هذا لرياض بك وسامي بك، أين سلاحكما أيها الأخوان؟ فها أن البقاع قد ابتدأ وآن لنا جميعاً أن نفتح باب التطوع وفيه قوة مادية وأسلحة تمكنه من أن يرفع رأسه عالياً في الدفاع عن فلسطين...» أما رئيس الوزراء فقد عاد للقول: إن خطة الحكومة صريحة ظاهرة لا يعتورها شك، وانها لاعتبارات لبنانية وعربية ترفض قرار التقسيم رفضاً قاطعاً، وانه على يقين من أنه إذا رفض لبنان والعرب ذلك القرار فانه لن ينفذ. وأكد أنه عندما سيسافر إلى القاهرة لحضور مؤتمر رؤساء الحكومات العربية سيشدد على موضوع الجهاد والتنظيم من أجل فلسطين.

هذا وقد قرأ رئيس المجلس النيابي اقتراحاً موقعاً من تسعة نواب يستنكرون قرار تقسيم فلسطين ولا يعترفون به أو بما ينتج عنه أو يتفرع منه، مؤكدين تمسك لبنان بعروبة فلسطين وباستقلالها، وقد وافق المجلس على الاقتراح بالاجماع. كما قرأ الرئيس الاقتراح

المقدم من النائبين إبراهيم عازار وجوزف السكاف، واقتراحاً بالمعنى نفسه من النواب محمد الفضل ونصار غلمية ويوسف الزين ويقضي بتنازل النواب عن راتب شهر يقدم إلى صندوق إعانة فلسطين، وقد فاز الاقتراح بالاجماع أيضاً، كما وافق النواب بالأكثرية على مشروع القانون القاضي بفتح اعتماد إضافي قدره مليون ليرة لبنانية لمساعدة عرب فلسطين. وكان النائب فيليب تقلا قد أكد في كلمة موافقته وحماسه لهذا المشروع، غير أنه اشترط أن يكون هذا المبلغ «قطرة أولى من غيث». ويجب أن تستمر المساعدات لفلسطين لأنه لا يمكن منع تقسيم فلسطين بالجدل والقول، كما لا يمنع قيام دولة يهودية في فلسطين إلا المال. «فأرجو من الحكومة وأتمنى أن تأتينا كلما احتاجت بمشاريع من هذا النوع وأن تعتبر أن هذا المجلس سيوافقها عليها وأن تجبي الضرائب لهذه الغاية مثلما لو كانت تجبيها لمصلحة لبنان أو للدفاع عنه»[١٩٣] فما كان من رئيس الوزراء إلا أن وافق النائب فيليب تقلا قائلاً: «وسوف لا نتردد بشكل من الأشكال عن بذل كل تضحية شخصية ومالية إلى النهاية، وأعيد ما قلته منذ أسابيع: اننا على استعداد لأن نفدي فلسطين بالمال وبالرجال إلى أن يعود الحق إلى نصابه».

وبعد فترة وجيزة توجه الرئيس رياض الصلح إلى القاهرة للاشتراك في أعمال اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي عقدت اجتماعاتها في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ والتي حصرت أبحاثها في المشكلة الفلسطينية. وكان موقف لبنان، داخل اللجنة، العمل لامداد فلسطين بالمال والرجال والعتاد لتبقى دولة عربية مستقلة[١٩٤]. وكانت اللجنة العسكرية قد قدمت تقريرها الثالث في ٧ كانون الأول (ديسمبر) وضمنته الوضع في فلسطين وبينت ضرورة تسليح ودعم الفلسطينيين. وعلى ضوء هذا التقرير اتخذ رؤساء الحكومات العربية عدداً من القرارات أهمها[١٩٥]:

١ ــ العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة.

٢ ــ تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة العربية بعشرة آلاف بندقية... يكون نصيب كل بلد من بلدان الجامعة ما يلي: العراق (٢٠٠٠) مصر (٢٠٠٠)، السعودية (٢٠٠٠) سوريا (٢٠٠٠) لبنان (١٠٠٠) المملكة الأردنية (١٠٠٠).

٣ ــ إرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سوريا حالاً على أن يسهم كل بلد من بلدان الجامعة بما يلي: العراق (٥٠٠)، مصر (٥٠٠)، السعودية (٥٠٠)، سوريا (٥٠٠)، فلسطين (٥٠٠)، لبنان (٣٠٠)، المملكة الأردنية (٢٠٠).

٤ ـ اعتماد مبلغ مليون جنيه آخر لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين.

٥ ـ إنشاء لجنة فنية عسكرية يكون اختصاصها تنظيم وتدريب المتطوعين.

٦ ـ تولي اللواء الركن إسماعيل صفوت قيادة فرق المتطوعين.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن أكثر القرارات العربية لم ينفذ ولم تكن لبعضها فعالية، سيما وأن الانتقادات وجهت إلى الملك السعودي عبد العزيز بن سعود لعدم استعماله سلاح النفط كأداة ضغط على الأميركيين والقوى الكبرى. إذ صرح وقتذاك بلسان وزير خاجيته أنه لا يريد الخلط بين الاقتصاد والسياسة[١٩٦]. ونظراً لمعرفة رياض الصلح بانتقاد الشعوب العربية لمواقف المسؤولين العرب وبينهم المسؤولون اللبنانيون، فقد صرح في القاهرة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ «بان وقت العمل قد حان، وأنني لم أجيء إلى مصر في هذه المرة لاتخاذ قرارات أو خطة جديدة، بل حضرت للاجتماع ببقية زملائي رؤساء الحكومات العربية لننظم وننفذ القرارات التي سبق اتخاذها، وأن عملنا الآن سيكون حاسمًا وسريعاً» وأضاف قائلاً: «ان لبنان بدأ فعلاً في تنفيذ قرارات الجامعة، فتطوع أبناؤه وتبرعوا بأموالهم لنصرة فلسطين. وقد تبرعت بلدية بيروت أخيراً بمبلغ مئة ألف ليرة لبنانية. وسيكون لبنان في مقدمة الدول العربية لاستخلاص فلسطين وبقائها عربية مستقلة» وفي ٩ كانون الأول (ديسمبر) قال رياض الصلح: «إن فلسطين تشكل خطراً على لبنان إذا لم تكن دولة عربية مستقلة. ان لبنان مهدد مباشرة أكثر من سواه من البلدان العربية لأن مطامع الصهيونية ستتجه نحو الشمال». ثم أضاف أنه بالرغم من قلة عدد الجيش اللبناني فان لبنان مصمم على الاشتراك في أعمال وانقاذ فلسطين ذلك «أن جنودنا ينتظرون على حدود فلسطين الشمالية الأوامر بالزحف والتقدم»[١٩٧].

والحقيقة التي لا بد أن نذكرها، هي أن رياض الصلح عندما صرح «أن لبنان بدأ فعلاً بتنفيذ قرارات الجامعة، فتطوع أبناؤه وتبرعوا بأموالهم لنصرة فلسطين» فان ذلك التجاوب لا يعتبر موقفاً رسمياً للحكومة اللبنانية، وانما هو موقف شعبي اتخذه اللبنانيون بسبب شعورهم وتأييدهم للقضية الفلسطينية، وقد بدأت الفئات الشعبية والهيئات واللجان تجمع الأموال وتنظم عملية التطوع للذود عن فلسطين على غرار ما قامت به جمعية الكشاف المسلم التي وجهت كتاباً إلى مكتب فلسطين الدائم في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ عرضت فيه خدماتها الاجتماعية والعسكرية مثل:

١ ـ تجنيد فرقتين للإسعاف مجهزتين بكامل معداتها ومؤلفتين من كشافة مدربين تشرف عليهم اللجنة الطبية للكشاف المسلم.

٢ ـ تنظيم فرق المتطوعين في كافة أنحاء لبنان وتدريبها تدريباً أولياً يفتح للذين يتولون شرف قيادتها مجال العمل في حقل الجهاد الوطني.

٣ ـ تغذية صندوق مكتب فلسطين بالأموال التي يجمعها الكشافون بوسائلهم الخاصة تلبية لصرختكم الإنسانية[١٩٨].

أما حزب الكتائب فقد ناقش القضية الفلسطينية من زاوية أخرى، فرأى أن الذي يستأثر بالاهتمام هو قضية فلسطين ومصيرها واعتبر «أن مطلب العرب مطلب محق، وأن كل الاعتبارات الأخيرة بالنسبة إلى الحق لا يمكن إلا أن تكون ثانوية عرضية شكلية لا تمس الجوهر في شيء». واعتقد حزب الكتائب أنه «إذا وفقت الدول العربية إلى الحل الواضح المحق وإلى إقرار التدابير التي تطالب باتخاذها الشعوب العربية في كل بلد من بلدانها تبقى مواجهة صعوبات أخرى داخلية يخشى العقلاء أن تؤدي إلى الحؤول دون تنفيذ التدابير اللازمة أو إلى التقليل من شأن التنفيذ وقوته». كما تخوف من اختلاف العرب بسبب موضوع تأليف حكومة عربية في فلسطين، وكان رأي الحزب أن لا يتعرض العرب لهذا الموضوع ذلك «أن مجرد البحث بقضية حكومة عربية وطنية في الوقت الذي يعالج الصهيونيون مشكلة إنشاء حكومة يهودية على القسم الذي منحتهم إياه منظمة الأمم المتحدة يجعل الفكر يتجه إلى أن الدول العربية تنهج هي أيضاً من ناحيتها النهج نفسه، أي أنها تعالج قضية إنشاء حكومة عربية على القسم الذي ترك لأهل البلاد من أراضي فلسطين بموجب قرار المنظمة فيغلب على الظن وجود قبول ضمني بالتقسيم»[١٩٩] ودعا حزب الكتائب إلى إنشاء حكومة عربية واحدة تشمل سلطتها كل فلسطين كوحدة لا تتجزأ.

وفي هذا الصدد يذكر وليم حداد موقف المسيحيين اللبنانيين من القضية الفلسطينية، حيث كان يُظن أن بعض المسيحيين في لبنان كانوا أسهل انقياداً لفكرة تأسيس دولة يهودية في فلسطين، لأنهم ظنوا خطأ أن تأسيس دولة يهودية في فلسطين سيؤمن الحماية والدعم لهم، لكن هذا الاعتقاد لم يظهر في الصحف التي غطتها دراسة د. حداد على حد قوله، باستثناء البيان الذي نشره المطران أغناطيوس مبارك. وأضاف قائلاً: انه مهما يكن من أمر فان هذه الحالة الاستثنائية التي مثلها مبارك لم تفسح المجال أمام افتتاحيات مماثلة في الصحف العربية المسيحية. وقد حافظت الافتتاحيات على خطها السابق وكذلك استمر العزم قائماً على مواصلة الحرب في فلسطين حتى بعد انتهاء الانتداب البريطاني[٢٠٠]. غير أنه لا بد من القول ان الصحافة اللبنانية هي جزء من الاتجاهات السياسية اللبنانية وليست كلها، ويكفي للدلالة على ذلك مواقف وتصريحات البطريرك الماروني أنطون عريضة ورئيس الجمهورية الأسبق، إميل إده، بالاضافة إلى المطران مبارك. كما أنه لا بد من التأكيد أن الصحافة العربية، سواء الإسلامية أم المسيحية، انما هي تختلف بوجه عام عن الصحافة

اللبنانية بكافة أشكالها. مع العلم أن هناك مواقف مسيحية غير صحافية لعبت دوراً مهماً في تأييد القضية الفلسطينية وفي مقدمة هذه المواقف موقف البطريرك الأرثوذكسي ألكسندروس الثالث، والمطران غريغوريوس حجار وسواهما.

أما في ما يختص بالموقف الإسلامي من القضية الفلسطينية فقد أصدر مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد فتوى الجهاد إلى جميع المسلمين في كل أنحاء العالم وذلك في سبيل الدفاع عن فلسطين معتبراً «أن المسلمين ودينهم دين محبة وسلام تذرعوا بكل وسائل الحق والحجة والبرهان ليثبتوا للمسؤولين في العالم أن فلسطين ملك لأهلها العرب، مسيحيين ومسلمين وأنه لا يجوز اغتصابها منهم وتسليمها لشذاذ الآفاق من الصهيونيين. . . والخطر الصهيوني الذي عرضت له هذه الهيئة بقرارها الاثيم فلسطين العربية، خطر يتهدد أبناءها مسيحيين ومسلمين في قوميتهم ودينهم ولغتهم وأرضهم وأموالهم وحياتهم ومستقبلهم، وهو يهدد الآن ذاته كل ما جاور هذا البلد المقدس من أخطار لأن مطامع الصهيونية المجرمة لن تقف عند حدود فلسطين، بل ستتعداها إلى كل ما يمكن أن تصل إليه يدها من ديارالعرب ومرافق حياتهم». وتابع المفتي مطالباً المسلمين بالجهاد ضد الخطر الصهيوني وأنه «يتوجب على كل مسلم أن يجاهد بالنفس والمال في سبيل إنقاذ فلسطين. . .»[٢٠١].

وفي هذه الفترة المتأزمة من تاريخ القضية الفلسطينية كان لبنان لا يزال وبقية الدول العربية يرفضون تقسيم فلسطين رغم المحاولات البريطانية لأن المسؤولين العرب كانوا غير مستعدين لتلقي مزيد من النقمة الشعبية على سياستهم. وكانت بريطانيا تسعى مع دول عربية للموافقة على تقسيم فلسطين وتسهيل مهمة القوات البريطانية والأميركية في المنطقة في حال نشوب حرب عالمية ثالثة. وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ كتب الجنرال كلايتون * تقريراً سرياً إلى السفير البريطاني في القاهرة وإلى وزارة الخارجية البريطانية شرح فيه اجتماعاته مع رئيس وزراء كل من لبنان وسوريا وشرق الأردن، ومما جاء في التقرير عن موقف رئيسي وزراء لبنان وسوريا قوله: «فراوغ رئيسا لبنان وسوريا في الإجابة على أسئلتي وقالا انها لا يستطيعان أن يتعهدا لي بشيء قبل عرض الأمر على رئيسي الجمهوريتين السورية واللبنانية، وأخذ رأي مجلسي البرلمان في بلديهما. ولكنني على يقين من أننا لو لجأنا إلى شيء من التهديد فلا شك في أنه سيأتي بأطيب النتائج وقد لمست من أحاديثي مع رئيسي وزارتي سوريا ولبنان بشأن مسألة تقسيم فلسطين أن البلاد العربية

* الجنرال كلايتون: كان مسؤول المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط، والوسيط البريطاني بين حكومة بريطانيا والدول العربية.

أجمعت رأيها على الحيلولة دون إتمامه، غير أنه في مقابلتي الأخيرة لسعادة رئيس وزراء شرق الأردن تبين لي أن له رأياً يخالف رأي رؤساء حكومات البلاد العربية، وقد أدلى إليّ باقتراحات * لو نفذت لأمكن تقسيم فلسطين، التقسيم الذي نص عليه قرار منظمة الأمم المتحدة دون أن تعترض البلاد العربية، واستطعنا لو نفذت هذه الاقتراحات أن نحتفظ بمراكزنا الاستراتيجية في شرق الأردن وفلسطين. . .»[٢٠٢]. وكانت مباحثات أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن مع «بيفن» رئيس وزراء بريطانيا تسير وفقاً لتلك المقترحات المناسبة لليهود ولبريطانيا على السواء[٢٠٣].

وفي الوقت الذي كان فيه العرب يعانون من الأزمة الفلسطينية ومن تطوراتها المحلية والدولية، كانت بعض القوى اللبنانية تمد يدها إلى الملك عبد الله بسبب تعاونه مع الصهيونية والدوائر البريطانية، وبسبب الارتباط المباشر بين مشروعاته حول سوريا الكبرى وبين مشروع الوطن المسيحي في لبنان سيما وأن البعض رأى الظروف مناسبة بسبب قرار التقسيم وإنشاء الدولة اليهودية، وهو الأمر الذي طالب به المطران مبارك. ولذا فقد سافر أركان «الكتلة الوطنية» إلى عمان لمباحثة الملك عبد الله بمشروع سوريا الكبرى على أن يعود لبنان إلى ما كان عليه في السابق أي لبنان الصغير. «ولعل أركان هذه الكتلة الذين يعتقدون أن قيام الدولة اليهودية في فلسطين سيعجل في قيام الوطن المسيحي في لبنان، قد استدعوا إلى عمان لدرس هذه المسألة قبل إثارتها بشكل جدي»[٢٠٤] وكان الوفد الكتلوي المكون من الشيخ كسروان الخازن وجورج عقل وعبده عويدات قد قابل الملك عبد الله وتباحثوا بذلك الموضوع. كما يلاحظ بأن «غلوب باشا» البريطاني وقائد الجيش الأردني، قد وصل إلى بيروت خصيصاً واجتمع بعميد الكتلة الوطنية إميل اده وبأركان الكتلة[٢٠٥] مما دعا غسان تويني يومها إلى كتابة مقال تحت عنوان «بين بيروت وسوريا الكبرى ولبنان

* كانت اقتراحات توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن على النحو التالي:

(أ). عند إتمام جلاء القوات البريطانية عن فلسطين تنسحب معها القوات الأردنية المعسكرة في فلسطين.

(ب) تقديم الضباط الانكليز الذين يعملون في الجيش الأردني استقالاتهم على أن يبقوا في البلاد.

(ج) بعد اشتداد الثورة في فلسطين سيتدفق عليها المتطوعون من البلاد العربية. عندها تعلن الحكومة الأردنية زحف قواتها بحجة تخليص فلسطين من الصهيونيين، ومن المعقول أن ينضم المتطوعون إلى الجيش الأردني.

(د) كلما احتل الجيش الأردني بلدة فلسطينية ضمها إلى الأردن.

(هـ) عدم مهاجمة القرى اليهودية باستثناء هجمات خفيفة لمنع الشبهات.

(و) بعد احتلال المنطقة العربية من فلسطين، فإن الحكومة الأردنية ستقوم بالاتصال بزعماء اليهود في فلسطين لحملهم على تقديم الضمانات الكافية لعدم محاولة توسيع دولتهم.

الصغير، هل من تصميم سياسي شامل يجمع بين مرامي الصهيونية وأحلام العرش الأردني وانعزالية بعض اللبنانيين ومطامع استعمارية قديمة»[٢٠٦].

وفي هذه الفترة طالب ميشال شيحا، صهر رئيس الجمهورية، بالدفاع عن فلسطين بكل إخلاص، وأكد أن العرب سوف يقاتلون الدولة الصهيونية بكل الأساليب وأنهم سيرفضون تقسيم فلسطين[٢٠٧]، غير أن الممارسات العملية والمواقف الواضحة للمسؤولين اللبنانيين كانت تثير الريبة والشك. فبينما كان العرب بأمس الحاجة إلى السلاح والذي كان يصلهم بصعوبة كبرى، كان بعض اللبنانيين يسربون السلاح إلى اليهود من خلال الأراضي اللبنانية. غير أن الأمر الأكثر أهمية واستغراباً هو تقصير وإهمال بعض كبار المسؤولين في مواجهة هذه العمليات، أو مشاركتهم فيها، فقد تبين أن الطائرات الاسرائيلية كانت تحط في سهل البقاع دون رادع أو مانع من قبل المسؤولين. واتضح «أن طائرات غريبة تواصل هبوطها بعد منتصف الليل، كل يوم في سهول البقاع وتشتري أسلحة يكون بعض العملاء قد أعدها لتنقل إلى خارج البلاد»[٢٠٨].

من جهة أخرى، فإن مدينة صيدا الجنوبية كانت منطقة لتخزين السلاح العربي، فقد أوضح العميد الركن طه الهاشمي أنه في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ جاء معتمد المفتي الحاج أمين الحسيني أبو ابراهيم الصغير وأخبر اللجنة العسكرية أن شحنة السلاح المقدمة من الحكومة المصرية قد وصلت من مصر إلى مرفأ صيدا، وهي عبارة عن ٢٥٠ بندقية المانية وعتاد الماني ومواد متفجرة، غير أنه تبين أن البنادق غير صالحة للاستعمال إذ أن الصدأ كان قد خربها، ولدى تنظيفها اتضح أن ٢٥ بندقية منها فقط صالحة للاستعمال[٢٠٩].

وفي هذه الفترة كانت بعض القيادات الفلسطينية مع المقاتلين الفلسطينيين ينتظرون الدعم العربي، وسط ردود الفعل الناقمة ضد الصهيونية والمسؤولين العرب على السواء. وكان عبد القادر الحسيني قد وصل من مصر إلى فلسطين في أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ للمشاركة في القتال ضد الصهيونية، غير أن الزعامات العربية لم تكن متجاوبة مع طلباته إزاء السلاح المطلوب[٢١٠]، رغم أن العلاقات العربية ـ اليهودية كانت متوترة جداً في فلسطين بسبب الاشتباكات المستمرة بين الطرفين ومقتل العديد من اليهود والعرب[٢١١].

٦ ـ مواقف لبنان ودوره في حرب فلسطين ١٩٤٨

كانت الفكرة السائدة لدى الحكومة اللبنانية بأن الاشتراك في الدفاع عن فلسطين ينطلق من عدة مبادىء سياسية وعسكرية منها:

١ ـ الخطر الصهيوني على لبنان.
٢ ـ مشاركة الدول العربية في الدفاع عن فلسطين.
٣ ـ إرضاء الفئات الشعبية اللبنانية المطالبة بدعم قضية فلسطين.

ومما يلاحظ أنه منذ بدء أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بدأ لبنان يتلقى بقلق أنباء الصدامات بين العرب واليهود، بسبب حدتها، فقد بلغ عدد القتلى العرب (١٠٥٠) قتيلاً بينما بلغ عدد القتلى اليهود (٧٥٠) والانكليز (١٠٣). مع العلم أن اليهود في هذه الفترة باتوا يشكلون قوة كبيرة بفضل أعدادهم المتزايدة، وكان عددهم حتى عام ١٩٤٨ يقرب من ٦٤٩,٦٠٠ يهودي[٢١٢].

والأمر اللافت للنظر أنه بالإضافة إلى استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإن ظاهرة جديدة بدأت تظهر في بيروت، وهي أن الحركة الصهيونية حرصت في هذه الفترة على إمداد يهود بيروت بالسلاح ليتمكنوا من حماية أنفسهم ولتنفيذ ما يطلب منهم من أعمال تخريبية. وقد أكد الوزير البريطاني هوستون بوسول (Houston Boswall) في برقية إلى وزارة خارجيته في ٨ كانون الثاني (يناير) أن الشرطة اللبنانية اكتشفت في بعض الأماكن الصغرى أسلحة متنوعة (قنابل، متفجرات...) كانت مخبأة في حديقة في الحي اليهودي في بيروت، وأن اثنين أو ثلاثة أوقفوا لقيامهم بهذا العمل، كما اتخذت في الوقت نفسه تدابير لحماية الحي غير أن واحداً من اليهود طعن في ٨ الجاري[٢١٣] وكانت السلطات اللبنانية قد تنبهت إلى خطورة الأمر فعمدت إلى ملاحقة «العصابات الصهيونية» واعتقلت كل من مراد إسحق خاسكي (١٩سنة) وموسى سليم قمحين (٣٠سنة) وحاييم ابراهام جوفان (٣٤سنة) ـ فرنسي التابعية ـ وشارل موسى عينتابي (٢١)سنة) ـ سوري التابعية ـ وصادرت، منهم أسلحة وديناميت وقنابل ورصاص وذخيرة متنوعة، واعترف أحدهم، حاييم ابراهام جوفان، بأنه كان في الجيش الفرنسي سابقاً، وأنه هو الذي أحضر هذه الذخيرة وسلمها إلى موسى سليم قمحين وشارل موسى عينتابي وذلك من أجل تسليح يهود بيروت. وبعد أن سلم هؤلاء إلى السلطات المختصة مع المصادرات بوشر التحقيق معهم وحكموا فيها بعد مدداً مختلفة[٢١٤]، بينما راحت في الوقت نفسه صحيفة (L'orient) البيروتية تدافع عن اليهود في لبنان ودعت لأن يعيشوا بسلام وطمأنينة[٢١٥].

وفي الوقت الذي اعتبر فيه ميشال شيحا أن إقامة دولة يهودية في فلسطين ستؤدي إلى حرب دينية[٢١٦] أبدت بعض القوى الإسلامية استعدادها للدفاع عن فلسطين لأسباب دينية مشترطة توفر السلاح والتدريب والمال، وقد قامت بعض الجمعيات والهيئات الإسلامية في لبنان بالعمل لتحقيق غاية الدفاع عن فلسطين، ولكن يبدو أنها لم تحقق كافة تطلعاتها. وفي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وصلت رسالة من دمشق من الأمير محمد سعيد الحسني

الجزائري ـ حفيد الأمير عبد القادر ورئيس جبهة مجاهدي أفريقيا ـ إلى محمد جميل بيهم أبدى فيها استعداده للدفاع عن فلسطين «وقد كان سروري عظيمًا حينما علمت أن الجمعيات الإسلامية بطرفكم مستعدة بالمساهمة في الجهاد وبتقديمها السلاح للمجاهدين ولا سيما للمغاربة الذين هم على استعداد للتضحية والإقدام على اقتحام أشد الأخطار هولاً، لا سيما وأن هذا الدفاع هو عن حرم الله وبيته المقدس، ولا ينقص هؤلاء المجاهدين إلا السلاح الذي فقدناه في بلادنا يا للأسف. . . وقد تألفت فرقة باسم فرقة الأمير عبد القادر يبلغ عدد المتطوعين فيها ما يزيد عن الخمسة آلاف مقاتل وكلهم ممن تمرنوا على فن القتال». وأضاف الأمير محمد سعيد بأن مركز هذه الفرقة سيكون في «الزوير» وستلتقي بالمغاربة النازلين في قرية «صمخ» الواقعة جنوب بحيرة طبريا «وان أملنا بالله تعالى أن هذه الفرقة سوف تطهرها من اليهود في الجبهة الشمالية من فلسطين». ورأيه أن عمل هذه الفرقة باليهود سيكون أن «تلقي بهم إلى الساحل»[٢١٧].

وفي هذه الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ كانت الدولة اللبنانية تحاول أن تظهر بمظهر المؤيد العامل للقضية الفلسطينية سيما لدى الفئات المؤيدة لهذه القضية. ففي كانون الثاني (يناير) جرى الاحتفال بعيد المولد النبوي لدى الطوائف الإسلامية، فحرص الرئيس بشارة الخوري على حضور الاحتفال في الجامع العمري الكبير ببيروت بحضور رئيس الوزراء رياض الصلح، والمفتي الشيخ محمد توفيق خالد، وقد ألقى رئيس الجمهورية كلمة أكد فيها تأييده للقضية الفلسطينية «لأن ما نطلبه لأنفسنا نطلبه لإخواننا وجيراننا، فثمة مجال للإفصاح من جديد عما يخامرنا نحن اللبنانيين رئيساً وحكومة وشعباً نحو ذاك القطر الشقيق الجريح حيث يسقط المجاهدون شهداء في سبيل الحق. . .» واعتبر الرئيس أن علاقته كانت جيدة بالأوساط الإسلامية نظراً لمواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية «ولا سيما وقد قدرت لنا موقفنا من فلسطين بعد أن شاهدت بأم العين ما قمنا به من جهود مع الحكومة والشعب في سبيل القطر الشقيق العزيز»[٢١٨]. وهذا اعتراف علني من رئيس الجمهورية بأن المسلمين في لبنان كانوا ينظرون إلى سياسة رئيس الجمهورية من خلال موقفه من القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن الحكم كان يسعى لخدمة القضية الفلسطينية ولو شكلياً حتى تدعم أركانه في الداخل لا سيما لدى الفئات المناهضة للصهيونية.

وقد انطلق موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية من خلال مواقف الأوساط الإسلامية من هذه القضية. وكانت القوى اللبنانية المعادية لحقوق الفلسطينيين في بلادهم غير قادرة على ممارسة ضغوط علنية ضد الحكومة اللبنانية، غير أن ذلك لم يمنع تلك القوى من العمل ضد القضية الفلسطينية. ويذكر أنيس صايغ، في هذا الصدد، أنه بينما كان أبناء فلسطين وجنود الدول العربية يتلقون رصاص العدو الصهيوني كان «الانكماشيون» من

اللبنانيين في لبنان وفي المهجر يدعون للصهيونيين ويساعدونهم. ويضيف أن بعض المتعصبين من المسيحيين أيدوا اسرائيل لأنهم كانوا يأملون أن يخفف قيام دولة اسرائيل من ضغط المسلمين على المسيحيين في لبنان، بحيث تصبح قضية الوطن القومي المسيحي في لبنان مسألة سهلة التحقيق[٢١٩]، هذا مع العلم أن لبنان اضطر اضطراراً للمشاركة في السياسة العربية ضد اسرائيل، لأن الكثير من المسيحيين كانوا يعارضون هذا الصراع واشتراك لبنان فيه[٢٢٠]. بينما يلخص د. مصطفى خالدي مواقف بعض اللبنانيين حيال القضية العربية على النحو التالي:

١ ـ إن الطائفة المارونية في لبنان وبعض المجموعات المسيحية الأخرى في بلادنا، لا تتعاطف مع الروح الوطنية العربية، بل إنها عكس ذلك مستعدة لمحاربتها بأية وسيلة ممكنة لكي تفرض بالقوة حضارتها المسيحية على كامل لبنان؛ وتفصل بالعنف لبنان عن سائر العالم العربي.

٢ ـ على المسلمين في لبنان أن يفهموا أن «الكتائب الفاشستية اللبنانية» ليست سوى «هاغاناه» جديدة هدفها إلباس لبنان، بالقوة، الثوب الماروني وحمله على التعاون مع الصهاينة ضد مسلمي لبنان وسوريا. إن هذا الخطر يجب أن يكون إنذاراً لنا كي ننظم أنفسنا للمقاومة مستخدمين جميع الوسائل القانونية التي بحوزتنا وإلا فإننا سنواجه مصير عرب فلسطين نفسه.

٣ ـ على الشعوب العربية من حول لبنان أن يدركوا أن هذا الخطر يتهدد أمنهم في المستقبل كما يتهدد سلامة أراضيهم، فيجب عليهم أن ينسقوا سياستهم الدفاعية لمواجهة هذه التحركات. وسوريا خاصة قد تجد نفسها في وضع عسكري خطير جداً فيما لو أخذت القوات المعادية تتهادى على حدودها الغربية من اليرموك حتى حمص.

٤ ـ إن معركة فلسطين الأولى والوضع الحاضر في لبنان يجب أن يكونّا مؤشراً خطراً للمسلمين في الشرق الأوسط وفي العالم، وإنذاراً للاستعداد وإدراك المسؤولية الملقاة على عاتقهم للدفاع عن مسلمي لبنان. وإلا علينا كلنا أن نتوقع الهزيمة والقضاء علينا شيئاً فشيئاً كما وقع لإخواننا الفلسطينيين. وهذا الخطر غير ماثل من الصهاينة وأصدقائهم الموارنة فحسب، وإنما كذلك من حماتهم الأجانب وغيرهم من القوى المتحرقة شوقاً إلى مد سلطتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في بلادنا عند أول بادرة ضعف عربية وإسلامية[٢٢١].

والحقيقة ان الاتجاهات السياسية المارونية لم تؤثر في سياسة لبنان حيال قضية فلسطين، على الأقل من الناحية العلنية، بل ان لبنان الرسمي استمر محاولاً دعم الشعب الفلسطيني. ونظراً لخطورة الأحداث على الساحة الفلسطينية

وانعكاسها على الساحة اللبنانية، فقد أبلغت الحكومة اللبنانية الطلاب اليهود في الجامعة الأميركية ضرورة مغادرة البلاد وكان عددهم (١٦) طالباً. وقد جاء ذلك في برقية للوزير البريطاني بسوول (Boswall) إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ كانون الثاني (يناير) الذي أوضح أيضاً أن رئيس الوزراء اللبناني أبلغ موظفي المفوضية البريطانية بأن الطلاب اليهود الفلسطينيين في الجامعة الأميركية يتأثرون أيضاً بهذا القرار، وأن جميع الطلبة اليهود غير الفلسطينيين في الجامعة الأميركية مثل الطلبة اليهود من غير نظر إلى جنيسيته — سمح للذين يدرسون في الجامعة اليسوعية بالبقاء — غير أن رئيس الوزراء قال للموظفين البريطانيين ان شعور الطلاب العرب في الجامعة ضد اليهود هو قوي، وانه في مصلحة الطلاب اليهود مغادرة الجامعة. وأضاف بوسول (Boswall) إن ثلاثة طلاب من الذين طلب إليهم مغادرة البلاد قاموا بتقديم أنفسهم إلى القسم القنصلي «وأنا لا أقترح القيام بأي مسعى مع اللبنانيين مطلقاً. ومن الواضح أنهم ليسوا مستعدين للعودة عن قرارهم، وأنه إذا حدث شيء للطلاب اليهود فإن الحكومة اللبنانية ستلقي التبعة على مفوضية جلالته مع بعض التبرير». وأضاف الوزير البريطاني ان «زميلي الوزير المفوض الأميركي وأنا لم نفاجأ بأن يطرد جميع الطلاب اليهود من الجامعتين. . . باستثناء هؤلاء الذين من الدول العربية، وذلك نظراً لتطور الموقف في فلسطين»(٢٢٢).

وفي هذه الفترة أيضاً صرح الرئيس الصلح أمام لجنة الشؤون الخارجية وبحضور رئيس اللجنة النائب عبدالله اليافي، بأن لبنان قرر أن يساعد فلسطين بالمال والعتاد والرجال «في حدود إمكانياته وفوق هذه الإمكانيات إذا لزم الأمر». وإن لبنان رفض احتجاجات الدول الكبرى على موقفه حيال فلسطين «مادامت حكومات أميركا واوروبا تساعد على المكشوف صهاينة فلسطين بالمال والعتاد والرجال، فلبنان أولاً في خط، وخصومه في الخط الآخر». ورأى رئيس الوزراء أن الدفاع عن فلسطين إنما هو لمصلحة لبنان لأن «عليه أن يحافظ على خط دفاعه، وقد سبق القول ان فلسطين هي خط الدفاع الأول للبنان خاصة وللأقطار العربية عامة»(٢٢٣).

وبالفعل، فإن القائد القاوقجي أكد أنه في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ جاءه المستر «اوليفر» * (Oliver) وأخبره بأن الانكليز يمانعون في دخول قوات عربية إلى فلسطين قبل جلاء القوات البريطانية، وأن الوزير البريطاني المفوض في بيروت أفهم رئيس الوزراء اللبناني بأن على الحكومة اللبنانية أن لا تسمح مرة أخرى لأية قوة باجتياز الحدود اللبنانية إلى فلسطين(٢٢٤) وكان لبنان قد سمح لبعض القوات العربية بالدخول إلى فلسطين عبر أراضيه

* أوليفر: رجل بريطاني عاش في لبنان ما يقارب الخمسين سنة، أقام خلالها صداقات متينة مع بعض المسؤولين اللبنانيين.

الجنوبية، غير أن رياض الصلح أعلن موقف لبنان في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية، والذي رفض فيه احتجاجات الدول الكبرى وأكد على مساعدة فلسطين بالمال والعتاد والرجال.

ويلاحظ بأن لبنان حاول ترجمة مواقفه وأقواله إلى مواقف عملية عندما بدأ بمساعدة جيش الإنقاذ بالسلاح والذخيرة، ففي شباط (فبراير) ١٩٤٨ اتصل فوزي القاوقجي في بيروت بقائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب وبوزير الدفاع مجيد أرسلان وبرئيس الحكومة رياض الصلح وطلب إليهم بإلحاح إمداد جيش الإنقاذ بما يستطيعون من سلاح المدفعية مبيناً لهم شدة الحاجة إلى السلاح الثقيل. وبالفعل فقد تسلم القاوقجي مدفعين من عيار (١٠٥ ملم) من الطراز الفرنسي، ومدفعين أميركيين من عيار (٧,٥ ملم) ثم تسلم مدفعين آخرين من الطراز الأميركي نفسه «وقد كان لهذه المدافع أثر كبير في مختلف المعارك التي خاضها جيش الإنقاذ»(٢٢٥).

من جهة ثانية فقد اشترك عدد من اللبنانيين في الاستعداد للدفاع عن فلسطين، وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨ كان عدد اللبنانيين الذين تدربوا في معسكر «قطنا» بسوريا يقارب الـ(٣٠٥) لبنانيين من أصل (٤٩٧٦) من السوريين والفلسطينيين والمصريين واليوغوسلاف(٢٢٦) وكان ذلك دليلاً آخر على مساهمة اللبنانيين عملياً في الدفاع عن فلسطين، سيما إذا علمنا أن من شروط ذهاب المتطوعين إلى «قطنا» أن يكونوا مجهزين بالسلاح من قبل حكوماتهم. وقد استطاعت الحكومة اللبنانية أن تفي بالتزاماتها بخلاف الدول العربية الأخرى. كما كان لبنان حريصاً على أن يكون عضواً في «لجنة فلسطين» التي تألفت في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨ اثر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة.

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٨ شارك اللبنانيون جيش الإنقاذ في الزحف نحو فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي، وقد ذكرت الصحف اللبنانية أن عدد هذا الجيش أصبح في هذه الفترة ١٥ ألف جندي عربي(٢٢٧)، وفي الوقت الذي كان يعاني فيه العرب، من صعوبة الحصول على السلاح والمال صرح وزير الدفاع البريطاني السير الكسندر (Sir Alexander) بأن بريطانيا ستواصل تزويد الحكومات العربية بالأسلحة بموجب التزاماتها حسب معاهدات قديمة بين الطرفين(٢٢٨). غير أن هذه الإمدادات كانت قليلة ومشروطة بشروط معينة مع ممارسة الضغوط السياسية، ولذا فقد حاولت الحكومة اللبنانية مساعدة البعض من اللبنانيين لإقامة صناعة حربية محلية، وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوسول (Boswall) في برقية سرية إلى وزير خارجيته في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٨ أن الحكومة اللبنانية منحت رخصة للصناعي المحلي محمد فرحات لإقامة صناعة لتصنيع الأسلحة الخفيفة والذخيرة في لبنان، وأن فرحات أسس الشركة واشترى مكاناً لها وأن رأسمالها بلغ

(١٠٠٠,٠٠٠) ليرة لبنانية. وعدد الوزير البريطاني إمكانيات المصنع وعدد المسدسات والذخيرة التي يمكن أن يصنعها، وأشار إلى أن بيعها سيكون للقوات المسلحة اللبنانية والسورية ومن المحتمل لمشترين آخرين في هذا الجزء من العالم. وأضاف التقرير ان فرحات تخابر من مدة وجيزة مع وزير الدفاع السوري، غير أن الوزير البريطاني استفهم من وزارة الخارجية في لندن عما إذا كانت هناك إمكانية لمساعدة بريطانية في هذا المشروع أو إذا كانت هناك إمكانية لذهاب فرحات إلى المملكة المتحدة[٢٢٩].

ولما كانت بريطانيا لا تريد إيجاد صناعة حربية عربية، سواء انطلاقاً من السياسة البريطانية أم بواسطة الضغوط الصهيونية، فقد جاء الرد من وزارة الخارجية البريطانية على تساؤلات بوسول (Boswall) في ٢٥ شباط (فبراير) وفيه أنه يستحيل، في الوقت الحاضر، السماح بتصدير المعدات الصناعية الحربية إلى لبنان أو حتى تسهيل تزويده بالتقنيين البريطانيين[٢٣٠].

وفي الوقت الذي كان فيه العرب يواجهون القوى الصهيونية المدعومة من القوى الدولية، كان الموقف الصهيوني أفضل حالاً، بدليل أن أرملة الرئيس الأميركي، روزفلت كانت وحدها تتزعم حملة يهودية لجمع (٢٥٠) مليون دولار لمساعدة الصهيونيين. وكان الدعم الدولي للصهيونية كفيلاً بأن يجعل بن ـ غوريون يعلن أن الحكومة اليهودية المؤقتة في طريق التشكيل[٢٣١].

وإزاء هذه التطورات أعلن وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية رفضه للمشروعات الصهيونية وشدد على عروبة فلسطين واعتبر أن قضيتها هي قضية الأقطار العربية كافة، وعلى الأخص لبنان الذي يعتبرها قضيته الخاصة نظراً لموقعه الجغرافي، وهو إذ يدافع عن عروبتها إنما يدافع عن عروبته وكيانه[٢٣٢].

وتبعاً للموقف اللبناني من القضية الفلسطينية، فقد واصلت السلطات اللبنانية جهودها لضبط عمليات تهريب السلاح عبر لبنان إلى اليهود في فلسطين. غير أن صحيفة «النهار» كانت لا تزال تشكك بموقف لبنان من الصهيونية بسبب إهمال السلطات مراقبتها على مرور البضائع الصهيونية من لبنان إلى الخارج. وقد ذكرت خبراً تحت عنوان: «البضائع الصهيونية تمر بلبنان فماذا ننتظر لمنع مرورها؟»[٢٣٣].

وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٤٨ وفي ظل الصراع العربي ـ الاسرائيلي اقترح ميشال شيحا مهادنة الصهيونية، وبمعنى اخر اجراء اتصالات عربية ـ صهيونية لحل المعضلة القائمة «فليس بدعة أن يتم هذا الاتصال بواشنطن، بل يجب أن يتم فيها، وأن تسهله الحكومة الأميركية. . .»[٢٣٤] ولا ندري حقيقة ما إذا كان هذا الاقتراح هو من رئيس الجمهورية

الشيخ بشارة الخوري الذي يمت بصلة القرابة لميشال شيحا والذي كان يجتمع به باستمرار لبحث القضايا السياسية.

ونظراً لتردي الأوضاع في فلسطين فقد بدأ بعض اللبنانيين مهاجمة اليهود في لبنان، فألقيت قنبلة على منزل اليهودي جاك رفول ليفي الكائن في شارع بيكو في المدينة التجارية[٢٣٥]. وبالرغم من الأخبار الواردة من فلسطين عن انتصارات جيش الإنقاذ ضد المستعمرات اليهودية[٢٣٦]، فإن الفلسطينيين استمروا في هجرتهم من فلسطين إلى لبنان وسوريا ومصر بعد تزايد الصدامات العربية ـ اليهودية. كما كان المطران جورج حكيم ـ مطران الروم الكاثوليك في حيفا وعكا وسائر الجليل ـ يعمل على نقل الأطفال من فلسطين إلى لبنان، ولكن الهيئة العربية عارضت هذا الأسلوب، وأبلغته أنه إذا كان لا بد من نقل الأطفال فليكن إلى المدن الداخلية في فلسطين. وعمدت الهيئة العربية، في الوقت نفسه، إلى إرسال مذكرات إلى الحكومات العربية طلبت فيها عدم السماح للفلسطينيين بالدخول إلى بلادهم. كما أبرقت الهيئة إلى كمال حداد ـ مدير مكتبها في بيروت ـ مؤكدة ضرر هجرة الأطفال وسواهم من فلسطين إلى دمشق وبيروت، وطلبت مراجعة السلطات المختصة في سوريا ولبنان لمنع هذه الهجرة. كما طلبت الهيئة العربية أيضاً من الحكومات العربية إعادة الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين ليقوموا بواجبهم[٢٣٧]. ولكن الدول العربية لم تستجب لهذا المطلب. واللافت للنظر، أنه في الوقت الذي كان يجري فيه نقل الأطفال الفلسطينيين من بلدهم كان أطفال اليهود ومنذ سنين طويلة ينقلون من الخارج إلى داخل فلسطين وذلك لأسباب عسكرية وسياسية معاً.

والجدير بالذكر أن لبنان كان محوراً هاماً في القضية الفلسطينية، سيما وأن اللبنانيين استمروا في التطوع للدفاع عن فلسطين. فبالإضافة إلى تطوعهم في جيش الإنقاذ تطوع آخرون في الجهاد المقدس، كما كان المقدم شوكت شقير ممثلاً للبنان في اللجنة العسكرية العربية المكلفة بوضع خطة عسكرية للحركات العسكرية المقبلة في فلسطين. وقد طلب من الجيش اللبناني وفق تلك الخطة أن يتحرك من رأس الناقورة على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية باتجاه نهاريا وعكا. ونظراً لمواقف لبنان من قضية فلسطين فقد تعرضت دار القنصلية اللبنانية في القدس لرصاص اليهود في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٨[٢٣٨].

وفي ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٨ وردت برقية من وزير الدفاع السوري إلى ضابط الارتباط السوري في مقر القيادة العامة تطلب من المقدم اللبناني شوكت شقير عرض المعلومات التي لديه على القيادة العامة. وفي ١٥ آذار (مارس) أرسلت القيادة العامة إلى وزير الدفاع السوري برقية طلبت فيها إبلاغ وزير الدفاع اللبناني «أن اتخاذ الدفاع المستكن يجعل العدو حراً في عمله» أما في ما يختص بقائد الجيش اللبناني فإن القيادة العامة تركت له «حرية العمل

وفقاً لما يتطلبه الموقف مع لفت نظره إلى وجوب قصف المستعمرات القريبة واتخاذ مراكز دفاعية ضد هجوم العدو المحتمل»[٢٣٩] وعلى أثر هذه البرقية تبين أن لبنان متخوف من الصهيونيين، فقد أخبر القيادة العامة أن الصهيونيين يحتشدون في مستعمرة نهاريا كما أنهم احتلوا البصة والزيب، وبدأوا ينزلون قوات صهيونية من البحر في نهاريا. ثم طلب لبنان من القيادة العامة حشد قوات عربية من المشاة والمدفعية في بلدة بنت جبيل في جنوب لبنان. وبالفعل فإن القيادة العامة حشدت قوات سورية في تلك البلدة. وتبين من خلال ذلك أن القوات اللبنانية لم تقم بحركة تقدم، بل بقيت في حالة الدفاع إلى انتهاء العمليات العسكرية في فلسطين. ولما حاولت هذه القوات، التي تمثل فوجاً واحداً، التقدم والهجوم صدت من قبل الصهيونيين، ودحرت عشرة أميال إلى ما وراء الحدود اللبنانية[٢٤٠].

ونظراً لتردي الأوضاع العربية اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨ لبحث المشكلة الفلسطينية وبحث مسألة الهدنة في فلسطين، وذكر الوزير البريطاني في بيروت في تقرير آذار (مارس) بأنه صدرت تعليمات إلى المبعوثين العرب مؤداها أن العرب يعارضون التقسيم في فلسطين، وأنهم مستعدون للتعاون على إرساء الأمن في فلسطين كما طالبوا بطرد الهاغانا وتوقيف الهجرة من الخارج إلى الداخل[٢٤١]، وبالفعل، فقد أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية ــ باسم الدول العربية ــ برقية من بيروت إلى القنصلية اللبنانية في نيويورك في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ أشارت فيها إلى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وطلبت من شارل مالك وكميل شمعون تحضير الصحافة الدولية والرأي العام وتنبيههما إلى أن العرب سيدلون ببيان هام في مجلس الأمن. وجاء في البرقية نص البيان المزمع إلقاؤه، وقد تضمن أن الدول العربية تحدوها الرغبة في انتشال فلسطين من الفوضى والدمار وسفك الدماء وتحرص على المحافظة على السلم الدائم في الشرق الأوسط. ولهذه الغاية فهي مستعدة متى وافقت هيئة الأمم المتحدة على إخراج الإرهابيين من الأرض المقدسة وعلى تجريد الهاغانا وغيرها من المنظمات اليهودية العسكرية من السلاح تجريداً كاملاً، إن الدول العربية تكون مستعدة في هذه الحالة لأن تبذل غاية جهدها للوصول إلى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية، ولأن تعمل مع الأمم المتحدة كذلك على نزع السلاح نزعاً كاملاً من أهالي فلسطين وعلى حل القوات المنظمة فيها، بحيث تكون فلسطين بلداً لا يستطيع أحد فيه الإخلال بالأمن والسلم. وجاء في البيان أيضاً، أن الدول العربية ترجو أن يكون مفهوماً أن موقفها هذا إنما يوحيه مجرد شعور إنساني نبيل، وأن عرب فلسطين لا يفرون ولن يفروا من الميدان أو يرفضوا ملاقاة التحدي اليهودي بمثله. فإذا أرادت الدول أن تعتبر الحالة في فلسطين حرباً أهلية بين سكانها وأن تقف تجاهها الموقف الذي تقفه تجاه الحروب الأهلية الواقعة الآن في جهات أخرى من العالم، فإن الدول العربية مستعدة ــ إذا تعهدت الأمم المتحدة باتخاذ التدابير التي تكفل

عدم ورود إمدادات ومهاجرين وأسلحة وعتاد من الخارج لليهود ــ أن تعمل جاهدة على منع انتشار الفوضى في فلسطين التي سببها مشروع التقسيم. وانتهى البيان ــ البرقية إلى أن الدول العربية لن تغير موقفها المعارض من إقامة دولة يهودية أو تقسيم فلسطين أو استمرار الهجرة اليهودية، وأنها لا تزال تطالب بإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة لجميع سكانها[٢٤٢].

وألحقت وزارة الخارجية بهذه البرقية برقية أخرى في التاريخ نفسه طلبت فيها من شارل مالك وكميل شمعون تبليغ بقية ممثلي الدول العربية في الأمم المتحدة، أن الهيئة العربية العليا لفلسطين على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن وإمداده بالمعلومات والبيانات للمساعدة على حل القضية حلاً عادلاً، طالما أن مجلس الأمن يميل إلى رفض مشروع التقسيم، وأن تعاون الهيئة مع المجلس معلق على استبعاد مشروع التقسيم وعدم إقحام الهيئة في أي بحث يتصل به من قريب أو بعيد[٢٤٣].

وبينما كانت الاتجاهات العربية والغربية المتعددة تتجاذب القضية الفلسطينية، كانت الدول العربية متفرقة الكلمة وقد ظهر ذلك بوضوح في اجتماعات الجامعة العربية في منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨، عندما لم يتوصل المجتمعون إلى شيء عملي بسبب تفرق كلمة دول الجامعة[٢٤٤]، وبينما كان لبنان والدول العربية على هذا الوضع السيء من الخلافات الداخلية، أعلنت الوكالة اليهودية أن حكومة يهودية ستقوم قبل ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨[٢٤٥]. كما أن الحالة في فلسطين كانت تسير من سيء إلى أسوأ، وكانت مجموعات المهاجرين الفلسطينيين تتدفق إلى خارج فلسطين لا سيما إلى لبنان. ورغم أن المقاتلين العرب استطاعوا استرداد منطقة القسطل[٢٤٦]، فإن استشهاد القائد عبد القادر الحسيني أثر في نفسية المقاتلين، بالإضافة إلى تزايد عمليات الارهاب الصهيوني سيما في بلدة دير ياسين التي قتل فيها ما يقارب ٢٥٠ فلسطينياً من الرجال والنساء والأطفال، وقد أكد ذلك في حينه د. حسين فخري الخالدي ــ سكرتير الهيئة العربية العليا ــ نقلاً عن مصادر الصليب الأحمر الدولي[٢٤٧]، وقد أدت مجزرة دير ياسين إلى ازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين في مختلف البلاد العربية.

وفي ظل هذه الظروف الحرجة تزايدت عمليات تهريب المواد الغذائية والسلاح والألبسة من حدود لبنان الجنوبية إلى القوات الصهيونية. ورأت صحيفة «الحياة» أن الأخطر من هذا هو تهريب الألبسة العربية التي قدر عددها بالمئات إذ يتنكر بها اليهود. كما جرى تهريب بعض المسدسات بواسطة فتيات «وأنه لمن المؤلم والله أن تستمر هذه الخيانات وعلى الحدود جيش ودرك وجمرك وهناك أيضاً زعماء ووجهاء ورقباء... لقد تطورت هذه القضية حتى أصبحت تتطلب عناية الحكومة التي تبذل مع الجامعة العربية وخارجها جهوداً كبرى في

خدمة قضية فلسطين، فلا يجوز أن تبقى قضية التهريب شوكة في عين الكرامة اللبنانية. . .» وأضافت الحياة قولها: «نقول هذا بعد أن أصبح السكوت جريمة وبعد أن استفحل أمر التهريب حتى ضاق به جيش الإنقاذ والمجاهدون وكرام الجنوب، ذرعاً. ولنا وطيد الأمل بأن نرى في الحال نتائج محسوسة»[٢٤٨]. ونتيجة لهذه الحملة الصحافية ذكرت الصحف بعد فترة وجيزة أنه تم اعتقال عصابة تهريب الألبسة العربية وهي عصابة سورية ـ لبنانية، وقد أوردت الصحف أسماء العصابة وطالبت بإنزال العقوبات بحقهم[٢٤٩].

وبعد عودة الوفد اللبناني من اجتماعات الجامعة العربية في القاهرة، عقد المجلس النيابي جلسة في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ تحدث فيها رئيس الوزراء رياض الصلح عن جهود وموقف لبنان من القضية الفلسطينية، وعن الاجتماعات المقبلة في القاهرة والتي خصصت أيضاً لبحث تطورات قضية فلسطين قبل أن تعرض على هيئة الأمم المتحدة «وأن العرب مع شديد حرصهم على المساهمة في إقرار السلام والمحافظة عليه لا يمكنهم إلا أن يواصلوا الجهد لتحقيق الدولة العربية الديمقراطية التي يتمتع فيها جميع سكانها بحقوقهم كاملة. لقد أدرك العالم أن العرب كانوا جادين عندما قالوا ان التقسيم لا يمكن أن يتحقق». واعتبر رياض الصلح أن اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة، لإعادة النظر في قضية تقسيم فلسطين. «أسطع برهان على صحة ما أعلنته الدول العربية، وهو كذلك حجة على أن التضامن في سبيل قضية الحق لا يمكن إلا أن يكلل بالنصر. . .»[٢٥٠] وفي معرض تحيته للمناضلين الفلسطينيين حيا الشهيد عبدالقادر الحسيني الذي قضى أثناء المعارك في فلسطين. وفي إشارة عابرة ودون توضيح تام تحدث عما قيل من أن حكومة لبنان قد رفضت معاهدة أو حلفاً عسكرياً وذكر أن الأمر لا يتفق مع الواقع ولا صحة له على الإطلاق.

وتحدث النائب بهيج تقي الدين فأوضح أنه لا بد من التوقف أمام ما ذكره رئيس الوزراء حول موضوع الحلف العسكري وعليه «أن يكون واثقاً من أننا بما يقوم به وحكومته مع الدول العربية نمحضه ملء تأييدنا استناداً إلى الماضيين البعيد والقريب. . . ولكن ما يريده لبنان وما تريده أنت يا دولة الرئيس هو أن يكون هناك انسجام في العمل بين لبنان وشقيقاته الدول العربية. ولعل من حقنا تبريراً للموقف أن نقول ان الانسجام لا يمكن أن يكون تاماً في نظام الجامعة إذا رأينا بعض دولها يعقد اتفاقيات مع دول أجنبية لا ترمي إلى السيادة التي نرمي إليها. . .» أما النائب عبدالله اليافي فلم يتحدث عن الحلف العسكري، بل تحدث عن الموقف الدولي من القضية الفلسطينية، وأكد أن التصريحات الأخيرة لبعض المسؤولين الأميركيين لا تعني تراجعاً أميركياً عن موقف دولي ثابت ومعلوم «هللوا وكبروا وصفقوا وكانت على خلاف ما هللوا وكبروا له، أقول انه يجب أن نقف حذرين وأن نتابع

جهادنا وجهودنا في سبيل فلسطين، لأن هذا التغيير أو التراجع المزعوم ليس إلا مناورة ماهرة، الغاية منها ليس إنصاف فلسطين ولكن ربح الوقت حتى تصفى فيها بعد قضية فلسطين وفق أغراض الصهيونيين وحلفائهم عندما يسمح الموقف الدولي الذي هو غير مؤات اليوم بإجراء هذه التصفية المبيتة الظالمة». وراح عبدالله اليافي يفند خداع الدول الكبرى وذكّر رياض الصلح بالمناورات الدولية التي بدأت ضد العرب منذ عام ١٩١٤، ثم ذكّره بالكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ الذي تراجعت عنه الحكومة البريطانية، «نحن الآن يا سيدي الرئيس أمام موقف دولي يذكرنا كثيراً بالموقف الدولي سنة ١٩٣٩، والدول الكبرى تعود جادة في مناوراتها المألوفة والمعروفة، والوعود تبذل مجدداً بسخاء. . . ستجتمعون في اللجنة السياسية، وإني أرجو أن تتذكروا قولي هذا وأن تتذكروا أيضاً أن مشروع الوصاية الذي يلوحون لكم به هو في نظري فرض للتقسيم بالقوة. . . لنتكلم على المكشوف فنحن نواب تتوجب علينا الصراحة بخلاف الرجال المسؤولين. إن الدول الغربية والأميركية بحاجة اليوم إلينا ونحن وإياها على مفترق الطرق، فاما أن تحل المصالح العربية وفق رغبات شعوبها واما أن ننهج نهجاً خاصاً يؤمن مصالحنا. . .»[٢٥١] وأوضح أخيراً أنه لم يعد لنا ثقة بالوعود ولا بأنصاف الحلول، وأنه لا بد من سياسة عملية واضحة تؤمن مصالح لبنان والعرب وفلسطين، واما أن نكون مع أصدقائنا دوماً أو أن نقف على الحياد الذي يقينا شر الحاضر وشر المستقبل.

ثم تحدث النائب أديب الفرزلي فذكر بأن رئيس الوزراء قال ان بعض الدول العربية طرحت أمر التحالف. فقاطعه رئيس الوزراء موضحاً أن كلامه فهم خطأ وقال: «أريد أن أقول ان ما قيل بأنه طرح أمر حلف عسكري على لبنان ورفضه، غير صحيح. أريد أن أذكر الحقيقة كما هي لا كما وردت فقد قالت الصحف ان هناك حلفاً عربياً عسكرياً قد طرح على لبنان وهذا رفضه. إن هذا القول غير صحيح ولعلنا نقترح نحن شيئاً من هذا في المستقبل». ثم تابع النائب الفرزلي مشيراً إلى أنه يستحيل على رئيس الوزراء أن يلقي في السياسة بياناً واضحاً «أما نحن النواب فننهج على نفس النهج الذي سار عليه حضرة الزميل عبدالله بك اليافي من أن مهمتنا صراحة البحث السياسي ولكم يا دولة الرئيس الغمزات التي يفرض فينا أن نفهمها». واعتبر أن قضية فلسطين هي عبارة عن مركز الشرق الأوسط «تمد له الأيدي ليكون كمبدأ لنخر السوس الذي ينتهي إلى بقية الأعضاء» ثم أيدّ آراء عبدالله اليافي الخاصة بمسألة الوصاية. ويلاحظ من كلام النائب الفرزلي أنه كان يؤيد ويدعو إلى التحالف مع الدول العربية، ورأى أن التحالف مع الدول الأجنبية لن تسوده المساواة «وهذا ما أسميه انتقالاً من مرحلة الاستقلال إلى مرحلة التسليم». واعتبر أنه إذا عُرض تحالف عربي على لبنان يحفظ كرامته فإن لبنان لن يرفض، ورأى استحالة الاستفادة من النزاعات الدولية «إذا لم يكن لبنان جزءاً متمماً لسائر الدول العربية قلباً

وقالباً. إن التخوف من الورق والمعاهدات مع الدول العربية معناه تفكك الهيكل العربي بكامله...» ورأى عكس ما يعتقده رئيس الوزراء من أن رفض لبنان للتحالف العربي أمر سار للنواب «بل أنا أقول ان هذه الإشاعات لم تنشرح لها صدورنا بل يسرنا أن يكون هناك تحالف عربي شامل».

وأوضح النائب كمال جنبلاط أن وجود البورجوازية الدولية والاحتكارات الكبرى هما السبب في مواقف الدول الكبرى، سيما وأن الصهيونية متغلغلة في كل شركة من شركات العالم «وأنا عندما كنت وزيراً للاقتصاد اطلعت على أشياء، ولولا سر المهنة الذي أنا مجبر على حفظه لكنت أعطيكم بياناً عن بعض شركات أجنبية، وربما كانت وطنية، تعمل من داخلها الصهيونية وتشترك في أرباحها». فقاطعه رئيس الوزراء قائلاً «هل يوجد منها هنا» فلم يجب جنبلاط لأنه يعلم أن رئيس الوزراء على علم بهذه الشركات الصهيونية المتواجدة على الأراضي اللبنانية ومنذ فترة طويلة. وأضاف موضحاً أن الفكرة الصهيونية ليست قائمة على مبدأ ديني بقدر ما هي قائمة على إنشاء ثغرة في البلدان العربية ليسهل تسلل الشركات الصهيونية إلى البلاد العربية لاستغلال ثرواتها «كما نرى أيضاً في لبنان أن الذين يفكرون بإنشاء وطن قومي مسيحي لا يذهبون إلى الكنيسة ولا يصلون وهم يسعون وراء أفكار بعيدة جداً عن الأفكار الدينية...». ثم لفت نظر رئيس الوزراء إلى أنه من الواجب الحذر من مشروع الرجوع عن التقسيم لأنه ليس إلا خدعة.

هذا وقد تحدث رئيس الوزراء في ختام الجلسة النيابية وحمد الله على أن هناك شباناً نواباً يسابقونه في الدعوة للتحالف مع الدول العربية، وعاد للقول بأنه لن يرفض أمر التحالف إذا طرح على لبنان وأنه سيقبله بعد أن يعرض على النواب. كما أيد كلام النائب عبد الله اليافي وأشار إلى أنه لم يكن يوماً سياسياً غامضاً بل انه كان أول رئيس وزراء أبدى استعداده لمد فلسطين بالرجال والسلاح والمال، ومما قاله مجيباً على كلمة النائب أديب الفرزلي «قبل أن ننسجم مع الدول العربية ومع شقيقاتنا علينا أن ننسجم هنا فيما بيننا لأن هذا الانسجام شرط لذلك»(٢٥٢). وهذه إشارة من رياض الصلح إلى أن هناك اتجاهات لبنانية في الداخل تعارض مثل ذاك الانسجام.

من جهة ثانية ونظراً للاتجاهات الطائفية في لبنان حرصت صحيفة «النهار» على إظهار دور المسيحيين الفلسطينيين في حرب تحرير فلسطين، وأظهرت ذلك بعناوين بارزة في صدر صفحاتها الأولى كقولها: «٥ آلاف مجاهد عربي بقيادة ميشال العيسى يعبرون الأردن إلى فلسطين». وتحت عنوان آخر قالت: «القوات العربية بقيادة إميل الغوري تدمر مستعمرة النبي يعقوب وتقتل ٥٠ يهودياً»(٢٥٣). وكأن هذه الصحيفة تريد أن تظهر للمسلمين وللمسيحيين على السواء بأن حرب فلسطين ليست حرباً إسلامية إنما هي

حرب عربية عامة، وهي تريد أيضاً أن تحث المسيحيين في لبنان على المشاركة بفعالية في الدفاع عن فلسطين لا أن يلعبوا دور المتفرج أو دور المطران أغناطيوس مبارك، وأن لا تقتصر مشاركة لبنان في الدفاع عن فلسطين على مسلميه فحسب، سيما وأن رياض الصلح كان يؤمن في هذه الفترة أن أفضل ضمانة للمسيحيين في لبنان وفي بقية الدول العربية ليست في تمسكهم بمنصب رئاسة الجمهورية، بل بمشاركتهم وبتقديم التضحيات الجسدية من أجل فلسطين والقضايا العربية. ومن الأهمية بمكان القول ان بعض الفئات اللبنانية كان حريصة على القضية الفلسطينية في شتى مجالاتها، فبمبادرة فردية اكتشف بحارة بيروتيون صناديق ذخيرة أميركية على ظهر السفينة الأميركية «اوكسفورد» (Oxford) كتب عليها «تل ــ أبيب». فقام أحد آل اليافاوي بالضغط على البحارة الأميركيين وانتزع عينة من السلاح وأخذه إلى مكتب فلسطين الدائم، ولم يأخذه إلى السلطات الرسمية اللبنانية لعدم ثقته بها، إلى أن علم الأمن العام والقصر الجمهوري بالموضوع فابتدأ التحقيق غير أن أمراً لم يتخذ بحق السفينة بل سمح لها بمغادرة مرفأ بيروت في اليوم التالي، وذلك بعد ممارسة المفوضية الأميركية ضغوطها على الحكومة اللبنانية. مما دعا لجنة التحقيق اللبنانية إلى تغيير تقريرها بصدد موضوع الباخرة، فزعمت بأنه لم يعثر على قنابل على متنها، وأن الطوربيدات التي اكتشفت في الباخرة لا تستخدم لأمور عسكرية، وإنما تستخدم لمنع الرطوبة، وقد كانت لجنة التحقيق مكونة بطريقة تثير الانتباه والريبة فقد كانت رباعية مؤلفة من، بطرس نجيم المحقق العسكري، إدوار أبو جودة مدير الأمن العام، الملازم فؤاد مجدلاني الخبير العسكري، فؤاد شمعون مفوض أمن عام المرفأ. وما أن انتشر بين البحارة اللبنانيين خبر عدم وجود قنابل على الباخرة «حتى أخذ كل منهم بتفسيره على طريقته»، ولكن أحدهم ذكر أن وجود الطوربيد المضاد للرطوبة كان للتضليل ولذر الرماد في العيون، وأضاف ان الباخرة تحمل مواد متفجرة أخفيت بين صناديق طوربيد الكلور، لأنه لا يمكن القيام بتفتيش جميع الصناديق مع العلم أن عددها بلغ (٦٠٠٠) صندوق يحوي الواحد منها (٥٠) طوربيداً(٢٥٤).

والحقيقة انه في ظل خضوع لبنان والدول العربية للضغوط الأميركية والبريطانية، فإنه بات من المؤكد عدم القدرة العربية على مساعدة الفلسطينيين كما يجب طالما أن الدول العربية قبلت بتلك الضغوط، وطالما ان سياسة الملوك والرؤساء العرب قامت على الارتجال وعدم التخطيط، فقد كانوا في كل مرة يتداعون إلى عقد مؤتمرات يخرجون منها أكثر تفككاً على غرار ما جرى في مؤتمري عمان بين ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ و٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، وعلى غرار اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في الزعفران في مصر(٢٥٥)؛ وإزاء هذه الأوضاع قامت في بيروت تظاهرات صاخبة احتجاجاً على سياسة المؤتمرات والمشاورات وتلكؤ الحكومات العربية في إنقاذ فلسطين. وقد هدد الطلبة بالعصيان المدني والثورة إذا

لم تنقذ الحكومات العربية فلسطين بجيوشها. وكان المتظاهرون قد حطموا بعض المحلات اليهودية أثناء تظاهرهم. ورغم ذلك فقد ظلت السياسة العربية التقليدية تتبع الأساليب نفسها حيال القضية الفلسطينية وعلى سبيل المثال فإن المسؤولين العرب قرروا تأليف جيش عربي من مائة ألف مقاتل، وأن الملك عبد الله قرر إنزال ثلاثين ألف جندي إلى المعركة، بينما كان سيل اللاجئين الفلسطينيين يزداد حدة نحو مدينة صور في جنوب لبنان[٢٥٦]، وكانت الحركة الصهيونية تنفذ مخططاتها السياسية والعسكرية، وتقوم بشن الهجمات على القرى والمدن العربية، سواء في المناطق المخصصة للدولة العربية أم في منطقة القدس الجديدة أم في القرى المخصصة لمنطقة التدويل[٢٥٧].

ونظراً لهذه الظروف العربية المتردية وإرضاء لغضب اللبنانيين على السياسة اللبنانية والعربية، فقد حاول الرئيس اللبناني بشارة الخوري امتصاص هذه النقمة وذلك بزيارة اللاجئين الفلسطينيين، «فأسرعت إلى زيارتهم بنفسي مستصحباً حسين العويني نائب بيروت، إذ كان في القصر عند ورود الأخبار. وقد آسيتهم وأعطيت الأوامر اللازمة لإيوائهم وإعاشتهم ومدهم بالمعونة السريعة»[٢٥٨].

وفي هذه الفترة وفي ظل هذه الأوضاع المتردية، أعلنت بريطانيا بلسان رئيس وزرائها «بيفن» أنها صممت على الخروج من فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ وقد أسف لبنان ودول أخرى لاتخاذ مثل هذا القرار، وكأن بريطانيا وهي التي ظلت في فلسطين ثلاثين سنة تفشل اليوم في تمديد بقائها لإنهاء الوضع المتردي فيها[٢٥٩].

والجدير بالذكر أنه تبين للملوك والرؤساء العرب تفاقم الوضع السياسي والعسكري، ورغم ذلك، فإن خلافاتهم استمرت فيما بينهم، وحاول رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني أن يلعب دور الموفق بين الزعامات العربية لما فيه خدمة قضية فلسطين. فقد سافر إلى القاهرة ومنها توجه إلى عمان فقابل الملك عبد الله أكثر من مرة مستحثاً شعوره للدفاع عن فلسطين، فقابله الملك بالتردد والشكوى من الأوضاع العربية، واشترط أن يكون هو القائد الأعلى للجيوش العربية وإلاّ فإنه لن يشترك في الحرب. وفي الوقت نفسه، حاول رياض الصلح من بيروت تقريب وجهات النظر بين الملك فاروق وبين الوصي على عرش العراق الأمير عبدالاله، وبين الأمير عبد الإله والملك عبد الله وبين هذا الأخير والرئيس شكري القوتلي. ورغم الجهود التي بذلها رياض الصلح لدى الزعماء العرب غير أنه فشل في تحقيق التوفيق، والمهادنة فيما بينهم، مما اضطره للعودة مجدداً إلى عمان ولكن دون طائل، في وقت كانت تتزايد فيه النقمة العربية على زعماء العرب وتتزايد التظاهرات في لبنان تنديداً بالمواقف العربية الرسمية، «وبدأ طلاب الجامعات، في بيروت، التظاهرات الصاخبة والإضراب عن الطعام، ظناً منهم أن الدول العربية متقاعسة عن نصرة القطر الشقيق،

واتخذنا الاحتياطات لمنع الشغب، وأذعت نداء إلى الشعب اللبناني أطمئنه فيه إلى نيات تلك الدول. وعلق هذا النداء على جدران المدينة وأذيع بالراديو غير مرة فساعد على تهدئة الخواطر»[٢٦٠].

وبالإضافة إلى جهوده السابقة، فقد رأى رياض الصلح من الضروري الاتصال بالملك عبد العزيز بن سعود، فسافر إلى الرياض وتبعه جميل مردم بك وتباحثا مع الملك السعودي الذي وعدهما خيراً، ثم توجها إلى بغداد فقابلا الأمير عبد الإله والمسؤولين العراقيين. ومن بغداد اتجها إلى دمشق حيث تم الاتفاق فيها على دعوة اللجنة السياسية للجامعة للاجتماع في العاصمة السورية في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٨[٢٦١].

وفي هذه الفترة من نيسان (أبريل) ١٩٤٨، تفاقم الوضع العسكري في فلسطين ودارت المعارك اليهودية ــ العربية في مدينة القدس، مما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ قضى بحفظ النظام والأمن في مدينة القدس واتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها[٢٦٢]؛ غير أن القوات الصهيونية لم تكترث بهذا القرار فواصلت هجماتها على العرب الذين لوحظ أن موقفهم بات حرجاً، سيما بعد محاولات قوات الهاغانا طرد المقاتلين العرب من حيفا ويافا وطبريا وصفد[٢٦٣]. وقد تأكد ذلك من خلال البرقيات المرسلة من القائد ميشال العيسى إلى القائد فوزي القاوقجي في أيار (مايو) ١٩٤٨. مما دعا «الجمعية الطبية العربية» إلى الطلب من الملوك والرؤساء العرب إرسال نجدات طبية، غير أن الجواب الوحيد الذي تلقته الجمعية، كان في أول أيار (مايو)، من مرافق رئيس الجمهورية اللبنانية وجاء فيه أنه: «أمرني فخامة الرئيس أن أعلمكم أن أربع بواخر ستبحر إلى يافا لنقل المرضى والجرحى»[٢٦٤]. ولكن هذه البواخر لم تصل إلى يافا، وربما يعود ذلك إلى معارضة البعض في إرسالها لأسباب سياسية محلية، وربما يعود ذلك إلى تراجع الحكومة اللبنانية عن قرارها.

ولكن الأمر الذي لا بد من ذكره هو أن «مكتب فلسطين الدائم» الذي شكله فريق من الوطنيين اللبنانيين قد أدى خدمات للقضية الفلسطينية في هذه الظروف العصيبة، وجمع تبرعات مالية كبيرة من الشعب اللبناني، واشترى فيها ٧٨٥ بندقية و١٧٥ رشاشاً مع ذخائر بلجيكية عديدة. وتم الاتفاق على إرسالها إلى جيش الجهاد المقدس، غير أن بعض المسؤولين العرب حال دون وصولها ونقلت إلى مخازن اللجنة العسكرية في دمشق بهدف تسليح مفرزة جديدة من جيش الإنقاذ[٢٦٥]. مع العلم أن جيش الإنقاذ كان بحاجة فعلاً إلى المساعدات العسكرية، وقد طلب فوزي القاوقجي من القائد العام اسماعيل صفوت والمفتش العام العميد الركن طه الهاشمي زيارة الجبهة للإطلاع على حقيقة الأمر. وبالفعل فقد انتدب المقدم شوكت شقير لزيارة الجبهة فتبين له أن الجبهة كلها في خطر شديد، وأن

الجيش النظامي نفسه لا يجرؤ على التمركز فيها. ومما أذهل المقدم شوكت شقير أيضاً ما أخبره به فوزي القاوقجي من أن التقرير السري المقدم من القائد العام اللواء اسماعيل صفوت إلى اللجنة العسكرية العربية قد تسرب من مصر ووصل إلى بن ـ غوريون عن طريق القدس. وفي هذا التقرير وصف شامل للحالة العسكرية العربية وأوضاع الجيوش العربية النظامية. مع العلم أنه لم يكن يوجد سوى نسختين من التقرير، النسخة الأولى مع اللواء اسماعيل صفوت والثانية مع المقدم شوكت شقير، بينما سلم الأصل إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية[٢٦٦].

ومن الأهمية بمكان القول: ان تسريب التقرير السري العسكري إلى القادة الصهيونيين يدلنا دلالة واضحة على الذهنية العربية المسؤولة عن المقدرات السياسية والعسكرية، لا بالنسبة إلى فلسطين فحسب وإنما بالنسبة لسائر الدول العربية. فيما شهدت هذه الفترة من أيار (مايو) ١٩٤٨ عدداً من التصريحات العربية دون العمل العربي اللازم، وعلى سبيل المثال، فان الرئيس رياض الصلح صرح في دمشق بأنه «... أنقذنا القدس ويافا والناصرة وعكا من اليهود ولن يكون إلا الخير!» وعن مشاركة لبنان والعرب عسكرياً أشار إلى أنه «لم يبق تدخلنا موضع شك. ان القضية ليست قضية فلسطين فقط، بل قضية الأمة العربية كلها وكرامتها. فاما أن تكون فينا كرامة أو لا تكون. لذلك لن نتراجع ولن نبقى مكاننا، بل سنسير إلى الأمام وليحدث ما يحدث». ثم بدأ الصلح يلوم أهل فلسطين بسبب عدم تنظيمهم بقوله «لقد اتخذنا تدابير كافية، كما أن أمين الجامعة ناشد الفلسطينيين البقاء في أماكنهم حيث لا يكون مبرر للنزوح. إن التنظيم الداخلي يعوز أهل فلسطين، وأنه لمن المؤسف حقاً الا تتمكن الهيئة من الرجوع إلى فلسطين منذ عدة أسابيع. فالوكالة اليهودية، مثلاً، ما زالت في القدس وتل ـ أبيب رغم كل شيء». وختم الصلح كلامه بالقول العاطفي المعهود لدى القيادات العربية «سترون أننا لا نهزل، انتظروا قليلاً وقليلاً جداً»[٢٦٧]. أما الملك عبد الله فلم يكن أقل حماساً من رياض الصلح، فقد أدلى بحديث رفض فيه الهدنة مع اليهود مشيراً إلى أنه لن يقبل الهدنة، «ولو قبلتها الجامعة العربية، وسأزحف مع الجيش العراقي على فلسطين في ١٥ أيار (مايو)»[٢٦٨].

وبعد تكاثر التصريحات الارتجالية من قبل الحكام العرب دون عمل فعال، كتب غسان تويني يقول: «بيننا وبين ١٥ أيار أسبوع، ونحن لا نزال نتحدث عن هذا اليوم ولا نعمل له... أما الحكمة من الانتظار إلى ١٥ أيار، فالمقول انها من باب الحرص على تحاشي الاصطدام بالسلطة المنتدبة واكساب التدخل العسكري في فلسطين صيغة ولو شبه قانونية... فقد نقلت الينا البرقيات عزم الصهيونيين على إعلان الدولة اليهودية، كما نقلت الينا عزم الاتحاد السوفياتي على الاعتراف بهذه الدولة. فهل يعلن العرب دولة عربية في

فلسطين؟ أم تكتفي الدول العربية برفض الاعتراف بالدولة اليهودية تمشياً مع سياستها السلبية المعلومة؟ أم أنها تحتل فلسطين أو ما تيسر منها وتكتفي بهذا القدر إلى أن يخلق الله ما لا تعلمون»، وبعد أن انتقد غسان تويني الدول العربية بسبب عدم استعدادها العسكري قال: «ان الدول العربية التي يؤسفنا أن نقول انها عودتنا ارتجال الأمور، يجب أن تقرر من الآن مصير فلسطين القانوني لئلا تخسر المعركة الحقوقية فتطيح هذه الخسارة بما نرجو كسبه عسكرياً»[٢٦٩].

وبالإضافة إلى غسان تويني فان ميشال شيحا تخوف أيضاً من قيام الدولة اليهودية التي «تتولد على حدودنا»، كما تؤدي إلى مخاطر على الدول العربية الأخرى أيضاً «فلتتعظ الحكومات العربية التي لم تنظر بعد في هذا كله»[٢٧٠]. أما وزير الداخلية كميل شمعون، فقد أدلى ببيان أوضح فيه أن الحالة في فلسطين بلغت درجة من الخطورة، ومن الحق والواجب أن يعرفها كل واحد، ومن الاجرام أن يجهله أو يتجاهله أو أن يخفيه «وليست كرامة الدول العربية هي المهددة وحدها بل ان مصالحها وكيانها نفسه في أشد الخطر، فلن يكون لاحدى هذه الدول، بعد الآن إذا خسرنا قضية فلسطين، أي أمل في الوصول إلى حقها، لا عن طريق المفاوضة ولا عن طريق التحكيم ولا عن طريق هيئة الأمم المتحدة التي برهنت في قضية فلسطين على مدى تأثرها بضغط القوة والدعاية رغم اقتناعها الداخلي بالحق الذي تنكره». ثم راح شمعون يلوم الشعب الفلسطيني بسبب عدم استعداده وتنظيمه لمواجهة الحالة الراهنة فيقول «ومن حق الشعب في لبنان وفي كل البلاد العربية أن يعرف حقيقة الحالة: ان أهل فلسطين انفسهم أثبتوا في ثوراتهم الماضية الرائعة ضد الاستعمار وضد الصهيونية أنهم جديرون بالاستقلال وبالدفاع عن بلادهم، إلا أنهم في هذه المرحلة الحاسمة لم يظهروا بنفس تلك المظاهر المشرفة التي عودونا إياها. لقد أعوزهم التنظيم كما فاتهم أن يتسلحوا مثلما تسلح عدوهم، وكثيرون منهم لم يقوموا بواجبهم إلى جانب مواطنيهم المناضلين وجانب اخوانهم الذين هبوا إلى نجدتهم من البلاد العربية المجاورة. واعتقد أن من أسباب تقصيرهم انشغال بعضهم بالمنازعات المحلية واتكالهم على معونة الدول العربية، بينما كان عليهم أن يتكلوا على أنفسهم في المحل الأول». وأضاف كميل شمعون منتقداً جامعة الدول العربية أنه «من الحق أن نعترف أن الجامعة العربية قصرت تقصيراً يشعر به جميع أبناء الدول العربية، فقد تركت ناحية التسلح والاستعداد العسكري إلى آخر لحظة مع أنها لم تقدم منذ زمن طويل تقريراً يدعوها إلى التأهب». أما عن الصهيونيين فبرأي شمعون أنهم «أكثر من مستعمرين، انهم مستوطنون، انهم شعب يحل محل شعب آخر فيشرده ويقضي عليه... ان قيام الدولة اليهودية في فلسطين المقسمة الآن ليس إلا مقدمة لقيام الدولة اليهودية الكبرى في لبنان وسوريا وشرق الأردن وسواها غداً...»[٢٧١].

ويعلق الرئيس بشارة الخوري على بيان كميل شمعون بأنه بينما كان لبنان والدول العربية في أشد الأطوار خطورة ورياض الصلح غائب عن بيروت يتنقل من عاصمة إلى عاصمة، عاد كميل شمعون وزير الداخلية من القاهرة ودعا الصحافيين إلى مؤتمر في مكتبه بالسراي «وأدلى إليهم ببيان قسا فيه على الدول العربية! في حين أنه وزير في حكومة متضامنة ومتفاهمة مع تلك الدول في مكافحة الخطر الصهيوني ودس الاستعمار، ولم يخلُ بيانه من نقد غير مباشر لسياسة رئيس وزارتنا! وبديهي أنه قام بهذا العمل دون استشارة أحد، وبصورة غير لائقة متعدياً صلاحيته، ولم يفعل ما فعل إلا تملقاً للرأي العام... ولم نتمكن من معاتبته وتعنيفه لأنه أصيب على أثر ذلك البيان بوعكة قوية أقعدته زمناً طويلاً»[٢٧٢].

وفي هذه الفترة وبعد تزايد نزوح اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً يقضي بمنع دخولهم إلى الأراضي اللبنانية مبررة ذلك «بأن إخلاء فلسطين من العرب بالصورة التي شاهدناها في الآونة الأخيرة يضر بمصالح العرب ويحط من معنوياتهم»[٢٧٣] وقرر لبنان أن يقبل الجرحى فحسب، وزعمت المصادر الحكومية بأن اللاجئين بدأوا يرحلون عن لبنان إلى فلسطين، بينما أكدت الأحداث لا سيما بعد معارك صفد أن عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان قد تزايد عن ذي قبل. ولا بد من القول: ان اتخاذ هذا القرار يعود إلى عدة أسباب منها:

١ ـ إرضاء الهيئات الفلسطينية المطالبة بمنع قبول اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية لأن من شأن ذلك أن يؤثر على مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني، وكانت في مقدمة الهيئات المطالبة بهذا المطلب الهيئة العربية العليا لفلسطين.

٢ ـ تخوف المصادر الرسمية من أن يشكل اللاجئون عبئاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على لبنان.

وبالفعل ففي ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ بحث المجلس النيابي اللبناني مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فأوضح النائب جورج زوين أن المساعدة المطلوبة من لبنان نحو لاجئي فلسطين مسألة تحتاج إلى تدقيق واهتمام الحكومة لأنه لا يمكن للبنان أن يتحمل ٧٠ ألف لاجىء، تدفع الحكومة ثمن اعاشتهم ونفقات اعادتهم إلى بلادهم بينما الغير يتفرج على لبنان، ورأى أنه من واجب الدول العربية أن تشاطر لبنان هذه المهمة الشاقة وأن تمد له يد المعونة فتعمل على إيواء بعض اللاجئين. أما النائب خليل أبو جودة، فقد أشار إلى أنه سبق لرئيس الوزراء أن صرح في الجلسة الماضية بأن الحكومات العربية ستشترك كلها بقبول بعض اللاجئين الفلسطينيين، وقد يكون لبنان أخذ أكثر مما يمكنه استيعابه، «ولكن في كل

الظروف لا يمكن قفل أبوابنا في وجه هؤلاء الاخوان الذين شردهم الطغيان الصهيوني فأهلاً وسهلاً بهم، ولكن ما قاله حضرة الزميل جورج بك زوين وجيه، فيجب تذكير الدول العربية بأن تأخذ من هؤلاء اللاجئين قسماً لتخفيف آلامهم»[٢٧٤].

هذا ولما استفسر النائب بهيج تقي الدين من وزير الخارجية عمّ إذا كانت بقية الدول العربية تطبق الرقابة على الصحف، كما تطبقها الحكومة اللبنانية، أكد وزير الخارجية أن بعض الدول العربية تطبق حق المراقبة ولكنه لا يستطيع الادلاء ببيان سيما وأن رئيس الوزراء لا يزال خارج البلاد. أما في ما يختص بكلام النائب جورج زوين، فقد أوضح له أن الدول العربية تساهم مع لبنان في قسم من مصروفات اللاجئين الفلسطينيين، وأن الجامعة العربية خصصت ما يقرب من مليون ليرة للحكومة اللبنانية كي تقوم بما يتوجب عليها. وأضاف مؤكداً أن اللاجئين من صفد وشمالي فلسطين يتدفقون على سوريا وقد أعدت أمكنة لإيوائهم، كما أن لبنان يرسل إلى سوريا يومياً بعض الفلسطينيين في القطار، وأن حكومة مصر قد أخذت نصيبها من هؤلاء ومعظمهم من يافا. وراح وزير الخارجية يؤكد للنائب زوين «أننا سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم ومهما طالت مدة إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا وما يصيبنا يصيبهم، وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز»[٢٧٥]. هذا وقد جرى بعد ذلك نقاش بين النائب بهيج تقي الدين وبين وزير الخارجية، طلب فيه النائب إطلاق حرية الصحافة فيما يختص بقضية فلسطين حتى لا يبقى الشعب جاهلاً بتطورات الأوضاع. فما كان من وزير الخارجية إلا أن وافق على ضرورة إعلان الحقائق ولكن «ان نشهر ببعضنا البعض، بعد أن خسرنا معركة أو معركتين في فلسطين، فهذا لا يجوز ولا أريد أن أسمعه».

وفي هذا الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يبدي تأييده للقضية الفلسطينية وفي الوقت الذي كانت تمر فيه القضية الفلسطينية بأصعب مراحلها، إذا بالفكر الطائفي يعود مجدداً لمناهضة الشعب الفلسطيني، بل ومناهضة العرب والمسلمين صراحة، فقد صرح المطران الماروني المبعد أغناطيوس مبارك للصحيفة الباريسية «فرانس سوار» (France-Soir) أن لبنان بلد كاثوليكي يحاول المسلمون أن يستعبدوه، كما يريدون أن يستعبدوا جميع أولئك الذين يقطنون معهم كاليهود في فلسطين مثلاً. «ويجب بلا ريب أن يكون لليهود وطن قومي في فلسطين لكي يستطيعوا أن يعيشوا، وكذلك يجب أن يكون للكاثوليك وطنهم في لبنان ليستطيعوا أن يعيشوا، وإذا لم يتم ذلك فلن تستطيع أية طائفة غير إسلامية أن تعيش بحرية وأن تمارس دينها في ظل حكم إسلامي صرف»[٢٧٦]. وأخيراً أبدى أسفه لأن فرنسا لا تستطيع أن تمارس في لبنان نفوذها التقليدي القديم، الذي يحتاج إليه البلد الكاثوليكي

الوحيد في العالم العربي. ويذكر الدكتور عمر فروخ أن بيار الجميل رئيس حزب الكتائب أعرب له عن استيائه من تصريحات المطران مبارك، ولكن الجميل لم ينشر هذا الموقف ليعلم به اللبنانيون، مع العلم أن الصهيونية ليست خطراً على الإسلام فحسب بل على النصرانية أيضاً[٢٧٧].

وفي هذه الفترة بالذات أصدرت جمعية الأمم المتحدة قراراً في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ تضمن تعيين وسيط دولي لحل القضية الفلسطينية[٢٧٨]، بينما كان «الياهو ايبشتين»، ممثل الحكومة الاسرائيلية المؤقتة، يرسل خطاباً إلى الرئيس الأميركي ووزير الخارجية الأميركية يعلمها فيه بقيام دولة اسرائيل في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ «كجمهورية مستقلة بالحدود التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولقد كلفت الحكومة المؤقتة بالقيام بحقوق وواجبات الحكومة لحفظ القانون والنظام داخل حدود اسرائيل، ولحماية الدولة ضد أي اعتداء خارجي ولتقوم بالتزامات حيال الأمم الأخرى في العالم طبقاً للقانون الدولي»[٢٧٩]. ثم عبر عن أمله في أن تعترف الحكومة الأميركية باسرائيل.

والحقيقة أن ما جاء في الخطاب المذكور، من حديث عن الشرعية وعن حفظ النظام والقانون، لا يمت إلى الحقيقة بصلة، بل على العكس كانت جميع ممارسات الصهيونيين ممارسات غير شرعية، مما دعا بعض الصحف اللبنانية إلى مهاجمة الأساليب الصهيونية التي ارتكبتها في قتل الفلسطينيين[٢٨٠].

ونتيجة إعلان اليهود دولتهم وبسبب الإعلان عن قرب انتهاء الانتداب البريطاني[٢٨١]، قرر العرب إعلان الحرب رسمياً على الصهيونيين، وفي ١٥ أيار (مايو) وجه رئيس الجمهورية اللبنانية نداء إلى عناصر الجيش اللبناني كان عبارة عن قطعة أدبية إنشائية شرح فيها فشل الجهود التي بذلت من أجل السلام، ولذلك «فلم يعد بد من جهاد تتكلون [فيه] على الله وعلى أنفسكم، وتبلون فيه بلاء حسناً حتى يستتب الحق في نصابه والعدل في ميزانه...»[٢٨٢].

وبالفعل فقد زحف الجيش اللبناني مع الجيوش العربية الأخرى، ولما وصل إلى حدود فلسطين وقف عندها واتخذ لنفسه خطة الدفاع بقيادة قائد الجيش فؤاد شهاب، وكان عدد القوات المرابطة ثلاثة آلاف جندي من أصل خمسة آلاف هم الجيش اللبناني كله، بينما ظل الباقون يصونون الأمن داخل البلاد[٢٨٣]. وذكر الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوسول (Boswall) في ١٥ أيار (مايو) أن الحكومة اللبنانية أعلنت حالة الطوارىء، للحفاظ على الأوضاع الداخلية وللدفاع الوطني، وأصبحت المسؤولية بيد السلطات العسكرية، وصدر قرار من وزير الداخلية يجيز له دعوة (٨٠٠) من احتياطي الدرك والجيش، كما ألغيت اجازات رجال الشرطة والدرك والجيش[٢٨٤].

وفي هذه الفترة قام في لبنان حزب النداء القومي وانشأ إذاعة لدعم نضال الشعب الفلسطيني، ورغم عدم افصاح تقي الدين الصلح عن المصدر الذي أمد الحزب بهذه الإذاعة، غير أن أصدقاء له في حزب النداء أكدوا أنها قدمت سراً من قبل قائد الجيش فؤاد شهاب، الذي استردها فيما بعد وقدمها للقائد فوزي القاوقجي، وبعد انتهاء الحرب العربية ـ الاسرائيلية أصبحت بيد الجيش اللبناني. كما ذكرت المصادر نفسها أن فؤاد شهاب استطاع استيراد كميات من الأسلحة التشيكية استوردت خصيصاً للمتطوعين اللبنانيين والعرب.

أما على الصعيد العسكري، فلم يكن لبنان أقل من سواه من الدول العربية اهمالاً وتقصيراً، إذ أنه عندما ابتدأ القتال تبين للعرب عقم استعداداتهم، وعدم جدية مخططاتهم، وبالرغم من أن جيش الملك عبد الله لم يقاتل عملياً في الحرب، فان الملك بدأ بانتقاد مواقف الدول العربية وجيوشها، ومنها القوات اللبنانية، التي، برأيه، «لم تبد أية فعالية سوى الدفاع، مع ضياع قرى لبنانية من أصل لبنان»[٢٨٥]. بينما كان هو قبل عدة أيام يصرح «بان معركة فلسطين لا تستغرق سوى عشرة أيام»[٢٨٦].

وفي هذه الفترة بدأت الطائرات العربية تحلق فوق المناطق اليهودية، فالقت عليها مناشير باللغات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية محذرة اليهود من مغبة المقاومة. ولوحظ أن الصحف اللبنانية خضعت للمراقبة العسكرية بعد اعلان حالة الطوارىء ثم سرعان ما تسلم الجيش أوضاع الأمن[٢٨٧].

ونظراً للأوضاع العسكرية فقد عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة سرية، بناء على رغبة الرئيس رياض الصلح الذي ألقى بياناً تحدث فيه عن القرارات النهائية التي اتخذتها جامعة الدول العربية، وعن الأعمال العسكرية التي تنوي اتخاذها لصيانة عروبة فلسطين. غير أن الأمر الذي أحدث مزيداً من الارتباك في الأوساط اللبنانية والعربية، هو اعلان بن ـ غوريون قيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨[٢٨٨]. ومما زادها ارتباكاً هو الاعتراف الفوري، من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي معاً، بالدولة الجديدة[٢٨٩]. وبسبب هذه التطورات توجه رياض الصلح وحميد فرنجية وناظم عكاري إلى دمشق للتنسيق مع المسؤولين السوريين حيال الواقع الجديد. وكان النائب سامي الصلح بدوره قد استقبل الوزير المفوض السوفياتي «سولود» وطلب منه عدم المسارعة بالاعتراف بدولة اسرائيل، فأجابه بأن ذلك متعذر على حكومته مبدئياً لأن احدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي هي جمهورية يهودية[٢٩٠].

ومهما يكن من أمر فقد أعلنت الدولة اليهودية بعد عام فقط مما سبق أن توقعه تيودور هرتزل عام ١٨٩٧ حين تنبأ بأن قيامها سيكون بعد خمسين سنة.[٢٩١] وهكذا انتهى

الانتداب البريطاني الذي دام **٢٥** عاماً على فلسطين، واثر ذلك غادرها المفوض السامي البريطاني «السير آلان كونينغهام» (Sir Alan Cunningham) وتوقفت جميع الأعمال البريطانية فيها، وببضع ساعات وقبيل انتهاء الانتداب أعلنت الدولة اليهودية باسم إسرائيل وعاصمتها تل ـ أبيب[٢٩٢]. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الأوساط الصهيونية رأت أن قيام الدولة اليهودية في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز ويشد من أزر الموارنة في لبنان[٢٩٣].

والحقيقة أنه ما أن أعلنت الدولة اليهودية حتى تبين أن رسائل عديدة وصلت من يهود تل ـ أبيب إلى يهود بيروت، وكانت تحمل طابع بريد الدولة اليهودية، مما أثار علامات الاستفهام لدى اللبنانيين عن كيفية سماح السلطات اللبنانية بدخول مثل هذه الرسائل إلى الأراضي اللبنانية. مع العلم أن الحكومة اللبنانية اتخذت في الوقت نفسه احتياطات من شأنها تأمين الطمأنينة «لطائفة من السكان تربطها بالصهيونية رابطة الدين» وقد أكدت هذه التدابير المتخذة حرص الحكومة اللبنانية على أمن اليهود ورعايتهم. وقد فسرت على أنها دليل قاطع على تسامح العرب، «على أهمية الخطى التي خطوها في مضمار الحضارة وتفهم الأمور، بينما قام ويقوم أكثر من دليل على وحشية الصهيونيين ونزقهم وعبثهم بأبسط المبادىء الإنسانية»[٢٩٤]. ونتيجة للمعاملة الرسمية الحسنة التي لقيها يهود بيروت، بدأ يهود سوريا يفكرون بالنزوح منها إلى لبنان. وطلب عدد من يهود حلب مأذونيات بالنزوح إلى بيروت، غير أن الدوائر السورية أصرت على عدم السماح لهم بالنزوح خصوصاً بعد أن أكدت الحكومة السورية عزمها على صيانة حرياتهم وأرواحهم وأموالهم.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومات العربية تحمي اليهود في بلادها، كانت القوات الصهيونية لا تزال تمارس الارهاب والتشريد بحق الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى تزايد الهجرة من فلسطين إلى مختلف المناطق العربية لا سيما إلى لبنان. والأمر اللافت للنظر في هذه الهجرة هو في توزيعها الجغرافي والديموغرافي في لبنان، فقد كان توزيعاً طائفياً، فاللاجئون الفلسطينيون المسيحيون وزعوا في المناطق المسيحية، واللاجئون المسلمون استقروا في المناطق الإسلامية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فان مخيمات جسر الباشا وضبية في المناطق المسيحية ضمت الفلسطينيين المسيحيين، بينما ضمت مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة ونهر البارد في المناطق الإسلامية الفلسطينيين المسلمين[٢٩٥]. غير أن البعض اعتبر أن اقامة المخيمات الفلسطينية في المناطق المسيحية جرى رغم إرادة المسيحيين اللبنانيين، واعتبر أيضاً أن توقيع لبنان على ميثاق جامعة الدول العربية، واختياره «الوجه العربي» فرض عليه آلافاً من اللاجئين الفلسطينيين، وأنه بالارادة المسيحية المحبذة للعروبة دخل الفلسطينيون إلى كل لبنان وإلى المناطق المسيحية خاصة[٢٩٦].

أما في ما يختص باشتراك لبنان في الحرب العربية ـ الصهيونية، فقد حرصت القوى الصهيونية على ممارسة الضغوط ضده، لا سيما ضد أبناء الجنوب اللبناني، فبدأت الطائرات الاسرائيلية تلقي منشورات باسم «قائد جيش الهاغانا في الجليل» تميزت بركاكة اللغة العربية، وقد حذر فيها سكان لبنان وسوريا من الاشتراك في الأعمال الحربية لأنه: «لم أريد [أرد] أن أحارب السكان الذين يريدون السلام، بل الجيوش والقوات الذين تحضروا ليغزوا فلسطين. . .»[٢٩٧] ثم هددهم بأنه، إذا ما اشتركوا في القتال، فان مصيرهم سيكون كمصير جيش فوزي القاوقجي وعبد القادر الحسيني.

وبالرغم من وجود بعض الفئات اللبنانية التي كانت تعمل لحساب القوات الصهيونية، غير أن هناك فئات عديدة قاتلت إلى جانب المقاتلين العرب على الأرض الفلسطينية. كما شاركت فئات أخرى لبنانية في الميادين الصحية والاجتماعية، فقد كان الطبيب أمين رويحة رئيساً للدائرة الصحية التي أنشأتها اللجنة العسكرية العربية، وتوجه مع مجموعته الصحية بصحبة جيش الانقاذ، وأنشأ في نابلس مستشفى كبيرة ضم (٢٠٠) سرير، كما أنشأ مستشفى ميدان في الرامة وترشيحاً، كما كان الطبيب اللبناني د. بشارة الدهان مسؤولاً عن إدارة مستشفى ضخمة أقيمت في مبنى سيّار الدرك في بيروت بعد أن ترك عكا اثر سقوطها. بالاضافة إلى تشكيل لجان في لبنان لتجنيد الأطباء مثل لجنة الإغاثة التي تولى رئاستها د. الطبيب جورج حنا وتولى أمانة سرها الطبيب د. سليم إدريس[٢٩٨]. مع العلم أن د. سليم إدريس كان أيضاً أميناً عاماً لمكتب فلسطين الدائم، وقد جمع في بداية الحرب ما يقارب الـ(١٢٩) ألف ليرة لبنانية من مختلف الفئات اللبنانية وضعها في سبيل خدمة القضية الفلسطينية. ولا بد من الاشارة إلى أن العديد من اللبنانيين استشهدوا خارج نطاق الجيش اللبناني، لا سيما الذين حاربوا إلى جانب جيش الانقاذ أو جيش الجهاد المقدس[٢٩٩].

وبينما كانت الشعوب العربية تضحي من أجل فلسطين كانت الخلافات العربية الرسمية لا تزال تعكس اسوأ النتائج على صعيد القضية الفلسطينية. وقد أصدر الملك عبد الله بياناً طالب فيه بحل «جيش التحرير» وحل الهيئة العربية العليا. وبالرغم من أن بعض المصادر السياسية نفت أن يكون البيان صادراً عن الملك عبد الله، غير أن الأنباء عادت لتؤكده. فقد نقلت «الأهرام» من مندوبها الخاص في عمان تأكيداً بأن الملك عبد الله صرح للمندوب، بأن البيان الذي أصدره بشأن الهيئة العربية العليا هو بيان صحيح. كما أكد ذلك في بيروت، الوزير المفوض للمملكة الأردنية. وذكرت بعض الأنباء بأن الملك عبد الله اشترط على الجامعة العربية، لاستخدام جيشه في الدفاع عن فلسطين، حل جيش التحرير، كما اشترط شروطاً أخرى آثرت الجامعة إرجاء إعلانها[٣٠٠].

في اليوم الأول من حرب ١٩٤٨ كانت الأوضاع العربية على هذا النحو، بينما كانت القوات الصهيونية تزداد تلاحماً وقوة «فلم ينشب أي نزاع داخلي على السلطة بين اليهود، مع انتهاء الحكم البريطاني في بلدنا. لقد أقيمت الدولة ببساطة وبصراحة. قد لا يظهر ذلك كأمر ذي أهمية كبيرة، لكنه في الحقيقة إنجاز تاريخي»[٣٠١] كما أن الجنرال غلوب يؤكد أنه ما ان انتهى الحكم البريطاني، حتى هاجم اليهود المناطق العربية، لا سيما منطقة القدس دون الاهتمام بقرارات الأمم المتحدة، ثم احتلوا أكثر «الحارات العربية»، ذلك لأن اليهود كان لهم قوة كبيرة. وأضاف مؤكداً «نحن تعليماتنا من حكومة الأردن بأن لا ندخل القدس...»[٣٠٢].

ونظراً لتردي الأوضاع العربية أمام القوى الصهيونية اتصل الرئيس شكري القوتلي بالرئيس بشارة الخوري في ١٩ أيار (مايو)، ودعاه مع رئيس الوزراء رياض الصلح للإجتماع به وبالملك عبد الله والوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله، وذلك، في منطقة درعا السورية. وفي اليوم التالي، عقد الاجتماع الذي عولجت فيه الأوضاع العسكرية السيئة للجيوش العربية؛ بينما كان الملك عبد الله «مغتبطاً فخوراً بأعمال الجيش الأردني». ولكن المجتمعين لم يكونوا يثقون بالملك «لعلمنا أن الملك عبد الله ليس حراً في تصرفه الحربي ولأن قيادة جيشه بيد غلوب باشا الانكليزي، فهل بإمكان العرب أن يعتمدوا كل الاعتماد على تلك القيادة؟ وليس في عمان وجود إلا للملك وقائده، وليس للسلطات الأردنية رأي ولا للصحافة أية حرية بالبحث والنقد...»[٣٠٣] هذا مع العلم، أن الجيش اللبناني لم يكن وضعه بأحسن حالاً، فقد هزم في المعارك الأولى، لا سيما في معركة «بليدا» على الحدود الجنوبية أمام القوات الصهيونية، مما أحدث تغييراً أساسياً في الخطة الرئيسية المرسومة للهجوم العسكري العربي الذي كان مقرراً في ٣٠ أيار (مايو)، الأمر الذي دعا القائد فوزي القاوقجي للتفكير بأن المعركة لن يخوضها سوى جيش الإنقاذ منفرداً، سيما وأن اليهود كشفوا عورات تسليح الجيوش العربية.

وبينما كانت الحرب العربية ـ اليهودية دائرة، واللبنانيون والعرب منهمكين بظروفها وأوضاعها، فإذا بالرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والنواب الموالين يتفقون على تجديد رئاسة بشارة الخوري ست سنوات اخرى، مما دعا كميل شمعون وكمال جنبلاط إلى الاحتجاج على هذا التجديد، وبادر شمعون في ١٩ أيار (مايو) إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية منددأ بعملية التجديد ومطالباً بعدم «العبث بالدستور» وبتعديل قانون الانتخابات وإقرار الإصلاح. ورأى انه ليس من المناسب التجديد في هذه الفترة بسبب حرب فلسطين وانشغال اللبنانيين والعرب فيها، ومما قاله: «إن البلاد تخوض اليوم معركتين: سياسية وعسكرية، وقوى الأمة اللبنانية كلها معبأة إلى جانب قوى أشقائها الشعوب

العربية في سبيل هدف أسمى يتعلق بمستقبل الحياة والكيان». وأضاف مبرراً استقالته: «ولما كان الانصراف إلى الشؤون السياسية المحلية الخاصة في غمرة هذه الظروف المضطربة يجرح شعور الأمهات والزوجات المتجهة قلوبهن إلى جبهات القتال حيث يخوض أبناؤهنّ وأزواجهنّ المنايا دفاعاً عن القضية المقدّسة؛ فضلاً عن أنه ليس هنالك ما يبرر العجلة ما زالت المدة التي تفصلنا عن موعد انتخاب الرئاسة لا تتجاوز السنة. لذلك... فإني أقدّم استقالتي من عضوية الحكومة...»[٣٠٤].

وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، اجتمع المجلس النيابي وأقر تعديل الدستور وجدد للرئيس بشارة الخوري ست سنوات أخرى، وفي سوريا كان قد أعيد أيضاً انتخاب الرئيس السوري، شكري القوتلي، منذ نيسان (أبريل) ١٩٤٨[٣٠٥]. وقد أدى تجديد ولاية الرئيس اللبناني إلى استياء اللبنانيين، لأنهم اعتبروا أن الحكم والمجلس النيابي استغلا انشغالهم بشؤون القضية الفلسطينية.

وفي هذا اليوم بالذات، بثت دوائر الشرطة أنباء لا ندري مدى صحتها، وقد تكون من باب التغطية على موضوع التجديد؛ فقد ذكرت أن شرطة مخفر رئاسة الوزارة أوقفت اليهودي «حزاقيل موسز» لتجوله بحالة مشبوهة نهاراً قرب منزل رئيس الحكومة، وقد اشتبه بأنه صهيوني وصودرت منه مادة ناعمة شبيهة بالبودرة، وقد أفاد أنه ينقلها لغاية في نفسه[٣٠٦]، وكذلك أشار الوزير البريطاني بوسول (Boswall) في تقريره في ٢٠ أيار (مايو)، إلى أن الحكومة اللبنانية اهتمت بموضوع الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين عبر المرافىء اللبنانية، وكانت السلطات اللبنانية قد قامت بتفتيش السفن المارة في موانئها. وأضاف انه عند وصول إحدى السفن إلى مرفأ بيروت في ١٩ أيار (مايو) صعد رجال الأمن وفتشوا فيها، فإذا بهم يوقفون (٦٩) شخصاً بمن فيهم (٤٠) أميركياً و(٢٤) يهودياً ووضعوهم في المعتقل. وتبينّ أيضاً أن على السفينة ثلاثة من اليهود يحملون جوازات سفر كندية. وقد استعلم القنصل العام البريطاني عن الموضوع، فأوضح له المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية، أن هؤلاء أوقفوا لمنعهم من الاشتراك مع المقاتلين اليهود[٣٠٧].

والحقيقة، أن وزارة الخارجية اللبنانية عادت وأصدرت بلاغاً أشارت فيه إلى اعتقال (٦٩) شاباً صهيونياً كانوا على متن الباخرة «مارين كارب» (Marine Carp)، وأنهم اعتقلوا لأنهم يشكلون خطراً على الجيوش العربية بسبب قدرتهم على حمل السلاح، وقد عثرت معهم السلطات اللبنانية على بعض الأسلحة وآلات الراديو فصادرتها على الفور[٣٠٨].

والجدير بالذكر، ان الوزير البريطاني المفوض بوسول (Boswall) أشار في تقرير آخر له، في ٢٦ أيار (مايو)، إلى أن وزير الخارجية اللبنانية أخبره عن رغبته في إطلاق الكنديين وكذلك

مواطني الولايات المتحدة الأميركية في تسوية قريبة وذلك لإعادتهم إلى وطنهم مباشرة وعلى نفقة حكوماتهم. وأضاف بوسول (Boswall) أن زميله الوزير الأميركي المفوض هو متعب بسبب كيفية ترتيب أجرة نقل جميع المسافرين، وأنه كان على الوزير البريطاني أن يعلم ما إذا كانت الحكومة الكندية ستسمح للكنديين اليهود بالعودة. وأضاف قائلاً: ان الرجال اعتقلوا بناءً على قانون حالة الطوارىء الذي صدر حديثاً، وأن وزير الخارجية اللبنانية أوضح له أن الاهتمام الوحيد للحكومة اللبنانية هو منع تعزيز القوة العسكرية التي تسمح بقيام دولة اسرائيل. ثم انه تبين لعضو المفوضية الأميركية الذي زار المعتقلين في بعلبك أنهم كلهم، ومن ضمنهم الكنديون، في صحة جيدة وقوية، وأنهم أبدوا شكرهم للمعاملة اللائقة[٣٠٩].

وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ احتجت صحيفة «الديلي ميرور» النيويوركية على اعتقال الصهيونيين لأنهم أميركيون ومما أوردته «... والآن بعد أن جرى ما جرى بلغت بلبنان الوقاحة أنه أبلغ نظارة الخارجية الأميركية استعداده لإخلاء سبيل الـ(٤١) أميركياً شرط أن يعودوا إلى أميركا»[٣١٠]. ثم هاجمت الصحيفة أسلوب الحكومة اللبنانية وطالبت الحكومة الأميركية باستخدام القوة.

من جهة ثانية، وبينما كان الرئيس بشارة الخوري يعلن أن «أعز أمانينا أن تخفق ألوية النصر في فلسطين»[٣١١] كان «أوبري أيبان» (Aubrey Eban)، أحد القادة الاسرائيليين، يصرح بأن حكومة اسرائيل تسيطر على مدينة يافا شمال غربي الجليل، بما فيه عكا والزيب والبصة والمستوطنات اليهودية الممتدة حتى الحدود اللبنانية...[٣١٢] بينما رأى مناحيم بيغن أن الدولة اليهودية أسست فقط على جزء من «أجزاء وطننا»[٣١٣]. مما يشير إلى تطلعات اليهود إلى ما وراء حدود فلسطين، ولذا رأى ميشال شيحا أن أول ما ينبغي على لبنان هو الدفاع عن نفسه[٣١٤]. غير أن فوزي القاوقجي يذكر أنه في ٢٩ أيار (مايو)، كان بصحبة وزير الدفاع اللبناني الأمير مجيد أرسلان وقائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب متجهين نحو الجنوب. وفي بنت جبيل، كانت وحدات من المشاة والمدفعية وخيالة الجيش اللبناني منسحبة نحو بيروت، فسأل القاوقجي اللواء فؤاد شهاب عن سبب ذلك الانسحاب فقال: «إنهم عائدون من المعركة التي نشبت بيننا وبين اليهود في عيترون ـ بليدا. سحبناهم ليأخذوا قسطاً من الراحة»[٣١٥].

وتبين فيما بعد أن الجيش اللبناني بدأ يزيل الألغام من تحت جسر تبنين في الجنوب، كما تبين أن فؤاد شهاب بدأ يعتمد على جيش الإنقاذ، ولعل قرار مجلس الأمن، الصادر في ٢٩ أيار (مايو)، لعب دوراً في موقف لبنان والدول العربية في عملية الاسترخاء العسكري،

بينما كان القتال لا يزال مستمراً إلى أن بدا يلوح في الأفق بأن اليهود قبلوا وقف النار[٣١٦].

وفي ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٨ ناقش المجلس النيابي اللبناني تطورات القضية الفلسطينية، فتمنى النائب عبد الله اليافي أن يكون رئيس الوزراء حاضراً، غير أنه علم أنه سيتوجه إلى عمان لحضور الاجتماع الذي سيعقد لدرس قرار مجلس الأمن. وأشار إلى انحياز هذا القرار، لأنه عندما كان أطفال العرب ونساؤهم وشيوخهم يذبحون في طبريا ودير ياسين، ويشردون ويطردون من حيفا، لم يحرك مجلس الأمن ساكناً ولم يسعَ لوقف القتال أو تعيين وسيط لوضع حد لهذه المجازر. وذكر ملاحظاته على قرار مجلس الأمن فرأى أن القرار اعتبر الصهيونيين في فلسطين فريقاً جنباً إلى جنب مع الحكومات العربية، كما أن القرار اعتبر أن الصهيونيين يشكلون سلطة فعلية في فلسطين، ولهذا الاعتراف قيمة قانونية، وأن اعتراف لبنان والدول العربية بهذا القرار يعني اعترافهم بالعصابات الصهيونية على حد قول النائب اليافي. وأضاف ان تقريب وجهات النظر بين العرب واليهود يعني القبول بالتقسيم، ثم انتقد مبدأ قبول العرب بوقف القتال أربعة أسابيع، لأنها ستتجدد ثانية عند انتهائها وهكذا إلى أن يتهيأ للصهيونيين جو أصلح لأعمالهم المقبلة «وهم أقدر منا على المناورات الدولية والسياسية، وأمكن على تأليب الدول علينا، وهذا ما يقصدونه فضلاً عما يرمون إليه من إضعاف وتفكيك لضغط الجيوش العربية عليهم. إذاً فإن قرار مجلس الأمن صادر لمصلحة اليهود وضد مصلحة العرب. واعتبر اليافي أيضاً أن القرار قد حظر على الحكومات والسلطات إدخال قوات وعتاد طيلة فترة الهدنة، ومعنى ذلك أنه منع دخول الفلسطينيين إلى بلادهم وبذلك يكون قد ساواهم باليهود الأغراب من بولونيين وتشيكيين وبلغاريين، كما منع الدول العربية المعترف بها دولياً من استيراد الأسلحة لحماية نفسها. ثم خاطب وزير الخارجية طالباً منه أن ينقل آراءه إلى رئيس الوزراء والتي تعبر أيضاً عن رأي النواب «وأرجو أن تنقل إليه أننا لا نرى القرار إلا مناورة من المناورات المألوفة، وأن التهويل بالعقوبات الاقتصادية يجب أن لا يؤثر علينا لأن الدول أعجز من أن تقوم بهذه العقوبات بدون أن تجابه بمثلها، ولأن الحكومات العربية في موقف يمكنها من رد الكيل كيلين والوزن وزنين إلى الدول التي تنوي مقاطعتها...»[٣١٧].

هذا وقد رد وزير الخارجية على النائب اليافي معرباً عن تجاوب الحكومة مع هذه الآراء، حتى قبل أن يقولها النائب اليافي، وأشار إلى أن الحكومة لم تقبل في الماضي ولن تقبل في المستقبل، «ولا شيء يضطرنا لقبول دولة يهودية». وأضاف مهدداً، خلافاً للحقيقة، بأن الدول العربية لن تعجز عن تحطيم الدولة اليهودية، وهي في المهد، مهما كانت قوتها، وبالرغم عن كل الدول التي اعترفت بها.

ومن الأهمية بمكان القول: أن الجيش اللبناني خسر عدة معارك في بدء الحرب مع القوات الاسرائيلية، غير أن الحكومة اللبنانية حاولت أن تضع كلامها موضع التنفيذ العملي، ومن المرجح أن الفشل الأول للجيش اللبناني في قرية «بليدا» أثر على الأوضاع الحكومية اللبنانية، مما حمل الحكومة، وبتشجيع من رياض الصلح، على الإيعاز للجيش اللبناني بالمشاركة عملياً في القتال في جنوب لبنان. ففي ٦ حزيران (يونيو) تجمع الفوج اللبناني مع مدرعاته في مفرق طريق عيترون ـ المالكية للهجوم على المالكية من الشمال[٣١٨]. وكان هذا الفوج بقيادة المقدم جميل الحسامي، كما اشترك في القتال فوج من المتطوعين اللبنانيين بقيادة النقيب حكمت علي، بالإضافة إلى فصيل من المتطوعين المسلمين اليوغوسلاف، وأفواج سورية وعراقية أخرى بالإضافة إلى جيش الإنقاذ. وبالفعل فقد انتصرت هذه القوى في معركة المالكية الثانية[٣١٩]، وذلك بحضور فوزي القاوقجي وفؤاد شهاب ومجيد أرسلان.

وأحدث هذا الانتصار ارتياحاً في الأوساط اللبنانية والعربية لا سيما الشعبية، كما أنه عزز مواقع الحكم اللبناني إلى حين. غير أن العميد محمد فايز القصري أورد معلومات هامة حول موقف لبنان، واتهم السلطتين السياسية والعسكرية بالتخاذل وأشار إلى أن قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب أوضح أنه شخصياً يعارض فكرة الهجوم وأن الجيش اللبناني لا يستطيع القتال، وإذا كان لا بد من الاشتراك في حرب نظامية فإن عليه أن يتخذ لنفسه خطة للدفاع عن حدوده. بينما كان رياض الصلح يرى أنه لا بد من الهجوم. ولما احتدم الجدال بين شهاب والصلح احتكما إلى رئيس الجمهورية الذي وقف إلى جانب قائد الجيش، بينما استمر الصلح في تحريض الجيوش العربية على الهجوم معتمداً على هذه الجيوش وعلى تدخل بريطانيا لمصلحة العرب وعلى الملك عبد الله[٣٢٠]، مع العلم أن رئيس الوزراء البريطاني أرنست بيفن، أعلن أن الحكومة البريطانية اتخذت قراراً بتوقيف تسليم السلاح لبعض الدول العربية ومنها الأردن، ريثما تنتهي الهدنة[٣٢١].

هذا وقد اعتبر د. فيليب حتي أن اشتراك لبنان في حرب ١٩٤٨ كانت الغاية منه المحافظة على الأمن الداخلي، مبرراً ذلك بأن جيش لبنان كان جيشاً صغيراً[٣٢٢]. بينما كانت الصحف اللبنانية تبالغ أحياناً بوصف المعارك الحربية الدائرة، والقول ان الوحدات اللبنانية والسورية تتقدم تحتل المستعمرات اليهودية، وان من أهداف الهجوم اللبناني ـ السوري هو تحرير عكا وإنقاذ منطقة الحولة[٣٢٣].

ومن الأهمية بمكان ذكر ما تداوله المواطنون عن اشتراك عدد من الضباط اليهود مع ضباط المدفعية اللبنانية في بعض المعارك، فاعتبروا أن اليهودي يهودي أينما حل وحيثما سار، وأن الولاء لن يكون للبنان وإنما لاسرائيل «الدولة الأم». بينما راح قادة الجيش اللبناني

يدفعون التهمة عن أنفسهم بالقول: ان عدد الضباط اليهود ليس كبيراً وأنه لا يزيد عن اثنين هما من يهود بيروت المخلصين[٣٢٤].

والجدير بالذكر أن موقف لبنان من القضية الفلسطينية لم يكن بأسوأ من مواقف الدول العربية الأخرى، فقد ساهمت كل منها مساهمة رديئة وسلبية في حرب ١٩٤٨. هذا مع العلم أن فوزي القاوقجي لا ينكر مساهمة لبنان في انتصار جيش الإنقاذ، ودخوله إلى مدينة الناصرة بصحبة وزير الدفاع اللبناني مجيد أرسلان[٣٢٥]، غير أنه لا بد من القول أيضاً، أن بعض اللبنانيين استغلوا نشوب الحرب العربية ـ الاسرائيلية وبدأوا ببيع أراضيهم لبعض الجماعات اليهودية وذلك بأسماء مستعارة، الأمر الذي كان يسيء إلى لبنان، مع العلم أن السلطات اللبنانية المختصة أحالت الموضوع إلى التحقيق لاعتقال المسؤولين عن عمليات بيع الأراضي[٣٢٦]. وهذه العمليات تؤكد من جديد مدى الأطماع الصهيونية في لبنان وسواه من الدول العربية[٣٢٧].

٧ ـ النشاط السياسي اللبناني والعربي ١٩٤٨

نشط الوسيط الدولي برنادوت (C. F. Bernadotte) لتطبيق قرار الهدنة الصادر في ٢٩ أيار (مايو). ولما كانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية لم تسفر عن انتصارات نهائية وحاسمة لكلا الفريقين، فقد اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة؛ وانتهت إلى إصدار قرار بقبول الهدنة. وفي ٩ حزيران (يونيو) تلقى الوسيط الدولي رسالة من النقراشي رئيس الوزراء المصري، أعلمه فيها باسم الدول العربية قبولها والتزامها بالهدنة، كما أن اسرائيل وافقت عليها أيضاً، ثم خرقتها القوات الاسرائيلية بعد أيام قليلة كانت فيها الاستعدادات العسكرية الاسرائيلية على قدم وساق. ومن أجل ذلك، كان سامي الصلح قد نصح الملك عبد الله بعدم قبول الهدنة ولأن الشعوب العربية لن ترضى بها، غير أن الملك رفض هذا الرأي وصمم على الموافقة على قرار الهدنة[٣٢٨].

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لعبتا دوراً بارزاً في إقرار الهدنة لعلمهما أن إقرارها يؤدي إلى تعزيز القوات الصهيونية، ولهذا فقد اعتبرت صحيفة (L'orient) أن سبب قبول العرب للهدنة هو خضوعهم للضغوطات الغربية[٣٢٩]. غير أن الأمر اللافت للنظر في هذه الفترة هو موضوع إرسال قوات تركية إلى لبنان والدول العربية، فقد أشار الوزير البريطاني المفوض في أنقرة كيلي (D. Kelly)، في ١٢ حزيران (يونيو) في برقية إلى وزارة خارجيته في لندن إلى أنه استفهم عن هذا الموضوع من المدير العام لوزارة الخارجية، غير أنه تهرب من الرد بقوله: إن «كل» البلاد العربية «ألمحت» إلى أنها تفضل جيوشاً من تركيا[٣٣٠].

أما على الصعيد العسكري، فقد كان من أولى نتائج خرق القوات الصهيونية للهدنة في ١٥ حزيران (يونيو) احتلالها لخمس قرى لبنانية(٣٣١). واتهم محمد فيصل عبد المنعم الحكم اللبناني، وبالذات رئيس الوزراء رياض الصلح، مشيراً إلى أن موقفه كان غريباً، لأنه كان أول الداعين لاستئناف القتال بعد انتهاء مدة الهدنة الأولى، وأنه لولا إلحاح رياض الصلح لاستئناف القتال لما استأنفت الدول العربية الحرب بعد انتهاء مدة الهدنة بل لقبلت تمديدها(٣٣٢). مع العلم أن الرأي السائد هو أن القوات الصهيونية هي التي خرقت الهدنة واضطرت الدول العربية لاستئناف القتال.

وعلى كل، فالمؤكّد أن رياض الصلح كان متحمساً جداً لنصرة القضية الفلسطينية لأسباب عاطفية، ولأسباب سياسية تتعلق بالوضع اللبناني الداخلي، وقد تكون المزايدات السياسية التي كانت تثار، بين الحين والآخر، في المجلس النيابي أو خارجه، سبباً آخر لاتخاذ مثل هذا الموقف، بدليل أن كميل شمعون كان أول المنتقدين لقبول لبنان عقد الهدنة مع اسرائيل؛ بل إنه كان يظهر أمام اللبنانيين والعرب بأنه أكثر تطرفاً من رياض الصلح إزاء حرب فلسطين. فقد أصدر بياناً ندّد فيه بمواقف الحكومة لأن «الهدنة مع اليهود تشكل اعترافاً منا بدولتهم المزعومة وتضع عصاباتهم على قدم المساواة مع جيوشنا النظامية، أما مشاورات التسوية فإنها إقرار بشرعية مطالبهم»(٣٣٣).

ومهما كانت الظروف التي أدّت بلبنان وببعض السياسيين فيه إلى اتخاذ مواقف متباينة أو موحّدة إزاء استمرار القتال وعدم القبول بالهدنة، فإن الواقع يؤكد أن القبول بالهدنة لم يكن لمصلحة العرب، وإنما لمصلحة الاسرائيليين.

ولم يعد رياض الصلح نفسه يطالب باستئناف القتال في هذه الفترة من حزيران (يونيو)، لا سيما بعد النتائج الأولى للحرب، وبعد اجتماعه بالوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي سأله عما إذا كان بالإمكان أن يعيش العرب واليهود في دولة موحدة. فأجاب الصلح بإمكانية ذلك، وضرب له مثلاً على ذلك دولة لبنان موضحاً «أن سكان لبنان المنقسمين إلى طائفتين كبيرتين كانوا منذ القديم على غير وفاق، وكانت كل طائفة تدين بفكرة معينة وتريد انشاء دولة أو الانتماء إلى احدى الدول المجاورة. وكاد الاصطدام يقع بين هاتين الطائفتين إلى أن توصل مفكروهما وعقلاؤهما إلى نزع هذه الفكرة من أذهان الجميع وآمنوا بضرورة الحياة ضمن كيان دولة موحدة». وأضاف الصلح موضحاً أيضاً «... وها أنا ذا أرأس وزارة هذه الدولة بالرغم من أنني من الطائفة الأقل عدداً، وهذا أكبر دليل على أنه إذا أراد اليهود أن يزول الخلاف الموجود الآن، فما عليهم إلا أن ينتزعوا من نفسياتهم فكرة إنشاء الدولة الموهومة، ليعيشوا كرعايا فلسطينيين ضمن الدولة الموحدة، وبهذا نصل إلى الحق المنشود»(٣٣٤).

وبالرغم من أنه وردت بعض الحقائق في تصريح الرئيس رياض الصلح مثل: ١ ـ اختلاف وجهات نظر اللبنانيين، قبل العام ١٩٤٣ وبعده، حيال مستقبل لبنان السياسي. ٢ ـ امكانية قيام دولة فلسطينية موحدة، يعيش فيها اليهود والعرب على السواء، وبذلك يكون لبنان أول من طرح هذه الفكرة؛ بالرغم من هاتين الحقيقتين اللتين أوردهما رياض الصلح، غير أن تصريحه هذا، مليء أيضاً بالمغالطات التي لا بد أن نذكرها على النحو التالي وهي:

١ ـ لقد أخطأ في تشبيه العلاقات الفلسطينية العربية ـ اليهودية بالعلاقات اللبنانية ـ اللبنانية؛ لأن الفلسطينيين عرب بينما أكثر يهود فلسطين من البلاد الأوروبية. ثم ان بعض اللبنانيين مهما كانت نزعتهم، فينيقية أو بحر ـ متوسطية، فانه من الثابت أن الفينيقيين عربٌ، وان الفروقات بين اللبنانيين لم تكن حدتها، كالخلافات العربية ـ الصهيونية.

٢ ـ إن العلاقات العربية ـ الصهيونية، كانت علاقات قائمة على الصراع الدموي والعسكري، بينما كانت العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية قائمة على الصراع السياسي والفكري.

٣ ـ لقد استطرد رياض الصلح في اخطائه حينما أشار إلى أن الطائفة الإسلامية، هي الأقل عدداً، فقد ثبت منذ احصاء العام ١٩٣٢ بأن عدد المسلمين متساوٍ مع عدد الطوائف المسيحية رغم التزوير الذي حصل آنذاك في نتيجة الاحصاء.

ومهما يكن من أمر، فان مقترحات رياض الصلح حول إقامة الدولة الموحدة في فلسطين ورفض اقامة دولة يهودية منفصلة، إنما تعكس في حقيقتها الرأي العربي. ويعود ذلك إلى سببين: أولهما، ضعف العرب أمام القوى الأوروبية والأميركية والصهيونية. وثانيهما، عدم تعصب العرب ضد اليهود، سيما أن وجودهم في فلسطين أصبح أمراً واقعاً. ومما يشير إلى الواقع العربي السياسي المتردي هو الواقع العربي العسكري المتردي بسبب النقص الفادح في السلاح والذخيرة والعتاد، وعدم تنسيق المواقف العربية. ولذا فان القائد فوزي القاوقجي بعد أن رأى تدهور الوضع العسكري على الحدود الجنوبية ـ الشمالية بين لبنان وفلسطين، نزل إلى بيروت وقابل فيها رئيس الوزراء، رياض الصلح، وأمين عام الجامعة، عبد الرحمن عزام؛ فبسط لهما الموقف المتردي في منطقة الجليل وحاجته إلى السلاح والعتاد. وتم الاتفاق على اتجاه الثلاثة إلى دمشق لمقابلة الرئيس السوري شكري القوتلي والمسؤولين العسكريين عن جيش الانقاذ. وفي ٢٩ حزيران (يونيو)، عقد الاجتماع ورفض أكثر المجتمعين مطالب القاوقجي فهو يقول: «وكان مناصري الوحيد في هذا الاجتماع رياض الصلح، يؤيد جميع طلباتي، ولعل ذلك حرصاً منه على الحدود اللبنانية. غير أن

القاوقجي لم يحصل على السلاح والعتاد من مخازن جيش الانقاذ في دمشق. ولما عاد إلى بيروت في ٣٠ حزيران (يونيو)، رأى أنه «لم يبق لي إلا أمل واحد ضعيف جداً، هو أن يتحسس لبنان خطر الموقف على حدوده» وبالفعل، فقد اجتمع القاوقجي برياض الصلح مجدداً، وبوزير الدفاع مجيد أرسلان، وبقائد الجيش فؤاد شهاب، وأطلعهم على خطورة الموقف. فتجاوبوا مع طلبه «بالرغم من عدم وفرة العتاد لدى الجيش اللبناني فقد سلموني كمية من العتاد الفرنسي تسد قليلاً من حاجتنا...»[٣٣٥].

وفي هذه الفترة، عاد الحديث مجدداً، عن ضرورة تجدد القتال. فطالبت صحيفة (Le Jour)، بعودة العرب إلى الحرب كيفما تطورت وساطة الكونت برنادوت وعليهم أن يناضلوا بجميع الوسائل المشروعة... لأن خصمهم اتخذ أهم حكومات العالم مساعداً له[٣٣٦]. وبالفعل ففي التاسع من تموز (يوليو) استأنفت الجيوش العربية حربها براً وجواً ضد القوات الصهيونية[٣٣٧]. مما دعا الكونت برنادوت إلى مناشدة العرب واليهود إلى وقف القتال دون قيد أو شرط[٣٣٨].

وفي الوقت نفسه واصل الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية اتخاذ حالة الدفاع وليس الهجوم، وقد اعترف بذلك من خلال أحد بلاغاته *، كما اعترف بان جيش الانقاذ دافع عن الحدود اللبنانية ورد القوات اليهودية عنها التي تراجعت تاركة (٢١٣) قتيلاً وعدداً كبيراً من الجرحى[٣٣٩].

وفي ١٤ تموز (يوليو) اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مصيف عاليه في لبنان، ونوقشت في الاجتماع أوضاع الجيوش العربية والحالة السياسية والعسكرية على

* جاء في البلاغ الحربي اللبناني رقم (١٢) الصادر عن وزارة الدفاع الوطني ما يلي:
أولاً ـ قامت قوات من الجيش الأردني بدوريات استكشافية على طول الحدود في منطقة حانوتا والبصة حيث صادفت تجمعات من اليهود فألجأتهم إلى الانسحاب بعد أن أصلتهم ناراً حامية وكبدتهم الخسائر.
ثانياً ـ وفي الوقت نفسه قامت قوات لبنانية بدوريات مماثلة في مناطق أخرى مؤمنة الاتصال مع قوات الجيش السوري.
ثالثاً ـ اندفع العدو من مستعمرة الشجرة بهجوم شديد على قوات جيش الانقاذ منذ الساعة الثانية من صباح ٩ ـ ٧ ـ ١٩٤٨، تسانده قوات كبيرة جداً مزودة بمصفحات عديدة ومدافع الهاون، فتمكن من اجتياز بعض الأراضي والمرتفعات في جبهتنا، وقد دافعت وحداتنا أمام هذا الاندفاع القوي شبراً شبراً، وتمكنت من الحد من هجومه. ومن ثم قامت قوات جيش الانقاذ بهجوم معاكس تحت حماية مدافعها فأجبرت العدو على التقهقر عن جميع الأراضي التي كان وصل إليها، كما استولت هذه القوات على استحكامات العدو، فتراجع تاركاً في الميدان ٢١٣ قتيلاً وجرحى كثيرين وعتاداً وافراً، وقد اضرمت النيران في مستعمرة الشجرة وهي ما تزال مشتعلة.

السواء. وفي ١٦ تموز (يوليو) وصل فجأة إلى مطار بيروت الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق، فاجتمع بالرئيس بشارة الخوري وناقشا الأوضاع العربية المتردية لا سيما الموقف الأردني «ففهمت منه أن الجيوش الأردنية متلكئة عن القتال، وأنها تتأخر عن عمد بنجدة الجيوش العربية دون استثناء...»[٣٤٠].

ومن أجل هذا الموقف الأردني عقد اجتماع عاجل بين الرئيسين اللبناني والسوري لبحث هذه المشكلة التي من المرجح أنها كانت السبب في اتخاذ اللجنة السياسية قرار الهدنة مجدداً. كما اجتمع الرئيس اللبناني في مساء ١٦ تموز (يوليو) برئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي الذي لم يكتم موقفه بقبول الهدنة موضحاً «أن جيش الملك عبد الله قد أوقف القتال فعلاً، وان النجدات العراقية تأخرت ولن تستطيع في حالة وصولها أن تملأ فراغ الجيش الأردني، وأن الملك ابن السعود حال ويحول بعد المسافة دون دخوله المعركة في وقت قريب، وان مصر تعجز عن أن تتحمل وحدها عبء القتال الثقيل في فلسطين فكيف بسوريا ولبنان؟»[٣٤١] ورأى بشارة الخوري أنه «لا بد من وقف القتال ويا للأسف».

ويظهر أن أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حاولوا قبل اتخاذهم قرار قبول الهدنة أن يسدوا ثغرة خروج الجيش الأردني بواسطة جيش الانقاذ، فاستدعي فوزي القاوقجي فاجتمع بأعضاء اللجنة، وأوضح له عبد الرحمن عزام الأوضاع الراهنة ومدى انعدام الثقة بين الجيوش العربية والنقص في العتاد، ونية الملك عبد الله بالانسحاب من القتال مبرراً انسحابه بأن العرب يريدون انشاء دولة عربية في فلسطين برئاسة المفتي الحسيني. ثم سأل عزام القائد القاوقجي إذا كان باستطاعة جيش الانقاذ أن يحل مكان الجيش الأردني في حال انسحابه. فأوضح القاوقجي أن الوقت فات، وأنه سبق أن اقترح على عزام نفسه يوم التقيا في عمان ابقاء جيش الانقاذ في مواقعه الأولى ليعمل على حماية فلسطين، أما الآن فان منطقة الجليل بحاجة إلى من يحميها[٣٤٢]. ومن خلال هذه الأوضاع تبين للقاوقجي أن العرب غير قادرين على الاستمرار في المعركة لا سيما وان المقاتلين لم يصلهم العتاد والذخيرة، ورغم ذلك فان القاوقجي عاد ثانية إلى الجبهة مدافعاً عنها قدر المستطاع.

وفي ١٨ تموز (يوليو) اتخذت اللجنة السياسية في اجتماعها المنعقد في عاليه قراراً بقبول الهدنة الثانية. ولم يعارض هذا القرار سوى رياض الصلح وجميل مردم، ولكن عندما صدر القرار لم ترد فيه إشارة إلى هذه المعارضة. كما قوبل القرار باستياء شامل في البلدان العربية وقامت المظاهرات في بعض البلدان العربية مندة بهذا القرار. وانطلقت في لبنان الاحتجاجات وراح المتظاهرون يذكرون ملوك ورؤساء العرب بمقررات مؤتمري انشاص وبلودان[٣٤٣]. وردد المتظاهرون هتافات معادية للانكليز والأميركيين والصهيونيين وطالبوا

بقطع النفط عن انكلترا وأميركا، وحيوا موقف الصين دون أن يحيوا الموقف الروسي(٣٤٤). كما تظاهر ٥٠٠ لاجيء فلسطيني في بيروت وطالبوا باعطائهم الخبز ووصلوا إلى بعض السفارات العربية ومنها سفارة مصر إلى أن جاءت الشرطة اللبنانية وفرقتهم. بالإضافة إلى ذلك فان الحكومة اللبنانية تسلمت استجوابين أحدهما من النائب بهيج تقي الدين والآخر من النائب كميل شمعون الذي هاجم الحكومة اللبنانية والحكومات العربية بسبب تقصيرها في حرب فلسطين(٣٤٥).

ويرى الرئيس بشارة الخوري أن الأسباب التي أرغمت الدول العربية على قبول الهدنة هي:

١ ــ الموقف الدولي العدائي ضد العرب ومرده إلى الدعاية الصهيونية المترامية الأطراف والمتشعبة في شتى الميادين.

٢ ــ الوضع العربي العسكري السيء عتاداً وتدريباً.

٣ ــ فقدان الانسجام بين الدول العربية وتضارب الأهداف وعدم توحيد القيادة.

والحقيقة أن أوساط جامعة الدول العربية اعتبرت أن اقرار الهدنة انما جاء نتيجة للضغوط الأميركية والبريطانية ونتيجة للموقف الروسي، وقد سبق للصحف اللبنانية أن أشارت إلى هذا الموضوع فقد كتب كامل مروة مقالاً عن اتفاق الروس والأميركيين فأوضح بأنهم مختلفون في مختلف الأمور باستثناء موقفهم من إسرائيل. كما أشار إلى الموضوع نفسه ميشال شيحا رغم أن أميركا يهمها أن تكون اسرائيل دولة رأسمالية، بينما تريدها روسيا دولة ماركسية، أما اليهود فهم يريدون الاحتفاظ بالوجهين لدولة اسرائيل. وأشار كسروان لبكي في (L'orient) إلى الضغوط الأميركية والبريطانية كسبب من أسباب صدور قرار الهدنة(٣٤٦).

وفي ٢١ تموز (يوليو) عاد القاوقجي إلى بيروت اثر برقية تلقاها من وزير الدفاع اللبناني مجيد أرسلان، فاجتمع في منزل رياض الصلح في عاليه مع عبد الرحمن عزام ومع جميل مردم رئيس الحكومة السورية وعبد الجليل الراوي من المفوضية العراقية بالإضافة إلى رياض الصلح ومجيد أرسلان. وكان واضحاً أن القاوقجي كان متضايقاً من إقرار الهدنة الجديدة ومما قاله متسائلاً: «ماخطب هذه الهدنة؟ وما العوامل التي أدت إلى عقدها؟ الجيوش العربية بلغت من القوة ضعف ماكانت عليه يوم الهدنة الأولى». فما كان من أمين عام الجامعة العربية إلا أن أفصح عن السبب «بان ضغط الاميركان والانكليز كان شديداً جداً». وفي لقاء آخر من بعد ظهر ٢١ تموز (يوليو) في منزل مجيد أرسلان أوضح القاوقجي أن «كل مايهمني أن تقرروا المضي في الحرب موفرين الوسائل للحرب» فما كان من رياض

الصلح إلا أن طلب فوراً من القاوقجي تحديد حاجته من السلاح والعتاد، وما هي الكمية المتوجبة منها على الحكومة اللبنانية. واعترف القاوقجي بان لبنان التزم فعلاً بواجباته «وقد وفى رياض الصلح بوعده أما بقية الحكومات فلم تفعل شيءاً»(٣٤٧). وبالاضافة إلى هذا الموقف اللبناني فانه لا بد من الاشارة إلى قرار الحكومة اللبنانية بنقل الشبان الفلسطينيين الذين هم في سن الجندية من الثكنات إلى «مكان ما» للتدريب العسكري، وقد نقل من منطقة الميه وميه في صيدا أربع سيارات كبرى تقل مايقارب مائة شاب فلسطيني تحت إشراف رجال الدرك على أن يستمر إرسال الشباب إلى ذلك المكان خلال الأيام المقبلة(٣٤٨).

وكان الزعماء العرب وأمين عام جامعة الدول العربية قد حاولوا امتصاص نقمة الشعوب العربية، فاقترحوا إنشاء مكتب للدعاية للقضية الفلسطينية في أوروبا، على أن يلعب لبنان الدور الأول في هذا المجال، فدعت الحكومة اللبنانية شارل حلو وزير لبنان المفوض لدى الكرسي الرسولي، وعلى الأثر أصدر الأمين العام للجامعة قراراً بتكليفه ومحي الدين النصولي * بتولي المسؤولية عن مكتب الدعاية في فرنسا وايطاليا واسبانيا(٣٤٩). ولكن خالد العظم ــ أحد رؤساء الوزراء في سوريا ــ أشار إلى أن إسناد هذا العمل إلى شارل حلو باعتباره غير مقيم في باريس لم يضمن النتائج المرغوب فيها، فقد جاء فترة إلى باريس واستأجر مكتباً واسعاً حشد فيه من شاء من الموظفين والشبان اللبنانيين، «أما الدعاية النافعة فلم نسمع صداها ولم نر أثرها، ولم يكن لنا أن نستغرب هذه الفوضى ورئيس الجامعة العربية الفعلي هو عبد الرحمن باشا عزام المشهور بنشر الفوضى في كل وسط يحط ترحاله به وبالاستهتار في عمله»(٣٥٠).

وعلى الصعيد اللبناني الداخلي فقد كان موضوع الهدنة العربية ــ الاسرائيلية لا يزال يتفاعل في الأوساط السياسية والشعبية، إذ أن النائب عبد الله اليافي اعتبر الهدنة أعظم كارثة أصابت البلاد العربية «وكل ماخشيته حين حملت في احدى جلسات المجلس النيابي عليها قد وقع الآن، وها هي الدول الكبرى تفرض على العرب هدنة جديدة لا يعرف أحد أمدها، وقد تطول سنة أو سنتين بل وعشرات السنين، من يدري؟» وأضاف قائلاً: في هذه الأثناء قامت دولة يهودية في فلسطين عززت قواها وأنشأت علاقات ديبلوماسية، وبدأت بالتسلح واستقدم إليها المشردون من شتى أطراف الأرض، بينما تقف الدول العربية مكتوفة الأيدي باستثناء الاحتجاجات والتصريحات. وأشار أيضاً إلى خطأ الحكومات العربية لقبولها الموافقة على قرار الهدنة الجائر «لأن هذا القرار مهما حاولوا التخفيف من واقعه بالتصريحات

* محي الدين النصولي: صاحب صحيفة «بيروت» الناطقة باسم الاتجاهات الإسلامية في لبنان، أصبح نائباً ووزيراً ورئيساً لحزب النجادة.

وبواسطة بعض الصحف المعلومة لا يمنع أن دولة اسرائيل أصبحت قائمة وقائمة إلى ما شاء الله رضينا أم أبينا، وأنا لا أفهم هدنة من هذا النوع يفيد منها فريق وتصيب الآخر بالضرر»[٣٥١].

وفي هذه الفترة من تموز (يوليو)، وصل إلى عاليه في لبنان رالف بانش (R. Ponche) ـ مساعد الكونت برنادوت ـ فقابل أمين عام الجامعة العربية وسلمه دعوة الوسيط الدولي للاجتماع والاسرائيليون في رودس وبحث شروط الهدنة معهم على أن يكون العرب في قاعة والاسرائيليون في قاعة أخرى، ويكون الوسيط الدولي صلة الوصل بين الوفدين، فما كان من عبد الرحمن عزام إلا أن طرح الموضوع على بشارة الخوري ورياض الصلح وحميد فرنجية، فاقترحوا عليه إرجاء قبول الدعوة والاقتراح على بانش حضور برنادوت بنفسه إلى بيروت. غير أن وزارة الخارجية البريطانية رأت أنه رغم موافقة الدول العربية على وقف إطلاق النار فان هذه الدول ترى أن الفكرة ضعيفة[٣٥٢].

هذا وقد قبل برنادوت الاقتراح العربي ووصل بيروت في ٢٤ تموز (يوليو)، وفي اليوم التالي عقد لقاء ثنائي بينه وبين الرئيس بشارة الخوري لم يحضره سوى بانش الذي تولى الترجمة من الفرنسية إلى الانكليزية.. ولاحظ الرئيس اللبناني من خلال هذا اللقاء أن الوسيط الدولي كان متحفظاً جداً وأنه مسيّر بتوجيهات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وان كان قد اقتنع ببعض آراء الرئيس اللبناني، ومما قاله الرئيس بشارة الخوري عن الهدنة[٣٥٣]: «إن رؤساء الدول العربية لم يقبلوا هذه الهدنة إلا بمزيد المرارة والألم وما ذلك إلا ليعطوا مثلاً صالحاً كأعضاء للمنظمة التي جارت عليهم بتأثير معنوي لم يسبق له مثيل. وقبولهم للهدنة وان أصبح نافذاً حالاً لم يكن بدون قيد ولا شرط، بل قيدته اللجنة السياسية بشروط ثلاثة: أولها وأهمها بنظرنا هي مسألة وقف الهجرة...».

قال الوسيط الدولي للرئيس اللبناني، ان هذه المسائل المشروطة من العرب خارجة عن صلاحيته لأن الهدنة قد اقترحها مجلس الأمن. فما كان من الرئيس إلا أن صارحه القول «بأن وساطته ظاهرية أكثر مما هي حقيقية، باعتبار أن المطلوب منه إقناع العرب بالحالة الراهنة من حيث وجود دولة صهيون فعلاً والتقسيم الواقع، في حين أن الوساطة الحقيقية هي إيجاد حل يرضى عنه الفريقان» ثم رفض الرئيس اللبناني الأمر الواقع بوجود دولة اسرائيل واقترح إنشاء دولة عربية على كافة الأراضي الفلسطينية على أن يكون لليهود مقاطعة أو عدة مقاطعات فيها، وأن العرب كلهم لن يقبلوا بدولة اسرائيل وهم لن يدعوها يوماً ترتاح «سيفتكون بها عندما يتيسر لهم الأمر».

ومما ذكره الرئيس بشارة الخوري حول مشكلة فلسطين للوسيط الدولي أنها «ليست مسألة إسلامية بل مسألة عربية... فالرئيس مسيحي مؤمن ويمارس واجبات دينه وهو

متشدد بقضية فلسطين للأسباب التي بينها». كما أضاف رئيس الجمهورية للوسيط خطورة قيام دولة صهيونية مجاورة للبنان مما قد يؤدي إلى قيام دويلات طائفية في لبنان والمنطقة «فالرئيس كلبناني يحتج على مسألة الجليل بصورة خاصة للخطر الذي يؤلفه جوار صهيون للبنان، خصوصاً وأن الرجل البعيد النظر قد يرى في ذلك أفكاراً مبطنة هي إيجاد دولة صهيونية على الشاطيء تتصل بدولة مسيحية ودولة علوية، وأن مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء إلى المسلمين ويسيء إلى نصارى لبنان الذين يعتبرون الوئام والاتفاق مع إخوانهم المسلمين ضرورة لازمة لإيجاد الطمأنينة في الشرق العربي». واعتبر الرئيس بشارة الخوري أن قيام دولة صهيونية في فلسطين سيهدد العهد اللبناني الذي نشأ عام ١٩٤٣.

ومن ثم قابل برنادوت كلاً من رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية فأوضحا له موقف لبنان من قضية فلسطين، وكانت مقترحاتهما منسجمة مع مقترحات وآراء رئيس الجمهورية. وفي هذه الفترة كانت الدوائر السياسية تعتبر زيارة الكونت برنادوت إلى لبنان بداية المرحلة الثانية من المفاوضات لتسوية مشكلة فلسطين، ولا شك في أنه سيكون راضياً إذا أسفرت هذه المباحثات عن وضع أسس لمفاوضات أخرى. وجاء من القاهرة نقلاً عن مندوبي الكونت برنادوت أن الوسيط سيقدم إلى الزعماء العرب في لبنان مقترحات جديدة لحل مشكلة فلسطين، وهي وإن كانت ترتكز على أساس مقترحاته السابقة غير أنها تنص على نوع من الوحدة بين الدولتين في فلسطين من الناحيتين السياسية والاقتصادية[٣٥٤].

٨ ـ النتائج الأولى لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ على السياسة اللبنانية

لقد أفرزت حرب عام ١٩٤٨ نتائج سلبية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الأصعدة الفلسطينية واللبنانية والعربية. وكان وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والبلدان العربية أحد مظاهر هذه الكارثة، وقد ورد في «تقرير عن حالة اللاجئين في لبنان»[٣٥٥] قدم إلى رئيس الوزراء رياض الصلح وإلى الهيئة العربية العليا لفلسطين في حزيران (يونيو) ١٩٤٨، ان اللاجئين الموجودين في الثكنات أو المنازل ينبغي العناية بهم أكثر. ورأى كاتب التقرير عاطف نور الله أن العناية الطبية لا قيمة لها وهي مفقودة تماماً في بعض الثكنات «ولو لم أرسل شخصياً ممرضاً فلسطينياً إلى ثكنة ضبية وممرضة إلى عنجر لعم البؤس وعم الشقاء في الثكنتين». وأضاف ان مساعدات الصليب الأحمر والجمعيات الخيرية الأخرى تافهة لا تذكر، وطلب من رجال الحكومة والمسؤولين تلافي ما يعاني منه اللاجئون من جوع ومرض وإهمال، وإلا فإن الفوضى والتظاهرات واضطراب حبل الأمن سيعم في لبنان، وأعطى أمثلة عن الوضع المتردي للاجئين في مخيمي

ضبية والكرنتينا، والعراقيل التي يضعها الشيخ منصور الخازن، مدير الكرنتينا، في وجه اللاجئين، حيث يقفل أبواب الغرف الصحية في المحجر الصحي ويرفض تنفيذ الأوامر الوزارية. وجاء في التقرير أيضاً أن اللاجئين في لبنان هم من مختلف الطوائف والاتجاهات بل وبينهم جماعات من غير الفلسطينيين: بينهم من هم من لبنان ومصر والعراق والسودان وتركيا واليونان وإيران والأفغان، ولهذا فإن ما اتهم به الفلسطينيون اللاجئون من حوادث جرت في لبنان ألصقت بهم وكانوا منها براء «وقد اكتشفت شخصياً حوادث عديدة منكرة كان أبطالها غير الفلسطينيين». وأضاف كاتب التقرير أنه اقترح الإسراع بتخصيص ثكنة للشباب والقادرين على حمل السلاح وأن يعتنى بهم وتحسن معاملتهم، وأن يُعد الصالحون منهم إعداداً نظامياً صحيحاً ويوجهوا توجيهاً وطنياً إنسانياً شريفاً يستفاد منهم في حالة الحرب والسلم معاً.

والأمر الملاحظ ان المعارضة اللبنانية استغلت موقف لبنان من الفلسطينيين ودوره في حرب فلسطين. فعندما تقدمت الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة رياض الصلح أيضاً ببيان إلى المجلس النيابي في ٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ وبسطت فيه جهودها من أجل فلسطين، إذا بالنائب كميل شمعون يهاجم رياض الصلح مهاجمة عنيفة اعتبرها الرئيس بشارة الخوري «عصارة التعدي والتحدي وقلة الإنصاف، وقد ورد فيها من العبارات النابية ما لم يبرره حق»[٣٥٧] وانتقد بشارة الخوري النائب شمعون لأنه سبق له أن مارس المسؤوليات الرسمية في المحافل الدولية، كما كان وزيراً للداخلية يوم زحفت الجيوش العربية على فلسطين.

ومما قاله شمعون في تلك الجلسة النيابية مخاطباً رياض الصلح: «إن كل حكومة عربية هي الآن مسؤولة كل المسؤولية عن أعمالها وتصرفاتها في قضية فلسطين، وان تعلق لبنان بقضية فلسطين يأتي في الدرجة الأولى لأنه مهدد في كيانه ذاته وبخطر عاجل». ثم تساءل عما فعلته الحكومة اللبنانية من أجل فلسطين «... فهذه البلاد بأسرها، سلوها إن كانت راضية عن أعمالكم وإن كانت موافقة على سياستكم... فالحكومة تعرف أكثر من غيرها أية هوة سحيقة تفصل بين الشعب وبينها في هذه القضية، وتعرف ما يقوله فيها كل فرد من اللبنانيين». ثم هاجم شمعون «مناورة» الحكومة في استقالتها ثم عودتها بقالب آخر برئاسة رياض الصلح بعد أن أقصي ثلاثة وزراء، ومما قاله أيضاً: «حاربنا بالقول حتى آخر رمق وسلمنا بالفعل من أول نظرة» ثم تساءل: «لماذا حاربنا في فلسطين وهل تأهبنا لهذه الحرب» وأضاف شمعون: «إني أتهم رئيس الحكومة اللبنانية بضعف الذاكرة واتهمه بالاستهتار بالمسؤولية، وبعدم الجد في قضية خطيرة حيوية، كما اتهمه بكل أنواع المغالطة في سبيل تبرير أخطائه وتبرير الأخطاء التي اشترك فيها للبقاء في الحكم. إني أحمّل الحكومة

اللبنانية مسؤولية الاشتراك في قبول مبدأ الهجرة اليهودية إلى فلسطين. إني أحمّل الحكومة مسؤولية التفريط في كرامة البلاد بقبولها واقعياً أن تعامل معاملة الند للعصابات الصهيونية، وبقبولها تصرفات الوسيط الشاذة». ومما قاله شمعون ساخراً: «... أدهشني ذكرى جهاد الثلاثين سنة في سبيل فلسطين مع أنك لو اكتفيت بذكر الأسابيع الماضية المعدودة لحق لك الفخر بأنك خدمت فلسطين اليهودية في ساعات قصيرة أكثر مما خدمت فلسطين العربية في عمر طويل، وانه لفخر يقر لك به مئات من عرب فلسطين المنكوبين المفضوحين».

ثم راح شمعون يسخر من رياض الصلح قائلاً: «أدهشني أنك تذكر البكاء على ما ضاع مع أنك تحفظ روايات العرب وتحفظ رواية أبي عبد الله لما أضاع غرناطة فبكاها فقالت أمه له:

ابكِ مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال»

وإزاء هذا الانتقاد اللاذع رد الصلح على شمعون بكلمة ارتجلها وقال غاضباً «... إن لبنان رفض قبول الهدنة قبل سوريا والعراق. أنا لست مثلك، أنا أحمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب علي ألا أبوح بكل ما حدث. وغداً سيعلن في دمشق وبغداد والقاهرة ان لبنان كان أول من رفض الهدنة. لقد جاهدت وضحيت مدة ثلاثين عاماً، بينما كنت أنت تتسكع على أبواب الانتداب». ثم انتقد الصلح شمعون نقداً لاذعاً بقوله: «أما أن تتبع سياسة صيف وشتاء على سطح واحد صباحاً عند المطران مبارك ومساء عند مفتي فلسطين فهذا ما لا نقرك عليه ولا يمكن أن نقبل به، وإني احتكم بذلك إلى الرأي العام وهذا ما أقوله». فنهض شمعون غاضباً مذكراً الصلح بخدماته في «لايك ساكسس» فرد الصلح: «إنني لا أنكر خدماتك، أنا لست مثلك لأنكر عليك عملك، فقد عملت وعملت حسناً، ولكنك قصرت ولم تنجح. أنا ضحيت وقاسيت وسجنت في سبيل القضية الوطنية، ولكن نفثات موتور فاشل لا تجدي نفعاً في الدفاع عن فلسطين هنا. تهددني بالرأي العام؟ أنا أعرف الرأي العام، إن شئت هلم»[٣٥٨].

ويذكر منح الصلح في هذا الصدد أن كلام رياض الصلح كان ضعيف الصدى في هذا الوقت لأن الناس كانت تعتبر كميل شمعون من الباكين الصادقين على الحظ العربي العاثر مع الصهيونية، ولم يكن الناس يعتبرونه من المتباكين[٣٥٩].

أما النائب حبيب أبو شهلا فقد آلمه ما سمع من النائب كميل شمعون لأنه تكلم عن أخطر قضية «لقد أخطأت السبيل يا صديقي كميل، وتبين لنا أن القضية ليست قضية 'رمانة بل قلوب ملآنة' ولو كنت على حق في بعض ما تقوله». وأضاف النائب أبو شهلا ان كميل شمعون كان رجلاً مسؤولاً ومثل بلاده في المؤتمرات الخاصة بفلسطين «فجعلت

حكومة لبنان وحدها هي المسؤولة وبالأخص أن رياض الصلح هو المسؤول الوحيد، هذا هو الأثر الذي تركه كلامك في نفوسنا. لقد كنت أربأ بك، وأقول لك بكل ما في قلبي من صداقة، أن لا تنزل إلى هذا المستوى في مهاجمة شخص كرئيس الحكومة في السياسة الخارجية...» ونفى النائب أبو شهلا أن يكون رياض الصلح مستهتراً بقضية فلسطين: «فاسمح لي بأن أقول لك اننا لا نسلم بهذا الاتهام لأنه ليس فيه افتئات على رياض الصلح بل هو افتئات على لبنان وشعب لبنان في هذه القضية الخطيرة...، وهذا ما لا نرضاه لأن لبنان كان ولا يزال في طليعة المجاهدين بل كان السباق في كل تضحية...». واعتبر أن اتهام رئيس الحكومة يعتبر تجنياً بل تعسفاً في التجني.

ولما أراد كميل شمعون الرد على حبيب أبو شهلا منعه رئيس المجلس النيابي لأنه سبق أن تحدث ولأن الدور ليس دوره، ثم تابع أبو شهلا سائلاً كميل شمعون ومتسائلاً: ألم تكن الصوت العالي البليغ الذي دافع عن قضية فلسطين وبذل كل جهد ممكن لحمايتها من العدوان؟ «لم تكن تتكلم باسمك بل باسم هذه الحكومة وباسم الشعب، فكيف تتهم إذن هذه الحكومة ورئيسها بأنها حكومة مستهترة؟» وأضاف ان لبنان نفذ كل مقررات الجامعة العربية، وانه هو الذي فتح بيوته ومساجده وكنائسه لإيواء اللاجئين الفلسطينيين، وأن لبنان ليس وحده المسؤول عن حرب فلسطين، فالمسؤولية تقع أيضاً على بقية الدول العربية، كما ان لبنان ليس مسؤولاً عن الخلاف بين العرب «لماذا لا تذكر الدور الفريد الذي لعبه رئيس الحكومة اللبنانية، وأتمنى أن تكون منصفاً ولو ثانية واحدة. أتُنكِر أن رياض الصلح قام بمساع جبارة لتوحيد الجبهة وإزالة قسم كبير من الخلافات؟ حقاً إنه كان مفخرة ليس لنفسه بل للبنان ولشعبه...» وراح النائب أبو شهلا يؤكد مجدداً أمرين هما: ان الشعب اللبناني قام بواجبه على أكمل وجه، وان الحكومة اللبنانية لا يمكن أن تحارب منفردة. ثم اعتبر أن قضية فلسطين لم تنته بعد، وأن الوطن الصهيوني لا يمكن أن يعيش إلا إذا أراد العرب ذلك «إن الدولة المزعومة متوقفة حياتها علينا نحن العرب»(٣٦٠).

وبعد أن شكر رئيس الوزراء النائب حبيب أبو شهلا، تحدث بعده النائب بهيج تقي الدين فاعتبر، بخلاف أبو شهلا، أن القضية الفلسطينية انتهت وانتهت بكارثة، وانتقد مؤيدي رياض الصلح قائلاً: «لسنا هنا لنتغنى بأمجاد رياض الصلح ولا لأن نستعمل الماضي أداة لتبرير أخطاء الحاضر، واسمح لرجل مثلي بكر في السياسة، يا دولة الرئيس أن يقول لكم انكم فشلتم ، والذي يؤلمنا أن يكون هذا الفشل قد تم على يد أقطاب العرب أمثالك وأمثال غيرك، وانني استمد من ماضيكم سبباً مشدداً عليكم لأنكم ارتكبتم الخطيئة تلو الخطيئة حتى وصلتم إلى ما وصلتم إليه... وهناك ناحية لعل الذلقين في السياسة لا يريدون أن يتعرضوا إليها ولكني وأنا البكر سأتعرض لها وهي الناحية الدولية، فأقول

لكم انكم لم تستمدوا من الماضي درساً وعبرة لكم. ألم يعلمكم الماضي ان هذه الدول التي ربطتم مصيركم بها قد تعودت الكذب والخداع وأنها ليست المرة الأولى التي يخدع العرب بها...». وبذلك يكون النائب تقي الدين قد اتهم رياض الصلح مباشرة بالتعامل مع البريطانيين سيما أنه أضاف: «فاسمحوا لي أن أقول لكم وقد عشتم الحرب الأولى ولمستم كذب البريطانيين على الحسين انكم قد أخطأتم بربط مصيركم بقوم يدوسون كل حق وكل عدالة...». ورأى أنه كان من الأفضل عدم إغداق الوعود والآمال بالنصر قبل الاستعداد، وأنه صحيح أن لبنان ليس باستطاعته أن يحارب وحده «ولكن الدور الذي لعبه لبنان المتحرر من كل شيء، هذا الدور يفرض عليه مسؤولية أكثر من الدور الذي قد يفرض عليه بالنسبة لحجمه، وسكانه...». وأضاف النائب تقي الدين، ان ما استفاد منه العرب من تأييدهم للهدنة هو خسارة أربع أو خمس مدن من أكبر مدن فلسطين، وتشريد ما يزيد على ٤٠٠ ألف فلسطيني، ثم أكد فشل لبنان والعرب في سياستهم الخارجية لأنهم مشوا وراء دول تعودت الكذب. وانتقد رئيس الوزراء لأنه أطلق على الفلسطينيين اسم لاجئين «إنها أعظم مهزلة سمعت في حياتي، لقد أصبحتم تستجدون الدول عطفها على اللاجئين العرب الذين طردهم شذاذ الآفاق... كان عليكم أن تسلموا بالحقيقة وتقولوا لقد خسرنا المعركة، لقد حانت الساعة التي يجب فيها أن تصارحوا الرأي العام العربي بالحقيقة وأن تقولوا له انكم فشلتم وسلمتم بالأمر الواقع... إن المسؤولية في هذا الفشل تشمل جميع الحكومات العربية ورؤساءها وأنتم منهم... إن ما وصلنا إليه كان بفضل خطيئات ارتكبتموها ويجب أن تتحملوا مسؤوليتها ونحن على أساسها نحجب الثقة عنكم»(٣٦١).

ورد عليه رئيس الوزراء بالقول: « لو كنت نائباً غير مسؤول لتكلمت أكثر من حضرة الزميل الشيخ بهيج تقي الدين الذي أظهر شدة انفعاله وتأثره من هذا الحادث الذي يراه قد انتهى. والفرق بيني وبينك أنك تريد أن أقول معك ان قضية فلسطين قد انتهت، وأنا اعتقد أنها قد بدأت كما قال حضرة الزميل الأستاذ حبيب أبو شهلا، وإلا كان يجب علينا أن نموت جميعاً لا سمح الله، ولا يجوز أن يقال انها انتهت بل انها، أي القضية الفلسطينية، تجتاز مرحلة صعبة من مراحلها... علينا أن نخوضها بإيماننا بحقنا، ويجب أن نعد العدة لها باتحادنا وتضامننا، ويجب علينا أن نسد الثغرة لا أن نقول ان قضية فلسطين قد انتهت، بل يجب أن نقول انها ابتدأت ولم تنته بعد...».

أما النائب أديب الفرزلي فقد اقترح، أن تكون المعارضة إيجابية، وأنه من الواجب أن لا يجعل النواب من قضية فلسطين مناحة، بل عليهم أن يجعلوها قوة لتشديد العزائم والنهوض من الكبوة. وأوضح أنه يعارض مبدأ المعارضة المتأثرة بدوافع ومنافع ذاتية.

وانتقد كميل شمعون لمهاجمته رياض الصلح لأن النائب الفرزلي يعرف الصلح منذ عام ١٩٢٧، عندما عقد مؤتمر دمشق برئاسة عبد الحميد كرامي، وقد قال رياض الصلح يومها: «هناك قضية يجب أن تجابهوها ألا وهي قضية الصهيونية، إنها قضية هامة وخطرة وسيأتي يوم نشعر بهذا الخطر». ودافع عن مواقف رياض الصلح في الهدنتين الأولى والثانية، وأضاف: «القضية ليست قضية اندفاع في الكلام وتهييج في العواطف بل قضية تفهم الأمور وهذا ما أثر بالقضية الفلسطينية...»(٣٦٢).

ومن الملاحظ أن قضية فلسطين كانت المحور الأساسي لجلسة مجلس النواب اللبناني خلال المناقشة النيابية كلها، دون التطرق إلى البيان الوزاري، كما لوحظ أن كميل شمعون انتابته نوبة قلبية اثر انتهاء المناقشة الأمر الذي أدى إلى نقله للمعالجة الطبية السريعة. غير أنه بالرغم من الانتقادات اللاذعة التي تعرضت لها الحكومة فقد استطاعت أن تنال الثقة من المجلس النيابي، مما يدل بأسلوب أو آخر على أن معظم النواب كانوا يسيرون وفق المخططات والآراء الرسمية للدولة، بل أكثر من ذلك فقد كان رئيس الوزراء والوزراء ومعهم رئيس الجمهورية على ثقة تامة بأن المجلس سيمنح الحكومة كامل ثقته، ومما يؤكد ذلك وضع برنامج، مسبقاً، لرحلات رئيس الوزراء في اليوم التالي لجلسة الثقة.

وبالفعل ففي ٤ آب (اغسطس) ١٩٤٨ سافر الرئيس رياض الصلح إلى عمان اثر دعوة تلقاها من الملك عبد الله، فتبين أن الملك شكا همومه للصلح مدعياً أنه لا يريد التخلي عن فلسطين، ولكنه لا يستطيع استئناف القتال بعد أن منعه غلوب باشا (Glubb) من استعمال الذخيرة. ونظراً للموقف الأردني، والعربي عامة. اضطر فوزي القاوقجي إلى تقديم استقالته من قيادة جيش الإنقاذ، في ٥ آب (أغسطس)، وأرسل علماً بذلك إلى رياض الصلح، وإلى قائد الجيش فؤاد شهاب، وإلى مجيد أرسلان، كما أعلم رئيس الوزراء السوري وأمين عام الجامعة العربية. «ثم سلمت القيادة إلى المقدم شقير رئيس أركان جيش الإنقاذ، وهو من أفضل ضباط الجيش اللبناني ثقافة عسكرية وخبرة وشجاعة بعد أن أطلعته على العوامل التي حملتني على الاستقالة»(٣٦٣).

وفي ما يختص بموقف الأردن فقد بات واضحاً أن الملك عبد الله كان متواطئاً مع القوات الصهيونية. وأوضح رياض الصلح في رسالة إلى مزاحم الباجه جي، رئيس وزراء العراق، في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ملابسات اجتماعه مع الملك عبد الله بقوله: «إن ممثلي شرق الأردن أبلغونا، قبل قرار مجلس الأمن وعند الاجتماع في عاليه، أن شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس، حتى ولو رفضته جميع الدول العربية». واعتبر رياض الصلح في رسالته أن وجود اللاجئين الفلسطينيين فيه إفادة للعرب لا لشيء، إلا لأن هناك أحداثاً مشابهة وقعت في اوروبا، «فإنكم تعلمون أن قضايا اللاجئين المشابهة

في اوروبا قد أوجدت استعداداً للتحسس بمثل هذه الأمور، وقد بنى اليهود حتى يومنا جانباً من قضيتهم على مسألة المشردين واستدروا عطف العالم على قضيتهم عن هذا السبيل، وبوسعنا استغلال هذه الناحية استغلالاً كبيراً إذا أحسنا العمل فيها، وأحكمنا عرضها على العالم، وقد بدأنا نحن نشعر بشيء من العطف في بعض الأوساط الدولية يمكن أن يعتبر مشجعاً». واعتبر رياض الصلح أيضاً في رسالته أن خروج الأردن من الحرب يشكل سبباً هاماً من أسباب توقف القتال. ثم عاد يطالب في رسالته بضرورة استمرار القتال لأنه «لا مناص من القتال إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا لمجابهة الموقف المقبل ونحن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع...»(٣٦٤).

وبينما كانت الأوضاع العربية في ترد مستمر، كانت القوات الصهيونية مستمرة في التسليح والتدريب منتهزة فرصة الهدنة الثانية. وبالرغم من عودة القاوقجي عن استقالته، غير أنه ثبت أن جنود جيش الإنقاذ قد تردت أوضاعهم ووصل الأمر بهم إلى حد الاشتباك بين بعضهم البعض وإلى درجة القصف المدفعي، وإزاء هذه الحوادث بدأ بعض الجنود يغادرون مواقعهم وينسحبون بتجهيزاتهم وسلاحهم. وذكر عارف العارف أن الأمر بلغ بخطورته أن راح البعض يتسلل عبر الحدود السورية واللبنانية للانضمام إلى اليهود وللانخراط في صفوف الهاغانا(٣٦٥).

وكانت أولى نتائج هذا التفكك العربي محاولات روسية لمد النفوذ السوفياتي إلى المنطقة العربية بعد أن أتاحت الظروف الجديدة هذا الامتداد، وذلك عن طريق تحسين علاقات السوفيات مع سوريا. مع العلم أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كانتا أول دولتين اعترفتا بالدولة اليهودية. ومن النتائج الأخرى لهذا التفكك أن الوسيط الدولي عرض على سوريا، وسواها من الدول العربية، عقد صلح مع اسرائيل، غير أن الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح ورئيس الوزراء السوري اتفقوا على رفض هذه العروض.

وبالرغم من أن الموقف الرسمي اللبناني كان معارضاً للوجود الاسرائيلي في المنطقة ورافضاً للتفاوض معه في هذه الفترة على الأقل، فقد كان المطران الماروني اغناطيوس مبارك لا يزال يؤيد اسرائيل، وبمناسبة عودته من اوروبا إلى بيروت أرسل القنصل البريطاني في حيفا ماريوت (Marriott) تقريراً إلى وزارة خارجيته في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨ أشار فيه إلى أن المطران مبارك عاد إلى لبنان آتياً من اوروبا بعد رحلة قصيرة، وأنه في الفترة التي قضاها في روما اجتمع بالبابا، ومع أن القنصل لم يعرف ماذا جرى في الاجتماع، غير أنه اعتقد بأن البابا استصوب الطرح السياسي للمطران مبارك، وأن المونسنيور مبارك أخبره عن موضوع إرسال مذكرته إلى الأمم المتحدة، التي تتضمن إدانات للوضع القائم في لبنان، واتهامات الحكومة في موضوع الفلتان داخل السلطة وتزوير الانتخابات واللجوء للعنف. كما

أن المطران أفهم البابا بأن مذكرته حوت فكرة «الرأي العام» (Public Opinion) اللبناني الذي يعارض على حد قوله استخدام القوة المسلحة ضد الدولة الاسرائيلية[٣٦٦].

ويبدو أنه رغم الموقف الرسمي اللبناني المعارض للتفاوض مع اسرائيل فإن التطورات والضغوط الدولية، بل والقوة الاسرائيلية، لعبت دوراً في إرغام لبنان والدول العربية على بدء التفاوض مع اسرائيل. ففي أواخر آب (أغسطس) ١٩٤٨ أذاع «موشى شرتوك» (M. Shertok) وزير الخارجية الاسرائيلية أن بعض الدول العربية رحبت باقتراح اسرائيل الهادف إلى عقد مباحثات ومفاوضات مباشرة للوصول إلى حل سلمي لقضية فلسطين، وأن اتصالات جرت بهذا الشأن. وكان لبنان أول دولة عربية كذبت الخبر بواسطة وزير الخارجية حميد فرنجية، ثم كذبت سوريا الخبر، وجاء في بيان صادر عن الحكومة اللبنانية «ان هذا الخبر عار عن الصحة. فإن الدول العربية لا تفاوض ولن تفاوض هذه العصابات، وما هذا الادعاء سوى حلقة في سلسلة الأكاذيب الصهيونية»[٣٦٧]، وفي اليوم التالي كذب أيضاً رياض الصلح ما ادعاه شرتوك[٣٦٨]. غير أن صحيفة «النهار» نشرت في ٤ أيلول (سبتمبر) صورة، سبق للصحف الأميركية أن نشرتها، وهي تبين الضابط الأردني عبد الله التل يسلم على موشي دايان، قائد الهاغانا، ثم نشرت في الوقت نفسه تقريراً وتحليلاً حول المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية وصلها من لايك ساكسس[٣٦٩]. وكأنها بذلك تريد أن تؤكد بدء المفاوضات السرية بين العرب والاسرائيليين.

وفي هذه الظروف تبين أن اسرائيل أصبحت دولة قائمة بذاتها تشترط وتفاوض، بينما البلاد العربية تلقي التبعات على سواها «فقد أصبح طبيعياً أن يكثر اللوم والندم بعد أن حل اللاجئون العرب محل اليهود المشردين على طول الطرقات...»[٣٧٠] وبينما استمر العرب في الرفض النظري كان اليهود لا يزالون يفاوضون ويشترطون من مركز المنتصر.

والجدير بالذكر أن القوات الصهيونية كانت لا تزال تشن هجماتها بين الفترة والأخرى، هادفة من ذلك إلى إلغاء كل مقاومة عربية في مناطق الدولة اليهودية، بل إنها امتدت بهجماتها إلى المناطق الجنوبية اللبنانية، الأمر الذي دعا لبنان إلى تقديم الإمدادات والعتاد المطلوب مع فوج عسكري من المتطوعين لدعم جيش الإنقاذ[٣٧١]، بينما كانت الدول العربية منهمكة منذ ٣ أيلول (سبتمبر) في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ قتل الكونت «فولك برنادوت» (C.Folke Bernadotte) ومرافقه الكولونيل «أندريه بيير سيرو» (A.P.Serot) على يد منظمة «شتيرن» الصهيونية في أحد شوارع القدس[٣٧٢]. وظن الرئيس اللبناني أنه يمكن استغلال هذا الحادث

واستثماره لمصلحة العرب. وعندما تم اللقاء بينه وبين القائم بأعمال المفوضية البريطانية «سألت زائري عما تكون نتيجة هذا العمل الاجرامي، فحار في جوابه وأظهر أسفه للحادث، ولم يشر إلى ذيوله. فقلت في نفسي: انه لن تكون ذيول، وان الريح لم تواتِ العرب، ولكن دماء بريئة هدرت»[٣٧٣] وبالفعل فمن الملاحظ أن التقرير الشهري للقائم بالأعمال ايفانس (Evans) عن شهر أيلول (سبتمبر) لم يشر فيه إلى رأيه أو الموقف المستجد بسبب مقتل الكونت برنادوت سوى ما ذكرته الصحف اللبنانية حول الموضوع[٣٧٤]. غير أنه ذكر في ٢٣ أيلول (سبتمبر) أن مقتل الكونت برنادوت، هذا الحدث المفجع أعطى الصحافة فرصة كبرى للهجوم ثانية ضد الأعمال اليهودية الارهابية. وفي الوقت نفسه كان الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياستها المؤيدة لليهود، وأضاف: ان بعض الصحف القت تبعة مقتل برنادوت على بريطانيا وأميركا وفرنسا وروسيا وليس على اليهود، وان مثل هذه الحادثة لم تكن لتحدث لولا أن بعض القوى الكبرى قدمت معونتها لدولة اسرائيل وذلك منذ وعد بلفور[٣٧٥].

أما رياض الصلح فقد صرح، حول حادثة الاغتيال قبل سفره إلى باريس * أنه عقيب سفر الكونت برنادوت إلى دمشق، بعد انتهاء مهمته في بيروت، تبين أنه ضمن تقريره إلى الأمم المتحدة اتهامات صريحة تحرج مركز اليهود. وأضاف الصلح ان الوسيط الدولي أيقن، هذه المرة، بأن العرب على حق وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنصفهم[٣٧٦]. وقد أراد الصلح بتصريحه أن يؤكد أيضاً أن اجتماع المسؤولين اللبنانيين بالوسيط الدولي كان له أثر عليه وعلى التقرير الذي أعده للأمم المتحدة.

وبالمناسبة فقد جاء في مذكرات الوسيط الدولي التي نشرت بعد اغتياله أن زعماء العرب وإن ثابروا على المضي في بياناتهم التي يشتم منها أنهم عازمون على مقاومة اليهود حتى النهاية، غير أن مسلكهم هذا كان من باب ذر الرماد في أعين شعوبهم. «وإني في الواقع فهمت من محادثاتي الشخصية مع هؤلاء الزعماء ومن محادثات الدكتور بانش مع عزام باشا أنهم يبطنون غير ما يبدون، وأنهم في الحقيقة لا يؤمنون بما يقولونه لشعوبهم وصحفهم» وأضاف الوسيط الدولي انه من خلال اتصالاته الأخيرة بزعماء العرب تبين له أنهم شعروا بأن التقسيم أحسن حل لمشكلة فلسطين ولكنهم يرفضون المجاهرة بذلك[٣٧٧].

وأضاف عارف العارف معلومات خطيرة عن الممارسات العربية الرسمية التي أسماها مهازل وفضائح، والتي تسربت إلى الأوساط الشعبية العربية، فقد علم السوريون أن رئيس

* سافر رياض الصلح إلى باريس، في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، كرئيس للوفد اللبناني، لحضور الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وزرائهم جميل مردم انتدب أحد أقاربه لشراء السلاح للجيش السوري من أوروبا، وأن السلاح الذي اشتراه، بمبلغ كبير من المال، وصل، بصورة من الصور، إلى تل ـ أبيب بدل أن يصل إلى دمشق. كما علموا أن صديقه الشراباتي، الذي ولاه وزارة الدفاع في حكومته، متزوج من امرأة أجنبية وأنه شريك لأحد اليهود الدمشقيين في تجارة، فهاجم السوريون متجرة وأحرقوه، ثم راحوا يبحثون عنه ليمزقوه. وعلم اللبنانيون أن وزير دفاعهم الأمير مجيد أرسلان عهد إلى صديقه الجاسوس اليهودي المعروف، كامل الحسين، بحراسة حصن لبناني قائم على الحدود، فما كان منه إلا أن سلمه لليهود، وهذا ما دعا عدداً من السوريين لقتله. فغضب رئيس الوزراء رياض الصلح لهذا القتل معتبراً إياه ماساً بكرامة الحكومة اللبنانية، مع أن هذه الحكومة، التي يرأسها، لم تغضب مثل هذا الغضب عندما احتل اليهود عشرين قرية من قرى لبنان، ولم تغضب عندما سمعت أن اليهود فتكوا بسكان تلك القرى وهتكوا أعراضهم، ولم تغضب عندما رأت المطران مبارك يزود اللبنانيين المسافرين من لبنان إلى الجزء الذي احتله اليهود من فلسطين بجواز سفر رغم قيام حالة الحرب بين البلدين[٣٧٨]. وكانت العلاقات اللبنانية ـ السورية قد ساءت بسبب الجاسوس كامل الحسين، واتهمته الأوساط والصحف السورية هو والوزير مجيد أرسلان بالتعامل مع الصهيونية، كما اعتبرت رياض الصلح أنه الصديق القديم للصهيونيين[٣٧٩].

وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ وصل رياض الصلح إلى باريس للبحث في قضية فلسطين، في الدورة العادية لجمعية الأمم المتحدة، فتبين أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قد اقترحتا على الكونت برنادوت، قبل اغتياله، انشاء دولة يهودية وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. كما لوحظ أن دوائر الأمم المتحدة بدأت تتودد إلى الملك عبد الله، ووعدته بالتساهل معه وضم الجزء العربي من فلسطين إلى إمارته بعد تقسيم فلسطين، وبالاعتراف به ملكاً عليها. ومن أجل ذلك احتج الملك عبد الله على تشكيل حكومة عربية لفلسطين برئاسة أحمد حلمي واتخاذها غزة مقراً مؤقتاً لها، مع العلم أن الفلسطينيين كانوا ضد الملك عبد الله ولا يريدون حكمه، وكثيراً ما تظاهروا ضده، لا سيما بعد سقوط بعض القرى الفلسطينية[٣٨٠] كما أن الدول العربية مثل مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية اعترفت بحكومة غزة، بينما الملك عبد الله رفض الاعتراف بها[٣٨١].

وجرت في هذه الفترة مراسلات بين الرئيس اللبناني ورئيس وزرائه دارت حول طبيعة المشاورات في باريس وبيروت. وقد عزم لبنان وسوريا على تقديم مذكرة إلى جامعة الدول العربية ضد شرق الأردن بسبب موقف الملك عبد الله من قضية فلسطين[٣٨٢]. كما شكا الرئيس بشارة الخوري للسفير البابوي موقف البابا لأنه لم يشجب تأسيس اسرائيل وأعمال

الصهيونيين، فوعد السفير البابوي بمراجعة الكاردينال «غاجانيان» لإعلام روما بالأمر. أما رياض الصلح فقد أرسل رسالة إلى بشارة الخوري طمأنه فيها على النتائج الجيدة التي سعى إليها من أجل فلسطين، لا سيما مباحثاته مع المستر بيفن[٣٨٣].

هذا، وكان رياض الصلح قد ألقى خطاباً، في حفل الصحافة الانكليزية ـ الأميركية في باريس، أشار فيه إلى خطورة تقسيم فلسطين. ورأى أن يحيا اليهود مع العرب في دولة واحدة في فلسطين، وأعطى لبنان مثالاً يحتذى به. الأمر الذي أعجب ميشال شيحا، فكتب مقالاً مدح فيه رياض الصلح لأن «أحاديث الرئيس رياض الصلح في باريس أقرب ما تكون إلى العقل وأشدها ولاء واقناعاً، وليس من الانصاف إلا أن نناصر هذه الأحاديث، مناصرة لا مساومة فيها، عندما يدافع عن المبادىء الأساسية التي يناضل بلدنا من أجلها والتي يحيا بها»[٣٨٣].

وفي باريس أجاب رياض الصلح على أسئلة صحيفة «كومبا» فأوضح رفضه لمشروع برنادوت، لأنه يقوم على أساس تقسيم فلسطين ولأن القضية الفلسطينية لا تقبل المساومات، وأضاف «اننا نرفض كل صيغة تقضي بالسماح بإنشاء دولة يهودية في فلسطين». ثم زعم رياض الصلح، خلافاً للواقع، أنه لا حاجة لأن يكرر كل يوم «أن العرب يمثلون جبهة موحدة» بينما كانت مصر وشرق الأردن على أشد الخلاف فيما بينهما. وراح يجامل، إن لم نقل يدافع، عن الملك عبد الله، بقوله: «ان معارضة جلالة الملك عبد الله للحكومة الفلسطينية ذات طابع محلي صرف ومحددة باعتبارات شخصية. وهذه المعارضة لا تؤثر في شيء على موقف شرق الأردن. لقد قال جلالة الملك عبد الله، عدة مرات، انه لن يوافق على تقسيم فلسطين». وعاد يكرر طروحاته حول الحلول المطروحة لقضية فلسطين فأشار إلى أنه ليس من الصعب إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فلنأخذ لبنان مثلاً، حيث الفروقات الدينية للطوائف الكبرى لا تمنع من تعاون سلمي ومتجانس، والأقلية اليهودية يمكن أن تعتبر في فلسطين كما في غيرها أقلية دينية[٣٨٥].

والحقيقة التي تكشفت لنا هي أن الهدف من دفاع رياض الصلح عن الملك عبد الله، إنما يعود إلى حرص لبنان على وحدة الموقف العربي ظاهرياً على الأقل، لأن رياض الصلح أرسل من باريس برقية سرية إلى الملك عبد الله، في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، أشار فيها إلى ما نشر حول موافقة الملك على مشروع تقسيم فلسطين: «وقد آلمنا كما يؤلم جلالتكم أن تذهب وفود الدول هنا والصحافة العالمية إلى القول إن جلالتكم توافقون على الحل الذي اقترحه برنادوت، وأشار إليه غير واحد من مندوبي الدول في خطبهم، بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة فلسطينية موحدة لفلسطين بأسرها، ويصرون على أن هناك صلة بين الحل القاضي بضم قسم من فلسطين إلى شرق الأردن، وبين تلك المعارضة لإقامة حكومة

لا بد منها». وأخيراً طلب منه رياض الصلح أن يعلن على الناس: «انكم مازلتم ولن تزالوا تقاومون التقسيم وتسندون بكل قواكم استقلال فلسطين الموحدة»[٣٨٦].

وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أجاب الملك عبد الله على برقية رياض الصلح موضحاً أن تقرير الكونت برنادوت لم يكن أبداً موضوع بحث، وأنه في الوقت الذي تحمل شرق الأردن وحده أعباء الدفاع عن فلسطين، إذا بالجامعة العربية «تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين وتقيمها في غزة... وأن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه». ثم أعرب عن استعداده لخوض الحرب من أجل فلسطين، في حال قررت الدول العربية ذلك، ولكنه لم يشر في رسالته مطلقاً إلى أنه مستعد لإعلان رفضه للتقسيم كما طلب منه رياض الصلح في برقيته المستعجلة[٣٨٧].

ويبدو في هذه الفترة أن رياض الصلح أراد، باسم الوفود العربية في باريس، أن يطلع على وجهة النظر الصهيونية، كما أن الصهيونيين أرادوا الاطلاع على حقيقة الآراء والمواقف العربية حيال القضية الفلسطينية، ولهذا عقد الصلح عدة لقاءات سرية مع الزعيم الصهيوني، «الياهو ساسون»[٣٨٨]، وبذلك يكون لبنان غير مميز عن شرق الأردن وبقية البلدان العربية التي أجرى زعماؤها اتصالات سرية مع الاسرائيليين، وفي مقدمتهم الياهو ساسون، بالرغم من أن البعض يبرر خطوة رياض الصلح بأنها كانت لمصلحة القضية الفلسطينية والسعي من أجل انسحاب اليهود من القرى اللبنانية.

وبينما كانت الأوضاع العربية السياسية والعسكرية تزداد سوءاً، كان الصهيونيون لا يزالون يخرقون الهدنة الثانية في القطاع المصري، بل يحتلون عدداً من القرى اللبنانية، في حين قلل الوزير فيليب تقلا من أهمية احتلال القوات الاسرائيلية لهذه القرى[٣٨٩]. وفي وقت كان فيه الصهيونيون يشكلون الأخطار على فلسطين ولبنان والدول العربية كان بعض اللبنانيين والفلسطينيين يشكلون عصابات للتجسس تعمل لمصلحة الحركة الصهيونية، الأمر الذي دعا السلطات اللبنانية إلى اعتقال أفرادها[٤٠٠].

وفي هذه الأثناء حرصت الحكومة اللبنانية على إرسال قائد الجيش، فؤاد شهاب، إلى مصر للبحث مع أمين عام جامعة الدول العربية في ما يجب عمله بعد خرق القوات الصهيونية للهدنة في القطاع المصري. وفي هذه الفترة برزت فكرة عقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب، غير أن الفكرة سرعان ما انتهت ليقين الجميع أن لا نتيجة من اجتماعهم. واقتصر عمل بعض الدول العربية على الاعتراف بحكومة فلسطين المؤقتة. ففي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، اعترف بها لبنان وسوريا والعربية السعودية رغم أن البريطانيين لم يكونوا راضين عن هذا الاعتراف وذلك مراعاة لخاطر الملك عبد الله.

٩ ـ خطة التراجع العربي السياسي والعسكري ١٩٤٨

وفي هذه الفترة شنت القوات الصهيونية هجوماً جديداً عنيفاً على الجيش المصري في قطاع غزة ودعمته بالطائرات الحربية، مما دعا لبنان إلى عقد اجتماع في شتورا، في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، ضم كلاً من جميل مردم ومجيد أرسلان وفؤاد شهاب وفوزي القاوقجي وحسني الزعيم والمقدم ناصر رئيس ركن في الجيش المصري والعقيد محمود الهندي عضو اللجنة العسكرية. وبحث المجتمعون في الطرق الآيلة لمساعدة الجيش المصري، فاقترح رئيس الوزراء السوري أن يذهب حسني الزعيم وفؤاد شهاب إلى مصر، ليطلعا المسؤولين المصريين على مضمون مقررات الاجتماع، فوافق حسني الزعيم على الاقتراح بينما رفضه فؤاد شهاب قائلاً: «ماذا عسانا نعمل في مصر؟ فإذا كلفتنا المراجع المسؤولة بشيء لا يستطيع الجيش اللبناني القيام به، فماذا يكون موقفنا؟ أقول هذا بالنسبة إلى الجيش اللبناني». فالتفت جميل مردم إلى فؤاد شهاب وأجابه بمنطق القيادات العربية التي أضاعت فلسطين: «يا جماعة هي مسألة رفع عتب». وعلق القاوقجي على هذا الجواب بقوله: «وكانت المؤتمرات كلها من قبل وبعد ـ كما بدا لي ـ رفع عتب»[٤٠١].

وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، وبعد غارات جوية على جنوب لبنان قام بها الطيران الاسرائيلي، وبينما كانت القوات الاسرائيلية تحاول احتلال بعض القرى اللبنانية الحدودية، مثل: ميس الجبل وحولا، إذا بفؤاد شهاب يأمر بسحب الجيش اللبناني المرابط في المالكية على أن يحل محله فوج من المتطوعين يمثلون نصف القوة النظامية. وقد حاول قائد جيش الانقاذ اقناع القيادات اللبنانية بعدم سحب الجيش اللبناني، ولكن دون طائل، الأمر الذي اضطر جيش الانقاذ للبقاء منفرداً في شمال فلسطين متعرضاً للقصف دون أن يلقى أية مساعدة في هذه الفترة، سواء من الجيش اللبناني أم السوري[٤٠٢].

وبالفعل فإن الرئيس اللبناني اعترف بهذا الواقع، وتخوف من استمرار الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان، سيما وأن طائرة اسرائيلية حلقت فوق بيروت في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) وألقت مناشير تهديد ضد لبنان وباستعمال وسائل العنف، إذا شمل لبنان برعايته جيش الانقاذ. كما اعترف فؤاد شهاب نفسه مؤكداً ما سبق أن أكده فوزي القاوقجي من «أنه إذا استمر الهجوم على مواقع جيش الانقاذ ـ وهو نقطة الارتباط بين سورية ولبنان ـ فيخشى أن يلقى الجيش اللبناني صدمات صهيونية عنيفة»[٤٠٣].

وفي ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، أبلغ المقدم شوكت شقير القائد فوزي القاوقجي رغبة القيادة اللبنانية الملحة في التخلي عن المالكية وقدس وبليدا تجنباً للقتال على الحدود اللبنانية. وبالفعل فقد تخلى القاوقجي عن هذه المناطق، وتمركزت قواته على خط

رميش ـ مارون الراس ـ عيترون، وأبلغ وزير الدفاع السوري بهذه التطورات. غير أن حسني الزعيم أمر، بدوره، بسحب القوات السورية من الجبهة الحدودية دون علم القاوقجي بهذا الأمر. ويعلق فوزي القاوقجي على الموقفين اللبناني والسوري وعلى الموقف العربي عامة، بأن مثل هذه المواقف أدت إلى فشل الدول العربية في حرب فلسطين. واعتبر أن معركة الجليل، التي خاضها جيش الانقاذ، كانت سبباً من أسباب انقاذ الجيش المصري وعدم سقوط غزة بأيدي اليهود. ذلك لأن حشد القوات اليهودية، في مواجهة جيش الانقاذ في الجليل، أعطى للجيش المصري فرصة اتخذ خلالها الترتيبات اللازمة لإصلاح وضعه[٤٠٤].

ونظراً لخطورة الوضع على الحدود اللبنانية، تابع مجلس الوزراء اجتماعاته بغياب رياض الصلح الذي كان لا يزال في باريس وبغياب حميد فرنجية الموجود في القاهرة. واكتفى لبنان بتقديم الاحتجاجات إلى هيئة الأمم المتحدة على ممارسات اسرائيل وخرقها مبادىء الهدنة وتحليق طائراتها فوق الأجواء اللبنانية، كما اضطر لبنان إلى تجميد قواته في الجنوب، بعد تطور الأوضاع العسكرية، وبعد تراجع جيش الانقاذ نتيجة للضغوط العسكرية الاسرائيلية والعربية على السواء. ومما زاد في تعقيد الوضع العربي اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وكان ترومن ومنافسه للرئاسة ممن يؤيدون الصهيونية بشدة.

ومما زاد في تردي الوضع العربي أن الأمير خالد شهاب وزير لبنان المفوض في عمان، سلم رئيس الجمهورية، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، رسالة من الملك عبد الله مفادها أن المصريين خابروه بسوء حالتهم العسكرية، وأنه يرى أن الالتجاء إلى المفاوضة أجدى، وأن العودة إلى القتال مغامرة، وأنه ينوي أن يبرق إلى رياض الصلح بعدم التحمس كثيراً لقضية فلسطين، وذلك لمصلحة مئات الألوف من أبنائها اللاجئين، «خشية أن يضطر الفلسطينيون إلى مفاوضة اسرائيل مباشرة». فما كان من الرئيس اللبناني إلا أن شكر الملك عبد الله على صراحته، وأبرق إلى رياض الصلح برقية تحت إشارة «محض سري»، أخبره فيها عن موقف الملك عبد الله. وتظهر البرقية موافقة بشارة الخوري على ما جاء فيها «ورغبتنا الأكيدة أن تكون الدول العربية متفقة الرأي في الحل كي لا ينعت العرب بالتفكك في مثل هذا الظرف العصيب»[٤٠٥]. كما أرسل بشارة الخوري، في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، رسالة بهذا المعنى إلى الرئيس شكري القوتلي.

وفي هذه الفترة من تشرين الثاني (نوفمبر) وردت أخبار إلى رئيس الجمهورية اللبنانية عن اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة. فقد كتب وزير الخارجية حميد فرنجية أن النقراشي، رئيس الوزراء المصري، لم يحضر أي اجتماع من اجتماعات الجامعة، وأنه

لا يؤمل أن يحضر في المستقبل، وأن عبد الرحمن عزام مريض أو متمارض ولا يقابل أحداً، وأن الوفد العراقي تأخر عن موعد افتتاح الجلسات الأولى.

وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عقد اجتماع في شتورا بين الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي، بحثا فيه ملابسات اجتماع جامعة الدول العربية في القاهرة. وجرت في الوقت نفسه اتصالات برقية بين بشارة الخوري ورياض الصلح في الفترة ما بين ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى ١٢ منه، عولجت فيها الأوضاع العربية الراهنة، ومما اقترحه الصلح لتطبيق الهدنة في آخر برقية له من باريس: «أن عملاً عسكرياً من العرب يفيدهم من حيث اقرار الهدنة، ويرفع عنهم سمعة الانشقاق والتفكك»[٤٠٦] وكأن رياض الصلح يخالف، ببرقيته هذه، آراء الملك عبد الله والرئيس بشارة الخوري، وهي الآراء القائلة «بأن العودة إلى القتال مغامرة»، مع أن رياض الصلح لا يريد القتال لضرب القوات الصهيونية، وإنما لهدفين فحسب وهما: إقرار الهدنة، ورفع سمعة الانشقاق والتفكك عن العرب. مع العلم أن رياض الصلح عبّر عن استيائه علناً من المواقف العربية، في خطبة ألقاها في أوتيل بريستول في باريس، وأعرب فيها عن دهشته من عدم اشتراك الجيوش العربية في القتال.

وفي ما يختص بموضوع القتال والسلم في المنطقة، فقد أبدى الاتحاد السوفياتي، في هذه الفترة، إصراره على إيجاد سلم دائم بين العرب واليهود، وقد أعلن هذا الموقف يعقوب ماليك، مندوب الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، ومما طالب به:

١ ـ تعديل الفقرة المتعلقة بإجراء مفاوضات بواسطة الوسيط المؤقت، بحيث تشدد على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة.

٢ ـ إبدال الفقرة التي تنص على إجراء مفاوضات، «لإيجاد هدنة دائمة»، بفقرة «لإيجاد سلم دائم».

٣ ـ إلغاء الفقرة المتعلقة بانشاء مناطق محايدة بين الخطوط العربية واليهودية[٤٠٧].

والحقيقة أن اللبنانيين والعرب لم يعودوا يثقون بالأمم المتحدة وقد أشارت إلى ذلك الصحف اللبنانية، وأوضح القائم بالأعمال البريطاني ايفانس (Evans)، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، أن بعض هذه الصحف يرى أن الأمم المتحدة لا تنظر مطلقاً بما يلائم القضية العربية، وأن العرب لم يعد لهم أي أمل في قرارات الأمم المتحدة المستقبلية، وأن العرب كانوا يتصورون أن عنصر الوقت كان ملائماً لهم مع أنه، بالعكس، كان ملائماً لليهود. وأضاف (Evans) أن بعض الصحف اللبنانية بدأت، منذ أول تشرين الثاني (نوفمبر)، تهتم بالحليف القوي الملائم مع مصالح الشرق الأوسط باستثناء الصحف المؤيدة

لفرنسا مثل: الأوريان، لوجور، البيرق، العمل، والمؤيدة لروسيا مثل التلغراف، بينما كل الصحف المحلية العربية تدافع الآن من أجل اتفاقية علنية تماماً مع بريطانيا[٤٠٨].

وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، وصل حميد فرنجية من القاهرة وقابل رئيس الجمهورية فشرح له الموقف في جامعة الدول العربية، وأنه تحسن قليلاً عما كان عليه يوم الافتتاح، وأن الاتفاق تم على مساعدة الجبهة المصرية، غير أن تقرير رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية كان تقريراً متشائماً، بالنسبة إلى الأوضاع العسكرية العربية.

والجدير بالذكر، أن الخلافات وتردي الأوضاع العربية أديا إلى استياء الأوساط الفلسطينية، سيما وأن اللاجئين الفلسطينيين كانوا يعانون من وطأة التهجير والعوز، حتى أن الرئيس بشارة الخوري اعترف بسوء أوضاع اللاجئين، خاصة وأن فصل الشتاء قد اقترب، وقد اجتمع بعميد الجامعة الأميركية السابق «بيار دودج» (P. Dodge)، المكلف بدرس اسعاف اللاجئين وأطلعه على سوء مصير هؤلاء اللاجئين[٤٠٩]. وبعد فترة، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يهدف إلى إنشاء صندوق خاص للاجئين[٤١٠].

ومما زاد في تردي الأوضاع العسكرية العربية أن أكثر المسؤولين العرب حرصوا على تسريح جيش الانقاذ، وأقرت اللجنة العسكرية تسريحه أيضاً بحجة عجز جامعة الدول العربية عن دفع رواتب متطوعيه، كما أن العميد طه الهاشمي أصر على خطة التسريح، رغم معارضة القاوقجي، غير أن الأمر انتهى في هذه الفترة إلى تخفيض قوات جيش الانقاذ إلى ما يقارب النصف. ثم طلب من القاوقجي أن يضع بعض قواته تحت امرة القيادة اللبنانية وأن يرسل مدفعيته إلى دمشق. وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، طلب الجنرال فؤاد شهاب، بواسطة المقدم شوكت شقير، «أن أضع تحت تصرف الجيش اللبناني مصفحاتنا كلها أو بعضها بحجة أن الحكومة اللبنانية تتوقع حدوث حوادث داخلية في العشرين من هذا الشهر». كما طلبت الحكومة من القاوقجي إبعاد قواته إلى النبطية ـ الخيام وإلى منطقة القاسمية، بهدف بعثرته وإبعاده.

ومن خلال تقرير الضابط مشهور حيمور، أحد ضباط جيش الانقاذ، الذي قدمه إلى الرئيس السوري شكري القوتلي يتبين السبب الحقيقي في بعثرة وتسريح جيش الانقاذ. فقد ورد في التقرير أن القاوقجي قرر القيام بواسطة جيش الانقاذ بعملية لقلب نظام الحكم في لبنان. واثر ذلك بدأت الاتصالات السريعة بين دمشق وبيروت. وكان الجميع «يبحثون في الترتيبات السريعة التي يجب اتخاذها لإحباط المؤامرة». ومن ثم تم الاتفاق بين المسؤولين في سوريا ولبنان على ابعاد القاوقجي عن البلدين، فدعى جميل مردم، رئيس الحكومة السورية، أن عبد الرحمن عزام استدعى القاوقجي لحاجة ملحة. وبالفعل، ففي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، توجه القاوقجي إلى القاهرة، وتبين له أن أمين عام الجامعة لم يطلبه، وليس

لديه أي علم بمثل هذه الدعوة، وكان مريضاً مقيماً في منطقة الفيوم. ولما تباحثا بموضوع جيش الانقاذ لاحظ القاوقجي أن أمين عام الجامعة يريد زيادة عدد قوات جيش الانقاذ، وأنه لم يطلب من العميد طه الهاشمي تسريحه، وأن الجامعة لا تزال تدفع مخصصاته.

وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، عاد القاوقجي إلى بيروت واجتمع بفؤاد شهاب وبالعقيد سالم والمقدم شقير وطه الهاشمي ومحمود الهندي، وأطلعهم على موقف عبد الرحمن عزام من جيش الانقاذ، فبدا على طه الهاشمي الغيظ وقال: «هذا لا يمكن، يجب أن تتم عملية التسريح». ونظراً لعدم الوصول إلى نتيجة، ذهب القاوقجي إلى دمشق واجتمع هناك مجدداً بالعقيد محمود الهندي الذي بادره بالقول: «ان عزام كان صادقاً في كلامه معك، كما كان طه الهاشمي صادقاً حينما قال لك ان لديه أمراً بالتسريح». وروى له حادثة تدل على العقلية العربية التي عولجت من خلالها قضية فلسطين، وهي أن أوراقاً عديدة أرسلت إلى القاهرة ليوقع عليها عبد الرحمن عزام باعتباره أميناً عاماً للجامعة، فقدم زهير قباني، ممثل سوريا في الجامعة، بالاتفاق مع شكري القوتلي وجميل مردم، الأوراق وبينها قرار بتسريح جيش الانقاذ فوقعها أمين عام الجامعة دون علم بها. وكان القباني يقرأ عليه الأوراق فيوقعها الواحدة تلو الأخرى باستثناء قرار التسريح فقد قرأ موضوعاً آخر ثم قدم له القرار فوقعه على أنه ذلك الموضوع. وبهذا الأسلوب تم التخلص من القاوقجي ومن جيش الانقاذ[٤١١].

وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، ونظراً للظروف العربية قدمت الدول العربية مشروعاً بانشاء دولة اتحادية عربية ـ يهودية، يعطى اليهود بموجبه حكماً ذاتياً واسعاً في مناطقهم[٤١٢]. وهو اقتراح سبق أن طالب به فارس الخوري، رئيس الوفد السوري في الأمم المتحدة، إذ طالب بانشاء دولة موحدة في فلسطين على أساس الكانتونات ورفض مشروع برنادوت[٤١٣]. غير أن الوزير البريطاني المفوض في بيروت طلب من الرئيس بشارة الخوري أن يقبل لبنان وبقية الدول العربية تقرير برنادوت، لأنه أفضل الحلول بنظر بريطانيا. ويظهر أن الرئيس اللبناني ووزير خارجيته اقتنعا بوجهة النظر البريطانية. فأبرق بشارة الخوري إلى رياض الصلح في باريس ليطلعه على الوضع الراهن، وعلى سبب انسحاب جيش الانقاذ من الحدود الشمالية لفلسطين. وكأنه يريد أن يؤكد له ضرورة عدم المضي في تأييد القضية الفلسطينية، نظراً للتطورات العسكرية والسياسية. وبالفعل، ففي ١١ كانون الأول (ديسمبر)، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بإنشاء لجنة توفيق ثلاثية تابعة للأمم المتحدة، وبوضع القدس في نظام دولي دائم (International Regime)، كما أكد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم[٤١٤]. ولكن الدول العربية رفضت هذا القرار رغم أنه

حظي بالموافقة العامة أثناء المناقشة. حتى أن الملك عبد الله رفض تدويل القدس، لأنه اعتبر ذلك «تفريطاً في الحقوق والمصالح العربية وتسليماً بالمقدسات إلى السيادة الدولية واخراجاً للقدس من الحوزة العربية»[٤١٥].

وفي هذه الفترة كانت القوات الاسرائيلية لا تزال تخرق الهدنة في مختلف المناطق، وقد احتلت بعض القرى اللبنانية الجنوبية، فلم يستطع لبنان الدفاع عنها، بل كل الذي فعله هو مراجعة لجنة الهدنة والسيد بيدو ـ رئيس الوفد الفرنسي في اجتماعات اليونيسكو في بيروت، وآلن، رئيس الوفد الأميركي. وبينما كانت القرى اللبنانية تحتل من قبل الاسرائيليين كانت بعض القرى اللبنانية ترحب بهذا الاحتلال، لأسباب سياسية وطائفية، لأن ذلك حسب رأيها يدعم مواقفها الداخلية. واعتبر البعض أن الاتصالات التي قامت بين بعض اللبنانيين والاسرائيليين، ليست سوى اتصالات وثيقة بين الدولتين الصهيونية والمارونية[٤١٦].

ويرى منح الصلح أن الهزيمة العربية، عام ١٩٤٨، ساعدت على إعطاء المارونية السياسية قدرة على الحركة، عربياً ودولياً، لم تكن لها في السابق. ويذكر تقي الدين الصلح هذا الواقع حينما سأل مرة رياض الصلح عن سر استقواء رئيس الجمهورية عليه، وسر الخلافات بينهما فقال رياض الصلح بأسى: «ما إن حلت النكبة بالعرب عام ١٩٤٨، وما إن انتصر الصهيونيون على العرب في فلسطين، حتى بدأ بشارة الخوري يستقوي عليّ. ان نكبة فلسطين قصمت ظهري، وان هزيمة العرب هي قبل كل شيء هزيمتي في لبنان»[٤١٧].

وفي هذه الأثناء، بدأت المفاوضات العربية مع الجانب الاسرائيلي، وقد ذكر الرئيس اللبناني بشارة الخوري أن السيد «سرفواز»، وكيل الوسيط الدولي، اقترح عليه عقد هدنة مع اسرائيل وحصر المفاوضة بالعسكريين دون تدخل وزارة الخارجية، فوافق بشارة الخوري بعد الاتفاق مع وزير الخارجية حميد فرنجية. ثم طلب من «سرفواز» السعي لدى الاسرائيليين للانسحاب من القرى اللبنانية المحتلة. وقد علمت اسرائيل من ذلك أن لبنان على استعداد لإجراء مشاورات مباشرة معها، لذا فإن موشي شرتوك، وزير الخارجية الاسرائيلية، وصل إلى مياه بيروت على متن باخرة أميركية يريد إجراء مباحثات مع المسؤولين اللبنانيين، غير أن بشارة الخوري أمر القيادة العسكرية اللبنانية بإجبار الباخرة على الخروج من المياه اللبنانية[٤١٨]؛ بينما كان الملك عبد الله يواصل اتصالاته مع المسؤولين الاسرائيليين.

والحقيقة أن الدول العربية كانت قد اتخذت قراراً برفض ضم فلسطين العربية إلى شرق الأردن، مع قبولها بأن توضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة[٤١٩]، وذلك بناء على اقتراح الوفد اللبناني، «وإرضاء للوفود المسيحية الصديقة»[٤٢٠]. غير أن الرئيس بشارة

الخوري ناشد الملك عبد الله بألا يتخذ خطوة الضم وبضرورة «الرجوع إلى الجامعة، فهذا خير من الانفراد في تحمل مسؤولية إضعاف الدول العربية جمعاء»[٤٢١].

ويظهر أن الملك عبد الله أوعز لبعض الفلسطينيين الموالين له، وفي مقدمتهم محمد علي الجعبري، رئيس المؤتمر العربي الفلسطيني، بالاجتماع وإصدار بيان لإرساله، كبرقية إلى الدول العربية، وقد وصلت برقية إلى مجلس النواب اللبناني، في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، وهي تشير إلى أن مؤتمر أريحا كان واجباً قومياً وضرورة وطنية قضت بها الحالة السيئة والظروف التعسة التي يعانيها عرب فلسطين منذ بضعة أشهر، داخل بلادهم وخارجها، «فكان لا بد لعرب فلسطين أن يجزموا أمرهم ويبادروا إلى معالجة مشكلتهم بأنفسهم، قبل أن ينتهي الأمر بتدمير كيانهم وضياع أوطانهم...». واعتبر الجعبري، صاحب البرقية، أن مقررات مؤتمر أريحا، التي قررت مبايعة الملك عبد الله ملكاً دستورياً شرعياً على الأردن وفلسطين، مقررات شرعية وطنية وهي «تعبر أصدق تعبير عن رأي الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتحديد مستقبلهم وكيفية معالجة مشكلتهم، وهذه كلها قضايا يعود أمر البت بها إلى رأي الفلسطينيين وحدهم...». وانتقد الجعبري مواقف صحف القاهرة ودمشق والأوساط السياسية المصرية، لأنها رأت أنه ليس من المناسب إعلان تلك المقررات، بينما حاولت الحكومة المصرية قبل أشهر «إقامة حكومة هزيلة في غزة قبل أن تتم الجيوش العربية تحرير فلسطين...»[٤٢٢].

وبعد تلاوة هذه البرقية ـ البيان في المجلس النيابي اللبناني طلب النائب عادل عسيران من الحكومة اللبنانية أن تحدد رأيها بالنسبة لمقررات المؤتمر الفلسطيني في أريحا، سيما وأن الوضع في فلسطين أصبح شاذاً، كما أن هناك قطعة كبيرة من لبنان أصبحت تحت السيطرة الصهيونية. أما النائب خليل أبوجودة فقد انتقد الجعبري ومن معه، كما انتقد الملك عبد الله عندما أشار إلى أن تلك البرقية هي مرسلة من الذين ائتمروا، أو تآمروا، في أريحا، وأن المجتمعين لا يمثلون الرأي العام العربي الفلسطيني كما يدعي البيان، ولا يمكن أن يشكلوا سوى جزء صغير هزيل من أهالي فلسطين. وأضاف النائب أبوجودة ان البرقية تقول: ان المجتمعين فعلوا ذلك واتخذوا المقررات بسبب الهزائم التي منيت بها الجيوش العربية في الشمال والجنوب من فلسطين. واستغرب كيف يقول الفلسطينيون ان الجيوش التي تضحي من أجل فلسطين هي جيوش منهزمة «والواقع أنها لم تهزم ولكن المؤتمرين والذين دفعوهم إلى الاجتماع هم الذين تقاعسوا عن نصرة هذه الجيوش وسببوا هذه النكبة الكبرى على فلسطين». وأكد أن الجامعة العربية أقرت أن الكلمة تعود لعموم عرب فلسطين ولم تقل انها لفريق منهم، وأن المجتمعين في أريحا لا يشكلون إلا جزءاً ضئيلاً من الفلسطينيين. وطلب أخيراً سماع رأي الحكومة في هذا الموضوع فرد رئيس الوزراء بالوكالة

بأنه لا يمكن للبنان أن ينفرد باتخاذ رأي معين، وأن الجامعة العربية ستعقد اجتماعاً لبحث الموضوع، غير أن هذا الرد لم يقنع النائب أبوجودة.

أما النائب بهيج تقي الدين فكان رأيه عدم اسراع لبنان في تحديد موقفه «فقد علمنا الماضي القريب أنه ليس من مصلحتنا، في لبنان، أن نكون في الطليعة، لقد طلب منا أن نساهم في الدفاع عن قضية فلسطين فساهمنا إلى الدرجة القصوى وإلى أكثر مما طلب منا. طلب منا أن ندافع عن فلسطين فضحينا وهدرنا الدماء ثم عصرنا ميزانيتنا عصراً وقطعنا القوت عن أفواهنا لنعين به إخواننا الفلسطينيين. أجل ساهمنا مساهمة مشرفة ومع هذا نسمع أصواتاً تتصاعد من مصر وسوريا والعراق وفلسطين، تقول ان لبنان كان في المؤخرة وكان مقصراً... لقد كذبوا». وأضاف النائب بهيج تقي الدين ان الحكومة أخطأت يوم تسرعت باعترافها بحكومة غزة، وأنها جرت على لبنان الويلات، وأن هذا الحادث «يجب أن يعلمنا كيف نتريث قليلاً لأننا نحن لبنانيون قبل أن نكون أعضاء في الجامعة العربية. لقد دخلنا هذه الحرب متحررين من كل غاية إلا واحدة وهي إخلاصنا لأعضاء الجامعة الذين لم يخلصوا لنا، ومتى تعارضت مصلحتنا وأغراض الجامعة يقضي علينا الواجب الوطني أن نحافظ على مصلحتنا ولو اقتضى الأمر عدم اشتراكنا في أبحاث اللجنة السياسية في القاهرة...»(٤٢٣).

وبعد النائب تقي الدين، تحدث النائب أديب الفرزلي فأكد أن المصلحة اللبنانية يجب أن تكون فوق كل مصلحة، وأنه لا يسع المجلس النيابي اللبناني أن يجزم فيما إذا كان المؤتمرون في أريحا يمثلون الأكثرية الفلسطينية أم الأقلية، وأنه من الواجب ترك الأمر للحكومة حتى تعرف من هم الذين يمثلون الأكثرية. واعتبر أن القصد من تلاوة برقية محمد علي الجعبري إنما هو «جس نبض تفكيرنا السياسي بهذه الناحية». واتهم أعضاء الجامعة العربية بأنه نتيجة لسياساتهم الخاطئة وعنعناتهم، أضاعوا القضية الفلسطينية، وأن مؤتمر أريحا هو وليد الغايات كما كانت فكرة حكومة غزة وليدة الغايات أيضاً. ثم أضاف: «نرجو من حكومتنا أن تسرع بالاهتمام بقضيتنا كلبنانيين. اننا لم نسمع صوتاً مصرياً ولا صوتاً آخر يطالب، بشكل مُلح في الاجتماعات الرسمية، بتحرير الأراضي اللبنانية التي احتلها اليهود كالأصوات التي سمعناها تطالب بالنقب، واننا نتقبل كل هذه التضحيات، ولكننا لم نسمع ولا صوتاً صغيراً يرتفع في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولا في مجلس الأمن، للمطالبة بذلك القسم الصغير الذي احتله الصهيونيون من لبنان. لننقذ هذه القطعة الغالية على قلوبنا أولاً...»(٤٢٤) ثم طلب من الحكومة اللبنانية أن تحدد موقفها من الأراضي اللبنانية المحتلة، «انه لمؤسف كثيراً أن نرى حكومة جالسة في الحكم تهتم بأمور الغير، وهي في نوم عميق عن هذه الأمور الداخلية...»

أما النائب خليل أبوجودة فقد انتقد النائب بهيج تقي الدين وسأله: من أنكر علينا تضحياتنا من أجل فلسطين يا حضرة الزميل؟ وما دمنا قد ضحينا بالغالي والنفيس، أما كان أولى بالمؤتمرين في أريحا أن يعرفوا تلك التضحيات وأن يستأنسوا برأينا عندما يتكلمون عن القضية الفلسطينية؟! واعترف بأن لبنان ضحى وقام بواجبه، في سبيل القضية الفلسطينية، وأن الحكومة اللبنانية تنفق كل يوم على ١٥ ألف لاجيء، وهي تشكر على ذلك، لأن عملها قومي وانساني: «ولكن الذين يضحون هذه التضحية لا يجوز أن يهمل رأيهم عند الاجتماع لحل القضية الفلسطينية...»(٤٢٥). هذا وقد تحدث كل من النائب عادل عسيران والنائب ابراهيم عازار، عن موقف الحكومة من الاعتداءات الاسرائيلية على الأراضي الجنوبية، ولكن لم يبت بالموضوع بسبب غياب رياض الصلح في باريس.

وفي ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ولما عقد المجلس النيابي جلسته العادية، ألقى النائب بهيج تقي الدين بياناً رد فيه على بعض الصحف اللبنانية التي انتقدته تبعاً لموقفه من القضية الفلسطينية، في جلسة ١٤ كانون الأول (ديسمبر)، فراح يؤكد آراءه السابقة، ورأى أن مسألة فلسطين كشفت بعض الأمور التي ما كان لبنان ليريد أن يكشفها، غير انه لا يمكن التعامي عنها. ثم تساءل: «هل نكون، نحن اللبنانيين، المسؤولين عن الخلاف بين مفتي فلسطين الأكبر وصاحب الجلالة الهاشمية، ملك شرق الأردن؟ أم هل اللبنانيون هم الذين أقاموا حكومة غزة، ثم أثاروا في وجهها مؤتمر أريحا؟ فإذا كنا نطالب بشيء فهو أن نبقى بمعزل عن هذه الخلافات كلها، وهذا ما رميت إليه في كلمتي الماضية». وأكد أن ما طلبه في الجلسة الماضية إنما هو أن لا يزج لبنان في الخلافات القائمة بين الفلسطينيين والعرب، بسبب مؤتمر أريحا، قال: «كلما نادى أحد منا باتخاذ هذا الموقف رموه بالمروق من الوطنية ومن العروبة؟...». ثم راح يؤكد لبنانيته ويتباهى بها قائلاً: «وأنا أخيراً، لم أطالب بانسحاب لبنان من الجامعة العربية لكني أخشى أن يأتي يوم نرى فيه الوطنية، كل الوطنية، أن ننسحب من الجامعة إذا استمرت هذه الانقسامات وبقيت الشهوات الشخصية مسيطرة...»(٤٢٦).

وقد لوحظ بالفعل، أن لبنان بدأ يغير من اتجاهاته نحو القضية الفلسطينية، من ذلك أن رياض الصلح، الذي كان يطالب باستمرار بمقاتلة الاسرائيليين، بات يصرح، بعد عودته من باريس والقاهرة، بتصريحات لم يعهدها الناس منه من قبل كقوله: «ليس القتال بالسلاح الوحيد الذي يعتمد عليه العرب لإنقاذ فلسطين، فلدى العرب وسائل أخرى لبلوغ هذه الغاية»(٤٢٧). وقد عزي هذا التغيير إلى أن الدول العربية بدأت عقد تحالفات مع دول الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، وإلى قيام جبهتين في غرب المتوسط وشرق المتوسط «يكون الغرض من قيام الجبهتين إنشاء حاجز دفاعي في طريق روسيا السوفياتية»(٤٢٨)

بالاضافة إلى أن الاجتماعات التي عقدها بشارة الخوري ورياض الصلح مع الجنرال «رايلي»، مراقب الأمم المتحدة، في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر)، والأوضاع العربية عامة، كان لها أثر في تغيير بعض المعالم السياسية والعسكرية على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية. وبدون شك، فإن نتائج حرب ١٩٤٨ أثقلت لبنان بالعديد من النتائج السلبية(٤٢٩). كما أن اتصالات الصلح بالياهو ساسون في باريس والحديث عن الهدنة الدائمة، كلها عوامل أدت إلى تغيير في السياسة اللبنانية.

---

(١) النهار، ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، العدد ٣٢٧١.

(٢) من مذكرة محمد جميل بيهم (بيروت) إلى رئيس الوزراء سامي الصلح في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. من ملف **اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية**. مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٣) من **محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني**، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، ص ٢٨٩.

(٤) أنظر: *New York Times*, 12 Jan. 1946

(٥) **مذكرات سامي الصلح** ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، جـ ٢، ص ١٦٨ و ١٦٩.

(٦) النهار، ٢ ـ ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦، العدد ٣٢٩٤.

(٧) من **محضر الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني**، ٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦، ص ٣٦٦ و ٣٦٧.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(١٠) النهار، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٦، العدد ٣٣١١.

(١١) Shone to A. Cunningham, 26 Feb. 1946, No. E 2138, in *F. O.* 371/52494/88

(١٣) Shon to the Ministry of F. A. Beirut, 30 March 1946, No. E 3220, in *F. o.* 371/52494/88.

(١٤) من قرار مجلس الوزراء اللبناني في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ بتعيين سامي الخوري ومحمد جميل بيهم مندوبين أمام لجنة التحقيق الانكلو ـ أميركية. من **وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية**.

(١٥) محمد جميل بيهم، **واشنطن تعبد الطرق لموسكو**، ص ٢٩ و ٣٠.

(١٦) من مذكرة الوفد اللبناني المقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلو ـ أميركية في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ في القاهرة. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: **رسائل ووثائق** ١٩٠٢ ـ ١٩٦٥، الملف ٧، نص المذكرة كاملاً، ص ١ ـ ١٤.

(١٧) أنظر: محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة**، ج ٢، ص ١٢٨ و ١٢٩؛ أنظر أيضاً: *Arab World*, 2 March 1946, *New York Times*, 1 May 1946

(١٨) محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة**، ج ٢، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(١٩) S. H. Longrigg; *Syria and Lebanon under French Mandate*, p. 352.

(٢٠) من مذكرة البطريرك الكسندروس المقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلو ـ أميركية في آذار (مارس) ١٩٤٦، نقلاً عن: **النهار**، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٦، العدد ٣٣٢١.

(٢١) من شهادة المطران الماروني يوحنا الحاج ـ رئيس أساقفة دمشق ـ أمام لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية في آذار (مارس) ١٩٤٦. نقلاً

عن: **النهار**، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٦، العدد ٣٣٢٣.

(٢٢) عمر فروخ، **دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن**، ص ٥٠.

(٢٣) مصطفى خالدي، **حاضر لبنان المسلم**، ص ٢٣.

(٢٤) النهار، ٢٦ آذار (مارس) ١٩٤٦، العدد ٣٣٢٥.

(٢٥) عمر فروخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١ و ٥٢. نقلاً عن: *Palestine Post*, 26 March 1946, No. 5056

(٢٦) **النهار**، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٦.

(٢٧) اللواء، ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٦، العدد ١٥٠٤.

(٢٨) عمر فروخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧؛ أنظر أيضاً: **صوت الشعب**، ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(٢٩) S.H.Longrigg; *op.cit.*, p. 352.

(٣٠) **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، ق ٢٨/د ٣/ج ٣/٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(٣١) The war office to F.O. 2 April 1946, No. E 2975, in *F.O.* 371/52494/88.

(٣٢) عمر فروخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣، نقلاً عن: **التلغراف**، ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦.

(٣٣) النهار، ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٦، العدد ٣٣٣٥.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) أنظر: **النهار**، ٢٣ ـ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، العدد ٣٣٨٧؛ أنظر أيضاً: *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. III, p. 616.

(٣٦) أنظر: الديار، ٩ ـ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، الأعداد ١٢١٠ ـ ١٢١٤.

(٣٧) *Cahiers de L'O.C.* Vol. VI, p. 228.

(٣٨) انطون بطرس عريضة، «**لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى**»، ص ٤ ـ ٧، ويمكن الاطلاع على نص المذكرة في صحيفة الديار، ٩ ـ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

(٣٩) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع أنظر: عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(٤٠) أنظر: خيرية قاسمية، «عبد القادر الحسيني في ذكراه الخامسة والعشرين»، نقلاً عن: **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، ص ١٠ و ١١.

(٤١) **مذكرات سامي الصلح** ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، ج ٢، ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٤٢) حول هذه الوثيقة أنظر: النهار، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٨.

(٤٣) **النهار**، ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦، العدد ٣٣٣٨.

(٤٤) من رسالة حنا إلياس البيطار (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦. نقلاً عن: **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق** ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٦٤.

(٤٥) من رسالة مفتي فلسطين أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦. نقلاً عن: **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق** ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٨٨.

(٤٦) للمزيد من التفصيلات حول كلمة رئيس الوزراء سامي الصلح. أنظر: **محضر الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني**، ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٨.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٥٨ ـ ٥٦٠.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٥.

(٥٢) **النهار**، ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٦، العدد ٣٣٥٦.

(٥٣) **المصدر نفسه**، أنظر أيضاً: **مذكرات سامي الصلح** ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، ج ٢، ص ١٦٧.

(٥٤) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) إلى رئيس الوزراء سامي الصلح (بيروت) في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦، **ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية**، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٥٥) من رد حزب النجادة (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٦. نقلاً عن: **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧**، الملف ٦، ص ٦٣.

(٥٦) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، ج ٢، ص ٢٤٤، ٢٤٧.

(٥٧) من **محضر الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٦٦٨.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) إميل الغوري، **المعذبون في أرض العرب**، ص ٦٩.

(٦٠) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، ص ٩٣، غير أن إميل الغوري وعارف العارف يذكران مقررات مختلفة عن المقررات التي ذكرها الجبوري، كما أن كلاً من الغوري والعارف ذكر مقررات تختلف عن بعضها البعض؛ أنظر: إميل الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠؛ عارف العارف، **النكبة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢**، ج ١، ص ٣٧؛ أنظر أيضاً: **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، ق ٦٧/ د ٤/ ج ٦/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

(٦١) أنظر: **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، ق ٧٤/ د ٤/ ج ٦/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦. أنظر أيضاً: ق ١٢٩/ د ٥/ ج ١٥/ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

(٦٢) أنظر: *New York Times*, 12 Jun. 1946

(٦٣) من مذكرة الحكومات العربية في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦ إلى الحكومتين الانكليزية والأميركية. أنظر نص المذكرة كاملاً في: **ملف وثائق فلسطين**، ج ١، (٦٣٧ ـ ١٩٤٩) ص ٧٨٧ ـ ٧٨٨، وثيقة رقم ١٩٧.

أنظر أيضاً: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الأولى ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢، وثيقة رقم ٥٠. أنظر أيضاً: **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، ق ٧٧/ د ٤/ ج ٧/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، ق ٧٩/ د ٤/ ج ٧/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

(٦٤) من قرارات مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، نقلاً عن: **ملف وثائق فلسطين**، ج ١، (١٦٣٧ ـ ١٩٤٩) ص ٧٨٩، وثيقة رقم ١٩٨.

(٦٥) **النهار**، ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، العدد ٣٣٩١.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

(٦٧) اميل الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١؛ *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. VIII-VIII, p. 406.

(٦٨) **مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**، ج ٢، ص ١٧٢.

(٦٩) **النهار**، ٧ آب (أغسطس) ١٩٤٦، العدد ٣٤١٠.

(٧٠) *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. VIII- VIII, p. 405.

(٧١) من **محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني**، ٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦، ص ٧٥٧ و ٧٥٨.

(٧٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٥٨ و ٧٥٩.

(٧٣) من **محضر الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني**، ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٦، ص ٧٨١ و ٧٨٢.

(٧٤) من خطاب كميل شمعون رئيس الوفد اللبناني في مؤتمر فلسطين بلندن في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦، نقلاً عن: **ملف وثائق فلسطين**، ج ١، ص ٨١٢ ـ ٨١٧؛ **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الأولى (١٩١٥ ـ ١٩٤٦)، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٧؛

أنظر أيضاً مواقف كميل شمعون خلال المؤتمر في: R. John, S. Hadawi; *The Palestine Diary*, *1945-1948*, Vol. II, pp. 200-202; 214-216.

(٧٥) **النهار**، ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦، العدد ٣٤٥١.

(٧٦) للمزيد من التفصيلات أنظر: **النهار**، ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦، العدد ٣٤٥٥.

(٧٧) J. C. Hurewitz; *Diplomacy in the Near and Middle East, a Documentary Record 1914-1956*, Vol. II, pp. 264-265

أنظر أيضاً: *New York Times*, 7 oct. 1946.

(٧٨) Le Jour, 7 Oct. 1946; 8 Feb. 1947.

(٧٩) *Cahiers de L'orient Contemporain*, *Vol.* VIII-VIII, p. 413.

(٨٠) J. G. S. Beith to J. Higham, 31 Oct. 1946, No. E 10647, in *F. O.* 371/52494.88.

(٨١) *Ibid*, A. P. Arida to E. Bevin, 2 Oct. 1946, No. E 10647.

(٨٢) *Ibid;* I. Mobarak to E. Bevin, 12 Oct. 1946, No. E 10647.

(٨٣) من **محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١٢٠.

(٨٤) T. Marthoson to Geith, 29 Nov. 1946, No. E 11749, in *F. O.* 371/52494/88.

(٨٥) *Ibid;* Furlong to young, 29 Nov. 1946, No. E 10647.

(٨٦) من **محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني**، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ٧٠، ٧١، ٧٢ و ٧٥.

(٨٧) من تقرير مغفل التوقيع عن قضية أراضي قرية قدس مؤرخ في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. نقلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ج I/٣،وثيقة رقم (٢٣).

(٨٨) **النهار**، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، العدد ٣٥١٥. هناك ملاحظة هامشية وهي أن رقم العدد لهذا اليوم طبع خطأ وهو ٣٧٤٨، مع العلم أن العدد الصحيح حسب التسلسل هو ٣٥١٥.

(٨٩) **المصدر نفسه**.

(٩٠) **المصدر نفسه**.

(٩١) **المصدر نفسه**.

(٩٢) **المصدر نفسه**.

(٩٣) British L. in B. to *F. O.* 22 Janu. 1947, No. E 1154, in *F. O.* 371/61710/88.

(٩٤) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى أرنست بيفن (لندن) في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. **ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية**، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٩٥) أنظر حول هذا الموضوع: **النهار**، ١ ـ ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، العدد ٣٥٣٧؛ أنظر أيضاً: مناحيم بيغن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٧، R. John, S. Hadawi; *OP. cit;* Vol. II, pp. 117-123.

(٩٦) *New York Times*, 27 Feb. 1947.

(٩٧) *New York Times*, 1 April 1947.

(٩٨) *Le Jour*, 8 Feb. 1947.

(٩٩) من **محضر الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص ٤٥٤.

(١٠٠) للمزيد من التفصيلات أنظر: **النهار**، ٦ ـ ٧ آذار (مارس) ١٩٤٧، العددان ٣٥٥٤ ـ ٣٥٥٥؛ أنظر أيضاً: بشارة الخوري **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٣، ٢٤ و ٢٥؛ أنظر أيضاً: **محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ٦ آذار (مارس) ١٩٤٧، ص ٤٧٦؛ **محضر الجلسة السادسة عشرة**، ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٥.

(١٠١) فوزي القاوقجي، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، الجزء الثاني، ص ١٢١ و ١٢٢.

(١٠٢) أنطون سعادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(١٠٣) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الوزير البريطاني المفوض في بيروت في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧. **ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية**، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(١٠٤) أنظر: جواب المفوض البريطاني (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٧، مصنفة تحت الرقم: 34/74/47, 21st March 1947 . نقلاً عن: **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١٩ ــ ١٩٦٥** الملف ٢، ص ٧٠.

(١٠٥) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٢٥ و ٢٦.

(١٠٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٧؛ أنظر أيضاً: British Legation in Beirut to *F. O.* 30 April 1947, No. E 4307, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٠٧) *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. IX-X, p. 77.

(١٠٨) من محضر **الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني**، أول نيسان (أبريل) ١٩٤٧، ص ٥٦٦.

(١٠٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٧ و ٥٦٨.

(١١٠) إميل الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

(١١١) نقلاً عن: **النهار**، ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٧، العدد ٣٥٨٥.

(١١٢) **العروبة**، شباط (فبراير) ١٩٤٧، الجزء الثاني، ص ٦ و ٧.

(١١٣) من مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى رئيس الوزراء رياض الصلح (بيروت) في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧. **ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية**.

(١١٤) من منيف الحسيني واسحق درويش (القاهرة) إلى نائب رئيس الهيئة العربية العليا (القدس) في ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٧، **من وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ج ٣/I، وثيقة رقم (٢٦).

(١١٥) *Resolution* No. 104/S. 1/S. 75/5 May 1947.

نقلاً عن: *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947-1974*, p. 3.

(١١٦) *Resolution* No. 105/S. 1/S. 76/7 May 1947, *OP. cit;* p. 3.

(١١٧) أنظر حول مهمة هذه اللجنة: A. Williams; *Britain and France in the Middle East and North Africa*, p. 87.

أنظر أيضاً: *The Middle East and North Africa*, p. 410

(١١٨) *Resolution* No. 106/S. 1/S. 79/ 15 May 1947; *OP. cit*, p. 3.

(١١٩) *Resolution* No. 107/S. 1/S. ?/ 15 May 1947; *OP. cit;* p. 4.

(١٢٠) **النهار**، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٧، العدد ٣٦٠٥.

(١٢١) أنظر: *Le Jour*, 20 Jun. 1947.

(١٢٢) H. Boswall to *F. O.* 12 July 1947, No. E 7657, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٢٣) R. John. S. Hadawi; *The Palestine Diary, 1945-1948*, Vol. II, pp. 155 and 156.

(١٢٤) أنظر النص الحرفي لمذكرة الدول العربية إلى لجنة التحقيق الدولية في: **النهار**، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٧، العدد ٣٦٥٢؛

أنظر أيضاً: *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. XI-XII, pp. 152-158.

(١٢٥) **النهار**، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٧، العدد ٣٦٥٢؛ أنظر أيضاً عن مهمة لجنة التحقيق: *Le Jour*, 21-23 July 1947.

(١٢٦ R. John, S. Hadawi; *OP. cit;* Vol. II, p. 169.

(١٢٧) H. Boswall to *F. O.* 12 July 1947, No. E 7657, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٢٨) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٥٥.

(١٢٩) *Le Jour*, 5 Sept. 1947.

أنظر أيضاً النص الكامل لتقرير لجنة التحقيق في: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية، ص ١١٤ ــ ١١٧، ١١٩ ــ ١٢٢. أنظر

النص أيضاً في: R. John, S. Hadawi; *OP. cit;* Vol. II, pp. 177...

(١٣٠) Ben- Gurion, *Looks Back*, p. 136.

(١٣١) H. Boswall to *F. O.* 12 July 1947, No. E 7657, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٣٢) أنظر: *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. XI-XII, p. 222.

(١٣٣) من مذكرة المطران الماروني أغناطيوس مبارك المقدمة إلى لجنة التحقيق الدولية في جنيف ــ سويسرا في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧، نقلاً عن: **النهار**، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٠؛ *Le Soir*, 29 Sept. 1947

(١٣٤) Labib Zuwiyya Yamak; *Party Politics in the Lebanese Political System*. p. 151. Politics in Lebanon.

(٣٥) بشارة الخوري: **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٥٣.

(١٣٦) **المصدر نفسه**.

(١٣٧) **النهار**، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٠.

(١٣٨) من برقية أمين فرح (فلنت، متيشغان، الولايات المتحدة) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) ؟ ١٩٤٧. نقلاً عن: **محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧**، الملف ٦، ص ٧٠.

(١٣٩) **العروبة**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، الجزء ٨، ص ٢١ و ٢٢.

(١٤٠) L. Zuwiyya Yamak; *OP. cit;* p. 151.

(١٤١) H. Boswall to *F. O.* 30 Sept. 1947, No. E 9986, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٤٢) أنظر: **النهار**، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٠.

(١٤٣) وليد فارس، **التعددية في لبنان**، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

(١٤٤) من **محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٨٤؛ أنظر أيضاً: H. Boswall to F. O.30 Sept. 1947. NO. E 9986, in *F.O.* 371/61710/88.

(١٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(١٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٩ و ٩٠.

(١٤٧) **النهار**، ٩ ــ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٤٧، العدد ٣٦٦٤؛ أنظر أيضاً حول هذا الموضوع: **النهار**، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٤٧، العدد ٣٦٧٠.

(١٤٨) من رسالة مصطفى أبو زيد (يافا) إلى المفتي الحاج أمين الحسيني (القاهرة) في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٤٧؛ **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ج ١/I، وثيقة رقم (١٣).

(١٤٩) مطالعة أمين سر الهيئة العربية العليا إلى المفتي الحاج أمين الحسيني في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ج I /، وثيقة رقم (١٤).

(١٥٠) أنظر النص الكامل للمذكرة في: **النهار**، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٤٧، العدد ٣٦٧٢.

(١٥١) **النهار**، ١٣ ــ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٦٨٨.

(١٥٢) H. M. Sachar, *Europe Leaves the Middle East 1936-1954*, p. 510.

أنظر أيضاً: R. John, S. Hadawi; *op. cit;* Vol. II, p. 190.

(١٥٣) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، ص ٩٦.

(١٥٤) أنظر: نص مذكرة اللجنة السياسية المرسلة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية (١٩٤٧ ــ ١٩٥٠)، ص ١٢٥.

(١٥٥) H. Boswall to F. O. 30 Oct. 947, No. E 11425, in *F. O.* 371/61710/88.

(١٥٦) أنظر: H. M. Sachar; *op. cit;* p. 510

(١٥٧) أنظر نصوص الرسائل المتبادلة في: بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٥٠٤ ــ ٥٠٦.

(١٥٨) *Le* Jour, 4 Oct., 1947.

(١٥٩) هاني الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٦٠) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٥٧.

(١٦١) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٥ و١٦؛ صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١١١؛ محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، ص ١٦٨؛ هاني الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠؛ محمد فايز القصري، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب ـ حرب فلسطين ١٩٤٨، ص ٩٤ و٩٥.

(١٦٢) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٥٧.

(١٦٣) أنظر نص التقرير الأول والثاني في: صائب صالح الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٦؛ ١١٢ و١١٣.

(١٦٤) أنظر: هاني الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ و٢١؛ إميل الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ و٧٦.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٥ و٢٦.

(١٦٦) Keesing's *Contemporary Archives 1946-1948*, Vol. VI, p. 9244

(١٦٧) للمزيد من التفصيلات أنظر: فلسطين في مذكرات القاوقجي، ج ٢، ص ١٣١ ـ ١٣٣.

(١٦٨) من مقابلة شخصية مع الأستاذ يوسف اورالكيري، في بيروت في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٧.

(١٦٩) من محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(١٧٠) المفتي محمد أمين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

(١٧١) إميل الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧، ٧٨ و٧٩.

(١٧٢) من بيان أنطون سعادة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. نقلاً عن: أنطون سعادة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ و٩٦.

(١٧٣) من نداء اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(١٧٤) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٢.

(١٧٥) M. Wurmbrand et C. Roth; *Le Peuple* Juif. *Quatre Mille ans de Surrivance*. p. 431.

(١٧٦) *Resolution* No. 181/S. 11/S. 128/29 Nov. 1947, *OP. cit;* p. 4; *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. XI-XII, pp. 163-180.

أنظر أيضاً: M. Wurmbrand et. Roth; *OP. cit;* pp. 431-432؛ عمر عبد العزيز عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٠.

(١٧٧) الجنرال غلوب، «رجل من الماضي»، نقلاً عن مجلة الوطن العربي، ٨ ـ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣.

(١٧٨) H. Boswall to *F. O.* 3 Dec. 1947, No. E 11441, in *F. O.* 371/61743/88.

(١٧٩) *Le Jour*, 5 Dec. 1947.

(١٨٠) *Le Jour*, 18 Dec. 1947.

(١٨١) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٧٧.

(١٨٢) أنظر: عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥ و ١٤٦.

(١٨٣) من مقابلة شخصية مع الحاج أمين الحسيني أجراها عماد شقور. نقلاً عن: شؤون فلسطينية، آب (أغسطس) ١٩٧٤ العدد ٣٦، ص ١٢. أنظر أيضاً: المؤامرة الكبرى على تقسيم فلسطين وتدويل القدس، ص ١٢.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٨٥) للمزيد من التفصيلات أنظر: د. وليم حداد، «افتتاحيات الصحف العربية وحرب فلسطين ١٩٤٨. نقلاً عن: شؤون فلسطينية، أيار (مايو) ١٩٧٢، العدد ٩، ص ١٢٨ و ١٣٣.

(١٨٦) من بيان أنطون سعادة في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، نقلاً عن: مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(١٨٧) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٢.

(١٨٨) عبد الرحمن بكداش العدو: مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ و ١٩١.

(١٨٩) H. Boswall to *F. O.* 9 Dec. 1947, No. E 11816, in *F. O.* 371/61743/88.

(١٩٠) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٨٠ و ٨١؛ أنظر أيضاً: النهار، ٧ و٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٥٢؛ محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٣٢٦.

(١٩١) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، الجزء الثاني ص ١٩٥ ـ ١٩٧؛ أنظر أيضاً: محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٣٢٣ و٣٢٤.

(١٩٢) من محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٣١٨.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(١٩٤) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٨١؛ النهار، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٥٤؛ Keesing's *Contemporary Archives, 1946-1948*, Vol. VI, p. 9244.

(١٩٥) صالح صائب الجبوري: مصدر سبق ذكره، ص ١١٤ ـ ١١٨، عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول ص ٣٦ و ٥٥؛ محمد فايز القصري: مصدر سبق ذكره، الجزء الأول ص ٩٥ ـ ٩٨. أنظر أيضاً: R. John. S. Hadawi. *The Palestine Diary 1945-1948*, Vol. II, pp. 285-287.

(١٩٦) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٦٢ و ٦٣.

(١٩٧) النهار، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٥٥.

(١٩٨) المصدر نفسه.

(١٩٩) بيار الجميل، «لبنان واقع ومرتجى»، ص ١٣٥ و ١٣٦، نقلاً عن: العمل، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.

(٢٠٠) د. وليم حداد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ و ١٣٠.

(٢٠١) النهار، ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٥٦.

(٢٠٢) من تقرير الجنرال كلايتون السري رقم (٤٥) في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. نقلاً عن: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٦٦؛ أنظر أيضاً: محمد فايز القصري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ و١٤٧.

(٢٠٣) J. B. Glubb: *Soldier with the Arabs* pp 63-66

أنظر أيضاً: أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٣١.

(٢٠٤) النهار، ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٦١.

(٢٠٥) النهار، ١٨ و١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العددان ٣٧٦٢ ـ ٣٧٦٣.

(٢٠٦) النهار، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٦٤.

(٢٠٧) *Le Jour*, 18 Dec. 1947.

(٢٠٨) النهار، ٢٨ و٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٦٩.

(٢٠٩) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٥٦. نقلاً عن مذكرات الركن طه الهاشمي التي نشرت في صحيفة «الحارس» العراقية من ١٢ شباط (فبراير) إلى ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٥٣، الأعداد ١٢ ـ ٢٣.

(٢١٠) أنظر: خيرية قاسمية: «عبد القادر الحسيني في ذكراه الخامسة والعشرين»، مصدر سبق ذكره، ص ١١؛ أنظر أيضاً: عن ردود الفعل العربية ضد الصهيونية في: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٧١ و٧٢؛ إميل الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٦١؛ العميد فايز القصري، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٩٣ و ٩٤.

(٢١١) Keesing's *Contemporary Archives*, *1946-1948*, Vol. VI, pp. 9237.

(٢١٢) عمر عبد العزيز عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٥.

(٢١٣) H. Boswall to F.O. 8 Jan. 1948, No. E 395, in *F. O* 371/68493/88

(٢١٤) النهار، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، العدد ٣٧٨٠.

(٢١٥) *L'Orient*, 13 Jan. 1948

(٢١٦) *Le Jour*, 15 Jan, 1948

(٢١٧) من رسالة الأمير محمد سعيد الجزائري (دمشق) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ١١٠.

(٢١٨) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١١٣ ـ ١١٨.

(٢١٩) أنيس صايغ. لبنان الطائفي، ص ١٦١.

(٢٢٠) *The Middle East. Journal*, Vol.12.. No. 2, p. 168.

(٢٢١) مصطفى الخالدي: مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢٢٢) H. Boswall to F.O. 15 Jan. 1948, No. E 715, in *F. O.* 371/68493/88

أنظر أيضاً: H. Boswall to F.O. 20 Janu. 1948, No. E 884, in *Ibid*.

(٢٢٣) النهار، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، العدد ٣٧٨٤.

(٢٢٤) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٤٢.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٢٦) من تقرير اللجنة العسكرية إلى أمانة جامعة الدول العربية في ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨، رقم ١١٨ ـ ١٢٧؛ نقلاً عن: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٠٢؛ أنظر أيضاً: صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩ و١٢٠.

(٢٢٧) النهار، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٨، العدد ٣٨٠٨.

(٢٢٨) الحياة، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٨، العدد ٥٤٦.

(٢٢٩) H. Boswall to F. O. 20 Feb. 1948; No. E 2480, in *F. O.* 371/68493/88.

(٢٣٠) L. Pyman to H. Boswall, 52 Feb. 1948, No. E 2817, *Ibid*.

(٢٣١) النهار، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٤٨، العدد ٣٨١٤.

(٢٣٢) النهار، ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، العدد ٨٣١٦.

(٢٣٣) النهار، ٣ آذار (مارس) ١٩٤٨، العدد ٣٨٢٤.

(٢٣٤) *Le Jour*, 3 Mars *1948*.

(٢٣٥) النهار، ٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، العدد ٣٨٢٦.

(٢٣٦) النهار، ٤ و٧ آذار (مارس) ١٩٤٨، العددان ٣٨٢٥ و٣٨٢٨.

(٢٣٧) محمد أمين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٢٣٨) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٩٢، ٣٢٨ و٣٢٩.

(٢٣٩) صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٢٤٠) أنظر: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٤٢؛ صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٢٤١) H. Boswall to F. O. 30 March 1948, No. E 5420, in *F. O.* 371/68489/88.

(٢٤٢) من وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت) إلى القنصلية اللبنانية (نيويورك) في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث (V) وثيقة رقم (٣٤).

(٢٤٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم (٣٥).

(٢٤٤) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٩٩ و١٠٠.

(٢٤٥) *New York Times*, 23 March 1948

(٢٤٦) أنظر: الحياة، ٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٥٨٤.

(٢٤٧) النهار، ١١ و١٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العددان ٣٨٥٦ و٣٨٥٨.

أنظر أيضاً: Keesing's *Contemporary Archives, 1946-1948*, Vol. VI, p. 9240.

(٢٤٨) الحياة، ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٥٨٥.

(٢٤٩) الحياة، ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٥٩١.

(٣٥٠) من محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، ص ٨٠٠.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٨٠١ و٨٠٢.

(٢٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٠٤.

(٢٥٣) النهار، ١٨ و٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العددان ٣٨٦٣ و٣٨٦٤.

(٢٥٤) النهار، ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٣٨٦٦.

(٢٥٥) النهار، ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٣٨٦٩.

أنظر أيضاً: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٢٨٢ و٢٨٣؛ صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢٥٦) النهار، ٢٧ و٢٨ نيسان (أبريل) وأول أيار (مايو) ١٩٤٨، الأعداد ٣٨٧٠، ٣٨٧١، ٣٨٧٤.

(٢٥٧) D. Ben—Gurion: *Rebirth and Destiny of Israel* pp. 291-296.

أنظر أيضاً: Keesing's *Contemporary Archives, 1946-1948*, Vol. VI, pp. 9240- 9241.

(٢٥٨) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٠٠؛ أنظر أيضاً: الحياة، ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، العدد ٦٠٠.

(٢٥٩) *Le Jour*, 30 Avril, 1948

(٢٦٠) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ١٠١.

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٢؛ صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠ ـ ١٣٢؛ وحول موقف الملك عبد الله أنظر: محمد أمين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ و ٧٦.

(٢٦٢) Resolution No. 185/502/26 April, 1948; *op. cit;* p. 14

(٢٦٣) D. Ben Garion: *Rebirth and Destiny of Israel*, p. 291

(٢٦٤) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٦١.

(٢٦٥) إميل الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢٦٦) للمزيد من التفصيلات أنظر: فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني ص ١٧٩ و ١٨٠.

(٢٦٧) الحياة، ٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦٠٨.

(٢٦٨) الحياة، ٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦١٠.

(٢٦٩) النهار، ٩ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٠.

(٢٧٠) *Le Jour*, 11 *May*. 1948.

(٢٧١) النهار، ٩ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٠.

(٢٧٢) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٠٢.

(٢٧٣) الحياة، ١١ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦١٤.

(٢٧٤) من محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، ص ٨١٥.

(٢٧٥) المصدر نفسه، ص ٨١٦.

(٢٧٦) كل شيء، ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦٠.

(٢٧٧) مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ص ٢٣.

(٢٧٨) Resolution No. 186/S. 2/S. 135/14 May. 1948, *OP. cit;* p. 14.

(٢٧٩) من رسالة الياهو ايبشتين إلى الرئيس الأميركي ووزير خارجيته في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨. نقلاً عن: **ملف وثائق فلسطين**، ج ١ (٦٣٧ ـ ١٩٤٩)، ص ٩٣٩.

(٢٨٠) أنظر مثلاً، *Le Jour*, 11 *May*. 1948

(٢٨١) أنظر نص الاعلان البريطاني في: *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. XIII, pp. 83-84.

(٢٨٢) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٠٣.

(٢٨٣) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ج ٢، ص ٣٦٣؛ للمزيد من التفصيلات عن حرب ١٩٤٨ أنظر: النهار، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ حتى ١٢ حزيران (يونية) ١٩٤٨، الأعداد ٣٨٨٦ ـ ٣٩٠٩؛ محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ج ٢، ص ١٨١ و١٨٢؛ بشارة الخوري **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٠٥، أنيس صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٧ و٢٣٨؛ ٢٦٥ ـ ٢٦٨؛ هاني الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠ ـ ٤٢؛ ٥٠ ـ ٦٣؛ جوزف مغيزل، **لبنان والقضية العربية**، ص ٣٧؛ S. N. Fisher; p. 585. *OP. cit.*

(٢٨٤) H. Boswall to *F. O.* 15 May 1948, No. E 6302, in *F. O.* 371/68493/88.

(٢٨٥) **الاثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين**، ص ٢٦٠؛ أنظر أيضاً: خليل أبو رجيلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٢٨٦) **النهار**، ١١ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨١.

(٢٨٧) الحياة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦١٨.

(٢٨٨) أنظر نص الأعلان في: *Cahiers de L'orient Contemporain*, Vol. XIII, pp. 84- 86;

أنظر أيضاً: **الحياة**، ١٥ أيار مايو ١٩٤٨، العدد ٦١٨؛ النهار، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٦، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية** (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠)، ص ١٣١ ـ ١٣٤، عمر عبدالعزيز عمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠٨ ـ ٧٤٠.

(٢٨٩) M. Wurmbrand et. Roth; *OP. cit*, p. 437.

(٢٩٠) **مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**، الجزء الثاني، ص ٢٠٠ و ٢٠١.

(٢٩١) *The Middle East and North Africa*, p. 410.

(٢٩٢) Keesing's *OP. cit*. Vol. VI, p. 9273.

أنظر أيضاً: W. B. Fisher; *Lebanon, Physical and Social Geogrraphy: The M. E. and N. A.* p. 493.

(٢٩٣) H. M. Sachar: *Europe Leaves The Middle East*, p. 504.

(٢٩٤) **النهار**، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٦.

(٢٩٥) للمزيد من التفصيلات حول المخيمات الفلسطينية في لبنان أنظر: سمير أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان**، ص ١٥٦ ـ ١٦٣.

(٢٩٦) وليد فارس، **التعددية في لبنان**، ص ٢٥٣.

(٢٩٧) **الحياة**، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦١٩.

(٢٩٨) هاني الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٢٩٩) **النهار**، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٦.

(٣٠٠) **المصدر نفسه**.

(٣٠١) يوميات مناحيم بيغن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٩.

(٣٠٢) الجنرال غلوب، «رجل من الماضي»، نقلاً عن: **الوطن العربي**، باريس، ٨ ـ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣؛ للمزيد من التفصيلات عن حرب أيار (مايو) ١٩٤٨ أنظر:

Keesing's *op. cit*. Vol. VI, pp. 9281- 9282.

(٣٠٣) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٠٤ و١٠٥.

(٣٠٤) من كتاب استقالة كميل شمعون من حكومة رياض الصلح في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨. نقلاً عن د. يوسف مزهر: **تاريخ لبنان العام**، الجزء الثاني، ص ١١٠٨ ـ ١١١١.

(٣٠٥) G. Haddad; *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, Vol. II, p. 401

(٣٠٦) **النهار**، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٩١.

(٣٠٧) H. Boswall to F. O. 20 May. 1948, No. E 6645, in *F. O.* 371/68493/ 88.

(٣٠٨) **النهار**، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٩١.

(٣٠٩) H. Boswall to F. O. 62 May. 1948, No. E 7050, in *F. O.* 371/68493/88.

(٣١٠) **النهار، ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد** ٣٩٠٣.

(٣١١) **الحياة**، ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦٢٩.

(٣١٢) *Zionist Rerriew*, 82 May, 1948.

(٣١٣) يوميات مناحم بيغن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٣١٤) *Le Jour*, 82 May, 1948.

(٣١٥) فوزي القاوقجي، **مصدر سبق ذكره**، ج ٢، ص ٢٠٤ و٢٠٥.

(٣١٦) **الحياة**، ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٦٣٢.

(٣١٧) **من محضر الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٨، ص ٨٥٦ و٨٥٧.

(٣١٨) أنظر خريطة الهجوم الأول للجيوش العربية في حرب فلسطين وحملة الجيش اللبناني باتجاه المالكية في:

H. M. Sachar: *op. cit*; p. 338.

(٣١٩) أنظر: فوزي القاوقجي، **مصدر سبق ذكره**، ج ٢، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩؛ عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ج ٤، ص ٨٣٥ ـ ٨٣٨؛ هاني الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦، ١٠٣ و١٠٤؛ العميد محمد فايز القصري، **مصدر سبق ذكره**، ج ١، ص ١٨٤.

(٣٢٠) العميد محمد فايز القصري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول، ص ١٥٧؛ عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٣٦٣ و٣٦٤؛ محمد فيصل عبد المنعم، **أسرار ١٩٤٨**، ص ٢٠٧.

(٣٢١) *Le Jour*, 11 Jun., 1948.

(٣٢٢) فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص ٦٠٨؛ أنظر أيضاً: د. وليم حداد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢.

(٣٢٣) **الحياة**، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٦٣٨؛ **النهار**، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٣٩٠٥.

(٣٢٤) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٣٦٤؛ الجزء ٤، ص ٨٨١ و٨٨٢.

(٣٢٥) أنظر: فوزي القاوقجي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢١٣ و٢١٤.

(٣٢٦) **النهار**، ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٣٩٠٩.

(٣٢٧) حول الأطماع الصهيونية التوسعية أنظر: *Le Jour*, 12 Jun. 1948.

(٣٢٨) سامي الصلح، **احتكم إلى التاريخ**، ص ٨٨.

(٣٢٩) *L'orient*, 11 Jun. 1948.

(٣٣٠) D. Kelly to F.O. 12 Jun. 1948, No. E 7959, in *F. O.* 371/68493/88

(٣٣١) أنظر: النهار، ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٣٩١٣؛ بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٠٦؛ عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ٥٤٧.

(٣٣٢) محمد فيصل عبد المنعم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٧.

(٣٣٣) **النهار**، ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٣٩١٣.

(٣٣٤) النهار، ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٣٩١٦.

(٣٣٥) أنظر فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٣٣٦) انظر: *Le Jour*, 5 et 7 Jul. 1948

(٣٣٧) أنظر: النهار، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٣٩٣٣، الطبعة الثانية.

(٣٣٨) الحياة، ١٤ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٦٨.

(٣٣٩) النهار، ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٣٩٣٤، الطبعة الثانية.

(٣٤٠) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٠٦.

(٣٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٤٢) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧ و٢٢٨.

(٣٤٣) أنظر محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، الجزء الثاني ص ١٣٠ ـ ١٣٤؛ عارف العارف: مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥١.

(٣٤٤) الحياة، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٧٢.

(٣٤٥) الحياة، ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٧٥.

(٣٤٦) أنظر: الحياة، ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، العدد ٦٥٥؛ *Le Jour*, 10-11 July. 1948; *L'orient*, 11 Jun 1948.

(٣٤٧) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٣٤٨) الحياة، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٧٦.

(٣٤٩) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٠٩.

(٣٥٠) **مذكرات خالد العظم**، الجزء الأول، ص ٣٤٩ و٣٥٠.

(٣٥١) الحياة، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٧٦.

(٣٥٢) F. O. To Washington. 20 July. 1948. No. E 9660. in *F. O.* 371/68493/88.

(٣٥٣) أنظر نص مقابلة الخوري ـ برنادوت في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ في: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، قسم الملاحق، ص ٥١٦ ـ ٥١٩؛ أنظر أيضاً: عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٦٦٩ و ٦٧٠.

(٣٥٤) الحياة، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٤٨، العدد ٦٧٩.

(٣٥٥) تقرير عن حالة اللاجئين في لبنان مقدم من عاطف نور الله (بيروت) إلى رئيس الوزراء رياض الصلح وإلى الهيئة العربية العليا لفلسطين. وظهرت عليه كلمة «مراقب» موقعة من كمال حداد مدير مكتب الهيئة العربية في بيروت في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨. **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ز (VI)، وثيقة رقم (٦٥).

(٣٥٦) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٣٠ و١٣١.

(٣٥٧) من **محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني**، ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ص ٨٧٣ ـ ٨٧٩؛ أنظر أيضاً: النهار، ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٨، العدد ٣٩٥٣؛ أنظر أيضاً: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٣٠ و١٣١.

(٣٥٨) مصدر سبق ذكره، ص ٨٧٩ و٨٨٠؛ أنظر أيضاً: النهار، العدد ٣٩٥٣؛ بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٣٠ و١٣١.

(٣٥٩) ، **المارونية السياسية**، ص ٤٥.

(٣٦٠) المصدر نفسه، ص ٨٨١ و٨٨٢.

(٣٦١) المصدر نفسه، ص ٨٨٤ ـ ٨٨٦.

(٣٦٢) المصدر نفسه، ص ٨٨٧.

(٣٦٣) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٣٦٤) أنظر نص رسالة رياض الصلح إلى مزاحم الباجة جي في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٨ في: الحياة، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ١٦٠٥، أنظر أيضاً: محمد فايز القصري، مصدر سبق

ذكره، الجزء الأول، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٩؛ محمد فيصل المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠ ـ ١٨٩؛ عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ٥٥٠ و٥٥١.

(٣٦٥) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٥٦٧.

(٣٦٦) Marroitt to F.O. 25 Aug. 1948, No. E 11237, in *F. O.* 371/68494/88

(٣٦٧) النهار، ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨، العدد ٣٩٧٠.

(٣٦٨) النهار، ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٤٨، العدد ٣٩٧١.

(٣٦٩) النهار، ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، العدد ٣٩٧٩.

(٣٧٠) أنظر: *Le Jour*, 4 Sept. 1948; *L'orient*, 21 Sept., 1948.

(٣٧١) أنظر: فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧.

(٣٧٢) *Arab World*, 17 Sept. 1948

(٣٧٣) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٤٣.
أنظر أيضاً: *Le Jour*, 18 Sept. 1948; *L'Orient*, 18 Sept. 1948.

(٣٧٤) أنظر: Evans to F.O. 30 Sept. 1948, No. E 13454, in *F.O.* 371/68489/88.

(٣٧٥) Evans to F.O. 23 Sept. 1948, No. E 12904, *Ibid.*

(٣٧٦) النهار، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، العدد ٣٩٩١.

(٣٧٧) عارف العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، هامش ص ٧٥٠.

(٣٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٥١ و٧٥٢؛ نقلاً عن: كل شيء، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩.

(٣٧٩) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. XVII-XIX, p. 155.

(٣٨٠) J.B. Glubb; *op.cit.*, p. 162.

(٣٨١) Keesing's *op.cit.*, Vol. VII, p. 9652.

(٣٨٢) أنظر: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٤٧ و١٤٨.

(٣٨٣) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٣٨٤) *Le Jour*, 22 Oct. 1948.

(٣٨٥) النهار، ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٠٤، الطبعة الثانية.

(٣٨٦) من برقية رياض الصلح (باريس) إلى الملك عبد الله (عمان) في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨. **وثائق الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين**. ملف I وثيقة رقم (١٣)، وملف VIII بدون رقم.

(٣٨٧) من برقية الملك عبد الله (عمان) إلى الرئيس رياض الصلح (باريس) في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨. نقلاً عن: **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، ص ٢٤٣ و ٢٤٤.

(٣٨٨) أنظر: النهار، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٩٦.

(٣٨٩) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. XVI, p. 240.

(٤٠٠) النهار، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٠٨.

(٤٠١) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٦٠.

(٤٠٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٨.

(٤٠٣) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٥٨ و ١٥٩؛ أنظر أيضاً: صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.

(٤٠٤) فوزي القاوقجي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

(٤٠٥) من برقية بشارة الخوري (بيروت) إلى رياض الصلح (باريس) في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨. نقلاً عن: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء ٣، ص ١٦١.

(٤٠٦) للمزيد من التفصيلات أنظر: المصدر نفسه، ص ١٦٣ و ١٦٤.

(٤٠٧) النهار، ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٣٦.

(٤٠٨) Evans to F.O. 11 Nov. 1948. No. E 14830, in *F.O.* 371/68494/88.

للمزيد من التفصيلات حول تطورات موقف لبنان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ أنظر أيضاً:

H.Boswall to F.O. 30 Nov. 1948. No. E 16176, in *F.O.* 371/68489/88.

(٤٠٩) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٧٣؛ أنظر أيضاً عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية: محمد نمر الخطيب، **أحداث النكبة أو نكبة فلسطين**، ص ١٨٩ و ١٩٠.

(٤١٠) Resolution No. 212 S. 3/S. 163/19 Nov. 1948. *op.cit.*, p. 17

(٤١١) للمزيد من التفصيلات الوافية أنظر: فوزي القاوقجي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٧٧ ــ ٢٨٢.

(٤١٢) النهار، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٤٩.

(٤١٣) محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها**، الجزء الثاني، ص ١٨٧ و ١٨٨.

(٤١٤) Resolution No. 194/S. 3/S. 186/11 Dec. 1948. *op.vit.*, p. 15.

أنظر أيضاً: فوزي أبو دياب، **لبنان والأمم المتحدة**، ص ١٠٣ و ١٠٤.

(٤١٥) **الآثار الكاملة للملك عبد الله**، ص ٢٤٤.

(٤١٦) مصطفى خالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٤١٧) **من مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.**

(٤١٨) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٧٩.

(٤١٩) النهار، ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٥٦.

(٤٢٠) عوني عبد الهادي: أوراق خاصة **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤، ١٦٥ و ١٦٦.

(٤٢١) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء ٣، ص ١٧٧ و ١٧٨.

(٤٢٢) نقلاً عن: **محضر الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني**، ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ص ١١٩٢ و ١١٩٣.

(٤٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٩٤.

(٤٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٩٥.

(٤٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٩٦.

(٤٢٦) **من محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني**، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ص ١٢١٠ و ١٢١١.

(٤٢٧) النهار، ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، العدد ٤٠٧٣.

(٤٢٨) **المصدر نفسه**.

الفصل الرابع

أثر حرب فلسطين ودور العوامل المحلية والعربية والاسرائيلية والدولية في تطور موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢

١ ـ المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية وتكريس الوجود الاسرائيلي عربياً ودولياً عام ١٩٤٩

ابتدأ عام ١٩٤٩ في ظل العديد من التغييرات السياسية والعسكرية والديموغرافية في فلسطين والمنطقة العربية، ولم تكن هذه التغييرات في مصلحة الدول العربية، بل كانت في مصلحة القوى الصهيونية، ورغم مسؤولية بريطانيا عن نكبة فلسطين، فقد استمر العرب في الاتجاه نحوها سياسياً وعسكرياً، وفي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ أرسل الوزير البريطاني المفوض في بيروت بسوول (H. Boswall) إلى وزارة الخارجية في لندن تقريراً اتخذ طابع «الأهمية والسرية» استفهم فيه عما إذا كانت هناك إمكانية لإمداد الجيش اللبناني بالأسلحة البريطانية، وأشار فيه إلى أنه من الممكن أن لا تحصل مشكلة بسبب هذا الموضوع لأنه ليس لبريطانيا معاهدة مع لبنان بخصوص تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة «وأخشى أن لا تكون هناك طريقة لتغيير الوضع، وعلاوة على ذلك فإن الجيش اللبناني ليس عنده الكفاءة، على أي مستوى، للقيام بعمليات جدية».

أما في ما يختص بالموقف العربي والاسرائيلي فقد أشار بوسول (Boswall) في تقريره إلى أن حالة الجامعة العربية هي بالطبع مختلفة تماماً، «ولكني أشاطر السير جون تروتبكس (John Troutbeck's) شكوكه حول إمدادات الأسلحة التي هي أساسية والتي قد تكون على المدى الطويل كافية. أما وضع اليهود الحالي المتعجرف فيبدو أن لا شيء يوقفهم إلا تدخل بريطانيا لإجبارهم على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، ولمساعدة القوات الأردنية والعراقية إذا هوجمت في المناطق التابعة للعرب»[١].

وفي ظل هذه الظروف المحلية والعربية والدولية وبينما كانت المفاوضات الأردنية ـ الاسرائيلية جارية، كانت القوات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الحدود

اللبنانية، لا سيما في بلدتي برعشيت وعيترون. وبسبب هذه الاعتداءات وضعت وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة احتجاج سلمتها إلى مندوب الوسيط الدولي في بيروت، غير أن نطاق الاعتداءات الاسرائيلية اتسع، فقد بدأت القوات الاسرائيلية بسلب مواشي اللبنانيين وخطفت بعضهم، وكان بين الأشخاص المخطوفين عبد الله منصور وولداه الذين كانوا يحرثون أراضيهم في خراج بلدة بليدا، وقد هددهم الاسرائيليون وأبلغوهم: ان حراثة الأرض في تلك المناطق ممنوعة، وهددوهم بالقتل في حالة مخالفة الأوامر[٢].

والحقيقة أن القوات الاسرائيلية كانت تريد اقتطاع بعض الأراضي اللبنانية الجنوبية وتهجير اللبنانيين من قراهم وأراضيهم، كي تتسع المناطق الشمالية لفلسطين، اعتماداً على المشروعات الاسرائيلية القديمة. بينما كان لبنان يئن من وطأة اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما الفقراء منهم. وقد صرح وزير المال، حسين العويني، قبل عودته من القاهرة إلى بيروت لصحيفة «المصري»، بأن ميزانية لبنان تبلغ ٦٨ مليون ليرة ينفق منها على اللاجئين، الذين يبلغ عددهم ١٣٠ ألف لاجيء، نحو مليون ليرة في الشهر، «وهذه نسبة غير قليلة من الميزانية اللبنانية كلها، ومع ذلك فإن لبنان يشعر بشعور الأخوة نحو هؤلاء المنكوبين الذين شردوا من ديارهم، ويرجو أن تهيىء له الظروف وسائل تكفي لتحسين أحوالهم»[٣]. مع العلم أن الفلسطينيين كانوا لا يريدون هذه المساعدات بقدر ما كانوا يريدون إعادة تسليحهم وتجنيدهم، لاستعادة أراضيهم. ففي هذه الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ عقد اجتماع في بيروت عرف باسم: «الاجتماع العربي الفلسطيني»، طالب فيه المجتمعون بأن يعنى العرب بمشكلة فلسطين، لأن مشكلة اللاجئين ليست «قضية غذاء وكساء ومأوى بقدر ما هي قضية شرف وكرامة ومستقبل شعب وأجيال». ثم ندد البيان بالمواقف العربية المسؤولة عن هزيمة فلسطين، وعن المذابح التي جرت بحق الفلسطينيين في عدة مناطق فلسطينية. ورأى المجتمعون أن حل مشكلة الفلسطينيين لا يتأتى بتقديم الغذاء والكساء لهم، وإنما يكون بتحرير مناطقهم من العدو، وأن على الجامعة العربية والدول العربية «أن تبادر فوراً إلى تزويدهم بالسلاح، والعتاد والمال، ليقاتلوا في سبيل بلادهم وفي سبيل العودة إلى ديارهم...»[٤].

وكانت أكثر البلدان العربية لا تزال تسير، في هذه الفترة، في فلك السياسة البريطانية، وكان لبنان من بين هذه البلدان، إذ أنه كان مرتبطاً ببريطانيا، رغم أنها لم تقدم للبنان وللحكومات العربية سوى الدعم السياسي المحلي، لإبقاء هذه الحكومات في الحكم، وللحفاظ على وجودها. ولهذا كان رئيس الوزراء اللبناني، رياض الصلح، على اتصال ومشاورات دائمة مع الوزير البريطاني المفوض في بيروت، وقد أكد بوسول (Boswall) في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ في برقيته إلى وزارة خارجيته أن الصلح اتصل به صباحاً وبقي معه ما يزيد على الساعة، وأن معظم الحديث كان عن فلسطين. وأن الصلح كان،

كرئيس الجمهورية، متأثراً جداً، في الوقت الحاضر، من تفكك الحكومات العربية، وعبّر عن أمله المستعجل بأن حكومة جلالته تبذل أقصى جهدها من أجل السياسة العربية، التي هي في حالتها الراهنة ليست أقل أهمية بالنسبة لبريطانيا مما هي بالنسبة للعرب أنفسهم، وأضاف ان تدخل حكومة صاحب الجلالة بالنسبة للاعتداءات الاسرائيلية على الحدود المصرية، وإرسال فرق إلى شرق الأردن، كان له أثر عام وتقدير عميق. وذكر الوزير البريطاني ما ملخصه أن رئيس الوزراء اللبناني ينصح بالتدخل البريطاني، وبأن ترسل بريطانيا ممثلاً لها، بحيث تكون عنده قوة إقناع، لتوحيد العرب، نظراً للأخطار المحدقة بهم حالياً[٥].

والجدير بالذكر أن رياض الصلح ذكر أيضاً بعض الأمور الخطيرة للوزير البريطاني، ومنها قوله: إن الفرنسيين يشعرون أنه من المحتمل استخدام وجودهم، وذلك بالمشاركة مع الموارنة، بهدف عودتهم إلى منطقة الشرق الأوسط. كما تخوف رئيس الوزراء اللبناني من تدخل أميركي في المنطقة، «لذا فعلى حكومة صاحب الجلالة أن تأخذ المبادرة للقيام بتسوية لأن جميع الدول العربية، وحتى سوريا نفسها، في حالة يائسة وبحاجة إلى نصيحة في الوضع الحاضر حتى يتبعوها. وأضاف بوسول (Boswall) ان رياض الصلح أبدى لومه مرة ثانية، بسبب النقص الكامل في التعاون في السياسة العربية، وانه في وضع متأثر جداً في هذه اللحظة، لأن عليه ضغطاً قوياً من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، لأن للأخير اتصالات مع اليهود، ويدل على ذلك الاتصال الذي حصل يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨[٦].

والحقيقة أن هذه العوامل التي أشار إليها رئيس الوزراء سواء على الصعيد اللبناني أو العربي أو الدولي، كما أن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية، كانت من جملة العوامل الضاغطة على لبنان للسير وفق مخطط الهدنة الدائمة مع الكيان الصهيوني، لا سيما أيضاً وأن مباحثات سابقة جرت في باريس بين رياض الصلح وإلياهو ساسون. وعلم في تلك الفترة أن إلياهو ساسون، المختص بالشؤون العربية، والكولونيل يادين، رئيس أركان الحرب اليهودي، تباحثا مع حكومة اسرائيل بشأن المفاوضات مع الدول العربية، وقد وافقت الحكومة الاسرائيلية على إيفاد مندوبين إلى رودس لإجراء مفاوضات مع لبنان. وقد أعلن في لندن، أن لبنان قبل الاشتراك في المفاوضات، كما وإن اسرائيل أرسلت مفاوضين للتفاوض مع لبنان، في قضية الأراضي اللبنانية التي يحتلها اليهود[٧].

وبالرغم من أن لبنان كان يفاوض اسرائيل غير أن المسؤولين اللبنانيين رفضوا الإفصاح عن ذلك، مع أن صورة فوتوغرافية نشرت[٨]، أكدت صحة خبر المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية، وأكدت اجتماع الضباط اللبنانيين والاسرائيليين في سيارة «جيب» اسرائيلية عليها شعار الهاغانا.

ونتيجة لنشر هذه الأخبار والصورة، استاءت السلطات اللبنانية وردت بـ«أن الصورة مزورة وأن الجيب غنمه الجيش اللبناني من اليهود، وأن ليس من ضباط يهود في الصورة، وأن العلم الأبيض ليس عنوان المسالمة، بل هو شعار إحدى فرق الجيش اللبناني». غير أنها لم تجرؤ على التأكيد أن لا مفاوضات مع اسرائيل، علمًا «أن المفاوضات بين اسرائيل ولبنان بدأها الأستاذ رياض الصلح عندما كان في باريس على رأس الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة، فقد اجتمع آنذاك إلى السيد إلياهو ساسون خبير الشؤون العربية في وزارة الخارجية الاسرائيلية أكثر من مرة»[٩].

هذا وقد أكد القائد صالح صائب الجبوري أن حسني الزعيم أخبره أنه منذ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، بدأ لبنان مفاوضات مع الصهيونيين في الناقورة من أجل عقد الهدنة بينهما[١٠]. وقد سبق للوزير البريطاني المفوض في بيروت أن أكد أن رياض الصلح شجع بعض الحكومات العربية على اتفاق الهدنة، وأبدى استعداده لتقديم أية خدمة في هذا الصدد. ومما ذكره بوسول (Boswall) أن رئيس الوزراء اللبناني أخبره بأنه أرسل إلى الحكومة المصرية رسالة تساءل فيها عمّ إذا كان هناك من عمل مجد يمكن للبنان القيام به، للمساعدة في محادثات رودس، وقد تسلم إجابة شكر من الحكومة المصرية، لأن العرض اللبناني كان العرض الوحيد من هذا النوع الذي وصل إلى القاهرة من الدول العربية، ولم تكن هناك إمكانية للقيام بأي عمل، في الوقت الحاضر، لأن جميع المحادثات عسكرية. كما أبرق لبنان برقيات إلى نوري السعيد، وتمنى عليه أن يبذل جهده دعمًا لوجهة نظر مصر والأردن والتوصل إلى سياسة عربية مشتركة[١١].

وبينما كانت المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية قائمة، كان الاسرائيليون لا يزالون يحتلون القرى اللبنانية، مما كان يسهل جداً عمليات التهريب من الحدود اللبنانية إلى الأراضي الفلسطينية لا سيما من مناطق برعشيت والغندورية[١٢]، وكانت الحكومة اللبنانية قد راجعت الوسيط الدولي مراراً في ١٠ كانون الثاني (يناير) «تمهيداً لاجتماع آخر بين قياداتنا العسكرية وقيادة اسرائيل بخصوص مشاكل الحدود، فتم الاجتماع في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) ووصل الفريقان إلى الاتفاق على منع تعد جديد، ريثما يستأنف البحث في ١٩ كانون الثاني (يناير). وتعهد العدو بإخلاء خمس قرى لبنانية قبل الموعد المضروب تمهيداً للجلاء التام»[١٣]. وفي الوقت الذي كان فيه لبنان يفاوض اسرائيل كلفت جامعة الدول العربية كميل شمعون بالدفاع عن قضية فلسطين أمام لجنة التحقيق[١٤].

وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة استثنائية تحدث فيها رئيس الوزراء عن مهمته في باريس من أجل فلسطين، دون أن يشير إلى لقاءاته مع الصهيوني الياهو ساسون، بينما أشار إلى مساهمة لبنان في الدفاع عن فلسطين «ولعلكم

تتبعتم سير النضال الذي دار بين الوفود العربية ومناصري الصهيونيين والنتيجة التي انتهى إليها، وهي نتيجة إن لم أرض بتسميتها فوزاً، فإنني استطيع أن أصفها بأنها نجاح سلبي». واعتبر أنه استطاع، مع الوفود العربية، أن يحول دون اعتراف هيئة الأمم باسرائيل كدولة شرعية، ودون إدخالها إلى مجلس الأمن، مع العلم بأن اسرائيل نالت اعتراف الدول الكبرى منذ ولادتها في أيار (مايو) ١٩٤٨، وهي، في الوقت نفسه، لا تسعى، كما لا يحق لها الدخول إلى مجلس الأمن. وقد أصبحت اسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩. وأشار الصلح إلى أن مساعي لبنان والعرب أدت إلى تأليف لجنة التوفيق الثلاثية قائلاً: «إن الذي توصلنا إليه في باريس يجب أن تتبعه جهود وخطوات هنا وفي الخارج لكي يؤتي ثماره، وإلا فاتتنا فائدته...». وعن مساهمة لبنان في القضية الفلسطينية، ذكر «استقباله ما يزيد عن مئة وعشرين ألفاً من أبناء فلسطين الذين شردهم الطغيان الصهيوني من ديارهم، وبلغت نسبة ما أنفقه في سبيل تخفيف آلامهم أكثر من عشرة بالمئة من ميزانيته. وقد انتقلت بعض أعباء معاشهم إلى المنظمة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي سيتعاون لبنان معها في مهمتها الإنسانية الخطيرة...»[١٥].

هذا وقد ناقش النواب بيان رئيس الحكومة، ومن بين هؤلاء، سامي الصلح الذي انتقد الحكومة لأنها لم تفِ بوعودها التي جاءت في بيانها الوزاري الذي سبق أن نالت على أساسه الثقة، إذ وعدت الحكومة وقتذاك بأنها ستدافع عن فلسطين مع بقية الدول العربية عسكرياً وسياسياً، بينما تبين أن وعودها كانت مجرد كلام يؤكد سياسة التهور وعدم الاستعداد «فالنصر الموعود انقلب إلى احتلال، والانسجام في السياسة العربية انقلب إلى تنافر بلغ أشده، والاستعداد العسكري تبين أنه غير كائن وغير جدي، حتى قضية اللاجئين لم تعالج كما يقضي بذلك العطف الإنساني والأخوي والتنظيم الصحيح...» وتابع سامي الصلح منتقداً ابن عمه رئيس الحكومة رياض الصلح «إن جميع تصريحاتكم ووعودكم عادت علينا بالخيبة والفشل، لا بفشل الشعب اللبناني الأبي بل بفشل الحكومات [العربية] ومنها أنتم الذين تسلمتم مقدراته [الشعب اللبناني] وكنتم المسؤولين الوحيدين عن النتائج وليس الشعب»، وأضاف قائلاً «إن الطلقات النارية والمسدسات والبنادق على اختلاف أنواعها بدلاً من أن تطلق في الفضاء ابتهاجاً باستقبالكم وتأييدكم، لو أنها صوبت إلى صدور الأعداء وأطلقت في أرض فلسطين لكانت كفيلة بتحقيق آمال الأمة، ولكن سياسة البقاء في الحكم هي التي كانت تملي عليكم تلك التصريحات البعيدة عن الحقيقة». ورأى سامي الصلح أن رياض الصلح وحكومته لم يخسروا معركة فلسطين فحسب، بل خسروا أيضاً معركة الوطن اللبناني بدليل أن عشرين قرية لبنانية محتلة الآن من قبل القوات الصهيونية «فبدلاً من أن تنقذوا أراضي فلسطين من الاحتلال الأجنبي أراكم الآن تفاوضون وتستنجدون بالدول الأجنبية لأجل جلاء القوات الصهيونية عن أراضي لبنان...

والحقيقة أنكم لم تحاربوا إلا في التصريحات والبيانات والانتقال من بلد إلى بلد وحضور الاجتماعات والمؤتمرات . . .»[١٦].

أما النائب كمال جنبلاط فقد اعتبر أن بيان رئيس الحكومة مملوء بالمغالطات وبدأ بتفنيدها بنداً بنداً فقال:

أولاً ـ تقولون انكم غادرتم لبنان للعمل في سبيل قضية فلسطين تحت قبة قصر شايو، وبالحقيقة انكم غادرتم لبنان للدعاية وتحويل الأنظار ورفع المسؤولية عن عاتقكم وعاتق رؤساء الحكومات العربية. . .

ثانياً ـ تدّعون النصر أو النجاح السلبي على حد تعبيركم. أي نصر هذا الذي تدّعون أنكم أحرزتموه؟! إن القرار الذي اتخذته الدول الغربية بتأجيل البحث في قضية فلسطين كان بمثابة خداع للرأي العام العربي. . . وإني لم أسمع طوال حياتي بنظرية النصر السلبي، نصر التأخير والتراجع. . . واعتبر جنبلاط، منتقداً الصلح، بأن هذا النصر يتضمن ما يلي:

(أ) احتلال الصهيونيين للجليل والنقب وضياعهما على العرب. . . .

(ب) الهجوم على حدود لبنان واحتلال قسم من الأراضي اللبنانية وتراجع الجيش المتواصل، دون أدنى مقاومة أو إطلاق رصاصة واحدة، إلى خطوط دفاعية أعدت له من قبل. . . إن الحرب التي قامت بها حكومة لبنان كانت حرباً مسرحية لا أكثر ولا أقل، وهو أمر لا يتفق مع الوعد الذي قطعناه للدول العربية بالسير معها حتى النهاية. . . وهذا ما يجعلنا نضع نقطة استفهام كبرى حول جدية هذه الحرب ضد الصهيونية، وحول ما استتر وما خفي. . . إذ كيف تفسر أن اليهود توقفوا في هجومهم عند نقطة معينة ولم يكملوا النزهة العسكرية حتى صيدا وحتى بيروت؟!

(ج) الهجوم على مصر واقتحام أراضيها، حتى إذا ما رأت مصر نفسها معزولة قبلت بالهدنة الدائمة وربما بالصلح. . . ومما كانت نتيجته، على لبنان نفسه، فتح باب المفاوضات المباشرة للهدنة وللصلح وربما كان هذا الذي يعنيه دولته عندما يقول: «لا نهادن ولا نقبل بالصلح أو بالهدنة الدائمة».

وتابع جنبلاط مفنداً بيان ومغالطات رئيس الحكومة لا سيما قوله متابعة الجهود والخطوات من أجل فلسطين، وانتقده لأنه لم يذكر ما هي هذه الخطوات، ورأى جنبلاط أن هذه الخطوات يجب أن تكون كالتالي:

(أ) هدم الجامعة العربية بشكلها الحالي لأن سياستها لم تكن سياسة العرب، والاستعاضة عنها بمؤسسة أكثر وثوقاً وأكثر قوة وتعاضداً تجتمع فيها أكثر دول الهلال الخصيب.

(ب) ألا يقبل في هذه الجامعة الجديدة الفتية أي عضو لا تتمتع دولته بنظام الجمهورية الدستورية أو بأنظمة الملك الدستوري الحقيقي لا الوهمي. . .

(ج) أن تسعى الدول العربية إلى تأميم شركات البترول مستعبد الشعوب. . .

واعتبر جنبلاط سياسة رياض الصلح هي التي أدت إلى قيام الوطن القومي الصهيوني في فلسطين، ليس هذا فحسب بل «ولتحضير جميع المقومات والمسببات لقيام الوطن القومي المسيحي في لبنان. تعلمون مثلي أن في لبنان فئة تقول في الخفاء وفي العلانية بهذه المبادىء، ويؤسفنا أن سياستكم قد آلت وتؤول حتماً إلى تحقيق هذه المبادىء رغم تصريحاتكم وبياناتكم. . .»[١٧]. وأخيراً قدم جنبلاط اقتراحاً باسمه وباسم النواب: سليمان العلي، نصوح الفاضل، سامي الصلح بضرورة محاكمة رياض الصلح أمام هيئة مختصة بسبب دوره وموقفه من الحرب الفلسطينية.

واثر كلمة كمال جنبلاط، تحدث رئيس الوزراء متعجباً من موقف جنبلاط، وذكّر بأنه «عندما وقفت في المجلس قلت ان المهمة التي انيطت بالقوى اللبنانية هي دفاعية فقط، ولم أقل سأحارب وكذا وكذا، وانما أقول نعم سأحقق وعدي وسأراك إلى جنبي تعمل معي ولا تكتفي بالكلمات الفلسفية التي لا طائل تحتها. . .». والحقيقة أن رياض الصلح دافع عن نفسه خلافاً للواقع، فقد كانت تصريحاته قبل وابان حرب فلسطين قائمة على أن لبنان والعرب سيحررون فلسطين، ولكن بعد عودته من باريس عام **١٩٤٩** بدأ أسلوبه في معالجة قضية فلسطين يتغير.

من جهة ثانية فقد أعطي الكلام للنائب بهيج تقي الدين فراح يندد بمواقف كمال جنبلاط وكتلة المعارضة التي ينتمي اليها، ورفض اقتراحه محاكمة رئيس الوزارة، ورفض القول ان لبنان هو سبب كارثة فلسطين وأضاف «قولوا ما شئتم واتهموا الحكومة بالتقصير. . . ولكن ليس من حقكم أن تنددوا بجيش لبنان كما نددتم، ولا يحق لنا نحن أن نصور جيش لبنان ولبنان كما صورته يا زميلي العزيز. . . ولم يكن أحد يعتقد أن خلاص فلسطين على الجيش اللبناني. . . ما لمحت به هو سر حربي ونحن في وقت هدنة. . .» ثم طلب النائب تقي الدين من النواب عدم حجب الثقة عن الحكومة لأن حجبها يعني أن لبنان مسؤول عن كارثة فلسطين.

أما وزير الخارجية فقد اعتبر أن كلام جنبلاط خالف الأصول، عندما سبق له ورفاقه أن طلبوا من الحكومة معلومات حول قضية فلسطين. وبعد أن ذكرت لهم المعلومات، قام جنبلاط بافشاء الاسرار «لكي توهموا هؤلاء الحضور بأنكم أكثر غيرة على المصلحة وأشد تألماً منا لقضية فلسطين. . .»[١٨].

وبعد نقاش وجدال بين النواب حبيب أبو شهلا وسامي الصلح وخليل أبو جودة وبعد حدوث الصخب في الجلسة بادر سامي الصلح للقول: أين الثلاثين ألف مقاتل يا أحمد بك؟ وأين رجالك يا أمير مجيد؟

فما كان من الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع إلا أن رد بالقول: «اننا لا نقبل أن توجه إلينا كلمة واحدة ماسة ومفروض فيكم أن تحترموا كرامة الغير. أنا ذهبت بنفسي إلى خط النار وكنت في قلب المعركة، في الوقت الذي كنت أنت تنتقل في مقاهي البلد وتدخن النارجيلة مع السيدات في مقهى عجرم. انك عبد من عبيد الاستعمار، ولولا تهديد ابنك لك بالقتل لكنت قبلت الحكم في سنة ١٩٤٣ [أزمة تشرين الثاني (نوفمبر)] وأنك لم تجرؤ على ركوب «الكديش» وتنزل إلى المجلس إلا بعد الافراج عن رجال حكومة بشامون وراشيا ولولا صفتي الرسمية وأنا رجل مسؤول لكنت ألقي عليك الآن درساً قاسياً يسجله التاريخ».

هذا وراح النائب حبيب أبو شهلا يطلب العودة إلى الهدوء، وأشار إلى أن إمكانيات لبنان معنوية ومادية، وان لبنان لم يقصر تجاه فلسطين من الناحية المعنوية، لأنه أرسل رسلاً إلى جميع المؤتمرات للدفاع عنها، أما المساعدات والامكانيات المادية «فاسمحوا لي أن أقول اننا نعلم حق العلم دون «بهورات»، وهذا لا يمس أحداً، ان امكانياتنا العسكرية محدودة جداً، وقال دولة الرئيس 'ان الدور الذي حدد للجيش كان دفاعياً وليس بعار على لبنان حتى تعيدوا ذكر ذلك، المرة بعد المرة. إذا كانت امكانياتنا العسكرية محدودة فلا يجوز أن تتهموا رئيس الحكومة بالتقصير إذا لم تكن لديه الأساطيل والأعتدة، هذا ليس بعار'. لقد شبعنا من هذه الكلمات ترددونها في كل صباح ومساء وما ذلك إلا استجداء لارضاء الجماهير» أما في ما يختص بموقف لبنان من اللاجئين الفلسطينيين، فعلى حد قول النائب أبو شهلا، كان موقفاً إيجابياً؛ بل هو أفضل من كل مواقف البلدان العربية الأخرى. ثم وجه كلامه إلى كمال جنبلاط فانتقده على اقتراحه بمحاكمة رئيس الحكومة ورأى «إذا كان هناك أحد يجب أن يحاكم فالذي يسعى لتشويه سمعة هذا البلد، هو أنت ومن وقع معك على هذا الاقتراح. هذه مهزلة...»[١٩].

وبعد أن تكلم النائب عبدالله اليافي وطلب من الحكومة السعي لجمع وتوحيد صفوف العناصر الوطنية، سواء التي في داخل المجلس أو خارجه، تحدث رئيس الوزراء مجدداً مبرراً مواقفه مؤكداً أن الحرب بحاجة إلى استعدادات، وأن الرأي العام معه وليس مع المعارضة فما كان من سامي الصلح إلا أن قاطعه قائلاً: سنثبت ذلك عن قريب. ثم أوضح رئيس الوزراء، رياض الصلح، أن الصحافة اللبنانية تتمتع بحرية تامة، وتتحدث عن كل شيء في ما يختص بالهدنة، «خذوا مصر مثلاً وهي عريقة في المدنية فهي تفاوض

لهدنة عسكرية، ولعلها تكون في صالح مصر أو الدول العربية، لا أدري ولكن الصحف المصرية لا تذكر شيئاً، أما هنا فكل شيء قد حصل، لقد هادنا وفاوضنا وقصرنا...»[٢٠].

أما النائب رئيف أبي اللمع فقد اعتبر أن لبنان ليس مسؤولاً عن كارثة فلسطين، وان رياض الصلح خدم القضية الفلسطينية وكان ينتقل من لجنة إلى لجنة ومن عاصمة إلى عاصمة، دفاعاً عن فلسطين، «ولكنه عز علينا أن يكون رياض الصلح، ابن الجهاد وربيب المعتقلات، سار في طريق حرب خاسرة... لم يكن لها من نتيجة سوى ضياع كل فلسطين وتشريد سبعمئة ألف عربي. يمين الله لو وقفت قبل الهدنة الأولى وقفة من وقفاتك الجريئة، ورفست الكرسي برجلك ونزلت إلى ساحة الجهاد الشعبي، وصارحت العرب بكلمة الحق لهززت عروشاً وأسقطت وزارات. ونحن أصدقاءك... نأبى أن يقرأ التاريخ غداً اسم رياض الصلح في معاهدة ضياع فلسطين».

ثم تحدث النائب عادل عسيران عن موقف لبنان من القضية الفلسطينية فأوضح أنه يجب عدم الاكتفاء بدور لبنان القائم على مصالحة الدول العربية، وان على لبنان أن يلعب دور القائد في السياسة العربية، بينما كان دوره دور المقود «لقد كان واجب لبنان أن يعمل أكثر مما عمل... واني أذكر أنني، في جلسة سرية سابقة، قلت للحكومة منبهاً أن العالم مقبل على حرب شئنا أم أبينا، وقد تحصل هذه الحرب وقد لا تحصل، ولكن الفكر في العالم يتجه إليها، والمعسكرين المتنافرين لا مفر لهما من الاصطدام يوماً، ونحن في البلاد العربية يجب أن يكون لنا قسطنا في هذه الحرب لنقرر مصيرنا كما نشاء...» وأكد النائب عسيران أن الحكومة اللبنانية قصرت جداً في دعمها لقضية فلسطين «... لقد قصر لبنان أيضاً في إمكانياته المادية، واني أذكر، عندما تقدمت الحكومة بفرض ضرائب على الشعب لكي يساهم لبنان بقسطه من العمل العسكري في قضية فلسطين، قلت للحكومة آنذاك ان هذه الضرائب لا تكفي بشيء. يجب أن تخصصوا كل الميزانية وكل إمكانيات البلاد، صادروا كل الثروات لقضية فلسطين، ولكن الحكومة لم تقدم على شيء من هذا وكان من واجبها أن تفعل. أنا أعتبر أن الحكومة قصرت كل التقصير في هذه الناحية...»[٢١] وأضاف منتقداً موقف الحكومة من قضية الجنوب، ذلك أن العدو الاسرائيلي شرد ما يقرب من ثلاثين ألفاً من أهالي القرى الجنوبية ولم تتحرك الحكومة هذه النكبة لأنها غير قادرة على الدفاع، وإن ذلك نتيجة لعدم الاستعداد منذ بدء معركة فلسطين.

وبعد أن أشار النائب نصوح الفاضل إلى فشل الحكومة في معالجة القضية الفلسطينية، تحدث النائب سليمان العلي وتعجب، كيف أن حكومة رياض الصلح تطلب الثقة، رغم مواقفها السلبية من قضية فلسطين، ورأى أن جميع الحكومات العربية ابتعدت

عن الحكم باستثناء الرئيس رياض الصلح إذ أنه «لم نرَ حكومة تحت سماء العروبة تقف على كراسي الحكم وتطلب من شعبها ما تطلبه حكومتنا منا اليوم، واني استغرب طلب الثقة هذا، فاما أن تكون الحكومة مستخفة بنا أو أنها ترى أنه لم يعد هناك رأي عام في لبنان أو مجلس نواب يقاضيها ويدينها...». ثم وجه نقداً إلى النائب حبيب أبو شهلا لأنه يقف موقف المحامي عن الحكومة، كما انتقد من قال: ان حَجْب النواب الثقة عن الحكومة يثبت أن لبنان قصر في قضية فلسطين وقال: «لا يا سيدي... من قصر في السياسة الخارجية قد استقال وتنحى، ولكن حكومة لبنان تريد أن يصفق لها في الانتصار وفي الاخفاق أيضاً ونحن لا نريد هذا». وأضاف منتقداً رياض الصلح انتقاداً قاسياً بقوله: ان على رياض الصلح أن لا يبيع ماضيه بكرسي رئاسة الوزارة «كان عليه عندما يقول ويتوعد ويتهدد أن يعمل كما عمل زميله الباجه‌جي. أريده رئيساً للمعارضة لا رئيساً للوزارة، فليأت إلى هنا لنقول له اننا لسنا طلاب وزارة، واني أول جندي وراءه، إذا كان لا يزال رياض الصلح الذي أعرفه لا رياض الصلح الذي يبيع الدنيا والآخرة بهذه الكرسي»[٢٢].

وهكذا يُلاحظ أن جلسة الثقة تحولت برمتها من مناقشة البيان الوزاري إلى مناقشة موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية، خاصة وأن رياض الصلح كان رئيساً للوزراء، إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وقبلها وبعدها. ولوحظ، رغم الانقسامات بين النواب، الموالين للحكومة أو المعارضين لها، أن هناك اجماعاً على اعتبار لبنان مقصراً إزاء قضية فلسطين. وبالاضافة إلى هذا الواقع اللبناني، فقد بدأت المساعي لإجراء مفاوضات علنية بين لبنان واسرائيل، بعد أن مُهِّد لها بمفاوضات سرية سابقة، ففي ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وردت برقية مستعجلة من الوسيط الدولي رالف بانش، دعا فيها جميع الدول العربية إلى مفاوضات الهدنة، فأجرى لبنان سلسلة اتصالات مع الدول العربية للاطلاع على مواقفها. وفي ٤ شباط (فبراير) وصل إلى بيروت «ستافرو بولو» (Stavro Poulo) مندوباً عن الوسيط الدولي ليطلع الحكومة اللبنانية على سير المفاوضات في رودس وغاية المندوب «ان يشجعنا ويشجع الدول الشقيقة على قبول مباحثات الهدنة»[٢٣].

هذا وقد اجتمع مندوب الوسيط الدولي برئيس الوزراء، رياض الصلح، الذي اطلع على مجرى مباحثات الهدنة، وأوضح المندوب أن دعوة الدول العربية الأخرى إلى مفاوضات رودس لن توجه إليها، إلا بعد أن يطمئن الوسيط إلى أن الحكومات المذكورة ستلبي الدعوة. ولم تعطِ الحكومة اللبنانية موقفاً علنياً لمندوب الوسيط الدولي إلى أن يتم إجراء اتصالات مع الرئيس السوري شكري القوتلي والدول العربية الأخرى، غير أن الاتصالات التي أجريت مع وزير لبنان المفوض في القاهرة أظهرت تأخر المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية[٢٤].

والحقيقة أن الوزير البريطاني المفوض في بيروت أشار إلى موضوع المفاوضات والهدنة، فرأى أن دعوة الوسيط الدولي سببت إرباكاً للحكومة اللبنانية، لذا ناقشت الحكومة الأمر في اجتماع ضم رئيسي الوزراء: اللبناني والسوري، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٩، وكان قرارهما انتظار نتائج المحادثات الاسرائيلية ـ المصرية قبل إبلاغ قرارهما، وقد أعلم بذلك «ستافروبولو» (Stavropoulo)، نائب الوسيط الدولي، الذي كان وقتئذٍ في بيروت. وأضاف الوزير البريطاني انه بعد التوقيع على الهدنة الاسرائيلية ـ المصرية تأتي مشكلة المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية التي فتحت بواسطة الجنرال رالي (Riley) الذي سبق أن وصل إلى بيروت، في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩[٢٥]. وبالفعل، فبعد فترة وجيزة أشار الرئيس بشارة الخوري إلى أنه «أجزنا للقيادة العسكرية، بعد هذا التأخير، أن تجتمع، في رأس الناقورة، بالقيادة الصهيونية بحضور ممثلي الأمم المتحدة، وذلك لعدم قطع الاتصال...»[٢٦].

وفي الفترة التي كان فيها لبنان يسعى، مع الدول العربية والأمم المتحدة، لعقد اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل، عمدت المعارضة اللبنانية، ممثلة بكميل شمعون إلى مناهضة الحكم اللبناني عن طريق القضية الفلسطينية. ذلك أنه، بين أواخر كانون الثاني (يناير) وأوائل شباط (فبراير) ١٩٤٩، ترأس كميل شمعون «مؤتمر القدس» * وقد أظهر فيه روح التطرف ضد الحلول والتسويات المطروحة للقضية الفلسطينية، وبعد اتخاذ قرارات المؤتمر بالاجماع **، رأى شمعون أن يضاف إليها القراران التاليان: أولهما، الدفاع عن القدس للنهاية والاستعداد للقتال مع بقاء حالة الحرب، ثم إنقاذ فلسطين كلها؛ وثانيهما، الابراق لملوك ورؤساء الدول العربية بالدعوة للاتحاد والتضامن، وإلى عقد مؤتمر استثنائي مستعجل لتنظيم التعاون على أسس جديدة صادقة، لاستئناف القتال وانقاذ القدس ثم فلسطين كلها[٢٧]. وقد أكد شمعون في نهاية المؤتمر أنه سيرفع بنفسه مقررات المؤتمر إلى الدول العربية.

وبينما كان مؤتمر القدس يتخذ مقررات منها ضرورة الاحتفاظ بعروبة القدس، إذا برئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري يوضح للجنة التوفيق الدولية، التي وصلت

* حضر «مؤتمر القدس» كل من: كميل شمعون، عبد الله التل، أنور الخطيب، الشيخ حلمي المحتسب، الأب ابراهيم عياد، عارف العارف، بهجت أبو غربية، كمال ناصر، موسى عبد الله، يحيى حمودة، عبد الله الريماوي، محمد نمر الهوارى.

** اتخذ المؤتمر القرارات التالية: تأكيد عروبة فلسطين وعروبة القدس، عدم التعاون مع لجنة التوفيق قبل تأمين المشردين العرب، نشر كتاب أسود عن عدوان اليهود، تحية الملك عبد الله وجيشه، العناية باللاجئين استعداداً للتعبئة العامة، التعبئة العامة لأبناء فلسطين وحدهم، الطلب إلى الدول العربية إما العمل أو أن تقبع في عواصمها، ودون اللجؤ إلى الانكليز وأذنابهم. (بالإضافة إلى قراري كميل شمعون).

إلى بيروت في ١٨ شباط (فبراير)، موقف لبنان وهو أن تدويل مدينة القدس والبت في مشكلة اللاجئين من شأنها التخفيف من حدة الأزمة، وعبر وزير الخارجية اللبنانية، عن الموقف نفسه، فطالب بإعادة اللاجئين إلى ديارهم[٢٨]. وأرسل لبنان بهذا الموقف إلى الدول العربية ومنها العراق، فجاء الرد إلى الخارجية اللبنانية: «ان خارجية العراق استغربت قبولكم بدولية القدس مهما كانت البواعث، وتقول انها أبلغت لجنة التوفيق والحكومات إصرارها على عروبة المدينة قديمها وجديدها وضواحيها»[٢٩]. وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، ورد في نبأ رسمي ان المصريين والاسرائيليين وقعوا في رودس على اتفاق هدنة دائمة، بدلاً من وقف القتال، وقد كان للنبأ أهمية كبرى وأثر في تشجيع الدول العربية الأخرى على الاقتداء بمصر، على حد قول الرئيس بشارة الخوري. وذكر الوزير البريطاني بوسول (Boswall) أنه علم أيضاً أنه في أوائل آذار (مارس)، ستبدأ المباحثات بين ممثلي لبنان واسرائيل في الناقورة.

وفي هذا الوقت بالذات، صرح الملك عبد الله لمراسل صحيفة «التايمز» (Times) بأن شرق الأردن مستعد لعقد صلح منفرد مع اسرائيل، عندما تقدم الأخيرة ضمانات كافية. وأضاف ان كل بعثة أردنية إلى رودس ستتكلم باسم العراق، وأنه لن يطالب بمدينة القدس الجديدة، ولكنه يطالب بالمدينة القديمة، وبالأحياء العربية من المدينة اليهودية. ثم طالب بالسماح لـ(٣٢٠) ألف لاجيء فلسطيني بالعودة إلى منازلهم، كما أكد الملك أنه مستعد لإقامة اتحاد اقتصادي بين بلاده واسرائيل[٣٠]. وبينما كانت القضية الفلسطينية تمر بأدق مراحلها، وبينما كان لبنان والدول العربية يفاوضون باسم الفلسطينيين، كانت قوات الأمن اللبنانية تلاحق اللاجئين الفلسطينيين وتطلق النيران عليهم في صيدا وطرابلس وبعلبك، لا لشيء، إلا لأنهم تظاهروا بسبب ضآلة الغذاء، وسوء طعم الخبز المقدم لهم[٣١].

والحقيقة أن توقيع مصر لاتفاقية الهدنة في رودس مع الاسرائيليين في ٢٤ شباط (فبراير)، كان له أثر بارز في الموقف العربي العام، بدليل أن الدول العربية بدأت تتفاوض مع الجانب الاسرائيلي تباعاً. وكان لبنان في عداد الدول العربية التي باشرت المفاوضات مع الاسرائيليين في منطقة الناقورة في جنوب لبنان، ابتداء من أول آذار (مارس) رغم استمرار التعديات الاسرائيلية على القرى الجنوبية، ومنها قرية البستان[٣٢]. ويبدو أن هذه الاعتداءات الاسرائيلية كانت من أساليب الضغط على لبنان للتعجيل بالمفاوضات.

ولوحظ في هذه الفترة قيام تحرك لبناني مشوب بالحذر، ذلك أن كميل شمعون والكتلة الوطنية (الإدية) والمطران أغناطيوس مبارك نشطوا، محلياً وعربياً ودولياً، لجعل مدينة القدس «متصرفية مسيحية» لها استقلالها الذاتي بحيث يؤلف المسيحيون فيها ٨٠ بالمئة وذلك بحجة تخليصها من براثن الصهيونية، وقد أظهر الملك عبد الله موافقته على هذا

المشروع[٣٣]. وفي الفترة ذاتها، سعى المطران حكيم، مطران الروم الكاثوليك، بالاتفاق مع المسؤولين الاسرائيليين، لاعادة (٢٥) ألف مسيحي كاثوليكي فلسطيني إلى فلسطين، وإعادة جميع ممتلكاتهم، وعلم في حينه «أن الصهيونيين استقبلوا المطران حكيم استقبالاً شعبياً اشتركت فيه حكومة اسرائيل»[٣٤]. أما في ما يختص ببقية اللاجئين الفلسطينيين، فقد ذكر أن عروضاً مغرية عرضت على الملك عبد الله لإيوائهم في أراضي شرق الأردن مقابل مئة مليون دولار تدفع له من صندوق الأمم المتحدة[٣٥].

وفي صدد الممارسات والأساليب الطائفية اللبنانية تحدث أنطون سعادة، في آذار (مارس) ١٩٤٩، عن العلاقة الصهيونية ـ الطائفية متعجباً من «أعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية. فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية إلى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود أفكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في أحلامها» أما في ما يختص بالعلاقة الكتائبية ـ الصهيونية فرأى سعاده أن الكتائب تعمل، بكل قواها، على جمع القوى الطائفية حول فكرة الدولة الدينية القائمة على أساس التفاهم مع اسرائيل وضم لبنان إلى أملاكها، ومن ثم تربية الموارنة في أحضان اسرائيل «لانقاذهم» من المسلمين لأن الكتائب تتوهم أنه «لا يمكن العيش معهم»[٣٦].

وفي الوقت الذي كانت تسير فيه المساعي الطائفية جنباً إلى جنب مع المساعي الصهيونية، وفي الوقت الذي كانت النشرات الصهيونية لا تزال توزع بين بعض الفئات اللبنانية، انتهت المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية، في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩، وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة[٣٧]. وتبع هذه الاتفاقية. كوارث أخرى لا تقل ألماً وإهانة، إذ كان من نتائجها وردة فعلها تجمع النازحين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية في مخيمات أصبحت مع الوقت مستقلة[٣٨]. وفي ٣ نيسان (ابريل)، وقعت الاتفاقية الأردنية ـ الاسرائيلية، وفي ٢٠ تموز (يوليو)، وقعت الاتفاقية السورية ـ الاسرائيلية. وكان الاعتراف باسرائيل، كواقع قائم بذاته، واسترخاء الجيوش العربية، وحل جيش الانقاذ بأمر من الجامعة العربية ذاتها من أولى نتائج اتفاقات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية[٣٩] واتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً بتصفية أموال جيش الانقاذ، «واتفق رؤساء الوفود جميعاً على تفويض دولة رئيس الوزارة المصرية ليحل ويصفي هذه الأموال ويعطي كل دولة نصيبها على حسب ما يرتئيه»[٤٠].

والجدير بالذكر أن من نتائج هذه الاتفاقيات استياء الشعوب العربية ومجموعات من الضباط العسكريين، كما عمت التظاهرات في بعض المناطق العربية، وتظاهر الفلسطينيون اثر الاتفاقية الأردنية ـ الاسرائيلية، في نابلس وطولكرم وجنين، واشتبكوا مع دوريات من الجيش الأردني في جنين، وقذفوا بالحجارة إدارة الحكومة في نابلس[٤١].

ومن الملاحظ أنه منذ ان وقع لبنان اتفاقية الهدنة خرج من معسكر المجابهة معتمداً لدرء الخطر الاسرائيلي على الضمانات الدولية لا على القوة الذاتية وكان أنصار هذا الخط يبررون قرارهم بالنقاط التالية:

١ ــ ان مرحلة ما بعد حرب ١٩٤٨ هي مرحلة دفاع لا هجوم.

٢ ــ ان بناء جيوش كبيرة في دول العالم الثالث وعدم تحديد هدف استراتيجي واضح، يجعل هذه الجيوش تعيش حالة عطالة تامة تدفعها الى التدخل في سياسة الدولة ومحاولة لعب دور مؤثر في تخطيط هذه السياسة.

٣ ــ العمل على حماية الوطن بالأساليب الأقل كلفة، ولما كان بناء القوة الذاتية مرتفع الكلفة، فان الضمانات الدولية أقلها كلفة.

٤ ــ ان اسرائيل دولة قوية عسكرياً، وان بناء القوات المسلحة اللبنانية لن يبدّل موازين القوى لصالح العرب[٤٢].

وفي خضم هذه التطورات ادعى المسؤولون الاسرائيليون أيضاً أنه بتوقيع الدول العربية على اتفاقيات الهدنة لم يعد لها الحق في الادعاء بوجود حالة حرب، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى ارغام الدول العربية على سلام دائم على أساس الأمر الواقع[٤٣]. سيما وان القوى الدولية الكبرى سعت للاعتراف باسرائيل كعضو في الأمم المتحدة، فأبرقت وزارة الخارجية اللبنانية إلى مفوضياتها في الخارج في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ تعلمها ان شارل مالك، مندوب لبنان في الأمم المتحدة، يقول: «ان قبول اسرائيل في الأمم المتحدة هو أكيد الآن، وان لدينا آخر فرصة للضغط على اسرائيل بشأن القدس واللاجئين، وان هنالك استعداداً لدى بعض الوفود، خاصة اللاتينية منها، لأن تجعل دخول اسرائيل مشروطاً بقبولها مشروع تدويل القدس وربما أيضاً قبولها إرجاع اللاجئين». ورأى مالك أن على الدول العربية ان تتفق على طلب تدويل القدس «لكي نكسب مساعدة الدول التي تهمها هذه المسألة، فتنال منها التأييد بعودة اللاجئين فإذا لم نمش على هذه الخطة الواقعية أفلتت منا القضية»[٤٤].

وبالفعل ففي ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، قبلت اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة بتوصية من مجلس الأمن ورفع علمها بين العلمين اللبناني والعراقي، وقررت جمعية الأمم «ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك»[٤٥] وبمناسبة قبول اسرائيل في الأمم المتحدة ذكر بوسول (Boswall) في تقرير أيار (مايو) ان شارل مالك كان واحداً من قادة معارضة قبول اسرائيل في الأمم المتحدة، غير أن الرأي العام اللبناني رأى في قرار الهيئة العامة أنه قرار منتظر، وأنه عندما

أعلن وصل مع فقدان الشعور نسبياً. وأضاف بوسول (Boswall) ان معظم اللبنانيين أدركوا أن نجاح الاسرائيليين ناتج عن تفرق العرب في كل قضية[٤٦].

هذا ولا بد من الإشارة إلى أنه بعد عدة شهور اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً، لإرضاء الدول العربية، يقضي بوجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم وكيان مستقل تقوم على إدارته الأمم المتحدة، وقد وافق على هذا القرار كل من لبنان والعراق ومصر والسعودية وسوريا واليمن، وفاز القرار بـ٣٨ صوتاً مقابل ١٤ وامتناع ٧ عن التصويت، وكانت اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قد صوتت ضد القرار بينما كان الاتحاد السوفياتي مؤيداً له[٤٧].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الدول العربية قبل حرب ١٩٤٨ كانت ضد تدويل القدس، وبالذات كانت ضد القرار (١٠٧) الصادر عام ١٩٤٧، غير أنها قبلت مجدداً قرار خضوعها لنظام دولي أملاً منها بعدم خضوعها لاسرائيل. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه بينما كان لبنان يطالب بتدويل القدس في نيسان (أبريل) ١٩٤٩، إذا به، في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، يناقض موقفه الأول ويرفض مشروع تدويل القدس، وهذا ما أكدته برقية وزير الخارجية فيليب تقلا إلى الوزير اللبناني المفوض في القاهرة[٤٨]. وكان موضوع قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة وموضوع تدويل القدس قد عولجا على الصعيد المحلي والعربي والدولي وبشيء من الأهمية[٤٩].

والجدير بالذكر أنه بعد قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة انتعشت بعض الفئات اللبنانية المؤيدة للوجود الصهيوني في المنطقة. وبعد يومين من قبولها فقط ظهرت وثيقة صادرة في ١٣ أيار (مايو) عن منفذية عكا التابعة للقوميين السوريين، تتحدث عن تعامل حزب الكتائب والمطران أغناطيوس مبارك مع اسرائيل لقلب نظام الحكم في لبنان وانشاء الوطن القومي المسيحي. فقد أرسل محمد جميل يونس منفذ عام عكا للقوميين السوريين رسالة إلى أنطون سعادة أشار فيها إلى «ان منظمة، الفالانج، [الكتائب] اللبنانية والمطران أغناطيوس مبارك على اتصال ومفاوضة مع اسرائيل لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحي واضطهاد الفئات (الطوائف) الأخرى. وقد اطلعت من مواطنين على كتب توصية من المطران مبارك لاسرائيل وسأحاول الحصول على نسخ منها»[٥٠].

ومن الثابت وثائقياً وتاريخياً أن العلاقات قديمة العهد بين القوى الطائفية في لبنان والقوى الصهيونية. ولعل مواقف ومذكرات المطران أغناطيوس مبارك إلى لجان التحقيق الدولية كفيلة وحدها بتأكيد الاتصالات الجديدة مع اسرائيل. وكان إنشاء الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ تكريساً للتطلعات

السياسية الطائفية اللبنانية وانتصاراً لتيار أغناطيوس مبارك الطائفي، في وقت كانت فيه بعض القوى المسيحية اللبنانية تعمل بنشاط وإخلاص من أجل القضية الفلسطينية، وبين هؤلاء منير أبو فاضل الذي كان يتولى في هذه الفترة منصب المفتش العام لجيش الجهاد المقدس، وقد أثبتت تقاريره السرية الهامة إلى أحمد حلمي باشا رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين صحة توجهاته القومية، حيث أوضح في هذه التقارير، بالأسماء والأرقام والثوابت، القوى التي كانت تتعامل مع اليهود والصهيونية ومساعدتها في التجسس وشراء الأراضي الفلسطينية[٥١] وكان من بين المتعاملين مع اليهود بعض اللبنانيين على الحدود الجنوبية لا سيما بعض سكان العديسة والخيام والطيبة وبنت جبيل الذين قاموا بتهريب الماشية واللحوم إلى الاسرائيليين، فعمدت الدولة وقتذاك إلى اعتقال المهربين ومصادرة البضاعة[٥٢]. كما تلقت وزارة الخارجية اللبنانية تقريراً من وزارة الخارجية السورية تضمن قضايا تهريب المواد الغذائية والرجال إلى فلسطين، وجاء فيه: ان بعض سكان القرى اللبنانية المتاخمة للحدود الفلسطينية يهربون إلى اسرائيل، لمساعدة الصهيونيين. وأضاف التقرير ان سوريا اتخذت تدابير عسكرية صارمة على حدودها منعاً لظهور عمليات مشابهة، وطلبت الخارجية السورية تزويدها بنسخة من تدابير الحكومة اللبنانية لقمع هذه العمليات التي تهدد كيان البلدين وتغذي العدو المشترك[٥٣].

والحقيقة ان القضية الفلسطينية في هذه الفترة باتت تشكل موقفاً طائفياً وسياسياً في لبنان وبعض الدول العربية، لا سيما شرق الأردن، إذ أن أكثر الفلسطينيين المسيحيين الذين لم يعودوا إلى فلسطين منحوا في لبنان الجنسية اللبنانية على مراحل مع حق احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية، بينما لم يمنح الجنسية من الفلسطينيين المسلمين سوى قلة منهم، كما أن هؤلاء توقفت معاملاتهم التي تقدموا بها للحصول على الجنسية[٥٤]. وهذا الموقف الطائفي لا يتعلق بالفلسطينيين، وانما كان يتعلق بسياسة الدولة اللبنانية وأجهزة الحكم الطائفي. أما حكومة شرق الأردن فقد تعاملت مع الفلسطينيين من واقع سياسي بحيث سهلت منح الجنسية الأردنية لمن أراد منهم، ولم يكن هدف هذه العملية مصلحة الشعب الفلسطيني بقدر ما كان هدفها زيادة عدد سكان شرق الأردن، وصهر الشعب الفلسطيني في بوتقة الشعب الأردني واذابة شخصيته[٥٥]. مع العلم أن الأردن ولبنان وسوريا ومصر طالبت في مذكرة قدمت إلى لجنة التوفيق الدولية في حزيران (يونيو) **١٩٤٩** بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لا سيما فلسطينيي الجليل الغربي ويافا واللد والرملة وبئر السبع وسكان القدس أيضاً[٥٦].

وبالإضافة إلى هذه الجهود العربية المشتركة، فإن لبنان حرص منفرداً على إجراء اتصالات دولية من أجل الفلسطينيين، فقد اجتمع وزير المالية، حسين العويني، بالبابا في روما وأثار معه قضية فلسطين واللاجئين والأماكن المقدسة، وأكد الوزير حرص لبنان والدول

العربية على إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وعلى صيانة الأماكن المقدسة لدى المسيحيين والمسلمين على السواء من أي اعتداء من الصهيونيين[٥٧].

وفي هذه الفترة من حزيران (يونيو) **١٩٤٩** شهد لبنان تطورات سياسية وعسكرية حرجة قام بها الحزب القومي السوري ضد الدولة، مستغلاً الأوضاع الداخلية السيئة بسبب نتائج حرب فلسطين، فقد دعا أنطون سعادة القوميين للانتفاضة القومية لتسلم الحكم، وهاجم الحكومة لاعتقالها **٥٠٠** قومي اجتماعي، واعتبر سعادة أن سبب إقدام الحكومة اللبنانية على عملية الاعتقال إنما هو لإنقاذ معنوياتها المحطمة بعد خزي فلسطين وعار الهدنة والاتفاق مع اليهود ومحاولة عقدها اتفاقية تجارية مع الدولة اليهودية. وأضاف البيان مهاجماً الحكومة والكتائب والكتلة الوطنية بقوله: «يظهر أن الحكومة والتشكيلة المدعوة الكتائب والكتلة الطائفية الأخرى المدعوة الوطنية قد استاءت من تصريح الزعيم في اجتماع برج البراجنة، إن الحزب القومي الاجتماعي يعد جيشاً لاسترجاع فلسطين، فلم يبق أمامها غير إعلان الحرب على الحزب القومي الاجتماعي إرضاء لليهود... إنها المحاولة الأخيرة للتغرير بالطائفة المارونية في تكتل انعزالي طائفي مخالف للروح السورية القومية الأصيلة»[٥٨].

وفي هذه الاثناء بدأت الدولة برد التهم القومية عنها، وبدأت بمحاكمة القوميين المعتقلين، بينما كان أنطون سعادة قد استقر في دمشق، ووجه يوسف شربل، النائب العام الاستئنافي، في **١٩** حزيران (يونيو)، مذكرة عن قضية الحزب القومي إلى رئيس الحكومة وزير العدلية رياض الصلح عرض فيها تاريخ وتحركات الحزب منذ عام **١٩٣١**، متهماً إياه بالتعامل مع اسرائيل ومحاولة استلام الحكم. وأضافت المذكرة، ان «من أغرب ما دل عليه التحقيق هو أن الاستعانة باسرائيل، ليست غايتها النهائية إجراء انقلاب في لبنان واستلام الحكم فيه فحسب، بل اتخاذ هذا الانقلاب سبيلاً لمناوأة الدزلة السورية بشخص رئيسها، الزعيم حسني الزعيم، بسبب ما يظهره من التصلب تجاه الصهيونيين». وأضافت المذكرة أيضاً ان الحزب القومي هو منظمة شبه عسكرية «وهو بمجموع كيانه دولة ضمن دولة» وان بعض الشهود الفلسطينيين الذين حاربوا في فلسطين أفادوا أن رئيس الحزب بواسطة منفذ عكا «كان على اتصال وثيق ببعض أركان دولة اسرائيل ومنهم الزعيم العمالي المعروف بابي غوشة، وهو نائب بن ـ غوريون، وسيشون وباروخ ورحب عام وشولي وسواهم للاتفاق معهم لعقد شبه معاهدة ترمي إلى تقديم اسرائيل المعونة اللازمة للحزب القومي من مال وسلاح ليقوم في لبنان بانقلاب عاجل ولأجل العمل على شل حركة الزعيم حسني الزعيم في سوريا»[٥٩].

هذا وقد اعتمد النائب العام الاستئنافي في اتهامه الحزب القومي بالاتصال باسرائيل على وثيقة محمد جميل يونس، منفذ عام عكا، إلى زعيمه أنطون سعادة والمؤرخة في **١٣**

أيار (مايو) ١٩٤٩. بينما لم تتهم المذكرة أية دولة عربية، مع العلم أن بعض المصادر والوثائق تؤكد أن الملك عبد الله وحسني الزعيم ساعدا أنطون سعادة * للقيام بانقلاب في لبنان الهدف منه تأسيس كيان سوري موحد(٦٠).

والحقيقة أنه مما يسترعي الانتباه في مذكرة النائب العام الاستئنافي بعض الملاحظات ومنها:

١ ـ يتبين من المذكرة المقدمة لرئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ضد الحزب القومي أنها تتضمن تأليب حسني الزعيم على أنطون سعادة، وقد استخدم هذا التأليب أكثر من مرة في المذكرة المشار إليها، ذلك لأن سعادة كان قد التجأ إلى سوريا هرباً من الاعتقال. ولما كانت السلطة اللبنانية تود استلام سعادة سعت إلى إحداث خلاف بينه وبين حسني الزعيم، وسلمت الأخير المذكرة الصادرة عن النائب العام الاستئنافي. وقد نجح لبنان فعلاً بتسلم سعادة بعد فترة قصيرة.

٢ ـ إن الرسالة ـ الوثيقة المرسلة من محمد جميل يونس منفذ عام عكا إلى أنطون سعادة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩ لا تثبت، بأي حال من الأحوال، اتصال أنطون سعادة بالاسرائيليين بل هي تشير إلى اتصال حزب الكتائب والمطران مبارك باسرائيل «لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحي». غير أنه من المؤكد أن سعادة كان يعمل من أجل الاستيلاء على الحكم بدافع قومي اجتماعي.

هذا وقد نفى أنطون سعادة التهمة الموجهة ضده و ضد حزبه بمحاولة قلب نظام الحكم رغم صحتها، ورد أيضاً تهمة اتصاله باليهود بقوله: «فإنني أتحدى رئيس الحكومة المتهادنة مع اليهود أن يعطي للنشر الوثائق المزعومة، فإذا كانت لدى الحكومة وثائق في صدد الاتصال باليهود، فإنها ولا شك وثائق مشرفة للحزب ومخزية للمتحكمين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفيين الذين نملك وثائق عديدة عن اتصالاتهم واتصالات جميع الرجعيين والنفعيين باليهود من بيع أراضٍ إلى بيع مصالح إلى بيع خطط سياسية في الحكم تسهل الانتشار اليهودي ومطامع اليهود في التسلط على جنسنا وعلى بلادنا المحبوبة». وأضاف سعادة متحدياً رئيس الوزراء بقوله: «إنني أتحدى السيد رياض الصلح أن يبرز الوثيقة التي يزعم أنها موجودة لديه أو لدى المحكمة العسكرية... إن الذين اتصلوا

* كشفت الحكومة اللبنانية في أوائل عام ١٩٦٢ عن وثيقة تؤكد عقد حلف بين الملك عبد الله وأنطون سعادة عقد قبل محاولة القوميين القيام بالانقلاب صيف عام ١٩٤٩، بهدف إقامة دولة سورية موحدة يملكها الملك عبد الله ويحكمها أنطون سعادة مدى الحياة، وينص الاتفاق أيضاً على أن يقوم الحزب بالانقلابات ومحاربة الحكومات القائمة، بينما يمده الملك بالسلاح والمال.

باليهود لمصلحة اليهود هم الذين باعوا أراضي لليهود والذين سمسروا لبيع أراضٍ لليهود، وأن الوثائق التي في حوزة الحزب القومي الاجتماعي تخول الحزب استبدال التهمة الموجهة إليه باتهام المتحكمين النفعيين الرجعيين بالتعامل مع اليهود، وبمساعدة الأهداف اليهودية ضد مصلحة لبنان ومصلحة الأمة السورية»(٦١).

من جهة أخرى فقد ذكر الوزير البريطاني المفوض بوسول (Boswall)، في برقية إلى وزارة خارجيته في ٢٢ حزيران (يونيو) أن الشهود الفلسطينيين ادعوا بأن أنطون سعادة كان قد تقارب مع اسرائيليين بارزين ممن انتظر منهم تسليمه السلاح والمال لتنفيذ انقلاب عسكري في لبنان، وأن يقوم، في الوقت نفسه، بمناهضة حسني الزعيم في سوريا، وأن أنطون سعادة، أرسل معلومات عسكرية إلى اسرائيل(٦٢) ورغم أن هذه المعلومات ليست سوى معلومات حكومية، فإن بسوول (Boswall) ذكر في تقرير آخر أن رئيس الوزراء اللبناني أخبره بأن حسني الزعيم نفسه هو وراء مؤامرة أنطون سعادة(٦٣). وبذلك يمكن الكشف عن حقيقة هامة، وهي أن اتهامات الدولة اللبنانية العلنية للحزب بالتعامل مع اسرائيل ما هي إلا لتأليب الرأي العام اللبناني والعربي ضده وتأليب حسني الزعيم أيضاً ضد الحزب القومي وضد زعيمه سيما وأن سعادة كان في هذه الأثناء قد لجأ إلى سوريا هرباً من الاعتقال. كما أن اتهام الحزب القومي بالتعامل مع اسرائيل جاء لتغطية اتصالات الكتائب والمطران مبارك بالمسؤولين الاسرائيليين.

ومما يلاحظ أن القضية الفلسطينية والاتصالات مع القوى الصهيونية شكلت حيزاً في صراع أنطون سعادة مع السلطة اللبنانية، ونتيجة لخطورة هذا النوع من الصراع، فقد أسرع الرئيس بشارة الخوري في أواخر حزيران (يونيو) إلى عقد اجتماع مع حسني الزعيم في بلدة شتورا، وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على تسليم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية. وفي الوقت نفسه، وتمشياً مع سياسة الدولة الدعاويّة نشرت الصحف اللبنانية اعتراف محمد جميل يونس، منفذ عام عكا، بأنه، بأمر من أنطون سعادة جمع معلومات عن الجيوش العربية وسلمها لاسرائيل(٦٤).

وبالرغم من ملاحقة الدولة للحزب القومي السوري واتهامه اتهامات عديدة، فقد استمر في أوائل تموز (يوليو) ١٩٤٩ بالقيام بسلسلة هجمات عسكرية على مراكز الدولة وفي مناطق عدة(٦٥). ونظراً لازدياد خطر القوميين ونظراً للاتفاق السابق بين بشارة الخوري وحسني الزعيم قام الأخير بتسليم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية. وعلى وجه السرعة عقدت المحكمة العسكرية برئاسة القاضي يوسف شربل جلسة سرية في ٨ تموز (يوليو) تم فيها اتخاذ قرار بإعدام أنطون سعادة الذي أعدم رمياً بالرصاص في فجر التاسع من تموز (يوليو)(٦٦).

وبعد إعدام أنطون سعادة استمرت محاكمة أعضاء الحزب القومي، وكانت فلسطين هي محور المحاكمات. ففي ١٦ تموز (يوليو) **١٩٤٩** ركز يوسف شربل على علاقة القوميين بالاسرائيليين[٦٧]. والأمر الهام الذي لا بد من أن نذكره في صدد محاولة القوميين قلب نظام الحكم في لبنان هو أن العديد من الفلسطينيين اللاجئين اشتركوا في تلك المحاولة مع بقية القوميين وقد صدرت عن المحكمة العسكرية على العديد منهم أحكام تتراوح بين الإعدام والسجن والأشغال الشاقة *. وأهمية اشتراك الفلسطينيين في تلك العملية هي في شعورهم بأن لبنان، على غرار بقية الدول العربية، مسؤول عن نكبة الفلسطينيين، كما أن بعض الممارسات الرسمية بحقهم، كانت كلها مبررات لاشتراكهم في عملية التغيير ليس في لبنان فحسب، وإنما في جميع الدول العربية.

من جهة ثانية فقد اتهم انعام رعد بأنه أحد القوميين السوريين الذين حرضوا اللاجئين الفلسطينيين ضد الدولة عن سوء نية. وقد حكم لمدة سنة واحدة فحسب لأنه كان من أصحاب السيرة الحسنة، كما أن سجله العدلي خال من السوابق[٦٨]. كما اتهمت الدولة عدداً من مفوضي عمدة الداخلية في الحزب القومي: يوسف طويل، باسيلا متى وعثمان فؤاد باتصالهم باللاجئين الفلسطينيين في شحيم في منطقة الشوف. كما أشار تقرير قومي إلى أن مجال العمل الحزبي في مدينة صيدا واسع جداً بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين الشباب. كما أشار تقرير آخر من منفذية بعلبك إلى ضرورة العمل بين الفلسطينيين اللاجئين في بعلبك مع ضرورة إعفائهم من الاشتراكات لأن حالتهم المالية سيئة «وعلى كل حال لا بد من إمداد اللاجئين بالمنشورات الحزبية خصوصاً التي تبحث في القضية الفلسطينية وفي تأمين انتشار جريدة الجيل الجديد في أوساطهم»[٦٩]. ويلاحظ من خلال ذلك أن الحزب القومي السوري اعتبر أن القضية الفلسطينية وأوضاع اللاجئين يمكن أن يشكلا عاملين هامين في التحرك القومي ضد الدولة. والحقيقة أن الدولة اللبنانية استطاعت أن تتخلص، ولو لفترة، من تطلعات ونفوذ الحزب، رغم أن بعض الزعامات السياسية رفضت أسلوب الدولة لتصفيته.

---

* حكم على الفلسطينيين بدعوى رقم ٤٨٦، حكم رقم ٥١٦، تاريخ ١٦ تموز (يوليو) **١٩٤٩** وهم: محمد ابراهيم شلبي، سليم سعدو سالم، حسن عز الدين مراد، فايز فهد زين، نصير صالح ريًا، عبد الهادي عبد الرؤوف حماد، سعيد عيد الرؤوف حماد، عباس عبد الرؤوف حماد، باسيلا الياس متى، فؤاد باسيلا متى، خليل محمد مياسة، أحمد محمد عكاشة، ابراهيم حسن عليان الملقب بالعطاري، محمد غنوم غنوم، أديب سمعان الجدع.

٢ ــ موقف لبنان والدول العربية في مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩

دعي لبنان والدول العربية واسرائيل إلى عقد مؤتمر في لوزان في شهر نيسان (أبريل) **١٩٤٩** برعاية الأمم المتحدة، وذلك لبحث المشكلة الفلسطينية وما نتج عنها من أوضاع على الصعيد السياسي والعسكري وعلى صعيد مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المناطق الفلسطينية. وقد اشترك في هذا المؤتمر وفد حكومة عموم فلسطين ممثلاً برجائي الحسيني، وزير الدفاع لحكومة عموم فلسطين، وعيسى نخلة مندوب الهيئة العربية في لايك سكسيس سابقاً، كما اشتركت عن فلسطين وفود غير رسمية من حيفا ويافا ورام الله. أما أحمد الشقيري وفريد السعد (فلسطينيان) فقد كانا في عداد الوفد السوري. ومثل لبنان في المؤتمر فؤاد عمون، مدير عام وزارة الخارجية، ومحمد علي حماده، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية. واشتركت فيه وفود من مصر وسوريا وشرق الأردن، أما السعودية فقد مثلها الوفد المصري، بينما اعتذر العراق واليمن عن الاشتراك في المؤتمر. ونظراً لأهمية الموقف اللبناني فقد حرصت الهيئة العربية العليا لفلسطين على الاتصال بالمحامي جميل مكاوي الذي كان في عداد الوفد اللبناني إلى لوزان، ففي ٢٦ نيسان (أبريل) **١٩٤٩**، أرسلت رسالة خاصة إليه، أشارت فيها إلى أن أحمد الشقيري هو في عداد الوفد السوري كمستشار في الأبحاث والمفاوضات «وإني لواثق في أنه سيجد من سعادتكم كل معونة وعطف، كما أنكم ستجدون فيه الوطني المخلص الواسع الاطلاع. . . وأن ما أعهده فيكم من صدق الوطنية وعظيم الإخلاص يجعلني واثقاً من أنكم ستبذلون جهدكم لتحولوا دون انزلاق الوفد اللبناني والوفود العربية إلى عقد صلح بين العرب واليهود يكون من شأنه القضاء على البقية الباقية من مقاومة العرب للمطامع اليهودية وإطلاق يد الصهيونية الأثيمة في فلسطين. ولست أشك في أنكم خير من يقدر عظم الخطر اليهودي على لبنان وسوريا وشرق الأردن وسائر البلاد العربية إن تمكن اليهود من توطيد أقدامهم في فلسطين. . .»[٧٠].

ولما ابتدأ مؤتمر لوزان أعماله كشفت مراسلات وتقارير وفد فلسطين الرسمي إلى الحاج أمين الحسيني الكثير من الأسرار والخفايا حول موقف لبنان والدول العربية من القضية الفلسطينية، ففي ٨ أيار (مايو) **١٩٤٩** أرسل المحامي عيسى نخله تقريراً سرياً من لوزان أوضح فيه أن موقف الوفود العربية ضعيف جداً «وكلهم يميلون إلى إنهاء المشكلة بأي ثمن». ويظهر أنه قد بذلت جهود لتوحيد كلمة الوفود العربية أمام لجنة التوفيق، وهذا مما أزعج اللجنة واليهود، وبرأي عيسى نخلة ان الاتفاق بين الوفود العربية ما هو إلا مؤقت وأن الخلاف في وجهات نظرهم ظاهر. أما في ما يختص بموقف شرق الأردن فإن وفده يتصل باللجنة باستمرار على حدة وتدور بينهم أمور كثيرة، وأن الوفد الأردني لا يصر على بحث مسألة اللاجئين أولاً، والوفد يريد أن تنتهي قضية فلسطين في هذه المحادثات

ولا مانع عنده من أن تبحث القضية كلها لا سيما في ما يختص بالحدود والقدس واللاجئين. أما وفد لبنان فإنه «لا يصر على إرجاع اللاجئين أو بحث هذه المسألة قبل كل شيء كما كان مفهوماً. وقد قال لي فؤاد عمون صراحة: ان موقف لبنان تغير وانه لا مانع عند لبنان من أن تبحث القضية برمتها». ولكن الوفدين المصري والسوري كانا يريان وجوب بحث مسألة اللاجئين. وفي ما يختص بمسألة القدس فإن وفود مصر وسوريا ولبنان تريد التدويل أما شرق الأردن فإنه يرغب في تقسيم القدس إلى عربية ويهودية. وحول مسألة حضور عيسى نخلة الاجتماعات الخاصة للوفود العربية، فقد أشار التقرير إلى أن الوفدين المصري والسوري رحبا بالفكرة، سيما وأنهما يريدان معرفة رأي الهيئة العربية العليا في الموضوعات المثارة، ولكن الموقف اللبناني كان مغايراً؛ إذ أن فؤاد عمون، رئيس الوفد اللبناني، لم يكن متحمساً للفكرة «وكان يحاول أن يتخلص من الموعد في هذه المسألة، وفي رأيه أن وفد الهيئة العليا كباقي الوفود الفلسطينية من اللاجئين أو غيرهم». ثم تحدث عيسى نخلة مع محمد علي حمادة عضو الوفد اللبناني موضحاً له عدم رضاه من إجابات فؤاد عمون، الذي يريد أن يتخلص من مندوب الهيئة العربية «لأنه في اعتقاده أن مواقفنا متطرفة». ثم طلب نخلة من الحاج أمين الحسيني التأثير على الحكومة اللبنانية، بإرسال تعليمات إلى فؤاد عمون بضرورة الأخذ بوجهة نظر الهيئة العربية في جميع الموضوعات[٧١].

وبعد عدد من التسويات والاتفاقات وفقت لجنة التوفيق الدولية إلى إبرام «بروتوكول لوزان»، في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩، حول الحدود المقترحة وعودة اللاجئين ومستقبل بعض المدن والمناطق الفلسطينية، غير أنه تبين أن اسرائيل مالبثت، في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٩، أن رفضت على لسان موشي شبرات، أحد المسؤولين الاسرائيليين، ما تم التوصل إليه في لوزان. وفي هذه الفترة ذكر رئيس لجنة التحقيق الدولية أن وفد اسرائيل طلب الدخول في مفاوضات مباشرة مع كل من لبنان ومصر، لإجراء التسويات الاقليمية اللازمة معهما، وأن يكون أساس هذه التسويات الحدود الدولية بين كل من لبنان ومصر من جهة وفلسطين من جهة ثانية. كما طالب الوفد اليهودي بانسحاب الجيوش العربية من فلسطين، بينما طالب العرب بانسحاب القوات اليهودية من المناطق العربية تبعاً لمشروع التقسيم. أما رئيس الوفد اللبناني فأوضح أن لبنان سيطالب بجعل الجليل الغربي عربياً (لبنانياً) فإذا لم يتيسر ذلك أصر على التعويض الأقليمي بجعل منطقة النقب عربية[٧٢].

وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٩ قدمت الوفود العربية في لوزان مذكرة إلى لجنة التوفيق الدولية طالبت فيها بحماية أملاك اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم، كما طالبت بضرورة حل مشكلة اللاجئين حلاً سريعاً والعودة إلى ديارهم تبعاً لما سبق أن اتفق عليه، لا سيما أهل الجليل الغربي ويافا والمنطقة الوسطى ومنها اللد والرملة وبئر السبع ومنطقة الشواطىء

الجنوبية وأهل منطقة القدس، مع ضمانة دولية لعودة هؤلاء وتأمين أرواحهم[٧٣]. وبالمقابل فقد أجابت لجنة التوفيق على هذه المذكرة العربية بعبارات واهية لا يستفاد منها أية نتيجة وأنهت جوابها بأنها سوف لا تتأخر عن إحاطة هذه الوفود بكل بيان يقدمه وفد اسرائيل بشأن التبليغات الآنفة الذكر[٧٤]. ثم عادت الوفود العربية فقدمت مذكرة أخرى في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٩ أعربت فيها عن استيائها من تجاهل اليهود لما جاء في بروتوكول لوزان الموقع في ١٢ أيار (مايو)، واستيائها لاقتراح الوفد اليهودي أن تكون حدود الأراضي الخاضعة لليهود هي حدود لبنان شمالاً وحدود مصر جنوباً.

وبينما كانت مباحثات لوزان جارية بين العرب واليهود، إذا بالنائب عبد الله اليافي يثير في بيروت، في جلسة المجلس النيابي في ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٩، القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين وموقف مؤتمر لوزان من القضيتين، ويتحدث عن أساليب الصهيونيين ومحاولة تأثيرهم على العرب في مؤتمر لوزان، وعن عدم الوصول إلى حل لعودة اللاجئين إلى ديارهم. ثم سأل الحكومة سؤالاً يتعلق باللاجئين الموجودين في لبنان بقوله: ما هو موقفكم من اللاجئين فيما لو فشلت محادثات لوزان، وماذا ستصنعون بهم، وأنتم تعلمون كما نعلم أن المساعدات الدولية التي منحت لهم سوف تنتهي بعد شهرين؟ وأضاف اليافي قائلاً: إنني أخشى أن تؤدي محادثات لوزان ومطاولاتها إلى إرغام الدول العربية على القبول بالحل الذي تفرضه عليهم الصهيونية، فنجد، فجأة، أنفسنا أمام ألوف اللاجئين الذين لا مؤازر لهم ولا وطن يقبل بهم. فأجابه وزير التربية الوطنية ولم يجب عليه رئيس الوزراء، ومما قاله الوزير: ان لبنان ذهب إلى لوزان وحرص على أن تكون قضية اللاجئين أول الأعمال (كذا) وانه تبين أن المؤتمر يتابع أعماله بصعوبة وببطء كلي، وأن الصهيونيين يحاولون جهدهم إعطاء هذه الاجتماعات صورة عقد صلح، وأن وفد لبنان يلعب دوراً تعوّد أن يلعبه دائماً، «أما النتيجة فلا أعرفها، ولكن سأعمل جهدي لأن تكون النتيجة لصالحنا، أما أن أجيبك يا زميلي عما سوف تعمله الدول العربية مجتمعة بقضية اللاجئين فهذا ليس بإمكاني... أما إذا بقي الحال على ما هو عليه فأرجوك أن لا تسألني عن السياسة العزبية لأني لا أعلم شيئاً عنها»[٧٥].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة اللبنانية تعلن تأييدها المتطرف للقضية الفلسطينية وتعلن «أن وفد لبنان يلعب دوراً تعوّد أن يلعبه دائماً»، إذا بتقرير سري صادر من عيسى نخلة من لوزان إلى المفتي الحاج أمين الحسيني في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، يشير إلى أن فؤاد عمون رئيس الوفد اللبناني اجتمع سراً بالياهو ساسون وسواه من الشخصيات اليهودية من مكتب اليهود في باريس، وأنه يفاوض اليهود سراً لإرجاع الجليل الغربي للعرب وضمه للبنان مقابل أن يعترف لبنان بالوضع الحاضر، «وهذه المواقف من عمون كنا نتوقعها لأن

مسلكه في المفاوضات هنا لم يكن طيباً، لأنه كان الواسطة في إقناع باقي الوفود لإمضاء بروتوكول ١٢ أيار (مايو) والاعتراف بالتقسيم. ومع أنه يحاول أن يغطي مساعيه السرية بمواقفه العلنية في اللجنة التي تسجل، وإنما مسلكه السري غير ذلك»(٧٦) وأضاف عيسى نخلة أن اتصالات الوفد الأردني باليهود سراً قد ازدادت أيضاً في الأيام الأخيرة.

وفي ٨ تموز (يوليو) ١٩٤٩ أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت «هوستون «بوسول» (H. Boswall) في برقية سرية إلى وزارة خارجيته إلى أنه كان مع فؤاد عمون على غداء منفرد، وأن عمون قال له عن ثقة انه كانت له نظرة في مؤتمر لوزان، فقد ظهر في المؤتمر ـ واحتمالاً بواسطة المندوب الأردني ـ نص تقرير محال للتوفيق بين الاسرائيليين والحكومة الأردنية، وقد لاقى تأييداً من الملك عبدالله شرط تسوية الحدود القائمة وفقاً للحالة الراهنة (Status Quo). وزعم فؤاد عمون أن أحداً من ممثلي الدول العربية الأخرى ليس له علم بهذه المعلومات التي كان لها تأثير على الاسرائيليين الذين امتلكوا حتى الآن عرضاً ملائمًا بالطرق السلمية كالعروض الاقتصادية مثلاً في بلادهم المتأخرة. وأضاف عمون ان الاسرائيليين عرفوا الآن كيف يتبعون الطريق لموقفهم المتصلب، وان مسألة الحدود لم تكن في السابق مفتوحة، ولكن أشير إليها بطريقة غير رسمية، وان سوريا والأردن طلبا كلاهما الجليل الغربي. وتساءل عمون: كيف، ومتى كان لبنان يتحزب لأطراف تريد مساعدة الطلب الأردني بناء للشروط الحالية التي تؤدي لمخاطرة موجودة كلياً وبشكل قطعي على جهة البر السوري. وأخيراً طلب الوزير المفوض من وزارة خارجيته عدم البوح بفحوى هذه البرقية لأية حكومة أجنبية(٧٧).

وفي ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩ أرسل عيسى نخلة تقريراً جديداً عن أجواء مؤتمر لوزان، فأوضح أن الضغوطات الأميركية تزايدت على الدول العربية لحل المشكلة الفلسطينية، وتمثلت هذه الضغوطات بالتهديدات الأميركية بقطع المساعدات المالية الخاصة باللاجئين، وعند ذاك يصبح اللاجئون عالة على الدول العربية. ومن أجل ذلك فقد أوضح عيسى نخلة ان التساهل في حقوق العرب أخذ يظهر شيئاً فشيئاً في لوزان نتيجة لهذه الضغوط «وأعتقد أن لجنة التوفيق إزاء تساهل العرب وانحلالهم ستتمكن من تحقيق أماني اليهود شيئاً فشيئاً». واعتبر أن ما يحصل في لوزان ما هو إلا صدى لما يحدث في لندن وواشنطن، لأن لجنة التوفيق بدورها تسير وفق السياسة البريطانية والأميركية واليهودية. وجاء في التقرير أيضاً أن الأميركيين عرضوا في هذه الفترة حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتضمن ضرورة قبول اليهود لثلاثمئة ألف لاجىء فلسطيني، وعلى الدول العربية أن تساهم في توطين القسم الباقي من اللاجئين، بينما رأى اليهود أن يأخذوا مئة ألف لاجىء فقط على أساس أن العدد الإجمالي لهمْ هو (٦٠٠) ألف، واشترط اليهود لذلك أن يكون عرض

اليهود ضمن تسوية نهائية وعامة لمشكلة اللاجئين، على أن يؤدي ذلك إلى صلح دائم بين العرب واليهود.

أما في ما يختص بموقف لبنان من محادثات لوزان، فقد ذكر عيسى نخلة أنه بعد أن ساءت العلاقات بينه وبين الوفد اللبناني لظنهم أنه هو الذي تسبب بفضيحة مفاوضتهم اليهود، اجتمع مع محمد علي حمادة ثم مع فؤاد عمون عدة مرات، كما اجتمع الوفد الفلسطيني بالوزير حسين العويني بعد مجيئه إلى لوزان، كما اجتمع مع الوزير حميد فرنجية، «ويظهر أن وفد لبنان جاءته تعليمات من رياض بك الصلح، إذ قال لي محمد علي بك حمادة ان دولة رياض الصلح بك أرسل لهم برقية يرجوهم بعدم التساهل، وأن لا يبحثوا سلمًا نهائياً أو دائما يربط لبنان أو أي بلد عربي بأية علاقة مع الدولة اليهودية»(٧٨).

وفي ٨ آب (أغسطس) ١٩٤٩، أرسل عيسى نخلة تقريره إلى الحاج أمين الحسيني عن آخر جلسة عقدت بين الوفود العربية واليهود، فأوضح أن العرب قبلوا المشروع اليهودي على أساس الشروط اليهودية بإدخال مئة ألف لاجىء فلسطيني إلى فلسطين على أن يسكنوا في المناطق التي يختارها اليهود. وأضاف ان أسوأ ما في الأمر أن أميركا نجحت في الضغط على الدول العربية التي أرسلت تعليمات إلى وفودها في لوزان بوجوب إنهاء مشكلة فلسطين «لذلك فالدول العربية مستعدة أن تقبل كل شيء في سبيل الانتهاء من مشكلة فلسطين، والأسوأ من هذا أن أميركا واليهود يعرفون هذه الحقيقة، ولذلك فإن موقف اليهود بدل أن يكون متساهلاً يزداد صلابة لأنهم يعرفون أن الدول العربية لا ترغب في الحرب، وأنها تريد أن تخلص من مشكلة فلسطين، يضاف إلى ذلك ضغط أميركا». وعن مشكلة اللاجئين جاء في التقرير أن سوريا تريد أن تأخذ قسمًا منهم، بينما يرفض لبنان ذلك، إلا إذا أعطي الجليل الغربي وأصبح تحت وصايته، كما أن مصر لا تريد لاجئين، بينما شرق الأردن موافق على إسكانهم في أراضيه مع شرط الاحتفاظ بالقسم الأوسط من فلسطين والسعي لضم غزة. ورأى عيسى نخلة أنه طالما أن الوفود العربية مفككة الكلمة فإنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة إيجابية، كما رأى أن الولايات المتحدة الأميركية تريد وجود حالة استقرار في منطقة الشرق الأوسط لغاياتها الخاصة ولمصلحة مشاريعها، «وقد بنت سياستها على أن الدولة اليهودية هي الحجر الأساسي في سياستها، وستتخذ منها قاعدة أميركية، ويظهر أن زعماء اليهود الحاليين في تفاهم تام مع أميركا، وهذا هو السبب الذي جعل الروس في المدة الأخيرة يقفون موقف العداء من الصهيونية»(٧٩).

ويلاحظ من خلال هذه التقارير السرية ومن أجواء محادثات مؤتمر لوزان، أن مواقف لبنان والدول العربية كانت تسير وفق الخطوط التالية:

أولاً ــ كان الوفدان المصري والسوري يعملان في بداية المؤتمر لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية والمصلحة العربية، وكانا يتعاونان مع الوفد الفلسطيني بعكس الوفدين اللبناني والأردني.

ثانياً ــ تبين من خلال المناقشات أن الوفد اللبناني كان يطالب في كل مرة بإلحاق الجليل الغربي بلبنان وجعله تحت الحكم والوصاية اللبنانية.

ثالثاً ــ أوضحت المعلومات أن رئيس الوفد اللبناني فؤاد عمون أجرى اتصالات سرية مع زعماء صهيونيين وفي مقدمتهم الياهو ساسون للحصول على موافقة يهودية حول الجليل الغربي مقابل اعتراف لبنان بوضع اليهود الراهن. وبالتأكيد فإن عمون كان يتصرف وفق آراء الحكومة اللبنانية ووزارة الخارجية اللبنانية، غير أن اتصالات الهيئة العربية برياض الصلح رئيس الوزراء حملته على الاتصال بالوفد لتغيير موقفه حيال الوفد اليهودي!؟.

رابعاً ــ لقد أسفرت الضغوط الأميركية على الدول والحكومات العربية إلى تغيير في مواقف الوفود العربية والسير وفق المصالح الاسرائيلية والأميركية في المنطقة، والعمل على إنهاء المشكلة الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق شروط اسرائيل.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كانت السياسة البريطانية تنشط في لبنان والبلدان العربية للمساهمة في انهاء قضية اللاجئين وتوطينهم حيثما وجدوا، لا سيما بعد طرح موضوع توطينهم في لبنان والدول العربية ولّما يمض على نزوحهم من بلادهم سوى سنة واحدة وبضعة شهور. ويبدو أن جمع المعلومات عن مخيمات اللاجئين في لبنان مرتبط إلى حد كبير بمشروع توطينهم وبموضوع نشاطهم السياسي والاجتماعي مع ربط ذلك بما يجري في مؤتمر لوزان. ولهذا فقد بدأ مدير المجلس الثقافي البريطاني في بيروت (British Council) المستر (R.W.Highwood) بزيارة المخيمات الفلسطينية لفترات متعددة زاعماً أن هدفه جمع المعلومات الثقافية عن اللاجئين، غير أنه قدم تقريراً مفصلاً عن أوضاع المخيمات إلى المفوضية البريطانية في بيروت، أشار فيه إلى الأوضاع السياسية والثقافية لمخيمات صور وعنجر وصيدا وطرابلس (بما فيها مخيمات البرج الشمالي والبص والرشيدية..) وأوضح في تقريره مدى الشعور السياسي الفلسطيني المعادي للانكليز والأميركيين وانتشار الأفكار الشيوعية لا سيما بين الشبان، أما الدعاية ضد الشيوعية فهي متقاعسة[٨٠].

وبمناسبة التطورات السياسية والعسكرية بعد قيام دولة اسرائيل، أرسل شارل مالك، الوزير اللبناني المفوض في واشنطن وهيئة الأمم، تقريراً سرياً إلى رئيس الوزراء اللبناني ووزير خارجيته في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩، اعتبر فيه أن الانحدار والفشل العسكري العربي وانتصار اليهود على القسم الأكبر من فلسطين وإقامة دولة اسرائيل والاعتراف بها

كعضو في الأمم المتحدة «كل هذا ليس عملاً تقف عنده مطامع اليهود وينتهي به خطرهم. ودولة اسرائيل بوضعها وحدودها الحاليين ليست مستقراً للقوة اليهودية الغازية، بل هي مركز تجمع لها وتربة لنموها ونقطة لانطلاقها عبر حدودها وتوثبها على الأقطار العربية المتاخمة فالنائية». أما في ما يختص بنظرة الدول الغربية إلى ممثلي الدول العربية فقد أصبحت، بعد حرب فلسطين، نظرة ازدراء واحتقار «ان كلاً منا يلاحظ في الأوساط الدولية الأجنبية عدم الاكتراث بنا، عالماً وحكومات وشعوباً، وكلاً منا يلمس الفرق في النظرة إلينا بين الأمس واليوم، قبل فشلنا في فلسطين وبعده. والكثيرون من ممثلي الدول العربية قد حدثوني عما يشعرون به في اتصالاتهم ومقابلاتهم في الدوائر الرسمية هنا من ذل. لقد بتنا في وضع شبيه بوضع الألمان بعد انكسارهم...». وأضاف شارل مالك في تقريره إلى وزير الخارجية حميد فرنجية أن على الدول العربية أن تعمل على توحيد كلمتها وتجديد نشاط الجامعة العربية وإعداد جيوش عربية قوية وانشاء حركة تحررية صحيحة شاملة. وأشار إلى أن مسألة توحيد كلمة العرب وتجديد الجامعة العربية يجب أن تتم «ولكن ليس على حساب لبنان وحرياته. فبقدر ما يوحد العرب كلمتهم وارادتهم وأعمالهم، ويعرفون كيف لا يفرطون بلبنان الحر المستقل بهذا القدر عينه يستطيعون أن يثبتوا». أما عن مطامع اسرائيل بالبلدان العربية فقد اعتبر أن لبنان محط هذه المطامع «فإن بسط اليهود سلطانهم على البلاد العربية وأسسوا العصر اليهودي في الشرق الأدنى، فمن الوهم أن يظن اللبنانيون أن هذا السلطان لن يشملهم». ورأى مالك في تقريره أن الخطر يكمن في «أن يحصل اتفاق خفي بين اسرائيل وبين بعض اللبنانيين القصيري النظر فيحدثوا انقلاباً موالياً لاسرائيل. لا يعتبر هذا الانقلاب تعدياً من اسرائيل بل مجرد حركة داخلية. عندئذٍ لا مجال لتحرك الغرب»[٨١].

في غضون ذلك، كانت عمليات التهريب من لبنان إلى اسرائيل مستمرة. وكانت القوات الاسرائيلية أيضاً تدخل إلى الأراضي اللبنانية فتعتقل الشبان اللبنانيين وتقتلهم، على غرار ما جرى في قرية «يارون» الجنوبية، فقد كان الاسرائيليون يهددون أهلها بالقتل إذا لم يبادروا إلى تقديم المواد الغذائية والأطعمة. وقد أكد هذا الواقع تقرير من قوى الدرك في الجنوب إلى وزارة الداخلية، كما أكد التقرير نفسه أن الفلسطينيين أنفسهم كانوا يقومون بتهريب البضائع والمواد الغذائية إلى الاسرائيليين، ومن بين هؤلاء أحمد سعيد أحمد وعلي حسين علي اللذان ألقي القبض عليهما[٨٢].

ومن الأهمية بمكان القول: ان التعامل العربي مع اسرائيل تعدى نطاق التهريب الفردي أو المحدود. فقد جاء في نشرة الاحصاء الرسمي التي يصدرها شهرياً مكتب المطبوعات والنشر الاسرائيلي التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية أن سوريا ولبنان هما الزبون رقم (٣) لاسرائيل فقد استورد التجار السوريون واللبنانيون، خلال عام ١٩٤٩، ما قيمته

(٧٩٠,٩٤٦) ألف جنيه استرليني من المنتجات الاسرائيلية. وكانت تركيا أولى الدول المستوردة من اسرائيل. بينما تأتي بريطانيا في الدرجة الثانية. واللافت للنظر في النشرة الاسرائيلية أن اسرائيل صدرت إلى السعودية بما قيمته (١٣) ألف جنيه استرليني[٨٣].

والحقيقة أن لبنان لم يكتف باستيراد بعض المنتجات من اسرائيل، بل أن عمليات التصدير بدأت تتم إليها عبر المتنفذين اللبنانيين، فقد ذُكر أن أحد المتنفذين في الحكومة اللبنانية ساعد على تهريب شحنة من الحبوب السورية تقدر بعشرة آلاف طن إلى اسرائيل أفرغت في ميناء حيفا، وقد فتح تحقيق مع بعض الأشخاص في بيروت لوجود مبالغ كبيرة لديهم من العملة الاسرائيلية[٨٤].

بالاضافة إلى ذلك، استمر هروب اليهود من لبنان وعبره إلى اسرائيل، وقد بلغ عدد العائلات اليهودية التي غادرت دمشق عبر لبنان إلى فلسطين خلال ثلاثة أشهر أكثر من مئة عائلة. وكانت أموال اليهود المهاجرين تهرب إلى بيروت وفيها يجري استلامها ونقلها إلى فلسطين بواسطة بعض الشخصيات اللبنانية النافذة والتي تحمي عصابات المهربين من سلطات الأمن والجمرك[٨٥]. وبسبب عمليات التهريب أوضح مصدر رسمي سوري أن أعمال تهريب اليهود من سوريا لا يمكن وقفها إلا إذا ساعدت الحكومة اللبنانية السلطات السورية على مكافحة عصابات المهربين.

والأمر الملاحظ أنه في نهاية ١٩٤٩ شهد الموقف اللبناني من عمليات تهريب اليهود تحولاً ملحوظاً، فبعد أن كانت تلك العمليات تتم سراً أو بالتواطؤ، بدأت السلطات اللبنانية تسمح علناً بانتقال اليهود من لبنان إلى اسرائيل فقد سمحت الحكومة لثلاثين عائلة يهودية بمغادرة الأراضي اللبنانية، فسافروا بطريق البر، ورافقتهم قوات الدرك إلى الحدود حيث جرى تسليمهم إلى لجنة الهدنة الاسرائيلية[٨٦].

ومن الأهمية بمكان القول: انه لوحظ استياء شعبي، في هذه الفترة، ضد الممارسات الرسمية اللبنانية. ففي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ ناقش النواب البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الجديدة، فأوضح النائب المعارض كميل شمعون أنه «رافقت تشكيل هذه الوزارة أساليب كيفية وشكلية، فنحن نحجب عنها الثقة. وقد جاء بيانها الوزاري نسخاً طبق الأصل عن بقية البيانات التي وضعتها هذه الوزارة وخصوصاً بيانها الأخير، وقد حجبنا عنها الثقة في الماضي ونحجبها اليوم. وهذه الوزارة صورة مكبرة للوزارة التي سبقتها». أما في ما يختص بمسؤولية حكومات رياض الصلح عن كارثة فلسطين فقد أضاف كميل شمعون: «أن تلجأ الوزارة إلى بحث قضية فلسطين مرة أخرى وما تواجهه الدول العربية من إنشاء حكومة صهيونية على حدودها فهي المسؤولة عن هذا الاهمال وعن خسارة

هذه الجولة، وهي تتألف من أكثرية أشخاص يحملون مسؤولية هزيمة فلسطين، وبالتالي قيام دولة صهيونية، وهذا ما يحملنا على حجب الثقة عن هذه الحكومة». فما كان من رياض الصلح إلا أن دافع عن نفسه بقوله: «... أما بشأن فلسطين فإنني استمعت إلى مناقشات برلمانات عربية أخرى فلم أسمع أحداً من نوابها يحمل حكومته تبعة الفشل «فلماذا يأتي نواب لبنانيون يحملون الحكومة اللبنانية تبعة فشل الجميع والتاريخ يشهد أن لبنان قام بقسطه من العمل المشترك»[٨٧].

٣ ـ موقف لبنان من توطين الفلسطينيين عام ١٩٤٩

والجدير بالذكر أنه في ظل التفكك العربي العام طرح موضوع توطين الفلسطينيين في الدول العربية، وذكر أن تريغفي لي، الأمين العام للأمم المتحدة، يعتقد بأن الجمعية العامة ستوافق على إنشاء صندوق دولي خاص لتوطين اللاجئين الفلسطينيين إذا ما اقترحت اللجنة الاقتصادية مثل هذا في تقريرها المنتظر إلى الجمعية العامة[٨٨]. غير أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عبروا أكثر من مرة عن رفضهم لمشروع توطينهم في لبنان والبلدان العربية وطالبوا بالعودة إلى ديارهم، وذلك في الوقت الذي رفضت فيه اسرائيل، في مؤتمر لوزان مطالب الدول العربية، بعودة اللاجئين إلى ديارهم[٨٩].

ومن أجل ذلك عقد «مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، بعد فشل مؤتمر لوزان وبمناسبة وصول لجنة التحقيق الاقتصادية إلى بيروت، وقد أكد المجتمعون «رغبة النازحين الاجتماعية في العودة إلى بلادهم وديارهم وأعلنوا تمسكهم التام بحقهم هذا». كما أنهم «سيقاومون بكل الوسائل التي تقع عليها أيديهم أي مشروع يهدف إلى إسكانهم خارج ديارهم». ثم طلب المجتمعون من الدول العربية «رفض بحث أية فكرة ترمي إلى توطين النازحين أو قسم منهم في غير فلسطين»[٩٠].

وفي هذه الفترة تبين أن اجتماعات وزارة الخارجية اللبنانية وبعثة غوردون كلاب (Mission Clapp) أسفرت عن استعداد لبنان لمساعدة الفلسطينيين وتشغيلهم في المشروعات اللبنانية، غير أن لبنان لم يوافق على توطين الفلسطينيين في أراضيه، ولذلك فقد أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً مسهباً أكدت فيه أنه «لا يسع لبنان قبول اللاجئين في أراضيه للإقامة الدائمة» كما طالب البيان بعودة اللاجئين إلى القسم العربي من فلسطين واشترط ألا يلحق عمل اللاجئين في لبنان ضرراً باليد العاملة اللبنانية»[٩١].

وعزا ناطق رسمي حكومي لبناني هذا الرفض لأسباب طائفية واقتصادية إذ «أن الكيان اللبناني يقوم على أسس دقيقة أهمها التوازن الطائفي، فإذا أضيف إليه عدد من

اللاجئين مهما كان ضئيلاً، اختل ذلك التوازن اختلالاً قد يثير مشاكل لا حد لها». أما عن السبب الاقتصادي فإن «لبنان بلد صغير يضيق بأبنائه ويسافر كل سنة منهم بضعة آلاف شاب إلى المهاجر الأفريقية والأميركية، فكيف يستطيع إذاً أن يستوعب اخواننا اللاجئين وهو يضيّق بأبنائه؟» وبسبب ذلك فقد اعتذرت الحكومة اللبنانية عن قبول توطين اللاجئين «خصوصاً وأن أقطاراً عربية أخرى تستطيع أن تستوعبهم بسهولة»[٩٢].

وكان موضوع التوطين قد أثير مجدداً في المجلس النيابي اللبناني في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، وسأل بعض النواب عن مصير اللاجئين، فما كان من وزير الخارجية إلا أن ذكّر النواب بأن وفود الدول العربية في لوزان أعلنت تمسكها بالبروتوكول الموقع في لوزان في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ الذي أقر فيه الجانب اليهودي مبدأ عودة اللاجئين واحترام حقوقهم، بينما كان اليهود قبل ذلك يرفضون عودة الفلسطينيين منكرين عليهم حقهم في بلادهم. وأضاف الوزير انه اتفق يومها أيضاً على تدويل منطقة القدس تدويلاً كانوا يرفضونه قبل توقيع البروتوكول، غير أن الوزير ذكر أن اليهود نقضوا فيما بعد ما وقعوا عليه في لوزان. ورأى وزير الخارجية أن اسرائيل لم تقبل كعضو في هيئة الأمم المتحدة إلا لأنها وافقت على احترام الارتباطات الدولية، ومن أجل ذلك فعلى المنظمة الدولية أن تفرض احترام المبادىء التي قامت عليها، «ولما كانت مسألة اللاجئين في منتهى الخطورة وتستوجب المعالجة السريعة فقد تمسكنا بحق عودتهم إلى ديارهم، وهو حق لا نملك تفريطاً به أو تهاوناً في احقاقه. وفي خلال العمل على استعادة حقهم السليب نتعاون مع جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة ومع الدول العربية على توفير أسباب العيش لهم والترفيه عنهم جهد الطاقة». وأضاف وزير الخارجية في بيانه ان كلمة العرب اتفقت على صيانة الأماكن المقدسة. وبغية مراقبة تطورات القضية الفلسطينية تألفت لجنة عربية دائمة تمثلت فيها جميع الحكومات العربية، وان مقرراتها ستكون نافذة إذا اتخذت بإجماع الآراء[٩٣].

وبالرغم من موقف لبنان والدول العربية الرافض لتوطين الفلسطينيين، فإن بعثة «غوردون كلاب»(Mission Clapp) قدمت تقريراً في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق لرفعه إلى الأمم المتحدة للموافقة عليه. وقد كانت توصيات هذه اللجنة السبب في تشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى بقرار صادر عن الجمعية العامة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩[٩٤]. وكان هذا القرار البداية الأولى لمشروعات التوطين، كذلك مهد تقرير لجنة كلاب السبيل لقيام مشروعات الإسكان والتوطين واستغلال المياه العربية ومشروع جونستون لتوحيد مياه وادي نهر الأردن وروافده[٩٥].

والأمر الملاحظ أيضاً أنه رغم إصدار وزارة الخارجية اللبنانية بياناً برفض توطين الفلسطينيين في لبنان، فإن شارل مالك، مندوب لبنان في الأمم المتحدة، لم يجد مانعاً من حدوث التوطين بقوله: «أما الذين يختارون عدم العودة إلى أوطانهم، أو الذين يقررون ــ بعد عودتهم لسبب أو لآخر ــ الهجرة مرة أخرى فيجب إعادة توطينهم بسلام في أماكن أخرى، ويجب أن تعاد إليهم أموالهم المجمدة، كما يجب أن يعطى أولئك الذين يرغبون في ترك ممتلكاتهم في فلسطين تعويضاً مناسباً»[٩٦]؛ وكان تقرير «لجنة كلاب» قد اكد قبول دول المنطقة لتشغيل اللاجئين وامكانية استغلال نهر الليطاني في لبنان ووادي الزرقا في الأردن ومنطقة الغاب في سوريا، مع ضرورة تقديم المساعدات المالية والفنية لهذه الدول[٩٧].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن المواقف اللبنانية حيال مسألة التوطين كانت متناقضة لأسباب سياسية وطائفية، غير أنها كانت بشكل عام تسير وفق الاتجاهات التالية:

١ ــ اتجاه الزعامات المسيحية التي كانت تعارض توطين الفلسطينيين في لبنان، لأن أكثرهم من المسلمين، وفي ذلك زيادة عدد المسلمين في لبنان عن عدد المسيحيين، مما يؤثر في التوازن السياسي الداخلي. ولكن تلك الزعامات المسيحية لم تجد مانعاً من توطين الفلسطينيين في بقية الدول العربية الأخرى.

٢ ــ اتجاه الزعامات الإسلامية والوطنية التي كانت تعارض، أيضاً، توطين الفلسطينيين في لبنان، إيماناً منها بضرورة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وإعادة حقوقهم الشرعية إليهم.

٣ ــ الاتجاه الطائفي المسيحي والإسلامي في لبنان، فقد طالب بعض الزعماء المسيحيين بتجنيس الفلسطينيين المسيحيين فحسب، فقابله ذلك رد فعل إسلامي، من المنطلقات الطائفية ذاتها، وهو العمل أيضاً على تجنيس الفلسطينيين المسلمين على قدم وساق مع الفلسطينيين المسيحيين. مع العلم أن هذه الزعامات المسيحية والإسلامية لم تأخذ بعين الاعتبار خطورة التوطين والتجنيس.

والحقيقة أن تقرير النائبين الأميركيين لورانس سميث ونستون بروني اللذين أرسلا إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٣، يوضح علاقة التوطين بالتوازن السياسي في لبنان. فقد طالب التقرير بضرورة توزيع الفلسطينيين على الدول العربية وحماية اسرائيل والحرص على أن يكون المسلمون قلة في لبنان، لأن إقامة ١٢٥ ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أمر له أهميته من حيث الوضع الطائفي. ذلك لأن كثرة هؤلاء من المسلمين، وفي حال قبول استيطانهم نهائياً في لبنان تصبح الأكثرية المسيحية أقلية، لذلك كان من الأفضل

توزيعهم على البلدان العربية[٩٨]. كما ذكر د. «دون بيريتز» * بأن للبنان الحق في المطالبة بعودة اللاجئين إلى وطنهم، فهناك معارضة شديدة لاندماجهم الكلي في لبنان لأن جميعهم من المسلمين، ولأن زيادة السكان المسلمين في لبنان بنسبة ١٠ بالمئة من شأنها أن تخل بالتوازن الدقيق بين المسيحيين والمسلمين في هذا البلد، مما قد يؤثر في حدة الصراع الطائفي[٩٩].

ومن الملاحظ أن القوى الدولية وبعض القوى العربية لم تر مانعاً من توطين الفلسطينيين؛ فالملك عبد الله مثلاً قبل توطين الفلسطينيين في شرق الأردن واعطاهم الجنسية الأردنية، كما أن لبنان وافق على مشروع التوطين ولكن على أن يتم في الدول العربية الأخرى وليس في لبنان. ولذا نرى أن اسرائيل كانت أول من نادى بتصفية القضية الفلسطينية في اطار توطين الفلسطينيين في الدول العربية عن طريق برامج التنمية الاقتصادية، وربطت بين المسألتين: التوطين والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية[١٠٠]. وكانت مشروعات التوطين مرتبطة بالتنمية الاقتصادية الخاصة باستثمار الأنهار العربية وفي مقدمتها أنهار لبنان وسوريا والأردن. وفي معرض التعليق على هذا الموضوع تساءل البعض عن «قيمة الانشاءات في لبنان وسوريا والأردن، إذا استمرت حدودها مكشوفة على هذا الشكل لا ضمانة لها ولا حماية؟ لقد سبق أن باشر لبنان باستثمار مشروع الليطاني، وإذا باليهود يحتلون قسمًا من الجنوب في العام الماضي فتعطل المشروع، فماذا يضمن ألا تتكرر المأساة بعد تنفيذ مقترحات كلاب في الليطاني»[١٠١].

٤ ــ النشاط اللبناني على الصعيدين الفلسطيني والعربي عام ١٩٥٠

لقد حرص زعماء اسرائيل منذ انشائها عام ١٩٤٨ على الادعاء بأنهم يريدون السلام مع الدول العربية، وقد سبق أن صرح الياهو ساسون بذلك وكانت السلطات الاسرائيلية توعز لبعض الشخصيات اللبنانية للمطالبة بالتعاون مع اسرائيل، بل ان نائباً لبنانياً سابقاً لم ير مانعاً من ضم قطعة من لبنان إلى اسرائيل مؤكداً أن بين يديه مذكرة تحمل خمسة آلاف توقيع تطالب بهذا المطلب[١٠٢].

ونظراً لخطورة الاتجاهات الصهيونية في البلاد العربية، فقد طالب محمد جميل بيهم في هذه الفترة بضرورة اقامة اتحاد فدرالي (Féderation)، بين لبنان وسوريا وشرق الأردن والعراق، لأن لبنان معرض للخطر الاسرائيلي قبل سواه «وقد أطلعنا على خرائط شبه رسمية وضعها الصهيونيون اعتبروا فيها جبل عامل حتى تخوم بيروت جزءاً لا يتجزأ من

* دون بيريتز: استاذ في كلية فاسار والممثل السابق للجنة الأصدقاء الأميركيين لدى وكالة غوث فلسطين الدولية. كتب مقالاً في «أوربيس» (Orbis) تحت عنوان: «انفراج في مأزق اللاجئين العرب».

فلسطين...»[١٠٣]. وقد أكد ذلك كل من بن ــ غوريون وحاييم وايزمن في تصريحات ذات أطماع توسعية يستفاد منها أن «قيام اسرائيل ليس هدفنا الأخير»[١٠٤] كما أن بن ــ غوريون سبق أن أكد ذلك، منذ تأسيس منظمة الهاغانا، فهو من المؤمنين بالتوسع وبإنشاء قوة مسلحة «تمكننا من الاعتماد عليها إذا ما جرت محاولة من جانب العرب أو البريطانيين للدوس على حقوقنا في البلاد»[١٠٥].

والأمر الملاحظ أن بعض القوى السياسية في لبنان سعى في هذه الفترة للوحدة العربية، ولكن من منطلقات سياسية خاصة، فقد سافر كميل شمعون في شباط (فبراير) ١٩٥٠ فجأة إلى بغداد لإعلان تأييده لمشروع الاتحاد السوري ــ العراقي، بل ان الكتلة الوطنية أعلنت تأييدها للملك عبد الله ولمشروعه الوحدوي في سوريا الكبرى[١٠٦]. مع العلم أن لبنانيين آخرين رفضوا مقترحات الملك عبد الله من أجل الوحدة، لأنه كان مؤيداً للانكليز وغير متحرر أو ديمقراطياً، ولهذا فقد حلت لعنة الجميع عليه لا سيما من مسيحيي لبنان[١٠٧]، في وقت كان فيه الملك عبد الله مستمراً في مفاوضاته مع الاسرائيليين هادفاً منها في هذه المرة إلى تمديد الهدنة مع اسرائيل خمس سنوات كمقدمة لصلح دائم[١٠٨].

وحول امكانية اشتراك لبنان في وحدة مع سوريا أوضح شارل مالك، في تقرير سبق أن أرسله عام ١٩٤٩ إلى الخارجية اللبنانية، أنه ضد مشروع هذه الوحدة، لأنه «ستزايد الضغط السياسي والاقتصادي لإذابة لبنان في سوريا، ولكني أرجح أن لبنان مدعوماً بالقوى الايجابية التي تسنده سيقف وسينتصر في وجه هذا الضغط، وأضاف قائلاً: «إذا أدمج لبنان بسوريا وزالت معالم استقلاله، فلا أظن الدافع الحقيقي لهذا العمل حكمة عليا أو محبة صادقة لخير العالم العربي وصالحه.. بقاء لبنان حراً مستقلاً يقيس نضج العالم العربي السياسي وبعد نظره، ومحاولة محوه اعتباطياً تقيس ابتدائيته وعدم نضجه». أما عن موقف الولايات المتحدة من إلحاق لبنان بسوريا فأوضح أنها «تبقى متفرجة، وإذا نجحت حركة كهذه فلن تحرك أميركا ساكناً. أما إذا أدت حركة كهذه إلى فوضى واضطراب ناجمين عن اصرار قسم كبير من اللبنانيين على استقلال بلادهم التام، فأرجح أن أميركا تهتم بالأمر. فالمسألة لدى أميركا مسألة عنف وإرغام لا مسألة مبدأ، فإذا رضي السكان بالانضمام تصبح المسألة محض طوعية ولا مجال لأي تدخل خارجي. أما إذا رفض اللبنانيون ذلك وأرغموا عليه واستمروا في رفض واصرار، فالمسألة عندئذ تتخذ صورة أخرى»[١٠٩].

والحقيقة أن قضية الاتحاد العربي استغلت كثيراً قبل انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ واستغلت أكثر بعد إنشائها، وكانت أكثر المشروعات الوحدوية التي طرحها الملك عبد الله والتي لا تمت بصلة إلى مصلحة فلسطين والفلسطينيين. ومما يلاحظ أيضاً أن بعض النواب اللبنانيين ربطوا في هذه الفترة بين القضية الفلسطينية وبين محاولة اغتيال رئيس الوزراء

رياض الصلح، في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٠، إذ تعرض لحادث إطلاق نار في رأس بيروت من قبل أحد القوميين السوريين، وهو لبناني. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بإعدامه غير أن رئيس الوزراء رفض التنفيذ وقرر الاكتفاء بسجنه(١١٠).

وبالرغم من أن المعتقل كان قومياً سورياً وارتكب محاولته بسبب إعدام انطون سعادة، فإن النائب ابراهيم عازار ألقى كلمة في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠، في جلسة نيابية خصصت لمناقشة هذه الحادثة، واتهم الفلسطينيين بارتكابها وربط بين الوجود الفلسطيني في لبنان وحادثة الاغتيال، ومما قاله موجهاً كلامه إلى رئيس الوزراء «. . .نرجوكم أن تبعدوا المشبوهين وخصوصاً من دوائر الأمن العام. ان في البلاد عرباً أتوا من الخارج وقد نكبوا في أموالهم وبلادهم، فضعفت نفوسهم ووجد دعاة السوء طريقهم إليهم فقادوهم في سبيل الفساد حتى الثورة، فهؤلاء، بقدر مارحب لبنان بهم، بقدر ما يجب التشديد على الفاسدين منهم. أحصوا اللاجئين وحققوا هوية كل فرد وأبعدوا من لبنان غير المرغوب فيهم منهم، فإن لم تقوموا بعمل حازم عرضتم البلد للتهلكة». وتابع النائب عازار قائلاً: «لا تترددوا في سن القوانين، واني أدعوا جميع العناصر لأن تقف في صف واحد في هذا السبيل. فالعدو ينتظر فرصة لينشب أظفاره فينا والتاريخ سيحكم علينا أو لنا»(١١١).

ومما تجب ملاحظته في صدد كلمة النائب ابراهيم عازار ما يلي:

١ ــ انه كان من أوائل المطالبين بإبعاد الفلسطينيين عن لبنان.

٢ ــ اتهامه دوائر الأمن العام اللبناني بالتغاضي عن ممارسات الفلسطينيين.

٣ ــ مطالبته اللبنانيين بالوقوف صفاً واحداً إزاء قضية الفلسطينيين، معتبراً أن ممارساتهم تؤدي إلى اضعاف لبنان مما يسمح لاسرائيل بأن تنشب أظفارها في اللبنانيين «والتاريخ سيحكم علينا أو لنا».

وبالمناسبة فقد واجه لبنان مشكلة فلسطينية جديدة. فقد تلقت الحكومة اللبنانية من قيادة الدرك تقريراً جاء فيه ان القوات الصهيونية تعمد، من وقت لآخر، إلى إحضار عدد من الفلسطينيين الذين يحملون إجازات إقامة اسرائيلية إلى الحدود اللبنانية، وتحملهم على الدخول إلى الأراضي اللبنانية تحت وابل من رصاصها. وذكرت قيادة الدرك أن آخر هذه الحوادث أدى إلى إصابة بعض الأهلين اللبنانيين برصاص القوات الاسرائيلية، لذلك فقد طلبت القيادة إفادتها عن التدابير الواجب اتخاذها في هذه الحالة، وخاصة في ما يتعلق بالفلسطينيين الذين يحملهم الصهيونيون على التسرب إلى لبنان(١١٢).

وفي هذه الفترة وقعت في بيروت عدة انفجارات في مدرسة الأليانس الاسرائيلية، غير أن التحقيق بدأ يدور حول امكانية أن يكون التفجير مسؤولية يهودية، لأن خبراء المتفجرات

والمحققين وجدوا في مستودع المدرسة متفجرات وآثار تفجير، مما يؤكد أيضاً أن الصهيونيين كانوا في لبنان مستعدين عسكرياً ومسلحين ومدربين. هذا بالإضافة إلى أن سجن صيدا شهد هرب يهوديين من السجن بعد أن قتلا الدركي فوزي عبود، الأمر الذي أثار التساؤل عن كيفية وصول السلاح إليهما، خاصة وأن المقدم وديع الدويهي هو الذي حاول إخراج اليهوديين من السجن بدعوى أنهما يريدان إصلاح أثاث منزله(١١٣).

والجدير بالذكر أنه رغم بعض المواقف السلبية للحكومة اللبنانية إزاء القضية الفلسطينية، فإنه لم يكن باستطاعتها الخروج عن الخط العربي العام. ومن أجل ذلك شارك الوفد اللبناني * برئاسة رياض الصلح في أعمال الدورة العادية لجامعة الدول العربية، التي ابتدأت في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٠، مع العلم أن لبنان كان على خلافات مع سوريا، وقد أقفل حدوده معها(١١٤).

وبينما كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمسؤولون اللبنانيون يعلنون باستمرار عن تقديم خدمات لبنان للفلسطينيين المقيمين في لبنان وذلك لكسب بعض الفئات اللبنانية، وبينما صرح وزير المال حسين العويني في السابق بأن لبنان ينفق الملايين من الليرات على الفلسطينيين، كان الموقف الرسمي اللبناني غير المعلن مختلفاً اختلافاً تاماً عن الموقف المعلن، ففي الجلسة الرابعة من اجتماع الدورة العادية لجامعة الدول العربية في أول نيسان (أبريل) بدأ لبنان بشخص رياض الصلح يطالب الدول العربية بأن تدفع الديون المالية التي زعم أنها ترتبت على لبنان من جراء إسهامه في خدمة اللاجئين الفلسطينيين وايصال المواد التموينية والغذائية لهم. وقدم الصلح مذكرة الوفد اللبناني بهذا الخصوص.

وفي سياق النقاش ذكر الوزير المفوض سامي الخوري أن هذا الدين ترتب للحكومة اللبنانية «من جراء تكليفها استلام الكميات الكبيرة من المواد الغذائية التي أرسلت إلى اللاجئين من هيئة الاغاثة في الأمم المتحدة. وجعل يومئذٍ مركز اللجنة الرئيسي في بيروت، لأن لبنان كان الطريق الوحيد لإيصال هذه المواد الغذائية إلى اللاجئين المنتشرين في سوريا وشرق الأردن وجزء قليل منهم في العراق. وقد استلمت الحكومة اللبنانية هذه الكميات الكبيرة من المواد الغذائية وأودعتها مخازن خاصة. وبطبيعة الحال [فإن] استلام هذه البضائع وإيداعها المخازن استوجب صرف نفقات طائلة. . . فقد كان لبنان ينفق ما يقرب

* تكون الوفد اللبناني من: رياض الصلح رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة، حبيب أبوشهلا، رئيس مجلس النواب السابق، فؤاد عمون المدير العام لوزارة الخارجية، سامي الخوري وزير لبنان المفوض في مصر، محمد علي حمادة، رئيس الدائرة السياسية بوزارة الخارجية.

من ١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية على اللاجئين في لبنان، أولئك الذين وصل عددهم إلى ١٤٠,٠٠٠ لاجىء في وقت من الأوقات»[١١٥].

وقد طلب الوفد اللبناني أن تشارك الدول العربية بسداد هذا الدين عملاً بقرار اللجنة السياسية الذي يقول: ان ما تنفقه الدول العربية على اللاجيء الفلسطيني ليس عائداً على الدول التي يقيم فيها اللاجئون فحسب، وإنما يجب أن يعود على جميع الدول العربية، أخذاً بمبدأ التضامن. ثم استمر سامي الخوري يفند التشريعات الصادرة عن مجلس الاغاثة واللجنة السياسية القاضية بضرورة دفع المبالغ للبنان، وعدم تحمله وحده هذه النفقات*. وأكد رياض الصلح أن الحكومة اللبنانية لم تدفع هذا المبلغ عفواً، بل استندت في ذلك إلى قرار جاء فيه ان المواد التي تأتي إلى مرفأ بيروت لتوزع على اللاجئين الموجودين في لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية تتكفل كل دولة ضمن حدودها بنقلها على نفقاتها»[١١٦].

وهنا سأل عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة عن حجم هذه الديون، فأوضح سامي الخوري أن الدين يبلغ ٢٤٠ ألف ليرة لبنانية. فرد الأمين العام بأن هذا الدين لا يتعلق مطلقاً بميزانية الجامعة، إنما هو متعلق بمجلس الاغاثة وبصندوق لجنة الخبراء الماليين الخاص بفلسطين. وإزاء ذلك احتد الجدل والنقاش فأوضح أمين عام الجامعة أن الجامعة سبق لها أن دفعت للبنان المبالغ اللازمة. ولوحظ أن خالد العظم رئيس الوزراء السوري كان معارضاً لأن ينال لبنان تلك الأموال. فرد رياض الصلح بالقول: أما أن الجامعة العربية دفعت للبنان مبلغاً من المال فهذا المال له حسابه، وأنا أقول هنا أن الجامعة العربية مدينة للبنان، وان لبنان ليس مديناً لها، وكما أن الجامعة دفعت للبنان مبالغ. كذلك فقد دفعت الجامعة لسوريا وللمملكة الأردنية الهاشمية ولجيوش الانقاذ التي كانت في سوريا ولبنان مبالغ كثيرة[١١٧].

من جهة ثانية ولما كانت الاتصالات السرية تدور بين الأردن واسرائيل لعقد اتفاقات سلمية، فقد حرص مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الرابعة، في أول نيسان (أبريل) ١٩٥٠، على إصدار قرار اعتبر فيه «أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع اسرائيل، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها»[١١٨].

* تجدر الاشارة إلى أنه في أواخر حزيران (يونيو) ١٩٥١ صدر قرار في عهد حكومة عبد الله اليافي يقضي بتوقف الحكومة اللبنانية عن منح اللاجئين الفلسطينيين المساعدات ابتداء من أول تموز (يوليو) ١٩٥١، والاكتفاء بدفع مبلغ ٣٣ ألف دولار أميركي لهيئة الأمم المتحدة كمساهمة منها في غوث اللاجئين.

وفي ١١ أيار (مايو) ١٩٥٠ سافر رياض الصلح من جديد إلى القاهرة، إثر اجتماع للجنة السياسية بسبب موضوع قرار الحكومة الأردنية الصادر في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠ والقاضي بضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن[١١٩]. وأثناء الاجتماعات كان موقف مصر موقفاً معارضاً للقرار الأردني؛ إذ هددت بالانسحاب من الجامعة أو اخراج الأردن منها، كما اقترح بعض المندوبين العرب فصل الأردن، بينما استمهل آخرون مما اضطر المجتمعين أخيراً إلى إرجاء اجتماع اللجنة السياسية إلى ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

وفيما الوضع العربي على هذا الحال طالب بن ــ غوريون بتوسيع رقعة أرض ــ اسرائيل لاستيعاب القادمين الجدد، كما أعلن آريه التمان، أحد زعماء حزب حيروت، بان جمع الشتات يتطلب سياسة خارجية ترمي إلى تحرير «أرض / اسرائيل» كلها[١٢٠]؛ بالاضافة إلى ذلك فقد حدث تطور خطير أثر على أوضاع المنطقة، ففي ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي (Tripartite Declaration)[١٢١]. الذي تضمن تعهداً بحماية اسرائيل والدول العربية، وان كان الهدف منه حماية اسرائيل أولاً وقبل كل شيء، كما تضمن ان الأسلحة التي وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط انما تم بيعها بعد وعد بعدم القيام بأي عمل عدواني من جانب أية دولة ضد دولة أخرى، كما أن الدول الثلاث ستطلب هذه الضمانات من أية دولة في المنطقة يسمح لها باستيراد أسلحة في المستقبل، كما هدد البيان بان أية دولة تتعدى على الحدود فان الإجراءات ستتخذ لمنع هذا الاعتداء سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة أو خارجه.

وما أن أذيع البيان الثلاثي حتى بدأت الشكوك تساور البلاد العربية سيما وأن الغاية من نشره كانت واضحة جلية. ولما كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد عاودت اجتماعاتها في الاسكندرية، فقد بدأت بدراسته دراسة قانونية وافية. ثم ردت عليه في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠[١٢٢]، وشارك لبنان في هذا الرد رغم أن الحكومة اللبنانية أصدرت بياناً أعلنت فيه عن تأييدها للبيان الثلاثي[١٢٣]. ورأت الحكومة أنه لا يوجد أساس للشكوى من هذا البيان الثابت الواضح ومن نوع الجيش الذي يمكن أن يتمركز بين المناطق العربية ــ الاسرائيلية[١٢٤]. كما أن خالد العظم رئيس الوزارة السورية المؤيد للبيان الثلاثي أكد أنه أثناء محادثاته مع بشارة الخوري ورياض الصلح تبين لهم أن صدور البيان يتوافق مع مصلحة البلاد العربية[١٢٥].

• هذا وقد تولت وزارة الخارجية في كل دولة عربية تبليغ رد الدول العربية إلى الوزراء المفوضين المعتمدين للدول الثلاث الكبرى. ومما جاء في هذا الرد أن الدول العربية «تهتم باستكمال تسليحها لشعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الدولي في هذه

المنطقة . . .» كما أن مستوى القوات التي تحتفظ بها كل دولة لأغراض الدفاع وحفظ الأمن الدولي أمر يرجع تقديره إلى هذه الدولة نفسها. أما البند الثالث في رد الدول العربية فقد أكد أن الدول العربية يهمها «أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحاتها محاباة اسرائيل أو الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل، أو المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، أو المحافظة على الوضع الراهن، بل قصدت اظهار معارضتها الالتجاء إلى القوة أو الاعتداء على خطوط الهدنة». وأخيراً طالب البيان ــ الرد بعودة اللاجئين وتعويضهم عن أملاكهم لأن ذلك «أفضل طريقة لصيانة السلام في الشرق الأوسط»(١٢٦).

ويلاحظ أن رد الدول العربية كان رداً معتدلاً يظهر اقتناعها بالتطمينات التي وصلت إليها من الدول الكبرى الثلاث، غير أن مجلس جامعة الدول العربية عاد وأصدر بياناً آخر معتدلاً باستثناء عبارات محددة وردت فيه ومنها أنه «. . . لا تستطيع حكومات الدول العربية أن تسلم لدولة أخرى أو لعدد من الدول تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة بحق البوليس الدولي في هذه المنطقة. وتستبعد أن يكون هذا هو ما اتجه اليه قصد الحكومات الثلاث، لما فيه من مجافاة للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولمسؤوليات هذه الهيئة ولمبدأ المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها الذي عني الميثاق بتأكيده في أكثر من موضع . . .»(١٢٧).

ويرى شارل مالك أن إصدار البيان الثلاثي انما مرده لأفكاره التي طرحها ولاتصالاته أيضاً مع الجانب الأميركي قبل إصدار البيان فقد «كان الجانب الأميركي يكرر، منذ ٢٥ أيار، في جميع اتصالاتي به، ان هذا التصريح يتلاءم إلى حد مع أفكار وتمنيات كنت أنا أبحثها مع الحكومة الأميركية لأكثر من سنة سبقت». أما رأيه في البيان الثلاثي فهو «مصدر حسن للاستقرار في الشرق الأدنى»، غير أنه رأى «أن فترة الاستقرار هي سيف ذوحدين، ان أهملنا الاستفادة منها، بينما اسرائيل جادة في الاستفادة، كانت شراً علينا ووبالاً، وان أقدمنا على الاستفادة منها كانت خيراً لنا أكيداً». أما عن رأي الجانب الأميركي بالرد العربي على البيان الثلاثي فانه «كان مغتبطاً برد الدول العربية على التصريح الثلاثي ورأى فيه دليلاً على انتهاج الدول العربية سياسة رشيدة إيجابيه»(١٢٨).

وعلى صعيد آخر فان المشكلة الأخرى التي ناقشها مجلس جامعة الدول العربية هي مسألة ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن، وقد أوضح لبنان موقفه من هذه المسألة حينما أشار رياض الصلح إلى الموضوع بقوله: «لقد قصد من النص على حفظ كيان فلسطين قبل العدوان أن لا تعترف الجامعة العربية بمبدأ التجزئة. أما متى يتم تحرير فلسطين وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل حدوث العدوان، فهذا أمر لا يمكن للإنسان أن يتكهن به الآن، فقد

يقتضي هذا قروناً أو سنين أو شهوراً أو أياماً، وهذا ما لا نستطيع معرفته لأنه مرهون بالمستقبل». وأضاف الصلح قائلاً: «والواقع أن وظيفتنا في الجامعة العربية ليست أن نمنع شرق الأردن من إدارة هذه المنطقة، وانما وظيفتنا أن لا نعترف بتقسيم فلسطين، وهذا هو ما نرمي إليه دائمًا. وعلاوة على ذلك فاننا قد أضفنا إلى هذه الوظيفة العمل على إيجاد تعهد من شرق الأردن يطمئننا إلى أنه عندما يحصل هذا التحرير ــ والمقصود هو تحرير فلسطين كلها ــ أقول إذا أمكن تحرير فلسطين واعادتها إلى ما كانت عليه قبل العدوان تسلم هذه الأراضي إلى أهالي فلسطين لادارتها». ثم أضاف الصلح «ان للقضية شقين: الشق الأول أن نكون مطمئنين إلى أن شرق الأردن يعتبر أن هذه الأراضي كبرت أو صغرت هي [أراض فلسطينية] إلى أن يحصل التحرير النهائي. وهذا أمر منوط بالمستقبل وجهادنا وعملنا»(١٢٩).

وبعد أن أبدى الرئيس الصلح موقف لبنان من قضية ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن، تكلم الأمين العام للجامعة العربية موجهاً كلامه للصلح بقوله: هل يقصد دولة رياض بك التحرير أو التسوية؟

فأجاب رياض الصلح «هناك تحرير وهناك تسوية. والتسوية النهائية تكون نتيجة لهذا التحرير، وعلى ذلك الأساس وظيفتنا هي عدم الاعتراف بالتجزئة كما سبق القول، وإلا فما قيمة أن تضاف بعض الأراضي إلى الأراضي العربية الآن؟».

والحقيقة أن الموقف اللبناني كان يؤمن بتسوية القضية مع شرق الأردن، رغم أنه سبق أن أيد فصل شرق الأردن من الجامعة ومما قاله الصلح انه: «عندما غادرنا مصر في المرة الأخيرة كنا قد اتخذنا قرارين: القرار الأول وهو اجماعي اعتبر أن شرق الأردن أتت بمخالفة، والقرار الثاني اختلفنا بشأنه، في ما يترتب على هذه المخالفة، وهل تكون النتيجة التي تترتب على هذه المخالفة هي الفصل أم لا؟» ثم أجاب على تساؤله مؤكداً ايمانه بتسوية الموضوع: «لقد كنا يا حضرات السادة أمام نظريتين: نظرية فصل ونظرية تسوية، فقد رأت أربع دول فصل الأردن، ورأت دولتان التمهل لإيجاد تسوية. وعندما رجعت إلى لبنان حصلت بعض المساعي في سبيل ايجاد هذه التسوية، وعمل لبنان في سبيل الوصول إليها». ثم لاحظ الصلح أن البعض قد يرى «تناقضاً بين اشتراك لبنان في نظرية الفصل ومساهمته أيضاً في قضية الوساطة» ولتوضيح ذلك أعلن «أنه إذا لم تنجح هذه الوساطة، أي إذا لم نتمكن من الوصول إلى تسوية في قضية الأردن فان لبنان سيظل في موقفه الأول وهو القول بالفصل. هذا ولو أن أمر التسوية ينظر إليه لبنان في المقدمة دائمًا، لأن في الوصول إلى هذه التسوية محافظة على وحدتنا جميعاً ولأن قضية التسوية وضعت أيضاً على هامش

مسألة الضم»[١٣٠] وبعد مناقشات عديدة بين المندوبين العرب عاد الصلح ليؤكد رأيه وهو أن تبقى الضفة الغربية بيد الأردن إلى أن تتحرر فلسطين[١٣١]* .

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسات العربية والاسرائيلية والدولية تتصرف بالقضية الفلسطينية وفق مصالحها، كان الفلسطينيون لا يزالون يعانون من أوضاعهم السياسية والاقتصادية على السواء. وكان اللاجئون الفلسطينيون في لبنان قد أرسلوا عريضة إلى المجلس النيابي اللبناني احتجاجاً على التلاعب في توزيع إعاشتهم، وقد طلب النائب سامي الصلح من الحكومة في الجلسة النيابية في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠، التحقيق في هذا الموضوع. فأجابه رئيس الوزراء بأن الفلسطينيين من أعز الضيوف علينا، وان الحكومة بذلت جهوداً وأموالاً كثيرة في سبيلهم، وان هيئة الأمم المتحدة لا تقدم لهم المساعدات الكافية، وأوضح أن أحد كبار الشخصيات العربية زار مخيّماً صيفياً فلسطينياً «فقال لي انه زار مخيمات كثيرة، ولكن هذا المخيم يفوق غيره، خصوصاً من الناحية الصحية، فكثير من الأطفال يتعلمون، والحكومة فضلاً عن هذا تدفع كثيراً من المبالغ للمدارس الخاصة لتعليم أبنائنا الفلسطينيين. . .» وأشار إلى أنه في صيدا وحدها دفعت مبالغ لتعليم خمسمئة تلميذ فلسطيني «واذا شئتم فإننا على استعداد لزيارة هذه المخيمات حتى تروا، بأم العين، أن مخيمات لبنان أفضل من كل المخيمات في أية ناحية من الشرق العربي. . . أما أن أطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تكلف الحكومة اللبنانية أو غيرها بالتوزيع فلا أظن أن هذا الأمر موافق»[١٣٢].

ومن جهة أخرى فيلاحظ أنه رغم هذا الواقع الفلسطيني فان الدول العربية لم تحاول إعادة اللاجئين الفلسطينيين ولو إلى الضفة الغربية من فلسطين ليكونوا على أرضهم وعلى قرب سياسي وعسكري من وطنهم، بل على العكس فقد تواطأت بشكل أو بآخر مع الدول الأجنبية على توطين وادماج الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط. وكانت الهيئة العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قراراً، في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، تضمن تناقضاً وتحايلاً على واقع اللاجئين الفلسطينيين، فقد أشير في القرار إلى عدم الوصول إلى اتفاق على تسوية القضية الفلسطينية، وأنه لم تجرِ إعادة اللاجئين، ثم عرض القرار إلى أنه لم يتم أيضاً «اعادة استيطانهم وتأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي» وأضاف البند الثالث من

* يقول بشارة الخوري بصدد موقف رياض الصلح من قضية ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن: «قد ترك تدارك الأمر إلى رئيس وزارتنا منعاً لانهيار الجامعة. وبعد يومين جاءتنا أخبار مطمئنة عن مقدمات اجتماع الاسكندرية، ثم بلغنا أن رئيس الوزارة اللبنانية تلافى بحكمته الانشقاق، فقد أشار على ممثل عمان بالتغيب عن الجلسة، فأرجىء البحث في موضوعه إلى الدورة العادية أي إلى تشرين المقبل وزال التوتر المحرج».

القرار ان الجمعية العامة «تدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ إجراءات تضمن معاملة اللاجئين ــ الذين يعودون منهم إلى ديارهم أو يستوطنون ــ دون أي تمييز في القانون أو الواقع[١٣٣].

٥ ــ موقف لبنان من اللاجئين الفلسطينيين ومن النشاط الاسرائيلي والعربي والدولي ١٩٥١

أثبتت الأحداث والتطورات السياسية أن الدول العربية لم تستفد من التجارب التي مرت بها، فقد استمرت في خلافاتها وفي تباين آرائها، وابتدأ عام ١٩٥١ على غرار غيره من الأعوام، ذلك أن المشكلات استمرت داخل اطار جامعة الدول العربية لا سيما عندما طرح مجدداً مشروع الوحدة العربية الشاملة، ففي اجتماعات الجامعة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ طرح رئيس الوزراء السوري خالد العظم اقتراحاً يرمي إلى الوحدة العربية، غير أن رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح أبدى تحفظاً صريحاً في ما يتعلق بموقف لبنان من الوحدة ومما قاله: «إن لبنان يرحب بكل مشروع من شأنه توثيق الأخوة بين الدول العربية، ولكنه يعارض في كل ما ينقص من السيادة الوطنية. إني أعرف أن لكل دولة الحق في تقديم أي مشروع للجامعة، ومن حق الجامعة أن تحيل هذه المشروعات إلى لجان. . . ان لبنان قد ارتضى لنفسه وضعاً لا يريد عنه بديلاً. فنحن نفضل في لبنان أن نبقى على عهدنا الذي قطعناه بعضنا لبعض معتصمين باتحادنا، معتزين باتفاق كلمتنا حول هذا الوضع» وأضاف الصلح مكرراً رفضه مشروع الوحدة العربية معتمداً على بروتوكول الاسكندرية معلناً «تمسك لبنان بالوضع الذي أقرته عليه الدول العربية أثناء مباحثات الاسكندرية ودُوِّن في ملحق بروتوكول إنشاء جامعة الدول العربية، وأقرني عليه العرب في ديارهم جميعاً. واننا نعلم جميعنا أن المحافظة على أوضاعنا ليست هي في مصلحة لبنان وحده، بل في مصلحة البلدان العربية قاطبة»[١٣٤].

وبالرغم من موقف لبنان المعارض لمشروعات الوحدة العربية غير أنه سبق أن وقع، مع بقية المندوبين العرب، على ميثاق الضمان الجماعي[١٣٥]. كما أن قراراً صدر عن مجلس جامعة الدول العربية قرر فيه درس قرار اللجنة السياسية الصادر بناء على مذكرة الحكومة السورية الخاصة بمشروع اتحاد الدول العربية والضمان الجماعي، والإشارة على الحكومات العربية بالعمل للتصديق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وتأليف لجنة لبحث مشروع الاتحاد العربي[١٣٦].

وبعد عودة رياض الصلح إلى بيروت في ٤ شباط (فبراير) ١٩٥١ استقبله رئيس الجمهورية وهنأه على موقفه المعارض للمشروع السوري الوحدوي. وبينما كان بشارة

الخوري ورياض الصلح يعارضان اشتراك لبنان في أي مشروع عربي اتحادي، كان رئيس الجمهورية بشارة الخوري لا يرى مانعاً من إقامة قواعد أجنبية أميركية وبريطانية وفرنسية في لبنان بحجة الوقوف ضد الشيوعية. ففي ٥ شباط (فبراير) عقد رئيس الجمهورية اجتماعاً مع الجنرال البريطاني «روبرتسون»، القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأدنى، الذي طلب منه الموافقة على اقامة قواعد عسكرية برية وبحرية وجوية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي إذا ما حاول غزو تركيا. فجاء رد رئيس الجمهورية: «ان لبنان يميل بحكم مبادئه الدينية والفلسفية والاجتماعية إلى معسكر الدول الغربية، وقد أظهر هذا الميل باقتراعه على المشروع الأميركي بوصم الصين معتدية في كوريا...»[١٣٧] ويكون رئيس الجمهورية بذلك قد عبر عن موقف فئة من اللبنانيين دون أخرى.

وذكر بشارة الخوري أنه وافق على المشروع البريطاني، غير أنه أبدى بعض التحفظات والتخوف لا سيما من امكانية اشتراك اسرائيل في الدفاع عن الشرق الأوسط بالتعاون مع الدول الغربية، لأن ذلك يعطيها مبرراً لدخول قواتها إلى الدول العربية. ولكن القائد البريطاني «روبرتسون» طمأن رئيس الجمهورية بإجابات يكتنفها الغموض. ورغم ذلك فإن رياض الصلح الذي عقد اجتماعاً مع روبرتسون وافق خلاله على نتائج مباحثات الخوري ــ روبرتسون. هذا وقد عقد اجتماع آخر بين بشارة الخوري وجورج ماك غي، وكيل وزارة الخارجية الأميركية، يصحبه بنكرتون، الوزير الأميركي المفوض في لبنان، وقد طلبا من رئيس الجمهورية تأييد السياسة الأميركية خاصة والغربية عامة، لا لشيء إلا لأن لبنان والبلدان العربية هي ضد الشيوعية[١٣٨].

ومع أن لبنان كان يسير في ركب الدول الغربية على غرار كثير من الدول العربية، فإن الحكومة اللبنانية كانت حريصة على التمييز ــ ولو أمام اللبنانيين ــ بين التعامل مع الغرب وبين موقفها من اسرائيل. وكانت تحاول أن تقف إلى جانب التيار المعادي لاسرائيل. ففي شباط (فبراير) ١٩٥١ مثلاً، أصدرت مرسوماً منعت بموجبه دخول بعض الكتب الصادرة بالانكليزية التي تتحدث عن اليهود والصهيونية[١٣٩] *

وفي هذه الفترة، من شباط (فبراير) ١٩٥١، اجتمع «دي كورفوازيه»، رئيس وكالة غوث اللاجئين في لبنان، مع جورج حيمري، أحد المسؤولين اللبنانيين في وزارة الخارجية،

---

* من هذه الكتب برنارد بلو مفيلد: يوميات اسرائيل؛ كارل شولوتز: الفنانون اليهود؛ اسرائيل كوهين: تاريخ الشعب اليهودي؛ رالف بانبرغ: حاييم وايزمن اليهودي المناضل؛ جيمس باركس: تاريخ فلسطين من ١٣٥ سنة قبل المسيح حتى يومنا هذا؛ حاييم نيومان: اليهود وغير اليهود؛ نرفراو روسي روسماران: اليهود في فلسطين، التجدد اليهودي؛ موريس صموئيل: يهودية ألمانية، حصار في الصحراء.

وتباحثا بوضع اللاجئين الفلسطينيين وإمكانية تشغيلهم في المشروعات الخاصة في مناطق البقاع وعكار والجنوب[١٤٠] غير أنه لما تقدم عدد من فلسطينيي غزة والضفة الغربية بطلبات لاستقدامهم إلى لبنان للعمل فيه، رفضت اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين في لبنان استقدام لاجئين جدد «لأن اللاجئين الموجودين حالياً يكفون للعمل في المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها»[١٤١].

والجدير بالذكر أن اسرائيل ربطت بين أطماعها في لبنان وسوريا وبين المشروعات الانمائية فيهما، فقد أفاد تقرير سياسي عن أطماع اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط أن اسرائيل تسعى للحصول على أراضٍ في سوريا ولبنان مثل مناطق بانياس في سوريا ومرجعيون في جنوب لبنان ومن ثم الانحدار إلى ساحل البحر حتى مدينة صور. وهذه الخطوة التي سعت إليها اسرائيل، في سبيل التوسع، هي جزء من الاتفاقيات التي عقدها الزعماء الصهيونيون مع الولايات المتحدة الأميركية، على أن يجري تنفيذها في ظروف مؤاتية. وأوضح المراسل الديبلوماسي لصحيفة «وطن» التركية من عمان، أن اليهود يعلقون آمالاً كبيرة على مشروع نهر الليطاني في لبنان الذي تقوم بتنفيذه حكومة الولايات المتحدة الأميركية. ورأى اليهود أن هذا المشروع سيؤدي إلى تحسين الحالة الزراعية في تلك المنطقة، وسيؤدي إلى إنشاء المصانع على نطاق واسع بالأموال اليهودية تحت ستار المساعدات الأميركية. وكانت اسرائيل ترغب في جعل منطقة الليطاني المركز الثاني لنشاطها العسكري بإنشاء عدة مصانع حربية مع تحصين المناطق الجبلية الواقعة على ضفاف النهر[١٤٢].

والحقيقة أن المطامع الصهيونية دعت الصحف اللبنانية للتخوف على مصير الليطاني، فذكر ميشال شيحا أنه «يحق لنا أن نتخوف من تنفيذ التصميمات الكهربائية التي تشرف عليها جميعاً وتدعمها أيضاً الدول الكبرى، والتي تهدف إلى إفادة اسرائيل وجيرانها... فلا يغيب عن كل لبناني أن البنك الدولي لسنتين مضتا قد رفض إعطاءنا قرضاً صغيراً مبلغه خمسة أو ستة ملايين دولار بهدف التجهيز الزراعي، غير أنه كان في الوقت نفسه يمنح، برضاه، اسرائيل عشرين ضعفاً...»[١٤٣] وكان الوزير اللبناني المفوض شارل مالك قد ذكر في تقرير سابق له أن حكومة الولايات المتحدة قدمت لاسرائيل، في شباط (فبراير) ١٩٤٦، مئة مليون دولار بواسطة بنك التصدير والتوريد الأميركي[١٤٤].

ولم تؤد المشروعات الأميركية ــ اللبنانية الانمائية إلى تهدئة الوضع السياسي، لا سيما لدى اللاجئين الفلسطينيين، ففي الوقت الذي اقترحت فيه بعض الدوائر الرسمية اللبنانية استغلال بعض الأراضي الصهيونية في جنوب لبنان، كان اللاجئون الفلسطينيون يتظاهرون في ثكنتي وايفل وغورو، في بعلبك، احتجاجاً على استمرار حالتهم المحزنة مطالبين برفض

مشاريع الأشغال والاسكان، معلنين عن تمسكهم بالعودة إلى بلادهم. وقد اشترك في التظاهرات ممثلو اللاجئين وزعماؤهم وطلبة المدارس[١٤٥].

وفي نيسان (أبريل) ١٩٥١، قدم ممثلو اللاجئين في بيروت مذكرة إلى «تريغفي لي» (Trygve Lie)، الأمين العام للأمم المتحدة، أعربوا فيها عن مدى الظلم اللاحق باللاجئين، كما أعربوا عن نقمتهم على الأمم المتحدة وأميركا وبريطانيا ووكالة الغوث ذلك «أن التحيز الذي أظهره الأميركان والبريطانيون لليهود لم يسبق له مثيل، وفشل الأمم المتحدة في وضع حد للعدوان اليهودي قد أثار شعور اللاجئين والعالم العربي. ان التاريخ لم يسجل قط أن عدواناً مثل هذا العدوان حل بأمة صغيرة مثلنا من مجموعة أمم كبيرة ومسؤولة مثل الأمم المتحدة...»[١٤٦].

وفي الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى لا تزال تقدم المساعدات الحربية لاسرائيل، بينما كان الفلسطينيون يئنون من وطأة أوضاعهم المعيشية. وقد توالت مظاهر سخطهم واحتجاجهم، على محاولات تهدئتهم بالمعونات البسيطة التي تقدمها الأونروا[١٤٧]. ففي صيدا تظاهر اللاجئون أيضاً مطالبين بإعادتهم إلى بلادهم، وحملوا لافتات كتب عليها: لا سلام ولا استقرار إلا بإعادتنا إلى بلادنا. لا ليبيا ولا سينا ولا سوريا ولا الأردن ولا العراق. لا استرليني ولا دولار بل فلسطين الجريحة[١٤٨].

وفي ظل الأوضاع السياسية المتردية كانت القوات الصهيونية لا تزال تتوغل في الأراضي اللبنانية وتخطف بعض الأشخاص من القرى اللبنانية وتحقق معهم وتسألهم عن تحركات الجيش اللبناني وسلاحه واستعداده[١٤٩]. كما أن الفلسطينيين ما انفكوا يعملون ويطالبون بالعودة إلى ديارهم بينما كانت بعض الحكومات العربية تتحدث باسمهم[١٥٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩٥١ * اجتمع فؤاد عمون، مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية، مع وفد يمثل اللاجئين في لبنان وتباحث معهم حول أوضاع ومطالب الفلسطينيين. وبعد انتهاء الاجتماع أدلى أحد أعضاء الوفد بتصريح أشار فيه إلى أنه تم البحث مع المسؤولين اللبنانيين في القرار الذي اتخذه «أندرسون»، مدير مكتب تعويضات اللاجئين، بالتعاون مع وزارة الخارجية اللبنانية حول تقدير الأضرار التي لحقت باللاجئين من جراء الحرب الفلسطينية، تمهيداً لدفع التعويضات لهم، بالاضافة إلى التعويضات المستحقة لهم في ما يتعلق بممتلكاتهم «وكانت وجهة نظرنا أن القضية لا يمكن أن تعالج على هذا الشكل، فنحن نريد أولاً أن نعود إلى بلادنا، أما الذين يرغبون في البقاء هنا فيجب أن تقدر

* بعد تعطيل السلطات اللبنانية لصحيفة «النهار» بين ٧ حزيران (يونيو) و٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥١ بسبب مقال غسان تويني: «بدنا ناكل جوعانين» صدرت «النهار» باسم صحيفة «صدى لبنان».

خسائرهم وممتلكاتهم على أسس فنية عادلة لا كما يريد اليهود». وقد طالب الوفد بأن تتم معالجة الموضوع مع الفلسطينيين أنفسهم لا مع المسؤولين اللبنانيين فحسب، إذ «أن القضية لا تعالج بين المسؤولين والمستر أندرسون فقط بل مع أصحاب العلاقة قبل كل شيء، كما فعلت الحكومة السورية التي لم تشأ أن تعالج قضية اللاجئين ودفع التعويضات لهم بمفاوضات مباشرة مع المستر أندرسون، بل طلبت إليه أن يتصل أولاً بهيئات اللاجئين»[١٥١].

ويلاحظ من خلال ذلك أيضاً أن مشروعات التوطين والاسكان كانت لا تزال مطروحة بين الأوساط الدولية والعربية والاسرائيلية واللبنانية والفلسطينية، وكانت الدوائر الرسمية اللبنانية قد تلقت برقية من نيويورك مؤداها أن «جان بلند فورد» (J.B.Ford)، الرئيس الجديد لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين العرب الفلسطينيين، غادر نيويورك بطريقه إلى الشرق الأوسط لاستلام أعماله الجديدة، وقد صرح قبل سفره أنه سيشرع فوراً في تنفيذ برنامج لإعادة إسكان وتوطين ٢٠ إلى ٣٠ ألف عائلة من اللاجئين خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. وأضاف ان وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين لم تتمكن حتى الآن من القيام بأكثر من اعمال الاسعاف. وفي الوقت نفسه تلقت الحكومة اللبنانية من «جان بلند فورد» كتاباً طلب فيه درس امكانية إنشاء قرى لإيواء عدد من اللاجئين على أن يصار لإنشاء مثل هذه القرى في الدول العربية جميعاً وبعض بلدان الشرق الأوسط. كما جاء في الكتاب: «ان مكتب المساعدة يعلق أهمية كبرى على إنشاء هذه القرى ووضع حد لأزمة سكنى اللاجئين وليس من الضروري أن ينتهي العمل منها بسرعة، ولكن المهم أن يباشر العمل ابتداء من أول تموز [يوليو] القادم»[١٥٢]. وكان الاعتقاد السائد أن توطين اللاجئين أصبح أمراً مفروغاً منه، ولكن الخلاف باق على مكان استيطانهم في سوريا[١٥٣].

والحقيقة أن اسرائيل لم تكتف بالسيطرة على جزء كبير من فلسطين والمساهمة في إبعاد الفلسطينيين لتوطينهم خارج أراضيهم، بل انها أرادت احتلال جنوب لبنان. وقد أكد ذلك صالح صائب الجبوري، رئيس أركان الجيش العراقي، في تقرير سري للغاية أرسله إلى وزير الدفاع العراقي ذكر فيه المطامع الاسرائيلية في جنوب لبنان فقال: «ان هذه المنطقة مكونة بالقسم الأكبر من مسلمي لبنان، وهي منطقة جبل عامل، وان هذا الاعتبار الديني قد يكون أحد البواعث على طمع اسرائيل بالاستيلاء عليها وتجاهل الدول الأجنبية بما يحيق بها من خطر...»[١٥٤]. وبالفعل فإن منطقة جبل عامل هي من أخطر مناطق لبنان المهددة بالاجتياح من قبل اسرائيل، لأنه إذا لم تتوفر لأبنائه الحياة المستقرة وتشحذ عزائمهم للذود عنه، فستتجدد فيه مآسي حيفا ويافا وعكا ولن يكون مصيره خيراً من مصيرها[١٥٥].

وفي هذه الفترة ونظراً للخطر الصهيوني، طالب نائب البقاع ناظم القادري، في جلسة نيابية، بمصادرة أموال اليهود وأملاكهم مبرراً ذلك أن الصهيونية هي عقيدة يدين

ويؤمن بها جميع اليهود في مختلف الأقطار ومنهم يهود لبنان بدليل النشاط الذي قاموا ويقومون به بدون سبب يبرره، ان لجهة تعاطي التهريب والمساعدة عليه، أو لجهة تقديم المساعدات المادية وغيرها، أو لجهة ترك لبنان إلى اسرائيل المعتدية. وأضاف النائب القادري: وحيث أن بعض متمولي اليهود في البلدان العربية عامة وفي لبنان خاصة عمد بحيلة شيطانية لتهريب أمواله إلى اسرائيل بطريقة غير مباشرة. وقد فطن العراق لأساليب اليهود فقرر مصادرة أموالهم وأملاكهم. وراح النائب القادري يسأل الحكومة ويتساءل عن مدى معرفة الحكومة بعمليات التهريب. ثم طالب بضرورة مصادرة أملاك وأموال اليهود، وبذلك «يضيف لبنان إلى سفر جهاده في سبيل فكرته القومية مأثرة جديدة من شأنها اعزازه واعزاز قضايا العرب قاطبة»[١٥٦].

والجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية لم تحاول التضييق على يهود لبنان أو مصادرة أموالهم، بل استمروا يتمتعون بحقوقهم كافة، بل لم تر مانعاً من أن يمثل اليهود لبنان في بعض المؤتمرات الدولية. من ذلك أن الاتحاد الكشفي اللبناني اختار يهودياً هو «إيزاك سيدي»، الأسباني الجنسية، لتمثيله في مؤتمر الكشاف الدولي في فيينا مع العلم أنه رفض ترشيح اثنين لهذا المؤتمر هما: طارق شومان وفوزي كرم وهما من خريجي الجامعة الأميركية[١٥٧]. وحين ثارت الاعتراضات ضد هذا القرار اضطرت الحكومة والاتحاد الكشفي إلى التراجع عنه مع الاتفاق على إرسال مندوبين لبنانيين إلى المؤتمر[١٥٨]. غير أنه في هذه الفترة كشف عن تقرير أشد خطورة من موضوع الاتحاد الكشفي، أفاد عن معلومات مؤداها أن شخصيات لبنانية بارزة اجتمعت في قبرص مع بعض الشخصيات اليهودية[١٥٩].

وفي الوقت الذي كانت فيه الشخصيات اللبنانية تتفاوض مع الشخصيات اليهودية، وفي الوقت الذي عومل فيه اليهودي في لبنان معاملة جيدة، فإن الحكومة اللبنانية أرادت أن تفرض على اللاجئين الفلسطينيين الضرائب والرسوم رغم أوضاعهم المعيشية المتردية. لذا عقدت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان جلسة بحثت فيها المشكلات الفلسطينية وأصدرت أربعة مقررات كان من بينها قرار يطلب من الحكومة اللبنانية استمرار اعفاء اللاجئين من الرسوم البلدية على منازلهم[١٦٠].

في خضم هذه التطورات وقعت حادثة اغتيال رياض الصلح، في عمان في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥١، وهو في طريق عودته إلى بيروت على يد بعض القوميين السوريين[١٦١]. ولا بد أمام هذا الحادث من أن نذكر بعض الأسباب أو الاحتمالات التي أدت إلى اغتيال رياض الصلح ومنها:

١ ـ موقف رياض الصلح من الحزب القومي السوري، سيما وأن انطون سعادة أعدم في عهد حكومته، وقد سبق أن قام القوميون بعدة محاولات لاغتيال الصلح في بيروت.

٢ ـ موقفه من القضية الفلسطينية، فرغم اشتغاله الدؤوب من أجل هذه القضية غير أن المعلومات التي نشرت حول اتصالاته في باريس مع بعض المسؤولين الاسرائيليين وفي مقدمتهم الياهو ساسون، لعبت دوراً في إثارة النقمة عليه، سيما وأن حرب فلسطين الخاسرة جرت في عهد حكومته. وفي أيامه أيضاً بدأت أولى الاتصالات اللبنانية ـ الاسرائيلية لعقد اتفاقية الهدنة.

٣ ـ موقفه من الوحدة العربية، فبعد فشل الملك عبد الله في مشروع سوريا الكبرى طلب من رياض الصلح السعي لدى حكام العراق لإقامة الوحدة بينه وبين الأردن، لأن رياض الصلح كان شخصية حيادية وصديقة لكافة الأوساط العربية[١٦٢]. وذكر محمد شقير، مرافق رياض الصلح في عمان، أن الملك عبد الله بعد أن وجد نفسه قد أصبح كبيراً في السن وأن أحداً من ورثته لم يكن صالحاً للحكم، طلب من رياض الصلح التوسط مع العراق لإقامة الاتحاد الأردني ـ العراقي، غير أن بريطانيا لم تكن موافقة في هذه الفترة على مثل هذا الاتحاد.

٤ ـ لقد وعد رياض الصلح بالسعي لإنشاء الاتحاد العراقي ـ الأردني، ولكنه رفض استغلال فرصة خلافاته مع رئيس الجمهورية، بشارة الخوري، الذي أبعده عن الحكم ورفض عروض الملك عبد الله بالسعي لإشراك لبنان في مشروع سوريا الكبرى الذي يطالب به القوميون السوريون أيضاً، ومما يرجح هذا الاحتمال أن بشارة الخوري تخوف جداً من زيارة رياض الصلح إلى عمان، وقد أبدى تخوفه لقائد الجيش فؤاد شهاب عندما قال: «... أما زيارته لعمان فلا بأس بها ترويحاً عن نفسه وتفريجاً لكربته، وأنا أنزهه عن أن يكون لها هدف سياسي لإحراج موقفي والتأثير فيّ، وليثق بأن ما وعدته به ينفذ بحذافيره...»[١٦٣].

من جهة ثانية وبعد أربعة أيام على اغتيال رياض الصلح اغتيل الملك عبد الله على يد مجموعة من الفلسطينيين في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١. وذكرت الصحف أن قاتل الملك عبد الله هو مصطفى شكري عشو الذي كان ينتمي إلى جيش الجهاد المقدس. كما ذكر أن هناك أربعة فلسطينيين مسؤولون عن اغتياله وهم: د. موسى الحسيني، عبد القادر فرحات، زكريا عكة وعبد عكة، وقد أعدم الأربعة[١٦٤].

كانت ردود الفعل كثيرة على اغتيال الملك عبد الله، فقد ذكر ونستون تشرشل (W. Churchill)، أن الملك عبد الله كان حاكماً في منتهى الحكمة، وأدى اغتياله إلى زوال

الفرصة في تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية(١٦٥). مما يشير إلى عمق الاتصالات الأردنية ـ الاسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية. كما أن رئيس الجمهورية اللبنانية تخوف من حادثة اغتيال الملك عبدالله، وفي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥١، أرسل رسالة إلى الملك عبدالعزيز بن سعود أشار فيها إلى أول أثر لاغتيال رياض الصلح و«هو تجرؤ الإرهاب الفلسطيني على اغتيال الملك عبدالله». وأوضح في رسالته موقف لبنان ونظرته في مشروع الوحدة بعد اغتيال العاهل الأردني ومما قاله: «فإن كانت فكرة سوريا الكبرى قد استبعدت نوعاً ما، بعد مصرع الملك عبدالله، ففكرة الهلال الخصيب قد يكون لها نصيب أوفر أن تتحقق في مثل هذه الظروف رضاء أو عنوة...»(١٦٦) وكان رئيس الجمهورية قد عقد لقاء مع الوزير البريطاني المفوض الجديد «شابمان أندروس» وطلب منه «أن ينبه حكومته بضرورة عدم الإقدام على تغيير الوضع الراهن جغرافياً وسياسياً في الشرق العربي، لأن مثل هذا العمل يخلق مشاكل لا يعرف مداها: فوعد بالإيجاب وقال لي: إن مصلحة الانكليز المحافظة على استقلال لبنان»(١٦٧).

والجدير بالذكر أن بشارة الخوري ذكر أن اغتيال رياض الصلح سيؤثر على الأوضاع الداخلية في لبنان. وبالفعل فإن الوضع السياسي الداخلي بدأ ينهار تدريجياً، وظهرت الخلافات السياسية بين السياسيين وبين آل الصلح وبشارة الخوري، ووقعت أحداث في لبنان في خريف ١٩٥١ أسماها كمال جنبلاط ثورة خريف ١٩٥١. وعلى أثر هذه الأحداث السلمية بدأ السياسيون يتطلعون إلى شخصيات مارونية بديلة للرئيس بشارة الخوري كان في مقدمتها حميد فرنجية وكميل شمعون المستعرب أو الغاطس في العروبة على قدر ما كان يجول في بلاد العرب مدافعاً عن فلسطين. كما أن كميل شمعون اتهم بالدعاية للوحدة العربية، وكان الشارع البيروتي يقول عنه: هذا مسلم وليس مارونياً(١٦٨).

وبالرغم من هذه التطورات المحلية والعربية، وبالرغم من توجيه اصبع الاتهام فيما يختص بمقتل رياض الصلح إلى الفلسطينيين والقوميين السوريين، غير أن بعض الفئات اللبنانية الشعبية والرسمية لم تتخل عن تأييدها للقضية الفلسطينية، ولهذا وجدنا أن النائب أنور الخطيب وجه سؤالاً إلى الحكومة، في جلسة ٢ آب (أغسطس) ١٩٥١، حول موقفها من الوضع الاجتماعي والإنساني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأشار في سؤاله إلى أن الصحف نشرت نبأ مفاده أن رئيس اللجنة المركزية ومدير وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تباحثا مع رئيس الحكومة بشأن تأمين المساكن اللازمة لهم بسبب استنفاذ حرب كوريا ما لدى الأمم المتحدة من خيام، ولأنها لا تستطيع تأمين ٢٩٥٠ خيمة للاجئين. وأضاف النائب الخطيب انه بما أن هذه القضية إنسانية، وبما أن البيوت المنوي بناؤها لن تستوعب اللاجئين، لذلك اقترح أن تبنى لهم بيوت من الشعر وهي الصناعة التي يتقنها

اللبنانيون. ثم سأل الحكومة عمّ إذا طالبت وكالة الأمم المتحدة بوجوب مساواة اللاجئين الفلسطينيين، الذين هم من أصل لبناني، بسائر اللاجئين لجهة الكساء والغذاء، بعد أن قطعتها عنهم بضعة أشهر لأسباب مجهولة. وبعده لفت النائب الخطيب، نظر الحكومة إلى «أن اللاجئين صاروا كالقطط يُنقلون من مكان إلى مكان، وهذا لا يجوز، لذلك إذا أمنا لهم بيوت شعر من صناعة بلادنا، وهذا ممكن، نكون قد شغلنا اليد العاملة اللبنانية وأمنا هؤلاء اللاجئين البؤساء»(١٦٩).

والحقيقة أن الحكومة لم تهتم بهذا الموضوع كثيراً، ذلك لأن هناك تطورات سياسية مستجدة كانت أكثر أهمية بنظرها، وذلك ابتداء من حادثة مقتل رياض الصلح، وقد ظهرت إمكانية التدخل الأجنبي واضحة، ليس في لبنان فحسب، وإنما في سائر المنطقة، وعلى أثر التغييرات السياسية في لبنان والأردن وسوريا وردت برقية إلى بيروت من الوزير اللبناني المفوض شارل مالك، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١، أوضح فيها أن الجنرال الأميركي «برادلي» سيصل إلى أنقرة لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ويشمل عملياً تركيا والدول العربية واسرائيل، وسيزور مصر لإشراكها بهذا التنظيم «لأنها العقدة التي إذا حلت سار العرب وراءها اوتوماتيكياً». ورأى شارل مالك أن أميركا عازمة حالياً على ضبط اسرائيل من الاعتداء لمدة خمس سنوات على الأقل *. وتخوف مالك من أنه «إذا توانى العرب ووقعت الحرب فأخشى ـ بما لدي من معلومات ـ أن تغتنم [اسرائيل] لدفاعها عن الشرق تسويات إقليمية من الأراضي العربية المحاذية لها»(١٧٠) أما ميشال شيحا، صهر الرئيس بشارة الخوري، فذكر في هذه الفترة أنه: «ترامى إلينا أن في اسرائيل خرائط تتداول، تظهر ما تبيته من تطاول على الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية»(١٧١).

وفي أواخر عام ١٩٥١، شهد لبنان تحولات داخلية هامة على صعيد القضية الفلسطينية وعلى صعيد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، فقد بدأت السلطات اللبنانية تضيّق عليهم، لا سيما الذين وجدوا بعض الأعمال المهنية، مع العلم أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة سبق لها أن اتفقت مع هيئة الأمم المتحدة على تشغيل اللاجئين في مشاريع التنمية المختلفة في لبنان. غير أن وزير الشؤون الاجتماعية، إميل لحود، أصدر قانوناً طلب فيه من اللاجئين التوقف عن العمل بحجة أنهم يعملون بدون إجازات، وأنهم ينافسون اليد العاملة اللبنانية، وأنه يجب على كل من يود العمل في لبنان أن يحصل على إذن من الوزارة، لأن وزارة الشؤون تطبق القوانين على أي أجنبي دون تمييز

---

* بالفعل فإن أميركا ضبطت اسرائيل إلى عام ١٩٥٦ حينها شنت اسرائيل وبريطانيا وفرنسا العدوان الثلاثي على مصر، واستطاعت اسرائيل حينها الاستيلاء على بعض الأراضي المصرية والفلسطينية الأخرى مثل قطاع غزة.

سواء أكان فلسطينياً أو غير فلسطيني[١٧٢] فما كان من بعض الأوساط السياسية إلا أن أظهرت انتقاداتها ضد الوزير وضد رئيس الوزراء عبد الله اليافي. كما أصدرت الهيئة الوطنية التي كان يرأسها د. محمد خالد، بياناً، في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، شجبت فيه ممارسات الوزير ضد الفلسطينيين، بينما أيدت الهيئة الوطنية مطاردة العمال الأجانب «ولكن أن يعتبر اللاجئين الفلسطينيين أجانب، وأن يلاحق الذين يعملون منهم في لبنان، وأن يحيلهم على المحاكم ليطردوا خارج الحدود، فهذا ما لا نقره عليه، ونجادله فيه على الرغم من تذرعه بالقانون وحرصه على تطبيقه» ثم ذكّر د. محمد خالد، رئيس الهيئة الوطنية، الوزير لحود بالمعاملة الحسنة التي تلقاها الفلسطينيون في لبنان خلال السنوات الثلاث المنصرمة «فما بال وزير الشؤون الاجتماعية يتناسى هذه المعاملة التي عامل بها اللبنانيون، حكومة وشعباً، إخوانهم اللاجئين الفلسطينيين طوال هذه السنوات ويعتزم اليوم تشريدهم من جديد...». وأضاف البيان قائلاً: «من المؤسف أيضاً أن يتغاضى الوزير عن الأجانب الذين يعملون في لبنان ولا يتغاضى عن الفلسطينيين. فلماذا لا يمنحهم رخص العمل أسوة بالأجانب المقيمين بين ظهرانينا، وهم لا يقلون عنهم صلاحاً للعمل. ثم هل أحصى الوزير هؤلاء الفلسطينيين العاملين، وهل يؤلفون بالفعل خطراً على اقتصاديات لبنان ومزاحمة يعتد بها للعمال اللبنانيين، سيما وأن لبنان فتح أبوابه في الماضي القريب لعشرات الألوف من الأكراد والأرمن والبولونيين ومنح الكثير منهم الجنسية اللبنانية واعتبرهم مواطنين لهم ما للبنانيين، وعليهم ما عليهم على الرغم من أنهم ليسوا عرباً...»[١٧٣].

هذا وقد عالج د. مصطفى خالدي هذا الموضوع أيضاً حينما أكد أن الجنسية اللبنانية منحت لنحو ٢٨ ألف مسيحي من اللاجئين الفلسطينيين مع حق مزاولة العمل، بينما الـ ١٠٠ ألف لاجىء مسلم اعتبروا غرباء وغير مرغوب فيهم. كما أن عشرات الألوف من الأرمن قد أدمجوا باللبنانيين لأسباب طائفية رغم أنهم ليسوا عرباً[١٧٤].

وهنا لا بد من القول ان لبنان عندما استقبل الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وشكلت الدولة يومذاك فرقة الإنقاذ الحكومية، إنما كان تصورها أن الأمر لا يتجاوز حدود المواساة الأخوية والإعانة السريعة والمؤقتة واستمر هذا الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٥١ عندما تبين للجميع أن تسوية عادلة وسريعة تضمن عودة الفلسطينيين إلى موطنهم الأصلي لا تلوح في الأفق المنظور[١٧٥] وكان من نتيجة هذا الواقع الجديد أن قررت الحكومة اللبنانية إعادة النظر في أوضاع الفلسطينيين في لبنان.

وفي ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ أصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين في بيروت كراساً تحت عنوان: «اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية اللبنانية»، تضمن أهداف الحملة الشديدة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان التي يقصد منها الضغط على الحكومة

اللبنانية لاعتبار الفلسطينيين أجانب «وصادفت هذه الدعوة قبولاً عند بعض النواب المحترمين ووجدت هوى في نفوس نفر من الصحافيين ورحب بها ذوو المصالح الخاصة والاستغلاليون وابتهج لها المستعمرون...» وبعد أن استعرض الكراس ــ البيان أوضاع الفلسطينيين وأعدادهم أوضح أن الهيئة العربية سبق أن طلبت عام ١٩٤٨، من لبنان وبقية الدول العربية، منع اللاجئين من الدخول إلى أراضيهم وإعادتهم إلى بلادهم، ثم تبينّ أن هجرة اللبنانيين إلى أميركا وأفريقيا ليست بسبب اللاجئين الفلسطينيين، إنما الثابت أن هجرتهم ابتدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما أن عدد الفلسطينيين العاملين في لبنان لا يزيد عن الألفين فحسب، مع العلم أن لبنان استفاد من اللاجئين الفلسطينيين ولم يتضرر من وجودهم.

وكانت أعداد كثيرة من الفلسطينيين الميسورين قد لجأت إلى لبنان قبل أيار (مايو) ١٩٤٨ وهم من أصول مدنية في فلسطين، ومن مدن عكا وحيفا ويافا وصفد والناصرة[١٧٦]. وعلى ذلك فالبرغم من أن الوجود الفلسطيني أحدث بعض التغييرات الاجتماعية في بنية المجتمع اللبناني غير أن لبنان من جهة أخرى كان يستفيد الملايين شهرياً من جراء هذا التواجد، بالإضافة إلى تحول التجارة والسفن العربية والأجنبية إلى المرافيء اللبنانية نتيجة إقفال الموانىء الفلسطينية وقرار المقاطعة بحق اسرائيل.

واعتبر الرئيس بشارة الخوري أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين «اتخذت شكلاً طائفياً ممقوتاً» لا لشيء إلا لأن البعض انتقد السلطة على قراراتها المضادة للفلسطينيين، غير أن الرئيس طلب من وزير الشؤون الاجتماعية إرجاء تنفيذ منع اللاجئين من العمل، وإزاء ذلك قامت حملة صحافية معاكسة ترمي إلى تنفيذ قرار المنع السابق[١٧٧].

ومن جهة ثانية فقد عالج المجلس النيابي هذه القضية، وذلك في جلسته المنعقدة في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، فبدأ النائب الماروني إميل البستاني بمناقشة رئيس الوزراء حول موضوع تشغيل الفلسطينيين في لبنان فقال له: «إنني سألتك ماذا تنوي أن تفعل بأمر اللاجئين الذين لا ذنب لهم سوى انهم آمنوا يوماً بتدجيل قادة العرب. لقد أجبتني أن الحكومة ستهتم بأمرهم. فماذا كان هذا الاهتمام؟». وأضاف انه سمع أن من جملة أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية أنها أخذت تطارد اللاجئين وتمنعهم من العمل في لبنان «إن اللاجئين يا سيدي لم يأتوا كغرباء عندما نزلت ضربة القضاء بهم، ونحن مسؤولون مع الحكومات العربية الأخرى عن النكبة التي حلت بهم». وذكّر النائب البستاني بأنه عند مجيء الفلسطينيين من فلسطين استقبلهم رئيس الجمهورية بنفسه في صور وقال لهم: أدخلوا بلادكم، «فكيف نعتبرهم بعد ذلك أنهم أجانب... فإن هذه الحالة التي توصلنا إليها في أن تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية على ملاحقة اللاجئين ومنعهم من

العمل دعت الهيئة الوطنية أن تصدر بياناً بهذا الموضوع وقد وزع هذا البيان على كل عضو في هذا المجلس الكريم...». ثم تساءل النائب البستاني: هل تكتفي الحكومة بأن تمنع هؤلاء اللاجئين العرب وتلاحقهم، واليهود في هذا البلد يسرحون ويمرحون كيفما شاؤوا؟ ماذا فعلت الحكومة بيهود سوريا والعراق الذين أتوا إلى هذا البلد واستوطنوه؟ ثم أشار إلى نفوذ اليهود القوي في لبنان بقوله: «أنا أعرف يهودياً جاء من العراق واستوطن هذا البلد وهو يأمر وينهي كيفما شاء، وكنت جالساً في حفلة في يوم من الأيام على إحدى البواخر وفي معرض الحديث عن فلسطين قال هذا اليهودي علناً إن الحكومة اللبنانية يجب عليها أن تتصالح مع اسرائيل. إن هذا اليهودي وغيره يسرحون ويمرحون ولا نفعل شيئاً إزاءهم ولكننا نطارد اللاجئين المساكين ونمنعهم من كسب لقمة العيش»[١٧٨].

وقد علق رئيس الوزراء على كلام النائب البستاني بقوله: «انه يجب علينا أن نعامل اللاجئين الفلسطينيين برعاية ممتازة، وأن لا نعاملهم كأجانب في لبنان، فالقضية بالنسبة لهم ولنا ليست قضية مادية بل قضية كرامة وشرف لبنان وقضية أخوة عربية».

أما النائب جوزف شادر فقد لفت النظر إلى أن هناك خمسين ألف لبناني عاطلون عن العمل. و«نحن نريد أن نساعد اللاجئين إلا أننا في هذه الأزمة نريد أن يعامل اللبناني كما يعامل اللاجيء. فاللاجيء الفلسطيني يأخذ إعانته من لجنة الإغاثة الدولية. نحن نريد أن يتساوى اللاجيء الفلسطيني مع اللبناني العاطل عن العمل، وأعتقد أن هذه هي أحسن معاملة يمكن أن نؤديها للاجئين».

وأشار النائب بيار ادة إلى أن قضية اللاجئين تهم جميع اللبنانيين وأن الكل متفق على مساعدة الفلسطينيين لأن لبنان هو ملجأ لكل مظلوم، غير أنه ليس بإمكان الحكومة اللبنانية أن تعالج هذه القضية بمفردها. واقترح أن يشترك في معالجتها كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. بينما أكد النائب هاشم الحسيني خطأ الاعتقاد بأن اللاجئين يزاحمون العمال اللبنانيين ذلك «أن اللاجئين الذين يزاحمون العمال اللبنانيين أغلبهم موظفون في شركات أجنبية وقد استحصل أكثرهم على الجنسية اللبنانية، أما اللاجيء الفلسطيني الذي يعمل خارج الشركات فأجرته أقل بكثير من العامل اللبناني، وأنا أعتقد أن حل هذه المشكلة ليس بيدنا نحن ولا بيد الحكومات العربية ولكن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تحل هذه القضية»[١٧٩].

وأكد النائب علي بزي أنه يعتقد أن أعضاء الحكومة والمجلس النيابي متفقون حول قضية فلسطين، وأن إثارة موضوع عملهم في لبنان لم يقصد منه روح العداء لهم، بل المعالجة كانت اقتصادية «وأنا لا أعتقد أن الفلسطينيين يشكلون خطراً علينا...».

وفي ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، أثار النائب إميل البستاني في المجلس النيابي قضية اللاجئين في لبنان ثانية، فأكد على تناقض القرارات الرسمية بحقهم، فمن جهة، أعرب رئيس الوزراء عن قراره بمعاملة الفلسطينيين معاملة جيدة، بينما قرر وزير الشؤون الاجتماعية ملاحقتهم ومنعهم من العمل. ثم أكد هذا الواقع عندما قرأ كتاباً موجهاً من وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس مدرسة كفرشيما يتضمن رفض إعطاء إجازة عمل لبعض اللاجئين الذين كانوا يدرسون في هذه المدرسة، ومما جاء في الكتاب «... ان هذه الوزارة قررت عدم الموافقة على طلبكم نظراً لوجود معلمين لبنانيين يقومون بهذا العمل، نضيف إلى ذلك أن لدى هذه الوزارة لائحة تتضمن أسماء المتخرجين اللبنانيين الذين هم على أتم الاستعداد لشغل المراكز المطلوبة في هذا الحقل...»[١٨٠].

وبعد انتهاء النائب البستاني من تلاوة هذا الكتاب تحدى الوزير إميل لحود واعتبر قراره أسلوباً لطرد اللاجئين من الأماكن التي يعملون فيها، واعتبر أن الفلسطيني «ليس أجنبياً بل إنه من صميم الوطن» وطلب من الحكومة أن تستنير برأي هذا المجلس الذي يمثل الشعب، فإذا نالت منه الموافقة على منع اللاجئين عن العمل تمنعهم، وإذا أراد المجلس أن يمنح اللاجئين حق العمل فعلى الوزير أن ينصاع لإرادة المجلس.

وإزاء ذلك رد النائب الموالي الياس الخوري سائلاً النائب البستاني وكتلة المعارضة «أن يكتبوا لنا كيف يريدون أن نعامل الفلسطينيين، فإذا أرادوا أن يكون لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها اللبنانيون أو أكثر من ذلك، وإذا أرادوا أن نعطيهم تذاكر نفوس ونمنحهم الجنسية اللبنانية، فنحن معهم ومستعدون للنزول عند رغبتهم. أما أن يأتوا فيتحدون كرامتنا وكرامة الحكومة بالتحدث عن الشركات ذات الامتياز حيناً وعن اللاجئين الفلسطينيين حيناً آخر، فهذا ما لا نرضاه مطلقاً. نحن نعتبر أن الفلسطيني هو منا وفينا، ولكننا في الوقت نفسه نعتبر أن اللبناني له الحق قبل كل شخص آخر في وطنه».

وبالإضافة إلى ذلك رد رئيس الوزراء فكرر أن قضية اللاجئين بالنسبة إلى لبنان هي قضية شرف ومبدأ، وأن لبنان الذي بذل التضحيات من أجلهم لا يزال مستعداً لبذلها. وأن الحكومة تغاضت عن نص قانون العمل الذي لا يسمح لغير اللبنانيين بالعمل في لبنان وذلك من أجل الفلسطينيين «واعتبرنا أن هناك أسباباً وطنية تحتم علينا هذا التغاضي». وأضاف أن وزير الشؤون الاجتماعية أراد فقط أن يتأكد من عدد اللاجئين العاملين في الشركات والإدارات، وأن الكتاب الذي بيد النائب إميل البستاني صدر عن الوزير قبل تاريخ قرار مجلس الوزراء.

هذا وانبرى النائب رشاد عازار متحدياً ومهاجماً النائب إميل البستاني، لأنه في كل مرة يطلع علينا بإعطاء توجيهاته للحكومة وللمجلس، «ثم طلع علينا بأنشودة اللاجئين

فآثرنا الصمت أيضاً، وهو يعيد الكرة اليوم مستفيداً من هذا الظرف...». ورأى أن القانون يمنع من العمل كل أجنبي، أي كل من لا يحمل تذكرة هوية لبنانية، وأخذ على الحكومة ما صرح به رئيسها، بأنه قرر في مجلس الوزراء التجاوز على القانون من أجل الفلسطينيين. فقام رئيس الوزراء على الفور وأوضح أن النائب رشاد عازار معه الحق في ما قال، ولكن هذا التجاوز على القانون كان على مسؤولية رئيس الوزراء الذي اعتبر «أن الحكومات العربية جميعها مسؤولة عن تشريدهم، خصوصاً عندما نرى أن في بلادنا يهوداً وايطاليين ويونانيين وغيرهم ، يشتغلون. أقول ان من الشرف للبنان أن يشغل هؤلاء اللاجئين. هذه هي سياستي ولن أتراجع عنها وللزميل عازار أن يفعل ما يشاء»(١٨١).

أما النائب حبيب المطران فقد أيد النائب رشاد عازار في ما قاله وانتقد رئيس الحكومة على تجاوزه القانون ظناً منه أن مجلس الوزراء أعطى الجنسية اللبنانية للفلسطينيين، وأنه لا يجوز التنازل عن العمل لغير اللبنانيين الذين بدأوا يهاجرون بالألوف. فما كان من رئيس مجلس النواب إلا أن صحح معلومات النائب المسران قائلاً: إن الحكومة لم تعطِ الجنسية لأحد ولكنها اتخذت تدبيراً إدارياً حول عمل اللاجئين.

وقد ختم المناقشة حول هذا الموضوع وزير الشؤون الاجتماعية، فبدأ بتفنيد القرارات والقوانين المعمول بها في الوزارة مؤكداً أن قانون العمل يطلب من الأشخاص غير اللبنانيين الراغبين في العمل أن يتقدموا بطلب إجازة عمل من الوزارة، وقد تعطي الوزارة أو ترفض هذا الطلب المقدم إليها. وأكد أن الحكومة لم ولن تتجاوز القانون، ذلك أن وزارة الشؤون الاجتماعية طلبت وستطلب من كل غير لبناني يرغب في العمل في لبنان أن يتقدم أولاً بطلب إجازة عمل وإلا اعتبر أنه يعمل خلافاً للقانون. ورأى الوزير أن الوزارة، عادة، تجيز العمل لمن كان يعمل عمل أخصائي لا يستطيع اللبناني أن يعمله، كما تجيز لـلأجنبي العمل في لبنان الذي تجيز بلاده العمل للبناني المقيم فيها، ومن كان متزوجاً من لبنانية أو ابناً للبنانية ومضى عليه حقبة من الزمن وهو يقيم في لبنان.

ثم أكد الوزير أن قضية اللاجئين قضية طارئة وأن الوزارة تتسامح معهم إلى أقصى درجة وتفضلهم على سواهم ولا ترفض لهم عملاً إلا إذا تعارضت مصلحتهم ومصلحة اللبناني فاللبناني أولى وأحق(١٨٢).

وهكذا يلاحظ أن المجلس والحكومة معاً كانا في انقسام دائم وحقيقي حول الوجود الفلسطيني في لبنان وكيفية معالجة هذا التواجد، غير أنه لا بد من القول ان الفلسطينيين عوملوا في لبنان كلاجئين، وبمعاملة أقل ما يقال فيها انها أقسى مما عومل به بقية الأجانب، بما فيهم اليهود الذين كانوا ينعمون بكافة وسائل الراحة والمساواة. كما كان الفلسطينيون

يتبعون في لبنان «قسم الأجانب» في دوائر الأمن العام اللبناني، وأن من كان يحتاج منهم لتأشيرة إقامة فإنه لم يكن ينالها إلا بعد إجراءات قاسية. وفي الوقت الذي كان فيه لبنان يحاول التضييق على الفلسطينيين تلقت الحكومتان السورية والمصرية تقريراً من أحد رؤساء مكاتب مقاطعة اسرائيل في الدول العربية يتضمن قيام قنصل لبنان في قبرص بالعمل على مساعدة تهريب البضائع اليهودية إلى الدول العربية، مما يجعل أمر المقاطعة عديم النفع إذا استمرت الحالة على ما هي عليه(١٨٣).

٦ ـ الموقف السياسي اللبناني من القضية الفلسطينية وأثره في التغييرات المحلية عام ١٩٥٢

بعد موقف السلطة اللبنانية من اللاجئين الفلسطينيين لا سيما في أواخر عام ١٩٥١، بدأ الفلسطينيون يقارنون بين موقف لبنان من الفلسطينيين وبين موقفه من الصهيونية واليهود. ونتيجة لذلك فقد بدأت الثقة تفتقد بين الفلسطينيين وبين الحكومة اللبنانية، مع التأكيد أن اللبنانيين أنفسهم انقسموا أيضاً حيال الوجود الفلسطيني، ففئة أيدت الفلسطينيين، بينما فئة أخرى أيدت موقف السلطة. وكان الفلسطيني ينظر إلى كل نشاط سياسي لبناني أو عربي من خلال تأييد أو معاداة هذا النشاط لقضيته الفلسطينية، ولذلك فقد حاول بعض الفلسطينيين المشاركة في عدد من القضايا اللبنانية والعربية، لأن الاقتلاع والتشرد عن فلسطين فرضا عليه تغييرات في الوتيرة التقليدية للتحرك الاجتماعي الفلسطيني، فبعد أن كان التحرك الفلسطيني محدوداً في فلسطين بسبب التقاليد السائدة، أصبح في لبنان قادراً أكثر على إحداث بعض التحركات الاجتماعية الضرورية(١٨٤).

وفي هذه الفترة بدأ اللاجئون الفلسطينيون يعانون مجدداً من ثلاثة أمور مصيرية تتمثل بما يلي:

أولاً ـ المحاولات اللبنانية الرسمية بغطاء هيئة الأمم المتحدة لاقتلاع الفلسطينيين من داخل مخيماتهم التي استقروا بها، منذ عام ١٩٤٨ ومحاولات نقلهم إلى مناطق أخرى وتحديداً إلى الجنوب، وبذلك بدأ الفلسطيني يعاني مجدداً في عام ١٩٥٢ مأساة التشرد والاقتلاع.

ثانياً ـ المحاولات اللبنانية والعربية والدولية لتشجيع الفلسطينيين على التشتت في بعض بلدان أميركا اللاتينية والشمالية، بل وتشجيعهم للانتقال إلى ليبيا.

ثالثاً ـ المحاولات الأميركية والصهيونية ومحاولات بعض الدول العربية لتوطين الفلسطينيين واسكانهم في البلدان العربية التي نزحوا إليها.

وتبعاً لهذه المعاناة المثلثة التي واجهت الفلسطيني، فقد أرسلت الهيئة العربية العليا لفلسطين، من مكتبها في بيروت، مذكرة إلى رئيس اللجنة المركزية لشؤون الفلسطينيين في لبنان احتجت فيها على الأسلوب والظروف التي جرى فيها نقل اللاجئين من مخيم الدكوانة إلى ثكنة النبطية، والتي «كانت مؤلمة جداً كما كانت مفاجئة» نظراً للأضرار التي لحقت بهم لا سيما بالطلاب الذين انقطعوا عن مدارسهم في منتصف العام الدراسي بالإضافة إلى اختلاف مناهج الدراسة واللغات المعتمدة. وأشارت المذكرة إلى أنه كان معلوماً أن النقل سيقتصر على الفلاحين من عرب منطقة الحولة القاطنين في مخيم الدكوانة، فحسب، فإذا بالتدابير المتخذة تنقل جميع اللاجئين. كما أن الاحتجاج تضمن استياء من وكالة الأمم المتحدة لأنها قطعت مستحقات إعاشة لاجئي قطاع غزة الذين وصلوا إلى بيروت مؤقتاً(١٨٥).

وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ أرسل القائم بأعمال الهيئة العربية العليا في بيروت مذكرة إلى مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية لفت نظره فيها إلى الخطة التي بدأت تنفذها وكالة الأمم المتحدة للإعاشة والتشغيل؟ إذ شرعت في تنفيذ برنامجها الرامي إلى نقل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى ليبيا لاسكانهم فيها، وقد افتتحت مكتباً لها في برقة لهذه الغاية، كما علم أن الوكالة تسعى إلى توزيع آلاف اللاجئين إلى كندا واوستراليا والبرازيل وغيرها من جمهوريات أميركا الجنوبية. ولما كان هذا المشروع يقصد به إبعاد أهل فلسطين عن وطنهم وقطع كل أمل لهم في العودة إلى ديارهم تنفيذاً لأغراض الصهيونيين، ولما كان مخالفاً لمصلحة عرب فلسطين ويتضمن تصفية قضيتهم وتدمير كيانهم مما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولذلك وتلافياً للخطر «يرجو مكتب الهيئة العليا لفلسطين في بيروت العناية والاهتمام بهذه المسألة واتخاذ ما يقتضي لمنع وكالة الأمم المتحدة من تنفيذ عملية الترحيل هذه، واصدار التعليمات اللازمة للدوائر المختصة في لبنان بعدم التصريح للاجئين الفلسطينيين بالسفر إلى ليبيا أو كندا واستراليا وأميركا الجنوبية أو أي قطر بعيد عن بلادهم»(١٨٦).

والواقع أن السلطات اللبنانية كان يهمها جداً ترحيل الفلسطينيين عن لبنان، لأنها كانت ترى أن وجودهم في لبنان يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطائفي، ولهذا فإن وزارة الخارجية لم تقم بأي مسعى جدي حول موضوع الترحيل، ولم تضع القيود ضد الذين سمح لهم بالانتقال إلى خارج لبنان. وفي حين أن السلطات اللبنانية لم تكن تتجاوب مع نداءات الهيئة العربية العليا، التي لم يكن هدفها توطين الفلسطينيين أيضاً، إنما ابقاؤهم مؤقتاً في أقطار قريبة من فلسطين للمساهمة في انقاذها إذا ما سمحت الظروف العسكرية، في هذا الوقت كانت نداءات رفض التوطين الفلسطيني تلقى أذناً صاغية من السلطات اللبنانية،

لا لمبررات قومية أو وطنية وإنما من منطلقات طائفية سبق أن أشرنا إليها. ففي هذه الفترة أصدرت في بيروت «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل» بياناً تحت عنوان «لن نقر الإسكان وسنبقى نعمل لاسترجاع فلسطين» تضمن رفضاً نهائياً لمشروع «بلندفورد» الهادف إلى توطين اللاجئين حيثما وجدوا، وطلب من العرب عدم قبول شرائهم بمئتين وأربعين مليون دولار مقابل موافقتهم على التوطين، لأن من أهداف أميركا أن ينسى العرب جريمتها وأن ينسوا هم قضيتهم. وبهذه الدولارات تريد أميركا أن تشتت الفلسطينيين وتبعدهم عن فلسطين، وتريد الضغط على العرب لعقد الصلح مع اسرائيل. ثم حذر البيان الحكومات العربية من قبول هذا المشروع، ووعد باستمرار النضال من أجل فلسطين(١٨٧).

والجدير بالذكر أن ممارسات السلطة اللبنانية وتناقضها حيال قضية فلسطين والأخطاء التي كانت ترتكبها كانت من جملة الأمور التي أدت إلى التوتر السياسي وفقدان الثقة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أثار النائب سهيل شهاب في المجلس النيابي في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ مسألة إرسال مفوضية السياحة والاصطياف اللبنانية رسالة معايدة إلى الحكومة الاسرائيلية، وطلب من الحكومة أن تفتح تحقيقاً مع الموظف المختص. فما كان من وزير المالية إلا أن أوضح أن ليس في الأمر فضيحة ويعتبر نفسه المسؤول عما حدث. أما رئيس الوزراء فقد برر ما حدث بأنه خطأ ارتكبته كاتبة مسكينة في مفوضية السياحة، فقد سلم إليها جدول فيه أسماء جميع الدول بما فيها اسرائيل لإرسال التهنئة إلى تلك الدول، فطبعت الكاتبة كل أسماء الدول الواردة في ذلك الجدول، غير أن الرسالة لم ترسل إلى اسرائيل «والحكومة تعتذر عن هذا الخطأ، وقد اتخذت تدابير بحق هذه الكاتبة لأنه كان واجباً عليها مراجعة رئيسها قبل نقل الاسم». ثم نوه رئيس الوزراء بدور مفوضية السياحة والاصطياف التي سبق لها أن عارضت قبول اسرائيل عضواً في عداد الدول التي تمثل السياحة والاصطياف، وقد رفض فعلاً قبول اسرائيل بناء على اقتراح الوفد اللبناني.

وفي جلسة ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، أثيرت مسألة الاهتمام بفلسطين من خلال السياسة الرسمية للبنان، فقد طلب رئيس الوزراء من المجلس النيابي أن يعود عن قراره السابق بحذف شعبة فلسطين من وزارة الخارجية، لأن حذف تلك الشعبة «يعطي فكرة أننا لم تعد نولي قضية فلسطين الاهتمام الذي تستحقه». فما كان من النائب غسان تويني إلا أن انتقد مثل هذا التبرير لأنه «خيل إلينا لما سمعنا معلومات دولة رئيس الوزارة أن فلسطين ستزول إذا ألغينا شعبة فلسطين، ونحن لا ننكر أنه من الضروري المثابرة على الاهتمام بقضية فلسطين» غير أنه رأى أن وجود هذه الشعبة يكلف لبنان مبلغاً كبيراً، وأنه يمكن لدائرة أخرى من دوائر وزارة الخارجية القيام بأعمال شعبة فلسطين.

واعتبر النائب جان سكاف أن لبنان لم يلغ شعبة فلسطين بل ضمت الى شعبة أخرى، وأعتقد أنه لا يوجد ضرر من إدماجها بشعبة أخرى. أما النائب كميل شمعون فقد رأى أنه ليس لدى شعبة فلسطين العمل الكافي الذي يبرر وجودها، وأنه بإمكان الدائرة الشرقية القيام بأعمال شعبة فلسطين[١٨٨].

هذا وقد وافق كل من النائب رشاد عازار والنائب هنري فرعون على إلغاء شعبة فلسطين، غير أن النائب حبيب أبو شهلا لم يوافق على حذف اعتماد شعبة فلسطين «لسبب واحد هو أن هذا الحذف سيفسر تفسيراً لا يتفق مع رغبة اللجنة» أما النائب بيار إده فقد وافق على عملية الادماج لأن هناك دائرة أخرى للاجئين على رأسها مدير غرفة الرئاسة «وأما الخوف مما يقال في الخارج، فلا يجوز أن نخشى مما نقدم عليه في الداخل إذا كنا مطمئنين إلى عملنا». بينما رأى النائب أنور الخطيب أن عمل الشعبة يجب أن يبقى ولا مانع من إلغائها كشعبة إدارية. فبادر حبيب أبو شهلا للقول بأن الاقتراح المقدم من لجنة المالية يقضي بحذف اعتماد شعبة فلسطين، وأكد النائب جوزف شادر بأن اللجنة لم تلغ الشعبة بل الغت اعتمادها بعد أن قررت دمجها بشعبة الشرق. وأوضح النائب سهيل شهاب أنه نظراً للأهمية القصوى التي تحتلها مسألة أملاك اللبنانيين في فلسطين، ونظراً لكثرة عدد اللاجئين، وبصفته أحد أعضاء لجنة المالية فقد طلب أن يزاد عدد الموظفين لقسم الشرق أو يجعل شعبة خاصة بفلسطين نظراً لأهميتها. كما عاد رئيس الوزراء للتأكيد على طلب الحكومة بشأن شعبة فلسطين وإبقائها، لأن الشعبة المذكورة والقائمين عليها أدوا خدمات جليلة، وأعطى مثالاً على ذلك المؤلفات التي قام بتأليفها نجيب صدقة[١٨٩].

والحقيقة أن القضية الفلسطينية أصبحت تحتل الاهتمام الكلي لبعض النواب اللبنانيين، وأصبح النائب الماروني اميل البستاني المدافع الأول عن الفلسطينيين وحقوقهم والمهاجم الأول لليهود وللصهيونية، بحيث اتهم أنه يهتم بالقضية الفلسطينية على حساب لبنان والمشكلات اللبنانية. وبالفعل، ففي الجلسة النيابية التي عقدت في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، أثار مشكلة التعديات الاسرائيلية ضد القرى اللبنانية وبالذات قرية رميش الجنوبية، وأشار إلى أنه «كلما نثير قضية اللاجئين يعتبرنا البعض بأننا نغالي بالكلام، ويقولون بأنه يجب علينا الاهتمام بقضايا اللبنانيين». وذكر أن هذه القضية هي قضية لبنانية. فما هو موقف الحكومة، وهل ستكتفي بالاحتجاج لدى لجنة الهدنة... وما هو موقفها تجاه التعدي على اللبنانيين وأملاكهم، وما هو موقفها من اليهود الذين يسكنون في لبنان ويسرحون ويمرحون على هواهم دون أن تهتم الحكومة بذلك؟ وأضاف: «أنا لا أريد إثارة الضغينة من الوجهة العنصرية، إنما أريد أن أعلم ما هو موقف الحكومة من اسرائيل،

هذا البلد الذي يتعدى علينا كل يوم رغم لجنة الهدنة وهيئة الأمم المتحدة لكي تكف عن تعديها علينا. ان في بلادنا يهوداً يجب الاقتصاص منهم، لذلك أريد أن أسمع تصريحاً صريحاً من الحكومة ومن وزير الدفاع بهذا الخصوص».

وتحدث وزير الدفاع عن التعديات الاسرائيلية في الجنوب وأجاب على تساؤلات النائب البستاني، فأوضح أن الحادث حصل مع بعض الرعاة ودافع عن الاسرائيليين لأنهم «لا يتعدون خارج حدودهم» وانحى باللائحة على الرعاة الذين يتوغلون في الأراضي الفلسطينية، مما يضطر الجيش الاسرائيلي لارتكاب عدوانه «ولحد الآن لا أعلم أن الصهيونيين ولا في حادثة واحدة توغلوا داخل الحدود اللبنانية بقصد التعدي». ولذلك أراد أن يلفت نظر النواب «إلى أن التعدي يحصل من الرعاة اللبنانيين وهذا ما يؤسفني أن أقوله»[١٩٠].

وبالإضافة إلى وزير الدفاع فقد دافع النائب يعقوب الصراف عن اليهود المقيمين في لبنان، ذلك أن لبنان هو بلد القوميات والعنصريات، وأن جميعها تنصهر في بوتقة واحدة هي اللبنانية، ومن أجل هذا فإنه «لا أرى مبرراً لقول زميلي السيد اميل البستاني ان على الحكومة أن تقتص من اليهود الموجودين عندنا فهم لبنانيون مثلنا». كما أن النائب حميد فرنجية أسف من كلام اميل البستاني، لأنه عندما اشتدت الحال عام ١٩٤٨ اتخذت الجامعة العربية قراراً وتوصية بألا يعامل اليهود الساكنون في البلاد العربية إلا معاملة المواطنين، وإذا كانت هناك تدابير اتخذت بحق بعضهم، فما ذلك إلا بسبب قيامهم بجرائم معينة أحيلوا على أثرها إلى المحاكم.

وإزاء هذه المواقف المناقضة لموقف النائب اميل البستاني، قام النائب البستاني، وأكد أنه يخالف رأي يعقوب الصراف وحميد فرنجية لأنه «إذا كانت الجامعة العربية أخطأت في الماضي فليست هي الخطيئة الوحيدة التي ارتكبتها، ليس للجامعة صفة البابوية، أي ليست معصومة عن الخطأ، وقد أخطأت لأنها اعتبرت أن اليهود القاطنين عندنا ليسوا من الصهيونيين، مع أننا قد وجدناهم بأكثريتهم عوناً للصهيونية وضد البلاد التي سكنوها» ورأى أنه لو تشدد لبنان ضد اليهود واعتبرهم من الاسرائيليين كما يعتبرون أنفسهم، لكان موقف اسرائيل قد تغير من اللاجئين العرب، «فإذا كانت الحكومة اللبنانية تجاري الجامعة العربية وتعامل اليهود عندنا كمواطنين، فأنا أخطىء الحكومة بهذه السياسة، وأطلب أن تسرع لاعتناق سياسة خيراً من هذه السياسة، فاليهود هنا هم كرعايا دولة محاربة»[١٩١].

أما النائب جوزف شادر فقد أراد أن يفهم اميل البستاني أن سياسة لبنان هي دائماً سياسة انسانية كانت ولا زالت وستكون كذلك، وأن الدستور اللبناني ينص على أن اللبنانيين متساوون أمام القانون لا فرق بين مواطن وآخر، أما المجرم فيجب ملاحقته سواء

أكان يهودياً أم غير يهودي، ثم رجا الحكومة أن لا تلجأ إلى شيء يضر بسمعة لبنان في الخارج.

والجدير بالذكر أن الصحف اللبنانية عالجت الموضوع الذي أثاره النائب اميل البستاني، فمنها من أيده وبعضها انتقده، وبما أن الموضوع عولج خلافاً لما أراده البستاني، ولما لم يقتنع هو بدوره بجواب وزير الدفاع، فقد أثار الموضوع ثانية في المجلس النيابي، وذلك في جلسة ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٢، فأوضح للنواب بأنه لا يؤمن ولا يقول بالعنصرية، ذلك لأن الدين اليهودي هو دين للمسيحيين وهو يدين بذلك «ونحن المسيحيون والمحمديون قد تبعنا وصايا السيد المسيح الذي كان يهودياً». واعتبر أن المسألة سياسية وليست دينية، وأنه بعد الحرب العالمية الأولى تبين أن جميع اليهود في العالم عملوا من أجل الصهيونية، كما وأنه «لا أعتقد أن اليهودي في غير لبنان يمكن أن يكون موالياً لإسرائيل وفي لبنان يكون معصوماً ومنزهاً، أي لبنانياً. وضد اسرائيل، أنا لا أعتقد هذا الاعتقاد». وأضاف أن اسرائيل دولة قامت على أساس الدين، وهذا ما يبرر الحذر من اليهود الموجودين في لبنان «ويجعلنا نقول انهم يوالون اسرائيل أكثر من موالاتهم لبنان». وأضاف النائب البستاني ان في اسرائيل أملاكاً تخص اللبنانيين، وقد اغتصبتها تلك الدولة، كما ان هناك أرواحاً لبنانية قد أزهقها الاسرائيليون. وانه لا يجوز والحالة على هذا النحو «أن نترك يهود لبنان يسرحون ويمرحون على هواهم ويدسون على لبنان ويتجسسون عليه لحساب اسرائيل، فعلى الحكومة أن تراقبهم وتفتش بيوتهم». وأعطى مثالاً على ذلك الحكومة العراقية التي داهمت خلايا لليهود فوجدت عندهم العديد من الأسلحة للنيل من سيادة البلاد التي يسكنونها. وعلى ذلك «لا يمكنني إلا أن أقول ان اليهود يهددون أمننا وسلامتنا. لماذا نحن نقاوم الشيوعيين وأنصار السلم ونحاربهم هل هم أخطر من الصهيونيين؟ كلا. ان اليهود قد أقاموا دولة على خدودنا تهددنا في كل ساعة وتعتدي على أبنائنا، لذلك لا يجوز أن نقول اننا نحافظ عليهم لأن الدستور يحميهم. فيجب أن نحامي على مصالح العرب لا على مصالح اسرائيل واليهود الذين يهددون استقلالنا»(١٩٢) ثم طلب جواباً صريحاً من الحكومة عن موقفها تجاه هذه القضية.

وأجاب رئيس الوزراء سامي الصلح: ان على النائب البستاني أن يقدم سؤالاً خطياً للإجابة عليه. أما الأمير مجيد أرسلان فقد أراد أن يعرف ما إذا كان اميل البستاني يتكلم باسمه أو باسم الجبهة الاشتراكية. وهنا جرى جدال بينه وبين غسان تويني فقال غسان تويني بسخرية: هل ان الأمير يسأل ذلك باسمه أو باسم الحكومة؟ فرد الأمير مجيد بأنه يسأل باسم الحكومة. وعند ذلك قال له اميل البستاني: قدم هذا السؤال خطياً فنجيبك خطياً. أما النائب حميد فرنجية فقد عاد مجدداً للدفاع عن فكرته بأنه لا يجوز محاكمة اليهود وملاحقتهم لمجرد كونهم يهوداً.

ومن الأهمية بمكان القول انه نتيجة لأهمية ما أثير في المجلس النيابي فقد ذكرت المصادر الأجنبية بعض ما حدث في لبنان، ورأت أن النائب الماروني اميل البستاني أثار وضع الرعايا اليهود في لبنان، وأنه حذر من الخطر الاسرائيلي، وطالب بالقضاء على نشاط عملاء اسرائيل وإبعاد اليهود عن لبنان «لأننا يجب أن لا ننسى أننا في حالة حرب مع اسرائيل...»(١٩٣) كما أن الصحف اللبنانية انقسمت مجدداً حيال آراء النائب البستاني، فمن جهة لقي هجوماً من بعض الصحف مثل صحيفة (L'Orient) بينما أيدته صحف أخرى مثل صحيفة «اليوم» ومما ذكرته صحيفة «اليوم» بتوقيع متحدث أنه «قبل أن نحلل أسباب ودوافع الحملة التي رأينا، وهي أسباب بعيدة البعد كله عن مصلحة لبنان، وإن تسترت بالعاطفة اللبنانية وبالتسامح وبحقوق الإنسان... إلى آخر النغمة المعروفة، نرى من واجبنا التأكيد أن الأستاذ بستاني لم يتعرض ليهود دمشق من حيث معتقدهم الديني، ولكنه ردد ما يقوله اليهود من أن اليهودية دين وقومية، وما دامت هذه حقيقة يقررها اليهود أنفسهم، فلماذا يكابر المهوشون الغوغائيون، ولماذا يأبون إلا أن يكونوا يهوداً أكثر من اليهود»؟ وأضاف «متحدث» صحيفة «اليوم» ان الأستاذ البستاني لم يطالب باضطهاد اليهود ولا بالتنكيل بهم، وإنما طالب بوضع حد للتعديات المجرمة المستمرة «وبحماية لبنان من عملاء اسرائيل التي تهددنا في كل ساعة وتعتدي على أبرياء من أبنائنا كلما عنّ على بالها أن تعتدي». وذكّر المتحدث بموقف المعادين للاجئين الفلسطينيين بقوله: «ليست هي المرة الأولى التي يسفر فيها هؤلاء المارقون القناع عن وجوههم. لقد رأينا قبلاً ورأينا حقيقتهم الكريهة. رأيناهم بالأمس عندما تمرجلوا بكل قحة على اللاجئين العرب، ضحايا اسرائيل واليهودية... فطالبوا باخراجهم من لبنان وتشريدهم مرة ثانية» واعتبر صاحب المقال أن إهمال لبنان عملاء الصهيونية وعدم تطهير الجبهة الداخلية من ادرانها كان سبباً لنكبة فلسطين وإنشاء اسرائيل «ولو أننا فعلنا هذا من قبل لما كانت نكبة فلسطين... ولما كانت اسرائيل»(١٩٤).

أما جودت الهاشم فقد عالج في صحيفة «الهدف» الموضوع نفسه، وتحت عنوان «ما وراء هذا الهجوم» قال «اننا ندرك أن قضية يهود لبنان هي قضية دقيقة، ولكننا ندرك أيضاً لماذا جعلها المدافعون عن اليهود نقطة ارتكاز في هذا الهجوم على الأستاذ بستاني. صحيح أن الدولة العصرية إنما تقوم على أساس المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولكنه صحيح كذلك أن ليس جميع المواطنين ـ والكلام هنا عن لبنان ـ متساوين في نظرتهم إلى الوطن، فالقسم الأكبر من يهود لبنان والبلدان العربية ـ إن لم نقل كلهم ـ أصبحوا بعد قيام اسرائيل في خدمة اسرائيل». وأضاف الهاشم قائلاً «واللبنانيون غير مدعوين اليوم للانتقام من اليهود... إنما لبنان مدعو لحماية نفسه من فئة من المؤكد ولاؤها للعدو... ونحن في لبنان في حال حرب مع اسرائيل ـ كما نذكر ـ وسنبقى في

حرب معها إلى أن يتم تقويضها وإزالتها من الوجود. . . أننا نعرف الصعوبات التي تحول دون اتخاذ تدابير السلامة ضد اليهود اللبنانيين، ونعرف سبب هذا الجمود والتغاضي عن نشاطهم الظاهر الملموس! ومع ذلك تبقى حقيقة صارخة هي أن سلامة لبنان من ناحية الطابور الخامس تقتضي عملاً حاسمًا على الأساس الوحيد المقبول وهو حرمان العدو من كل نفع محتمل! وبعد لا ندري كيف يفهمون هذا الكلام على أنه تعصب ديني ضد اليهود!» وختم جودت الهاشم مقاله بكلمات جريئة هاجم فيها العملاء وهاجم الذين يشبِّهون العاملين لوحدة سوريا والعراق مثلاً، أو أية وحدة عربية أخرى، بالذين يعملون ويتجسسون لإسرائيل «هذه الأصوات يجب إسكاتها، وهذا الخطر الكامن وراء الخناجر التي تزعق بها من شأنه أن يحرك دم الدولة التي ما تزال في حالة حرب مع العدو!»[١٩٥].

أما صحيفة «الديار» فقد هاجمت بدورها صحيفة (L'Orient) ودافعت عن النائب اميل البستاني لأن من ضمن ما طالب به مساواة الفلسطينيين العرب باليهود في لبنان. كما هاجمت الذين يمهدون لإنهاء ما أسموه «الحالة الشاذة» القائمة بين لبنان واسرائيل «وليس بعيداً في الماضي ذلك اليوم الذي نادى فيه المنادون باخراج اللاجئين من لبنان، لأن لبنان لا يستطيع تأمين إعاشتهم وإيوائهم، ولا يوم دعا الداعون إلى الأوطان المسيحية في لبنان وغير ذلك من قصص ومحاولات ووثائق أقل ما يقال فيها انها تستدعي الحذر الشديد»[١٩٦].

وفي الجلسة النيابية التي عقدت في ٦ آذار (مارس) **١٩٥٢** عالج النائب الجنوبي علي بزي ما تحمله الجنوب من جراء القضية الفلسطينية والحرب التي خاضها لبنان ضد اليهود، وأشار إلى «أن الجنوب تحمل أكثر من استطاعته في تلك الحوادث وفي تلك الظروف، وقد تضرر في قرى عديدة حيث رحل أهلوها بسبب الحرب واتلفت مواسمهم وعوضت الحكومة حينذاك على قسم منهم وتركت قسمًا آخر. . . القضية ليست قضية تعويض مادي بل انها اكبر وأسمى من ذلك». وأضاف ان على جميع اللبنانيين أن يتحملوا مع الجنوب ما يعانيه لأن الجنوب أصيب بنكبة «وأكثر من ثلثي سكان قرى الحدود نكبوا لأنهم كانوا يتعاطون تجارتهم وصناعتهم مع لواء الجليل»[١٩٧]. وبعد أن طالب الدولة بضرورة الاهتمام بالقرى الجنوبية المنكوبة لأن القضية قضية وطنية وليست اقليمية، طالبها أيضاً بضرورة تدريب أبناء الجنوب تدريباً عسكرياً وأن تقوي معنوياتهم ليكونوا مواطنين أقوياء، لأنهم على خط النار وبجانب العدو صباح مساء. ويكاد يكون النائب علي بزي أول نائب دعا إلى تدريب الجنوبيين عسكرياً لحماية أنفسهم من العدو الاسرائيلي.

والجدير بالذكر أن الشيء الخطير الذي لم يسبق أن أثاره أي نائب هو موضوع الوجود اليهودي في الجيش اللبناني، وكان النائب اميل البستاني قد أخذ على عاتقه التصدي للأمور

الخطيرة والصعبة، ففي ٢٧ آذار (مارس) **١٩٥٢** أثار في جلسة نيابية ذلك الموضوع وأوضح «أنه قد بلغني وتأكدت من ذلك أن قائد المدفعية في الجيش اللبناني هو يهودي من أصل روسي وأن قائد اللجنة الطبية العسكرية هو يهودي من اليونان، وأن هنالك كتبة تمر عليهم رسائل الجيش هم من الاسرائيليين». ثم طلب من الحكومة أن تبادر حالاً وتستغني عن خدمات هؤلاء الاسرائيليين وتستبدلهم بلبنانيين.

فما كان من وزير الدفاع إلا أن أشار إلى أن النائب حسين العويني سبق أن أثار هذا الموضوع في جلسة سرية في ابان حرب فلسطين. وأوضح أن وزارة الدفاع مقيدة بقوانين، وأن القيادة مسؤولة عن تصرفات الضباط وقوات الجيش اللبناني، ولو كانت هناك شبهة على أي موظف ضربت بيد من حديد عليه «ولو كنا عثرنا على جاسوس في الجيش لقمنا بواجبنا، وقد اتهم أحد الضباط اللبنانيين بالجاسوسية فقامت القيادة بواجبها حق القيام».

ولما لم يكتف اميل البستاني بهذا الجواب، أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة ستوافيه بجواب خطي. أما النائب شارل حلو فقد اعترض على إثارة هذا الموضوع الخطير، وطلب التثبت من صحة ما قاله اميل البستاني أو منعه عن الكلام، وأنه يحتج على ما قاله البستاني واعتبر، أنه يعمل ضد لبنان. فما كان من رئيس المجلس أحمد الأسعد إلا أن رجا شارل حلو أن لا يغضب «لأن المجلس يعتبر الجيش اللبناني مفخرة جيوش الشرق الأوسط من حيث قيادته وقواده، وأن أعضاء المجلس والحكومة يثقون كل الثقة بالجيش»[١٩٨].

وفي جلسة ٣ نيسان (أبريل)، تلي السؤال المقدم من النائب اميل البستاني حول وجود بعض الضباط اليهود في الجيش اللبناني وطلب من الحكومة الاجابة عليه[١٩٩]. والحقيقة أن الحكومة لم تجب على السؤال لا خطياً ولا شفهياً لأنه لم يعثر في محاضر مجلس النواب على أي جواب بهذا الصدد. وبالتأكيد فإنه لو أعطيت الاجابة على سؤال اميل البستاني فإنها لن تختلف عن الاجابات السابقة أو اجابات النواب الموالين للحكومة، وهي أن لبنان لا يفرق بين لبناني وآخر على أساس دينه ومذهبه، بل على أساس مدى ولائه للبنان.

وفي الجلسة النيابية المنعقدة في ٨ نيسان (أبريل)، بدا التباين واضحاً بين بعض النواب وبين الحكومة اللبنانية حول عدد من القضايا الخاصة باليهود، فقد ذكر النائب جورج زوين بأنه سمع أن مصر وسوريا تضامنتا ضد لبنان لمصلحة اليهود في اختيار مركز الطيران الدولي. وأثار الموضوع نفسه النائب اميل البستاني كما أثار موضوع اعطاء رخص سلاح لليهود، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن اتهمه بالكذب. وبدا المجلس النيابي صاخباً مما دعا رئيس المجلس النيابي للقول ان رئيس الوزراء لم يقصد إهانة الزميل البستاني عندما قال دولة الرئيس «كذب» بل القصد أن سوريا ولبنان لم تصوتا لصالح اسرائيل، وأن

هذا الخبر ليس صحيحاً، وطالما هو غير صحيح فهو كذب، كذلك ما قيل من أن الحكومة أعطت رخص سلاح لليهود فإن هذا الخبر هو غير صحيح.

أما اميل البستاني فقد رد على ذلك بأنه لم يقل ان الحكومة أعطت رخصاً لليهود «ولكنني حذرت من اعطاء هذه الرخص لأنني علمت أن هناك مساعي تبذل لإعطاء بعض اليهود رخص سلاح. ولقد أهانني رئيس الحكومة إذ قال عني انني كذاب لذلك فانا أطلب منه أن يعتذر».

فأجاب رئيس الوزراء «أنا لا أعتذر، أسكت، أنت تشهر بالجيش، أنت تقول بأننا أعطينا رخصاً لحمل السلاح إلى اليهود، فهذا غير صحيح. عليك أن تثبت وتتحقق والا تقع تحت العقوبة وأطلب من المجلس أن يقرر العقوبة بحق الزميل البستاني». ولما تحدث النائب رفعت قزعون انتقد اميل البستاني بقوله انه «يأتينا في كل جلسة بتفاصيل وأخبار بدون أن يتحقق منها ويثيرها في هذا المجلس، مع أنه ليس على حق في ما يقول. نحن نحافظ على كرامتنا»[٢٠٠]. فرد عليه البستاني بأنه يسأل بحق. وإثر هذه المشادات أقفل رئيس المجلس المناقشة بهذا الموضوع.

غير أن النائب اميل البستاني استمر في ملاحقة الحكومة وكشف سلبياتها ومواقفها من القضية الفلسطينية ومواقفها من اليهود والصهيونية، وكان بذلك المدافع والمعبر عن قطاعات واسعة من اللبنانيين والفلسطينيين والعرب أيضاً، ففي ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٢ أثار في الجلسة النيابية مجدداً قضية الضباط اليهود في الجيش اللبناني ووجه سؤالاً ثانياً إلى الحكومة لأنها لم تجب عن سؤاله السابق حول قضية هؤلاء «وحيث أن الحكومة اللبنانية لم تجب حتى هذا اليوم على أسئلتي المتكررة في هذا الصدد ولم تعمد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الوضع. لذلك يحق لي أن اعتبر بقاء هؤلاء اليهود في الجيش اللبناني العزيز هو من سياسة الحكومة، وإني والحالة هذه أرغب في استجواب الحكومة حول هذه السياسة في أول جلسة يعقدها المجلس النيابي اللبناني حسب الأصول»[٢٠١].

هذا وشرح اميل البستاني استجوابه، فأوضح أنه كان يتمنى لو أن الحكومة خففت عنه مشقة هذا الموقف، لو عمدت منذ ستة أسابيع لإبعاد اليهود عن الجيش اللبناني، «ولكنني رأيت المسؤولين يتهاملون فيه». وأضاف انه يتكلم باسمه الشخصي وليس باسم الجبهة الاشتراكية «واستوحي موقفي من مصلحة لبنان العليا. أجل يا سادة نحن لا نزال في حالة حرب مع ما يسمى اسرائيل. إذاً نحن لا نزال في حالة حرب. فكيف يمكننا أن نقبل أن يكون في أجهزة دفاعنا يهود وبينهم ضابط وطبيب وغيرهم؟» وأشار ثانية إلى أن سبب إثارة هذا الموضوع هو تهاون الحكومة وقد «قيل لماذا لم يثر البستاني هذه القضية أمام الحكومة السابقة وأجيب انني لم أكن أعلم ذلك سابقاً. يقولون ان اليهود يحملون الجنسية

اللبنانية...» فقاطعه رئيس المجلس وطلب منه عدم التفصيل بل يشرح استجوابه فحسب. فتابع اميل البستاني متسائلاً: هل تعتقدون أن تذكرة النفوس تجعل من المرء لبنانياً...؟ فقاطعه هذه المرة وزير المالية طالباً منه أن يخطب شفاهاً وفي نقطة واحدة لأنه لا يجوز التفصيل والشرح لئلا يترك المجلس والرأي العام تحت تأثير كلامه. وأيد ذلك رئيس المجلس النيابي، غير أن اميل البستاني اعتبر أن الموضوع خطير ولذلك كتب ما يريد أن يقوله، ثم أكد «أن هناك محاولة ترمي لعدم تمكيني من شرح استجوابي». فقاطعه مجدداً رئيس المجلس مشيراً إلى أن المادة (٧٥) صريحة وهي تنص على عدم الدخول في أساس الموضوع. فقال ان مقاطعة رئيس المجلس له هو دليل واضح على وجود محاولة لمنعه من شرح استجوابه «فإذا كانت الرئاسة حيادية فالرجاء أن تترك لي مجال البحث وإني أريد أن أشرح للزملاء لماذا يجب أن يقبلوا استجوابي». وبعد كثرة مقاطعته من وزير المالية ومن رئيس المجلس أوضح البستاني انه لن يخرج عن النظام أبداً. وتابع حديثه عن واقع اليهود في لبنان وأن ولاءهم لن يكون إلا لإسرائيل، وشبههم بالمهاجرين اللبنانيين الذين يدينون بالولاء للبنان.

ثم عاد البستاني للقول: إن تذكرة الهوية لا تجعل من الشخص لبنانياً وان ما يطلبه هو إقصاء اليهود عن الجيش اللبناني، كما تفعل الحكومات الكبرى كبريطانيا وأميركا وفرنسا، وأنه يخطىء من يقول «اني قصدت الإساءة إلى الجيش اللبناني لأنني من الذين يهمهم أمر الجيش أكثر من سواهم... ان العالم العربي ينظر الينا في هذه الجلسة وآمل من الزملاء أن لا يبتسموا لأن هذا الكلام ليس للابتسام، بل هو كلام صريح يخرج من لبناني صريح يحب بلاده»[٢٠٢]. أما النائب حميد فرنجية فقد رأى أنه إذا اتخذ المجلس النيابي قراراً حول الضباط اليهود، فانه من الممكن أن لا توافق قيادة الجيش عليه، لذلك فقد طلب مناقشة هذا الموضوع في جلسة خاصة وسرية أيضاً.

والحقيقة أن مواقف النائب إميل البستاني من وضع اليهود في لبنان لم تكن مواقف مبالغاً فيها، فقد ثبت تآمر اليهود على لبنان ومساعدتهم لاسرائيل، وعلى أن جمعية «المكابي» اليهودية تشرف على تدريب الشباب اليهودي في لبنان تدريباً عسكرياً، وتساعدهم بعد ذلك على الهرب إلى اسرائيل. واعترفت سيدة يهودية بهذه الحقيقة عندما ذكرت أن جمعية «المكابي» استدعت وحيدها للتدريب العسكري الذي يجري في أحد الأماكن الجبلية اللبنانية، كما ذكرت أن وحيدها سيغادر لبنان إلى اسرائيل للالتحاق بالجيش الاسرائيلي[٢٠٣].

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة اللبنانية تدافع عن اليهود وتهتم بأوضاعهم، كانت تهمل شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وقد أكد هذه الحقيقة النائب رشاد عازار في الجلسة

النيابية التي عقدت في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ عندما أشار إلى العوز والبؤس والمرض الذي يلم بالفلسطينيين فقد «كنا نشاهد في بعض المخيمات حالات تقشعر لها الأبدان، وزرت بنفسي مخيم الميه وميه فرأيت أموراً لا يحلم بها الإنسان. هناك مخيم خصص للمصدورين، ١٠٤ من المصدورين يئنون تحت خيم ندية في قلب البلدة. كيف يجيز الضمير وكيف تجيز الحكومة واللجنة الموكلة بشؤون اللاجئين ذلك» وأضاف ان اللجنة المشرفة على اغاثة اللاجئين تتصرف على هواها ولا تؤدي لحكومة لبنان حساباً، وأنه لا يريد الآن محاسبة الحكومة على ما تتلقاه من ملايين الدولارات «انما هنالك أمر إنساني لا يجوز للحكومة أن تتوانى عنه وأعني به أمر الصحة العامة. اننا لا نقبل أن يبقى المرضى تحت ظل خيمة مهترئة...»[٢٠٤].

غير أن المجلس النيابي ناقش في الجلسة ذاتها موضوعاً لا يقل أهمية عن موضوع وضع اللاجئين الصحي، وهو السؤال المقدم من النائب إميل البستاني منذ ٨ آذار (مارس) ١٩٥٢، والذي يدور حول ما نشرته صحيفة «نداء الوطن»، في ٥ آذر (مارس) في عددها رقم ١٣٤٢، حول تهريب أحد نواب المجلس النيابي الوقود إلى اسرائيل دون أن تذكر اسمه، فطلب البستاني من الحكومة التحقيق في الأمر والإفادة عن اسم هذا النائب. وكانت لجنة العرائض والاقتراحات قد قدمت تقريراً رداً على ما جاء في سؤال النائب البستاني، ولكنه كان تقريراً عاماً لم يحدد أي شيء حيال هذا الأمر. مما دعا رئيس المجلس النيابي، أحمد الأسعد، للقول «الاحظ أن لجنة العرائض والاقتراحات لم تقترح شيئاً على المجلس، خلافاً لما فعلته في بقية العرائض التي درستها...» فأجاب رئيس لجنة العرائض والاقتراحات النائب عبدالله الحاج بان اللجنة رأت أن هذه القضية قضية خطرة ولهذا قررت اللجنة أن تترك أمر البت بها للمجلس النيابي نفسه ليقرر ما إذا كان يجب فتح تحقيق مع صاحب جريدة «نداء الوطن» أم إحالة الجريدة إلى المحاكم. وقال النائب روفائيل لحود «ليس غريباً أن تتهم جريدة نداء الوطن الزميل إميل البستاني» رغم أن الصحيفة لم تذكر اسم أي نائب. ويظهر أن النائب لحود أراد من ذلك زج اسم النائب البستاني لما عرف عنه من كراهية شديدة لليهود والصهيونية، الأمر الذي دعا البستاني للدفاع عن نفسه قائلاً: ان الصحيفة لم تتهمه. غير أن النائب لحود تابع اتهامه وقوله انه «ليس غريباً ان تتهم جريدة «نداء الوطن» إميل بستاني بالاتجار، لأنه من كبار التجار في هذا البلد. وليس غريباً أن يثور الزميل لكرامته لأنه تمثل للشعب اللبناني. بل العجيب في الأمر أن تحاط هذه القضية بهالة من الابهام، مع أنها في الواقع ليست سوى حادث بسيط، إلا إذا أخذنا بقول جريدة نداء الوطن، ان هناك نائباً يقوم بتهريب المحروقات إلى اسرائيل وهذه تهمة خطيرة...» ثم طالب وزيري الخارجية والمالية بإيضاح هذه القضية فيما إذا كان الاتهام صحيحاً أم لا.

هذا وقد أكد النائب عبدالله الحاج مجدداً أن الصحيفة لم تذكر اسم أي نائب انما إميل البستاني هو الذي وجه سؤالاً للاستيضاح لأنه اعتبر أن المقال يمس بكرامة كل أعضاء المجلس النيابي. كما أوضح النائب البستاني نفسه أنه لو قرأ الزميل لحود المقال لما تحدث هذا الحديث وان الصحيفة لو المحت تلميحاً إلى اسم البستاني «لما تأخرت عن إقامة دعوى شخصية على هذه الجريدة». واعتبر النائب بهيج تقي الدين أن لجنة العرائض والاقتراحات أخطأت كما أخطأ معها النائب البستاني، لأنه من الناحية القانونية والدستورية لا يمكن للمجلس النيابي أن يحقق أو يحاكم الصحف، انما يجوز تحويل القضية إلى القضاء إذا ما تعرض المجلس للذم وذلك بناء لقانون المطبوعات.

أما النائب غسان تويني فقد وافق بهيج تقي الدين على ما قاله، ثم انتقد رئيس المجلس لأنه لم يبادر إلى تقديم الدعوى ضد الصحيفة، وانتقد النائب لحود بسبب اتهامه إميل البستاني، ثم أشار إلى «أن النائب السيد إميل البستاني يتعاطى التجارة ويشرفه أن يكون تاجراً وتاجراً ناجحاً، ويكفيه أنه لم يتعاط التجارة زوراً وبالأحرى تزويراً... وليس غريباً بالتالي أن يحرص إميل البستاني التاجر على كرامته وشرفه، فكيف بكرامة المجلس وشرفه». وأعرب النائب غسان تويني عن شكره لصحيفة «نداء الوطن» على ما قامت به وما سعت إليه من فضح قضية تهريب المحروقات إلى اليهود، ومما قاله: «ان المتهم هو زميل لي وزميلي يشاركني ولا ريب الشكر. وأقول أكثر من ذلك، ان من واجب الصحافة أن تسعى إلى فضح كل تهريب وكل فساد وكل تزوير، أياً كان المرتكب سواء كان المرتكب نائباً أو غير نائب...». ورأى أنه إذا ثبت الاتهام على النائب فإنه يدخل السجن، أما إذا ثبت عكس ذلك فانه يقترح عدم المطالبة بمحاكمة الصحيفة لأن ذلك يعتبر تهويلاً على الصحف.

وأوضح وزير المالية أن النائب المتهم ليس إميل البستاني، وان هناك تقريراً سرياً يشير إلى أن التهريب يتم من إمارة قطر إلى اسرائيل بواسطة شركة لها علاقة بشركة أخرى صاحبها نائب، ولكنه لم يشر إلى اسم هذا النائب. أما النائب رشاد عازار فقد اعتبر أن الصحيفة لم تمس كرامة المجلس بل اتهمت نائباً واحداً، واعتبر أن غسان تويني، في كلامه حول التجارة الشريفة وغير المزورة، أراد أن يغمزمن قناة زميل آخر في المجلس غير إميل البستاني. وكشف أن إميل البستاني رفع دعوى بالفعل على الصحيفة ولكنها لم تبلغ بعد، وأنه أراد إثارة الموضوع في المجلس حتى يربح دعواه حتماً حينما تقترن بدعوى المجلس. وتساءل رشاد عازار: لماذا انبرى إميل البستاني وحده بتقديم هذا الطلب لو لم يكن له علاقة بهذه القضية؟

وبعد ذلك تجادل رشاد عازار مع وزير المالية فطلب رئيس المجلس اقفال باب المناقشة، غير أن النائب أنور الخطيب تحدث وأشار إلى أن الصحيفة لم تقصد باتهامها إميل البستاني، وان الاتهام موجه إلى المجلس النيابي طالما أن الصحيفة لم تحدد اسم النائب. وتحدث في الموضوع نفسه النواب صبري حماده وبهيج تقي الدين وعبد الله الحاج وبيار إده وعبد الله اليافي والياس طرابلسي ثم شرح وزير المال مجدداً ملابسات القضية دون أن يشير إلى النائب، وبعده ناقش الموضوع جوزف شادر. أما إميل البستاني فقد عاد يؤكد أن الموضوع خطير جداً، واظهاراً للحقيقة «يجب أن لا نخرج من هذه الجلسة قبل أن يقرر المجلس إقامة الدعوى، ولا نقصد من إقامة الدعوى الاقتصاص من صاحب الجريدة، بل للاقتصاص من الشركة التي تهرب...» وأشار إلى أنه وجه كتاباً إلى رئيس الوزراء شرح فيه الاتهامات الخطيرة التي وجهتها الصحيفة إلى القضاء أيضاً وأنه «لو قالت جريدة معارضة مثل هذا الاتهام لنائب هو أحد أعضاء الحكومة لكانت الحكومة أقامت الدعوى رأساً...». ثم تحدث النائب عبد الله اليافي وأوضح أنه عندما وافق على إرجاء البحث في القضية لم يقصد بذلك لفلفة القضية. أما صبري حمادة فقد طالب بتأجيل البحث في هذا الموضوع، وقد صوت على هذا الاقتراح ونال أكثرية الأصوات. ويظهر أن الهدف من موضوع الارجاء والتأجيل هو لفلفة القضية بالفعل سيما وأن وزير المالية أشار إلى أنه «ليس باستطاعة الحكومة أن تقول بانتهاء التحقيق في وقت معين لأن ذلك يضيق على التحقيق... بعض التحقيقات تنتهي بساعات وبعضها تدوم شهوراً وسنين...»[٢٠٥].

من جهة أخرى، فقد أصبح الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية موضع شك وحذر لا سيما من الأوساط العربية، إذ أن الاتهامات المستمرة الموجهة نحو الحكومات اللبنانية دعت الصحف العربية، ومنها المصرية، إلى انتقاد موقف لبنان من الخطر الاسرائيلي، الأمر الذي دعا النائب شارل حلو في جلسة أول أيار (مايو) ١٩٥٢ إلى إثارة هذا الموضوع عندما تحدث عن قضية الضباط اليهود الموجودين في الجيش اللبناني «وما يشاع من حين إلى آخر، في هذه البلاد أو خارجها، عن تقصير ينسب إلى الحكومات اللبنانية المتعاقبة في سياستها تجاه اسرائيل والخطر الصهيوني». وأبدى أسفه لأن السبب في توجيه هذه الاتهامات هو النائب إميل البستاني الذي سبق له أن أثار هذا الموضوع «وقد لمست مؤخراً ما كان لهذه الحملة من تأثير عميق في الأوساط المصرية مثلاً». وأشار إلى أن رفض الأكثرية النيابية للاستجواب المقدم من إميل البستاني ليس كافياً ولا يقفل باب المناقشة، ومن جهة ثانية «أصبح من الضروري أن نضع حداً للتهم التي توجه الينا جزافاً في كل ما يتعلق بسياستنا تجاه اسرائيل، فنتهم تارة بأننا نسعى إلى صلح منفرد مع اسرائيل وطوراً بأننا لم نشارك فلسطين العربية في محنتها، ونسمع ونقرأ أحياناً بأننا نتساهل في تطبيق الحصار الاقتصادي على اسرائيل، ويحضر ممثلونا اجتماعات الدول العربية بشيء من الخجل

أو من مركب النقص». وأضاف عن أثر هذه الاتهامات انه قرأ في الصحف اللبنانية أخيراً أن سوريا حرمت تصدير المواشي إلى لبنان منعاً لتهريب قسم من تلك المواشي إلى اسرائيل، وقد لا يمضي أسبوع دون أن يستهدف لبنان لصدمة أخرى من هذا النوع. وان رأيه أنه حان الوقت «أن نقول ان لبنان تحمل القسط الأوفر من التضحيات في سبيل فلسطين العربية في محنتها، وانه بعد أن وقعت الكارثة استنفد نصف احتياطي الخزينة لمساعدة اخواننا اللاجئين. لقد حان لنا أن نقول ان لبنان ضحى بثلث فوائده الاقتصادية حرصاً منه على تطبيق قرارات مقاطعة اسرائيل. لقد حان لنا أن نقول ان التهريب الى اسرائيل، إذا كان هنالك من تهريب، لا يتم حتماً عن طريق لبنان، هذا إذا استثنينا حالات إفرادية تتناولها المحاكم. لقد حان لنا أن نقول كل ذلك وان نصرح بكل ذلك لا تبجحاً ولا تخلصاً من التهم لإلقائها على غيرنا... ان لبنان لم يفعل ما فعل إلا تأدية لواجب ودرءاً لخطر التوسع الصهيوني الذي يهدده قبل كل دولة أخرى». وأخيراً طلب النائب شارل حلو عقد جلسة نيابية خاصة لتصفية جميع الأسئلة والاستجوابات المتعلقة بسياسة لبنان من الخطر الصهيوني، ليثبت أن لبنان كان ولا يزال في طليعة الدول العربية من حيث الوفاء بالعهود والتمسك بالمواثيق والتضحية في سبيل القيام بالواجب والمحافظة على كيانه وكيان جميع الدول العربية التي تشده إليها روابط التضامن والأخوة «ولا يعوزه أن يتلقى درساً من أحد في الوطنية والإخلاص»[٢٠٦].

وقد رد رئيس الوزراء على شارل حلو بان الحكومة الحالية، من جهتها، اتخذت جميع التدابير لمنع التهريب لاسرائيل، وان الأمور التي تكلم عنها شارل حلو هي موروثة منذ زمن بعيد وليست من أيام حكومته ولا حكومة عبد الله اليافي. فقاطعه شارل حلو قائلاً: «لم اتهم الحكومة بالسرقة ولا بالتقصير، بل أتيت على أمور وإشاعات يتناقلها الرأي العام، في الداخل وفي الخارج، وطلبت تعيين جلسة خاصة لوضع حد للتهم التي توجه جزافاً للمجلس». وأخيراً تم الاتفاق مع رئيس المجلس على تعيين جلسة لمناقشة السياسة العامة للحكومة.

والجدير بالذكر أن النائب إميل البستاني، أثار بالمناسبة موضوع تهريب البترول لاسرائيل، وطلب من الحكومة الإدلاء بالمعلومات التي لديها حول الموضوع «فقولوا الحق ولا تخافوا من الحق لأن لهذه القضية مساساً بسمعة المجلس». فما كان من رئيس الوزراء إلا أن أوضح أن لا دخل لسمعة المجلس بهذه القضية، وأنه طلب من وزير المالية تسليمه التقرير وبعد ذلك يمكن إعطاء النتيجة للنواب، ثم اعتبر أن القضية ليست مهمة «وعلى كل نحن هنا للبحث عن أشياء مفيدة لا أن نضيع الوقت بالمناقشة في قضية لا تهم إلا نائباً واحداً»[٢٠٧].

وفي ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢ عقدت جلسة نيابية لمناقشة الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية، فما كان من النائب الجنوبي، محمد صفي الدين، إلا أن انتقد النائب شارل حلو على ما ذكره في الجلسة الماضية مؤكداً أن كتلة نواب الجنوب ترى «أن مصلحة لبنان توجب عليه الاستمرار في السياسة الصادقة مع الدول العربية. وكجنوبيين واقعين في خط النار الأول نرى ونحس في اسرائيل هذا العدو الأول الذي يجب أن نحشد له كل قوانا...» ودافع عن الحكومة أيضاً حينما قال انه من الظلم أن نحمّل لبنان وحده تبعة الجمود الذي تشكو منه الدول العربية، غير أنه أكد أيضاً عدم مشاركته «رأي جميع الذين حملوا على السياسة العربية في لبنان في الداخل والخارج. وأذكّر الزملاء بالاستجواب الذي قدم من الزميل السيد إميل البستاني بشأن تعيين الضباط اليهود في الجيش اللبناني، ولا بد لي أن أعرج على هذا الاستجواب لأننا نحن نواب الجنوب أصابنا قسم منه». وأضاف انه هو من رأي النائب البستاني القائل «بوجوب تنقية الجيش اللبناني من اليهود ولكنني لست من رأيه بان تثار هذه القضية بالطريقة التي أثيرت بها، ذلك لأن المسؤولين عن جيشنا الباسل عندهم من الوطنية والكفاءة ما يؤهلهم لجعل الجيش كما يجب أن يكون». ورداً على شارل حلو أيضاً حول ما ذكره عن وطنية العرب وبعض اللبنانيين قال النائب صفي الدين «أما أن يقال لنا نحن الذين اكتوينا بنار العدو الصهيوني أننا أقل وطنية من غيرنا فهذا ما لا نرضاه...»(٢٠٨).

وفي معرض مناقشة النائب إميل البستاني لسياسة الحكومة تطرق إلى كثير من الموضوعات، ثم عاد للرد على النائب محمد صفي الدين، وأوضح له أنه لم يثر قضية الضباط اليهود مباشرة في المجلس إلا بعد أن استنفد الصبر لأنه استمر ستة أسابيع يباحث المسؤولين سراً بشتى الطرق ويحاول اقناعهم بضرورة اقصاء اليهود «فلم أجد دليلاً واحداً مشجعاً على أنهم سيقومون بما طلبت، فعرضت سحب استجوابي والتريث إذا ما وعدوني بإقصاء هؤلاء اليهود خلال شهرين من الزمن، ولكنهم رفضوا حتى ذلك، فاضطررت، لمصلحة لبنان فقط، أن أتقدم إلى هذا المجلس، وكان من أمر الاستجواب ما كان...»(٢٠٩) ورأى أن الحكومة هي التي تسيء إلى الجيش، كما أنه كان يتمنى على كتلة نواب الجنوب أن يوافقوا على استجوابه للحكومة لا أن يرفضوه كما حصل.

هذا وقد أثار كلام النائب البستاني حفيظة النائب بهيج تقي الدين الذي هاجم النائب البستاني وانتقده، ثم رأى أن الحكومة لم ترد في بيانها على ذكر قضية الضباط اليهود، مؤكداً أن اللبنانيين متفقون على محاربة دولة اسرائيل، غير أنه انتقد إثارة هذه القضية في المجلس لأنه «صورنا في الخارج كأننا نتابع سياسة لصالح هذه الدولة، وهذا الذي لمناكم عليه وقلنا لكم لا تثيروا هذه القضية هنا... أطلبوا من المصريين أن لا يكون

رئيس وفدهم إلى استانبول يهودياً قبل أن تثيروا قضية الضباط اليهود في الجيش اللبناني، واني أقول ذلك على مسؤوليتي. فان لدينا قوانين وسياسة يجب أن نتمشى عليها، فان السياسة تحتم علينا أن نعامل اللبنانيين معاملة واحدة لا فرق بين لبناني يهودي ولبناني آخر، واذا مشينا على هذه الخطة فلا نقصد بأننا نميل إلى دولة اسرائيل. نحن نريد أن تكون لنا سياسة لبنانية عربية. ان مصر فعلت ما فعلناه»(٢١٠).

والحقيقة أن المسألة اليهودية في السياسة اللبنانية باتت مرتكزاً أساسياً للمناقشات القائمة في المجلس النيابي اللبناني، فما من جلسة نيابية تقريباً إلا وكانت تثار فيها أسئلة ومداولات حول سياسة لبنان من اسرائيل والقضية الفلسطينية معاً. ولهذا أثار النائب إميل البستاني في جلسة ١٣ أيار (مايو) الموضوع الذي أشار اليه النائب بهيج تقي الدين حول رئاسة الوفد المصري، وقدم سؤالاً إلى الحكومة طلب فيه من وزير الخارجية الإدلاء ببيان عن حقيقة الأمر، وما هي الخطوات التي تفكر الحكومة اللبنانية باتخاذها للفت نظر الحكومة المصرية إلى أثر هذا الحادث في العالم العربي. واقترح في حال عدم صحة ما ذكره النائب تقي الدين أن تبادر وزارة الخارجية إلى نفيه.

وبعد تلاوة هذا السؤال تحدث بهيج تقي الدين مؤكداً أنه لم يدافع عن الضباط اليهود في الجيش اللبناني، وان ما قاله عن رئيس وفد مصر ليس تجنياً على مصر ولا انتقاداً بل على سبيل التدليل أن مصر كلبنان تسير وفق خطة معلومة، فجاء الزميل اميل البستاني يقدم سؤاله «معتقداً أنه يحشرني وأنه القى القبض عليّ في الجرم المشهود». وشرح له مسألة الوفد المصري، وهو أنه في عام ١٩٤٨ أرسلت مصر وفداً برلمانياً يضم في عداد أعضائه أصلان الطاوي بك وهو يهودي، وفي عام ١٩٥٠ كان الوفد البرلماني المصري يضم أصلان بك نفسه. واعتبر أن ما قاله ليس انتقاداً لمصر بل للتوضيح أن لبنان لا يمشي بسياسته كما قيل عنه في الجرائد الأجنبية، بل ان لبنان لم يقصر في شيء نحو العروبة ونحو فلسطين «فلماذا تريدون أن تظلموه وتقولوا بأنه يساير اسرائيل وله اتصال باسرائيل وان من ورائه خطراً على القومية العربية. وقلت بان مصر فعلت [illegible] مما فعلناه نحن ولم يقيموا الأرض ويقعدوها»(٢١١).

ويظهر أن الحكومة بشخص وزير الخارجية استاءت من بحث هذا الموضوع ومما يثار حول لبنان، ولذلك فقد تحدث وزير الخارجية مؤكداً أنه لم يعد باستطاعته السكوت ولا بد من إعلان موقف الحكومة أمام المجلس، فأوضح أن لمصر ولسواها أن تتخذ الموقف المناسب لها، وأنه ليس هناك تقصير في سياسة لبنان الخارجية لا بالنسبة لفلسطين ولا لسواها. غير أن ذلك لا يعني أن لا يتخذ لبنان مواقف سياسية معينة، إذ أنه من حق لبنان أن يكيف

سياسته بشكل يتفق مع مصلحته. ثم تمنى على المجلس عدم العودة إلى المناقشة بسياسة دولة أجنبية وبالأخص دولة شقيقة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تعاني من المناقشات المستمرة في المجلس النيابي وكانت الاتهامات توجه ضدها بين الحين والآخر سرت في بيروت شائعات تشير إلى أن هناك عبئاً على حكومة الرئيس سامي الصلح، وهذا العبء ينحصر في التمهيد لإجراء صلح منفرد مع اليهود خلال الأشهر المقبلة، ورأى البعض أن الدليل القائم على صحة هذه الشائعات هو التصريح الذي ردده «تريغفي لي» (Trygve Lie) خلال جولته الأخيرة في العواصم العربية واسرائيل، وفحوى هذا التصريح أن على العرب أن يعملوا على إنهاء حالة الحرب القائمة بينهم وبين اسرائيل في الأشهر القريبة وفي مدة لا تتجاوز شهر تشرين الأول (أكتوبر) القادم[٢١٢].

ومن الأهمية بمكان القول: ان لبنان كان على استعداد بالفعل لإجراء صلح مع اسرائيل على أن يكون ذلك في نطاق قرار عربي جماعي، وان لبنان لم يكن أيضاً مستعداً لأخذ زمام المبادرة قبل الدول الأخرى، لا سيما المواجهة لاسرائيل. غير أن مناقشات المجلس النيابي كانت تشير من ناحية أخرى إلى أن موقف لبنان لا يزال معادياً للأطماع والممارسات الاسرائيلية. ففي الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٢، أثار النائب شارل حلو قضية محاولة اسرائيل الاستيلاء على مدينة القدس، ورأى أنه لا بد من إثارة هذا الموضوع «حتى لا يعتبر موقفنا بمثابة رضوخ للأمر الواقع». وهو بمناقشته للموضوع لم يرد توجيه سؤال للحكومة اللبنانية. «ولكن أجيز لنفسي أن أسجل احتجاجاً صاخباً صريحاً على ما نعتبره مرحلة من مراحل استيلاء اسرائيل على مدينة القدس والسيطرة على الأماكن المقدسة بعد نقل وزارة خارجيتها إلى القدس». واعتبر أن هذا التدبير الاسرائيلي ليس إلا سلسلة من إجراءات تدل على رغبة الصهيونيين باحتلال مدينة القدس والسيطرة عليها خلافاً لقرار الدول، وخلافاً لحقوق العالمين: الإسلامي والمسيحي. واعتبر أن مسألة القدس هي من أخطر المسائل المطروحة، وان موقف لبنان ربما يؤثر على ممثلي الدول الكبرى وينبه حكوماتهم لايجاد حل عاجل للمسألة الفلسطينية وللقدس، وأشار أخيراً إلى أن طرحه للموضوع لا يعني تعرضه لسياسة الحكومة.

أما النائب صائب سلام فقد أيد ما جاء به النائب شارل حلو مشيراً إلى أن مباحثات الحكومة اللبنانية مع ممثلي الدول الأجنبية وممثلي هيئة الأمم المتحدة تشير إلى أن هؤلاء الممثلين أكدوا بصورة جازمة «أنهم لن يسمحوا بأن تتخطى اسرائيل الخطوط المرسومة لها بموجب التصريح الثلاثي». ثم تساءل عن موقف اصحاب التصريح الثلاثي إزاء نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية إلى مدينة القدس وعما إذا كانوا لا يعدونه خرقاً لتصريحهم؟ أما النائب بهيج تقي الدين فقد لفت نظر صائب سلام إلى أنه «قد يكون فات الزميل الكريم بأننا

لا نعترف بالتصريح الثلاثي». بينما أشار وزير الخارجية إلى موافقته على كل ما قاله شارل حلو، وأن الحكومة تنبهت إلى خطورة هذا العمل من حيث التأثير على قضية فلسطين، ومن أجل ذلك أرسلت الحكومة اللبنانية مذكرة إلى الحكومات العربية نبهتها فيها إلى خطورة الأمر ودعتها للقيام بالمساعي لدى الدول الأجنبية كي تمنع نقل بعثاتها السياسية الخارجية إلى مدينة القدس. وقد وافقت الدول العربية على ذلك وستقوم بالسعي لدى الدول الأجنبية. واعتبر وزير الخارجية أن هذا الموضوع الذي هو فرع يتعلق بقضية فلسطين «سيبقى من أهم الأمور التي سنعنى بها». كما رد الوزير على النائب سلام بأنه ليس من الضروري أن يكون التصريح الثلاثي حائلاً دون ما فعلته اسرائيل لأن أمر التصريح يعود تفسيره للدول التي أصدرته.

وقد وافق النائب كميل شمعون على اقتراح تقدم به شارل حلو يتضمن استنكار لبنان لمحاولة اسرائيل الاستيلاء على القدس، لكنه طالب بتعديل الاقتراح «لأننا لم نرض باسرائيل ولا بانشاء اسرائيل ولم نوافق على قرار الأمم المتحدة بانشاء اسرائيل». ثم تحدث في الموضوع نفسه كل من النائب عبد الله الحاج والنائب عبد الله اليافي. وأخيراً وافق المجلس بالاجماع على اقتراح مقدم من النواب: شارل حلو، عبد الله اليافي، صائب سلام، كميل شمعون استنكر فيه مجلس النواب محاولة الصهيونيين الاستيلاء على مدينة القدس وجعلها عاصمة لهم. كما استنكر التأخير في حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يتفق وأماني العرب، وطلب من الحكومة مواصلة السعي مع الدول العربية لتحقيق المطالب العربية[٢١٣].

ويمكن القول ان موقف لبنان والدول العربية من القضية الفلسطينية ومن اسرائيل نفسها لم يخرج عن كونه موقفاً معنوياً، إذ لم تقدم الدول العربية ـ أو أنها لم تكن قادرة ـ على عمل إيجابي يستفيد منه الفلسطينيون مباشرة، هذا مع العلم أن القوى الدولية كانت تقف موقفاً سلبياً من القضية الفلسطينية، وموقفاً داعماً للكيان الصهيوني. وبسبب الأوضاع العربية المتردية، نتيجة لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ وذيولها على الساحة العربية والدولية، قامت مجموعة من الضباط المصريين، في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، بثورة أطاحت بالملكية[٢١٤]. وكان من حوافز هذه الثورة تزايد الأطماع الصهيونية، فقد اعتبر الزعيم الصهيوني «آريه ألتمان» أن مصر والعراق ضمن دولة اسرائيل الكبرى. كما أن بن ـ غوريون اعتبر أن اسرائيل الكبرى هي التي تمتد من الشمال إلى الجنوب من قمم جبال لبنان وحرمون إلى البحر الأحمر...[٢١٥].

كما يمكن القول ان لبنان والدول العربية قد تفهموا حقيقة الأطماع الصهيونية، ولكن الأمر الذي لم يحاولوا تفهمه، أو القيام به، هو الاستعداد العسكري لمواجهة تلك الأطماع والتحديات، سيما وأنه ثبت لهم في حرب فلسطين عقم استعداداتهم العسكرية وعدم التخطيط لخوض المعارك، بالإضافة إلى الأسباب السياسية الأخرى. وبالنسبة إلى لبنان فقد

ظهرت أطماع اسرائيل في أراضيه واضحة في مختلف المجالات، ولهذا كان المجلس النيابي اللبناني يثير بين الفترة والأخرى خطورة هذه الأطماع لا سيما في الجنوب. غير أن الأمر المؤكد أيضاً أن النفوذ الصهيوني استمر في التزايد حتى في داخل الأراضي اللبنانية، ومما يثبت ذلك استمرار عمل الشركات اليهودية في لبنان، بالإضافة إلى إنشاء شركات يهودية أخرى، وقد ثبت للدوائر اللبنانية المختصة أن بعض هذه الشركات هي مؤسسات يهودية مئة في المئة، وأن البعض الآخر يشرف عليها يهود[٢١٦].

وفي الوقت الذي كان فيه النفوذ الصهيوني مسيطراً في بعض الأوساط اللبنانية، حاولت الحكومة اللبنانية أن تظهر تأييدها للقضية الفلسطينية، فقد تلقى الحاج أمين الحسيني من فؤاد عمون مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية رسالة رداً على مذكرة الهيئة العربية العليا جاء فيها أن الحكومة اللبنانية ترفض تحدي اسرائيل لمقررات الأمم المتحدة وممارساتها الهادفة إلى نقل عاصمة اسرائيل إلى القدس، وأن وزارة الخارجية اللبنانية شرعت في القيام بالمساعي اللازمة في هذا الشأن ورفعت الأمر إلى جميع الدول العربية وجامعتها[٢١٧]. كما أن جورج حيمري مدير غرفة رئاسة الجمهورية ورئيس اللجنة المركزية لغوث اللاجئين اجتمع مع المدير المركزي لوكالة الغوث «كورفوازيه» ودرسا الأمور الخاصة بإعاشة اللاجئين وتوزيع الألبسة الشتوية عليهم بمناسبة اقتراب موسم الشتاء[٢١٨]. مع العلم أن أنباء سرت قبل فترة قصيرة تشير إلى تأكيد تقرير رسمي حول اتصالات مريبة قام بها موظف كبير في وكالة غوث اللاجئين مع السلطات الاسرائيلية[٢١٩].

ومن الملاحظ أن القرارات الحكومية كثيراً ما كانت تناقض بعضها، كما كانت أحياناً تتناقض مع الممارسات الحكومية. وعلى سبيل المثال ففي آب (أغسطس) ١٩٥٢ توجه فريق رياضي لبناني إلى موسكو بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة وزير التربية الوطنية رغم علمهما المسبق باشتراك اسرائيل في تلك الدورة الرياضية، وقد تبارى الفريق اللبناني مع الفريق الاسرائيلي هناك. ثم اتضح «أن وزارة التربية كانت على علم باشتراك اسرائيل في هذه المباريات وأنها كانت تعلم كذلك أن المباريات لا تحمل طابعاً دولياً بالمعنى الصحيح، بل هي نوع من المباريات الإقليمية التي تحرم جامعة الدول العربية على أعضائها الاشتراك بمثلها». كما اتضح «أن السيد أنطون أسطفان وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة، على الرغم من اطلاعه على منهاج الدورة ومعرفته التامة بأن لبنان قد يلعب مع اسرائيل وافق على سفر البعثة ومنحها مبلغ مئة ألف ليرة لبنانية بمثابة إعانة لتأمين نفقات الانتقال. وعلى هذا فإن المسؤولية تقع على الوزير أسطفان، ويمكن القول ان الوزير قد أخطأ في تصرفه، وأنه قد خالف قرار الجامعة العربية القاضي بعدم الاشتراك في أية ظاهرة دولية إقليمية تشترك فيها اسرائيل»[٢٢٠].

وهكذا يلاحظ أن الحكومة اللبنانية كثيراً ما كانت تنقض قرارات جامعة الدول العربية، غير أنها عندما تتعرض لضغوط أحداث وتطورات محلية وعربية، كانت تعمل، ما يتوافق مع الوضع الراهن، ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، أبعدت الحكومة اللبنانية. عن لبنان القس (هربرت موريسون) بناء على اقتراح بعض الدول العربية لأنه تقدم بمشروعين لحل القضية الفلسطينية هما: مشروع الكانتونات الخمس ومشروع إنشاء دولة عربية ودولة يهودية[٢٢١]. كما أوردت الأنباء أن الدرك اللبناني بدأ يتشدد ضد اليهود الهاربين خلسة إلى اسرائيل، رغم أن الحكومة كثيراً ما سهلت في السابق الهجرة اليهودية من لبنان إلى فلسطين. وقد أفادت التقارير أن درك منطقة رميش أوقف عدداً من اليهود القاطنين في حلب، والمقيمين في بيروت، وذلك لمحاولتهم اجتياز الحدود خلسة إلى المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه أوقف درك بنت جبيل ثلاثة لاجئين فلسطينيين، بتهمة الإتجار مع العدو[٢٢٢].

وفي هذه الفترة من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ وبعد تردي الأوضاع الداخلية في لبنان، ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً هاماً في المجلس النيابي اتهم فيه رئيس الجمهورية بالفساد والإفساد، ومما أشار إليه أيضاً بخصوص العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية أن رئيس الجمهورية وجماعته حاربوا رئيس الوزراء لأنه أراد القضاء على التعامل مع اسرائيل «... حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى اسرائيل، لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام...»[٢٢٣] وفي ظل هذه الخلافات السياسية وتردي الأوضاع اللبنانية وصل إلى المراجع الرسمية اللبنانية قرار من مديرية مكتب مقاطعة اسرائيل يقضي بتشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل لمنع تسرب الأغذية والمؤن والسلع إليها من بلاد أية دولة من الدول المجاورة لها، والعمل على إقامة حراسة إضافية لمنع التهريب[٢٢٤]. وجاء هذا القرار مؤيداً لما جاء في بيان رئيس الوزراء حول عمليات تهريب البضائع إلى اسرائيل، وجاء داعماً لموقفه السياسي المحلي.

ومن الأهمية بمكان القول انه لا يمكن الفصل مطلقاً بين موقف لبنان من القضية الفلسطينية وبين الاتجاهات السياسية اللبنانية، كما أن الواقع اللبناني أثبت أن القضية الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً في تكوين تلك الاتجاهات. بالإضافة إلى أن حرب فلسطين ١٩٤٨ قصمت ظهر الحكم، وبالإضافة، أيضاً، إلى انتشار الفساد الداخلي الذي عم البلاد، ونتيجة للتدخل البريطاني والأميركي في سياسة لبنان وبسبب العوامل اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية، قررت حركة المعارضة مطالبة رئيس الجمهورية بالتخلي عن الحكم، فحاول رئيس الجمهورية والموالون له أن يصموا حركة المعارضة بأنها حركة إسلامية هدفها تنحية الرئيس الماروني وتولية مسلم مكانه في الرئاسة الأولى. فما كان من القوى المعارضة الإسلامية والمسيحية على السواء، لا سيما الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفاؤها،

إلا أن أعلنت أنها «لم تفكر قط بانتخاب غير ماروني لرئاسة الجمهورية ولديها من حلفائها الضمانات التي تؤمن هذه النتيجة»(٢٢٥).

ونظراً لاضطراب الأوضاع الداخلية واستمرار الفوضى قدّم رئيس الجمهورية استقالته في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ومن ثم بدأت المنافسات السياسية على منصب رئاسة الجمهورية إلى أن تمت تسوية الأمور بين أقوى مرشحين: حميد فرنجية وكميل شمعون، فانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، وكان مديناً بوصوله للحكم للانكليز وللرئيس السوري أديب الشيشكلي الموالي للانكليز، على حد قول النائب يوسف سالم. وقد عبر عن هذه الحقيقة سامي الصلح حينما جاءه محمد شقير موفد آل الصلح لإقناعه بعدم انتخاب كميل شمعون بقوله: «لا تحكِ معي، روح أحكِ مع الشيشكلي وشابمان أندروس، الوزير البريطاني المفوض»(٢٢٦) كما أن كميل شمعون كان مديناً بوصوله للحكم للقضية الفلسطينية ولفكرة العروبة اللتين طالما قال انه عمل في خدمتها ولسنين طويلة.

والحقيقة أن العهد الجديد واجه العديد من المشكلات السياسية والإدارية والإصلاحية(٢٢٧)، كما أنه واجه، في الوقت نفسه، استمرار مشكلة التعامل مع اسرائيل، ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، أرسل كميل خلاط أحد وجهاء طرابلس، كتاباً مفتوحاً لرئيس الجمهورية الجديد الأول، طالبه فيه بتحقيق أمنيات اللبنانيين في الإصلاح والتطهير، وبالعمل على «قطع دابر التهريب لاسرائيل من الأراضي اللبنانية ، لا سيما التهريب من مرفأ طرابلس»(٢٢٨) وهذا دليل على استمرار عمليات التهريب وتغاضي الحكم السابق عن مثل هذه العمليات.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، كان المجتمع الدولي لا يزال يواصل محاولاته لفرض إرادته على الدول العربية لعقد صلح دائم مع اسرائيل وإجراء مفاوضات مباشرة بواسطة الأمم المتحدة، فأبدت الصحف اللبنانية معارضتها لمبدأ المفاوضة. واعتبر ميشال شيحا أن اسرائيل أمر واقع، وليس في النية رمي الاسرائيليين في البحر... غير أن الشر في هذه الدولة اليهودية هي أنها وجدت لتكون دائمة التوسع. واعتبر أن دولة يهودية رائدها التوسع كل عشر سنوات أو عشرين سنة دولة لا تطاق ثم رفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل(٢٢٩).

وفي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، بدأت في القاهرة اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لدرس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إمكانية قيام مفاوضات بين الدول العربية واسرائيل هدفها عقد صلح نهائي. وكانت الدلائل «تشير إلى أن الدول العربية عازمة على رفض دعوة هيئة الأمم المتحدة، حتى

ولو أدى الأمر إلى إغضاب الدول الغربية الكبرى... إذ أنها تفضل غضب هذه الدول على غضب الشعوب العربية عامة والفلسطينيين خاصة»(٢٣٠). وكانت اسرائيل قد رحبت بفكرة الصلح الدائم مع العرب ووسطت المانيا الغربية لدى الدول العربية لتحقيق هذه الغاية، غير أن الحكومة الاسرائيلية قدمت، في الوقت نفسه، شكوى للأمم المتحدة «من انتهاك الحكومات العربية لواجباتها كما نص عليها ميثاق وقرارات الأمم المتحدة وبعض أحكام معينة من اتفاقية الهدنة العامة الموقعة مع اسرائيل، والتي تطالب الحكومات العربية بالكف عن انتهاج سياسة وأعمال عدوانية والبحث عن اتفاقية بالمفاوضات لإقامة علاقات سلمية مع اسرائيل»(٢٣١) وقد أخذت الجمعية العامة علماً برسالة ممثل اسرائيل المؤرخة في ١٩ كانون الأول (ديسمبر)، دون أن تتخذ قراراً بحق أي من الأطراف المتنازعة.

ولا بد في هذا الصدد من ذكر آراء «ونستون تشرشل» حول الوضع القائم بين العرب واسرائيل في المنطقة، فقد رأى أن الوضع قاتم جداً، بسبب وضع مئات الألوف من العرب الذين أخرجوا من ديارهم والذين يعيشون حياة الفاقة والعوز في «المناطق الحرام»، التي أقيمت حول حدود اسرائيل. وأضاف ان العرب يكثرون من ترديد العداء الذي لا ينطوي ولا يزول للدولة الجديدة «ولا يستطيع القادة العرب الأبعد نظراً أن يدعوا إلى الاعتدال، دون أن يتعرضوا لخطر الإسكات والتهديد بالاغتيال». وفي الوقت نفسه، رأى تشرشل أن الشرف والحكمة يتطلبان بقاء دولة اسرائيل والحفاظ عليها والسماح لهذا الشعب بأن يعيش في سلام مع جيرانه(٢٣٢).

ولا شك في أن بعض الفئات السياسية اللبنانية كان يؤيد أيضاً بقاء دولة اسرائيل والحفاظ عليها لا سيما بعد التعاون السياسي والعسكري معها، وقد أكد ذلك د. مصطفى خالدي، في الخمسينات، فذكر أن منظمة الكتائب تدربت تدريب منظمة الهاغانا الاسرائيلية، وأن مدرباً اسرائيلياً في الهاغانا يعمل كبير مستشاري الكتائب العسكريين، «ولو كانت هذه الحقائق مجرد إشاعات لما تولد منها خطر مباشر على مسلمي لبنان الذين ليس لديهم مثل تلك المنظمات الفاشستية تحت تصرفهم...». ورأى د. خالدي أن التفاهم الماروني ـ الاسرائيلي «يستطيع بسهولة أن ينجز طرد مسلمي لبنان إلى الصحراء أو إلى سوريا، كما طرد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨». ولهذا فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدائم للهيئات الإسلامية كانت حريصة، عندما اجتمعت وأصدرت مقرراتها بعد عدة شهور من تولي الرئيس كميل شمعون رئاسة الجمهورية، على المطالبة بإصدار تشريع يقضي بإنزال عقوبة الموت بكل من يتعامل مع الصهيونيين، واعتبار هذا التعاون خيانة عظمى تهدد كيان الوطن اللبناني والعربي. ومما قاله د. خالدي: «لا نستطيع إلا أن نرقب بفزع ما في الجو من غيوم ملبدة تنذر باقتراب القلاقل، إذ أن الأمور عندما تصل إلى تدريب حتى

الشابات المارونيات على الخدمة المسلحة على يد منظماتهم الفاشستية شبه العسكرية، فذلك شيء لا يبدو عرضاً، وإنما يعكس لنا دلائل تشير إلى نضوج مخططات طويلة الأمد مبيتة ذات أهمية سياسية خطيرة»(٢٣٣).

والحقيقة أن استمرار انقسام اللبنانيين، حيال نظرتهم إلى اسرائيل وإلى القضية الفلسطينية، أدى إلى تعميق الخلافات السياسية وتعميق الهوة بين اتجاهاتهم السياسية. كما أنه لا يمكن نكران ما للعوامل الثقافية والتربوية من أثر بارز في انقسام اللبنانيين، حيال مختلف القضايا اللبنانية والعربية والدولية، ذلك أن تعدد التوجهات الثقافية والتربوية من مناظير سياسية متعددة، أدى إلى ذلك الإنقسام. من ذلك أن مجلس جامعة الدول العربية اتخذ قراراً عام ١٩٥٢، «بألا تقرر جهات الاختصاص للتدريس إلا الكتب التي عني مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية الذي حدده المؤتمر الثقافي الأول المنعقد بلبنان في سنة ١٩٤٧، لمناهج اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا»(٢٣٤). ولم يتقيد لبنان بهذا القرار مطلقاً، ذلك أن ما من مدرسة أو معهد أو جامعة إلا وكانت برامجها الدراسية تختلف اختلافاً جذرياً عن برامج المدارس والمعاهد والجامعات الأخرى، حتى في المدارس الرسمية الحكومية فإن الكتب التي تدرس فيها كانت متباينة ومتفاوتة في اتجاهاتها. كما أن وجود الأساتذة الأجانب في المعاهد الإرسالية، أدى إلى وجود جيل لبناني مختلف في نظرته إلى العروبة والعرب وإلى اسرائيل والقضية الفلسطينية، بل وإلى لبنان نفسه.

* * *

استنتاجات

بنتيجة البحث الوثائقي في هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى عدد من النتائج، السلبية والإيجابية، حول موقف لبنان الرسمي والشعبي من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ شهدت فترة الانتداب الفرنسي انقساماً بين اللبنانيين، حول نظرتهم إلى الخطر الصهيوني في فلسطين ولبنان، وكانت القوى الدينية والسياسية الطائفية، التي أجرت اتصالات عديدة مع الزعماء الصهيونيين، تزيد من حدة هذه الانقسامات، وكان في مقدمة هذه القوى، البطريرك الماروني الياس الحويك والرئيس إميل اده.

٢ ـ منذ أن أعلن استقلال لبنان عام ١٩٤٣، ظهر إجماع لبناني وطني: إسلامي ومسيحي على رفض إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد خرج عن هذا الإجماع بعض زعماء الطائفة المارونية، وعمل بعض رؤسائها الروحيين والزمنيين على تدعيم

التعاون الماروني ـ الصهيوني، لإنشاء الدولة المارونية في لبنان والدولة اليهودية في فلسطين، وكان المطران أغناطيوس مبارك، والبطريرك أنطون عريضة، بالتعاون مع الرئيس إميل إده، في عداد هذه الزعامات، وكان حزب الكتائب يسير في سياسته وفق هذه الاتجاهات.

٣ ـ في المقابل، تمثلت المعارضة المارونية والمسيحية لإنشاء الوطن القومي اليهودي بعدد من السياسيين والروحيين، ويأتي في مقدمتهم النواب: خليل أبو جودة، جورج عقل، جبران تويني، نصري المعلوف، حميد فرنجية، رئيف أبي اللمع، ابراهيم عازار، فريد الخازن، وإميل البستاني وسواهم وبالمطران الماروني يوحنا الحاج، وبالمطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار، وبالمطران الارثوذكسي أنطونيوس بشير، وبالبطريرك الارثوذكسي ألكسندروس.

٤ ـ كان الموقف اللبناني الرسمي مؤيداً للقضية الفلسطينية، من الناحية العاطفية والنظرية، أكثر من تأييده لها من الناحية العملية. وكان موقف لبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، موقفاً سيئاً إذا ما قورن بتصريحات المسؤولين اللبنانيين الذين أبدوا استعداداتهم للدفاع عن فلسطين. غير أن ذلك لا يعني أن موقف لبنان كان أسوأ من مواقف الدول العربية الأخرى.

٥ ـ إن هزيمة العرب في حرب فلسطين لم تؤد، فحسب، إلى استقواء الاسرائيليين على الدول العربية، بل أدت أيضاً إلى استقواء بعض القوى الطائفية الموالية للصهيونية على القوى الإسلامية والعروبية والوطنية. وقد أكد رياض الصلح نفسه حقيقة ذلك حينما ذكر لابن عمه تقي الدين الصلح إذ قال: «إن حرب فلسطين قصمت ظهري وأضعفتني قبل أن تضعف الدول العربية، وأدت حتى إلى استقواء رئيس الجمهورية عليّ».

٦ ـ لقد تبين أن بيع الأراضي الفلسطينية، على يد بعض اللبنانيين، كان مؤكداً، كما أظهرت الوثائق العديدة. وينبغي التأكيد أن بعض الملاكين المسلمين والمسيحيين، جنباً إلى جنب ودون تمييز، باعوا ممتلكاتهم للشركات والقوى الصهيونية في فلسطين. ولم يكن المالك المسلم يبيع اراضيه في فلسطين إلا بحس التاجر كالمالك المسيحي تماماً.

٧ ـ تبين من خلال عدد من الوثائق أن المسؤولين اللبنانيين، في عهد الاستقلال، أجروا عدة اتصالات مع زعماء صهيونيين، لا سيما بعد حرب ١٩٤٨. وقد تأكدت هذه الاتصالات وتدعمت في خلال مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩، الذي عقد بين الوفود العربية والوفد اليهودي من أجل القضية الفلسطينية.

٨ ــ لقد وقف لبنان الرسمي والشعبي موقفاً رافضاً لتوطين الفلسطينيين في لبنان، منذ أن طرح هذا المشروع عام ١٩٤٩، وكان الموقف الرافض إجماعياً إلى حد كبير. غير أن اللافت للنظر أن اتخاذ هذا الإجماع كان من منطلقات متباينة ومتناقضة، ففي حين كانت القوى الإسلامية والقومية ترفض التوطين، لأنه يعني إنهاء الوطن الفلسطيني وذوبان الفلسطينيين وقضيتهم، نرى أن القوى الطائفية وبينها قوى رسمية في السلطة ترفض التوطين من منطلقات طائفية خشية أن يؤدي توطينهم في لبنان إلى زيادة عدد المسلمين على عدد المسيحيين. وهذه القوى الطائفية لا ترى مانعاً مطلقاً من عدم عودة اللاجئين إلى فلسطين، ولكن على أن يجري نقلهم من لبنان وتوطينهم في البلدان العربية. وقد أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً رسمياً بهذا الصدد منذ عام ١٩٤٩. وإزاء ذلك وجدنا سياسة التضييق ووقف الإعانات عن الفلسطينيين وتأييد المشروعات لنقلهم إلى الخارج.

٩ ــ من الثابت أن القضية الفلسطينية شكلت اتجاهات سياسية متناقضة عند اللبنانيين، سواء في عهد الانتداب الفرنسي أم في عهد الاستقلال الأول (١٩٤٣ــ١٩٥٢)، كما أنها لعبت دوراً بارزاً في صلب السياسة اللبنانية، ولا نبالغ إذا قلنا ان القضية الفلسطينية لعبت دوراً في إسقاط رئيس الجمهورية بشارة الخوري ولعبت دوراً في تنصيب رئيس آخر. ففي ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً هاماً في المجلس النيابي ندد فيه بسياسة رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ومما أشار إليه بخصوص العلاقات اللبنانية ــ الصهيونية أن رئيس الجمهورية وجماعته حاربوا رئيس الوزراء لأنه أراد القضاء على التعامل مع اسرائيل وما هي إلا أيام حتى استقال رئيس الجمهورية في ١٨ أيلول (سبتمبر). ويمكن القول في صدد انتخاب كميل شمعون لرئاسة الجمهورية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، بأن شمعون مدين بوصوله لهذا المنصب للقضية الفلسطينية وللقضايا العربية التي زعم أنه كان يعمل لها منذ عام ١٩٤٣، ومنذ أن عين وزيراً مفوضاً للبنان في لندن عام ١٩٤٤، بحيث أطلق عليه «فتى العروبة الأغر» غير أن اتجاهاته السياسية الحقيقية سرعان ما بدأت تتضح بعد أن تبوأ المنصب الجديد (١٩٥٢ــ١٩٥٨).

---

(١) H. Boswall to F. O. 1 January, 1948, No. E 42, in *F. O.* 371/75330/31

(٢) النهار، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٨٢.

(٣) النهار، ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٨٣.

(٤) النهار، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٩٦.

(٥) Boswall to F. O. 14 January, 1949, No. E 715, in *F. O.* 371/75330/31

(٦) Boswall to F. O. 14 January, 1949, No. E 715, in *F. O.* 371/75330/31

(٧) النهار، ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٩١.

(٨) النهار، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٩٥.

(٩) النهار، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤٠٩٦.

(١٠) صالح صائب الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(١١) Boswall to F. O. 14 January, 1949, No. E 715 , in *F. O.* 371/75330/31

(١٢) النهار، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، الثالث، ص ١٩٠.

(١٣) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٩٠.

(١٤) النهار، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، العدد ٤١٠١.

(١٥) من محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، ص ٤ و٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧ و ١٨؛ مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ــ ١٩٦٠، الجزء الثاني، ص ٢٠٦ ــ ٢٠٨.

(١٧) من محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، ص ١٩ ــ ٢٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢٣) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ٣، ص ١٩٦.

(٢٤) للمزيد من التفصيلات أنظر: النهار، ١٢ ــ ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٩، العدد ٤١١٥ والعدد ٤١١٦.

أنظر أيضاً: Keesing's *OP. cit* Vol. VII, pp. 9743-9747.

(٢٥) Boswall to *F. O.* 28 Feb. 1949, No E. 3717, in *F. O.* 371/75318/88.

(٢٦) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٩٢.

(٢٧) من برقية موقعة من سامي [الحسيني] (القدس) إلى الوالد [الحاج أمين الحسيني] (القاهرة) في ١ شباط (فبراير) ١٩٤٩. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ر IV وثيقة رقم (٢٤).

(٢٨) أنظر: Boswall to F. O. 28 Feb. 1949, No. E 3717, in *F. O.* 371/75318/88

أنظر أيضاً: بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٩٦.

(٢٩) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، ص ١٦٣.

(٣٠) النهار، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٩، العدد ٤١٢٤.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) النهار، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٩، العدد ٤١٢٨.

(٣٣) النهار، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٩، العدد ٤١٣٠.

(٣٤) النهار، .٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٩، العدد ٤١٢٨.

(٣٥) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٢٠٣.

(٣٦) أنطون سعادة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٣٧) Boswall to *F. O.* 30 March 1949, No. E 5443, in *F. O.* 371/75318/88.

أنظر نص الاتفاقية في: النهار، ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩، العدد ٤١٤٨، ملف وثائق فلسطين، (٦٣٧ ــ ١٩٤٩)، الجزء الأول، ص ١٠٣٣ ــ ١٠٣٧؛ اتفاقيات الهدنة العربية ــ الاسرائيلية شباط (فبراير) ــ تموز (يوليو) ١٩٤٩. ص ٣٧ ــ ٤٦، رقم 5/1296؛ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ ــ ١٩٥٠، ص ٥١٨ ــ ٥٣٠.

أنظر أيضاً حول هذا الموضوع: عوني عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦؛ *Arab World*, 23 March 1949; Keesing's *OP. cit*, Vol. VII, pp. 10100.

(٣٨) E. Rabbath; *La Formation Historique* p. 531.

(٣٩) هاني الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٤٠) **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، ق ٢٥٨/ د ١١/ ج ٦/ ٣٠، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩.

(٤١) J. B. Glubb; *OP. cit;* pp. 241-242.

(٤٢) المقدم هيثم الأيوبي، «الرد الحاسم في جنوب لبنان»، نقلاً عن: **شؤون فلسطينية**، آذار (مارس) ١٩٧٥، العدد ٤٣، ص ٥ و٦.

(٤٣) عمر عبد العزيز عمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٧.

(٤٤) برقية وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت) إلى مفوضيتي لبنان في القاهرة وبغداد في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩، **من وثائق أرشيف صحيفة «النهار»**.

(٤٥) Resolution No. 273/S. 3/S. 207/11 May 1949, *OP. cit;* p. 18.

(٤٦) Boswall to *F. O.* 30 May 1949, No. E 7778, in *F. O.* 371/75318/88.

(٤٧) Resolution No. 303/S. 4/S. 275/9 Dec. 1949, *OP. cit;* p. 20.

(٤٨) من برقية فيليب تقلا وزير الخارجية اللبنانية (بيروت) إلى الوزير اللبناني المفوض (القاهرة) في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، **من وثائق أرشيف صحيفة «النهار»**.

(٤٩) للمزيد من التفصيلات حول تدويل القدس أنظر: **النهار**، ٨ـ ١١؛ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، الأعداد ٤٣٧٠ ـ ٤٣٧٣، ٤٣٧٨؛ أنظر أيضاً: فوزي أبوذياب: **لبنان والأمم المتحدة**، ص ١٠٥.

(٥٠) من رسالة محمد جميل يونس (عكا) إلى أنطون سعادة (بيروت) في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩، نقلاً عن: **قضية الحزب القومي**، ص ١٧٣ و١٧٤، وثيقة رقم ١٧٣.

(٥١) للمزيد من التفصيلات أنظر تقريري منير أبو فاضل إلى أحمد حلمي، في ٢٣ و٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين**، ملف ح VI، وثيقة بدون رقم.

(٥٢) **النهار**، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٩، العدد ٤٢٠٢.

(٥٣) **النهار**، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العدد ٤٢١٣.

(٥٤) للمزيد من التفصيلات حول إعطاء الجنسية اللبنانية، أنظر: **النهار**، ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩، العدد ٤١٩٠.

(٥٥) أنظر: **النهار**، ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣١٩.

(٥٦) **النهار**، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العدد ٤٢١٣.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) من بيان أنطون سعادة في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، وهو ينشر للمرة الأولى بعد أن تعرض للمراقبة يومذاك. أنظر: أنطون سعادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.

(٥٩) من مذكرة النائب العام الاستئنافي، يوسف شربل، إلى رئيس الحكومة رياض الصلح في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩. نقلاً عن: **النهار**، ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العدد ٤٢٢٥.

(٦٠) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص ٣٢٦ و٣٢٧.

(٦١) **النهار**، ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العدد ٤٢٢٦. نقلاً عن صحيفة **العلم**، ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العدد ٧٠٧؛ وانظر أيضاً: أنطون سعادة، **مصدر سبق ذكره**، ١٥٢ و١٥٣.

(٦٢) H. Boswall to F. O. 22 Jun, 1949, No. E 7649, in *F. O.* 371/75320/88

(٦٣) H. Boswall to F. O. 30 Jun, 1949, No. E 9483, in *F. O.* 371/75318/88

أنظر أيضاً: *Bailey to the Commonwealth Governements*, 25 July, 1949, No. E 8852, in *F. O.* 371/75320/88

(٦٤) **النهار**، ٢٥ و٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، العددين ٤٢٢٨ و٤٢٣٢.

(٦٥) للمزيد من التفصيلات أنظر: E. Rabbath; *La Formation Historique* ..., p. 533; W. B. Fisher; *Lebanon, and Social Geography (The Middle East and North Africa)*, p. 493; Kessing's, *C. A. 1948-1950*, Vol. VII, p. 10136.

(٦٦) **النهار**، ٨ ـ ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٩، العدد ٤٢٣٩ ـ ٤٢٤٠؛ أنظر أيضاً: G. Haddad ; *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, vol. II, pp. 398,399; *Arab World*, 8 July, 1949.

(٦٧) أنظر: مرافعة المدعي العام الاستئنافي يوسف شربل في ١٦ تموز (يوليو) و٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٩ في كتاب: **قضية الحزب القومي**، ص ٧٢ ـ ٩٤، ٩٥ ـ ١٠٤.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٧٠) رسالة الهيئة العربية العليا لفلسطين، بدون توقيع (بيروت) إلى المحامي جميل مكاوي (بيروت) في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف لوزان ١٩٤٩، (غير مصنف).

(٧١) تقرير المحامي عيسى نخلة (لوزان) إلى الحاج أمين الحسيني (القاهرة) في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف لوزان ١٩٤٩، (غير مصنف).

(٧٢) **المصدر نفسه**.

(٧٣) مذكرة الوفود العربية في لوزان إلى لجنة التوفيق الدولية في ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف لوزان ١٩٤٩، (غير مثف).

(٧٤) جواب رئيس لجنة التوفيق كلود بواسنجيه إلى الوفود العربية في ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف لوزان ١٩٤٩، (غير مصنف).

(٧٥) من محضر الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٩، ص ٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٧٦) تقرير المحامي عيسى نخلة (لوزان) إلى الحاج أمين الحسيني (القاهرة) في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف لوزان ١٩٤٩، (غير مصنف).

(٧٧) H. Boswall to F. O. 8 July, 1949, No. E 8367, in *F. O.* 371/75350/31

(٧٨) تقرير المحامي عيسى نخلة (لوزان) إلى الحاج أمين الحسيني (القاهرة) في ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩. **وثائق الهيئة العربية العليا، ملف لوزان**، ١٩٤٩، غير مصنف.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) Chancery to F.O. 21 July 1949, No. E 9339, in *F.O.* 371/75328/88.

أما تقرير هاي وود (High Wood) فهو مرفق بتقرير المفوضية البريطانية المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية.

(٨١) من تقرير شارل مالك (واشنطن) إلى وزير الخارجية حميد فرنجية (بيروت) في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩، نقلاً عن: **شارل مالك والقضية الفلسطينية** ص ٣٧ و٣٨، ٤٦، ٨٥ و٨٦، ٨٨، ١١٧، ١١٩.

(٨٢) **الحياة**، ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، العدد ١٠١٨.

(٨٣) **الحياة**، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، العدد ١٠٢٢.

(٨٤) **النهار**، ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣٠٩.

(٨٥) **النهار**، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣٢٨.

(٨٦) **النهار**، ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣٧٠.

(٨٧) **النهار**، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣٢٥.

(٨٨) **الحياة**، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، العدد ١٠١٧.

(٨٩) Keesings *op.cit.*, Vol. VII, p. 10268.

(٩٠) من بيان مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، نقلاً عن: الحياة، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، العدد ١٠٢٥.

(٩١) من بيان وزارة الخارجية اللبنانية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩. نقلاً عن: الحياة، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، العدد ١٠٥٦.

(٩٢) من بيان الناطق الرسمي الحكومي اللبناني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩. نقلاً عن المصدر نفسه.

(٩٣) من محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، ص ٣٢.

(٩٤) Resolution No. 302/S. 4/S. 273/ 8 Dec. 1949. *p. 18*

(٩٥) لجنة التوفيق الدولية مهمتها الحقيقية تصفية قضية فلسطين — ص ١١ و١٢، آذار (مارس) ١٩٦٠، من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين، لجنة التوفيق الدولية، ص ١٦ — ١٨، آب (أغسطس) ١٩٦١ أنظر أيضاً: اميل الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٩٦) فوزي أبو دياب، لبنان والأمم المتحدة، ص ١٠٦ و١٠٧.. نقلاً عن: السجلات الرسمية للجمعية العامة (الدورة ٤) ١٩٤٩، ص ٢٤٥ — ٣٠٠.

(٩٧) أنظر مشروع بعثة غوردون كلاب (Mission Gordon Clapp) في: Cahiers de L'Orient Contemporain, *op.cit.*, XXI, . pp. 42-43. Paris 1950.

(٩٨) محمد جميل بيهم: واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين، ص ٧٩ — ٨٢.

(٩٩) فوزي أبو دياب، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن: نشرة الأمم المتحدة، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣، المجلد ١٥، رقم ٨، ص ٢٦٩.

(١٠٠) فايز صايغ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، ص ١٤.

(١٠١) الحياة، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، العدد ١٠٩٩.

(١٠٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، الجزء الثاني، ص ٢٥١.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٠٤) الحياة، ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠، العدد ١١٤٦.

(١٠٥) D. Ben-Gurin, Look Back *op.cit.*, p. 58.

(١٠٦) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٢٨٣.

(١٠٧) SH. Longrigg: *Syria and Lebanon under French Mandate*, p. 352.

(١٠٨) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٢٨٠ و٢٨٨؛ أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٧١ و٢٧٩.

(١٠٩) من تقرير شارل مالك (واشنطن) إلى وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية (بيروت) في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩. نقلاً عن: شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص ١١٨ و١٢٠.

(١١٠) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٢٨٥ و٢٨٦؛ ٣٠٤.

(١١١) النهار، ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٠، العدد ٤٤٥١.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) *Arab World*, 25 March 1950.

(١١٥) من محضر الجلسة الرابعة للدورة العادية الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية في أول نيسان (أبريل) ١٩٥٠، ص ٧٧ — ٧٨، مجموعة جامعة الدول العربية.

(١١٦) من محضر الجلسة الرابعة للدورة العادية الثانية عشر لمجلس جامعة الدول العربية في أول نيسان (أبريل) ١٩٥٠، ص ٧٩، مجموعة جامعة الدول العربية.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٨١؛ النهار، ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١، العدد ٤٨٠٨.

(١١٨) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ٢٩٢/د١٢/ج ٤/ ١ نيسان (أبريل) ١٩٥٠؛ أنظر أيضاً ق ٣١٤/ د١٢/ ج ٦/ ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٠.

(١١٩) أنظر: Cahiers de L'Orient Contemporain, *op.cit.*, Vol. XXI, p. 86/88.

(١٢٠) المطامع اليهودية الخطيرة الدينية والسياسية والاقتصادية في فلسطين والأقطار العربية، ص ١٧، من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين.

(١٢١) *Arab World*, 25 May 1950.

(١٢٢) أنظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ٣٢٧/ د١٢/ ج ٧/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

(١٢٣) وليم حداد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(١٢٤) J. C. Hurewitz; *Lebanese Democracy in its International Setting: Politics in Lebanon*. p. 230.

(١٢٥) مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٢٤٦.

(١٢٦) من رد الدول العربية في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ على البيان الثلاثي. نقلاً عن: ملف وثائق فلسطين، (١٩٥٠ — ١٩٦٩)، الجزء الثاني ص ١٠٧٩؛ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ — ١٩٥٠، ص ٥٨٧ و٥٨٨، بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٥٢٩ — ٥٣١.

(١٢٧) من رد الدول العربية الثاني في حزيران (يونيه) ١٩٥٠ على البيان الثلاثي. نقلاً عن: ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني ص ١٠٨٢، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ — ١٩٥٠، ص ٥٩٢ و٥٩٣.

(١٢٨) من تقرير شارل مالك (واشنطن) إلى وزير الخارجية حميد فرنجية (بيروت) في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥٠. نقلاً عن: شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص ١٦٧ و١٦٨.

(١٢٩) من محضر الجلسة الثامنة للدورة العادية الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٠، ص ٢٩٥. مجموعة جامعة الدول العربية.

(١٣٠) محضر الجلسة الثامنة للدورة العادية الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٠، ص ٢٩٦. مجموعة جامعة الدول العربية.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٩٧ و٢٩٨.

(١٣٢) من محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠، ص ٩ و١٠.

(١٣٣) Resolution No. 394/ S. 5/ S. 325/ 14 Dec. 1950. *OP. cit;* p. 22.

(١٣٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث ص ٣٥٠.
أنظر أيضاً: Cahiers de L'orient Contemporain, Vol. XXIII, p. 64, Paris 1951.

(١٣٥) أنظر نص معاهدة الضمان الجماعي العربي في: حليم أبو عز الدين: سياسة لبنان الخارجية، ص ١٦٥ — ١٧٩.

(١٣٦) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية. ق ٣٣٧/د ١٣/ ج٣/ ٢ شباط (فبراير) ١٩٥١.

(١٣٧) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٣٥١.

(١٣٨) بشارة الخوري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٣٥٧ و٣٥٨.

(١٣٩) النهار، ٨ شباط (فبراير) ١٩٥١، العدد ٤٧١١.

(١٤٠) النهار، ١٠ شباط (فبراير) ١٩٥١، العدد ٤٧١٣.

(١٤١) النهار، ٦ آذار (مارس) ١٩٥١، العدد ٤٧٣٣.

(١٤٢) الرواد، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥١، العدد ٢٤٧٦.

(١٤٣) Le Jour, 17 Mars 1951.

(١٤٤) من تقرير شارل مالك (واشنطن) إلى وزير الخارجية حميد فرنجية (بيروت) في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥٠ نقلاً عن: **شارل مالك والقضية الفلسطينية**، ص ١٥٦.

(١٤٥) **النهار**، ٦ آذار (مارس) ١٩٥١، العدد ٤٧٣٣.

(١٤٦) من مذكرة ممثلي اللاجئين الفلسطينيين في بيروت المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٥١، نقلاً عن: **النهار**، ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٥١، العدد ٤٧٧٧.

(١٤٧) **النهار**، ٢ أيار (مايو) ١٩٥١، العدد ٤٧٨٢.

(١٤٨) **النهار**، ٦ أيار (مايو) ١٩٥١، العدد ٤٧٨٦.

(١٤٩) **النهار**، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥١، العدد ٤٧٩٩.

(١٥٠) أنظر: بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٣٧٥ و٣٧٦.

(١٥١) **صدى لبنان** (النهار) ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٥١، العدد ٣٢٠٥.

(١٥٢) **النهار**، ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١، العدد ٤٨٠٨؛ أنظر أيضاً عن مشروع بلند فورد، **ملف وثائق فلسطين** (١٩٥٠ ــ ١٩٦٩)، الجزء الثاني، ص ١٠٩١.

(١٥٣) **الحياة**، ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، العدد ١٦٤٣.

(١٥٤) من تقرير صالح صائب الجبوري إلى وزير الدفاع العراقي. سري للغاية ــ شخصي رقم ٥٧/ و، في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥١. نقلاً عن: صالح صائب الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٩ و ٤٠٠.

(١٥٥) . . . عيتاني، مذكرات بيروتي، ص ٢٤.

(١٥٦) **الحياة**، ١١ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ١٥٨٨.

(١٥٧) **المصدر نفسه**.

(١٥٨) **الحياة**، ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ١٥٩٠.

(١٥٩) **الحياة**، ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ١٥٨٩.

(١٦٠) **النهار**، ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ٤٨٢٢.

(١٦١) للمزيد من التفصيلات حول هذه الحادثة أنظر: **النهار**، ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ٤٨٢٢؛ **الحياة**، ١٨ و ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١، العددين ١٥٩٣ و١٥٩٥؛ أنظر أيضاً:
G.M. Haddad : *Revolutions and Military Rule in the Middle East* Vol. II, p. 399; *Arab World*, 16 July 1951; E. Rabbath, *op.cit.*, p. 533; Keesing's *op.cit.*, Vol. VIII, p. 11590.

(١٦٢) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص ٣٢٨.

(١٦٣) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٣٩٢.

(١٦٤) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. XXIV, pp. 210/211; *Arab World*, 20 July 1951.

أنظر أيضاً: **المصور**، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥١، العدد ١٥٩٣، ص ٨؛ أنظر أيضاً: **الحياة**، ٢١ و ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥١، العددين ١٥٩٧ و ١٥٩٨؛ **الحياة**، ٤ آب (أغسطس) ١٩٥١، العدد ١٦٠٩.

(١٦٥) **مذكرات تشرشل**، ج ٢، ص ٦٢٩.

(١٦٦) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجز. الثالث، ص ٣٩٩ و ٤٠٠.

(١٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٩٩.

(١٦٨) كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ص ٢٧.

(١٦٩) **من محضر الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ٢ آب (أغسطس) ١٩٥١، ص ٣٢٧.

(١٧٠) من برقية شارل مالك (واشنطن) إلى وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت) في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١. نقلاً عن: بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، ج ٣، ص ٤١٨.

(١٧١) *Le jour*, 12 Septembre, 1951

(١٧٢) Cahiers, De Lorient *op. cit.*, Vol. XXV, p. 63

(١٧٣) من بيان الهيئة الوطنية إلى الشعب اللبناني عن تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، **من مجموعة وثائق أرشيف صحيفة «النهار»، (غير مصنفة)**.

(١٧٤) أنظر: مصطفى خالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(١٧٥) سمير أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان، ص ٢٢٠.

(١٧٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥٦.

(١٧٧) بشارة الخوري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٤٣٥.

(١٧٨) **من محضر الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب اللبناني**، ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ١٠٨٥.

(١٧٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩٨ و١٠٩٩.

(١٨٠) **من محضر الجلسة العشرين لمجلس النواب اللبناني**، ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ١٢٤٧.

(١٨١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤٩.

(١٨٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥٠.

(١٨٣) **الأخبار**، ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، العدد ٣٢٦٣.

(١٨٤) سمير أيوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٠ و٢٨١.

(١٨٥) مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين في بيروت إلى رئيس اللجنة المركزية لشؤون الفلسطينيين في لبنان، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف ز VI، وثيقة بدون رقم.

(١٨٦) مذكرة القائم بأعمال الهيئة العربية العليا لفلسطين في بيروت إلى مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢. **المصدر نفسه**.

(١٨٧) بيان «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل» إلى الشعب العربي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢. **المصدر نفسه**.

(١٨٨) **من محضر الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٤٧٤.

(١٨٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧٦.

(١٩٠) **من محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٧٥٠.

(١٩١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥١.

(١٩٢) **من محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٨٢١ و ١٨٢٢.

(١٩٣) *Cahiers de L'Orient Contemporain*, Vol. XXV, p. 64.

(١٩٤) **اليوم**، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٢، العدد ١٢٧٣؛ أنظر أيضاً: *Le Soir*, 2 Mars 1952, No. 1599.

(١٩٥) **الهدف**، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٢، العدد ١٨٤٨.

(١٩٦) **الديار**، ٣ آذار (مارس) ١٩٥٢، العدد ٢٦٩٣.

(١٩٧) **من محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني**، ٦ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ١٨٧٦.

(١٩٨) **من محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني**، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

(١٩٩) ورد السؤال في: **محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني**، ٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٣٠.

(٢٠٠) **من محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني**، ٨ نيسان (أبريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٧٩.

(٢٠١) **من محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني**، ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٩٣.

(٢٠٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩٤ و ٢٠٩٥.

(٢٠٣) **كل شيء**، ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٢، العدد ٢٨٦.

(٢٠٤) من محضر الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٢، ص ٢١٣٩.
(٢٠٥) للمزيد من التفصيلات الوافية أنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٦٥ـ ٢١٧٧.
(٢٠٦) من محضر الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، أول أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢١٨٨ و ٢١٨٩.
(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩١.
(٢٠٨) من محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٢٢٠.
(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤٨.
(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٤٩ و ٢٢٥٠.
(٢١١) من محضر الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٢٧٣، ٢٢٧٤.
(٢١٢) الصباح، ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٢، العدد ٣١؛
أنظر أيضاً: Le Jour, 28 Nov. 1952.
(٢١٣) من محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٤٢١ ـ ٢٤٢٣ و ٢٤٢٦.
(٢١٤) A. William's, *Britain and France in the Middle East and North Africa*, p. 116
(٢١٥) أنظر: D. ben-Gurion; *Rebirth and Destiny*, pp. 442-466

أنظر أيضاً: المطامع اليهودية الخطيرة الدينية والسياسية والاقتصادية في فلسطين والأقطار العربية، ص ١٧؛ من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين.
(٢١٦) النهار، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢، العدد ٥١٠٠.
(٢١٧) النهار، ١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢، العدد ٥١٠٤.
(٢١٨) النهار، ٢١ آب (أغسطس) ١٩٥٢، العدد ٥١١٢.
(٢١٩) النهار، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢، العدد ٥١٠٠.
(٢٢٠) النهار، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢، العدد ٥١١٣.
(٢٢١) النهار، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، العدد ٥١٢٤.
(٢٢٢) النهار، ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، العدد ٥١٢٥.
(٢٢٣) من بيان سامي الصلح في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ في المجلس النيابي. نقلاً عن: مذكرات سامي الصلح، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧؛ البناء، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، العدد ١٣؛ النهار، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، العدد ٥١٢٨؛ وبقية الصحف اللبنانية، للمزيد من التفصيلات أنظر أيضاً: محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥٠٥ ـ ٢٥٠٩.
(٢٢٤) النهار، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، العدد ٥١٣٥.
(٢٢٥) المصدر نفسه.
(٢٢٦) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص ٣٥٥ و٣٥٦.
(٢٢٧) للمزيد من التفصيلات أنظر: Keesing's *op. cit*, p. Vol. IX, 12462
(٢٢٨) من كتاب كميل خلاط إلى رئيس الجمهورية كميل شمعون في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢؛ من وثائق أرشيف صحيفة «النهار»، (غير مصنفة).
(٢٢٩) Le Jour, 3, 10 Dec., 28 Nov. 1952.
(٢٣٠) الأحد، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، العدد ١١١.
(٢٣١) Resolution No. 691/S. 7/S. 410/ 21 December, 1952; *op. cit*; p. 26
(٢٣٢) مذكرات ونستون تشرشل، الجزء الثاني، ص ٦٣٠.
(٢٣٣) مصطفى خالدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩، ٢٢و٢٣.
(٢٣٤) مجموعة قرارات مجلس الجامعة العربية، ق.٤٥٧؛ د.١٦؛ ج.٥، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

الملحق رقم ١

مذكرة رئيس وزراء الحكومة الفيصلية رضا الركابي إلى الحكومة البريطانية في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، وقد أكد فيها على مطالب الأمير فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والافادة من مساعدة انكلترا، شريطة عدم المساس بالاستقلال[١].

Excellence,

J'ai l'honneur de vous rappeler que dans la note envoyée à Votre Excellence le 10/3/20 je vous ai assuré de la confiance que nous avons toujours eue dans votre grande Nation et de l'intérêt que nous avons à reserrer les liens existant entre nous.

Je l'avais terminée en disant que les relations qui se nouent entre nous sous de si bons augures ne pourraient que contribuer au développement et au progrès de nos deux Pays.

Dans une note précédente à celle-ci, j'ai eu l'avantage d'exposer à votre Excellence le programme politique de notre Gouvernement et de l'entretenir de notre désir de sauvegarder les intérêts de tous nos Alliés et particulièrement: deux de votre peuple.

En conséquence, je puis dès maintenant, assurer Votre Excellence que pour prévenir tout malentendu à ce sujet, ainsi que pour faciliter la tâche de la Conférence de la Paix, le Gouvernment syrien est prêt à entrer immédiatement en conversation avec votre Gouvernement sur les bases suivantes:

(1) Le maintien de l'indépendance intérieure et extérieure de la Syrie et de son unité territoriale.
(2) La sauvegarde des intérêts de l'Angleterre.
(3) Utilisation de l'aide de l'Angleterre dans les limites que permet notre indépendance.

Mon Gouvernement est assuré que, grâce aux principes humanitaires

(١) نقلاً عن Col. Meinertzhagen to Prime Minister, No. E2917, of 18 March 1920, in *F.O.* 371/5034/44.

de votre grande Nations et grâce à notre bonne volonté et notre désir de sauvegarder la Paix en Orient, il ne lui sera pàs difficile de maintenir l'alliance, de conserver l'amitié existant entre nous, et d'arriver enfin à conclure uneententepouvant satisfaire les deux partis.

Veuillez agréer, Excellence, l'assurance de ma haute considération.

Le Président du Cabinet
El-Rikaby

الملحق رقم ٢

مذكرة سليمان كنعان عضو مجلس إدارة لبنان إلى وزير الخارجية البريطانية، اللورد كور ون، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٢٢، وقد طلب فيها احتلال انكلترا للبنان لجعله وطنا لكل مسيحي سوريا والشرق[1].

لجانب وزارة خارجية انكلترا العظمى،
يا صاحب السعادة

مقدمه سليمان كنعان مسيحي عضو بمجلس ادارة لبنان يعرض

في شهر تموز سنة ٩٢٠ ابعدتني الحكومة الافرنسية الى كورسكا بحجة انني اتفقت مع الأمير فيصل على مقاومة الانتداب الافرنسي بلبنان

وفي شهر ايلول سنة ٩٢١ تمكنت من الوصول الى جانيف حيث قدمت لعصبة الأمم شكوى بأن لبنان غير داخل تحت الانتداب وثم توجهت الى روميه حيث قدمت هذه الشكوى لحكومتها ومنها توجهت الى الولايات المتحدة وقدمت شكوى لحكومتها ولمؤتمر الدول المنعقد في وشنطون والآن حضرت إلى لندرا ولأنني اجهل اللغة الانكليزية ولا أريد أن يطّلع أحداً على ما أعرضه لديكم فحررت ذلك باللغة العربية.

إن بيدكم الآن مستقبل لبنان المتوقف عليه مصلحته ومصلحة لانكلترا العظمى المتبادلة وهذا امر يستدعي اهتمامكم حتى يكون الحكم فيه مبنيّاً على درس دقيق منزه عن كل تأثير خارجي

إن صالح وطني المتفق مع مصالح دولتكم يجعلني ان اتكلم بصراحة تامة فأقول لأضرار التي تلتحق بلبنان بسبب تدخل فرنسا فيه

(١) يفقد استقلاله السياسي والاقتصادي وسبب ذلك يهجره جميع ابنائه

(٢) يرغم سكانه على دفع الضرائب ويُضعوا تحت الخدمة العسكرية الافرنسية حتى يكونوا حماة لاستعمار سوريا.

---

(١) نقلاً عن:
S. Kanaan to Lord Curzon, No. E 1888.of 17 Feb.1922.in *F.O.* 371/7846/89.
لقد حرصنا على وضع المذكرة كما هي رغم الأخطاء الاملائية والنحوية الواردة فيها (المؤلف).

(٣) إن دماءهم تبقى مهددة دايما للهدر بكل حرب تقع مع فرنسا وبكل مشكل دولي لها.

(٤) ان فرنسا لها مقاصد سياسية مع المسلمين العرب ولها مقاصد تجارية ايضاً فمن صالحها أن يكون لبنان داخلاً مع سورية ومركزاً حربياً لها وهذا ضد صالح اللبنانيين والمسيحيين بالخصوص.

الأضرار التي تكون ضد مصلحة انكلترا

(١) إن انكلترا بتخليها عن لبنان تسلم بيدها الى فرنسا حصن طبيعي ومركز حربي مهم واقع بوسط البلادالعربية وهومفتاح سوريا والشرق.

(٢) إن فرنسا لا يمكنها أن تستعمر سوريا وتبقي فيها إذا كان لبنان خارج عن يدها.

(٣) إذا استلمت فرنسا لبنان تجعله مركزاً حربياً وبسببه تستولي على كل سوريا وتستعبد سكانها لأن الشعب السوري ضعيف وجبان وتعود على الذلّ.

(٤) إن وجود فرنسا بلبنان يجعلها يوماً ما أن تأخذ من جهتها أكثرية المسلمين بتلك البلاد وتجعل فيهم روحاً جديدة تكون سبباً بالمستقبل لتغيير وجه الشرق وحالته كما كان يقصد نابليون الأول.

الخدمات التي يقدمها لبنان لانكلترا

(١) إن موقع لبنان الطبيعي ومركزه الجغرافي وكونه مأهولاً بالمسحيين كل ذلك يهدد محاولة كل ثورة يراد عملها في البلاد المجاورة له.

(٢) إن سكان لبنان اكثريتهم مسيحيين ودروز وإذا حصل على استقلاله التام يتجدد شبابه ويرجع نشاطه السابق اليه ويصبح بعد حين وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكونوا هؤلاء قوة لانكلتراومن صوالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويدافعوا ويستميتوا تحت لوائها.

(٣) كل ثورة وتمرد يحصل في البلاد العربية فيمكن لانكلترا بكل وقت أن تستعين بلبنان وبيوم واحد يمكنها ان تجنّد منه خمسين الف مقاتل من أشجع رجال العالم بدون أن تتكلف لصعوبة نقلهم كما هي الحالة في مستعمراتها وبالوقت ذاته يكون سكان لبنان بأجمعهم جنوداً للدفاع ضد اي كان يريد التعدي على وطنهم الذي يضعوه بيد انكلترا.

(٤) إن جعل لبنان مملكة مستقلة بالشرق مقصودة من انكلترا ليس ذلك أقل فايدة لها من مملكة الحجاز ومن محالفتها مع السلطان حسين وأولاده ولا تكلفها مملكة لبنان شيء من المال والمصاريف.

(٥) إن اهتام انكلترا بلبنان يكون منه فايدة توازي اهتمامها في فلسطين والعراق ولا سيما

ان سكان فلسطين والعراق مسلمون معرضون لنكران جميلها وأما سكان لبنان من صالحهم دايماً وابدا التمسك بظل حماية انكلترا.

إن فرنسا اليوم هي التي خسرت بيدها صداقة اللبنانيين والمسيحيين بالخصوص لأنها لم تكتفِ بنكث وعدها لهم بل قصدت أن تسلبهم الاستقلال الذي كان باقياً لهم وأن تخضعهم لاستعمارها وتعرضهم للأخطار وتضع عليهم الضرايب وتتداخل بكل امورهم بما يعود لخيرها ومنفعتها فقط.

إن هذه الفرصة هي التي تمكن انكلترا من ان تجعل اللبنانيين بيدها وتحت ظلها كما كانت ترغب قبلاً وهؤلاء لا يلزمهم اليوم إلاّ كلمة تنشيط فقط.

إذا كانت الأحوال السياسية لا تمكن انكلترا اليوم من ان تقف بوجه فرنسا لأجل مساعدة اللبنانيين كما وقفت بوجهها من سنة ٨٤٠ إلى سنة ١٨٦٠ لأجل معاكسة استقلال اللبنانيين التام فإنه يوجد وجه قانوني لمساعدتنا بعصبة الأمم ومع حكومة ايطاليا لأن لبنان يطلب حقاً واضحاً لا يمكن للدول ان تنكره علينا.

إن المشكلة اللبنانية صريحة وفي يدنا حجج كثيرة بأننا مستقلين غير خاضعين لحكم الانتداب وأصرح حجة بيدنا دستور لبنان الممضي من الدول الكبرى والمؤرخ سنة ٨٦١ ومؤيد بقرارات مؤتمر السفرا سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٩٣ وسنة ١٩١٢.

إن لبنان لم يشترك بهذه الحرب ضد الحلفاء حتى أن ألمانيا والنمسا وتركيا اعتبروا استقلاله ولم يتعرضوا له.

إن المؤتمرات الجديدة ايضا لم تتعرض لالغاء دستور لبنان ولم تضعه تحت الانتداب.

إن لبنان يريد اليوم أن يحصل على استقلاله التام ويتخلص من تدخل فرنسا منفردة بأموره وبذلك يكون بالمستقبل خادماً لسيف انكلترا العايد عمله لخير الانسانية وتقرير الراحة بالشرق.

أرجوك يا حضرة الوزير ان لا تغلق بابك بوجه كلامي لأن ذلك يميت المسئلة اللبنانية وحياة اللبنانيين ويكن الأجر لك

خادمك

سليمان كنعان

في ١٧ شباط سنة ٩٢٢ لاندرا اوتل سَل

الملحق رقم ٣

رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة إلى إحدى الجمعيات اليهودية في الأرجنتين في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، وقد أعرب فيها عن محبته للأمة اليهودية مؤيداً اياها لما يؤول إلى راحتها وتحقيق آمالها[١].

بطريركية الموارنة الانطاكية

حضرة عمدة الجمعيات الاثنتي عشرة اليهودية في الأرجنتين وجميع أعضائها المحترمين

بابرك أن تلقينا شواهد شعوركم الممتاز نحونا، تحريركم اللطيف المعرب عمّا تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو امة اليهود الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الـذي لم يكن له مبرر والرسم الذي صوّرته قريحتكم الوقّادة عربون الولاء والمحبة سيُحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد،

أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الانساني والمحبة الأخويـة والعلائق التـاريخية والدينية التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينابكم [ينتابكم] من الاضطهاد والمكروه ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يأول [يؤول] لخيركم وراحتكم. كما اننا مستعدون ان نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يأول [يؤول] لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة ونود من كل قلبنا ان تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم سائلين المولى المتعال أن يحقق الآمال ويحسن توفيقكم مدى الأجيال،

صدر عن كرسينا في بكركي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٤

انطون عريضة
بطريريك انطاكية
وسائر المشرق

(١) نقلاً عن: مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية، (غير مصنفة).

الملحق رقم ٤

مذكرة القنصل البريطاني في بيروت، فورلونغ، الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٣٦، وقد افاد فيها عن مدى التناقض في موقف المسلمين والمسيحيين في لبنان من قضية فلسطين[١].

Sir,

With reference to your telegram No. 10 of the 6th August, I have the honour to transmit to you herewith a brief appreciation of the repercussions on the Lebanon of the present situation in Palestine. In forwarding it, I wish to record the great assistance I have derived in its compilation from the local knowledge of Mr. R. de C. Baldwin, British Vice Consul at this post.

2. I am sending a copy of this despatch and enclosure to His Majesty's Consul at Aleppo and to the Acting Consul at Damascus.

I have the honour to be,
with the highest respect,

Sir,
Your most obedient,
humble servant.

G.W. Furlonge
Acting Consul General

His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, Foreign Office, London, S.W.1.

(١) نقلاً عن: Furlong to Eden, No. E5475 of 14 August, 1936, in *F.O.* 371/20023/32.

I. Attitude of Public Opinion

1. In the Lebanon it is usually safe to assume that the Christian and the Moslem sections of the population will regard any subject from different points of view. Of the Palestinian question, which is so largely bound up with religion, this is particularly true, and the viewpoints of these two communities on it must be considered separately.

2. The Lebanese Christians, who form rather more than half the total population, are concerned commercially rather than politically with Palestine. They have on the whole benefited largely from the Jewish influx into Palestine, for prosperity there has brought them increased trade and a flow of Palestinian visitors to their hill stations. Many of the more influential were moreover the absentce landlords of large tracts of land in Palestine, acquired during Turkish times, and have disposed of them at high prices to Jews.

Nevertheless, many of them, perhaps stirred by reports from Palestinian Christians, had begun to reflect on the consequences of an eventual Jewish hegemony in Palestine, and to wonder if perhaps Jewish immigration had not gone far engough. The troubles of the last few months, with their resulting restriction of trade and curtailing of profits, have profoundly distrubed them...

الملحق رقم ٥

رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا الى بطرس البستاني في لبنان في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧. وقد أكد فيها لقاء المطران المعوشي والمطران عقل لحاييم وايزمن مشيراً الى استياء الفلسطينيين من مواقف البطريرك الماروني والمطران مبارك المؤيدة للصهيونية(١).

W.F. BOUSTANY, B.A.
ADVOCATE

المحامي
وديع البستاني ب. ع.

عزيزي ابن العم بطرس

كتبت اليك بالأمس طالبا خلاصة عن سيرة «أحمد فارس الشدياق» واليوم وقعت بيدي نسخة من النشرة وفيها المطلوب. وهذا مني إليك بصورة شخصية بالمرة. فلسطين في هذه الأيام الشهور متبلبلة عصبية المزاج. وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين اثر فظيع في النفوس. والذي يلوح لي أن تكريم أحمد فارس الذي ولد مسيحياً ومات مسلمًا حركة مباركة يحتاج اليها لبنان. وأما في فلسطين فالموقف قد ينقلب الى مجال لإعادة الكرة على البطريرك والمطران. وهذا مما قد يؤول الى غير الغرض المقصود وأنا هنا كبستاني تناولت مسألة البطريرك والمطران بحكمة فائقة مع أن جريدة فلسطين كانت بمقال افتتاحي تصريحاً لا تلميحاً أرادت استفزازي لأجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي. وقبلها اللجنة العربية العليا. وأنا على تفاهم تام مع ابن العم المطران اوغسطين في هذه المعضلة السياسية وكذلك ابناء العم الاسكندران واسعد ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على اثر ايفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وازمن. فالذي اراه ان تستعمل حكمتك وتحمل اللجنة التي انت كاتبها على انتداب غيزي لتأليف لجنة تكريم بفلسطين أو الاكتفاء بدعوة من تشاء من أدباء فلسطين لتمثيلها ولا ريب ان موقف الفلسطيني خطيباً في لبنان غيره في فلسطين والأحوال ما تعهد. وفقط خشية من ان يظن انني أخيب طلباً جاء عن طريق ابن العم اعلن لك استعدادي للاشتراك في حفلة لبنان اذا دعيت اليها. والختام خالص التحية والسلام.

وديع البستاني

---

(١) نقلاً عن: **مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية** (غير مصنفة). والوثيقة ذاتها موجودة في مركزالأبحاث ضمن **مجموعة الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب I/VII، وثيقة رقم (٨).

الملحق رقم ٦

بيان المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار إلى اللبنانيين في عام ١٩٣٧ حذرهم فيه من التعامل مع الصهيونيين مشيراً إلى تعامل «الأحبار» وتأييدهم للصهيونية[1].

أنا مطران العرب،
هذا لقب جميل أعطاني إياه أبناء بلادي،
حديث خطير لسيادة المطران غريغوريوس حجار،

أدلى صاحب السيادة المطران غريغوريوس حجار مطران الروم الكاثوليك بفلسطين إلى «الصحافي التائه» بالحديث الخطير التالي قال:

أنا مطران العرب.

هذا لقب جميل أعطاني إياه أبناء بلادي على اختلاف مذاهبهم في كفاحهم وجهادهم لتحرير بلادهم من ربقة الصهيونيين.

هو لقب يعلي قدري ويزيدني شرفاً ويشجعني في كفاحي ونشاطي في سبيل عرب فلسطين وانقاذهم من الخطر الصهيوني، الذي لا تشعرون به ولا تقدرونه قدره في لبنان.

فأنتم في لبنان مخدوعون في أمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به إلى بلادنا ولكنه مال باق لليهود، واذا استفاد منه بعض الملاكين القلائل عندنا، فهذا لا يعني ان فلسطين العربية استفادت منه. إن الفقر والحاجة اللذين يعيش بهما ابناء الشعب — بفلسطين — لم يسبق لهما مثيل.

والجنيه الذي اعطاه اليهودي اعاده اليه في خلال السنوات الأخيرة أضعافاً وأضعافاً.

والصهيوني يعيش لوحده على جانب من ابناء البلاد؛ وهو يقاطعها مقاطعة كلية، وإذا اضطر ان يشتري دواء في الليل لمريض مخطر وكانت هناك صيدلية عربية بقرب بيته، لا يذهب اليها ويروح يشتري دواءه من صيدلية يهودية ولو كانت في اطراف البلد.

(١) نقلاً عن: وثائق الهيئة العربية لفلسطين (اوراق عزة دروزة) ملف ب ٢/VIII، وثيقة (٢٣).

وليس بيننا وبينه صلة تفاهم، وكلانا يشعر أنه غريب عن الآخر، حتى نهاية الدهور..

ولا شك أن الاستثمار الذي قام به الصهيوني اخذ البقية الباقية من اموال الفلسطينيين.

وهل تعتقدون ان الشعب الفلسطيني وصل إلى هذه الحالة من الحماس والتضحيات وركوب الأخطار في حرب الكفاح إلا بعد أن استولى اليأس عليه تماماً ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه، وهل تعتقدون أن في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم؛ ومع هذا فأنتم بلبنان ما تزالون تعتقدون أن وجود اليهود عندنا ثروة لنا!...

وبينكم من يتغنى بهم ومن احباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم.

ولكن... هؤلاء اليهود جاءوا ايضاً يشلحوننا نحن النصارى القبر المقدس — جاءوا يجلوننا بمملكتهم اليهودية عن اراضي سيدنا يسوع المسيح وهم صالبوه!...

فلو تحققت المملكة اليهودية لقمنا نحن النصارى العرب أيضاً الى البادية وتركنا معابدنا ونواقيسنا والأرض التي وطئها يسوع، له المجد، لليهود الذين قادوه الى جبل الجلجلة...

كل هذا لم يفتكر به احد منكم بلبنان، بل بأجمعكم افتكرتم بتلك الجنيهات التي يصرفها بعض المصطافين اليهود ايام الصيف في بلادكم.

ولكن لو أتيح للصهيونيين أن يأتوا اليكم وان يعيشوا عندكم احراراً، فهل تعتقدون أن واحداً منهم حينذاك يتعامل معكم او يشتري منكم حاجة أو يستأجر عندكم بيتاً...

قد يؤلفون مستعمرات لوحدهم — كما هم بفلسطين — ويستغنون عن اللبنانيين تماماً ويعيشون بدول صغيرة مستقلين. ولا يكون بينكم وبينهم أخذ وعطاء...

الملحق رقم ٧

بيان الشباب العربي في لبنان موجه إلى اللبنانيين والعرب والانكليز في عام **١٩٣٧** طالباً من اللبنانيين خاصة مقاطعة الانكليز والصهيونية[١].

إلى الانكليز،

أصدقاء المسلمين؟!! وحلفاء العرب!!

إن قضية فلسطين العربية لم يبق عربي ينخدع بأقوالك ووعودك فيها: أيتها الدولة المتمدنة المدنة.. وإن العرب كلهم الذين يعتبرون هذه القضية جزءاً من قضيتهم الكبرى المقدسة يقفون صفاً واحداً للدفاع عنها بأموالهم ونفوسهم: ارتكبي يا انكلترا من الفظائع ما تشائين ومزقي من المصاحف والأناجيل ما تستطيعين واستبيحي حرمةالكنائس والمساجد قدر ما تريدين...

ولكن اعلمي إلى جانب هذا كله انك تغرسين بذوراً ستنبت في سبعين مليوناً من العرب وأربعمائة مليون من المسلمين: بنادق وحرابا. اعلمي أن هذه الملايين جميعاً تتغذى بفظائعك غذاء أوله وآخره الحقد القومي هذا الحقد الذي سنقويه في نفوس شيبنا وشبابنا ورجالنا ونسائنا وسنرضعه الصبيان والبنات من اطفالنا. يا ناكرة عهود العرب وعدوة الانسانية.. سيقاتلك العرب مدافعين إلى ان يحصحص الحق ويزهق الباطل تستبيحين كل شيء في مصلحة الامبراطورية وسيستبيح العرب كل ما لا يخالف الشرف والحق في خدمة وطنهم العربي والدفاع عن كيانهم القومي.

أيها العرب كافة ان فلسطين قطعة من صميم وطنكم انها عربية لكم. افترضون ان تكون صهيونية؟ أو انكليزية. وفيكم دم وفيكم نخوة ولكم مصالح فيها وحياة؟؟

إن لم تنصروا فلسطين أيها اللبنانيون العرب بالانفس فانصروها بالمال انصروها بالمقاطعة! مقاطعة كل ما هو انكليزي وصهيوني، فهذه نصرة أيضاً، ليعمل كل واحد منكم في سبيل فلسطين كما يعمل في سبيل لبنان وفي سبيل كل جزء من أجزاء وطنه العربي قدر ما يستطيع، ولكن ليس أقل مما يستطيع.

الشباب العربي
في لبنان

(١) نقلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب ٢/VIII، وثيقة رقم (٢٥).**

الملحق رقم ٨

برقية موجهة من وجهاء مدينة صيدا وقياداتها إلى قنصل انكلترا في بيروت في **١٢** أيار (مايو) **١٩٣٨** طالبوا فيها وقف التأييد البريطاني للصهيونية مؤيدين حقوق شعب فلسطين[١].

سعادة قنصل انكلترا

صيدا المحتفلة بيوم محمد تصلي صلاة الغائب عن أرواح شهداء العرب في الأرض المقدسة وتؤكد وفاءها لهم ولعروبة فلسطين وتعلن استعدادها للسير مع العالم العربي في أي تضحية واجبة لانقاذ تلك الديار المستشهدة.

نرجو أن ترفعوا الى حكومتكم املنا بأن تكف بريطانيا عن تأييد أكبر جريمة قومية عرفها التاريخ لكي يحل الحق والسلام محل القتال والخراب في بلد صاحب رسالة السلام.

صيدا في **١٢** ايار سنة **١٩٣٨**.

عارف الزين	المحامي نور الدين الجوهري	شريف الأنصاري
محمد المجذوب	فؤاد زنتوت	كامل قاسم
توفيق الجوهري	ودود المجذوب	المحامي شفيق أبو ظهر
الدكتور رياض شهاب	عبد الرحمن البدوي	عادل عسيران
عبد الهادي الصلح	المحامي شفيق لطفي	علي البزري
شريف بكار	أحمد الشماع	سامي كالو
أحمد النقيب	معروف سعد	

(١) نقلاً عن **وثائق الهيئة العربية العليا** (اوراق عزة دروزة)، ملف رقم ب ١/VIII، وثيقة رقم (٣١).

الملحق رقم ٩

برقية القائم بالأعمال البريطاني في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، وقد أشار فيها إلى أن المسيحيين في لبنان يسيرون وفق السياسة الفرنسية، بينما المسلمون معادون للسياسة البريطانية في فلسطين[١].

Your telegram No. 15.

Christians in this country take their colour from French and are unlikely to run counter to them. Moslem opinion in both Lebanon and Syria is however so strongly opposed to our policy in Palestine that it is unlikely to be appeased by any measure short of definite abandonment of partition and severe restriction on Jewish immigration into Palestine over a period of years. While therefore suggested proclamation would be welcomed it would in my opinion be insufficient to sway public opinion in our favour especially in Syria. This might be important, as I have reason to believe that in case of war involving Italy, French contemplate concentrating military forces in Lebanon, Lattakia and Jebel Druse, thus leaving Syria proper without effective control.

---

(١) نقلاً عن: British Consulate to *F.O.* No. E5626, of 26 Sept. 1938, in F.O. 371/21864/31.

الملحق رقم ١٠

قرار مجلس النواب اللبناني الصادر بالأكثرية في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٤ والقاضي باستنكار تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين تبعاً للأخطار التي تهدد لبنان[١].

إن مجلس النواب اللبناني يستنكر كل فكرة ترمي إلى تأسيس وطن قومي للصهيونية في القطر العربي الفلسطيني العريق، لأن لبنان يعتبر نفسه مهدداً مباشرة بالخطر الصهيوني. ويرجو المجلس من الحكومة إبلاغ قراره إلى سفراء الدول الحليفة العظمى لكي تتفضل بنقله إلى الحكومات الأميركية والبريطانية والفرنسية. ويعتبر المجلس أن مبادىء وثيقة الاطلنطيك تتعارض مع فكرة تحويل أية بقعة من الأقطار العربية إلى وطن قومي للصهيونية. ويأمل مجلس النواب من الدول الحليفة أن تكون عوناً للعرب في قضيتهم العادلة وتراعي عواطف البلاد العربية الحليفة.

---

(١) نقلاً عن: محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٤، ص ٥٦٤–٥٦٦.

الملحق رقم ١١

مذكرة وزارة الحربية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية في نيسان (ابريل) ١٩٤٦، رداً على مطالب الحكومة اللبنانية بتعيين الحدود بين لبنان وفلسطين مؤكدة ان المجلس الحربي وافق مبدئياً على أية خطة تمنع الهجرة اليهودية غير الشرعية عبر الحدود(١).

Sir

I am commanded by the Army Council to acknowledge receipt of your letter No. E2138/2138/88 dated 16th March, 1946 on the subject of a forbidden zone between the Lebanon and Palestine and in reply to state as follows for the information of Mr. Secretary Bevin.

2. The Council agrees in principle that any scheme which will assist in preventing illegal immigration should be welcomed; moreover to reject any such proposal by an Arab State might lead to doubt among the Arab States in general as to our Sincerity in wishing to suppress such traffic. They have, however, the following comments to make on the Lebanese proposal.

(a) It is doubtful whether the scheme would be effective unless the 'forbidden zone' were extended to include the Syrian frontier which abuts on to the Jewish area near Lake Hule.

(b) It is not clear from the text of the Lebanese Government's letter whether the proposed zone would be entirely in Lebanese territory or astride the Lebanese — Palestine frontier. If the latter is intended, it is felt that the nature of the country, combined with the fact that there would be many Jewish settlements in the forbidden zone on the Palestine side of the frontier, would make enforcement possible only at the cost of the deployment of a considerable number of troops.

/As the degree...

The Under Secretary of State,
Foreign Office,
S.W.1

(١) نقلاً عن: The War Office to *F.O.* No. E2975, of 2 April, 1946, in *F.O.* 371/52494/88.

As the degree of illegal immigration by land into Palestine is considerably less than that by sea, the Council would wish to be convinced that the proposed measures would be effective, before agreeing to a course which would only prevent the entry of a negligible number of illegal immigrants at the cost of a further commitment in troops.

3. It is considered, however, that this proposal should not be turned down without further detailed consideration. It is therefore suggested that the Colonial Office should be invited to request the High Commissioner for Palestine, in consultation with the Commander in Cheif M.E.F., to open direct negotiatons with the Lebanese Government on this proposal.

4. A copy of this letter is being sent to the Colonial Office.

I am,
Sir,
Your obedient Servant,

[Signature]

الملحق رقم ١٢

برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المفوضية البريطانية في بيروت في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٤٦، تنفي تقريراً سابقاً للمفوضية أشار إلى اتصالات الرئيس اميل اده مع السياسيين البريطانيين لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى الهادف إلى إنشاء وطن قومي مسيحي ووطن قومي يهودي(١).

E 7125/5046/34
[CYPHER]

DEPARTMENT NO. 2

FROM FOREIGN OFFICE TO BEIRUT

No. 577

1st July 1946 D.I.HO.P.M. 1st August 1946

Repeated to Paris No.: 1520 Saving
Your telegram No. 93 to Paris [of 24th July]
Mr. Edde

The Lebanese Minister made an informal enquiry on the same subject recently, saying that Edde was rumoured to have met me in Paris and to have been encouraged by His Majesty's Government in some plan for setting up a Greater Syria as a large National Home for the Jews, while setting up a smaller Lebanon as a National Home for Christians.

2. The Minister was told that Edde did not see me in Paris and that the remainder of the story was also complete nonsense.

(١) نقلاً عن: Bevin to Shone, No. E7125 of 31 July 1946, in *F.O.* 371/52499/88.

الملحق رقم ١٣

رسالة البطريرك المدروني انطون عريضة الى وزير الخارجبة البريطانية ارنست بيفن في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ تضمنت رفضه مشروع ضم جزء من فلسطين إلى لبنان(١).

PATRIARCHATUS MARONITARUM
ANTIOCHILE TOTIUSQUE ORIENTIS

IN LIBANO — Néo-Kannobin — Dimane, le 2 Octobre 1946

N. 4/641/46
A son Excellence
Monsieur Ernest Beven
Ministre des Affaires Etrangères
Britanniques — Londres

Excelence,

Nous avons appris par rumeur que l'Autorité compétente fait le projet de détacher une partie de la Palestine pour l'attacher au Liban.

Ce projet ne convient pas au Libanais et nous autre, Patriarche maronite du Liban, nous ne l'approuvons pas.

Nous prions Votre Excellence de vouloir bien appuyer notre désir.

Veuillez bien agréer, Excellence, l'hommage de notre très haute considération.

Le Patriarche d'Antioche
et de tout l'Orient

Antoine Pierre Arida
[Stamp & Signature]

(١) نقلاً عن: A.P. Arida to E. Bevin, No. E10647, of 2 Oct. 1946, in *F.O.* 371/52494/88.

الملحق رقم ١٤

رسالة المطران الماروني اغناطيوس مبارك الى وزير الخارجية البريطانية، ارنست بيفن، في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦، مشيراً إلى ما أشيع حول ضم جزء من فلسطين إلى لبنان، رافضاً هذا الاقتراح لأن هذا الضم يؤدي إلى زيادة عدد المسلمين عن المسيحيين، مبديـاً عدم معارضته لضم جنوب لبنان الى فلسطين[1].

ARCHE VECHÉ

BEYROUTH, 12 Octobre. 1946.

Excellence,

Le bruit court avec persistance, à Beyrouth, que le Gouvernement de Sa MAJESTE BRITANNIQUE aurait l'intention de détacher une Partie de la Palestine-Nord, pour la rattacher àu Liban. Si ce projet est vrai, ce que nous n'espérons pas, il aurait pour résultat d'augmenter le nombre des musulmans au Liban, et de faire des chrétiens une minorité dans ce pays.

Or, Votre Excellence n'ignore pas que le Liban, a toujours été le foyer des Chrétiens en Orient, et nous espérons que le Gouvernement de SA MAJESTE aura à coeur de lui conserver ce caractère, afin que les Chrétiens puissent y avoir un refuge et pratiquer leur religion en toute sécurité.

Si l'on doit faire quelque changement de frontière, il serait à désirer, pour nous Chrétiens, que l'on détache plutôt une partie du Liban-Sud — jusqu'au Litani, par exemple — pour la réunir à la Palestine, et diminuer ainsi le nombre des mulsmans au Liban, afin de lui rendre son vrai caractère de Pays Chrétien.

Dans le ferme espoir que le Gouvernement de SA MAJESTE si compréhensif des réalités et des situations mondiales, prêtera à cette affaire toute l'attention qu'elle mérite, je prie VOTRE EXCELLENCE de vouloir bien agréer l'expresion de ma très haute considération.

Ignace MOBARAK
Archevêque Maronite
de Beyrouth

(١) نقلاً عن:
I. Mobarak to E. Bevin, No. E1:647 of 12 Oct. 1946, in *F.O.* 371/52494/ 88.

الملحق رقم ١٥

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ وقد تضمنت رفض الاتحاد لاستمرار الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين والهجرة اليهودية[1].

اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية

Beirut, 30/1/1947

Mr. BEAVIN, Minister for Foreign Affairs
in H.M.B.G. in his capacity of Chairman
of the London Conference on Palestine.
London (England)

يتألف الاتحاد من: اتحاد الشبيبة الاسلامية، اتحاد نقابات العمال، الاتحاد القومي، الحزب الشيوعي اللبناني، الصحافة اللبنانية، عصبة العمل القومي، عصبة مكافحة النازية والفاشستية، الكتائب اللبنانية، الكتلة الاسلامية، اللجنة القومية، المؤتمر الوطني، منظمة الغساسنة، منظمة النجادة، اخصائيين في قضية فلسطين

Your Excellency,

The Lebanese all-Party union for the Resistance of Zionism in Palestine, in a full dress meeting has passed unanimously the following resolutions concerning the position of the union in regards to the London conference on Palestine:

First: to refuse the following:

a - The continuation of the British Mandate on Palestine.
b - The maintenance British Troops in Palestine.
c - The continuation of Zionist immigration into Palestine.

Second: The Lebanese all-Party union protests against the resuscitation of Racial Ideology embodied in the Zionist aspirations of the Jews. This ideology leads, as its predecessor, to Nazism and Fascism which brought forth desaster and destruction to civilization an humanity.

Third: The Union deems it incombant upon itself to call the attention of the negociators to the fact that itwill be difficult, from now on to persuade the Arab peoples that peaceful negociations will be of any avail.

Fourth: The Union is aware of the feeling of Arab masses that all conferences and enquiry commissions are but attempts to gain time and to stand in the way of any possibility for the arabs to benefit by international circumstances.

Fifth: The Lebanese all-Party Union feels it its duty to warn that the non recognition of the points above mentioned will lead to the disturlance of peace in the Arab East.

Jamil Beyhum Chairman

(١) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية (غير مصنفة).

الملحق رقم ١٦

تصريحات المطران اغناطيوس مبارك كما ظهرت في صحيفة كل شيء البيروتية، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، وقد طالب فيها بانشاء الوطن اليهودي في فلسطين والوطن المسيحي في لبنان[١].

«كل شيء» ١٤/١٥/١٩٤٨ ــ ٦ السنة الثانية ــ العدد ٦٠ الجمعة ١٤ أيار ١٩٤٨ ٦ رجب ١٣٦٧ الثمن ٣٠ قرشاً

الوطن اليهودي لا بد منه في فلسطين
ولبنان وطن كاثوليكي يريد المسلمون استعباده
المطران مبارك يعود الى الدسّ

لا ريب في أن لبنان قد ارتاح كثيراً بابعاد المطران مبارك. ارتاح من آرائه الشعوبية، ومن تصريحاته المسمومة، ومن تفرقته المتواصلة بين طوائف الوطن.

ولكن لبنان ارتاح داخلياً فقط، ولن يترك له المطران ان يرتاح منه في الداخل وفي الخارج أيضاً. ولعل المتاعب التي يريد أن يسببها له في الخارج لا تقل خطورة عن المتاعب التي سببها له في الداخل؛ فقد اتسع الآن نشاط المطران: انه يواصل دسه على لبنان لا في حدود الوطن، بل في العالم أجمع.

وليسمح لناالجميع، أن نتساءل: ألبنان مضطر لأن يحمل المطران مبارك ويحمل معه كل هذا الدس؟

هذا الرجل إما ان يكون لبنانياً أو لا يكون. فاذا كان لبنانياً فماذا فعل به اليوم معالي احمد الداعوق وزيرنا المفوض في باريس، وماذا ستفعل به الحكومة اللبنانية غداً؟ وإذا لم يكن لبنانياً فلماذا يبقى له شرف الانتساب رسمياً إلى هذا الوطن؟

ليطالع القارىء هذا الكلام الذي قاله المطران لجريدة «فرانس سوار» الباريسية، ثم ليكن له حكمه.

قالت الجريدة في عددها الصادر في ٧ أيار، وقد بعث به الينا مراسلنا في باريس:

---

(١) نقلاً عن: كل شيء، ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦٠.

[ونحن ننقل كلام الجريدة كما هو على الرغم مما ورد به من معلومات خاطئة عن المطران وعن بعض أحوال لبنان].

معلومات الجريدة!

«المطران مبارك بطريرك الموارنة في لبنان، موجود اليوم في باريس. انه منفي لمدة شهرين، وهو رئيس الكاثوليك في لبنان، ويعتبر مرجعاً سياسياً ودينياً في وقت واحد. وقد طلب إليه مغادرة لبنان بعض الوقت كشخصية سياسية.

«والمطران مبارك يمثل في الواقع المعارضة العاملة في نظر رئيس الجمهورية اللبنانية السيد فارس الخوري (كذا)، وفي نظر رئيس وزرائه السيد رياض الصلح. ولهذا رجا رئيس الجمهورية قداسة البابا أن يعطي المطران إجازة لمدة شهرين، على الرغم من انه قريبه وصديقه!

وطنان: كاثوليكي ويهودي!

قال لنا المطران مبارك:

● إن لبنان بلد كاثوليكي، يحاول المسلمون أن يستعبدوه كما يريدون أن يستعبدوا جميع اولئك الذي يقطنون معهم كاليهود في فلسطين مثلاً! ويجب بلا ريب ان يكون لليهود وطن قومي في فلسطين لكي يستطيعوا ان يعيشوا وكذلك يجب أن يكون للكاثوليك وطنهم في لبنان ليستطيعوا ان يعيشوا! وإذا لم يتم ذلك فلن تستطيع أية طائفة غير اسلامية أن تعيش بحرية وأن تمارس دينها في ظل حكم اسلامي صرف!

مشروع التقسيم سيتم!

ــ كيف يمكن ان يؤسس في اعتقادكم وطن قومي يهودي في فلسطين؟

● إن مشروع التقسيم الذي قررته هيئة الأمم المتحدة سيطبق رغم الحوادث الحاضرة. ولهذا سمح الانكليز لليهود باحتلال حيفا وجميع الأماكن التي أعطيت لهم في مشروع التقسيم. وأقدّر أنه بعد ١٥ أيار لن تكون هناك حرب بين اليهود والعرب في فلسطين!. أما الملك عبد الله وجيوشه فيقومون الآن باخراج الرواية! ومنذ زمن بعيد صرح الملك عبد الله بقوله: «لتتركني الجامعة العربية وشأني وأنا أجلب السلام لفلسطين». اما ما يريده الملك فهو الاستيلاء على القسم الذي يعطيه مشروع التقسيم للعرب لكي يتفاهم بعد ذلك مع اليهود.

وهذا الحل يحقق أماني الانكليز الذين يحتفظون بهذا الشكل وبواسطة عبد الله، بمركز ممتاز في فلسطين.

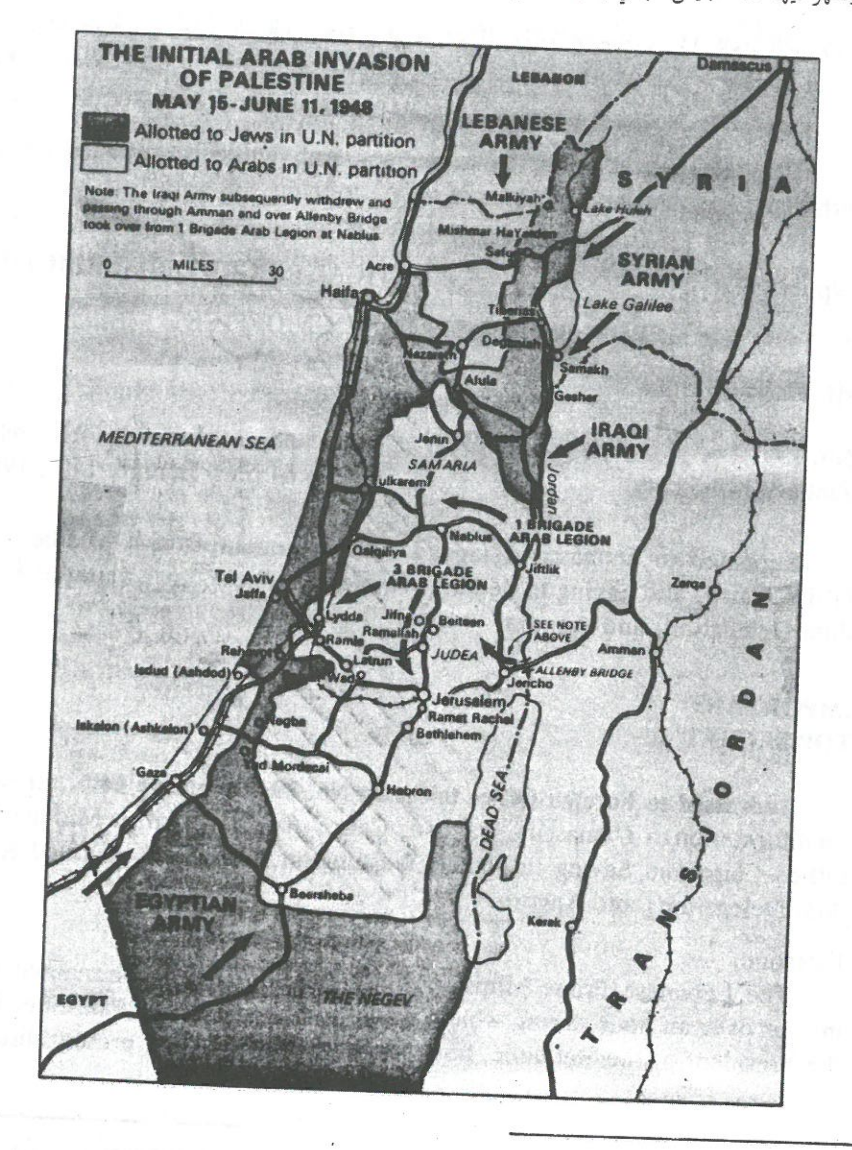
وخلص المطران مبارك إلى القول مبتسمًا: «إن هذه القضية، قضية فلسطين، هي إجمالاً قضية الحيَل الانكليزية».

ارتياح وأسف

وأبدى المطران للجريدة الفرنسية ارتياحه لوجوده من جديد في باريس حيث تلقى جميع دروسه، وحيث امضى عشر سنوات من شبابه، كما أبدى أسفه لأن فرنسا لا تستطيع بعدُ ان تمارس في لبنان نفوذها التقليدي القديم الذي يحتاج إليه البلد الكاثوليكي الوحيد في العالم العربي!

الملحق رقم ١٧

خريطة الهجوم الأول للجيوش العربية في حرب فلسطين بين ١٥ أيار (مايو) و١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ وتظهر فيها حملة الجيش البناني باتجاه المالكية[1].



(١) نقلاً عن: Howard Sachar, *Europe leaves The Middle East 1939-1945*, P. 538.

الملحق رقم ١٨

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة خارجيته في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وقد أشار فيها إلى أن رئيس الوزراء رياض الصلح مستاء من التفكك العربي، طالباً منه أن تبذل الحكومة البريطانية اقصى جهدها للسياسة العربية الحاضرة(١).

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP **POLITICAL (SECRET) DISTRIBUTION**

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Mr. Houston Boswall

No. 29	D. 5.48p.m. January 14th, 1949.
January 14th, 1949.	R. 6.44 p.m. January 14th, 1949.

Repeated to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo, and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

IMPORTANT
TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 29 of January 14th, repeated for information to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

Palestine.

The Lebanese Prime Minister called this morming and remained with me for over an hour during which, we talked mostly about Palestine. Like the President of the Republic, he is much distressed at the present disunity

(١) نقلاً عن: Boswall to F.O. No. E715 of 14 Jan. 1949 in *F.O.* 371/٧5330/31.

of the Arab Governments and expressed his urgent hope that His Majesty's Government would lose no opportunity of restoring harmony to Arab Policy which in the present situation was, he suggested, no less essential to them than to the Arabs themselves. His Majesty's Government's intervention in the Jewish aggression on Egyptian territory and in sending troops to Transjordan had produced a very wholesome effect, and was deeply appreciated. But he went on to plead that the Arab Governments should be kept as fully informed as possible and in advance of British intentions as there was occasionally a feeling that they were regarded as an inferior people (which he himself was quite prepared to admit by comparison with the British) and not fit to be trusted. Nevertheless, if we could concert our policy with them, they could be useful to us. I told him that there was no cause for anxiety [?grp. ommitted] prevailing relations but that I felt perhaps one important factor which might deter His Majesty's Governmet from sharing their full confidence with the Arabs with regard to [grp.' undec.] negotiations etc. might be the singular lack of security in these countries where so much leaked out. He agreed, but said that without guidance they were all in the air. He went on rather vaguely to suggest that you should send persuasive personality to visit the capitals with a view to restoring Arab unity in the present dangerous situation. I said that it was precisely to that end that His Mjesty's representatives in the Arab States were always working...

الملحق رقم ١٩

تقرير سري من المحامي عيسى نخلة من لوزان إلى المفتي الحاج أمين الحسيني في القاهرة في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ وقد أعلمه فيه أن اجتماعات سرية عقدت بين رئيس الوفد اللبناني فؤاد عمون وبين رئيس الوفد الصهيوني الياهو ساسون(١).

لوزان ٤٩/٦/٢٩

سيدي صاحب السماحة

أهديكم عظيم تحياتي واحترامي، وبعد فكانت اليوم الجلسة الأخيرة بين اللجنة والوفود العربية على أن تستأنف المفاوضات يوم ١٨ الشهر القادم في لوزان. وسيسافر حوالي ١٥ الشهر القادم عبد المنعم بك مصطفى راجعاً إلى مصر لبحث المسائل مع حكومته. ولم نعرف للآن من سيرجع من الوفود أيضاً، وقد قرر الأستاذ الشقيري أن يسافر أيضاً في آخر هذا الأسبوع بعد أن اتفق مع الوفد السوري على إمكانية رجوعه وهو يظهر عدم الميل بالرجوع، إلا أنني أرى من المصلحة الاصرار عليه بالعودة لأن وجوده في جلسات الدول العربية مع اللجنة قد أفاد كثيراً وقد تمكن من الكلام عدة مرات، فكانت مواقفه طيبة، وليس من مصلحة القضية أن لا يرجع في الوفد السوري مرة أخرى لأن في ذلك فوائد كبيرة.

اجتماعات بعض الوفود باليهود سراً:

لقد علمت من مصادر موثوقة جداً لا أقدر أن أكتب لكم عنها الآن بأن **فؤاد عمون** * قد اجتمع بساسون وغيره من مكتب اليهود في باريس في الأسبوع الماضي، وأنه يفاوض اليهود سراً لارجاع النقب ** الغربي للعرب وضمه للبنان على ان يعترف لبنان بالوضع الحاضر. وهذه المواقف من عمون كنا نتوقعها لأن مسلكه في المفاوضات هنا لم يكن طيباً، لأنه كان الواسطة في اقناع باقي الوفود لامضاء بروتوكول ١٢ مايو والاعتراف

(١) نقلاً عن: **وثائق الهيئة العربية العليا**، ملف لوزان (غير مصنف) وثيقة رقم (٣٩).

* التشديد تحت الاسم موضوع في الأصل.

** يقصد عيسى نخلة ان المفاوضات جرت لارجاع الجليل الى لبنان وليس ارجاع النقب كما ذكر سهواً.

بالتقسيم، ومع انه يحاول ان يغطي مساعيه السرية بمواقفه العلنية في اللجنة التي تسجل وإنما مسلكه السري غير ذلك.

وقد حضر الى لوزان فرحان الشبيلات قبل ايام ومحمد علي رضا امس، وقدعلمت انهما يحملان معهما شروط معاهدة الصلح التي اتفق عليها بين اليهود والملك عبد الله. وعلمت ايضاً ان اتصالات الوفد الأردني باليهود سراً قد ازدادت في الأيام الأخيرة.

الملحق رقم ٢٠

برقية سرية من وزير الخارجية اللبنانية فيليب تقلا الى المفوضية اللبنانية في القاهرة، في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩، تضمنت رفض لبنان وبعض الدول العربية مشروع تدويل القدس ما لم يدخل عليه تعديلات[1].

الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية واللبنانيين المغتربين **سري**

الديوان **١٩٤٩/١٠/٢١**

قسم الرموز **١٩٤٩/١٠/٢١**

القاهرة ٢٠٥

ارسلنا اليوم التعليمات التالية إلى واشنطن. قف. في اجتماع اللجنة السياسية اليوم تم الاتفاق على التعليمات التالية. قف.

توصي الدول العربية مجمعة على رفض مشروع التدويل المقدم من لجنة التوفيق على شكله الحاضر.

ثانياً: تجتمع وفود سوريا ولبنان والسعودية ومصر واليمن وتضع التعديلات التي تجعل من المشروع تدويلاً صحيحاً وترسل فوراً اقتراحاتها إلى القاهرة لمناقشتها في الجامعة.

ثالثاً: في حالة عرض مفاجىء لتعديلات على مشروع لجنة التوفيق نرجو رفض كل تعديل لا يتفق مع ما تجمعون على اقتراحه علينا. قف.

هذا مع العلم اننا متفقون على ان العراق والمملكة الأردنية باقيان معارضين التدويل.

فيليب تقلا

---

(١) نقلاً عن: **وثائق ارشيف صحيفة النهار** (بيروت). غير مصنفة.

ثبت بمصادر البحث

أولاً: وثائق غير منشورة

١ ــ وثائق وتقارير ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية *(F. O.)*، **١٩٢٠ ــ ١٩٤٩**، الموجودة في لندن في (Public Record Office)، وهي مصنفة في أربع مجموعات كبرى تحت الرقم العام F.O. 372 على النحو التالي:

(أ) ــ المراسلات بين القنصليتين البريطانية والفرنسية في بيروت وباريس، وبين مؤتمر السلام في باريس ووزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية عام ١٩٢٠، مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/ Turkey 44.

(ب) ــ المراسلات بين القنصليتين البريطانيتين في بيروت ودمشق وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن، ١٩٢١ ــ ١٩٤٣، مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Syria 89.

(ج) ــ المراسلات بين السفارة البريطانية في بيروت وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن وبين سفاراتها في اوروبا، ١٩٤٤ ــ ١٩٤٩، وهي مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Lebanon 88.

(د) ــ المراسلات بين السفارتين البريطانيتين في القدس وعمان وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن، ١٩٢١ ــ ١٩٤٩، وهي مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Palestine, Transjordan 31.

٢ ــ وثائق وبيانات اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧.

٣ ــ مخطوط مذكرات سليم علي سلام (نائب بيروت في مجلس المبعوثان)، وهي مصنفة في الجامعة الاميركية في بيروت تحت الرقم: Mic-A. 389.

٤ ــ مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، وتضم هذه المجموعة:

(أ) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، ١٩٤٤ ــ ١٩٤٧، (يضم عدة وثائق وردت في هوامش الدراسة).

(ب) ــ ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية.

٥ ــ مضابط ومحاضر جامعة الدول العربية ــ القاهرة، ١٩٤٣ ــ ١٩٤٥؛ ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢.

٦ ــ مضابط ومحاضر مجلس النواب اللبناني ــ بيروت، ١٩٤٣ ــ ١٩٥٢.

٧ ــ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية، وهي مصنفة تحت عنوان: محمد جميل بيهم، رسائل ووثائق، ١٩٢٠ ــ ١٩٦٥ (٧ مجلدات).

٨ ــ وثائق من محفوظات محمد جميل بيهم غير مصنفة: (تضم عدة وثائق وردت في هوامش الدراسة).

٩ ــ ارشيف صحيفة «النهار» (بيروت) غير مصنفة: (تضم عدة وثائق وردت في هوامش الدراسة).

١٠ ــ وثائق ومراسلات الهيئة العربية العليا لفلسطين وحكومة عموم فلسطين ووثائق الحاج محمد امين الحسيني، وهي من ضمن وثائق مركز

الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت. وهذه الوثائق والمراسلات مصنفة في عدة ملفات ومجلدات وردت في هوامش الدراسة.

ثانياً: وثائق منشورة

١ ــ انطون بطرس عريضة، البطريرك الماروني لانطاكية وسائر المشرق، **لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى**، مذكرة مقدمة من البطريرك الماروني الى هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٤٦.

٢ ــ اغناطيوس مبارك المطران الماروني لابرشية بيروت، **مذكرة مقدمة الى لجنة التحقيق الدولية** في ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧، طالب فيها بانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين.

٣ ــ اتفاقيات الهدنة العربية ــ الاسرائيلية، شباط (فبراير) تموز (يوليو) ١٩٤٩، **نصوص الامم المتحدة وملحقاتها**، بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.

٤ ــ اكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩. من اوراق اكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

٥ ــ اكرم زعيتر، **يوميات اكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

٦ ــ عبد العزيز سليمان نوار، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ــ ١٩٢٠**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

٧ ــ ملف وثائق فلسطين (**مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية**) القاهرة: ١٩٦٩، الجزء الاول (٦٣٧ ــ ١٩٤٩) والجزء الثاني، (١٩٥٠ ــ ١٩٦٩).

٨ ــ **ميثاق جامعة الدول العربية** (بدون تاريخ).

٩ ــ جامعة الدول العربية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، القاهرة: ١٩٥٧، المجموعة الاولى (١٩١٥ ــ ١٩٤٦).

١٠ ــ **المصدر نفسه**، القاهرة: ١٩٧٤، المجموعة الثانية (١٩٤٧ ــ ١٩٥٠).

١١ ــ وزارة الانباء في لبنان **قضية الحزب القومي**، بيروت: ١٩٤٩.

١٢ ــ **بيانات ودراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين**، (منشورات الهيئة بين (١٩٥١ ــ ١٩٦١).

١٣ ــ *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947-1974.* Beirut, Abu Dhabi: Editor George J. Tomeh, 1975 (The institute for Palestine Studies, Beirut Center for Research and Documentation, Abu Dhabi: 1975).

ثالثاً: مذكرات منشورة

١ ــ بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزءان الثاني والثالث، **أوراق لبنانية**، درعون ــ حريصا: ١٩٦٠ ــ ١٩٦١.

٢ ــ **مذكرات خالد العظم**، بيروت: الدار المتحدة، ١٩٧٣، الجزء الاول.

٣ ــ سامي الصلح، **مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ــ ١٩٦٠**، بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠، الجزء الاول.

٤ ــ سليم واكيم، (تسجيل الوقائع وجمعها)، **سامي الصلح احتكم الى التاريخ**، بيروت: ١٩٧٠.

٥ ــ شارل مالك، **شارل مالك والقضية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة بدران، ١٩٧٣.

٦ ــ الملك عبد الله، **الأثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

٧ ــ فوزي القاوقجي، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، بيروت: مركز الابحاث، ودار القدس، الجزء الثاني، اعداد خيرية قاسمية، ١٩٧٥.

٨ ــ كميل شمعون، **مراحل الاستقلال: لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية**، بيروت: مكتبة صادر، ١٩٤٩.

٩ ــ مناحيم بيغن، **يوميات مناحيم بيغن** *(The Revolt)*، تعريب، معين احمد محمود، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٨.

١٠ ــ ونستون تشرشل، **مذكرات السير ونستون تشرشل**، الجزء الثاني، تعريب العميد محمد

شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٧٠.

رابعا: رسائل علمية منشورة (ماجستير ودكتوراه)

١ ــ حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ــ ١٩٠٩**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.

٢ ــ خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني وصداه في المشرق العربي ١٩٠٨ ــ ١٩١٨**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧٣.

٣ ــ سمير ايوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.

خامسا: مقالات علمية منشورة

١ ــ خليل ابو رجيلي، «المطامع الاسرائيلية في الاراضي اللبنانية»، «**شؤون فلسطينية**»، (بيروت)، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، العدد ١٤.

٢ ــ الامير شكيب ارسلان، «فلسطينكم ايها العرب»، **البيان**، (نيويورك)، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣.

٣ ــ الجنرال غلوب، «رجل من الماضي»، **الوطن العربي** (باريس) ٨ ــ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣.

٤ ــ وليم حداد، «افتتاحيات الصحف العربية وحرب فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، (بيروت)، ايار (مايو) ١٩٧٢، العدد ٩.

سادسا: المصادر والمراجع العربية والمعربة

١ ــ اسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى ــ دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٦٨.

٢ ــ انطون سعادة، **مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١ ــ ١٩٤٩**، بيروت: الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٧٧.

٣ ــ انيس صايغ، **لبنان الطائفي**، بيروت: دار الصراع الفكري، ١٩٥٥.

٤ ــ انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، صيدا، بيروت: صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، ١٩٦٦.

٥ ــ اسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية**، مصر: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩.

٦ ــ اميل الغوري، **المعذبون في ارض العرب**، بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦٠.

٧ ــ اسكندر الرياشي، **تذكارات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨ ــ ١٩٤١**، بيروت: (دار النشر وتاريخ الطبع غير مذكورين) (يرجح ١٩٥٣).

٨ ــ امين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، المجلد الثالث (بدون تاريخ).

٩ ــ بيار الجميل، **لبنان واقع ومرتجى**، بيروت: الكتائب اللبنانية، ١٩٧٠.

١٠ ــ جبران تويني، **في وضح النهار، مقالات مختارة**، بيروت: دار النهار، ١٩٣٩.

١١ ــ السير جون هوب سمبسون، فلسطين: **تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران**، القدس: ١٩٣٠.

١٢ ــ جوزف مغيزل، **لبنان والقضية العربية**، بيروت: منشورات عويدات ١٩٥٩.

١٣ ــ حليم سعيد ابو عز الدين، **سياسة لبنان الخارجية**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦.

١٤ ــ حسن الحكيم، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ــ ١٩٥٨**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، القسم الأول.

١٥ ــ زين زين، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

١٦ ــ ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٨.

١٧ ــ شاهين مكاريوس، **تاريخ الأسرائيليين**، مصر: المقتطف، ١٩٠٤.

١٨ ــ الفريق صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية**، بيروت: دار الكتب، ١٩٧٠.

١٩ ــ علي ابراهيم عبده وخيرية قاسمية، **يهود البلاد العربية**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧١.

٢٠ ــ عمر فروخ، **دفاعا عن العلم، دفاعا عن الوطن**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧١.

٢١ ــ خيرية قاسمية (اعداد) عوني عبد الهادي:

اوراق خاصة، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧٤.

٢٢ ـ عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥**، صيدا ـ بيروت، المكتبة العصرية (٤ اجزاء)، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩.

٢٣ ـ عبد الوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٦٦.

٢٤ ـ عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

٢٥ ـ عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

٢٦ ـ عبد الرحمن بكداش العدو، **ايام من الحياة**، بيروت: دار معجم متن اللغة، ١٩٦٣.

٢٧ ـ . . . عيتاني، **مذكرات بيروتي**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧.

٢٨ ـ فايز صايغ، **مشروع همرشولد وقضية اللاجئين**، بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٥٩.

٢٩ ـ فوزي ابو دياب، **لبنان والامم المتحدة**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١.

٣٠ ـ فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، تعريب انيس فريحة، بيروت ونيويورك: مؤسسة فرانكلين، ١٩٥٩.

٣١ ـ كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، بيروت: دار النشر العربية، ١٩٥٩.

٣٢ ـ لوكاز هيرزويز، **المانيا الهتلرية والمشرق العربي**، تعريب احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

٣٣ ـ محمد جميل بيهم، **فلسطين اندلس الشرق ١٩١٧ ـ ١٩٤٥**، بيروت: مطبعة صادر ـ ريحان، ١٩٤٦.

٣٤ ـ محمد جميل بيهم، **واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين**، بيروت: دار الكتب، ١٩٥٤.

٣٥ ـ محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، بيروت: دار الكشاف، ١٩٥٠، الجزء الثاني.

٣٦ ـ محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧.

٣٧ ـ المفتي محمد امين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، القاهرة: الهيئة العربية العليا، ١٩٥٧.

٣٨ ـ مصطفى خالدي، **حاضر لبنان المسلم**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧.

٣٩ ـ محمد عزة دروزة، **الوحدة العربية**، بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٧.

٤٠ ـ محمد فيصل عبد المنعم، اسرار ١٩٤٨، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨.

٤١ ـ العميد محمد فايز القصري، **الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب**، مصر، دار المعرفة، ١٩٦١، الجزء الأول.

٤٢ ـ محمد نمر الخطيب، **احداث النكبة او نكبة فلسطين**، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٧.

٤٣ ـ مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٥٣.

٤٤ ـ **«المارونية السياسية، سيرة ذاتية»**، السفير، (بيروت)، ١٩٧٨.

٤٥ ـ هاني الهندي، **جيش الانقاذ**، بيروت: دار القدس، ١٩٧٤.

٤٦ ـ وليد فارس، **التعددية في لبنان**، الكسليك ـ لبنان: ١٩٧٩.

٤٧ ـ انيس صايغ (اعداد)، **يوميات هرتزل**، تعريب هيلدا صايغ، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧٣.

٤٨ ـ يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، (مكان النشر وتاريخه غير مذكورين)، الجزء الثاني.

٤٩ ـ يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤.

٥٠ ـ يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥.

سابعا: المصادر الاجنبية

١ ـ N. Azoury, *Le Reveil de la Nation Arabe dans L'Asie Turque, la question d'Orient et programme de la Ligue de la Patrie Arabe*, Paris: Plon-Nowvit, 1905.

٢ ـ L. Binder, (ed.) *Politics in Lebanon*, New York; London; Sydney: John Wiley and sons inc, 1966.

٣ ـ D. Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Isreal*, ed. Mordekhai Nurock, New York: Philosophical Library, 1954.

٤ ـ *Ben-Gurion Looks Back*; in Talks with Moshe Pearlman, New York: Simon and Schuster, 1965.

٥ ـ S. Christopher, *Crossroads to Israel*, London: Collins Cleartype Press, 1965.

٦ ـ Esco Foundation for Palestine, *A study of Jewish, Arab and British Policies*, 2vols, New Haven: Yale university press, 1947-1949.

٧ ـ S. Fisher, *The Middle East, a History*, London: Toutledge and K. Paul Ltd, 1961.

٨ ـ J. B. Glubb, *A Soldier with the Arabs*, London: Hodder and Stought-on, 1957.

٩ ـ J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956*, 2vols., Princeton, New York, London: D. Van Nostrand company inc, 1956.

١٠ ـ H. Howard, *The King-Crane Commission; An American inquiry into The Middle East*, Beirut: Khayat Library, 1963.

١١ ـ G. M. Haddad , *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, Vol. II, The Arab States, New York: Robert Speller and sons publishers inc., 1971.

١٢ ـ The Jewish Agency for Palestine, *Book of Documents*... New York: The Agency, 1947.

١٣ ـ L. T. Kisch, *Palestine Diary*, London: Victor Collancy Ltd., 1938.

١٤ ـ S. H. Longrigy, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London: New York; Toronto; Oxford University press, 1958.

١٥ ـ S. Landshut, *Jewish communities in the Muslem Countries of the Middle East, A Survey*, London: Jewish Chronicle, 1950.

١٦ ـ L. Oliphant, *The Land of Gilead, with Excursions in the Lebanon*, London Edinburgh: W. Blackwood and sons, 1880.

١٧ ـ E. Rabbath, *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Beyrouth: Publication de l'université Libanaise, 1973.

١٨ ـ H. F. F. Ra'anan, *The Frontiers of a Nation, a Re-examination of The Forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape*, London: The Batchworth press Ltd., 1955.

١٩ ـ R. John, S. Hadawi, *The Palestine Diary 1945-1948*, Vol. II, Beirut: The Palestine Research Center, 1963.

٢٠ ـ L. Stein, *The Balfour Declaration*, London: Vallentine and Mitchell, 1961.

٢١ ـ R. Stevens, (ed.), *Zionism and Palestine Before The Mandate*, Beirut: The institute for Palestine Studies, 1972.

٢٢ ـ H. M. Sachar, *Europe Leaves The Middle East 1936-1954*, London: Allen Lane, 1974.

٢٣ ـ M. Wurmbrand, et C. Roth, *Le Peuple Juif, Quarte Mille ans de Survivance*, Traduction de Raymond Albeck, Paris: Albin Michel, 1967.

٢٤ ـ A. Williams, *Britain and France in the Middle East and North Africa*, London; New York: Macmillan and co., L. T. D., 1968.

ثامنا: الصحف والدوريات العربية

١ ـ الاحد، (بيروت)، ١٩٥٢.

٢ ـ اوراق لبنانية، (بيروت)، ١٩٥٦.

٣ ـ الاخبار، (بيروت)، ١٩٥١.

٤ ـ البيرق، (بيروت)، ١٩٤٣؛ ١٩٤٦.

٥ ـ بيروت، (بيروت)، ١٩٣٨ و١٩٣٩.
٦ ـ البيان، (نيويورك)، ١٩٣٨.
٧ ـ البناء، (دمشق)، ١٩٥٢.
٨ ـ ثمرات الفنون، (بيروت)، ١٩٠٧ و ١٩٠٨.
٩ ـ الحياة، (بيروت)، ١٩٤٨ ـ ١٩٥١.
١٠ ـ الديار، (بيروت)، ١٩٤٦؛ ١٩٥٢.
١١ ـ الرواد، (بيروت)، ١٩٥١.
١٢ ـ السمير، (بروكلن ـ نيويورك)، ١٩٣٨.
١٣ ـ السائح، (نيويورك)، ١٩٣٨.
١٤ ـ شؤون فلسطينية، (بيروت)، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥.
١٥ ـ صدى الانصار، (بيروت)، ١٩٤٤.
١٦ ـ الصباح، (بيروت)، ١٩٥٢.
١٧ ـ العمل، (بيروت)، ١٩٤٤ و ١٩٤٥.
١٨ ـ العهد، (بيروت)، ١٩٤٥.
١٩ ـ العروبة، (بيروت)، ١٩٤٧.
٢٠ ـ كل شيء، (بيروت)، ١٩٤٨؛ ١٩٥٢.
٢١ ـ اللواء، (بيروت)، ١٩٤٦.
٢٢ ـ المشرق، (بيروت)، ١٩١١.
٢٣ ـ مرآة الغرب، (نيويورك)، ١٩٣٨.
٢٤ ـ المصوّر، (القاهرة)، ١٩٥١.
٢٥ ـ المنار، (مصر)، ١٨٩٨، ١٩١٠.
٢٦ ـ النهار، (بيروت)، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢.
٢٧ ـ الهدى، (نيويورك)، ١٩٣٨.
٢٨ ـ الهدف، (بيروت)، ١٩٥٢.
٢٩ ـ الوطن العربي، (باريس)، ١٩٧٩.
٣٠ ـ اليوم، (بيروت)، ١٩٣٩، ١٩٥٢.

تاسعا: الصحف والدوريات والنشرات الاجنبية

١ ـ *Arab World, Political and Diplomatic History 1900-1967 a Chronological Study*, Vol. 2, -1952, by Menahem Mansoor, Washington; Microcard Editions, 1972.
٢ ـ *Cahiers de L'Orient Contemporain*, *1945-1952*, Vol. I- XXVI (26 vols.), Paris: Ministere de L'Education National, Sans date.
٣ ـ *The Detroit News*, (Detroit), 1938.
٤ ـ *Le Jour*, (Beirut), 1944-1952.
٥ ـ *Kessing's Contemporary Archives*, *1940-1954*, Vols. IV-IX, (6vols), Weekly, Diary World-Events, London: Kessing's Publication Limited.
٦ ـ *The Middle East Journal*, Washington: The Middle East institute, 1958.
٧ ـ *News-Dispatch Michigan*, (City Indian), 1938.
٨ ـ *The New York Times*, (New York), 1919-1948.
٩ ـ *L'Orient*, (Beirut), 1948.
١٠ ـ *Palestine*, (London), 1917-1918.
١١ ـ *Le Soir*, (Beirut), 1947; 1952.
١٢ ـ *Times*, (London), 1945.

عاشراً: مقابلات شخصية، وردت في هوامش الدراسة وبينها مقابلة مع الرئيس تقي الدين الصلح، بيروت: في ٩ آذار (مارس)، ١٩٧٩.

فهرس الاسماء

الاعلام

(أ)

(ب)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الأماكن

(أ)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

التنظيمات والمؤسسات

المحتويات

الموضوع — الصفحة

الفصل الثالث

موقف لبنان من تطورات القضية الفلسطينية
ودوره في حرب فلسطين (١٩٤٦ ــ ١٩٤٨)

الفصل الرابع

أثر حرب فلسطين ودور العوامل الأخرى
في تطور موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢

الموضوع — الصفحة

الملاحق


الشروق
دار الشروق للنشر والتوزيع
المركز الرئيسي - عمان/الاردن - تلفون ٤٦١٨١٩٠-٤٦١٨١٩١-٤٦٢٤٣٢١
فاكس ٤٦١٠٠٦٥ - ص.ب ٩٢٦٤٦٣- عمان ١١١١٨ الأردن
E-mail: shorokjo@nol.com.jo
www.shorok.com
وكلاؤنا في فلسطين
دار الشروق للنشر والتوزيع - رام الله - المنارة - تلفاكس ٠٢/٢٩٦١٦١٤
دار الشروق للنشر والتوزيع - نابلس - جامعة النجاح - تلفون ٠٩/٢٣٩٨٨٦٢
دار الشروق للنشر والتوزيع - غزة - الرمال الجنوبي - تلفون : ٠٦/٢٨٤٧٠٠٣
Naufal Group
3 000000 029961